

لعمري هذا الذي لا يخفى
في جدول الفقه في الله تعالى



المَوْضُوعُ النُّصِيرُ

شرح

مَجْمُوعُ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ



تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السبكي

١١٨٠ - ٥١٢٢١

الجزء الثاني

هذا الكتاب
هو من كتب
الشيخ محمد الحسين
بن أحمد السبكي
الذي كان من
أعلام الفقه
في الله تعالى
في القرنين
العاشر والحادي
عشر للهجرة
الميلادية
والذي كان من
أعلام الفقه
في الله تعالى
في القرنين
العاشر والحادي
عشر للهجرة
الميلادية

مكتبة المصنفين

ص. ب. ١٠ - الطائف

مكتبة المؤيد
صاحبها
محمد بن إبراهيم المؤيد الحسني

س . ت : ٢٠٣
برقياً : «المؤيد»

ص ب : ١٠
تلفون : ١١٢

الطائف المملكة العربية السعودية

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب استفتاح الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام
« انه كان إذا استفتح الصلاة، قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي
ومحياتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا
من المسلمين، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم يبتدئ ويقرأ ».

أخرج الطحاوي في « باب ما يقال بعد تكبيرة الافتتاح » نحوه، فقال: حدثنا حسين بن
نصر، قال: نا يحيى بن حسان، قال: نا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عمه، عن
الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم: « كان إذا استفتح الصلاة، قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا أول المسلمين ». وأخرجه أيضاً بلفظه من طريقين
آخرين إلى الأعرج. وأخرجه أبو داود، عن عبد الله بن معاذ، عن أبيه، عن عبد العزيز
ابن أبي سلمة بالسند المذكور مطوّلاً. قال المنذري عقبه: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي
مطوّلاً، وأخرجه ابن ماجه مختصراً. اهـ. ولفظ مسلم من حديث علي عليه السلام، عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا قام إلى الصلاة ، قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً ، وما أنا من المُرَكِّين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق . لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت . لبيك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك . وإذا ركع ، قال : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي وعصبي . وإذا رفع ، قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وما بينهما مملء ماشئ من شيء بعد . وإذا سجد ، قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين » ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : « اللهم اغفر لي ، ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أننت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » قال ابن حجر : زاد ابن حبان : « إذا قام إلى الصلاة المكتوبة » . وفي رواية النسائي من حديث جابر : « كان إذا استفتح الصلاة ، قال : إن صلاتي... الخ » . قال الشافعي : يستحب أن يأتي به المصلي بتأمه ويجعل مكان : « وأنا أول المسلمين ، وأنا من المسلمين » يريد أن ذلك لا يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبذلك أمر محمد بن المنكدر وجماعة من فقهاء المدينة ، كما حكاه أبو داود . قال ابن حجر : وهذه اللفظة في رواية لمسلم أيضاً . اهـ .

ويدل على سنّة التعوذ بعد التوجه ما رواه البيهقي عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل في الصلاة قال : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، - قلها ثلاثاً - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفثه ونفخه » . قال في « الفائق » : أما همزه فالموتة ، وأما نفثه فالشَّيمر ، وأما نفخه فالكبر ، والموتة : الجنون . وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفي حديث عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، وهمة ونفثه ونفخه » وأخرجه البيهقي أيضاً . قال في « الجامع الكافي » : قال أحمد والحسن ومحمد :

يقول المصلي : الله أكبر ، وجهت وجهي - الى قوله - وأنا من المسلمين ثم يتعوذ . قال أحمد والحسن في رواية ابن صَبَّاح عنه ، وهو قول محمد الذي نأخذ به في الافتتاح ، هو الذي سمعنا عن علي رضي الله عنه وأبي جعفر وزيد بن علي وعبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد ، وهو : « وجهت وجهي ... الخ » . قال محمد : وكذلك رأينا مشايخ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ما خلا القاسم بن ابراهيم - فانه كان يستفتح بالآية : « الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ... الخ » . قال أحمد : وان شاء استفتح باستفتاح ابن مسعود : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك ، أنت كما أثبتت على نفسك ، لا أحصي ثناء عليك ، تعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً » وان شاء جمعها كلها ، وان شاء بعضها . وقد جاء عن أبي جعفر غير ذلك . وعن زيد بن علي خلاف ما قال أبو جعفر ، فكل ذلك يدل على السُّعة فيه . وقال القاسم عليه السلام : يُروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في افتتاح الصلاة وجوه مختلفة وكلها حسنة . روى حذيفة انه سمعه يقول حين افتتاح الصلاة : « الله أكبر ذو الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة » وذكر عن غيره ، قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ومثل هذا عن القاسم عليه السلام في « أمالي أحمد بن عيسى » .

وقوله : « وجهت وجهي » أي قصدت بعبادتي الله الذي ابتداء خلق السموات والارض . « حنيفاً » مائلاً الى الدين الحق . قال بعضهم : وكأن هذا لاستقامة الشر في ذلك الزمان ، وهذا بيان لغربة الحق في هذه الدار حيث كان أهله حنفاء ، فكيف يغتر مغتر بكثرة السالكين في طرق الضلالة ؟ . . . وقيل أراد بالحنيف المستقيم . والحنيفية عند العرب دين ابراهيم صلى الله عليه .

وقوله : « وما أنا من المشركين » أي من الكافرين على أي نوع ، وهو تفسير للحنيف والنسك ما يتقرب به الى الله تعالى . و« محياي » حياتي . و« مماتي » : موتي . و« الرب » : المالك وهو من صفات الذات الواجبة الوجود . و« العالمون » : جمع عالم ، وليس للعالم واحد من لفظه ، وهو ماسوى الله من المخلوقات .

وقوله : « ثم يتديء ويقرأ » : عطف على دعاء الاستفتاح ، وهو دليل على أن التكبير قبل الاستفتاح ، وقد تقدم ما يدل عليه أيضاً . وذهب بعض الأئمة من أهل البيت الى أن

التوجه قبل التكبير ، واستدلوا بحديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » بجر القراءة عطفاً على التكبير . واحتج به مالك أيضاً على ترك الذكر بين التكبير والقراءة ، فانه لو تخلل ذكر بينهما لم يكن الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين .

وأجيب : بانه لا مانع من نصب القراءة عطفاً على الصلاة ، والمعنى : ويفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين . ولا يرد عليه لزوم ترك البسملة ، لان هذا اللفظ من أسماء سورة الفاتحة ، كما في حديث أبي داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الحمد لله رب العالمين أم القرآن ، وأم الكتاب ، والسبع المثاني » . وفي حديث سعيد بن المولى : « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني » فهو ظاهر أو نص في أن الفاتحة تسمى بهذا المجموع الذي هو « الحمد لله رب العالمين » وحينئذ فلا يكون في اللفظ ما ينفي وقوع الاستفتاح بين التكبير والقراءة وافتتاح القراءة بـ « الحمد لله رب العالمين » لا يدخل تحته الدعاء قبل القراءة ، لان مسمى القراءة غير مسمى الدعاء ، ولو سلم فتمه ما هو أصرح وأقوى في الدلالة على المطلوب . وذلك حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر للصلاة ، سكت هنيهة قبل أن يقرأ ، فقلت : يا رسول الله بأبي وأمي أنت ، أرايت سكوتك بين التكبيرة والقراءة ما تقول ؟ .. قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد » . وفي معناه أحاديث أخر تدل على وقوع الاستفتاح بعد التكبير ، وهي مثبتة لا تعارض ثبوتها بنفي من نفاها ولا سكوت من سكت عنها . وأيضاً فغاية ما يدل عليه النفي انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل الواجب فقط ، كما في حديث المسيء صلاته ، وذلك لا يلزم منه عدم مشروعية الافتتاح الثابت بأدائه بل يؤخذ منه كونه سنة غير واجب وهو المطلوب .

قال أبو خالد : لما دخل زيد بن علي الكوفة استخفى في دار عبد الله ابن الزبير الاسدي ، فبلغ ذلك أبا حنيفة ، فكلّم معاوية بن اسحاق السلمي

ونصر بن خزيمة العبسي وسعيد بن خثيم حتى دخلوا على زيد بن علي ،
فقالوا : هذا رجل من فقهاء الكوفة ، فقال له زيد : ما مفتاح الصلاة ،
وما افتتاحها ، وما استفتاحها ، وما تحريمها ، وما تحليلها ؟ قال : فقال
أبو حنيفة : مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ،
وافتحاح الصلاة التكبير لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا افتتح
الصلاة كبر ورفع يديه ، والاستفتاح ، هو : سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، لانه روي عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا استفتح الصلاة قال ذلك ، فأعجب
زيداً ذلك منه .

عبد الله بن الزبير قد سبق في مقدمة الكتاب ذكره من جملة من أخذ عن الامام زيد بن
علي عليها السلام . قال في « الطبقات » : هو عبد الله بن الزبير عم أبي أحمد الزيري ، عن زيد
ابن علي وعبد الله بن شريك وعنه عباد بن يعقوب . قال الذهبي : هو والد أبي أحمد الزيري ،
عن عبد الله بن شريك ، ضعفه أبو نعيم وأبو زرعة . قال القاسم بن عبد العزيز الزيدي : هو
ممن اشتهر بالاخذ عن زيد بن علي ، وكانوا كلهم أهل فضل ونسك وعبادة - يعني أصحاب
الامام عليه السلام - . وترجم له القاضي في « مجمع البحور » وخرج له أئمتنا محمد بن منصور
المرادي ، وأخرج له أيضا الطبراني في « الاوسط » « والصغير » . ا هـ .

وأبو حنيفة الامام المشهور ، وهو النعمان بن ثابت ، وقد تقدم ذكره أيضاً ، وعده ممن
أخذ عن الامام وصحة اللقاء له عليه السلام ، خلاف ما قد كان توهمه بعض الناس . قيل : كني
بأبي حنيفة لانه كان لا يفارق الدواة أصلاً . وحنيفة اسم للدواة عند أهل العراق . هكذا نقله
ابن تيمية .

ومعاوية بن اسحاق هو الانصاري تقدم عنه من الآخذين عن الامام والمجاهدين معه ، وقتل مع زيد و صلب ، ذكره في « مقاتل الطالبين » . وكذا نصر بن خزيمة ممن استشهد مع الامام .

وسعيد بن خثيم - بضم المعجمة وفتح المثناة - هو الهلالي أبو معمر الكوفي ذكر له في « الطبقات » ترجمة طويلة في تعداد من أخذ عنهم ، ومن روى من الناس عنه ، ونقل عن يحيى بن معين توثيقه وغمره غيره بالتشيع .

قوله : « استخفى في دار عبد الله بن الزبير الاسدي » قال القاضي : لعل هذا الاستخفاء كان منه عليه السلام بعد أن رجع من القادسية ، وقد كان متوجها الى المدينة بعد ما كان من حديثه هو و خالد بن عبد الله القسري في الكوفة عند يوسف بن عمر ، كما ذكره المرشد بالله في « أماليه » وغيره ، وساق القصة . وقد تقدم في ترجمة الامام عليه السلام استيفاؤها .

وجواب أبي حنيفة موافق لما رواه الامام مرفوعاً : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » لفظاً ومعنى ، ولهذا أعجب الامام جوابه . وهذا الاستفتاح أحد الاستفتاحات الروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو المعروف عند أهل الحديث باستفتاح عبد الله بن مسعود .

وقوله : « سبحانك » . قال الراغب : السَّبْحُ : المرءُ السريع في الماء أو في الهواء ، والتسبيح تنزيه الله تعالى ، وأصله المرءُ السريع في عبادة الله ، وجعل التسبيح عاماً في العبادة — ولا وفلاً أو نية . و « اللهم » : قيل : معناه : يا الله فابذل من الياء الواقع في أوله الميان في آخره ، وخصّ بدعاء الله تعالى . وقيل تقديره : يا الله أمّنا بخير ، فركب تركيباً حبيلاً . « والحمد » : هو الثناء على المدوح بصفاته الجميلة وأفعاله الحسنة ، وبينه وبين الشكر عموم وخصوص من وجه ولتحقيقه موضع آخر . قال الخطابي : سألت الزجاج عن قوله : « سبحانك اللهم وبحمدك » ، فقال : سبحانك وبحمدك : سبحتك .

وقوله : « تبارك اسمك » : البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء . قال تعالى : « لفتحننا عليهم بركات من السماء والارض » وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة . ويسمى بحبس الماء بركة ، والمبارك ما فيه ذلك الخير . فقوله : « تبارك اسمك » إشارة الى اختصاص

أسمائه تعالى بالبركات . « والجد » : قال الراغب : أصله قطع الأرض المستوية ، ومنه جَدٌّ في سيره يَجِدُّ جَدًّا ، وكذا جَدٌّ في أمره وأجدُّ صار ذا جد . وَنُصُوْرٌ من جددت الأرض القطع المجرد . فقليل:جددت الثوب اذا قطعتة على جهة الاصلاح ، وثوب جديد أصله المقطوع ، ثم جعل لكل ما أحدث انشاؤه . قال تعالى : « بل هم في لبس من خلق جديد » اشارة الى الرحمة الثانية ، وسمي الفيض الالاهي جدًّا. قال تعالى : « وانه تعالى جَدٌّ ربنا » أي فيضه . وقيل : عظمتة فهو يرجع الى المعنى الأول ، و اضافته اليه على سبيل اختصاصه بملكه ، فعني قوله : « وتعالى جدك » مساوي معنى قوله تعالى : « وانه تعالى جد ربنا » . وقال زيد بن علي في تفسير الآية معناه :علا ملك ربنا وسلطانه . ويقال : جلال ربنا ، ويقال : غنى ربنا ، ويقال : عظمة ربنا ، ويقال : أمر ربنا ، ويقال : ذكر ربنا . اهـ .



باب القراءة في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي كرم الله وجهه « انه كان يعلن القراءة في الأوليين من المغرب والعشاء والفجر ، ويسرّ اقراءة في الأوليين من الظهر والعصر ، وكان يسبح في الآخرين من الظهر والعصر والعشاء والركعة الأخيرة من المغرب » .

أخرج الطحاوي في «معاني الآثار» في «باب القراءة في الظهر والعصر» ما لفظه : وان ابن أبي داود حدثنا ، قال : نا خطاب بن عثمان ، قال : نا اسماعيل بن عياش ، عن مسلم بن خالد ، عن جعفر ابن محمد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب « أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأم القرآن وقرآن ، وفي العصر مثل ذلك ، وفي الآخرين منها بأم القرآن ، وفي المغرب في الأوليين بأم القرآن وقرآن ، وفي الثالثة بأم القرآن » . قال عبيد الله وأراه قد رفعه . ا ه . وأخرج البيهقي في « باب الجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء » بسنده الى علي بن زيد بن جدعان ، عن أبي نضرة ، قال : « كنا عند عمران بن حصين ، فكنا نتذاكر العلم ، فقال رجل : لا تتحدثوا إلا بما في القرآن ، فقال عمران : إنك لأحق أوجدت في القرآن صلاة الظهر أربع ركعات والعصر أربعاً ، ولا تجهر بالقراءة في شيء منها ، والمغرب ثلاثاً ، تجهر في ركعتين منها ولا تجهر بالقراءة في ركعة ، والعشاء أربع ركعات تجهر بالقراءة في ركعتين منها ولا تجهر بالقراءة في ركعتين ، والفجر ركعتين تجهر فيها بالقراءة » . ا ه . وعلي بن زيد فيه مقال ، وقد وثق كما تقدم ذكره غير مرة وهو في « التخريج » وباقي رجاله ثقات .

ويشهد لحديث عمران هذا أحاديث صحاح وحسان في الجهر بالقراءة والاسرار . منها ما أخرجه البيهقي من حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في المغرب بالطور » . رواه البخاري . ١ هـ . وأخرج البخاري عن البراء ، قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في العشاء باليتين والزيتون ، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه وقراءة » . وأخرج مسلم عن عمرو بن حريث قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في الفجر » والليل إذا عسعس » (١) . وأخرج البيهقي في « باب الاسرار بالقراءة في الظهر والعصر ووجوب القراءة » من طريق أبي معمر ، قال : قلنا لخباب بن الارت : « هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟ » قال : نعم ، قال : قلنا : بم كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحينه » رواه البخاري في « الصحيح » . وأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة الا بقراءة » . قال أبو هريرة : « فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلنه لكم ، وما أخفى أخفيناها لكم » أخرجه مسلم . وأخرج من طريق عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وكان يسمعون أحياناً الآية ؛ وكان يقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ، وكان يطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية ، قال : وهكذا في صلاة العصر ، قال : وهكذا في صلاة الصبح » أخرجه في « الصحيح » من حديث همام ابن يحيى وغيره .

وأما الكلام على التسبيح في الآخرين فسنذكر ما يشهد له قريباً .

وفي الحديث دلالة على مشروعيتها الجهر في الأوليين من المغرب والعشاء ، وفي صلاة الفجر، والاسرار فيما عدا ذلك .

واختلف العلماء في الوجوب وعدمه ، فذهب الإمام زيد بن علي كما حكاه في « المنهاج » وغيره والناصر الأطروش وأبو عبد الله الداعي والمؤيد بالله والفقهاء الأربعة إلى أنه سنة وليس بواجب . قالوا : لأن الوارد في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم من الجهر والاسرار

(١) نسخة : « والليل إذا يفتشى » .

حكاية فعل ولا تفيد الوجوب ، إلا إذا كانت بيانا لجعل الواجب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وليس في المقام ما يدل عليه . وذهب الهادي والمرضى وابن أبي ليلى الى الوجوب . واحتجوا بأدلة منها حديث أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا رأيتم من يجهر في صلاة النهار فارموه بالبحر ، ويقول : صلاة النهار عجباء » . قال الظفاري : وفيه الوازع بن نافع متروك . وأقوى ما يستدلون به ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم ومداومته على الجهر فيما ذكر من الصلوات والاسرار فيما ذكر ، ولم ينقل عنه أنه خافت في الفجر ولا الأولين من العشائين البتة ، ولا جهر في ثلثة الغرب ولاني الآخرين من العشاء ، ولا في شيء من صلاتي العصرين كذلك ، إلا ماروي أنه كان يسمعهم الآية من السورة في صلاة الظهر أحيانا ، وهو مما يرجع الى الجلبة التي لا تأسي فيها . قال في « المنار » في سياق الكلام على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة : ولا شك في استمرار قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للفاتحة في كل ركعة ، ولو اتفق له خلاف ذلك لم يسكت عنه ، فقد نقلت أمور هي أدق من ذلك وهذا مما تتم به البلوى ، وأقل من هذا يظن أنه لا يعمد أحد في تركه . وقولهم : لا يحتاج بطلان الفعل لا يصدق على ما حوفظ عليه ، سيما وقد كان من شأنه صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل الخلاف لبيان الجواز ، ولم يرو عنه خلافه ، ومثله نقول في الجهر والاسرار في قراءة الصلوات الخمس الى آخر ما ذكره رحمه الله . وبه يندفع الاشكال الوارد على الاستدلال بان أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجعل الواجب من قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ووجه وروده أن الخطاب المجمل يبين بأول الأفعال وقوعا وبعبده لا يكون بيانا لوقوعه بالأول ، بل يبقى فعلا مجردا لا يدل على الوجوب ، إلا أن يدل عليه دليل من خارج بخصوصه . ووجه إندفاعه ظهور استمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم منذ شرعت الصلاة الى أن مات ما حفظ عنه خلافه ، مع فرقه بين الظهر والعصر وغيرها وبين الركعتين الأوليين والآخرين على وتيرة واحدة في القراءة ، وفي الطول والقصر ، والجهر والاسرار ، فلا يرتاب منصف أنه الذي وقع به البيان ، والله أعلم .

وسياتي الكلام على اختلاف العلماء فيما يقرأ في الأولين وفي قدره .

وأما التسبيح في الآخرين ، فقد روي عن أمير المؤمنين كما في الأصل ، ومثله في « معالم

السنن ، ولفظه : وقال أصحاب الرأي : إن شاء أن يقرأ في الركعتين الآخرين قرأ ، وإن شاء أن يسبح مسبح ، وإن لم يقرأ شيئاً فيها أجزأه ؛ ورووا فيه عن علي بن أبي طالب أنه قال : « يقرأ في الأولين ، ويسبح في الآخرين ، من طريق الحرث عنه ، ثم ضعف (١) الرواية بالحرث ؛ وقد مرّ غير مرّة الكلام على توثيقه ، وما ذكره الذهبي مما يدل على صحة الاحتجاج بحديثه . ومما يدل له من السنة النبوية ما رواه ابن أبي خيثمة في حديث إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلي ليلة الاسراء بأسناده إلى قتادة ، قال : حدثنا الحسن : « أنه ذكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر فودي أن الصلاة جامعة ... » . وساق الحديث إلى أن قال في صلاة المغرب : « فصلّى بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين ، وسبح في الثالثة - يعني أنه قام ولم يظهر (٢) القراءة - وقال في العشاء : فصلّى بهم أربع ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين وسبح في الآخرين ، يؤمّ جبريل محمداً ويؤمّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس » . وقد مر بطوله ويان سنده في « باب الأوقات » . ورجاله ثقات إلا أنه إرمالاً أوجب ترجيح غيره عليه فيما عارضه مما تقدم هنالك ، وهو لا يفي صحة الاحتجاج به في غير ذلك عند من يعمل بالمرسل ، لاسيما إذا كان الذي أرسله جازماً في روايته وكونه معتزداً بفعل - باب مدينة العلم - وهو الأولى بالمحافظة على اتباع سنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم ، والاطلاع على صفات أحواله الشريفة في الأقوال والأفعال .

وقد ذهب إلى اختيار التسبيح كثير من أولاده عليهم السلام ، فقال الهادي إلى الحق في « الأحكام » : الذي صح لنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسبح في الآخرين ، يقول : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » وعلى ذلك رأينا مشايخ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك سمعنا عن من لم نر منهم . وفي « أمالي أحمد بن عيسى » : حدثنا جعفر - وهو النيروسي - ، عن قاسم بن إبراهيم في الركعتين الآخرين يسبح فيها أو يقرأ « بفاتحة الكتاب » قال : الذي رأيت عليه مشايخ آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التسبيح . وكذلك روي عن علي عليه السلام أنه قال : « يسبح في الآخرين ، يسبح في كل ركعة ثلاثاً يقول : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر »

(١) أي صاحب « المعالم » . ١٠٠هـ .

(٢) والمعنى ، أنه أسر بالقراءة . ١٠٠هـ . من خط المصنف .

ثم يكبر، وإن قالها واحدةً أجزاءً ذلك . وفي كتاب « الباب في الجمع بين السنة والكتاب » للحنفية ما لفظه : لا تجب القراءة إلا في الركعتين من الفرائض ، قال : وإلى هذا ذهب سفيان الثوري وإبراهيم النخعي واقتداءً بعلي عليه السلام . قال ابن المنذر : قد روينا عن علي عليه السلام « انه قرأ في الأوليين، وسبح في الآخرين » قال : وكفى به قدوة . اهـ .

قال في « المنهاج » فان قلت : إن القرآن أفضل من التسبيح ، ولهذا فإن في الحرف الواحد من القرآن عشر حسنات ولا كذلك الدعاء . قلت : لا ريب في ذلك ، وإنما المعلم للشرائع علمنا ما نقول في الصلاة في كل مكان منها كما علمنا التسبيح في كل ركوع وسجود ولم يعلمنا القرآن هناك . اهـ .

وذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى الى أن قراءة الفاتحة أفضل ، وغيرهم من العلماء رأى الاختصار عليها . واستدلوا بحديث أبي قتادة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية، وفي الآخرين بأم الكتاب » أخرجه الشيخان . ولفظ : « كان » يفيد الدوام . وبما رواه ابن ماجه من حديث أبي سفيان السّدي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة في فريضة أو غيرها » . وأبو سفيان السّدي طريف^(١) بن شهاب ضعيف . وبحديث المسيء صلاته في قوله : « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن علمه صلاة ركعة وهو في « الصحيح » ، وقد ورد في بعض ألفاظه ذكر « الفاتحة » . وفي رواية لأحمد وابن حبان : « ثم افعل ذلك في كل ركعة » . وبحديث جابر بن عبد الله قال : « سنة القرآن في الصلاة أن تقرأ في الأوليين بأم القرآن وسورة ، وفي الآخرين بأم القرآن ~~سورة~~ » ، وفي الآخرين بأم القرآن . قال الهيثمي : رواه الطبراني في « الاوسط » ، وفيه شيخ الطبراني وشيخ شيخه ولم أجد من ذكرهما . اهـ . وهو متأيد بما قبله ، والله أعلم .

(١) بالطاء المهملة وآخرة فاء بوزن شريف . خ

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم .

أخرجه البيهقي في « سننه » فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (١) ، أنا أبو بكر بن محمد ابن أحمد الربعي ، قال : نا أبو الحسن علي بن الحسن الربعي ، قال : نا أحمد بن حفص بن عبد الله ، قال : حدثني أبي قال : نا إبراهيم بن طهمان (٢) ، عن عمر بن سعيد بن مسروق ، عن أبيه عن الشعبي ، قال : « رأيت علي بن أبي طالب ، وصليت وراءه يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . وفي « أمالي أحمد بن عيسى » : حدثنا علي بن حكيم الأزدي ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي « أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . قال في « التخريج » : في عمرو بن ثابت كلام لكن ما قبله يشهد له .

قلت : ذكر في « الطبقات » عن أبي داود أنه قال : وهو المشؤوم ليس تشبهه أحاديثه أحاديث الشيعة - يعني أنها مستقيمة - . اه .

وقال في « تحفة المحتاج » : وعن سعيد بن عثمان الخزاز (٣) حدثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن ، حدثنا فطر بن خليفة ، عن أبي الطفيل رضي الله عنه ، وعن علي عليه السلام ، وعن عمار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم ، وكان يقنت في صلاة الفجر ، وكان يكبر يوم عرفة من صلاة الصبح ويقطعها بعد صلاة العصر آخر أيام التشريق » . قال رواه الحاكم في « مستدركه » ثم قال : هذا حديث صحيح الاسناد لأعلم في روايته منسوباً إلى الجرح ، قال : وأقره على هذا القول البيهقي في « خلافياته » . اه . وفي « الأمالي » حدثنا الحكم بن سليمان ، عن عمرو بن جميع عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل صلاة لا يجهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم فهي آية اختلسها الشيطان » . الحكم بن سليمان ذكره في « الطبقات » ولم يتكلم عليه بجرح ولا تعديل ، بل ذكر رواية محمد بن منصور عنه

(١) هو الحاكم صاحب « المستدرک » . اه .

(٢) جملة مفتوحة ومكون هاء وبنون ذكره في « المفني » عن الكرماني . قال في « الطبقات » : وضبطه بعضهم بضم الطاء . اه .

(٣) بجمعيات . اه .

وروايته عن عمرو بن جميع . وعمرون جميع ذكره في « الطبقات » ونقل تضعيف المحدثين إياه ، وقال عقبه : خرج له محمد بن منصور والسيد أبو طالب والناصر للحق وتكرر ذكره في « الامالي » ، وهو ممن يروي فضائل أئمة آل وغيرها ، وهو عندي من رجال الشيعة . اهـ .
والحديث مرسل ان رجع ضمير جده الى جعفر .

وقال الهادي عليه السلام في « الاحكام » : حدثني أبي ، عن أبيه القاسم بن ابراهيم رحمة الله عليه ، عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي من لم يحجر في صلاته بسم الله الرحمن الرحيم فقد أخدج صلاته » . أبو بكر بن أبي أويس هو عبد الحميد بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي أويس الاصبحي المدني . قال في « الطبقات » : يروي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة وغيره ، وثقه ابن معين وغيره . وأما الأزدي ، فقال : كان يضع الحديث . قال الذهبي : وهـذه منه زلة قبيحة . وقال الدارقطني : أبو بكر عبد الحميد قدمه أبو داود على أخيه . قال السيد محمد بن ابراهيم في « المواسم » : وعامة أسانيد الاحكام تدور عليه وعلى أخيه اسماعيل والقاسم بن ابراهيم . خرج له الستة الا الترمذي . وشيخه الحسين بن عبد الله رماه المحدثون بالكذب . قال في « الطبقات » : قال السيد أحمد بن عبد الله بن ابراهيم بن محمد الوزير : هو من شيعة أهل البيت وموالي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى عنه الأئمة القاسم وأحمد بن عيسى والهادي وروايتهم عنه تنزهه عن الكذب . اهـ . المراد وأخرج الدارقطني عن علي عليه السلام قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته » وقال : هذا اسناد علوي لا بأس به . ثم ذكر عن عبد خير عن علي « انه سئل عن السبع المثاني ؟ فقال : هي الحمد لله رب العالمين ، فقيل له انما هي ست !! فقال : بسم الله الرحمن الرحيم آية » ورواته ثقات . اهـ .

وأما الأحاديث الواردة عن غير علي عليه السلام . فكثيرة أيضاً ، منها حديث ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عبد البر : الصحيح انه موقوف عليه . روى وكيع ، عن سفيان ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « انه كان يحجر بسم الله الرحمن الرحيم » . ورواه عمرو بن دينار وعكرمة عن ابن عباس كذلك . قال الحاكم : هذا الاسناد صحيح ليس له علة . وعن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

في أول « الفاتحة » في الصلاة وعدها آية » ذكره النووي بهذا اللفظ ، وقال : صححه ابن خزيمة . وعن نعيم قال : « صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ « ولا الضالين » فقال : آمين ، وقال الناس آمين » الحديث... وفيه : ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه النسائي في الصلاة عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن سعيد بن الليث بن سعد ، عن أبيه ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن نعيم به . قال أبو الفتح اليمعري : وهؤلاء الى خالد بن يزيد كلهم من أهل الثقة والعلم والفتوى . وكان خالد من أهل الفتوى بمصر ، ومن أجل أصحاب مالك وسعيد بن أبي هلال ونعيم المجمر ثقتان مخرج لهما في « الصحيح » . وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقال : على شرط البخاري ومسلم ، والبيهقي قال : صحيح الاسناد وله شواهد . وأبو بكر الخطيب ، قال : فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل .

وروى الدارقطني من حديث منصور بن أبي مزاحم ، قال نا أبو أويس ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه « كان إذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم » قال أبو هريرة هي آية من كتاب الله تعالى اقرأوا ان شئتم « فاتحة الكتاب » فانها الآية السابعة . وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » . قال الدارقطني : رجال اسنادهم كلهم ثقات . وقال الدارقطني أيضاً : حدثنا عمر بن الحسن بن علي الشيباني ، حدثنا جعفر بن محمد بن مروان ، نا أبو الطاهر أحمد بن عيسى ، ثنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم » . قال أبو الفتح : عمر بن الحسن الشيباني يعرف بالاشناني القاضي ، وثقه بعضهم وتكلم فيه آخرون : وجعفر بن محمد بن مروان لا أدري من هو . وأبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله ذكره ابن أبي حاتم ، ونسبته ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب العلوي ، روى عن ابن أبي فديك وأبيه ، وروى عنه أبو أويس المديني ، وبقيته من في الاسناد معروفون .

وروى ابن عبد البر من طريق علي بن حجر ، ثنا عبد الله بن عمرو الرقي ، عن

عبد الكريم الجزري ، عن أبي الزبير ، عن عبد الله بن غمر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان إذا قام في الصلاة فأراد أن يقرأ ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم » قال ابن عبد البر : وقد رفعه غيره أيضاً عن ابن عمر ولا يثبت فيه ، الا انه موقوف على ابن عمر من فعله .

وروى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري ، نا ابراهيم بن اسحاق الحربي ، نا اسماعيل ابن عيسى ، نا عبد الله بن نافع الصائغ ، نا الجهم بن عثمان ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه . عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كيف تقرأ إذا قلت في الصلاة ؟ قال : قلت : أقرأ الحمد لله رب العالمين ، قال : قل : بسم الله الرحمن الرحيم » . الجهم بن عثمان ذكر ابن أبي حاتم انه سأل أباه عنه فقال مجهول . واسماعيل بن عيسى يقال له : المطار ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يتعرض له بجرح ولا تعديل ، وذكره الخطيب فوثقه .

وأخرج الدارقطني وأبو داود وغيرهما عن الحسن ، عن سمرة قال : « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مسكتان مسكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ومسكتة إذا فرغ من القراءة ، فانكر ذلك عمر بن حصين ، فكتبوا الى أبي بن كعب ، فكتب أن صدق سمرة » . هذا اسناد جيد ، وفيه الحسن عن سمرة ، والكلام فيه معروف .

وأخرج الدارقطني من جهة المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » وأخرج أيضاً من طريق محمد بن السري ، عن المعتمر ، عن أبيه ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في معناه .

وأخرجه الحاكم في « مستدركه » . وأخرج الحاكم من حديث شريك عن أنس : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم » قال : رواه كلهم ثقات . وقد أخرج في « الأمالي » أحاديث كثيرة بمعنى ما تقدم مرفوعة وموقوفة على علي عليه السلام ، وحاكية ما عليه الأئمة من أولاده عليهم السلام ، وكذا صاحب « الجامع الكافي » ونقل فيه الاجماع من أهل البيت ، وذكر بمن قال به منهم عدداً كثيراً . وقال البيهقي بعد أن أخرج حديث الجهر بها عن علي كما تقدم ما لفظه : روي الجهر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابن الزبير ، وأما أن علي بن أبي طالب كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر ، ومن اقتدى في

ذینه بمتابعة علي بن أبي طالب كان على الحق . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
« اللهم أدر الحق مع علي أينما دار » . اهـ .

وقال أبو الفتح اليعمرى : وأما من يجهر بها من السلف فقد روي ذلك عن عمر^{بن الخطاب} وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر ، وعن عمر فيها ثلاث روايات . « انه لا يقرأها » « وانه يقرأها سرا » « وانه جهر بها » . وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسراره . وذكر الشافعي : حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، نا بن جريج ، أخبرني عبد الله ابن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر بن سعد أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال : « صلى معاوية بالمدينة صلاة جهر فيها بأمر القرآن ، فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يكبر في الرفع والخفض ، فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية نقصت الصلاة ! أين بسم الله الرحمن الرحيم وابن التكبير اذا خفضت ورفعت ؟ فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بعبد المجيد وسائر رواياته متفق على عدالتهم . وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق ، وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي ومعاوية .

قال الخطيب : وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكرُوا وأوسع من أن يحصرُوا ، منهم سعيد بن المسيب وطاووس وعطاء ومجاهد وأبو وائل وسعيد بن جبیر وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن العباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن مَعْقِل بن مَقَرَّ بن . وممن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي بن حسين^(١) ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحاق بن راهويه . وزاد البيهقي في التابعين : عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي . ومن تابعيهم المعتز بن سليمان . وزاد أبو عمر : هو قول جماعة أصحاب

(١) ينظر في جملة زيد بن علي عليه السلام ممن بعد التابعين ، وهو في طبقة أخيه محمد الباقر المذكور في التابعين ١٠٠هـ . من خط المصنف

ابن عباس - طاووس وعكرمة وعمر بن دينار . وقول ابن جريج ومسلم بن خالد الزنجي وسائر أهل مكة ، هو أحد قولي ابن وهب . وذكر البيهقي في « الخلافات » : اجتمع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم . حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ، وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يضلي خلف من لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم . وعن أبي جعفر الهاشمي مثله . اهـ .

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة مشهور . فذهب جماعة الى وجوب الاتيان بالبسملة في الفرائض والنوافل عند قراءة الفاتحة فرضاً ، ولا تصح الصلاة الا بها . ثم اختلفوا فذهبت طائفة الى الجهر بها في الجهرية والاسرار بها في السرية ، وهو ظاهر ما نقل عن من تقدم قد رضي عن التقييد للجهر بالبسملة ذكره ، فان شراح الحديث وغيرهم من العلماء منهم أبو الفتح والحازمي في « الاعتبار » والمؤيد في الجهرية والاسرار بالله في « شرح التجريد » والسيد أبو عبد الله في « الجامع الكافي » يطلقون القول بالجهر بها بغير تسمية السرية الى من ذهب اليه على معنى أنها ثابتة آية من آيات الفاتحة . واثبت الجهر بها في الصلاة التي يجهر الامام الهادي الى من ذهب اليه فيها ، ويدل عليه احتجاجهم بالأدلة التي مر ذكرها فانه يؤخذ منها ثبوت البسملة في آيات في الجامعين السلام الفاتحة وكونه مجهوراً بها في موضعه كما يأتي تقرير الاستدلال على ذلك آخر البحث . وهذه المنتهى والامام الأدلة ما بين صحيح وحسن ومجموعها يفيد وجوب العمل بمقتضاها .

المؤيد بالله في شرح التجريد والشرح في الصلاة والسلام عليه السلام
اصحاب قد اذاعوا فيهم
تمت كتابتها
محمد بن النضر الكليل ، واختار ما ذكر من التفصيل . وكذا الامام المهدي في « المنهاج » وحكاه مذهباً لزيد ابن علي عليه السلام كما حكاه غيره عنه . وفسر قوله : « كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » أي في المجهورة ، وهو الظاهر لمن تبسع الروايات الا ما رواه في « الأمالي » و « الاحكام » وسيأتي الكلام عليها .

وذهبت طائفة الى أنه يقرأ سرّاً لا جهرّاً . وروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحماة ، وبه قال أحمد واسحاق وأكثر أصحاب الحديث . قال الحازمي : واختلف الذاهبون الى الاسرار ، فمنهم من ذهب الى ذلك للأحاديث الواردة في انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يخفت منذ أمر بالصلاة الى أن قبض من غير معارض .

ومنهم من قال : بترجيح أحاديث الاسرار لصحة أسانيدها، أو لأنها ناسخة لأحاديث الجهر، ثم اختار عدم النسخ ، قال : لكن أحاديث الاخفات أمين وأحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن نفر من الصحابة غير أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، ثم قال : والصواب في هذا الباب أن يقال : هذا أمر متسع والقول بالحصر فيه ممتنع . اهـ .

والجنيفة

وذهبت طائفة إلى أنه لا يقرأ بها سرّاً ولا جهرّاً ، وبه قال مالك والاوزاعي وعبد الله ابن معبد الزمّاني إلى أن مالكا كان يقول : إذا صلى الرجل في قيام شهر رمضان استفتح السورة بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا يستفتح بها في أم القرآن ، واحتج هؤلاء بحديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر - وفي بعض الروايات وعثمان - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » وزاد مسلم : « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » . وعن أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين » أخرجه مسلم . ولنهي عبد الله ابن مفضل ابنه عن قراءتها فيما أخرجه النسائي والترمذي وحسنه عن ابن عبد الله بن مفضل أن أباه سمعه يقرأ بها في صلاته ، فقال . أي بني محدث إياك ، والحديث صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً يقولها، فلا تقلها إذا أنت صليت ، قل : الحمد لله رب العالمين . والحديث عائشة عند مسلم قالت : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » . والحديث أبي هريرة عند مسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اقرأوا ، يقول العبد : الحمد لله رب العالمين ، يقول الله عز وجل : حمدني عبدي » الحديث . . . وسيأتي في شرح الحديث بعد هذا .

وأجيب عن ذلك : أما حديث أنس وهو عمدتها وأقوى ما استدلوا به فن وجهين .

أحدهما : أنه محل بالاضطراب . قال زين الدين العراقي بعد أن ذكر دعوى ابن الجوزي اتفاق أئمة الحديث على صحة حديث أنس ما لفظه : وما ادعاه من الاتفاق غير مقبول فقد أعله الشافعي والدارقطني وابن عبد البر والبيهقي ، فإن الاتفاق مع مخالفة هؤلاء الحفاظ ؟ وقال ابن عبد البر : لا يجوز الاحتجاج بحديث أنس هذا لتلونه واضطرابه ، واختلاف ألفاظه مع

اختلاف معانيها ، لانه قال مرة : « كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » ومرة : « كانوا لا يجهرن بيسم الله الرحمن الرحيم » ومرة : « كانوا لا يقرأونها » ومرة : « لم نسمعهم يقرأونها » ومرة قال وقد سئل عن ذلك : « كبرت ونسيت » . والحاصل أنا نحكم بتعارض هذه الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجميع . اهـ . ويدل على تلونه أيضاً ما أخرجه الحازمي من طريق الدارقطني بإسناده الى أبي سلمة ، قال سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم ؟ قال : إنك تسألني عن شيء ما أحفظه ، وما سألتني عنه أحد قبلك » فقلت : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في النملين ؟ . قال : نعم ، قال أبو الحسن الدارقطني هذا اسناد صحيح . اهـ . قال الشيخ أبو محمد المقدسي : وإذا سلكتنا مسلك الترجيح لبعض روايات حديثه ، فلا نجد الرجحان الا للرواية التي على لفظ حديث عائشة : « أنهم كانوا يفتتحون بالحمد » أي بالسورة ، لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ ، فكأن أنساً أخرج هذا الكلام مستدلاً على من يجوز قراءة غير الفاتحة ويبدأ بغيرها ، ثم افترقت الرواة عنه ، فمنهم من أداه بلفظه فأصاب ، ومنهم من فهم منه حذف البسملة فعبر عنه بقوله كانوا لا يقرؤون ، أو فلم أسمعهم يقرؤون البسملة ، ومنهم من فهم الاسرار فعبر به .

وثانيها : انه قد عارضه ماتقدم من رواية أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهر بها ، ومن فعله نفسه لذلك في صلاته أخرجه الدارقطني والحاكم ولفظه : « أن أنساً كان يجهر بالبسملة قبل الفاتحة وبعدها ، وقال : لا آلو أن أقدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ورواته ثقات . قال في « النار » : وهذا من المواضع التي يرجح فيها الاثبات على النفي ، فمن قال سمعت رجح على من قال لم أسمع . وقال بعضهم^(١) : بل وجه الجمع ممكن بأن يحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر . وبؤيد هذا التأويل رواية ابن خزيمة « كانوا يسرون » وكذلك رواية : « فلم يسم منقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » . وإذا كان محصل حديث أنس في الجهر ؛ فمتى وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه لا مجرد تقديم المثبت على النافي ، لانه يبعد جداً أن يصح أن أنس النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ، ويصحب الثلاثة الخلفاء مدة خمس وعشرين سنة ، فلا يسمع

(١) صاحب « البدر التام » .

منهم الجهر بها في صلاة حتى يقدم الميث عليه بل يكون اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه
بعد عهده به لم يذكر منه الا الجزم بالافتتاح بالحمد لله رب العالمين جهرأ ، ولم يستحضر الجهر
بالسملة ، فيتعين الأخذ بحديث أثبت ذلك .

قال الحازمي : ولأن أحوال الضبط تختلف باختلاف الاشخاص والجهات والاقوات الى
غير ذلك من الاغراض والمقاصد . ودليله المشاهد إذ رب شخص يتغافل عن أمر هو من
لوازمه حتى لا يبالي به لعدم ما يعارضه ، ويتنبه لأمر هو من توابعه ، بل هو دون ذلك حتى
لا يفتقر عن ذكره لوجود ما يناقضه ، وبضدتها تبين الاشياء . اهـ . وقال البيهقي : وأيضاً فإن
فيها تهمة أخرى وهو أن علياً عليه السلام كان يبالغ في الجهر بالتسمية ، فلما وصلت الدولة الى
بني أمية بالغوا في المنع من الجهر سعيماً في أبطال سنة علي بن أبي طالب . ثم قال : ولا شك أنه مها
وقع التعارض بين قول أنس وابن المغفل ، وبين قول علي بن أبي طالب الذي بقي عليه طول عمره
فان الأخذ بقول علي أولى . فهذا جواب قاطع في المسألة ، ثم ساق في الاحتجاج الى أن قال :
ومن اتخذ علياً إماماً لدينه فقد تمسك بالعروة الوثقى في دينه ونفسه . اهـ .

وأما حديث أبي هريرة فهو يحتمل أن المراد به ترك الجهر بالتسمية ، ويحتمل أن يكون أراد
به تعيين القراءة ، فذكر اسم السورة وعرفها بما تعرف به عند الناس من غير حذف آية
التسمية ، كما يقول : قرأت « البقرة » وقرأت « آل عمران » أي السورة التي يذكر فيها ذلك .
وكما في حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ : « ق والقرآن المجيد » و « اقتربت
الساعة وانشق القمر » . وما روي عنه أيضاً « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
استفتح الصلاة ، فقال : الحمد لله رب العالمين سكت هنيهة » فالصحيح وقفه على أبي هريرة
من فعله . وعلى تقدير صحة رفعه فهو محمول على نحو ما ذكر قبله . وأيضاً فقد تقدم عنه موقوفاً
عليه من فعله ، ومرفوعاً بأسانيد صحيحة ما يعارض هذه الرواية والتي قبلها عنه ، وهي أرجح
لتضمنها الاثبات .

وأما حديث عبد الله بن مغفل فلا تقوم به الحجة وإن حسنه الترمذي ، فقد نسبه الحفاظ
الى التساهل في ذلك . قال ابن حجر المكي : وهو تساهل شديد جداً ، فقد ضعفه الحفاظ
كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب والبيهقي بجهالة الابن الناقل عن أبيه ، وعلى تسليم صحته
فرواية الاثبات مقدمة عليه .

وأما حديث عائشة فيؤخذ جوابه من الكلام على حديث أبي هريرة .

وأما حديث أبي هريرة يقول : « قال الله عز وجل : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي ... »
الحديث ... فقد أجيب عنه من وجوه :

منها : أن البسملة إنما لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها .

ومنها : أن يقال : فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين فحينئذ تكون القسم .

ومنها : أنه قد وردت البسملة في القسم عند الدار قطني والبيهقي ونصه : « فإذا قال العبد : بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول الله ذكرني عبدي » لكن في إسناده ضعف .

ومنها : سلوك طريقة الترجيح لروايات الإثبات على النفي .

واستدل القائلون بالأسرار مطلقاً بما ذكره الحازمي كما نقلناه آنفاً ، وبما تقدم من أدلة
النافين لشرعية قراءتها . قالوا : لأن هذه الأدلة الدالة على شرعية قراءتها مطلقة ، فتحمل تلك
الأدلة الدالة على نفي شرعيتها على نفي الجهر جمعاً بين الأحاديث . ويؤيده بعض روايات
حديث أنس : « كانوا لا يجهرون وأن كانوا يسرون » . وبعضهم جنح إلى التخيير بين الجهر
والأسرار ، منهم ابن أبي ليلى وإسحاق والحاكم (١) قالوا : لأنه قد صح عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا ، ولا تعارض بين الفعلين كما في علم الأصول فيحصل
الاعتداء بكل من الفعلين . ولهذا اختلفت أفعال السلف فيهما . قال ابن حبان : وهذا عندي
من الاختلاف المباح والجهر أحب إلي . اهـ .

وقال بعضهم : القول بالتفصيل وهو وجوب الجهر في الجهرية والأسرار في السرية أحوط
وأقوى . وهو مذهب الجمهور الغفير كما تقدم ذكرهم في المذهب الأول . أما كونه أحوط
فللخروج عن الخلاف ، لأن القائل بالأسرار مطلقاً أو الترك يقول لا تفسد صلاة من جهرها ،
والقائل بالتفصيل يقول : لا تصح صلاة من لم يجهر بها في الجهرية ويسر بها في السرية . وأما
كونه أقوى فلقوة أدلته وصحتها وكثرتها . فإنه روى جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) وذهب إلى التخيير من المتأخرين السيد العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير . اهـ . من
خط المصنف .

بالسمة في الصلاة الجهرية بضع وعشرون صحابياً ، كما ذكره الزين العراقي عن الحافظ أبي أسامة، ذكره ابن حجر المكي . وروى أحاديث النفي سبعة من الصحابة ، وقد تقدم عدم صحة الاستدلال بكل منها . وبعض العلماء ذهب الى وجوب الجهر بها في السرية والجهرية . وذهب اليه من التأخرين الامام القاسم بن محمد كما بسطه في كتابه « الاعتصام » وجنح اليه الرازي في « مفاتيح الغيب » ، فقال بعد ذكر مشروعية الاعلان بالذكر : ولهذا السبب نقل أن علياً عليه السلام كان مذهبه الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات .

وأقول : إن هذه الحجة قوية في نفسي راسخة في عقلي لاتزول بسبب كلمات المخالفين ^{في هذا الشأن} واستدلوا بما رواه الهادي عليه السلام في « الاحكام » وقد تقدم ، وبظاهر عموم حديث ^{كلام الرازي} علي وعمار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم » . قال البيهقي : ذهبت الشيعة الى أن السنة هي الجهر بالتسمية سواء كانت في الصلاة الجهرية أو السرية ، وجمهور الفقهاء يخالفونهم فيه . اه .

وأجاب عن ذلك في « شرح منظومة الهدى » بما لفظه : والأظهر - والله أعلم - ضعف هذا القول لضعف دليله اذ العموم غير منتزع ، فقد صح تخصيصه ببعض الصلاة بما لا يمكن دفعه . وفعل علي عليه السلام ومن ذكر معه إن صح فهو محمول على وقوع ذلك منهم نادراً ، كما وردت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسمهم بعض الآيات في الصلاة السرية أحياناً . قال ابن القيم : ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم خمس مرات أبداً ، حضراً وسفراً ، أو يخفي ذلك على خلفائه الراشدين وجمهور أصحابه وأهل بلده ؟! هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التثبت فيه بالفاظ بجملة وأحاديث واهية ، فصريح تلك الأحاديث غير صحيح وصحيحها غير صريح . اه . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداج » .

أورد السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » عن علي « كل صلاة لم

يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج. ذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجه البيهقي في كتاب القراءة. اهـ. وفي مسلم وغيره من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج، ثم هي خداج، ثم هي خداج، فقال: يا أبا هريرة فإني أحياناً أكون وراء الإمام، قال: يا فارسى اقرأها في نفسك، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدى ماسأل، وإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال: حمدني عبدي، وإذا قال الرحمن الرحيم قال: أثني علي عبدي، وإذا قال مالك يوم الدين، قال: مجدني عبدي - أو قال فوض الي عبدي - وإذا قال: إياك نعبد وإياك نستعين، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ماسأل، وإذا قال: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: فهذا لعبدى ولعبدى ماسأل». وأخرج البخاري عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». وعن أبي هريرة قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنادي أنه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد. رواه أحمد وأبو داود والترمذي. وعن عائشة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج» أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحاق، عن يحيى بن عباد، عن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج» أخرجه ابن ماجه. وفي معناه أحاديث كثيرة.

وقوله: «فهي خداج». قال الخليل وغيره: الخداج: النقصان، يقال: خدجت الناقة: إذا ألفت ولدها قبل أن تنجب، وإن كان تاماً، وأخذته: إذا ولدته ناقصاً وإن كان لتام الولادة. فقوله عليه السلام «خداج» يحتمل أمرين: إما أن يقدر مضاف ليصح الاخبار عن اسم العين بمثله، أي ذات خداج. أو بأن تجعل الصلاة نفس الخداج مبالغة وتجاوزاً، كما في قوله: «فإنما هي إقبال وإدبار». وفي حديث الأصل إطلاق لفظ القراءة، وهو مقيد بشواهد عن علي عليه السلام وغيره بأن المراد منها فاتحة الكتاب، ويتعلق بذلك ثلاث مسائل:

الاولى: اختلف العلماء في تعيين ما يجزئ من القراءة في الصلاة، فذهب المعتزلة، ويروى عن عمر وعثمان بن أبي العاص وأبي هريرة وأبي سعيد وخوات بن جبير وعبادة بن

الصامت وابن عمر ورجاء بن حياءَ والحسن البصري وأبي سلمة بن عبد الرحمن والزهرى وابن عون . واليه ذهب الأوزاعي والشافعي وأصحابه ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وهو أيضا رواية عن الثوري وداود الى أن قراءة الفاتحة فرض في الصلاة لتجزئ بدونها . واحتجوا بما تقدم .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنها لاتعين بل تستحب، وفي رواية عنه تجب ولا تشرط . ونقل عنه في مقدار ما يقوم مقامها ثلاث روايات : أحدها آية تامة . الثانية : ما يتناوله الاسم . قال الرازي وهو الصحيح عندنا . الثالثة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، وبه قال أبو يوسف ومحمد . وحجة هذا المذهب قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر منه » يعني القرآن ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء صلاته : « ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن » وهو عليه السلام في مقام التعليم وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وعن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها » وبحديث أبي هريرة : « لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب » . وبما روى ابن ماجه من حديث أبي إسحاق عن الأرقم بن شرحبيل ، عن ابن عباس « لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه « فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس يأتون بأبي بكر . قال ابن عباس : وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ، قال وكيع : وكذا السنة ، قال : فمات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه ذلك » والارقم بن شرحبيل ثقة قاله أبو زرعة ، وباقي رجال السند مخرج لهم في « الصحيح » .

وأجلوا عن حديث عبادة « لا صلاة الا بأم القرآن » أن المراد نفي الكمال لانفي الاجزاء ، وكذلك عن حديث « فهي خداج » أي ناقصة في الثواب والنقصان لا يستلزم البطلان .

وأجاب الاولون عما ذكره أبو حنيفة أن الآية نزلت في قيام الليل ، وعلى تقدير صحة الاستدلال بها على ذلك فهي مقيدة بالفاتحة المنصوص عليها في حديث عبادة وغيره ، وبأن حديث المسيء صلاته محمول على أنه كان مظنة لعدم تيسر الفاتحة في حقه ، فيحمل على من لا يمكنه قرآن معين لانه وقع في بعض طرقه : « ثم اقرأ إن كان معك قرآن ، وإن لم يكن فاحمد الله وكبره وهلل » . وفي رواية أبي داود من حديث رفاعة بن رافع بلفظ : « فإذا قمت

فتوجهت ، فكبر ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله أن تقرأ . فاذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعيين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فان عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، والا انتقل الى غيره من الذكر . ويحتمل أن يقال في الجمع بين روايات الحديث : إن المراد بما تيسر أي بعد الفاتحة . ويؤيده حديث أبي سعيد بسند قوي : « بفاتحة الكتاب وما تيسر » ويحتمل أن المراد من تلك المراجعة انما هو التنبيه على وجوب الطمأنينة في الأركان وأن ذلك هو الذي توجه الرد بسببه ، ولذا يوجهه أهل تراجم الأبواب من المحدثين في باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود . وبأن حديث أبي سعيد لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء ، والذي صح من طريقه خلافه كما تقدم . وبأن حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ومدايره على جعفر بن ميمون . قال النسائي : ليس بثقة ، وقال أحمد : ليس بقوي في الحديث . وقال ابن عدي : يكتب حديثه في الضعفاء . قال البيهقي : وحديث وهيب وغيره ، عن جعفر بن ميمون ، عن أبي عثمان ، عن أبي هريرة ، قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي لأصلاة الا بقراءة » . وقال بعضهم : الا بقرآن - ولو بفاتحة الكتاب . فقد خالفهم سفيان بن سعيد ، وهو امام فقال في مثله « الا بفاتحة الكتاب فما زاد » . قال يحيى بن معين : وليس أحسن مخالف سفيان الثوري - يعني في الحديث - الا كان القول قول سفيان . وقد رواه يحيى بن سعيد القطان - وهو من الحفاظ والاتقان بالمكان الذي لا يخفى على أهل العلم - عن جعفر بن ميمون ، عن أبي عثمان النهدي ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » . ١ هـ . وبأن حديث ابن عباس عند ابن ماجه انما يرد على من أوجب الفاتحة في كل ركعة ، وأما من قال بخلافه فنير وارد عليه ، بل هذا يكون صالحا لأن يحتج به لمذهبه ، والله أعلم .

وأجابوا عن قولهم في تأويل حديث « لأصلاة الا بأمر القرآن » أن المراد نفي الكمال لا الاجزاء بأن هذا عدول عن حقيقة النفي الى مجازه بلا ملجئ ، اذ لا يصلح ما أورده من الأدلة صارفاً للأصل الذي هو الحقيقة . فالنفي ها هنا مراد به نفي الصلاة الشرعية حقيقة ، لأن لفظ الصلاة والصيام ونحوهما حقائيق عرفية للشارع اذا اختل أحد شرائطها كانت منتفية . وألفاظ الشارع انما تحمل على عرفه لكونه المحتاج اليه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، ولا يحتاج مع هذا الى إضمار الاجزاء ولا الكمال . ولئن سلم ذلك واحتيج الى تقدير المصحح ، فتقدير أقرب المجازين الى الحقيقة ليجعل النفي

عليه أولى من تقدير أبعدهما ، والأقرب هو الاجزاء، فيتعين حمل النفي عليه لكونه السابق الى الفهم ، ولكون اضماره يستلزم نفي الكمال ولا عكس . مع انه قد جاء نفي الاجزاء صريحا مرفوعا من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » أخرجه ابن خزيمة وابن حبان باسناد صحيح . وعند الدارقطني من حديث عبادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب » قال : اسناده حسن . وفي « المتقى » أن اسناده صحيح .

وأجابوا عما ذكروه في تأويل « خداج » بأن المراد به نقصان الثواب ، وهو لا يستلزم البطلان بأن الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة . والنقص من الصلاة على قسمين : نقص يستلزم البطلان وهو النقص من الفرائض ، وهو النقص حقيقة ؛ ونقص من النوافل لا يستلزم البطلان ، ويطلق عليه النقص مجازاً بعلاقة التشبيه بالنقص الحقيقي ، والحمل على الحقيقي أولى من المجازي كما سبق ، والله أعلم ^(١) .

المسألة الثانية: اختلفوا هل تجب قراءتها في كل ركعة .. أو تكفي مرة في أي ركعة أو مفرقا ... أو تكون في الأوليين فقط ؟..

ذهب الى الاول الشافعي وأصحابه والأوزاعي وأحمد واسحاق وابن عون وأبو ثور وداود ، ويروى عن علي عليه السلام وجابر بن عبد الله ، واختاره الامام شرف الدين ، واستدلوا بما ورد في حديث المسيء صلاته وهو قوله : « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن علمه صلاة الركعة الاولى وفيها الأمر بالقراءة . فتكون القراءة مأموراً بها في سائر الركعات لأنه قد سمي كل ركعة صلاة . ويوضحه رواية أحمد وابن حبان ثم : « افعل ذلك في كل ركعة » وبما أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب » . قال ابن حجر : هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » دليل على الوجوب .

(١) ح وأخرج الحاكم في « مستدركه » بسنده الى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أم القرآن عوض عن غيرها ، وليس غيرها منها عوضاً » . قال الحاكم : قد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث عن الزهري من أوجه مختلفة بغير هذا اللفظ . ورواه هذا الحديث أكثرهم أئمة ، وكلهم ثقات على شرطها . تمت من خط المصنف .

قُلْتُ : وقد تقدم ما ذكره صاحب « المنار » وما بعده من الطريقة التي يؤخذ منها وجوب القراءة في كل ركعة ، وصفتها من الجهر والاسرار .

وذهب الى الثاني الهادي الى الحق وأتباعه ، وقال به من السلف : الحسن البصري ، رواه عنه ابن المنذر باسناد حسن . وهو مذهب المؤيد بالله ، وحكاه في « البحر » عن داود . قالوا : لأن الصلاة اسم لمجموع الفريضة بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » وغير ذلك . فاطلاق الصلاة على الركعة الواحدة يكون مجازاً . وما روي من الأحاديث كقوله : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » ونحوه ظاهر في عدم وجوب التكرار ، وأن الامثال يقع بقراءتها مرة واحدة ، لاسيما مثل قوله : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب » عند الدارقطني وحسنه كما تقدم ، فانه الى النص أقرب منه الى الظهور ولم يعين محلا لها ، فدل على أنه يجزيء الاتيان بها في أي ركعة ولو مفرقة . واختاره بعض المتأخرين (١) .

وأجاب عن حديث المسيء صلاته بانه بمراحل عن ايجاب الفاتحة في كل ركعة ، لأن لفظ ذلك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » لا يعود الى كل ما ذكر في أول الكلام اتفاقاً فان منه تكبيرة الافتتاح . واذا لم يعد الى كل ما ذكر تردد بين ما بقي واحتمل عوده الى كله . ومنه الفاتحة والى الأفعال خاصة من القيام ونحوه ، فيكون حينئذ محتملاً ، ولا يثبت أصل عظيم بمحتمل ، على أنه ظاهر في الأفعال إذ هي التي أنكرها منه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال له : « صل فانك لم تصل » ولم ينكر منه القراءة ، ثم استوفى في تعليمه ما لم ينكره منه كالوضوء ، فانه لم ينكر عليه فعله ، وهو من جملة التعليم ، بل زيادة في الافادة ، فيقوي أن سبب الانكار عدم إقامة أفعالها . ولذا لم يذكره المحدثون الا في باب الاطمئنان لأنه ماسيق الا لأجله .

قُلْتُ : وهذا وان كان فيه قوة الا أن احتمال كون فعله للقراءة في كل ركعة ، كما دل عليه حديث أبي قتادة وقع بيانا لجمل الواجب وارد عليه ، والله أعلم .

(١) السيد العلامة البدر المنير محمد بن اسماعيل الامير رحمه الله تعالى ، وله في ذلك بحث مستقل تعقبه المحقق القبلي رحمه الله . اهـ . من خط المصنف .

وذهب الى الثالث زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة لما تقدم من سنية التسييح في الآخرين . وقد صح عن علي كما تقدم مع ذكر ما يشهد له من السنة فراجعه .

المسألة الثالثة: هل تجب الزيادة على الفاتحة عند من أوجبها ؟.. فذهب القاسم والهادي والمؤيد بالله ، واختاره صاحب « النجوم » ، ويحكي عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعثمان ابن أبي العاص الى أنه لا بد من شيء معها . فقال الهادي : ثلاث آيات لتسمي قرآنا . وقال القاسم والمؤيد بالله: أو آية طويلة . وذهب الشافعي وغيره الى عدم وجوب ما زاد عليها .

احتج الاولون بحديث أبي داود والنسائي : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » لكن قال ابن حجر : قال ابن حبان زيادة « فصاعدا » تفرد بها معمر عن الزهري ، وأعلها البخاري في جزء القراءة ، وبرواية أبي هريرة فما زاد وقد تقدم . وبما ورد في بعض روايات حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم اقرأ بأمر القرآن وبما شاء الله أن تقرأ » . وبحديث أبي سعيد عند أبي داود « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب فما تيسر » . وبما رواه الترمذي عن أبي سعيد مرفوعاً في حديث « مفتاح الصلاة الطهور » وفيه : « ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها » . وفيه طريف بن شهاب السعدي . وصحح في « التلخيص » ما عند أبي داود من طريق همام ، عن قتادة ، عن أبي نصر ، عن أبي سعيد : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » . وبما علم من ملازمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقراءة السورة عقيب الفاتحة في ركعتي الفجر والأولين مما عداها كما حققه صاحب « الهدي » ، وبسط أدلته في كثير منها بلفظ « كان » الدالة غالباً على الدوام والاستمرار . والمعلوم أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة بيان لمجمل واجب وحكمه الوجوب مع انضمامه الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وقد تقدم تقرير هذه الطريقة .

واحتج أهل القول الثاني بأنه ورد ما يصرف الوجوب من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله . أما فعله فلحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب » أخرجه ابن خزيمة . وأما قوله فحديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فقال : « من صلى صلاة مكتوبة ، أو سبحة ، فليقرأ بأمر القرآن وقرآن معها ، فان انتهى الى أم القرآن فقد أجزأت عنه ، ومن كان مع

قصده لله تعالى وتضرعه اليه مع عدم القدرة على القراءة أو التسييح إذ قد اتى بالمستطاع ، وقد قل الله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » . قال الامام يحيى : اعلم أن الآخرس الذي لا يسمع ويختوم على لسانه فلا ينطق ، والأصم الذي لا يسمع وهو ينطق بلسانه ، والأمي الذي لا يحسن القراءة وهو ينطق ويسمع .

الثاني : سيأتي عن أبي خالد هنالك أيضاً ما لفظه : سمعت زيد بن علي عليهما السلام يقرأ عليهما « ولا الضالين » بالرفع وكان يقرأ : « مالك يوم الدين » وكان إذا صلينا خلفه سمعنا وقع دموعه على الخُصْرِ . وسمعت عليه السلام يقرأ « اقتربت الساعة » فرتلها وقرأها قراءة لا يسمعها فرح ولا محزون الا اقترحت قلبه ، فمرض من أصحابه عليه السلام رجل من طيء من وجدان تلك القراءة : فدفناه بعد أيام فصلى عليه ، ثم قال : هذا قتيل القرآن وشييد الرحمن لقد أمسيت مغتبطاً وما أذكى على الله عز وجل أحداً .

قوله : « بالرفع » يعني ضم الميم من عليهم ، وهو أحد الوجهين في ميم الجمع بعد الهاء المكسورة وقبل المتحرك . وظاهره انه يكفي الضم بلا اشباع ، وقراءة ابن كثير بأشباع ضم الميم . والوجه الثاني الاسكان . قيل : وهو الاشهر . وقوله : « مالك » أي باثبات الالف اسم فاعل .

وقد أخرج أبو عبد الله الحسيني في كتاب « أسماء الرواة عن زيد بن علي من التابعين » ما يؤيد حكاية أبي خالد عنه ، فقال : حدثنا محمد ، قال : حدثني عبد الله بن محمد البلوي ، قال : حدثني عمارة ، قال : حدثني عبد الله بن العلاء « انه سمع رجلاً من علماء أهل الشام يسأل زيد بن علي ، فقال ، كيف تقرأ أم الكتاب ؟.. فقرأ زيد بن علي : الحمد لله ثم رتلها وشرحها حرفاً حرفاً ، قال : فخلعتني اسمها كما أنزلت ، إلا انه قرأ « مالك يوم الدين ... » الحديث بطوله . وفي « الدر المنثور » ما لفظه : أخرج وكيع في « تفسيره » وعبد بن حميد وأبو داود وابنه في « المصاحف » عن الزهري : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يقرأون « مالك يوم الدين » وأول من قرأ « ملك يوم الدين » مروان . وأخرج ابن أبي داود والانباري عن أنس قال : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليه السلام كلهم كان يقرأ « مالك يوم الدين » ثم ساق في « الدر » آثاراً كثيرة بمثل ذلك . وهو قراءة عاصم والكسائي ويعقوب والباقون ملك - بكسر اللام -

صفة مشبهة . قال صاحب « الكشف » : وهو الاختيار لانه قراءة أهل الحرمين ، ولقوله تعالى : « لمن الملك اليوم » ولقوله : « ملك الناس » ولأن الملك^(١) يعم والملك يخص .

وقوله: «فرح» - بالفاء - أي مسرور . وقوله أقرحت - بالقاف - أي جرحت . والمقبط الذي يتعمى مثل حاله اسم مفعول ؛ وهو خلاف المحسود الذي يتمنى زوال حاله وانتقاله الى الحاسد . والحسد مذموم والغبطة غير مذمومة قال الشاعر :

وبينا المرء في الاحياء مقببط اذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير

قال ابن أبي الحديد : أنشدوه - بكسر الباء - وقالوا : أي مغبوط . قال بعض الفضلاء : لقد شابه الامام عليه السلام جده علياً عليه السلام حيث مات أخو طيء من وجدان قراءته ، كما مات همام من وعظ جده .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « كانوا يقرؤون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خلطتم علي فلا تفعلوا » .

قال في « التخريج » : في مسند علي عليه السلام من « الجامع » ما لفظه : وعن علي عليه السلام ، قال : « ليس من الفطرة القراءة مع الامام » . أخرجه عبد الرزاق . وعنه قال : « من قرأ خلف الامام فلا صلاة له » . أخرجه عبد الرزاق . وعنه قال : « من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة » . أخرجه البيهقي في « شعب الايمان » ، وابن أبي شيبة والعقيلي في « الضعفاء » والدارقطني وابن الاعرابي في « معجمه » والبيهقي أيضاً في « كتاب القراءة في الصلاة » وضعفه . اهـ . ولعل ضعفه بما في رجال السند الذي أخرجه به الطحاوي ولفظه : حدثنا فهد : نا أبو نعيم ، سمعت محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - ومر على دار ابن الاصهاني

(١) الاول بضم الميم ، والثاني بكسرها . تمت من خط المصنف .

قال : حدثني صاحب هذه الدار ، وكان قد قرأ على أبي عبد الرحمن (١) ، عن المختار بن عبد الله بن أبي ليلى ، قال : قال علي رضي الله عنه : « من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة » . وفي مسند علي من « الجامع الكبير » عن الحرث ، عن علي ، قال : « سألت رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أقرأ خلف الامام أم أنصت ؟ .. قال : بل انصت فإنه يكفيك » رواه البيهقي . وقد تقدم الكلام على توثيق الحرث .

وفي معناه من غير طريق أمير المؤمنين أحاديث صحيحة وحسنة ؛ فمنها ما أورده ابن الهمام ، عن أبي حنيفة بسند صحيح ، قال : حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد ، عن جابر مرفوعاً « من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة » . وأخرجه أحمد بن منيع ، قال : حدثنا اسحاق الازرق ، نا سفيان وشريك ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد ، عن جابر فذكره ، وأخرجه عبد بن حميد ، نا أبو نعيم ، نا الحسن بن صالح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واسناد حديث جابر الأول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم . وأخرجه أبو عبد الله الحاكم مع قصة ، فقال : حدثنا محمد بن بكر بن محمد الصيرفي ، حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ، ثنا مكى بن ابراهيم ، عن أبي حنيفة ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله ابن شداد بن الهاد ، عن جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صلى ورجل خلفه يقرأ ، فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهأ عن القراءة في الصلاة ، فلما انصرف أقبل عليه الرجل ، وقال : أنتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. فتنازعا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : من صلى خلف إمام فقراءة الامام له قراءة » . وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك كان في الظهر أو العصر هكذا : « أن رجلاً قرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو العصر ، فأومأ اليه رجل فلما انصرف ، قال : أنتهاني ... » الحديث ... وهو حجة لمن يكفي بقراءة الامام في السرية أيضاً . ا هـ .

وأخرج الطحاوي عن عبد الله بن مسعود بمعنى حديث الأصل ، فقال : حدثنا أبو بكر ،

(١) عطف بيان من أبي . منه .

نا أبو أحمد محمد بن عبد الله ، نا يونس بن أبي اسحاق ، عن أبي الاحوص ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كانوا يقرأون خلف الامام ، فقال : خلطتم علي » . قال في « التخريج » : رجاله رجال الصحيح ما عدا أبا بكرة شيخ الطحاوي . وهو أبو بكرة بكار بن قتيبة القاضي ، وهو ثقة ذكره ابن خلكان وغيره ، وهو الذي سجنه أحمد بن طولون ، فشكى اليه أهل الحديث انقطاع السماع ^(١) . وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبزار . ورجال أحمد رجال الصحيح ، وقال في « الجمع » : وعن ابن بحنة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى صلاة يحجر فيها فلما انصرف ، قال : أقرؤن خالفي ، فقال بعضهم : انا لنفعل ، قال : لا تفعلوا إني أقول مالي أنازع القرآن ، قال : فأنهى الناس عن القراءة فـيما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه البزار بتمامه وأحمد وإسحاق في « الكبير » و « الاوسط » باختصار ، ورجالهم رجال الصحيح . الا أن البزار ، قال : أخطأ فيه ابن أخي ابن شهاب حيث قال : عن ^{ابن بحنة} . ورواه معمر وابن عينية عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة . اهـ .

قال في « التلخيص » : أخرجه مالك في « الموطأ » والشافعي عنه ، وأحمد والاربعة وابن حبان من حديث الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة .

وقوله : « فأنهى الناس ... الخ » . مدرج في الحديث من كلام الزهري بينه الخطيب ، واتفق عليه البخاري في « التاريخ » وأبو داود ويوف بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم . اهـ .

قال في « التخريج » : وابن أكيمة المذكور . اسمه عمارة - بضم أوله والتخفيف - ابن اكيمة - بالتصغير - اللثمي أبو الوليد المدني ، وقيل في اسمه غير ذلك ثقة من الثالثة . قال المزي في ترجمته : قال أبو حاتم : هو صحيح الحديث حديثه مقبول . وقال ابن سعد : روى عنه الزهري ، ومنهم من لا يحتج بحديثه يقول هو شيخ مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له البخاري في جزء القراءة وأهل السنن الأربعة . اهـ . وحديثه وحديث

(١) بياض في المسودة والمبيضة الموقولة : « وأورده الهيثمي » وتمام الكلام بعد قوله « انقطاع السماع » نقلا من التخريج ما لفظه : « بحبس القاضي بكار رحمه الله ، فأذن له أن يكون بحديثهم من طاق في السجن ، ذكر ذلك ابن خلكان وغيره . اهـ . من خط حفيد الشارح العلامة أحمد بن محمد السياغي رحمه الله .

ابن مسعود كل منها يقوي الآخر ، فاقلَ أحواله انه ان لم يكن صحيحاً أن يكون حسناً ؛ وقد حسّنه الترمذي .

وفي المسألة أربعة مذاهب :

الاول : للهادي عليه السلام ومن تبعه ، ومالك، وهو المروي عن زيد بن علي ، كما ذكره في « المنهاج » انه يقرأ في السرية لافي الجهرية .

الثاني : لأبي حنيفة وأصحابه انه لا يقرأ مطلقاً ، واحتجوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فقرأة الامام له قراءة » وقد تقدم .

الثالث : للناصر انه يقرأ الفاتحة وثلاث آيات لأن مذهبه وجوب الزيادة على الفاتحة ، كما حكاه عنه صاحب « الجامع الكافي » .

الرابع : للشافعي وأصحابه ورواية عن الناصر أن المؤتم يقرأ الفاتحة مطلقاً .

احتج الأولون بما تقدم من حديث الباب وشواهد . وهي بمجموعها تفيد منع القراءة فيما جهر به الامام ، وبقوله تعالى : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » أخرج البيهقي عن الامام أحمد ، قال : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة . وأخرج عن مجاهد قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصلاة ، فسمع قراءة فتى من الأنصار ، فنزل : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » والانصات لا يكون الا مع الجهر . قال الفقيه يوسف في « الثمرات » : وثمرة الآية الانصات عند سماع القرآن ، وظاهرها العموم في الصلاة وغيرها ، لكن خرج الوجوب في غير الصلاة بالاجماع وبقيت الصلاة .

واحتج الشافعي ومن معه بحديث عبادة بن الصامت قال : « كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الفجر ، فنقلت عليه القراءة ، فلما فرغ ، قال : لعلمكم تقرؤون خلفي ، قالوا : نعم ، قال : فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » رواه أحمد والبخاري في جزء القراءة وصححه ، وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم . وقال الهيثمي : رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وفي رواية « فلا تقرأوا بشيء اذا جهرت الا بأم القرآن » . وأخرجه الدارقطني وقال : رجاله ثقات . وفي رواية « فلا تفعلوا الا بأم القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وذكر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلى بأصحابه فلما قضى

صلاته أقبل عليهم ، فقال : أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ ؟ . . فسكتوا - قالها ثلاث مرات - فقال قائل - أو قال قائلون - : إنا لنفعل ، قال : فلا تفعلوا ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ، رواه أبو يعلى والطبراني في «الوسط» ، ورجاله ثقات .

وأجلبوا عن أدلة الأولين بأنه لا تعارض بينها وبين ما استدلوا به ، لا مكان الجمع بأن يقال تلك دالة على منع القراءة خلف الامام على العموم . وحديث عبادة بن الصامت وما في معناه دل على شرعية قراءة الفاتحة خصوصاً ، والواجب بناء العام على الخاص ، وقد تقرر أن تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالآحادية جائز في العمليات ، ووجه العموم في أدلة الأولين أن قوله تعالى : « وإذا قرئ القرآن » يعم الفاتحة وغيرها . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قراءة الامام له قراءة » مصدر مضاف ، فيعم قراءة الفاتحة وقراءة غيرها والمسموعة وغيرها والقراءة في الجهرية وغيرها ، فظاهره مع أبي حنيفة لدلالته على التحمل مطلقاً ، لا سيما مع رواية أن ذلك في صلاة الظهر . وقد عدل أهل هذا المذهب عن ظاهره لقيام الخصاص في صلاة السرية في كون الامام لا يتحمل فيها ، فكذا يلزم أن يحملوا التحمل مخصوصاً بما عدا الفاتحة لقيام الخصاص أيضاً .

وأما قوله : « خلطتم علي فلا تفعلوا » وقوله : « مالي أنازع في القرآن » فهو مشعر بأنهم فعلوا ما يوجب المنازعة والتخليط بسبب الجهر خلفه ، فالنهي بقوله : « لا تفعلوا » نهى عن الجهر الذي يكون سبباً لذلك ، ولا يكون نهياً عن الاسرار . ولذا ورد في رواية أنس : « ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه » . وكذا روي عن أبي هريرة « أنه أمر بالاسرار بها خلف الامام » . وهذا هو الذي اعتمده القاضي في « شرحه » ، فقال : أفاد الخبر الشريف النهي عن القراءة خلف الامام حيث كان فيها تخليط عليه ، لانه لو أراد المنع من القراءة خلفه مطلقاً ، لقال : اذا جهرت فلا تقرأ ، فأفاد أن التخليط سبب النهي ، فاذا لم يكن تخليط جازت . والدليل عليه ما رواه في « منتهى المرام » عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « قرأ في الصلاة المكتوبة ، وقرأ أصحابه رافعين أصواتهم ، فخلطوا عليه ، فنزلت الآية : » « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له » . اه . المراد من كلام طويل . قرر فيه هذا المذهب ، وبه يتم الجمع أيضاً بين رواية الأصل . وما أخرجه الحاكم في « مستدركه » وصححه عن علي عليه السلام

« أنه كان يأمر أن يقرأ خلف الامام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب » .

فان قلت : يلزم مما ذكرتم وجوب قراءة المؤتم سراً فيما يجهر فيه الامام لا سيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فانه لا صلاة لمن لا يقرأها » . قلت قد ورد ما يصرف عن الوجوب في أدلة :

منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى ركعة ولم يقرأ فيها بأم القرآن ، فلم يصل الا وراء الامام » أخرجه الترمذي ومالك في « الموطأ » والمؤيد بالله في « شرح التجريد » ، فان مفهومه صحة صلاة من صلى وراء الامام وإن لم يقرأ الفاتحة . وقد أمكن الجمع بينه وبين حديث عبادة بأن المراد من قوله في حديث عبادة : « فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » أنها عمدة الصلاة في غير حالة التحمل ، وأما : « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » فغاية ما يدل عليه الجواز ، لان الاستثناء من النهي إباحة ، كلا تجالس من القوم الا زيدا .

ومنها : أنها خلت مقامات التعليم من ذكر قراءة المؤتم مع اشتغالها على مالا يساويها في الاهتمام به ، كحديث أبي هريرة في « الصحيحين » : « انما جعل الإمام ليؤتم به ، فاذا كبّر فكبروا ، واذا ركع فاركعوا ، واذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » . وفي رواية مسلم : « واذا قرأ فانصتوا » . فلو كانت القراءة خلف الامام واجبة لما تركها مع كونه قد نهى على مادونها في الاهمية .

ومنها : ما ورد في بعض الروايات : « هل تقرأون اذا جهرت ؟ .. » فانه يدل على أنه لم تكن لهم عادة لازمة في القراءة وعدمها ، ولو كانت واجبة على المؤتمين لما أقرهم على ذلك ، ولا استفهم عن الواقع منهم من الفعل أو الترك . فذلك دليل على أن الامر أوسع مما ضيق به أهل المذاهب على نفوسهم من ايجاب البعض للقراءة ، واييجاب الآخرين للانصات . ثم في بعض روايات الحديث تصريح بانفراد بعض المصلين بالقراءة التي أنكرها صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قوله : « هل قرأ معي أحد منكم آنفاً » . فدل على سكوت الباقيين ، ثم لم يقل : هل قرأ معي أحد غير الفاتحة أو تقرأون بغير الفاتحة ، وكل ذلك يدل على اختلاف حالهم في القراءة بالفاتحة وغيرها ، فهذه قرائن قوية في صرف الوجوب المدعي الى النذب . ذكر ذلك صاحب

« النجوم » بغالب ألفاظه ، وما ذكره من الجمع بان المراد من حديث عبادة بيان أن القراءة عمدة في الصلاة في غير حالة التحمل يرد عليه منافاته للسياق ، فانه وارد في القراءة خلف الامام وهو منطوق يجب تقديمه على المفهوم المأخوذ منه عدم الوجوب .

وأما الكلام على ما احتج به أبو حنيفة رحمه الله من حديث جابر المتقدم ، فيقال : لا دليل فيه على عدم جواز القراءة ، لان التحمل لا ينافي جواز القراءة ، وانما يقتضي ارتفاع وجوبها . نعم هو دليل على جواز ترك القراءة في السرية والجرية لاطلاق التحمل فيه . وقد يقال : أدلة وجوب قراءة الفاتحة عامة للامام والمأموم ، كما تقدم ذكرها في شرح قوله : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداج » ، ولا تخرج عنها قراءة المؤتم خلف الامام الا بمخصص ، وهذا وان كان ظاهره الخصوص ، الا أنه يمارضه ما هو أقوى منه من قوله : « الا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وهذا على تسليم ما ذكره ابن الهمام من صحته كما تقدم ، والا فقد قال في « فتح الباري » هو حديث ضعيف . وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني وغيره . اهـ .

تنبيهان :

أحدهما : تردد بعض العلماء في الموضع الذي يقرأ فيه الفاتحة خلف الامام . وفي بعض شروح السنن الذي عليه اختيار أهل التحقيق وعليه تجتمع الآثار ولا تتعارض أن القراءة في حال جهر الامام مكروهة كراهة شديدة ، وان الفاتحة تجب قراءتها على المأموم في كل جهر وسر ويتبع بها مسكتات الامام . وقال النووي في « أذكاره » : ينبغي أن يطول الامام السكتة التي عقيب الفاتحة بقدر ما يقرأها المأموم فيها ، وصار عليه عمل من عرفنا من الشافعية . اهـ . وخالفه ابن القيم في كتاب الصلاة له ، فقال بعد أن ساق حديث السكتتين وذكر اختلاف الرواة عن سمة ما لفظه : لم يختلف يونس وأشعث أنها يعني السكتة بعد فراغه من القراءة كلها ، وهذا أرجح الروايتين . وبالجملة فلم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه كان يسكت عقيب الفاتحة حتى يقرأها من خلفه ، وليس في سكوته في هذا المحل الإلهذا الحديث المختلف فيه ، كما رأيت - يعني به حديث سمة - ولو كان يسكت هنا سكتة طويلة يدرك فيها المأموم قراءة الفاتحة لما خفي ذلك على الصحابة ، ولكان معرفتهم به ونقلهم له أهم

من سكنة الافتتاح . ١ هـ . ونحوه ذكره الحافظ ابن حجر، فقال : قد ثبت الأذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في جزء القراءة ، والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول ، عن محمود بن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، قال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ ، قال : لعلمكم تقرؤون خلف إمامكم ؟ .. قلنا : نعم ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لاتفعلوا الا بفاتحة الكتاب ، فانه لاصلاة لمن لم يقرأ بها » . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن وجه عند ابن حبان . وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير ، قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضي كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . ١ هـ .

قلت : ويؤيد الاطلاق ما في بعض الروايات : « لاتقرأوا بشيء إذا جهرت إلا بأم القرآن » فهو مصرح بالاذن بقراءة الفاتحة حال جهره بها ، اذ الاستثناء وقع من القراءة المجهورة ، لكنه قد ورد ما يفيد تقييدها بتعيين محل قراءتها في سككات الامام . وذلك فيما أخرجه ابن ماجه ، وصححه ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا كنت وراء الامام فاقرأ بأم القرآن قبله إذا سكت » . وفي رواية : « من صلى مع الامام فجهر ، فليقرأ بأم القرآن في بعض سككاته » .

قال بعض المتأخرين (١) : ينبغي أن يكون محلها السكنة الأولى بعد التكبير لظاهر رواية قبله . وما روي من قوله في بعض سككاته يحمل يتبين بالرواية الاولى ، وفيه نظر لانه يؤدي الى ترك دعاء الافتتاح عند من جعله مسنوناً في حقه خلف الامام ، والى ترك القراءة في الركعة الثانية ، اذ لاسكوت للامام فيها قبل قراءة الفاتحة . وقد روى الحاكم في « مستدركه » ما يفيد الاطلاق في السككات ، فقال : حدثنا علي بن حشاد العدل ، نا محمد بن موسى الزبيري ، ناأيوب ابن محمد الوزان ، ثنا فض بن اسحاق الرقي ، ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى صلاة مكتوبة مع الامام فليقرأ فاتحة الكتاب في سككاته ، ومن انتهى الى أم الكتاب فقد أجزأه » .

(١) صاحب « منظومة الهدى » . ١ هـ .

ولا ينافيه ما في رواية ابن ماجه السابقة اذ هو ذكر لاحد صور المطلق ، وهو لا يفيد تقييداً ، والله أعلم .

ثانيهما: من يرى شرعية التوجه بعد التكبيرة وصلى خلف من لا يميزه ، أو دخل في أثناء الصلاة والامام يقرأ ، هل يسن له التوجه حال قراءة الامام عملاً بأدلة مشروعية التوجه ، أو تركه عملاً بقوله : « فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » ونحوه؟.. قال بعض المتأخرين ما حاصله : إن الأدلة وردت بمنع القراءة خلف الامام في قوله تعالى : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » ، وكما في حديث التعليم للمؤمنين : « واذا قرأ أنصتوا » ، ولم يرد الاذن الا بالفاتحة ، وأتى فيه بصيغة الحصر ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » فما عداها داخل تحت النهي . وما ورد من اطلاق الامر بالتوجه بعد التكبيرة ، فهو كالامر بالقراءة في أن كلا منها مقيد بوقت جهر الامام في الصلاة . وقياسه على القراءة من قياس الاولى ، لانه اذا نهى عن القراءة ، وهي فرض من فروض الصلاة لظهور الحكمة في الانصات من الاستماع والتدبر الذي يحصل به مقصود الصلاة من الخشوع والاقبال ، فالسنون داخل تحت مطلق النهي بالاولى ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عليهم السلام : صليت خلف أبي المغرب ، فنسي فاتحة الكتاب في الركعة الأولى ، فقرأها في الثانية ، وسجد سجدة السهو .

قال القاضي: أما قراءتها في الثانية فلأنه واجب عليه ، كما سبق من أنه يقرأ الفاتحة في كل ركعة من الركعتين الأوليين ، فحين تمذر عليه قراءة الفاتحة في الركعة الأولى لسهوه ، فقد أمكنه قراءتها في الثانية حين ذكر في محل القراءة ، وهو القيام ، فوجب عليه الاتيان بها مع قراءة الركعة الثانية أيضاً . وأما سجود السهو فلأنه ترك واجباً في محله سهواً ، وأتى به ، فعليه سجدة السهو لحديث : « لكل سهو سجدة » . اهـ . وذكر معناه في « الجامع الكافي » ولفظه : كان أحمد والحسن ومحمد يرون أن فرض القراءة في الركعتين في كل واحدة من الخمس صلوات.

قالوا : فان نسي القراءة في الأوليين ، قرأ في الآخرين، فان نسي فلم يقرأ الا في ركعة واحدة من أي صلاة كانت أعاد الصلاة .

حدثني زيد بن علي ، قال : اذا دخل الرجل في الصلاة ،
فنسي أن يقرأ حتى يركع ، فليستو قائماً ، ثم يقرأ ، ثم يركع ،
وسيجد سجدة السهو .

أما وجوب العود فتركه فرضاً في موضعه ، وبذكره في موضعه يجب أن يلغى ماتخلل ،
ويعود لفعله ، ويسجد للسهو . والفرق بينه وبين الأولى أن المصلي في الصورة الاولى ذكر
مافاته في موضع يصح الاتيان به فيه بخلاف الثانية . وأما سجود السهو فلما فعله من الركوع
في غير محله سهواً .

وقال زيد بن علي : لا يفتح على الامام في الصلاة ، فان فتح
عليه ، فالصلاة تامة .

دل كلامه على كراهة الفتح عنده لنيه عنه ، ولا يبلغ حد الافساد لقوله: فالصلاة تامة .
وفي « الجامع الكافي » ما لفظه : قال القاسم عليه السلام : لا بأس أن يفتح على الامام من خلفه
إذا تحير في قراءته فطال تحيره . وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه أمر بذلك . قال محمد في
كتاب أحمد : يكره الفتح على الامام لانه روي عن علي عليه السلام من وجه آخر أنه كرهه .
وقال : في الصلاة الفتح على الامام كلام ، وروي مثل ذلك عن علي عليه السلام . قال محمد :
من فتح على الامام فليستقبل الصلاة . وقد رخص قوم في الفتح على الامام ، وقد قيل : ان
استطعمك فاطمه . اهـ . وأشار باختلاف الرواية الى ما رواه أبو داود بسنده الى أبي اسحاق

السبيعي ، عن الحرث الأعور ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة » . قال الخطابي : حديث علي هذا رواية الحرث ، وفيه مقال ؛ وقال أبو داود : أبو اسحاق سمع من الحرث أربعة أحاديث ليس هذا منها . وقد روي عن علي نفسه انه ، قال : « اذا استطعتم الامام فاطعموه » من طريق أبي عبد الرحمن السلمي ، يريد اذا تمايا في القراءة فلقنوه . اه .

وأخرج حديث النهي أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » في الحادي والثمانين من أحاديث علي ، وذكر حديثاً آخر أطول منه عن علي أيضاً ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي أحب لك ما أحب لنفسي ، وأكره لك ما أكره لنفسي ، لا تقرأ وأنت راكع ، ولا وأنت ساجد ، ولا تصل وأنت عاقص شعرك ، فانه كمثل الشيطان ، ولا تفتح بين السجدين ، ولا تعبت بالخصى ، ولا تفتح على الامام ، ولا تحتم بالذهب ، ولا تلبس القسي ، ولا تركب على الميائز ، ولا تفرش ذراعيك » . كلاهما عن اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي ، وقال : هذا عندنا خبر صحيح سنده ، وهو على مذهب الآخرين سقيم لما قد بيناه من مذهبهم في اخبار أبي اسحاق عن الحرث ، عن علي ، ولأن فيه زيادة انفرد بها ، وذلك قوله : « ولا تفتح على الامام » فان ذلك مما لا يعلم له عن علي ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخرج الا من هذا الوجه . وهذا عندهم من أدل الدليل على وهاء الخبر . ومما يزيد عندهم توهيناً أن غير الحرث يروي عن علي الأمر بتلقيين الامام . حدثني يعقوب بن ابراهيم ، قال : نا ابن علقمة ، قال : نا ليث ، عن عبد الأعلى ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي « إذا استطعتم الامام فاطعموه » . ثم ذكر اختلاف العلماء في ذلك ، وحجة من جواز الفتح ودفعها بضعف الرواية عن أبي هريرة في ذكر أبي + (١) ثم قال : الصواب من القول عندنا أن يقال : لا ينبغي لمن وراء الامام ممن معه في الصلاة ولا لغيره ممن هو في صلاة أن يفتح على من تمايا في قراءته ؛ في صلاة كان المفتاح عليه أو في غير صلاة ، لان ذلك عمل من غير عمل صلاته التي هو فيها . ولخبر علي رضي الله عنه بالنهي عن ذلك ، فان فتح على أي وجه كان لم تفسد صلاته ، وكان خطأ بقصد المتلقيين من لقنه . اه . المراد ، وهو موافق لما ذكره في الأصل . واختلف العلماء في ذلك ، فذهب جمهور العترة الى انه يندب الفتح على الامام في القراءة

(١) كذا شكله المصنف اه من خط حفيده .

الواجبة بتلك الآية فقط ما لم ينتقل . وذهب المنصور بالله الى الوجوب ؛ وذهب الى جوازه أيضاً من الصحابة عثمان بن عفان وابن عمر ، وهو قول عطاء والحسن وابن سيرين وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق . وروي فيه الكراهة عن ابن مسعود والشعبي وسفيان الثوري وزيد بن علي واحدى الروایتين عن أبي حنيفة . وحجتهم ما أشار اليه أبو جعفر الطبري .

واحتج الاولون بما روي عن أمير المؤمنين من قوله : « اذا استطعتمك الامام فاطمعه » . قالوا : واسناده أصح من حديث الحرث الانقطاع بينه وبين أبي إسحاق كما ذكره أبو داود . ومحدث ابن عمر عند أبي داود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة » ، فقرأ فيها فلبس عليه ، فلما انصرف ، قال : لا بئى أصليت ممنا ؟ قال : نعم ، قال : فلما منعك » زاد الدارقطني في روايته « أن تفتح علي » . قال الخطابي : إسناده جيد . وقال شارح السنن : هو حديث حسن صحيح . ومحدث المسور بن يزيد المالبي عند أبي داود أيضاً وعبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ، قال : « شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصلاة ، فترك شيئاً لم يقرأه ، فقال رجل : يا رسول الله كذا وكذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فهلا ذكرتها . قال المنذري : فيه يحيى بن أبي كثير الكاهلي سئل عنه أبو حاتم الرازي ، فقال شيخ . اهـ . وهذا أدنى مراتب الجرح ، وهو متأيد بما قبله ، واللوم على الترك في حديث ابن عمر والمسور ، والأمر بالفعل في حديث علي يقتضيان الوجوب . الا أن يقال : قد يلام تارك الاولى ، فيكون الأمر للتدب مع قرينة عدم وجوب الزائد على القدر الواجب ، والأقرب القول بوجوب الفتح على الامام حيث لم يكن قد أدى القدر الواجب .

ويؤخذ من الأحاديث أيضاً كون الفتح بتلك الآية ما لم ينتقل لأنه لا يسمى فتحاً اذا وقع بغير ما أحصر الامام فيه ، ولا استطاماً أيضاً ولا فاتحاً بعد أن انتقل الى آية أخرى . أشار الى ذلك في « النجوم » . وقال في « المنار » : قد صح في الأحاديث قولاً وفعلًا جواز الفتح مطلقاً ، بل ندب اليه وأكد وأمر به وهو داخل تحت قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » وفيه حفظ الصلاة المأمور بها والسلامة من إبطال العمل المنهى عنه . اهـ . وذكر معناه القاضي في « شرحه » : وقد يعني عن الفتح التسبيح إذا نسي الامام ركناً من أركان الصلاة ، كما سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى .

وقال زيد بن علي : من أسمع أذنيه فلم يخافت .

قال القاضي : كأن هذا تبين منه للمخافة المذكورة بقوله تعالى : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » وهو أنه لا يخافت بحيث لا يسمع نفسه ، وإن من أسمع نفسه فقد ترك المخافة المنهى عنها بالآية الكريمة . وإلى مثل هذا أشار أبو علي حيث قال : « ولا تجهر جهرًا يشغل من يقربك ، ولا تخافت مخافة حتى لا تسمع نفسك . ذكره في « الثمرات » . اهـ . ونقل في « البحر » عن المنصور بالله والامام يحيى : أن أقل الجهر أقل المخافة ، وهو أن يسمع من بجنبه ، لقوله تعالى : « يتخافتون بينهم » . قال « شارحه » : فسهاها مخافة وإن سمعوها ، ففيه دلالة على أن سماعها لا يخرجها عن حد المخافة . وهو خلاف ما يفيد ظاهر عبارة الامام زيد بن علي ها هنا . وقد استضعفه المؤيد بالله بناء على أنها تطلق المخافة على من أسمع أذنيه ، وهي أيضاً أقل الجهر . وتناول كلام الامام (١) بأنه يريد لم يخافت أبلغ المخافة ، وهو أن يحرك لسانه ويثبت في الحروف وإن لم يسمع . والذي يظهر أن ما ذكره الامام غير ناظر الى معنى الآية لأنها إنما تدل على التوسط في القراءة بين الجهر الكثير والمخافة ، بدليل سبب نزولها فيما رواه ابن عباس قال : « نزلت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مخنف بمكة ، فكان إذا رفع صوته سمعه المشركون ، فيسبون القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فقال الله عز وجل : « ولا تجهر بصلاتك » أي بقراءتك حتى يسمعك المشركون » ولا تخافت بها » عن أصحابك فلا تسهمهم » وابتغ بين ذلك سبيلا » بين الجهر والمخافة . أخرجه الستة الا مالكا وأبا داود ، فلا يكون باسماعه أذنيه ممثلا للنهي في الآية لكونه مخافتاً ، بل مراده عليه السلام أن من أسمع أذنيه فقد فعل ما يسمى جهرًا ، إذ لا واسطة بينهما ، وتكون المخافة عنده أن لا يسمع نفسه مع التثبت في الحروف . لكنه قال النووي في « الأذكار » : مهما لم يسمع نفسه لم يعتد بقراءته لافي سرية ولا جهرية ، كما لو أمّر القرآن على قلبه . واستقوا الامام عز الدين ، وجرح الامام المهدي الى الاجزاء ، ذكره في « الفيت » . قال في « المنار » : الكلام نوع من الصوت وكل صوت مسموع ، فالشرط أن يعلم أويظن حصول الصوت المخصوص ، وإن لم يسمع المتكلم نفسه .

(١) يعني المؤيد بالله عليه السلام . اهـ .

وقال زيد بن علي : المعوذتان من القرآن .

لأنهما منقولتان تواتراً على حد نقل سائر القرآن ، وفيه إشارة إلى رد ماروي عن عبد الله ابن مسعود فيما أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ، قال : « كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصحفه ، ويقول : أنها ليستا من كتاب الله عز وجل » . قل البزار : لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأها في الصلاة . اهـ . قال ابن حجر : أخرجه مسلم عن عقبة بن عامر ، وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر : « فإن استطعت أن لاتفوتك قراءتها في صلاة فافعل » وأخرج أحمد من طريق العلاء بن الشخير ، عن رجل من الصحابة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرأه المعوذتين ، وقال له : إذا أنت صليت فاقرا بها » واسناده صحيح . ولسميد بن منصور من حديث معاذ بن جبل : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح ، فقرأ فيها بالمعوذتين » .

قال النووي في « شرح المذهب » : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، ومن جحد شيئاً منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود ليس بصحيح . ونقل نحوه عن ابن حزم ، فقال في أوائل « المحلى » : ما نقل عن ابن مسعود من انكار قراءته المعوذتين فهو كذب باطل . وكذا قال الفخر الرازي في « تفسيره » : الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود باطل .

وأجاب عنه ابن حجر بأن الظن في الرواية الصحيحة بغير مستند لا يقبل بل الرواية صحيحة ، وهو مؤول بما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب « الانتصار » وتبعه غيره ، فقالوا : لم ينكر ابن مسعود كونها من القرآن وإنما أنكر اثباتها في المصحف ، فانه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إذا أذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتابته فيه . وكأنه لم يبلغه الأذن في ذلك ، فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونها قرآناً . قال ابن حجر : وهو

تأويل حسن الا أن رواية « أنها ليسا من كتاب الله » تدفع ذلك إلا أن يحمل كتاب الله على المصحف استنظام مذكره ، وما قاله النووي من الاجماع إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش ، وإن أراد استنظامه فهو مقبول . وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي ، فقال : إن قلنا إن كونها من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرها ، وإن قلنا إنه لم يكن متواتراً لزم أن بعض القرآن لم يتواتر ، وهذه عقدة صعبة . قال الحافظ : وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عنده فأنحلت العقدة بعون الله تعالى .

/

★ ★ ★

باب الركوع والسجود وما يقال في ذلك

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ وأنا راكع وأنا ساجد ، وقال : اذا ركعت فعظم الله عز وجل ، واذا سجدت فسيحه . وعن زيد بن علي عليهما السلام انه كان يقول في الركوع : سبحان ربي العظيم ، وفي السجود سبحان ربي الأعلى . قال زيد بن علي : ان شئت قلت ذلك تسعاً ، وان شئت سبعاً ، وان شئت خمساً ، وان شئت ثلاثاً .

أخرج البيهقي في « سننه » في « باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود » بإسناده الى عبد الله بن حنين أن أباه حدثه انه سمع علي بن أبي طالب عليه السلام قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ راكعاً أو ساجداً ، وقال : رواه مسلم في « الصحيح » . وأخرج أيضاً بإسناده عنه عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابس القسي والمصفر ، وعن تحتم الذهب ، وعن القراءة في الركوع » وصححه بعض الحفاظ . وقد تقدم في شرح قول الامام زيد بن علي : « لا يفتح على الامام » ما رواه ابن جرير الطبري من حديث أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام مرفوعاً ، وصححه وفيه : « لا تقرأ وأنت راكع ، ولا وأنت ساجد » .

وفي مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » عن علي عليه السلام : انه نهى أن

يقرأ القرآن وهو راكع ، وقال إذا ركعتم فاعلموا الرب ، وإذا سجدتم فادعوا ، فقمن أن يستجاب لكم . أخرجه أبو يعلى . وفيه أيضاً عن علي عليه السلام قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القراءة في الركوع والسجود ، وعن التخنم بالذهب ، وعن لباس القبي ، وعن لباس المعصر » . أخرجه مالك والبخاري في « خلق أفعال العباد » . ومسلم في « صحيحه » وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والكجى وابن جرير والطحاوي وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي ، وفيه أيضاً عنه عليه السلام قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القراءة وأنا راكع أو ساجد ، وعن تخنم الذهب ، وعن لبس القبي » وعن لباس القبي « وعن الركوب على الميثة الحمراء » أخرجه العقيلي وأحمد في « المسند » وابن جرير والدارقطني وأبو نعيم في « الحلية » . اهـ .

وأخرج البيهقي في « سننه » من حديث ابن عباس قال : « كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة - والناس صفوف خلف أبي بكر - فقال : إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم - أو تراه له - ، ألا وإنى نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فاعلموا الرب فيه ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » وقال : أخرجه مسلم .

قوله : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » يدل على توجيه الخطاب بالنهي اليه . وأن اللفظ الذي سمعه في ذلك نحو لا تقرأ القرآن وأنت راكع أو ساجد ، وهو صريح رواية ابن جرير المتقدمة ، ولو أتى بلفظ النهي على عمومه لكان قد تعدى الحكم إلى غيره ، ولم يكن ثمة ما يفيد بل هو محتاج إلى دليل آخر ، كقوله عليه السلام : « حكى على الواحد حكى على الجماعة » . ولذا أكد عليه السلام هذا المعنى في بعض روايات الحديث بقوله : « ولا أقول نهاكم » احتياطاً في الرواية ومبالغة في الاحتراز . وحديث ابن عباس دليل على تعميم الحكم لجميع المكلفين لوجوب التأسي وعدم ما يقتضي الخصوصية لقوله : « فاعلموا فيه الرب ... الخ » وظاهر النهي التحريم إلا أن يدل بخلافه دليل .

قال ابن عبد البر في « تمهيده » : وأجمعوا على أن الركوع موضع تعظيم الله بالتسبيح والتقديس ونحو ذلك من الذكر ، وليس موضع قراءة .

واختلف العلماء فيما إذا قرأ شيئاً فيها من القرآن ؛ فعند الهادوية وغيرهم أنه لا يفسد

الصلاة اذا كان قليلاً مطلقاً وان كان كثيراً أفسد مع العمد، وعليه سجود السهو في القليل مطلقاً؛ وفي الكثير مع السهو. وعند الشافعية يكره في غير الفاتحة ولا تفسد الصلاة، وظاهره سواء كان قليلاً أو كثيراً، اذا كان عمداً ولهم في الفاتحة وجهان: أحدهما لا تبطل بها الصلاة كغيرها. والثاني - تبطل بها الصلاة وان كان سهواً فلا كراهة، ويسجد للسهو عند الشافعي.

وقال محمد بن منصور فيمن قرأ آخر السورة وهو يهوي للركوع : ذكر عن علي عليه السلام انه كان يسكت سكتة بعد القراءة ، قبل أن ينحط للركوع - يعني لثلاث يلبس الركوع المأثور في الصلاة شي من القراءة - وهذه أحد السكتات المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والثانية اذا افتتح الصلاة . والثالثة اذا فرغ من قراءة الفاتحة . ذكر ذلك في « الجامع الكافي » وغيره من كتب الحديث . قال محمد بن منصور فان بقي عليه قراءة الحرف والحرفين فأتمه - وهو منحط لركوعه - فلا يمد لشيء من ذلك وصلاته تامة . اهـ .

قوله : « وعن زيد بن علي انه كان يقول في الركوع ... الخ » هو بيان لمجمل الأمر بالتعظيم والتسبيح ، وقد ورد ما يدل عليه من السنة، كحديث حذيفة « انه صلى مع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم ، وفي سجوده : سبحان ربي الأعلى » أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه مختصراً ومطولاً. وحديث عقبة بن عامر لما نزلت : « فسبح باسم ربك العظيم » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اجملوها في ركوعكم » فلما نزلت : « سبح اسم ربك الأعلى » قال : « اجملوها في سجودكم » رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وزاد أبو داود : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ركع قال : « سبحان ربي العظيم وبحمده ، ثلاثاً ، وإذا سجد قال : « سبحان ربي الأعلى وبحمده ، ثلاثاً » وقال : هذه الزيادة يخاف أن لا تكون محفوظة . وبما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا ركع أحدكم ، فقال : سبحان ربي العظيم ثلاثاً ، فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه ، وإذا سجد ، فقال في سجوده : سبحان ربي الأعلى ، ثلاثاً ، فقد تم سجوده وذلك أدناه » . قال في « التلخيص » : رواه الشافعي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحاق بن يزيد الهلالي ، عن عون بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن مسعود ، وفيه انقطاع . ولأجله قال الشافعي بعد إخراجهم : إن كان ثابتاً ،

وأصله حديث عقبة بن عامر السابق . وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحممدك ، اللهم اغفر لي - يتأول القرآن » أخرجه الستة إلا الترمذي . قال الخطابي : قولها : يتأول القرآن تريد قوله : « فسيح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا » . اهـ .

وظاهر الأمر في الأحاديث يدل على وجوب التسبيح في الركوع والسجود . قال الخطابي : في حديث عقبة بن عامر دلالة على وجوب التسبيح في الركوع والسجود ، لأنه قد اجتمع في ذلك أمر الله سبحانه وتعالى وبيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وترتيبه في موضعه من الصلاة فتركه غير جائز . وإلى إيجابه ذهب اسحاق بن راهويه . ومذهب أحمد بن حنبل قريب منه . وقد روي عن الحسن البصري نحو من هذا ، فاما عامة الفقهاء مالك وأصحاب الرأي والشافعي فانهم لم يروا تركه مفسداً للصلاة . اهـ . وعن قال بالوجوب : داود ومحمد بن اسحاق وابن خزيمة .

واحتج الجمهور القائلون بعدمه بحديث : « المسيء صلاته » فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره به مع كونه في مقام التعليم ، فيكون قرينة صارفة للأمر الى الندب . وأجيب بانه قد ثبتت أفعال في الصلاة واجبة كالشهادتين ، وليست داخلة في حديث المسيء صلاته ، بل احتج بملازمته صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . فاندرج تحت أمر عام ، وكذا التسليم . ففي جعل إغفال التسبيح في ذلك الحديث قرينة كون الأمر للندب دون سائر ما لم يذكر فيه تحكم . قال في « النجوم » : وهذا جواب الزامي . والتحقيق أن الترك في مقام التعليم انما يصلح قرينة على كون الأمر للندب على تقدير تقدمه عليه كما هو شأن القرينة وعدم جواز تأخير البيان ، وذلك غير متحقق على أنه انما يكون الترك قرينة على عدم الوجوب إذا لم يعلم الوجوب من دليل آخر ، وإلا جاز أن يكون الترك تعويلاً على ذلك الدليل .

قلت : ولعله يعني بالدليل الآخر ما كان معلوماً قبل حديث « المسيء » ، ولا وجه لقصره عليه بل إذا ورد دليل مطلقاً على إثبات حكم يفيد الوجوب فله حكم ما تضمنه حديث التعليم .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : إذا استدلل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالقدم صيغة الأمر .

قوله : « وقال زيد بن علي : إن شئت قلت ذلك : تسعاً ... الخ » . وهو موافق لما ذكره في « شرح الابانة » . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلياً عليه السلام كانا يسبحان في الركوع والسجود مرة ثلاثاً ، ومرة خمساً ومرة سبعمائة ومرة تسعاً » . قال في « الجامع الكافي » : ولا ينبغي أن يخالف السنة ، فيسبح أقل من ثلاث ، فإن سبّح في ركوعه أو سجوده مرة مرة أجزأته صلاته ولا يعد لمثل ذلك ، وإن زاد على ثلاث فحسن . ومثله ذكر بعض الشافعية ولفظه : أقل ما يجزي من التسبيح أن يقول : « سبحان الله - أو سبحان ربي - وأدنى الكمال أن يقول : سبحان ربي العظيم ثلاث مرات » . وليس معناه لا يجزي أقل من الثلاث ، بل لو سبّح مرة واحدة كان آتياً بالسنة ، لكنه ليس أقل الكمال بل أقل ما يجزي ، ولو سبّح خمساً أو سبعمائة أو تسعاً أو إحدى عشرة كان أفضل ، لكنه إذا كان إماماً يستحب له أن لا يزيد على ثلاث ، خشية المشقة على المؤمنين بالإطالة .

قال في « شرح منظومة الهدى » : وينبغي للمصلي أن لا يهمل زيادة « وبحمده » في تسبيح الركوع والسجود اغتراراً بانكار ابن الصلاح وغيره لها ، فقد صحح ثبوتها في حديث عقبة بن عامر ، الحاكم وابن خزيمة وحسنه السيوطي . قال المناوي : ولعله - يعني السيوطي - لم يطالع على تصحيحه ، والا فالحديث صحيح . ويثبت الحافظ ابن حجر ثبوتها في عدة روايات ، وإن كان فيها ضعف لكنها معتقدة بكثرتها مع أن أصلها في « الصحيحين » من حديث عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي » . اهـ .

فائدة في تخصيص ذكر الركوع بسبحان ربي العظيم ، وذكر السجود بسبحان ربي الأعلى . قال ابن حجر الهيتمي في « شرح الشئائل » : إن ذلك للمناسبة إذ الركوع الخضوع ، وبقائه العظمة . والسجود صح فيه : « أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً » . وربما توهم منه من لا معرفة له أن المراد قرب المسافة ، والله سبحانه متعال عن ذلك علواً كبيراً فأشير لذلك بذكر الأعلى . اهـ .

قال : وكان عليه السلام اذا رفع رأسه من الركوع ، قال :
سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد .

ظاهره سواء كان إماماً أو منفرداً ، وهو مذهبه عليه السلام كما تقدمت حكايته عنه في شرح حديث التكبير في كل رفع وخفض ، من أنه يجمع بينهما للاحاديث الواردة فيه ، إلا المؤتم فيقتصر على التحميد لحديث : « فاذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك

من
مروى بالنصب الحمد
والرفع انك والصلوات

ومن الأدلة على الجمع ما أخرجه مسلم والبيهقي من حديث علي عليه السلام : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه ، قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد مَلَأَ الرَّفْعَ عَلَى اللَّهِ صِفَةً أَحْمَدُ وَالرُّفْعُ عَلَى اللَّهِ صِفَةً أَحْمَدُ » . وما أخرجه في « الجامع الكافي » .
عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع - ثم يقول وهو قائم - : ربنا ولك الحمد » . وما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : سمع الله لمن حمده رأسه من الركوع - : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » . زاد أبو جعيفة : « مَلَأَ السَّمَاءَ الرَّفْعُ عَلَى اللَّهِ صِفَةً أَحْمَدُ » .

قال في « شرح العمدة » : وهو يقتضي جمع الامام بين الأمرين ، فإن الظاهر أن ابن عمر إنما حكى وَرَوَى عن حالة الامامة ، فانها الحالة الغالبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفرائض وغيرها فادركاً جداً ، وإن حمل اللفظ على العموم دخل فيه المنفرد والامام . قال محمد بن منصور في « الامالي » : سألت أحمد بن عيسى عليه السلام ، قلت : اذا رفعت رأسك من الركوع ، فقلت : سمع الله لمن حمده أتقول ربنا لك الحمد ؟ . . . قال نعم ، قلت : إماماً كنت أو غير إمام ؟ . قال نعم . قال محمد : وكذلك تقول كما قال أحمد بن عيسى . وذهبت الشافعية الى أنه يجمع بينهما كل مصل استدلالاً بفعله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال في « المنار » : والحق ما ذهب اليه زيد بن علي ومن معه . أما جمع الامام والمنفرد فلفعله صلى الله عليه وآله وسلم مستمراً ، وأما أفراد المؤتم للحمدلة فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قوله : « إنما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركموا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » . فلو لم يفرد كما زعمت الشافعية لقال فقولوا كما يقول . والحاصل انهم ألغوا هذا الحديث . ولو قال : فقولوا سمع الله من حمده لأمكن أن يقال المعنى الى آخره ، كما قد عرقم بخلاف قوله « ربنا لك الحمد » ، فانما أراد افراد هذا اللفظ وبيان وظيفة المؤتم من هذا الذكر . اهـ . ولا يقال ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ... الخ » يقتضي اقتصار الامام على التسميع فقط ، لانه يقال لم ينف صلى الله عليه وآله وسلم عن الامام أن يقول : « ربنا لك الحمد » وإنما أمر أن يقول المؤتم : « ربنا ولك الحمد » عند أن يقول الامام : « سمع الله لمن حمده » ولا مانع من ذكر غيره وهو ظاهر .

ومعنى « سمع الله لمن حمده » استجاب الله دعاء من حمده لان من حمد الله متعرضاً لثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له ، فناسب بعده أن يقول : « ربنا ولك الحمد » . واثبات الواو ثبت في طرق وفي بعضها بحذفها . قال النووي : المختار انه لا ترجيح لاحدهما على الآخر ؛ وقال الشيخ تقي الدين : بل يرجح اثباتها بانه يدل على زيادة معنى لانه يصير التقدير ربنا استجب لنا ولك الحمد ، فيشتمل الكلام على معنى الدعاء ومعنى الخبر ، ومع اسقاطها يدل على أحدهما ، وهو مبني على أن الواو عاطفة على محذوف . وقال النووي في « شرح المذهب » : يحتمل أن يقدر المحذوف أي : ربنا أطعناك وحمدناك ولك الحمد . ويروى عن بعضهم انها زائدة ، وعن بعضهم انها واو الحال . وكذلك زيادة : « اللهم » ثبت الوجهان ، وكلاهما جائز ، والزيادة أرجح لان فيها ما يمكن في حذفها ، وفي ثبوتها تكرير النداء ، كانه قال : يا الله... يا ربنا .

حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم ، قال : « إذا صلى الرجل ، فليتحفجج في سجوده ، وإذا سجدت المرأة فلتحتفز ولتجتمع بين فخذيها » .

أخرج البيهقي في « سننه » في « باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي في الركوع

والسجود» من طريق أبي عبد الله الحاكم ، قال: نا أبو بكر بن اسحاق - الفقيه - : انا الحسن ابن علي بن زياد ، ثنا سعيد بن منصور ، نا أبو اسحاق ، عن الحرث ، قال : قال علي رضي الله عنه : « إذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها » . وأخرج بإسناده الى حيوة بن شريح ، عن يزيد ابن أبي حبيب « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرّ على امرأتين تصليكان فقال : إذا سجدتا فضمّا بعض اللحم الى الارض ، فان المرأة ليست في كل ذلك كالرجل » . وروى الامام أحمد بن حنبل عن البراء « انه وصف السجود ، قال : فبسط كفيه ورفع عجزته وخوئى ، وقال : هكذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم » . وروى النسائي من حديث البراء « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد جثى^(١) » . وروى البيهقي من حديث البراء : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ركع بسط ظهره ، وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج » .

قال الأزهرى : معنى اللفظين واحد : التبخية والتخوية ، وقال غيره : معناه جافى في ركوعه وفي سجوده . وتفاج ، قال الجوهرى : وفججت ما بين رجلي أفجها فجاً إذا فتحت . يقال : يثني مُفاجاً . وتفاج يعني فعل ذلك من فتح رجليه ، وكذا قوله في حديث الأصل فليفتحج يروى بجيمين وهو التفرج بين الرجلين . قال في « القاموس » : فجج - كنع - تكبر الى أن قال : والتفجج : التفريق بين الرجلين . وروى - بحاء مهملة وجيم - وهو بمعنى الأول . قال في « القاموس » : والفجج - بالحاء المهملة والجيم - أسوأ من الفجج تبايناً . وقوله : « فلتحتفز » - بحاء مهملة وفاء وزاي - يقال : احتفز الرجل إذا أراد القيام والنهوض ، والحفز : حث الشيء من خلفه . ومنه حديث ابن عباس انه ذكر عنده القدر ، فاحتفز أي استوى جالساً على ركبتيه . ولفظ « النهاية » : وفي حديث علي عليه السلام « إذا صلت المرأة فلتحتفز إذا جلست وإذا سجدت ، ولا تخوئى كما يخوئ الرجل » أي تنضم وتنجمع . ١ هـ .

والحديث يدل على أن المشروع للرجل في السجود التخوية وتفريق الاعضاء ، والمرأة عكس ذلك إذ هي عورة ، فالطلوب منها ما هو الى الستر أقرب . وفي الباب أحاديث تدل على مشروعيتها التحافي للرجل ، منها حديث ابن بجمينة انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان اذا صلى

(١) بتقديم الجيم على الحاء المعجمة . ١ هـ . منه .

فرج بين يديه حتى يرى بياض أبطيه « أخرجه البخاري ومسلم . ومثله عن جابر بن عبد الله رواه أحمد ، وصححه أبو زرعة . وحديث أحمد بن جزء قال : « إن كنت لأوي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يجافي مرققيه عن جنبه إذا سجد » رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه واسناده صحيح .

قوله : « لأوي له » أي : لترق له . قال الخطابي : وفي حديث ميمونة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد لو شئت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت » . ونقل في « الجامع الكافي » عن محمد ، قال : « إذا سجدت فامكن جبهتك وأنفك من الأرض ، وأمكن راحتيك وكفيك من الأرض تحاذي بها أذنيك نحواً مما كانتا في افتتاح الصلاة ، وضم أصابعك واستقبل بها القبلة » . ذكر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لأن ترض أصابعي بالصخر أحب إليّ من أن أفرج أصابعي » وأنا ساجد - وجاف ذراعيك عن الأرض . وجاف صدرك وبطنك عن فخذيك ، وابسط ظهرك ، ولا تمدده كثيراً ، ولا تنحس وسطاً من ذلك . كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يخوي حتى يرى بياض أبطيه وانصب قدميك في السجود ، وأمكن أصابع رجليك من الأرض - وأنت ساجد - . وإذا سجدت المرأة ضمت أصابع يديها واستقبلت بها القبلة مثل الرجل ، ولا تفاج في السجود مثل الرجل الذي يخوي ، وتضم بطنها في السجود قليلاً وتضم فخذيها في السجود أيضاً . اهـ .

وقال زيد بن علي : إذا أدرك الامام راكعاً فركع معه اعتد بالركعة ، وإن أدركه وهو ساجد فسجد معه لم يعتد بذلك .

قد تقدم ما يتضمن هذا في طرف من حديث علي عليه السلام في باب « الأذان » ، وسيأتي مسنداً أيضاً إلى علي عليه السلام في « باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة » ، واستيفاء شرحه هنالك - إن شاء الله تعالى - .

باب التشهد

قال وكان زيد بن علي يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : بسم الله ، والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ينهض .

هذا صفة التشهد الاوسط ، ونصّ على مثله في « الأحكام » و « المنتخب » ورواه محمد بن منصور عن القاسم عليه السلام . ورواه بصفته المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » عن علي عليه السلام من طريق زيد بن علي ، فقال : روى هذا التشهد محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام إلا أنه قال : « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قلت : لان في بعض روايات الحديث عن عليّ حذف لفظ « أشهد » . أخرجه المؤيد بالله ، فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل ، قال : نا الناصر للحق ، قال : نا محمد بن منصور ، عن ابراهيم بن محمد بن ميمون ، عن محمد بن كثير ، عن محمد بن عبد الله ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام « انه كان يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : بسم الله ، وبالله ، والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله . اهـ .

ابراهيم بن محمد بن ميمون . هو أبو اسحاق الفزاري . قال في « الطبقات » - بعد أن ذكر كثيراً ممن أخذ عنهم : ومن أخذ عنه وروى عنه محمد بن منصور بعضاً بلا واسطة ، وهو أقدم شيخ له بعد ابن جريج . قال الدارقطني : غمزوه . وقال الذهبي : من أجلاً للشيعة . وقد وثقه

المؤيد بالله ، وروى عنه الناصر في كتابه « البساط » ، والشريف أبو الفناثم النرسي . وشيخه محمد بن كثير : هو القرشي الكوفي أبو اسحاق مختلف فيه . قال في « الطبقات » - بعد أن ذكر من جرحه - : وروى عباس ^(١) عن يحيى ، قال : شيعي ولم يكن به بأس . وشيخه محمد بن عبد الله لم يزد في « الطبقات » على غير روايته عن أبي اسحاق وعتبة بن عقيل . وعنه أحمد ابن يحيى التستري ومحمد بن كثير . اهـ .

وهو في « أمالي أحمد بن عيسى » . بسنده إلى الحرث عن علي . وقد أخرج الطبراني في « معجمه الاوسط » من حديث علي عليه السلام ، قال : حدثنا ابراهيم - يعني الوكيعي - نا عبد الرحمن بن صالح الازدي ، نا عمرو بن هاشم ، نا أبو مالك الجني ، عن عبد الله بن عطاء ، قال : حدثني النهدي ، قال : سألت الحسين بن علي ، عن تشهد علي عليه السلام فقال : هو تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فقلت : حدثني بتشهد علي عن تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، والغاديات والرائحات ، والزاكيات والناعمات ، السابغات الطاهرات لله » قال : لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عطاء الا عمرو . قال في « التلخيص » : واسناده ضعيف ، وله طريق أخرى عن علي رواها ابن مردويه من طريق أبي اسحاق عن الحرث ولم يرفعه ، وفيه من الزيادة : « ما طاب ^{صلى} لله ، وما خبت قلغيره » . اهـ .

قال في « التخريج » : وقد ذكر هذا الحديث في « مجمع الزوائد » ونسبه الى الطبراني في « معجمه الكبير » وقال : رجاله موثقون ، فان يكن اسناد « الاوسط » ضعيفاً فهو في « الكبير » رجال موثقين فلعله حديث حسن . اهـ .

قلت : وقال ابن حجر في « التلخيص » : ورواه ابن مردويه في كتاب التشهد له من حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن النهدي ، قال : سألت حسيناً عن تشهد علي ، فقال : هو تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فساقه من حديث طلحة بن عبيد الله ، واسناده حسن . اهـ .

(١) عباس - بالباء الموحدة وآخره مهلة - هو الدوري . اهـ .

وقال في « الجامع الكافي » قال أحمد عليه السلام : إن شاء تشهد في الركعتين الأوليين كما يتشهد في آخر الصلاة ، وإن شاء قال فيه : « بسم الله ، والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وقال محمد في « الصلاة » (١) : يقول في التشهد الأول : « التحيات لله والصلوات والطيبات ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله » . وقال الحسن بن يحيى : ويروي أن أمير المؤمنين رضي الله عنه ، كان يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : « بسم الله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ، التحيات لله الطيبات والصلوات الزاكيات الطاهرات ، الغادات الرائحات ، الناعمات السابغات لله ، ما طاب فله ، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله » . قال الحسن عليه السلام : ولم يكن أمير المؤمنين رضي الله عنه يصلي بالناس فيقول شيئاً فيه ثقل على الناس ، وإنما كان يقول هذا الكلام في التطوع . اهـ .

وأخرج الطبراني حديث ابن الزبير ، فقال : حدثنا بكر - هو ابن سهل - ، حدثنا عبد الله بن يوسف ، نا ابن لهيعة ، نا الحرث بن يزيد قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول « إن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بسم الله وبالله خير الاسماء ، التحيات لله ، الصلوات الطيبات ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، وإن الساعة آتية لا ريب فيها ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اللهم اغفر لي واهديني » . هذا في الركعتين الأوليين . قال : لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن الزبير الا بهذا الاسناد ، تفرد به ابن لهيعة . وللتشهد الاوسط صور مختلفة والكل واسع . قال ابن حجر : جملة من رواه من الصحابة أربعة وعشرون صحابياً . اهـ .

وما ذكره في الأصل يسمى تشهد علي عليه السلام ، ومن ذلك حديث جابر رواه النسائي ، فقال : أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، ثنا المعتمر ، سمعت أبا عبد الله ^{عليه السلام} يقول : حدثني أبو الزبير ، عن جابر ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن : بسم الله وبالله ، التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) أي في « كتاب الصلاة » وهو كتاب محمد بن منصور . اهـ .

وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أسأل الله الجنة ، وأعوذ بالله من النار » ، وقد رواه عن أيمن جماعة غير المعتمر . والصحيح فيه أنه من رواية أبي الزبير من طريق ابن عباس كما سيأتي . فقد قال الدارقطني في أيمن : ليس بالقوي خالف الناس ولو لم يكن الا حديث التشهد . وقال الحاكم : حديث أيمن ابن نابل المكي عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقول في التشهد بسم الله وبالله ، وأمين ثقة ، مخرج له في « صحيح البخاري » ، ولم يخرج هذا الحديث إذ ليس له متابع على أبي الزبير من وجه يصح . اهـ . وقد أخرجه البيهقي وصححه على شرط مسلم . قال الظفاري : وفي رواية : « بسم الله والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قال بعض شارحي « سنن أبي داود » من علماء الشافعية ما لفظه : وأما التسمية قبل التشهد فقد رويت عن عمر وعلي وابن عمر : وبه قال أيوب السختياني ، ويحيى بن سعيد وهشام ، وبعض أصحاب الشافعي ، وذكره ابن المنذر والبيهقي . ورواه البيهقي عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وصحح حديثها جماعة منهم الحاكم أبو عبد الله في « المستدرک على الصحيحين » . ذكره البيهقي واختارها وكرها ابن عباس . وأكثر العلماء لم يروا ثبوتها والأمر في إثباتها ونفيها قريب . فمن كرها فلاجل أنه لم تصح عنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً ولا فعلاً ، ومن استحبا فلاجل أنها أفضل للذكر ، وثبت عنده برواية أبي الزبير عن جابر وقياماً على القراءة ، ويشهد له قوله : « يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة » . وفي أول السورة : « بسم الله » فكذلك التشهد . اهـ . ويروى أيضاً عن سعيد بن جبیر ، ذكره ابن أبي شبة في « مصنفه » . وقال به من الشافعية أبو علي الطبري وغيره .

ومنها تشهد ابن عباس أخرجه الستة الا البخاري ، ولفظه : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » . وفي رواية بتكثير السلام في الموضعين ، أخرجه الترمذي عن قتيبة . حدثنا الليث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبیر وطاووس عن ابن عباس .

ومن ذلك تشهد ابن مسعود أخرجه الجماعة كلهم ، ولفظه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعدنا في الركعتين أن نقول: التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وأخرجه أحمد بن حنبل وزاد في أوله : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في أول الصلاة وفي آخرها ، فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى : « التحيات لله ... الخ » . وقال بعد الشهادتين إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم » . ذكره في « مجمع الزوائد » ، قال : وهو في « الصحيح » باختصار عن هذا رواه أحمد ورجاله موثقون . قال الترمذي بعد إخراج أصل الحديث : هو أصح حديث روي في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم .

وقال البزار: أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود . وروي عنه من نيف وعشرين طريقاً . ولا نعلم أنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أثبت منه ، ولا أصح اسناداً ، ولا أشهر رجلاً ، ولا أشد تظافراً بكثرة الاسانيد والطرق . وقال مسلم : إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً ، وغيره قد اختلف أصحابه . وقال محمد بن يحيى الذهلي : هو أصح ما روي في التشهد .

ومنها تشهد ابن عمر ولفظه : « التحيات لله ، الصلوات الطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » . قال ابن عمر زدت فيها : « وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله » . قال ابن عمر : زدت فيها « وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . قال اليعمري : يترجماله متفق عليهم في « الصحيحين » .

ويتعلق بكلام الأصل وشواهد مسائل :

الاولى - قال المهدي في « البحر » ، قال الطحاوي : اتفقوا على وجوب التزام أحدها . وقال القاسم والمؤيد بالله : لا يجب بل كلها مجزية . واختلف العلماء في الأفضل . فمند زيد بن علي والقاسم والمهادي أفضلها ما روي عن أمير المؤمنين وعن جابر بن عبد الله ، ورجحه في « البحر » لاختيار أهل البيت له . وذهب آخرون الى اختيار تشهد ابن مسعود لما تقدم ،

منهم الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والكوفيون وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وأهل الحديث . وذهب جماعة إلى اختيار تشهد ابن عباس ، منهم الليث والشافعي . واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب ، ورواه في « موطئه » عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب - وهو على المنبر - يعلم الناس التشهد يقول : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله » . قال أبو الفتح اليعمري : وكلها حسن عند أهل العلم متفق على جوازه . ومن نقل الاجماع على الجواز في الكل القاضي أبو الطيب الطبري ، وإنما اختلفوا في الأفضل والتسوية . فقد كان أبو عمر بن عبد البر يقول : الاختلاف في التشهد ، وفي الأذان ، والاقامة ، وعدد التكبير على الجنائز ، وما يقرأ وما يدعى به فيها ، وعدد التكبير في الميدين ، ورفع الأيدي في ركوع الصلاة ، وفي السلام من الصلوات واحدة أو اثنتين ، وفي وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وسدل اليدين ، وفي القنوت وتركه ، وما كان مثل هذا كله اختلاف مباح كالوضوء واحدة واثنتين وثلاثاً ، إلا أن فقهاء الحجاز والمراق الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى يتشددون في الزيادة على أربع تكبيرات على الجنائز ، ويأبون من ذلك ، وهذا لوجه له لأن السلف كبروا سبعة وثمانياً وستاً وخمساً وأربعاً وثلاثاً . وقال ابن مسعود : « كبر ما كبر إمامك » . وبه قال أحمد بن حنبل ، وهم يقولون أيضاً : إن الثلاث أفضل من الواحدة ^{الحاشية} والسابعة ، وكل ما وصفت لك فقد نقله الكافة من الخلف عن السلف ، ونقله التابعون عن السابقين نقلاً لا يدخله غلط ولا نسيان لأنها أشياء ظاهرة معمول بها في بلدان الاسلام زمناً بعد زمن ، يعرف ذلك علماءهم وعوامهم من عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم إلى هلم جرا . فدل على أن ذلك مباح كله وسعة ورحمة وتخيير والحمد لله . اهـ .

الثانية - اختلف العلماء هل حكمه الوجوب أو الندب ؟.. فذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور وداود إلى أنه واجب لمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على فعله واستمراره مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولما في حديث ابن عباس وجابر وابن مسعود : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد » . والتعليم دليل على الوجوب ، ولو ورد الأمر به في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قعد أحدكم في الصلاة ، فليقل : التحيات ... الخ » وفي لفظ : « فقولوا » وظاهر الأمر الوجوب . ولما في حديث عبد الله بن مالك : صلى بنا

وذهب الجمهور الى انه سنة فقط لعدم انتهاض أدلة الوجوب على المطلوب ، وذلك أن الاستمرار المذكور قد تركه صلى الله عليه وآله وسلم مرة سهواً اتفاقاً ، ولم يعد لفعله حين تذكر به ، ولو كان واجباً لما دلفعله ، كما عاد لبعض الركعات لما تركها سهواً . وابطلت الصلاة بتركه كما لو ترك تكبيرة الاحرام ، فهذه قرينة صارفة للبيان النبوي عن دخول التشهد في جملة الواجبات . وحديث التعليم بمجرد ادل على الوجوب إذ هو صلى الله عليه وآله وسلم بعث معلماً للشرائع من واجب وغيره حتى الآداب . وأما الأمر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليقله » فقد صرفه عن ظاهره تركه المذكور ، ولاشتمال الخبر الذي فيه ذلك الامر على ما هو عندهم مسنون - أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه » - وأما قول عبد الله بن مالك : « قمام وعليه جلوس » فمحتمل لا يصلح حجة ، وتصريح ابن مسعود بالفرضية **بإجتهاد** منه على انه قال ابن عبد البر : لم يقل أحد في حديث ابن مسعود في جميع طرقه « قبل أن يفرض علينا التشهد » الا ابن عيينة .

الرابعة - اختلفوا في صفة القيام من الركعتين الأوليين ... فذهب أحمد بن عيسى

- ٦٤ -

قدميه ، واليه ذهب ابن مسعود، وحكاه ابن المنذر عن أمير المؤمنين عليه السلام ، والنخعي والثوري .

واحتجوا بحديث خالد بن إلياس ، عن صالح مولى التوامة ، عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه « . أخرجه أبو داود والترمذي . وخالد وصالح ضعيفان . وبما رواه ابن أبي شيبة عن زياد بن زيد، عن أبي جحيفة، عن علي ، قال : « من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الأوليين أن لا يعتمد يديه على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع » . رواه البيهقي، وأخرجه في « أمالي أحمد بن عيسى » . من طريق أبي جحيفة عن علي ، وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » . وعن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وإذا نهض نهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذه » . رواها أبو داود .

واحتجوا أيضاً بآثار رويها عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد أنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة . وروى محمد بن منصور في « الأمالي » عن اسماعيل بن اسحاق ، قال : رأيت أحمد بن عيسى عليه السلام إذا نهض في صلاته الى القيام لم يعتمد يديه على الأرض . قال محمد : ورأيت حين ضعف يعتمد . اهـ . ونصر هذا القول ابن القيم في كتابه « زاد المعاد » :

وذهب الشافعي ومن قال بقوله ونسبه في « البحر » الى العترة ومالك وأحمد واسحاق وعمر بن عبد العزيز الى انه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن .

واحتجوا بحديث مالك بن الحويرث مرفوعاً : « وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية ، جلس واعتمد على الأرض ، ثم قام » رواه البخاري . وقالوا : هو أبلغ في الخشوع والتواضع ، وأعون للصلي وأحرى أن لا ينقلب ، واختاره الامام يحيى .

قال : وكان زيد بن علي ينصب رجله اليمنى ، ويفرش اليسرى .

هذا من تمة أحكام التشهد الاول ، وهو الذي وردت به السنة ، فاخرج الترمذي من

حديث وائل بن حجر قال : « قدمت المدينة ، قلت : لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما جلس - يعني للتشهد - افترش رجله اليسرى ، ووضع يده اليسرى - يعني على فخذه اليسرى - ونصب رجله اليمنى . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وابن المبارك . اهـ . وفي « المنتقى » لابن تيمية ، ونسبه الى الجماعة من حديث أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وكان إذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته » . قال ابن القيم : وأما صفة جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم فكما تقدم بين السجدين ، سواء يجلس على قدمه اليسرى وينصب اليمنى ، ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة . اهـ .

قال : وقال زيد بن علي عليها السلام : لا تجزيء صلاة بغير تشهد . حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « انه كان إذا تشهد ، قال : التحيات لله ، والصلوات الطيبات ، الغايات الرائحات ، الطاهرات الناعمات السابغات ، ما طاب وطهر وزكى وخلص ونمى فله ، وما خبت فلغير الله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، أشهد أنك نعم الرب ، وأن محمداً نعم الرسول . ثم يحمد الله ويشني عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يسلم عن يمينه وعن شماله ، السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله .

هذا الحديث إحد الروايات في صفة التشهد الاوسط بزيادة الصلاة على النبي

ذكر^٢
 صلى الله عليه وآله وسلم ، والدعاء في آخره ، والتسليمتين . وقد تقدم ما يشهد له من الروايات
 إذ ذكرها هنالك أخص بالمقام . وفي حديث ابن مسعود المتقدم ما يفيد مثل ذلك ، لأن فيه
 وقال بعد الشهادتين : « إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في
 آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم » . قال القاضي : المراد بهذا التشهد الذي
 لا تجزيء الصلاة بدونه هو التشهد الأخير . وصفته هذه التي رواها عن آبائه ، عن علي
 عليه السلام .

وقال في « أمالي أحمد بن عيسى » : حدثنا محمد بن منصور ، قال : حدثني علي بن أحمد
 ابن عيسى ، عن أبيه في التشهد ، قال : إن شاء تشهد بتشهد عبد الله - وهو محمد - عليه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم - وهو : « التحيات والصلوات والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ثم تدعو بعد ذلك بأحسن ما يحضرك . وإن
 شاء قال في أول جلسته : « بسم الله والحمد لله والأسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله ،
 وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ثم ينهض ، ثم يقول في الجلسة الثانية : « بسم الله والحمد لله
 والأسماء الحسنى كلها لله ، والصلوات الطيبات الطاهرات الزاكيات الناعمات السابغات الغاديات
 الرائحات المباركات ، ما طاب وطهر وزكى وخلص وغنى فله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد
 أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ليظهره على الدين كله ولو
 كره المشركون ، من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصه فقد غوى ، أشهد أنك نعم
 الرب ، وأن محمداً نعم الرسول . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد ، كما ترحمت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد ، كما تحننت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد ، كما سلمت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين ، ربنا آتتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار » ، وإن
 أعجلت رجلاً حاجة ، فله أن يقطع التشهد من حيث يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . اهـ .

وهو في « الجامع الكافي » أيضاً وذكر بعده صفات أخرى منها . وقال الحسن بن يحيى عليه السلام يروى عن زيد بن علي أنه كان يقول في التشهد : « بسم الله ، والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام على محمد بن عبد الله ، السلام على أنبياء الله ورسوله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد . اللهم صل على محمد ، وتقبل شفاعته ، واغفر لأهل بيت نبيك ، وصل عليهم . السلام علينا وعلى المؤمنين والمؤمنات من غاب منهم ومن شهد . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم . اهـ .

ويتعلق بالحديث مسائل :

الاولى - هل حكم التشهد الأخير الوجوب أو الندب ؟

اختلف العلماء في ذلك ، فحكى في « البحر » عن زيد بن علي والمهادي والقاسم ومن الصحابة عمر وابنه عبد الله وأبو مسعود: وجوب الشهادتين . قال القاضي : ذكر في « المنهاج » أن المروي عن زيد بن علي روايتان إحداهما أنه سنة جميعه ، والاخرى ان الواجب فيـه الشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وقوله عليه السلام في أول هذه المادة يعني حديث الأصل : « لا تجزيء صلاة بغير تشهد » مؤكداً لرواية الوجوب . اهـ .

واحتجوا بحديث ابن مسعود : « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » وقد مرّ ، والفرضية دليل الوجوب ، وبالأوامر الصريحة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله ... الخ » وبحديث « لا صلاة الا بتشهد » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » . وذكره في « مجمع الزوائد » من روايه الطبراني في « الأوسط » عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ : « لا صلاة لمن لا تشهد له » قال: وفيه الحرث وهو ضعيف .

قلت : وقد تقدم تصحيح الاحتجاج بحديثه .

وأخرج البخاري ومسلم في « سننه » عن عمر : « لا تجزيء صلاة الا بتشهد » . وذكر

في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : تعلموا فإنه لا صلاة الا بتشهد » . قال الهيثمي : في « الصحيح » طرف منه ، رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه « صغدي بن سنان ، ضعفه ابن معين ، ورواه البزار رجال موثقين ، وفي بعضهم خلاف لا يضر إن شاء الله تعالى .

وذهب الثوري ومالك الى انه غير واجب ، ويحكي عن أمير المؤمنين عليه السلام . واحتجوا بقوله تعالى : « اركعوا واسجدوا » وبعدم تعليمه المنيء صلاته .

وأجابوا عن الأمر في حديث ابن مسعود باشتغال الخبر على ما ليس بواجب إجماعاً ، وهو قوله : « وليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو » فيكون ذلك صارفاً للأمر الى الندب . وجنح إليه صاحب « نجوم الانظار » وقال : لعل الاولى معاملته معاملة الواجب مع التوقف عن القول بالوجوب . وأجيب عن الاستدلال بالآية أن الأمر بشيء لا يدل على عدم الأمر بغيره الا عند من يعتبر مفهوم اللقب ، ومن اعتبره فبشرط عدم وجود دليل يدل على خلافه ، وقد قام الدليل على وجوبه من غير الآية . وعن حديث المنيء صلاته بمثل الجواب عن الأول ، وهو معنى ما تقدم في شرح حديث « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ وأنا راكع ... الخ » عن ابن دقيق العيد في الكلام على التشهد الاوسط . وأيضاً فإن الترك في مقام التعليم إنما يكون دليلاً على عدم الوجوب إذ لم يوجد ما يدل على الوجوب ، والا احتمل أن يكون الترك تمويلاً على ذلك الدليل ، قاله في « النجوم » . وما ذكر من القرينة الصارفة للأمر الى الندب يدفعه ما ورد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صلاة الا بتشهد » فظاهاه نفى الصحة إذ هو الاقرب الى الحقيقة ، أو هو حقيقة شرعية كما سبقت الإشارة الى مثله . وأما قدر الواجب من التشهد فقليل الشهادتان فقط حكاه في « البحر » عن تقدم ذكره .

قال القاضي : وظاهر الأدلة التي استدلووا بها يقضي بوجوب التشهد جميعه . وحكي في « شرح العمدة » عن الشافعي أن الواجب « التحيات لله سلام عليك أيها النبي » . وقال في « منهاج » الشافعية : أقله « التحيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » قالوا لأن جميع الروايات عليه . قال الشيخ تقي الدين : وعليه إشكال لأن الزائد في بعض الروايات زيادة من عدل فيجب قبولها . اهـ .

الثانية: في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . . اتفق العلماء على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم اختلفوا ، فقيل : تجب في العمر مرة وهو الأكثر . وقيل : تجب في كل صلاة في التشهد الاخير ، وهو مذهب جمهور العترة وقال به الشافعي . وقيل : انه لم يقله أحد قبله، وتابعه اسحاق بن راهويه . وقيل : تجب كلما ذكر . واختاره الطحاوي من الحنفية والحنابلة من الشافعية .

وَعَلَىٰ لُبِّ السَّائِي
مِنْ حَيْثُ أَرَىٰ
أَيْضًا أَمْرًا
أَنْ يَطْلُبَ
وَنَلِمَ فَأَمَّا أَرْبَعُ
مَعْدُومَاتٍ كُنْفُ
يَطْلُبُ كُنْفُ

جلس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن عنده ، فقال : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا صلى الله عليك؟.. قال : فصمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أحببنا أن الرجل لم يسأله ، ثم قال : إذا أنتم صليتم ، فقولوا : اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميدٌ مجيد . وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق الدارقطني ، وقال عقبه : قال علي - يعني الدارقطني - : هذا اسناد حسن متصل .

واحتج أبو عبد الله وأبو حاتم أيضاً في « صحيحيهما » بما رواه عن فضالة بن عبيد : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي لم يحمده الله تعالى ولم يمجده ولم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : عجل هذا ، ثم دعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إذا صلي أحدكم ، فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه ، وليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليدع بما شاء . » قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم . قال النووي : وهذان الحديثان وإن اشتملا على ما لا يجب بالاجماع كالصلاة على الآل والذرية والدعاء فلا يمتنع الاحتجاج بهما ، فإن الأمر للوجوب ، وإذا خرج بعض ما يتناوله الأمر عن الوجوب بدليل بقي الباقي على الوجوب ، والواجب عند أصحابنا : « اللهم صل على محمد » وما زاد عليه سنة . اهـ . وأورد (١) عليه بعض المتأخرين سؤال (٢) من وجهين :

الاول : ان الاستدلال بحديث أبي مسعود ان كان بقوله : « أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك في صلاتنا ؟ .. » فذلك لا يمين الصلاة للصلاة للمأمور بها إنما هو سؤال عن كيفية ذلك الواجب إذا أدى في الصلاة ، وليس وجوبه عاماً إنما هو مطلق يكفي في الخروج عن عهده فعله في الجملة ، وان كان بقوله قولوا ، فلا يخفى أن تقدم قوله : « كيف نصلي عليك » يستدعي أن يقول لهم قولوا ، ومثل هذا قرينة أن الأمر ليس للوجوب إذ الوارد من الأوامر « صل على محمد » في تفاصيل الشروعات وأجوبة السؤالات التي يتقاضى نظم الكلام فيها الاتيان بلفظ قولوا ،

(١) صاحب « النجوم » . اهـ . منه .

(٢) كذا بخطه بالرفع على الحكاية . اهـ . من خط حفيد الشارح . اهـ .

ولا يتم تأدية هذا الكلام فيها الا به ، لا ينبغي أن تجعل كالأوامر الواردة ابتداء في افادة الوجوب .

الثاني : انه إذا سلم الاجماع على عدم وجوب الصلاة على الآل والدريسة وخرجت عن الوجوب لذلك صار لفظ الأمر بالنسبة اليها للندب ، وهو مجاز وهو بالنسبة الى افادة الوجوب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فالأظهر مذهب الناصر وأبي حنيفة ان الكل سنة فليتأمل . اهـ .

وهذان السؤالان بمحل من القوة. وقد يقال في الجواب عن الاول : إن قول الصحابي : « أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك في صلاتنا ؟ » يدل على انه فهم الأمر بالصلاة في الآية منصرف الى أن محلها الصلاة وإلا لما كان لقوله في صلاتنا فائدة . وسؤاله إنما هو عن الكيفية فقط بدليل قوله في رواية : « أما السلام عليك فقد عرفناه » . ووجه الحجة في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره على فهمه واعتقاده فدل على صحته ، لانه لو كان خطأ لما جاز تقريره عليه إذ هو من تأخير البيان عن وقت حاجته ، وحينئذ فوجوب الصلاة ليس الامن ظاهر الأمر في الآية ، ولا يتعين الوجوب في هذا الذكر بخصوصه كما سبقت إشارة الى مثله .

وعن الثاني : بأن أحاديث التعليم مصرحة بذكر الآل معه صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد عرفت وجه الوجوب في الصلاة عليه . فكذا على آله ، فالفرق بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين الصلاة على آله مفرق بين ذوي الارحام بل بين الوالد وولده. قال بعضهم (١) : إعلم أن أكثر الأحاديث الصحاح والحسان بل كلها مصرحة بذكر محمد وبذكر آله ، وأما في حق المشبه به وهو ابراهيم وآله فانها جاءت بذكر آل ابراهيم أو بذكره فقط دون ذكر آله ، ولم يأت حديث صحيح في ذكر ابراهيم وآل ابراهيم الا في حديث ضعيف رواه البيهقي في « سننه » عن ابن مسعود .

قلت : وجدت في « صحيح البخاري » في « باب قول الله عز وجل : » واتخذ الله ابراهيم خليلاً . « من كتاب بدء الخلق » حديثاً عن كعب بن عجرة وفيه قال : « قولوا :

(١) هو بدر الامير صاحب « المدة » . اهـ . منه

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .
اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد
مجيد » وكذا حديث أبي مسعود المتقدم عند البيهقي والحاكم وابن حبان .

الثالثة : قوله : « ثم يسلم عن يمينه وعن شماله » ، روي في التسليمتين جميعاً أحاديث
عن جماعة من الصحابة ، منهم : عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد
الساعدي ووائل بن حجر وأبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، وعبد الله
ابن عمر وجابر بن سمرة ، والبراء بن عازب ، وأبو مالك الأشعري وطلق بن علي ، وأوس بن
أويس وأبو رمثة وعدي بن شميرة والمغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ويعقوب بن الحصين ،
أخرجت أحاديثهم بأسانيد مختلفة : منها صحيح ، ومنها حسن ، ومنها ضعيف ، ومنها متروك .
ونقل في « التلخيص » عن العقيلي أن الاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين
ولا يصح في تسليمه واحدة شيء . قال ابن حجر المكي : وخبر مسلم : « كان يسلم تسليمه
واحدة تلقاء وجهه » . أخذ به مالك ، ولم يثبت من وجه صحيح . وخبر عائشة : « كان يسلم
تسليمه واحدة ، السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا » ، معلول أيضاً على أن غاية ما فيه
ساكت عن التسليم الثانية إذ لم يصرح فيها بشيء ، وعلى التناول هو في صلاة الليل ، والذين
رووا عنه التسليمتين رووا ما شهدوا في الفرض والنفل فهم أولى بالاعتقاد ، وعلى فرض
التساوي فالجمع بأنه قد كان يترك الثانية متمين . اهـ .

واختلف العلماء في حكمه ، فذهب الناصر وأبو حنيفة إلى أنها سنة ، وهو إحدى
الروايتين عن زيد بن علي ، كما ذكره في « المنهاج » ، وهو ظاهر صنيع البخاري في « صحيحه »
فانه ترجم له « بباب التسليم » ولم يبين حكمه وكأنه لم يقوله الدليل على وجوبه .

واحتجوا بأدلة منها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر : « إذا رفع
الإمام رأسه من السجدة وقعد ، ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته » فدل على أن التسليم في الركعة
ليس بركن واجب ، والا وجبت الإعادة مع الحدث قبل تأديته . ومنها : حديث المسيء صلاته ،
وقوله تعالى : « اركعوا واسجدوا » . فلا يجب ما عداها إلا بدليله وفعله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بيان الأكمل .

وذهب أكثر العترة والشافعي ونسبه النووي الى جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى وجوبه .

واحتجوا بحديث : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » وقد تقدم ذكر من أخرجه وتصحيح الاحتجاج به .

قال الخطابي : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وتحليلها التسليم » بالالف واللام يدل على انه لا يجوز الخروج من الصلاة بغير التسليم من الأقوال والأفعال لانه ذكر التسليم مبرفاً وعينه كما عين الطهور وذلك موجباً للتخصيص . اهـ .

قالوا : والاحاديث في فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتسليمتين كثيرة كما تقدم ذكر من أخرجهما ، وهي ظاهرة في دوامه صلى الله عليه وآله وسلم عليها واستمراره ، فيكون مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » دليلاً على الوجوب .

وأجابوا عن حجة الأولين بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ، وحديث التعليل والآية الكريمة لا ينافيان الوجوب بغيرهما للزيادة ، وهي مقبولة . وكون فعله بياناً للاكمل غير مسلم ، لأن الظاهر الوجوب الا فيما دل عليه دليل خاص على عدم وجوبه ، لما ذكرنا أن فعله بيان لما أجمل في قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . واعترض بأن المأمور به في حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » فعل مثل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه الذي فعله عليه من وجوب أو ندب ، وما لم يدل دليل على وجوبه الأصل فيه عدم الوجوب ، غايته أنه مأمور به على جهة الندب . مع كون حديث ابن عمر قد دل على تمام العملة بالقعود بعد السجود ، وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد له ما في حديث رفاعه عند الترمذي والنسائي وأبي داود : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك » . وحديث « تحليلها التسليم » لا يقوي على معارضته لان في اسناده محمد بن عقيب وهو مختلف فيه ، هكذا في « النجوم » وفيه نظر . فالذي قرره المحققون في هذا الحديث وما شابهه كحديث : « خذوا عني مناسككم » أن الأصل في كل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة هو الوجوب لظاهر الأمر الذي كان فعله بياناً له ، ولكن بشرط أن يعلم أن ذلك الفعل وقع عقيب الأمر ، إما بنقل أو كان ذلك الفعل مقطوعاً باستمراره صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يؤثر عنه تركه بحال . ولا يخرج عن هذا الامر شيء الى الندب الا بدليل ، كما انه

لا يخرج شيء من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج عن الوجوب إلى الندب ، إلا بدليل بعد قوله : « خذوا عني مناسككم » . وقد أشار إلى هذا أيضاً ابن دقيق العيد رحمه الله .

قال القاضي في « شرحه » بعد أن ذكر حجج الفريقين : والاحوط أن لا يخرج المصلي من الصلاة إلا بتسليم ، كما ثبت من استمرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين . ولو لم يكن في ذلك إلا أن صلاة من خرج بالتسليم يجمع على صحتها وبغيره مختلف فيها ، اللهم إلا أن يضطر إلى الخروج بغير التسليم بعد تمام التشهد ، كما سيأتي في مسألة المحدث بعد التشهد وقبل التسليم فلا حرج في ذلك . اهـ . وفيه نظر يؤخذ مما سبق .

تنبيه قال في « التلخيص » : وقع في « صحيح ابن حبان » من حديث ابن مسعود زيادة : « وبركاته » وهي عند ابن ماجه أيضاً . وهي عند أبي داود أيضاً في حديث وائل بن حجر . فيتمجب من ابن المصالح حيث يقول : ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر .

الرابعة قوله : « ثم يحمد الله ويثني عليه » ، يدل على مشروعية الدعاء بعد التشهد ، لأن الدعاء مخ العبادة ، وسرها هو اثناء على الله بما هو أهله . قال في « الزهور » : اختلف العلماء في الدعاء في الصلاة على ثلاثة أقوال . فقال القاسم عليه السلام ومالك والشافعي : انه يجوز فيها الدعاء بخير الدنيا والآخرة . قال في « الانتصار » : وعليه دل كلام الناصر عليه السلام . والحجة عليه ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إذا تشهد أحدكم ، فليستعذ بالله من عذاب النار ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا ، ومن فتنة المات . ومن فتنة المسيح الدجال » . وما روى فضالة بن عبيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم « رأى رجلاً لا يحمد الله تعالى ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : عجل هذا ، إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله عز وجل والثناء عليه ، ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم ليذبح بما شاء » وغير ذلك . وقال المؤيد بالله يجوز بخير الآخرة فقط . وقال الهادي : لا يجوز بها . وحكى الفقيه محمد بن يحيى عن المؤيد بالله أنه قال : ولا أعرف أحداً غير الهادي منع الدعاء بخير الآخرة . اهـ .

قال في « الانتصار » : المختار جواز الدعاء في الصلاة بأي شيء كان من منافع الدين والدنيا ، وبدل عليه خبر أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان لا يقنت إلا إذا دعا ل أحد أو

دعا عليه . وخبر علي وابنه الحسن عليها السلام في القنوت ، قال : وقياساً على التشهد فانه ليس من ألفاظ القرآن ولا يفسدها ، فان قيل : هو مأثور ، قلنا : وهذه الأدعية مأثورة وغير مأثورة بالقياس ، قال : ولان الصلاة موضع الرحمة وموضع الخضوع والخشوع ، فهي أحق المواطن بالدعاء ، فكيف يقال انه غير مشروع فيها ؟ .. اه .

والظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم ليدع بما شاء » وفي رواية : « فليتخير من الدعاء أعجبه اليه » وفي رواية : « فليتخير من المسألة ما شاء » أنه يسن الدعاء بما شاء المصلي لدخوله تحت مطلق الأذن . ولا يحتاج معه الى الاحتجاج بالقياس ، الا أن الاولى أن يتخير المصلي في هذا الوطن ما كان مأثوراً عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ كلماته صلى الله عليه وآله وسلم جوامع الخيرات ومفاتيح البركات . وذكر أبو خالد عن الامام عليه السلام - فيما سيأتي آخر « كتاب الجنائز » - أن الدعاء في الصلاة لا بأس به بشرط أن يكون مثله في القرآن . ولفظه : « سألت زيد بن علي عن الدعاء في الصلاة ، فقال : ادع في تشهدك بما أحببت إذا كان ذلك مما يكون مثله في القرآن » . اه . وهذا الاشتراط يخالفه اطلاق التخيير . وظاهر ما روي من الأدعية فان غالبها ليس من تراكيب القرآن . وأما مجرد وجود الكلام فليس معتبراً في ذلك .

فمن الأدعية المأثورة ما رواه أبو هريرة مرفوعاً : « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع... » الى آخر ما تقدم . وما رواه ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول : قولوا اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » رواه مسلم . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يدعو في صلاته » وسأقت مثل ما تقدم وزادت : « اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم » فقال له قائل : ما أكثر ما تستعبد من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف » أخرجه الشيخان . وفي « صحيح مسلم » عن علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » .

وفي « الصحيحين » عن عبد الله بن عمرو بن العاص : « أن أبا بكر قال : يا رسول الله علمني دعاء أدعوه به في صلاتي ، قال : قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظمناً كثيراً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم ». وفي بعض روايات تشهد ابن مسعود عند أبي داود ، قال : « كنسا لاندري ما نقول إذا جلسنا في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد علم » فذكر نحو ما تقدم من صفة التشهد ، ثم قال : « وكان يعلمنا كلمات ولم يكن يعلمناهن كما يعلمنا التشهد : اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ، واهدنا سبيل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك في أبصارنا وأسماعنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها قلبيتها ، وأتقها علينا » .

وفي « مسند أحمد » عن شداد بن أوس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته : اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ، وأسألك العزيمة على الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك لساناً صادقاً وقلباً سليماً ، وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم ، وأستغفرك لما تعلم ، إنك أنت علام الغيوب » .

وفي « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كان من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد في الفريضة : اللهم إنا نسألك من الخير كله عاجله وآجله ، ما علمنا منه وما لم نعلم ، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمنا منه وما لم نعلم . اللهم إنا نسألك ما سأل عبادك الصالحون ، ونستعيز بك مما استعاذ منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . ربنا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتتنا ما وعدتنا على رسلك ، ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد . ويسلم عن يمينه وعن شماله » رواه الطبراني في « الأوسط » وفي « الكبير » نحوه .

قال الشافعي : وأرى أن تكون زيادة الدعاء إن كان إماماً أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه قليلاً للتخفيف عن خلفه ، وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كرهت ذلك ، ولا إعادة عليه ولا مسجود سهو .

الخامسة : في تفسير بعض مفردات حديث الأصل :

قوله : « التحيات » جمع تحية . قال الأزهري عن الفراء هي : الملك . وقيل : البقاء

الدائم . وقيل : السلامة ، وتقديره السلامة من الآفات . قال : وقيل : التحية : العظيمة . يروى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس . قال ابن قتيبة : إنما قيل التحيات بالجمع لأنه كان لكل واحد من ملوكهم تحية يحيا بها ، فقليل لنا : قولوا : « التحيات لله » أي الألفاظ التي تدل على الملك مستحقة لله وحده . وقال يعقوب : التحية : الملك . قال زهير بن جناب الكلبي :

وَلِكُلِّ مَا نَالَ الْفَقَى قَدْ نَلَتْهُ إِلَّا التَّحِيَّةُ

والصلوات قيل المراد بها العبادات ، قاله الأزهري . وقيل الرحمة . وقيل الادعية حكاهما البغوي . وقيل المراد الصلوات الشرعية .

« والطيبات » قيل معناه : الطيبات من الكلام الذي هو ثناء على الله عز وجل ، حكى عن الأزهري وغيره . وقال الخطابي : معناه ما طاب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ويدعى به دون مالا يليق .

قلت : وقد صرح بمعناه رواية الأصل : « ما طاب وطهر وزكى وخلص ونمي فله ، وما خبت فلفير الله » .

وقال ابن بطال وغيره : معناه الاعمال الصالحة . وقوله « وسراجاً منيراً » . قيل : إنما شبه بالسراج إما لأنه من أسماء الشمس ، قال تعالى : « وجعل الشمس سراجاً » فكان كالشمس بجامع المبشرات من حيث أن لها مبشرات كالصفرة والبياض والحمرة ، وكون لها إشراقاً نافعاً وحراراً ، وهو عليه الصلاة والسلام كذلك : « رحمة للمؤمنين وعذاب على الكافرين » وكونها تنفي الظلمة الحسية وهو ينفي الظلمة المعنوية ، وأما لأنه كالسراج الحقيقي لخاصية فيه ، وهو أن السراج يفتبس منه ألوف سرج ، وهو كما هو لا ينقص منه شيء . ونبينا صلى الله عليه وآله وسلم جميع الأنوار تستمد منه من غير أن ينقص منه شيء ، ذكر

معناه الحاكم المعتزلي في « سفينته »
 ١٤٢٠ هـ يعني كما ذكره معروف ابن جهمي الحراني في « ميزان الذهب » وهو في « ميزان الذهب »
 في قوله مع لا يورس سرج الذي مر ترجمته في كتابها محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

باب القنوت

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
«أنه كان يقنت في الفجر قبل الركوع ، وفي الوتر بعد الركوع . ثم
قنت بالكوفة في الوتر قبل الركوع . وكان زيد بن علي يقنت في الفجر
والوتر قبل الركوع .

أخرج محمد بن منصور في «الأمالي» ما يشهد له عن علي عليه السلام ، فقال : حدثنا
أبو كريب ، عن اسحاق بن منصور ، عن حسن بن صالح ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ،
عن علي قال : «القنوت قبل الركعة في الفجر والوتر» . حدثنا محمد بن علي بن خلف ،
عن حسين الأشقر ، عن حسن بن صالح ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه
السلام ، وعن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : «القنوت في الفجر والوتر بعد القراءة
وقبل الركوع» . ثم أخرج ما يخالفه ، فقال : حدثنا محمد بن عبيد ، عن محمد بن ميمون ، عن
جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علياً عليه السلام «كان يقنت في الصبح بعد الركعة» . حدثنا محمد بن الحسين
حدثنا محمد بن علي بن حسين الأشقر ، قال : أنا شريك ، عن عطاء ، عن أبيه أن علياً «كان يقنت
في الوتر بعد الركوع» . اهـ . وأخرج الطحاوي عن شيخه صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سعيد
ابن منصور ، قال : نا هشام ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي أنه
«كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع» . قال في «التخريج» : في عطاء بن السائب
كلام من قبل تغير حفظه ، ولمل هشاماً روى عنه بعد التغير . اهـ .

ويروى من حديث الحسن بن علي الآتي مثله عن الحسين بن علي عليها السلام ، قال :

« علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وثري اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود ». قال في « التلخيص » : رواه الحاكم من حديث اسماعيل بن ابراهيم ، بن عقبة ، عن عمه موسى بن عقبة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن الحسن بن علي فذكره . وحكى الحافظ ابن حجر فيه اختلافاً على موسى بن عقبة ، ثم قال : ينبغي أن يتأمل قوله في هذا الطريق « اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود » فقد رأيت في الجزء الثاني من « فوائد أبي بكر الصباني » تخريج الحاكم له ، وساق اسناده الى اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة بسنده ، ولفظه : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول في الوتر قبل الركوع ... » فذكره .

وروى البخاري من طريق عاصم الأحول ، عن أنس « أن القنوت قبل الركوع » . وقال البيهقي : رواة القنوت بعد الرفع أكثر وأحفظ . وعليه درج الخلفاء الراشدون . وروى الحاكم أبو أحمد في « الكنى » عن الحسن البصري ، قال : صليت خلف ثمانية وعشرين بدياً كلهم يقرءون في الصبح بعد الركوع ، واسناده ضعيف . وقال الأثرم : قلت لأحمد (١) : يقول أحد في حديث أنس انه قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول . قال : لا يقوله غيره خالفوه كلهم . وروى ابن ماجه من طريق أبيه يوسف ، عن حميد ، عن أنس « انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع أم بعده ؟ فقال : كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد » . وصححه أبو موسى المدني . ١ هـ . وصححه الحازمي في « الاعتبار » . وقال ابن حجر في موضع آخر : وبجموع ما جاء عن أنس بن مالك في ذلك يدل على أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف فيه ، وأما لغير الحاجة فالصحيح انه قبل الركوع .

وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك ، والظاهر انه من الاختلاف المباح . وفي « الجامع الكافي » : قال أحمد والحسن ومحمد : « القنوت في الفجر قبل الركوع ، والقنوت بعد الركوع جائز » . قال أحمد عليه السلام : وروى أهل البصرة عن علي : « انه قنت بعد الركوع » وروى أهل الكوفة : « انه قنت قبل الركوع » قال أحمد : « وأما أنا فاقت قبل الركوع » ثبت لنا ذلك عن علي عليه السلام وأبي جعفر وزيد بن علي . ١ هـ .

والحديث يدل على مشروعية أصل القنوت ، وهو مصدر قنت على فعول - بضم الفاء

(١) أي : أقول أحد . ١ هـ . منه .

وفتح القاف - خطأ إذ المصادر التي تأتي على فعول - بفتح الفاء - محصورة وليس هذا منها ، ويطلق على معانٍ كثيرة ، منها الطاعة والخشوع والصلاة والدعاء والعبادة والقيام وطول القيام والسكوت ، فيصرف في كل واحد من هذه المعاني إلى ما يحتمله اللفظ الوارد فيه والاشتراك فيه لفظي . وفي كلام القاضي عياض ما يشعر بأنه معنوي ولفظه: وقيل: أصله الدوام على الشيء ، وإذا كان هذا أصله فدائم الطاعة قانت ، وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص فيها والساکت فيها كلهم فاعلون للقنوت . قال الشيخ تقي الدين : وهذه الطريقة لا بأس بها إن لم يعم دليل على أن اللفظ حقيقة في معنى معين أو معاني ، فتستعمل حيث لا يقوم دليل على ذلك .

وقد حكى الحازمي في « الاعتبار » اختلاف العلماء في قنوت الفجر ، فقال : ذهب أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى إثبات القنوت ، فمن رويناه عنه ذلك من الصحابة الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، ومن الصحابة عمار بن ياسر وأبي ابن كعب وأبو موسى الأشعري وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وأبو هريرة والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو حلينة معاذ بن الحرث الانصاري وخفاف بن إيماء بن رَحضة وأهبان بن صيفي ومسهل بن سعد الساعدي وعرفجة بن شريح الأشجعي ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة الصديقة ؛ ومن المخضرمين : أبو رجاء العطاردي وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ؛ ومن التابعين : سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبان بن عثمان وقتادة وطاووس وعبيد بن عمير والريسم ابن خثيم وأيوب السخيتاني وعبيدة السلماني وعروة بن الزبير وزيد بن عثمان وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر بن العزيز وحيد الطويل ؛ ومن الأئمة والفقهاء : أبو إسحاق وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس ؛ وأهل الحجاز والاوزاعي ؛ وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان وغير هؤلاء خلق كثير .

قلت : وهو مذهب زيد بن علي والقاسم والمهدي والناصر والمؤيد بالله وغيرهم من أئمة أهل البيت وخالفهم في ذلك نفر من أهل العلم منعوا شرعية القنوت في صلاة الصبح ، ونفروا منهم ادّعى أنه كان مشروعاً ثم نسخ ، ومن اختار القول بعدم شرعيته ابن قيم الجوزية ، وبسط القول على ذلك في « زاد المعاد » وتابعهم صاحب « المنار » ونجوم الانظار .

احتج الاولون . بأدلة منها ما تقدم من الشواهد وهي مشتملة على قنوت الوتر أيضاً . ومنها

ماذكره في « مجمع الزوائد » عن أنس بن مالك قال: « ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » رواه أحمد والبزار بنحوه ، ورجاله موثقون . وعن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات » رواه البزار ورجاله موثقون . اهـ .

والحديث الأول رواه في « شرح التجريد » وأحمد والدارقطني والبزار والحاكم في « الأربعين » وصححه . وقال الظفاري في « تخريج البحر » : صح عن الخلفاء الأربعة القنوت في صلاة الفجر رواه البيهقي . والحديث الثاني رواه في « التلخيص » وضعفه بمرو بن عبيد رأس المعتزلة ، وقال : هو من رؤوس القدرية . وفيه نظر ، لانه بمجمل من الدين والورع والامانة واخباره في كتب السير شاهدة له بذلك . وقد تعقبه أيضاً السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله ، وروى البيهقي بسند صحيح عن عبد الله بن مقرن قال : « قنت مع علي عليه السلام في الفجر » . وأخرج البيهقي في « باب الدليل على انه لم يترك صلى الله عليه وآله وسلم أصل القنوت في صلاة الصبح وإنما ترك الدعاء لقوم أو على آخرين باسمائهم أو قبائلهم » بإسناده عن أبي جعفر الرازي ، عن الربيع ، عن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ، ثم تركه ، فاما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » .

وأخرج بهذه الطريق أيضاً عن الربيع بن أنس ، قال : « كنت جالساً عند أنس ، فقليل له : إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً ؟ فقال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » . قال أبو عبد الله : هذا إسناد صحيح مسنده ، ثقة رواه . والربيع ابن أنس تابعي معروف من أهل البصرة سمع أنس بن مالك ، وروى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن المبارك وغيرها ، وقال أبو محمد بن أبي حاتم (١) سألت أبي وأبا زرعة عن الربيع بن أنس ، فقالا : صدوق ثقة . قال في « التخريج » وأبو جعفر الرازي وان تكلم فيه فهو موثق ، ونقل كلام المزي في « تهذيبه » وقال في آخره : روى عنه البخاري في « الأدب » والباقون سوى مسلم . اهـ .

(١) كذا ظنه المصنف . اهـ . من خط حفيده .

وأخرج البيهقي أيضاً بسنده الى عبد الرحمن بن سويد الكاهلي ، قال : كأني أسمع علياً عليه السلام في الفجر حين قنت ، وهو يقول : « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... » . وأخرج بسنده الى أبي القاسم البغوي ، عن علي بن الجعد ، عن عثمان ابن أبي زرعة ، عن عرفجة ، قال : « صليت مع ابن مسعود الفجر فلم يقنت وصليت مع علي قنت » .

وقال محمد بن منصور في « الأمالي » في « باب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم » : حدثنا علي بن المحكم وأبو كريب يزيد أحدهما على صاحبه ، عن حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، قال : « ان عمر قنت في الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ونقي عليك الخير ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يعجزك ، بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك . ان عذابك بالكفار ملحق » . وقد روي هذا القنوت بعينه عن علي وهو الذي أشار اليه عبد الرحمن بن سويد الكاهلي ، ففي مسنده من « جمع الجوامع » للسيوطي ما لفظه : عن عبد الله بن رزين النافقي ، قال : قال لي عبد الملك بن مروان : لقد علمت ما حملك على حب أبي تراب إلا أنك اعراي جاف ، فقلت : والله لقد جمعت القرآن قبل أن يجتمع أبواك ، ولقد علمني منه علي بن أبي طالب سورتين علمهما إياه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما علمتهما أنت ولا أبواك ، اللهم انا نستعينك » . الى آخر ما سبق بحذف البسملة في الموضعين . أخرجه الطبراني في « الكبير » .

قلت : وأخرجه أبو داود في مراسيله مرفوعاً ، فقال : انا ابن وهب ، أخبرني معاوية بن صالح ، عن عبد القاهر ، عن خالد بن أبي عمران انه قال : « بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل عليه السلام ، فأومأ اليه أن أسكت ، فسكت ، فقال : يا محمد ان الله عز وجل لم يبعثك سبأاً ولا لعناً وإنما بعثك رحمة ، ولم يبعثك عذاباً » ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون ، ثم علمه هذا القنوت ، اللهم انا نستعينك ... الخ » . قال الحازمي : هذا مرسل وهو حسن في المتابعات .

وقد أخرج السيوطي في مسند عمر بن الخطاب من « جمع الجوامع » نحو ما رواه محمد بن منصور ، عن عمر ، وزاد ما لفظه : « وزعم عبيد - يعني ابن عمير - انه بلغه انها سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود » . وقال : أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومحمد بن نصر

والطحاوي والبيهقي « وفيه أيضاً ما لفظه : عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان يقرأ بالسورتين : « اللهم انا نستعينك، واللهم إياك نعبد » . أخرجه عبد الرزاق ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة ، والطحاوي ، ولفظ الطحاوي : حدثنا أبو بكرة ، قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا شعبة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، فذكره . قال في « التخريج » : رجال اسنادهم رجال الصحيح خلا أبا بكرة بكار بن قتيبة وهو ثقة ، وأخرجه البيهقي في « باب دعاء القنوت » . بزيادة ، عن شيخه أبي عبد الله الحاكم بسنده إلى عبيد بن عمير أن عمر قنت بعد الركوع فقال : « اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم . اللهم العن كفرة أهل الكتاب ، الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك . اللهم خالف بين كلمتهم ووزلزل أقدامهم ، وأنزل بهم بأسك الذي لا تدره عن القوم المجرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم انا نستعينك ... » إلى آخر ما رواه محمد بن منصور كما تقدم .

وأخرج أصحاب السنن ، وعده البغوي من الحسنان عن علي عليه السلام انه كان يقول في آخر وتره : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لأحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » . وأخرج محمد بن نصر في كتاب الصلاة عن أبي هريرة ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنت » . قال المناوي في « شرح الجامع الصغير » : رمز السيوطي لحسنه .

وفيا ذكر ويأتي في أحاديث الباب دليل على أن القنوت لا يختص بدعاء معلوم . وقد أشار إلى ذلك أبو بكر بن العربي في « شرح الترمذي » فقال : ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في صلاة الفجر . وثبت انه قنت قبل الركوع وبعد الركوع . وثبت انه قنت لأمر ينزل بالمسلمين من خوف عدو أو حدوث حادث ، وكذا قنت الخلفاء بالمدينة ، وسنه عمر واستقر بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تلتفتوا إلى غير ذلك ، ولكن ليس فيه دعاء صحيح ، فخذوا من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما ثبت ، ولا تلتزموا هذا الذي يرويه الناس ، فانما روي في قنوت الفجر ولم يصح . اهـ . ويعني به ماسيأتي من قوله : « اللهم اهدني فيمن هديت ... » . وقوله : « لم يصح » غير مسلم لما سنذكره في محله ، وانه في الفجر والوتر .

وأما من قال بعدم مشروعيته فهم في الاحتجاج لما ذهبوا إليه على طريقتين :

الاولى : ما ذكره صاحب « المنار » وحاصله أن أحاديث أنس متعارضة بل رواية النفي أثبت ، لأن في حديث الاثبات أبا جعفر الرازي وهو ضعيف ، وحديث النفي فيه قيس بن الربيع ، وهو وإن كان فيه مقال لكنه لم يتهم بكذب (١) ، ولفظه : « فيما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع ، عن عاصم بن سليمان ، قلنا لأنس إن قوما يزعمون « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الفجر ، قال : كذبوا ، إنما قنت شهراً يدعو على حي من أحياء المشركين » . قال ابن حجر : وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من طريق سعيد (٢) عن قتادة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لم يكن يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم » . فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم بمثل هذا حجة . فان قلت: الروايات متضافرة في قنوت الخلفاء . قلت : إنما ذلك في النوازل كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم ، وما زالت الاجناد في الثغور مع قوة أجناد فارس والروم ، وكذلك علي* في حرب معاوية والخوارج ، والقنوت في النوازل محل اتفاق بين المختلفين فيه .

ثم اعلم أن كثيراً ما أوقع الناس في الخلاف تفسير الكتاب والسنة وأهل العرف المتقدم كالصحابة ومن بعدهم ومن يقرب منهم بالاعراف الحادثة ، كلفظ القنوت صار في عرف أهل الفروع لدعاء مخصوص في محل مخصوص . وهو في العرف القديم أعم من ذلك ، فلو صح في الفجر والوتر قنوت مستمر لما ناقض أحاديث : « انه قنت شهراً ثم تركه » . إذ المتروك هو الدعاء الخاص بالنوازل عقيب الركوع أو قبله . والمستمر مطلق القنوت كاللحاح في الصلاة . وقد ذكر هذا المعنى ابن القيم . وقال - يعني ابن القيم - : وأما تخصيص الفجر بالذكر في حديث أنس ، فلوجبهين : أحدهما - انه الذي وقع عنه السؤال . والثاني - ان صلاته صلى الله عليه وآله وسلم متناسبة إذا طول في القيام طول في سائر الأركان ، وقيام صلاة الفجر طويل لطول القراءة فيها . والقنوت يطلق على القيام وغيره مما تقدم . ولم يقل أنس : لم يزل يقنت بعد الركوع رافعاً صوته : « اللهم اهديني فيمن هديت ، ويؤمن من خلفه » . ولا ريب أن قول : « ربنا ولك الحمد ملء السموات » . الى آخر الدعاء والثناء الذي كان يقوله قنوت ، وتطويل القراءة

(١) يقال : وأبو جعفر أيضاً لم يتهم بكذب ، فلا وجه لتخصيص قيس بذلك . اهـ . منه .

(٢) هو ابن عروبة . اهـ .

قنوت ، والدعاء المعين قنوت فمن أين لكم ان أنساً أراد هذا اللفظ المعين دون سائر أقسام القنوت . ثم احتج ابن القيم على أن مراد أنس إطالة القيام بعد الركوع بما في « الصحيحين » عن ثابت ، عن أنس : « اني لا آلو أن أصلي بكم ، كما كان رسول الله عليه وآله وسلم يصلي^ن قال : فكان أنس يصنع شيئاً لأراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل قد نسي ، فهذا هو القنوت الذي مازال عليه حتى فارق الدنيا » . اهـ . ثم احتج أيضاً بقول حنظلة امام مسجد قتادة : اختلفت أنا وكتادة في القنوت في صلاة الصبح ، فقال قتادة : قبل الركوع ، وقلت أنا بعد الركوع ، فاتينا أنس بن مالك ، فذكرنا له ذلك ، فقال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الفجر ، فكبر وركع ورفع رأسه ثم سجد ، ثم قام في الثانية فكبر وركع ، ثم رفع رأسه ، فقام ساعة ثم وقع ساجداً » . فهذا يبين مراده بالقنوت ، فانه ذكره دليلاً لمن قال انه قنت بعد الركوع .

الثانية : طريقة الذين ذهبوا الى انه كان مشروعاً ثم نسخ . قال الحازمي ما حاصله : تمسكوا في ذلك بأحاديث توهم النسخ ، منها ما رواه باسناده الى عبد الله - يعني ابن مسعود - قال : « لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا شهراً ، لم يقنت قبله ولا بعده » . وفي رواية : « ماقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، وكان إذا حارب يقنت في الصلوات كاهن يدعو على المشركين » . ومنها ما رواه باسناده الى بشر ابن حرب ، قال سمعت ابن عمر ، يقول : « رأيت قيامكم عند فراغ القاريء هذا القنوت ، والله انه لبدعة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير شهر واحد ثم تركه » . ومنها ما رواه باسناده أيضاً الى أم سلمة قالت : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في صلاة الصبح » . ومنها حديث أنس ، قال : « قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً بعد الركوع ، يدعو على أحياء من العرب ، ثم تركه » وقد مر وهو حديث صحيح . ومنها ما رواه باسناده الى أبي هريرة يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين يرفع رأسه من الركوع في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد : اللهم انج ابن^{الربيع} الوليد ... » . الحديث ... حتى نزل « ليس لك من الأمر شيء » الآية ، هذا حديث صحيح متفق عليه .

والأولين أن يجيبوا عن الطريق الاولى بان ما ادعيتهم من أن تفسير القنوت من باب

تفسير عرف الشارع بالاصطلاح الحادث . يقال عليه قد ذكر المحقق القبلي من ذلك صوراً كثيرة في الأبحاث المسددة ، وسبقه الى نحوه السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير في « إشارات الحق على الخلق » ، وعقد له فصلاً مفيداً . وسبقهما الى ذلك ابن القيم ، وتقدم في « باب الوضوء » إشارة الى ما قيل فيه . والظاهر أن ما ذكروه لا يجري هاهنا ، وإن نقله بالمعنى الذي ذكره الجمهور من المتواتر الشائع في العرف الشرعي ، وتلقاه الكافة عن الكافة الى الصدر الأول ، وإن مثله لا ينسى ولا يتطرق اليه وهم لتكرر العمل به في كل يوم وليلة . وسياق الروايات واختلاف العلماء يدل على أن المراد هنا بين السلف معنى معين هو الدعاء آخر ركعة وما خلا فيهم الا فيه . ولذا يقول لهم السائل : أبعد الركوع أم قبله ؟ وبالجمله فمن تأمل الروايات وآثار السلف عرف صحة هذا ، فقوله : والمستمر مطلق القنوت كاللحظة في الصلاة مسلم ، ولكن بدعاء مخصوص في محل مخصوص ، كما صرح به الأدلة السابقة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء من بعده . وقصرها على النوازل دعوى مجردة عن الدليل ، إذ الظاهر من استمرارهم على ذلك هو الاطلاق . وإن المتروك الوارد في حديث أنس هو الدعاء على قوم بأعينهم كما سيأتي ، ولا نغني بدعاء مخصوص قصره على أحد أنواعه كقوله : « اللهم اهديني فيمن هديت » بل أي دعاء ورد فيه كما تقدم مثله عن ابن العربي .

وقوله : « ولم يقل أنس لم يزل يقنت بعد الركوع رافعاً صوته بقوله : « اللهم اهديني فيمن هديت » فهذا المعنى قد أورده في « الهدي » ببسط منه ، فقال : من الحال أن يقول في كل غداة بعد اعتداله من الركوع : « اللهم اهديني فيمن هديت ... الخ » ويؤمن عليه أصحابه الى أن فارق الدنيا ، ثم لا يكون معلوماً عند الآلهة وبضيقه جمهور أصحابه بل كلهم حتى يقول سعد (١) ابن طارق قلت لأبي : إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي هاهنا بالكوفة نحواً من خمس سنين أكانوا يقنتون في الفجر ؟ فقال : أي بني محدث ، رواه أهل السنن . وقال الترمذي : حسن صحيح . وذكر الدارقطني عن سعيد ابن جبير ، قال : أشهد أني سمعت ابن عباس ، يقول : « إن القنوت في صلاة الفجر بدعة » . اهـ . فيقال ما ذكره من استبعاد أن يقول في كل غداة ذلك الدعاء بخصوصه مسلم ، بل هو الحق

(١) هو ابن مالك الاشجعي : قال القبلي : لا يتابع على حديثه في القنوت . اهـ . منه .

لانه لم يأت عن أنس ذلك في رواية أصلاً ، فيكون النفي في حديثه منصرفاً إليه ، والاثبات في الرواية الأخرى الى مطلق القنوت ، وقد عرفت انه يكون بأي أنواع الدعاء ولا يدل نفيه لذلك الدعاء على عدم وقوعه منه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل قد يكون لعدم سماعه لانه من صغار الصحابة ، وكان يصلي في أخريات الصفوف فيدرك طول القيام ولا يسمع ما يقوله . ولان الظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يجهر بكل دعاء في صلاته الا ما أراد إظهاره مثل الدعاء على قبائل ليشيع فيكون سبباً لايمانهم ، ويثني على آخرين كاسلم وغفار اعلاماً بحسن حالهم وترغيباً لغيرهم . وقد يكون لسماعه دعاء آخر كما هو الظاهر من اختلاف موارد ، ذكر ذلك شارح « منظومة المهدي » وقال : انه يصلح تأويلاً للنفي الوارد عن أبي مالك الاشجعي وابن عمر وابن عباس وجماع بين الاحاديث . وأما الاستظهار بما رواه ثابت عن أنس من طول رفعه من الركوع حتى يقول القائل : قد نسي ، ومن السجود كذلك ، ففيه نظر ، لأن هذه الصفة تعم الصلوات الخمس وتمم الرفع بعد كل ركوع كما هو ظاهر سياق الرواية ، وقد عرفت أن ذلك خارج عن محل النزاع ، إذ الروايات مصرحة بان المراد بالقنوت هو المعنى المعين من الدعاء المخصوص في محل مخصوص ، وهو الذي وقع فيه الاختلاف بين العلماء في ثبوته ونفيه ، وقبل الركوع أو بعده . وكذا الاستدلال بفعل أنس جواباً عما سألته عن القنوت على أن المراد به القيام فيه مالا يخفى ، إذ السؤال انما هو عن محل القنوت ، وكان الجواب باطالة الرفع من الركوع ساعة لبيان ان ذلك محله ، ولم يكن مراد السائل طلب بيان القنوت ما هو حتى يجاب بما يدل على أن المراد به القيام .

وما احتج به ابن القيم على ما ذهب اليه أن أنساً أخبر انه كان يقنت في الفجر والمغرب ، فمن احتج على نسخ قنوت المغرب بدليله لزمه أن يكون دليلاً أيضاً على نسخ قنوت الفجر . ومن قال : ان قنوت المغرب كان للنوازل فقط ، قيل له : وكذا قنوت الفجر ، لأن أنساً نفسه هو المخبر بذلك . وعمدة من قال بالقنوت الراتب انما هو أنس ؛ وقد أشار الحازمي الى جواب ذلك في « باب قنوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الصلوات » بما حاصله : إن حديث أنس المروي من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس عنه لا يدل الا على نسخ ما عدا الفجر ، ولفظه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ، ثم تركه ، وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » . اهـ . ومعلوم أن هذا القنوت المستمر هو الراتب .

والجواب عن الطريقة الثانية مذكوره الحازمي في « الاعتبار » بعد إيراد تلك الأحاديث التي يتوهم فيها النسخ، وحاصل مقاله : إن حديث ابن مسعود لا يجوز الاحتجاج به ، لأن في سنده أبا حمزة ميمون القصاب ، كان يحيى بن القطان وابن مهدي لا يحدثان عنه . وقال أحمد : متروك الحديث ضعيف . وقال ابن معين كوفي ليس بشيء . وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم . وقال السعدي : ذاهب ليس بشيء . وقال ابن راهويه : شبه ذاهب ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن عدي : وليمون أحاديث يرويها عن إبراهيم خاصة مما لا يتابع عليها - يعني وهذا منها - . وقد روي هذا الحديث عن إبراهيم أبان بن أبي عياش ، وقد قيل فيه أكثر مما قيل في أبي حمزة . ورواه أيضاً محمد بن جابر . وقد ضعفه يحيى بن معين وعمر بن علي الفلاس وأبو حاتم وغيرهم . وقد روي من طرق عدة وكلها واهية ، لا يجوز الاحتجاج بها . وأيضاً فلو قدرنا صحة الحديث لكان الجمع بين الأحاديث ممكناً بأن قوله : « لم يقنت الا شهراً واحداً لم يقنت قبله ولا بعده » . محمول على معنى ماروي « إنه قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصية » فلما نهى الله عن الدعاء عليهم بقوله : « ليس لك من الأمر شيء » . اه . وماروينا محمول على الدعاء والثناء على الله والعمل بدليلين أولى من العمل بدليل واحد .

وأما حديث ابن عمر فلا يجوز التمسك به لأسباب : منها أن بشر بن حرب - ويقال أبو عمرو الندي - مطعون فيه . قال البخاري : رأيت علي بن المديني يضعفه ويتكلمون فيه . وقال علي : كان يحيى القطان لا يروي عنه . وقال أحمد : ضعيف متروك ليس بشيء . وقال يعقوب ابن شيبة : قد وصف يحيى بن معين بشر بن حرب بالضعف . وقال السعدي : لا يحمد حديثه . وقال ابن أبي حاتم والنسائي هو ضعيف . ثم هذا الخبر مع ضعفه يعارضه مارواه حماد بن زيد عن بشر بن حرب ، قال : سمعت ابن عمر ، يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو في قنوته بأم ملهم ^(١) » . ثم لو قدرنا صحة الحديث فهو حجة لنا أيضاً ، لأن ابن عمر أراد بالبدعة هاهنا القنوت قبل الركوع لا بعده ، فهو عالم مقر به . وهذا الحديث قد روي من طرق عن ابن عمر كلها معللة . وفيها مقال . والصحيح مارواه سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن أبي الشعثاء ، قال : « سألت ابن عمر عن قنوت عمر ، فقال :

(١) هي كنية الحمي . اه . منه ، ولم يمد كمنبر ، ذكره في « القاموس » . اه .

ماشهدت ولا رأيت . وهذا يدفع مارواه عبد الرحمن بن محمد الديلمي ، عن أبي إدريس ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يفتوا ولم يجهروا » . وكيف يصح هذا . وقد روينا عنه بإسناد صحيح : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين رفع رأسه من الركعة الأخيرة قنت » . ووجه آخر وهو أن ابن عمر قد كان شهد أباه وهو يفتت وقت معه لكنه نسيه ، بدليل مارواه الحازمي بإسناده إلى ابن سيرين أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في القنوت ، فقال : أما أنه قد قنت مع أبيه ، ولكنه نسيه . وقد روينا عنه أنه كان يقول : قد كبرنا ونسينا إيتوا سعيد بن المسيب . فاسألوه . وقال في قصة أخرى لما أفتى بمثل فتواه : « قد أعلمتكم أنه أحد العلماء فاسألوه » . فمثل سعيد بن المسيب في فضله وعلمه إذا شهد على عبد الله بن عمر أنه رواه عن أبيه ، ولكنه نسيه يقبل منه .

وأيضاً فما روينا عن عمر أرجح مما رويموه ، فإنا روينا عن صحابييين أنس بن مالك وابن عباس ، ومخضرمين أبي عثمان النهدي وأبي رافع الصائغ ، وأربعة من التابعين عبد الرحمن ابن أزي وعبيد بن عمير وزيد بن وهب وزيد بن عثمان أنهم صلوا خلف عمر بن الخطاب صلاة الصبح فقتت فيها ، وهو تأكيد لما قاله سعيد بن المسيب أنه رواه عن أبيه ، ولكنه نسيه . وأيضاً فما ذكرناه أولى ، لأن أحاديثنا تدل على اثبات القنوت وأحاديثهم تدل على نفيه ، والاثبات زيادة حكم فكان أولى .

وأما حديث أم سلمة فكذلك لا يحل الاحتجاج به لما في إسناده من الخلل بعنبة بن عبد الرحمن . قال ابن أبي حاتم : قال أبي يحيى : كان عنبة يضع الحديث . وفيه أيضاً عبد الله بن نافع وهو ضعيف الحديث جداً ، ضعفه ابن المديني ويحيى وأبو حاتم والساجي وغيرهم . وقال الدارقطني : عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القنوت » . هو مرسل ، لأن نافعاً لم يلق أم سلمة ولا يصح سماعه منها . وفيه أيضاً محمد بن يعلى زنبور ، وهو ضعيف . ولو قدرنا صحة الحديث كان محمولاً على الحديث الذي فيه الدعاء على أقوام معينين .

وأما حديث أنس فلا يطعم في الاحتجاج به إذ ليس فيه دلالة على النسخ ، وقوله في الحديث : « ثم تركه » أي الدعاء على الكفار ، كما ذكرناه قبل .

قلت : يعني به ما ذكره في كتابه في باب قبل هذا وروى فيه عن الحاكم ما لفظه : أخبرني محمد بن موسى الصيدلاني ، قال : أنا إبراهيم بن أبي طالب ، قال : سمعت أبا قدامة يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي في حديث أنس : « قنت شهراً ثم تركه » قال : عبد الرحمن : إنما ترك اللعن . اهـ .

ومما يؤكد مذهبنا إليه مارويناه عنه - يعني عن أنس - باسناد متصل انه حكى قنوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومداومته عليه الى أن فارق الدنيا ، فلو حملناه على ما ذكرتهوه أدى الى ابطال أحد الحديثين من غير حاجة ، وفيما ذهبنا إليه جمع بين حديثين فكان أولى .

وأما حديث أبي هريرة فليس فيه دلالة على النسخ أيضاً . وبيان ذلك من وجوه :

منها قوله : « ثم بلغنا انه ترك ذلك » إنما هو من قول الزهري مدرج في الحديث معناه أنه ترك الدعاء عليهم . وإنما ترك ذلك لان في حديث أبي هريرة انه دعا للمستضعفين ، ودعا على مضر . فالما المستضعفون فأنجاهم الله تعالى من أيدي المشركين ، وأمامضر فمنهم قتلوا ومنهم ماتوا ومنهم أسلموا ، والدعاء على هؤلاء الكفار المعينين وبقي ما عدا ذلك من الثناء على الله عز وجل والدعاء لنفسه وللمؤمنين . وقد جاء هذا مبيناً في حديث أبي هريرة ، وساق ، باسناده الى أبي سلمة أن أبا هريرة حدثه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاته في الركعة الأخيرة من صلاة الغداة بعد ما يقول سمع الله لمن حمده شهراً ، يقول في قنوته : اللهم أنج الوالدين الوليد اللهم أنج سلمة بن هشام ، اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم أشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف . فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم يدعو لهم حتى أنجاهم الله عز وجل حتى كان صبيحة عيد الفطر ، ثم ترك الدعاء لهم ، فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله مالك لم تدع للنفر ؟ ... فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أو ما علمت انهم قدموا » .

ومنها : فعل أبي هريرة ، وساق باسناده إليه قال : « والله لأننا أقربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار » . هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في « الصحيح » عن أبي نعيم ، وله طرق صحيحة نحو ذلك من غير وجه . هذا ملخصه من كلام الحازمي في « الاعتبار » ، والله أعلم بالصواب .

ويؤيد القول بمشروعية أيضاً في الفجر الوتر وما سيأتي في الأصل وشواهدة ، ومجموع ذلك مع ما أوردناه هنا حجة واضحة للتمسك بها ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام «أنه كان يقنت في الفجر بهذه الآية : « آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيئون من ربهم . . . » إلى آخر الآية .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » في باب « من كان يقنت بشيء من القرآن » ، فقال حدثنا إبراهيم بن محمد ومحمد بن راشد ، عن عيسى بن عبد الله ، قال أخبرني أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي « أنه كان يقنت في الفجر بهذه الآية : « آمنا بالله وما أنزل إلينا... » إلى آخر الآية . قال محمد : ذكرت ذلك لأبي الطاهر فآقر به ، وقال : قد روي هذا . قال أبو جعفر - وهو محمد بن منصور - وأخبرني حسن بن حسين بهذا عن علي ، وأخبرني أنه هو يقنت بهذه الآية ويقول بعدها : « ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » . وقال حسن بن حسين : فيكون أوله إيماناً وآخره دعاء ، ذكرت قول حسن بن حسين لمحمد بن ميمون فأحب أن تجرد الآية كما رويت عن علي عليه السلام .

وابراهيم بن محمد بن ميمون ذكره الذهبي في « الميزان » وقال : من أجداد الشيعة ، روى عنه أبو شبة^(١) بن أبي بكر وغيره . يكنى أبا اسحاق . ويلقب بالعنيق . وقد روى عنه ابن ساعد وابن مخلد . قال الدارقطني غمزوه . اهـ . وعيسى هو ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه عن جده ، وروى عنه المذكوران . قال الدارقطني : متروك

(١) قال المصنف رحمه الله في هامش نسخة الموضع : نتحقق منه ان شاء الله تعالى ، وأظنه أبا بكر بن أبي شبة . اهـ .

الحديث ، وذكر ولده أحمد بن عيسى (١) في « الميزان » وضعفه ، ومدار تضعيف رجال هذا السند على المخالفة في المذهب لمن نظر تراجمهم . وأبوه عبد الله بن محمد من رجال أبي داود والنسائي وروى لأبيه محمد وجده عمر أهل السنن الأربعة ، ذكره المزي ، وقال في آخر ترجمته : ذكره ابن حبان في الثقات .

والحديث دليل على صحة القنوت بالقرآن كما في قنوت عمر وعلي بقولهما . « اللهم انا نستعينك ... الخ » كما تقدم ، وقول الراوي انها سورتان وثبوتها في مصحف ابن مسعود . وفيه أيضاً دليل على أن القنوت لا يكون مقصوراً على دعاء مخصوص ، بل بكل ما فيه ثناء على الله عز وجل وخضوع واستسلام وطلب الفوز بخير الدنيا والآخرة . ولذا نقل عن حسن بن حسين انه يقول بعد ذلك : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة ... » الآية . وعلمه بقوله : ليكون أول القنوت إيماناً وآخره دعاء . وهو مبني على التوسعة والدعاء بما ناسب حال المصلي . قال في « الجامع الكافي » : ولا بأس أن يناجي ربه في القنوت ، فيدعو بما أراد حتى يسمى الرجال ، وكلما جاز في التطوع جاز في الفريضة . اهـ . وأما قول محمد بن ميمون فبني على الاختصار على ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من لفظه للاحتياط والمحافظة على ما اعتمده السلف لما خصهم الله من العناية بهم واشراق نور النبوة عليهم . ومن توسع فيه فلا حرج لما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « انما قنت بكم لتدعوا الله وتسألوه حوائجكم » أخرجه في « الأمالي » من طريق عروة ، عن عائشة . ورواه الطبراني في « الاوسط » واسناده حسن ، قاله في « مجمع الزوائد » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولهن في قنوت الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما

(١) هو المكتن بأبي الطاهر ، وهو غير أحمد بن عيسى صاحب « الأمالي » . اهـ . شيخنا .

وَقَضَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ، وَلَئِنْ يَذَّلَ مِنْ وَالَيْتَ ، وَلَا
بِعِزِّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَى .

هذا الخبر رواه محمد بن منصور في « الامالي » بنحوه من طريق أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه عليهم السلام ، الا انه بمحذف قوله : « ولا يمز من عادت » ثم قال : وزاد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم إني أسألك التقى والمهدي والعفة والفنى ، وأعوذ بك من غلبة الدين ، وغلبة العدو ووبار الأثم » .

قال أبو جعفر : فسألنا أحمد ما معنى بوار الأئيم ؟.. قال: كسادها . وقال في « النهاية » :
الأئيم التي لا زوج لها ، وهي مع ذلك لا يرغب فيها أحد .

قال في « التلخيص » : وهذه الزيادة يعني : « ولا يعز من عادت » قبل : « تباركت ربنا وتعاليت » ثابتة في الحديث إلا أن النووي قال في « الخلاصة » : إن البيهقي رواها بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة في المطلب ، فقال : لم تثبت هذه الرواية وهو معترض ، فإن البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس ، عن أبي اسحاق ، عن بُريد بن أبي مريم ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسن - أو الحسين بن علي - وفيه : « ولا يعز من عادت » . وهذا التردد من إسرائيل إنما هو بالمدح وهو في الحسن أو الحسين . وقال البيهقي : كأن الشك وقع في الاطلاق أو النسبة . قال ربيعة بن سليمان : يؤيد رواية الشك أن أحمد بن حنبل أخرجه في مسند الحسين بن علي من « مسنده » بالمدح من غير تردد . وأخرجه من حديث شريك عن أبي اسحاق بسنده . وهذا وإن كان الصواب فهو أرسن خلافه ، والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فإنه يدل على أن الوهم فيه من عادت من أبي اسحاق ، فلعله ساء فيه حفظه فنسي هل هو الحسن أو الحسين . والعمدة في كونه في الباب الحسن على رواية يونس بن أبي اسحاق ، عن بريد بن أبي مريم ، وعلى رواية شعبة عنه ، ثم إن الزيادة وهي قوله : « ولا يعز من عادت » رواها الطبراني أيضاً من حديث شريك وزهير ابن معاوية ، عن أبي اسحاق . ومن حديث أبي الأحوص ، عن أبي اسحاق . وقد وقع لنا عالياً جداً متصلاً بالسماع قراءته على أبي الفرج بن حماد أن علي بن اسماعيل أخبره ، قال : أنا أبو اسماعيل بن عبد القوي ، أخبرتنا فاطمة بنت سعد الخير ، أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله ، أنا

محمد بن عبد الله ، انا سليمان بن أحمد ، انا الحسن بن المتوكل البغدادي ، نا عفاك بن مسلم ، نا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن بريد بن أبي مريم ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسن بن علي ، قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر : « اللهم اهديني فيمن هديت » وفيهن : « ولا يعز من عاديت » . اه .

وقال السيد صارم الدين بن الوزير في « حاشية المجموع الحديثي » ما لفظه : قوله « كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » أسندها في « الجامع » الى الحسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، والى أمير المؤمنين عنه صلى الله عليه وآله وسلم . اه .

قلت : ما ذكره الحافظ من أن الصواب نسبة الحديث الى الحسن فقط لم يكن له فيه مستند الا التخمين والتبخيخ بلا ملجئ اليه ، إذ لا مانع من أن يرويه أبو اسحاق باسناد واحد عن الحسن والحسين عليهما السلام . ولا وجه لتوهم الحافظ بمجرد الشك ، فان هذا الدعاء مما شاع تعليمه عند علي عليه السلام وأولاده ، كما رواه البيهقي في بعض طرقه .

قال بريد بن أبي مريم : فذكرت ذلك لابن الحنفية ، فقال : انه الدعاء الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر . قال في « التخريج » بوفيه العلاء بن صالح ، وهو صالح الحديث إن شاء الله . قال الذهبي : ثقة يغرب . وقال يحيى بن معين وأبو داود : ثقة ، وعن يحيى بن معين أيضاً وأبي زرعة وأبي حاتم : لا بأس به . ذكره المزي ، وقال : روى له أبو داود والترمذي والنسائي . ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر له كذلك .

وروى البيهقي أيضاً من طريق عبد الحميد بن أبي رواد عن ابن جريج ، عن عبد الرحمن ابن هرمز - وليس هو الأعرج - عن بريد بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُقنّت في صلاة الصبح ، وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات » . ورواه من طريق الوليد بن مسلم وأبي صفوان الأموي عن ابن جريج بلفظ : « يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح » . قال ابن حجر : وعبد الرحمن بن هرمز يحتاج الى الكشف عن حاله . وفي ذلك ما يدل على شهرة هذا الدعاء بينهم ، وإن الحسين عليه السلام ممن أخذه عن أبيه . وإذا روي انه أخذه عن جده صلى الله عليه وآله وسلم فلا مانع منه أيضاً ، إذ هو من الصحابة الذين تحملوا عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة .

الصبح في الركعة الثانية رفع يديه ، فيدعو بهذا الدعاء : « اللهم اهدني فيمن هديت ... » الحديث ... قال الحاكم : صحيح . وتعقبه ابن حجر بأن فيه عبد الله المقبري وهو ضعيف . قال : ورواه الطبراني في « الأوسط » من حديث بريدة بنحوه وفي اسناده مقال أيضاً . ١ هـ . وذكره في « مجمع الزوائد » عن بريدة أيضاً ، وقال : لم يروه عن علقمة إلا أبو حفص عمر ، ولم أجد من ترجمه . ١ هـ . وبمجموع ذلك صالح للاستشهاد به .

وفي الحديث دليل على مشروعية هذا الدعاء في القنوت في الوتر ، وكذا في صلاة الفجر بما يؤخذ من سياق الروايات . قال الخطابي : لم يترك القنوت في صلاة الصبح ولا ترك الدعاء المذكور في حديث الحسن بن علي وهو قوله : « اللهم اهدنا فيمن هديت ... » يدل على ذلك الأحاديث الصحيحة في قنوته إلى آخر أيام حياته صلى الله عليه وآله وسلم . ١ هـ . وفي رواية للنسائي بعد قوله : « تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي » قال النووي : واسناده حسن . وتعقبه ابن حجر بأنه انقطاعاً لأن النسائي رواه من حديث ابن وهب ، عن يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي ، عن الحسن بن علي . وعبد الله بن علي لم يلحق الحسن بن علي . وقد اختلف على موسى بن عقبة فيه ، وذكر وجهه في « التلخيص » .

وقد اختلف العلماء في الجهر بالقنوت والاسرار ، فقال في « الجامع الكافي » لا يجهر به ، وحكى الرافعي فيه قولين للشافعية أظهرهما يجهر به لأنه روي فيه الجهر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة عند البخاري : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع ، فرمى قال : إذا قال سمع الله لمن حمده : اللهم ربنا لك الحمد ، اللهم أنج فلانا ... » الحديث ... وفي آخره « يجهر بذلك » . وحديث بشر معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات . قال الحافظ ابن حجر : ويمكن الفرق بين القنوت الذي في النوازل ، فيستحب الجهر فيه كما ورد ، وبين الذي هو راتب إن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه يُسرّ كباقي الأدكار التي تقال في الأركان . ١ هـ . وقوله في الحديث : « تباركت » مأخوذة من البركة ، وهي الكثرة والاتساع في الخير ، وأصلها من البقاء والثبات ، وقد تقدم تفسير هذا اللفظ مبسوطاً .

باب فضل الصلاة في جماعة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « الصلوات الخمس كفارات لما يبينن ما اجتنبت الكبائر ، وهي قول الله تعالى : « إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين » قال : فسألناه ما الكبائر ؟ . . فقال : قتل النفس المؤمنة ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، واليمين الغموس » .

يشهد لأول الخبر العلوي ما أخرجه مسلم والترمذي، وقال : حسن صحيح ، من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الصلوات الخمس ، والجمعة الى الجمعة كفارات لما يبينن ما لم تنفَسْ الكبائر » وفي رواية « ورمضان الى رمضان » . وأخرجه أحمد أيضاً . وأخرج أبو العباس السراج في « مسنده » : حدثنا أبو يحيى ، نا الهيثم بن خارجة ، نا يحيى بن حمزة ، عن عتبة بن أبي حكيم ، حدثني طلحة ، عن نافع ، حدثني أبو أيوب الانصاري : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة وأداء الامانة كفارات لما بينها ، فقلت : وما أداء الامانة ؟ .. قال : غسل الجنابة ، فان تحت كل شعرة جنابة » . وأخرج ابن ماجه باسناد رجاله ثقات ، عن اسماء بن الحكم الفزاري ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : « كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ينفعني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني غيره استحلفته ، فإذا حلف صدقه . وإن أبا بكر حدثني وصدق أبو بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من رجل يذنب ذنباً

فيتوضأ فيحسن الوضوء ، ثم يصلي ركعتين . وقال مسعرٌ - أحدرواته - : « ثم يصلي ويستغفر الله الا غفر له » . وروى مسلم من حديث عثمان قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب الله عليه ، فيصلي هذه الصلوات الخمس الا كانت كفارات لما بينهن » . وأخرج مسلم والدارمي من حديث جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مثل الصلوات المكتوبة كمثل نهر جار عذب على باب أحدكم ، يغتسل منه كل يوم خمس مرات ... » وإيراد الآية الكريمة يشير الى مثل ما أخرجه البخاري من حديث ابن مسعود : « أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلةً فأَتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره ، فانزل الله عز وجل : « أقم الصلاة طرْفَي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات » ، فقال الرجل : يا رسول الله الى هذا ؟ .. قال : لجميع أمتي كلام » . وأخرجه ابن حبان في كتابه « التقاسيم والانواع » عن ابن مسعود أيضاً ، قال : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : لاني أخذت امرأة في البستان فأصبت منها كل شيء غير أني لم أنكحها ، فافعل ما شئت ، فلم يقل له شيئاً ثم دعاه فقرأ عليه هذه الآية : « أقم الصلاة ... الخ » .

ويشهد لآخره ما في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه عن علي عليه السلام . قال : « الكبائر الشرك بالله ، وقتل النفس ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف ، والتعرب بعد الهجرة ^(١) ، والسحر ، وعقوق الوالدين ، وأكل الربا ، وفراق الجماعة ، ونكث الصفقة » . وفيه أيضاً في الحروف ما لفظه : « الكبائر تسع أعظمهن الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف ، وعقوق الوالدين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ، عن عبيد بن عمير عن أبيه . وفيه أيضاً الكبائر الاشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين واليمين الغموس » رواه أحمد في « المسند » والبخاري والترمذي والنسائي عن ابن عمر . وفي « المعتمد » لابن بهران ، عن أبي بكره قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر - ثلاثا - ؟ .. الاشراك بالله ،

(١) ح التعرب بعد الهجرة هو أن يرجع على طريقة الأعراب والكفرة من أهل البوادي من غير أن ينادي إلى الكفر ، لئلا يافو بعد ذكر الشرك . وقيل : التمتع عن التزام الاحكام ، والترفع عن الاقياد الى الامام مع الاتمام بسمة الاسلام . ا . ه . من « حاشية السعد على الكشف » تمت منه .

وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور - أو قول الزور - . وكان متكئاً فجلس ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت « أخرجه البخاري ومسلم والترمذي . ١ هـ .
وفي الحديث دلالة على أحكام :

الاول- قوله : « كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » فيه دليل على تكفير الصلوات الخمس لجميع الصغائر بشرط اجتناب الكبائر ، ويرد على ذلك سؤال من وجوه :

الأول- انه ورد في بعض طرق الحديث كما علمت : « مامن مسلم يتطهر فيتم الطهور ، فيدل على مشاركة الطهور للصلاة في التكفير .

الثاني ان قوله « ما اجتنبت الكبائر » ظاهر في كونها شرطاً للتكفير ، وقوله تعالى : « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم صريح في الشرطية أيضاً ، وأن الاجتناب بمجرد كافي في التكفير ، فكيف التوفيق بين الآية والاحاديث ؟ .

الثالث- ان الصفات الواردة في التكفير متعددة ، فيقال : إذا كفر الوضوء فماذا تكفر الصلاة ؟ .. وإذا كفرت الصلاة فماذا تكفر الجمعات ؟ .. وكذا رمضان وصوم عرفة وصوم عاشوراء ، وكما ورد في : « من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

والجواب عن الاول بأن يقال: الخطايا مختلفة في فعل المكلف ، فمنها ما يخص أعضاء الوضوء من الوجه واليدين والرجلين ونحوها . ومنها ما يعد الأعضاء فيه بعضها بعضاً . ومنها ما ليس من كسبها ، فالاول: تكفيره بالوضوء ، وهو صريح ما أشار اليه حديث عثمان بن عفان في صفة الوضوء وفيه : « فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما توضأت ، ثم ضحك كما ضحكت ، ثم قال : ألا تسألوني ما أضحكني ؟ .. قلنا : ما أضحكك يا نبي الله ؟ .. قال : أضحكني أن العبد إذا توضأ فغسل وجهه حط الله عنه كل خطيئة أصاب بوجهه ، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك ، فإذا مسح رأسه كان كذلك ، فإذا طهر قدميه كان كذلك ، وهو طرف من حديث رواه البزار . قال في « مجمع الزوائد » : ورجاله رجال الصحيح ، وهو في الصحيح ، باختصار . ١ هـ . وله شواهد كثيرة .

والثاني : وهو ما يعد الأعضاء فيه بعضها بعضاً كأن يمشي برجله الى خطيئة أخرى كبيرة أو صغيرة ، وكما جاء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « العيان تزنيان ، واليدان

ترنيان ، والفم يزني والفرج يصدق ذلك ويكذبه . فالخطيئة المشي إليها ، والفرج في مراد الحديث ليس لها مدخل في الاعضاء المذكورة ، وإن كانت متسببة عنها ، فتكفيرها بالصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ونحو ذلك إذا كانت صفائر ، وكذلك ما انفردت به اليد من الخطايا فهو من القسم الذي يكفره الوضوء غير الحقوق البشرية في تلك الاعضاء كلها من القتل والسرقة والغيبة ، وما أشبه ذلك ، فالامر فيها مبني على المشاحة .

والثالث : كالظن والعزم المستمر على المعصية وأنواع الترك وما أشبهه مما خرج عن التكفير بالوضوء يكون داخلا فيما تكفره الصلاة إلى الصلاة والجمعة إلى الجمعة . وحينئذ فيكون الوضوء مكفراً لبعض الصفائر والصلاة التي هي أكبر وسيلة ، ورمضان إلى رمضان يكفر مالم يكفره الوضوء .

والجواب عن الثاني : أن بعض شراح الحديث جعل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما اجتنب الكبائر » بمعنى الاستثناء ، يعني أن بهذه الطاعات تكفر الصفائر دون الكبائر ، لأن الصفائر لا تكفر الا بشرط اجتناب الكبائر ، وفيه نظر لأنه غير مخلص من الاشكال ، وصريح الآية دليل على معنى الشرطية . وقد أشار ابن القيم إلى ما يؤخذ منه جواب هذا السؤال في كتابه « الجواب الكافي » ، فقال : صوم رمضان والجمعة إلى الجمعة لا يقوى على تكفير الصفائر الا مع انضمام ترك الكبائر إليها ، فيقوى مجموع الأمرين على تكفير الصفائر على أنه لا يمتنع أن يكون صوم يوم عرفات ويوم عاشوراء مكفراً لجميع ذنوب العام على عمومته ، ويكون من نصوص الوعد التي لها شروط وموانع ، ويكون اصراره على الكبائر مانعاً من التكفير . فاذا لم يصر على الكبائر تساعد الصوم وعدم الاصرار وتعاوننا على التكفير ، كما كان رمضان والصلوات الخمس مع اجتناب الكبائر متساعدين متعاونين على تكفير الصفائر ، مع أنه سبحانه قد قال : « ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » ، فعلم أن جعل الشيء سبباً للتكفير لا يمتنع أن يتساعد هو . وسبب آخر على التكفير ، ويكون التكفير مع اجتماع السببين أقوى وأتم منه مع افراد أحدهما ، وكلما قويت أسباب التكفير كان أقوى وأتم وأشمل . اهـ .

والجواب عن الثالث : أن كل واحدة من هذه صالحة للتكفير ، فإن وجد ما يكفره

كفره ، وان لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتب له حسنات ورفع به درجات . قال النووي :
وان صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر .

واعترض بان تكفير الذنوب والثواب المرتب على الطاعات أمر توقيفي ليس لظن فيه
مجال . وقيل في الجواب : إذا تقرر أن الصلاة تكفر مالا يكفره الوضوء كما تقدم ، فكذلك
الجمعة الى الجمعة كفرت ما لم تكن الصلاة في غير الجمعة مكفرة له ، وكذلك رمضان الى رمضان
ربما كفر ما لم تكن الجمعة الى الجمعة تكفره . ولما كانت الصغائر متفاوتة كالكبائر
فكذلك مكفراتها .

واعلم أن ظاهر الأحاديث أن الكبائر لا تكفر بشيء من الطاعات فيحتاج المتصل عنها
الى التوبة . وقد ورد في بعض الأحاديث ما يشعر بأن ثمة أعمالا مكفرة لصغير الذنوب وكبيرها
لاطلاقها ، كما في الحج : « أنه يخرج منه كيوم ولدته أمه » . وفي المريض : « أنه لا يزال به
البلاء حتى يتركه عيشي وليس عليه خطيئة » . وقد صنف الحافظ ابن حجر كتابا سماه « الخصال
المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة » . وسبق الى ذلك المنذري وعد منها اسباغ الوضوء ،
وقول الرجل بعد الاذان : « رضيت بالله رباً... الخ » ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر » . ثم ساق من ذلك ست عشرة خصلة . فيقال هل يصح أن يعتبر تقييدها
بما قيد به بعض الطاعات من قوله : « ما اجتنبت الكبائر » . أو لا ؟ والظاهر من قاعدة الأصول
أن تقييدها ليس الا بالقياس لعدم اتحاد الطاعات سبباً الا انه يشكل على القياس عدم تحقق
الجامع إذ مقادير الطاعات وماهياتها وكمية الجزاء عليها مما استأثر الله عز وجل بعلمه ، ومن
هنا قال الشيخ أبو العباس القرطبي وغيره من التأخرين : لا يعد في أن يكون بعض الاشخاص
يكفر له بذلك الكبائر والصغائر بحسب ما يحضره من الاخلاص ويرد عنه من الاحسان
والآداب » وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » . اهـ . وقال في « العلم الشامخ » بعد ذكر بعض
الأحاديث التي فيها التقييد ما لفظه : وليس لنا تعدية التقييد من محل الى آخر لعدم الدليل
« وما كان ربك نسياً » . ولشدة تفاوت المكفرات في أنفسها مع عدم علمنا بتفصيل ذلك فلا
ترد هذه الصدقة التي تفضل الله بها علينا وأطلق ما أطلق وقيد ما قيد وكيف ولم تتم لنا هذه
التعدية في الفقهيات الا بعلائق ضعيفة ان تمت لمعتبرها فلا تحجر واسماً .

و[الحكم] الثاني: قوله: «فسألناه ما الكبائر»: يحتمل أن يكون من كلام الحسين بن علي عليه

السلام لأبيه ، وأن يكون من كلام أبي خالد لزيد بن علي ، وعلى كلا الاحتمالين فقد تقدم ما يشهد له .

وقد اختلف العلماء في حقيقة الكبيرة ، فالذي صرح به الامام زيد بن علي في جوابه على المرجئة انها ما ورد الوعيد عليها بالنار ، ومثله قال أمير المؤمنين كما في « نهج البلاغة » ولفظه : من كبير أوعد عليه نيرانه أو صغير أرصد له غفرانه . وقيل المعصية الموجبة للحد . وقيل : كل ذنب بناء على انه لا صغيرة في الذنوب ، وهو مذهب الباقلاني وامام الحرمين وابن القشيري . ونقله ابن فورك عن الأشعرية . واختاره من المتأخرين الامام القاسم بن محمد . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وظاهر القرآن والحديث على خلافه ، ولعل القائل بذلك حد الكبيرة باعتبار الوضع اللغوي ، ونظر الى عظم المخالفة للامر والنهي ، وسمى كل ذنب كبيرة . وفيها أقوال أخر . قال الواحدي : الصحيح انه ليس للكبائر حد تعرفها به العباد ويتميز به عن الصغائر تمييز اشارة ، ولو عرفت ذلك لكانت الصغائر مباحة ، ولكن الله تعالى أخفى ذلك عن العباد فيجتهد كل أحد في اجتناب ما نهي عنه رجاء أن يكون مجتنباً للكبائر ، ونظير هذا اخفاء الصلاة الوسطى في الصلوات وليلة القدر في رمضان . ١٥ . وقد جاءت أحاديث بعدها سبعة وأحاديث بأكثر من ذلك فلا مفهوم مخالفة في ذلك ، ولذا قيل لابن عباس : الكبائر سبع ، فقال : هي الى السبعين أقرب . وقال ابن جبير : هي الى السبعائة أقرب . قال ابن ظفر : ولا يعد مثل هذا خلافاً . فكل معصية كبيرة إذا أضيفت الى ما هو دونها فهو اخبار عما استفاد من مقامات الكبائر . ونحوه قول الحلبي : ما من ذنب الا وفي نوعه صغيرة وكبيرة الا الكفر بالله ، فانه أفحش الكبائر وليس في نوعه صغيرة . قال الشيخ تقي الدين : وسلك بعض المتأخرين طريقاً ، فقال : إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب على مفاصد الكبائر المنصوص عليها ، فان نقصت عن أقل مفاصد الكبائر فهي من الصغائر ، وان ساوت أدنى مفاصد الكبائر أو اربت عليها فهي من الكبائر ، وعد من الكبائر شتم الرب عز وجل ، أو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو الاستهانة بالرسول أو تكذيب أحد منهم ، وتضميخ الكعبة بالمذرة والقاء المصحف في القاذورات ، فهذا من أكبر الكبائر ، ولم يصرح الشرع بانه كبيرة . قال الشيخ تقي الدين : وهذا عندي داخل فيما نص عليه الشرع بالكفر إن جعلنا المراد بالاشراك بالله تعالى في الحديث مطلق الكفر ، قال : ولا بد مع هذا من تقرير أمرين :

أحدهما - أن المفسدة لا تؤخذ مجزئة عما يقترب بها من أمر آخر ، فانه قد يقع الغلط في

ذلك ، ألا ترى أن السابق الى الذهن أن مفسدة الخمر السكر وتشويش العقل ، فإن أخذنا هذا بمجرد لزم منه أن لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة لخلاؤها من المفسدة المذكورة ، لكنها كبيرة لأنها وإن خلت عن المفسدة المذكورة إلا أنه تقترب بها مفسدة التجري على شرب الكثير الموقع في المفسدة ، فهذا الاقتران تصير كبيرة .

الثاني - أنا إذا سلطنا هذا المسلك فقد تكون مفسدة بعض الوسائل الى بعض الكبائر مساوياً لبعض الكبائر أو زائداً عليها ، فإن من أمسك امرأة محصنة لمن يزني بها أو مسلماً معصوماً لمن يقتله فهو كبيرة أعظم مفسدة من أكل مال اليتيم ، وأكل مال اليتيم منصوص عليه . وكذلك لو دل على عورة من عورات المسلمين تفضي الى قتلهم وسي ذرارهم كان ذلك أعظم من فراره من الزحف ، والفرار من الزحف منصوص عليه دون هذه . اهـ .

الحكم الثالث : يفهم من الخبر أن المذكورات من الكبائر هي أمهاتها ، قال في « المنهاج » :
أما عد هذه المعاصي دون غيرها وإن كان الكل مستويات في أنه لا بد من التوبة في جميعها ، لأن هذه منها ما لا يكفي في مجرده التوبة ، بل لا بد من انضمام شيء الى التوبة . فالقتل لا بد فيه من تسليم النفس أو الدية ، وأكل مال اليتيم لا بد من الغرامة ، وقذف المحصنة لا بد من انضمام الاعتذار اليها إذا بلغها ذلك ، والفرار من الزحف لا بد من تحقيق الاعتذار لمن بلغه فراره لئلا يتوهم فيه اعراضه عن جهاد اعداء الله . واليمين الغموس يرد مع التوبة ما اقتطعه بها من مال وغيره . اهـ .

الرابع قوله : « قتل النفس ... الخ » قال القاضي : لا بد من أن يكون عمداً بغير حق إذ لو كان خطأ لم يكن كبيرة ، ولو كان عمداً بحق نحو القصاص من المعترف التائب لم يكن كبيرة ، وكذلك أكل مال اليتيم ليس المراد أن الأكل منه كبيرة مطلقاً ، بل إذا أكل منه ظمناً بغير حق . اهـ .

وقد جعل الحلبي من الشافعية قتل النفس مراتب فقال : ان قتل اباً أو ذا رحم في الجملة أو اجنبياً محرماً بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة فوق الكبيرة . ويدل على التشديد في أكل مال اليتيم قوله تعالى : « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » . وقيل : انه مجرب لسوء الخاتمة أعادنا الله منها . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في « قواعد » : قد نص الشارع على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من الكبائر ، فإن وقع في مال خطير فظاهر ، وإن وقع في

مال حقير كزبينة أو تمره فهذا مشكل ، فيجوز ان يجعل من الكبائر كشرب قطرة من الخمر ، ويجوز أن يضبط ذلك المال بنصاب السرقة . اهـ . وكأنه قياس على السرقة الا أنه ينظر في تصحيحه ومن الوعيد على قذف المحصنة قوله تعالى : « إن الذين يرمون المحصنات .. » وقد يباح القذف لمصلحة كما إذا علم الزوج أن الولد ليس منه . قال ابن عبد السلام : والظاهر أن من قذف محصناً في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة ان ذلك ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنفاء الفسدة . قيل : وهو ظاهر فيما اذا كان صادقاً لا كاذباً لجرأته على الله عز وجل . ومن الوعيد على شهادة الزور الحديث الصحيح : « لا تزول قدما شاهد الزور يوم القيامة حتى تجب له النار .

وقوله : « عدلت شهادة الزور الشريك بالله » ، وانما عادلته لقوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله ألهاً آخر » ثم قال : « والذين لا يشهدون الزور » . والزور : الكذب والباطل ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » . قال الراغب : به بذلك على انه كاذب في قوله وفعله فيضاعف وزره . قال القرافي : ومقتضى العادة انها لا تكون كبيرة إلا إذا عظمت مفسدتها ، لكن الشارع جعلها مفسدة مطلقاً وان كان لم يتلف بها على المشهود عليه الا فلساً . قال الشيخ تقي الدين في شرح قوله في شهادة الزور « وكان متكئاً فجلس فما زال يكررها .. الخ » أن الحوامل عليها لما كانت كثيرة كالعداوة وغيرها احتيج الى الاهتمام بتعظيمها ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكر معها وهو الاشرار بالله قطعاً ، وما في بعض الروايات من قوله : « وقول الزور » المراد به شهادة الزور لانه لو حمل على اطلاقه لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . وقد نص الفقهاء على أن الكذبة الواحدة وما يقاربها لا تسقط العدالة ، ولو كانت كبيرة لاسقطتها . وقد ورد النص على عظم بعض الكذب ، فقال سبحانه : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً » وعظم الكذب ومراتبه تتفاوت بحسب تفاوت مفسده ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين .

ومن الوعيد على عقوق الوالدين قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « رضا الله في رضا الوالدين ، وسخط الله في سخط الوالدين » . قال الذهبي : اسناده صحيح . وفي الحديث : « كل الذنوب يؤخر الله ماشاء منها الى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين ، فان الله تعالى يجعله لصاحبه في الحياة الدنيا قبل المات » . قال القاضي : وليس المراد ان الكبيرة لا تكون الا

بمقوق الوالدين معاً ، ولو عق أحدهما فهو كبيرة بدليل قوله تعالى : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ، الآية (١) .

ومن الوعيد على الفرار من الزحف قوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره الامتحسرفا لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير » . والزحف هو الجيش يزحفون الى العدو أي يمشون اليه ، قيل : وقد يجب إذا علم أنه يقتل من غير نكاية في الكفار لان بذل النفوس إنما جاز لمصلحة إعزاز الدين .

ومن الوعيد على اليمين الغموس ماورد في « الصحيح » : « من اقتطع حق مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار ، قيل : يا رسول الله ولو كان شيئاً يسيراً ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ولو كان قضياً من أراك » . وفي « صحيح البخاري » في باب استتابة المرتدين : « الاشرار بالله ثم عقوق الوالدين ، ثم اليمين الغموس ، قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال : الذي يقتطع مال امرئ مسلم بيمين هو فيها كاذب » . قال في « القاموس » : الغموس أن ترى انك لاتعرف الامر وانت تعرفه . وفي « المصباح » : الغموس اسم فاعل - بفتح الغين - لانها تنغمس صاحبها في الاثم لانه حلف كاذباً على علم منه .

تنبيه لم تظهر مناسبة الحديث للترجمة . قال القاضي : ليس فيه ما يدل على الجماعة خصوصاً ، وانما أورده في باب فضل صلاة الجماعة لانه إذا دل على أن الصلوات الخمس من حيث هي ولو فرادى مكفرة لما بينها مع اجتناب الكبائر دل على أن الجماعة كذلك بالاولى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لاتزال أمتي يكف عنها ما لم يظهروا خصالاً : عملاً بالربا ، و اظهار الرشاء ، وقطع الأرحام ، وترك الصلاة في جماعة ، وترك هذا البيت أن يؤم فاذا ترك هذا البيت . أن يؤم لم يناظروا » .

(١) بياض في المسودة والمبيضة قدر أربعة أسطر بالقطع الكامل . ١٠١ .

قال القاضي رحمه الله : هكذا سياق الخبر في « المجموع » « لاتزال أمتي يكف عنها ما لم يظهرها » . ومثله في « أمالي الامام أحمد بن عيسى » . وفي نسخة « المنهاج » : « لاتزال أمتي بخير ما لم يظهرها ... الخ » . وفي بعض نسخ المجموع : « لن تزال أمتي يتجـاوز عنها ما لم يظهرها ... » . وفي بعض النسخ : « لاتزال أمتي يكف عنها البلاء ما لم يظهرها » وسأعنا بالجميع .

وقوله: « بالربا » سأعنا - بالراء المهملة والباء الموحدة من أسفل - ، ومثله في رواية الامام أحمد بن عيسى ، وفي نسخة الشريف الحسن بن عبد الله المهول رضي الله عنه . وفي بعض نسخ « المجموع » بالرباء - بالراء المهملة والياء المثناة من تحت - وهو كذا في رواية أحمد بن عيسى في نسخة القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام رضي الله تعالى عنه .

والحديث يدل على التشديد في ترك الجماعة لأنه قرنها بالذنوب الكبائر من الربا - أو الربا بالموحدة أو المثناة من تحت - على اختلاف الروايتين، وقطع الارحام الى آخر ما ذكر فيه .

واختلف العلماء في الجماعة في غير الجمعة ، فقليل : فرض كفاية ، وقيل : فرض عين ، وقيل : سنة مؤكدة . وذهب الى الأول مالك والليث وابن شريج ، وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وتخريج أبي العباس للهادي وأحد تحصيلي أبي طالب وأحد قولي المنصور بالله . وذهب الى الثاني أبو العباس الحسيني وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن المنذر ومن المتأخرين الامام القاسم بن محمد بن علي وهو مذهب أهل الظاهر . واختلف هؤلاء ، فقال بعضهم : هي شرط في صحة الصلاة روي عن داود . وقيل : عن أحمد ، وقال بعضهم : هي فرض وليست بشرط . وذهب الى الثالث الامام زيد بن علي والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وغيرهم من العترة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه (١) .

احتج الاولون بحديث ابن أم مكتوم عند أبي داود والنسائي انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إني رجل ضرير البصر شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : فاجب فاني لأجد لك رخصة » .

(١) قوله : وأبو حنيفة والشافعي أي في المشهور من قولها . ١ هـ . منه .

وفي رواية قال : « يارسول الله ان المدينة كثيرة الهوام والسباع ، وأنا ضرير البصر فهل تجد لي من رخصة ؟ قال : هل تسمع حي على الصلاة حي على الفلاح ؟ قال : نعم ، قال : فحي هلا . ولم يرخص له . وهو في « مسند أحمد » بزيادة ولفظه : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى المسجد فرأى في القوم رقة ، فقال : إني لأهم أن أجعل للناس إماماً ثم أخرج فلا أقدر على رجل يتخلف عن الصلاة في بيته الا أحرقتة عليه ، فقال ابن أم مكتوم : يارسول الله إن بيني وبين المسجد نخلا وشجراً ولا أقدر على قائد كل ساعة أيسعني أن أصلي في بيتي ؟ فقال : أسمع الأذان ؟ قال : نعم ، قال : فاتهما . وهو عند مسلم عن أبي هريرة بلفظ : « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى ... » ، فذكر نحو ذلك . وحديث ابن عباس في « سنن أبي داود » والدارقطني وابن حبان : « من سمع المنادي فلم ينمعه من اتباعه عذر ، قالوا : وما العذر ؟ قال : خوف أو مرض لم يقبل الله منه تلك الصلاة التي صلى » . وفيه أبو جنتاب (١) يحيى بن حية الكوفي ضعفه جماعة ، ورماه آخرون بالتدليس . وقال عبد الحق : هذا يرويه مغزاء (٢) العبدى ، والصحيح انه موقوف على ابن عباس : « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له » على أن قاسم بن أصبغ ذكره في كتابه ، فقال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ، حدثنا سليمان بن حرب ، نا شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له الا من عذر » . قال عبد الحق : وحسبك بهذا الاسناد صحة .

ومنها : حديث معاذ بن أنس الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الجفاء كل الجفاء ، والكفر والنفاق من سمع منادي الله ينادي بالصلاة ويدعو الى الفلاح فلا يجيبه » . وفيه ابن لهيعة .

ومنها : حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيها لاتوها ولو حبوا ، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » .

(١) هو - بالجيم والثون والالف والباء .

(٢) هو - بالعين والزاي المعجمتين - أبو الخارق ذكره ابن حبان في « الثقات » .

والأثار عن السلف في ذلك كثيرة منها ما روي عن عبد الله بن مسعود ، قال : « من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي لمن ، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى وإنهم من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يتهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف » . وفي لفظ : وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « علمنا سنن الهدى ، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه » رواه مسلم .

ومنها : ما ذكره ابن حزم الظاهري بسنده إلى أبي هريرة : « أنه رأى انساناً خرج من المسجد بعد الأذان ، فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » وبسنده إلى أبي موسى الأشعري ، قال : « من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له » . وعن ابن مسعود مثله . وعن ابن عمر « أنه صلى ركعتين من المكتوبة في منزله فسمع الجماعة فخرج إليها . قال ابن حزم : لو أجزأت ابن عمر صلاته في بيته لما قطعها . وعن أبي هريرة « لأن تمليء أذنا ابن آدم رصاصاً مذاًبا خير له من أن يسمع المنادي فلا يجيبه » . وعن عائشة « من سمع النداء فلم يأت فلم يرد خيراً ولم يُرد به » . وعن علي بن أبي طالب : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، ف قيل له : ومن جار المسجد ؟ قال : من سمع الأذان » . وعن ابن عباس « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر » . وقد تقدم عنه مرفوعاً . وعنه أيضاً أنه « سئل عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد الجماعة ولا يأتي الجمعة ، قال : هذا في النار » أخرجه أبو داود . وعن عطاء لا رخصة له في ذلك . وعن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرخص في ترك الصلاة في جماعة إلا لمرضى أو خائف .

والقائلون بأنها مؤكدة لا تبلغ مرتبة الواجب عارضوا هذه الأحاديث بالأحاديث الدالة على أن صلاة الجماعة أفضل بخمس وعشرين درجة وبسبع وعشرين لدلائلها على صحة صلاة المنفرد

ومشاركتها لصلاة الجماعة في مطلق الفضيلة أيضاً . وفي ذلك أحاديث صحيحة عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة وغيرهم ، وكحديث علي عليه السلام الآتي : « لان أصلي الفجر وعشاء الآخرة في جماعة أحب إليّ من أن أحيي ما بينها » اذ معناه أن ثوابها جماعة مع عدم قيام الليل أفضل وأحب من صلاتها فرادى مع القيام . فقد شاركت الفرادى صلاة الجماعة في أصل الفضيلة وإن كانت ناقصة . وكحديث عثمان « من صلى صلاة العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل » . ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر المصلي صلاته بالجماعة مع تكرار إخلاله بالصلاة منفرداً . وكون حضوره في الجماعة مظنة احسان الصلاة ، وهو أحق بالوجوب ممن يحسن الصلاة منفرداً . وكذا الرجل الذي جاءه وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « أيكم يتصدق على هذا » ، ولم يلمه على التخلف . وهذه الأدلة عاضدة للأصل وهو عدم الوجوب .

واعتذروا عن أدلة الوجوب بأن قالوا : أما حديث ابن أم مكتوم فمحمول على أن سؤاله عن الرخصة في أن يصلي في بيته ويكون له ثواب الجماعة ، فاجيب بأن تحصيل ذلك الثواب مقصور على الاتيان الى صلاة الجماعة ، لاسيما خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعظم فضلها على غيرها . قال النووي : ويؤيد هذا أن الجماعة تسقط بالمعذر بالاجماع ، والعمى عذر لحديث عتب بن مالك الذي قاله له صلى الله عليه وآله وسلم : « ان السيول تحول بيني وبين مسجد قومي فأحب أن تأتيني في مكان من بيتي اتخذه مسجداً ... » الحديث ... فعذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبرك على بقعته فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : الاعظم لاجرك والافضل لك أن تحجب فأجب . ١ هـ .

قيل : والتأويل الصحيح أن السائل كان قد علم عدم الوجوب إما عليه خاصة أو على العموم بأدلته ، وإنما كان من خلص المؤمنين الذين ينزلون المحافظة الدينية سيما مؤكداً منزلتها الواجب ، فسأله الرخصة لذلك وعامله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما علمه من حاله ونحوه ، ومثله قول عبد الله بن عمرو بن العاص لما شدد على نفسه بصيام التطوع بعد أن أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف فلم يقبل الرخصة ، فقدم بعد ذلك مع محافظته على ذلك الفعل . وأيضاً فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيحتمل أن حثه على الحضور لاجل ذلك . وأيضاً فإن المعذر الذي أدلى به خفيف ، وهو عدم ملائمة

القائد . ومثله لا يكون سبباً لترك فضيلة الجماعة ، وفي الرواية الأخرى « ان المدينة كثيرة الهوام » . وهذا المذر يشترك فيه هو وغيره فيؤدي الى ترك الجماعة من كثير من الصحابة الذين بينهم وبين المسجد مسافة ، لاسيما في صلاة الليل . نعم في رواية أحمد السابقة ما لا يتم معه ماذكر من وجوه التأويل ، فتأمل ، والله أعلم .

وأما حديث ابن عباس فالصحيح أنه موقوف مع أن في بعض شواهده عن أبي موسى : « من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب » . وفيه إشعار بأن عدم الاجابة عن تهاون واستخفاف ، وذلك شأن المنافق لان المؤمن الخالص لا يؤثر الدعة على ثواب الجماعة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقيل : هو محمول على أن المراد بالنداء نداء الجمعة .

وأما حديث الهم بالتحريق فهو صريح في شأن جماعة من المنافقين بدليل أوله . في بعض الروايات الصحيحة : « أثقل الصلاة على المنافقين ... » الحديث ... وفي بعضها في « الصحيح » « لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سمياً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء » . وهذه ليست صفات المؤمنين ، ولا بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحريق بيوت أصحابه المؤمنين في غفلة ، وغزوهم في جماعة يحملون الحطب لتحريقهم بغير إعدار ولا انذار .

قال الشيخ تقي الدين : ولانه اختلف في هذه الصلاة التي هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمعاقبة عليها ، فقيل : العشاء ، وقيل الجمعة ، وفي بعض الروايات : العشاء والفجر . فاذا كانت هي الجمعة والجماعة شرط فيها لم يتم الدليل على وجوب الجماعة مطلقاً في غير الجمعة ، وهذا يحتاج الى أن ينظر في تلك الأحاديث التي بينت فيها تلك الصلاة أنها الجمعة أو العشاء أو الفجر فان كانت أحاديث مختلفة قيل بكل واحد منها ، وان كانت حديثاً واحداً اختلفت فيـه الطرق ، فقد يتم هذا الجواب - يعني الجواب على القائلين بأنها فرض عين - بان يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد احدى الصلاتين - أعني الجمعة أو العشاء - مثلاً ، فعلى تقدير أن تكون الجمعة لا يتم الدليل ، وعلى تقدير أن تكون العشاء يتم ، فاذا تردد الحال وقف الاستدلال ، ولكن مع عدم الترجيح بين تلك الروايات وبعض وعدم امكان أن يكون الجمع مذكوراً ، فترك بعض الرواة بعضه . هكذا ذكره في « شرح العمدة » . وقد يقال : الظاهر اختلاف الحديثين ، فان حديث أبي هريرة فيه « لا يشهدون الصلاة » وروي عنه أيضاً « أنها العشاء أو الفجر »

وهو مبين لماهية الصلاة في روايته الاولى . وأما صلاة الجمعة فرويت في حديث ابن مسعود فيكون حديثاً مستقلاً ، ولا يصح أن يقيد به الحديث الاول لاختلاف السبب بما لصلاة الجمعة من الشرائط الخاصة بها دون ماعداها . ولأن مطلق الصلاة في حديث أبي هريرة قد بينت في روايته الأخرى فخرجت بذلك عن الاطلاق القابل للتقييد . وإذا ثبت الدليل على الوجوب في العشاء أو الفجر فغيرها كذلك ، إذ لا فارق بينها .

وأما خبر ابن مسعود فظاهر في الترغيب في المحافظة على الصلوات الخمس في جماعة في أول الوقت ، فإن ذلك من علامات الايمان، وإن التخلّف عنها كان معدوداً من شمار أهل النفاق ، وأن تركها استخفافاً وتهاوناً ضلال وكفر .

وأما الاحتجاج بآثار السلف ، فاما أن تحمل على المبالغة في الحث على فعلها أو موضع اجتهاد لا يكون فيه حجة .

وأما قول ابن حزم : لو أجزأت صلاة ابن عمر في بيته لما قطعها . ويحاج عليه بالقلب بان يقال : لو لم تكن صلاة الانفراد مجزئة لما دخل فيها . وأما خروجه فلا مانع منه لجواز الانتقال من العمل المفضول الى الفاضل .

قال القاضي : وأما خبر الأصل فنحن نحمله على أن المراد الاستخفاف بسنية الجماعة حتى لا تقام جماعة قط استخفافاً ، ولا شك أن ذلك سبب لسخط الله وعقوبته ، وإنما حملناه على ذلك ليكون جمعاً بينه وبين ما سيأتي من أخبار الاصل الشريف ، كخبر أبي الدرداء ، وخبر السبرات كما هو الواجب .

وأما القائلون بأنها فرض على الكفاية ، فاستدلوا بحديث أبي الدرداء عند أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم : « ما من ثلاثة في قرية - ولا بد - ولا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان » . قال الطفاري : هو حديث صحيح . ووجه الاستدلال أنه اذا صلى فيهم اثنان جماعة فقد صدق على أن الكل قد أقيمت فيهم الجماعة : قال في « نجوم الانظار » : ودلالته على ذلك واضحة وتأويله بترك الصلاة بعيد لا يلائمه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فليكن بالجماعة » . والتأويل بالمستخف أبعد ولا معارض له يلجئ الى تأويله للجمع بينه وبينه ،

فانه لا يعارضه شيء مما أورده القائلون بأن الجماعة مطلقاً سنة ، كما أن القول بأن الجماعة شرط في صحة الصلاة استناداً الى ذلك القياس الضعيف واضح البطلان . اهـ .

قلت : القائلون بأن الجماعة شرط في الصحة تمسكوا بالقاعدة المعروفة: أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها . وقيل : ان ذلك بحسب الغالب ، ذكره الشيخ تقي الدين .

وفي الحديث دلالة على تحريم الرشا ، ويدل على التشديد فيه ما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو ، قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرثي » . قال المنذري : اسناده حسن . وفيه دلالة على تحريم قطع الارحام ويدل عليه قوله تعالى : « ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل » . وحديث : « أن الرحم معلقة بالعرش ... الخ » ، والأدلة عليه كثيرة مشهورة . وقوله : « فاذا ترك هذا البيت أن يؤم » . يحتمل أن المراد أن يؤم بالصلاة ، ويحتمل أن يؤم بالحج ، وهو الذي يفيد السياق لتقدم ذكر الصلاة : « ولم ينظروا » . أي عجزت لهم العقوبة في الدنيا .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا صلاة لجار المسجد لا يجب إلى الصلاة اذا سمع النداء » .

ذكر السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن إبن حيان ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ، قيل لعلي : ومن جار المسجد ؟ .. قال : من سمع النداء » أخرجه عبد الرزاق والبيهقي . وعن الحرث ، عن علي قال : « من سمع النداء من جيران المسجد فلم يجب - وهو صحيح من غير عذر - فلا صلاة له » أخرجه عبد الرزاق والبيهقي . وعن ابن جريج وابراهيم بن يزيد قالوا : إن علياً وابن عباس قالوا : « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له » . قال ابن عباس : « الا من عذر أو علة » أخرجه عبد الرزاق . وقال الدارقطني . حدثنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي ، نا أبو السكين الطائي زكريا بن يحيى . وحدثنا محمد بن مخلد ، نا جنيدي بن حكيم ، نا أبو السكين الطائي ، حدثنا محمد بن سكين الشقري المؤذن ، نا عبد الله بن بكير الغنوي ، عن محمد بن سودة

عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « فقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوماً في الصلاة ، فقال: ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لحاءٌ كان بيننا فقال : لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد » هذا لفظ ابن مخلد . وقال أبو حامد : « لا صلاة لمن يسمع النداء ثم لا يأتي الا من عذر » . وذكر أيضاً من حديث يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد » . رواه عن يعقوب بن عبد الرحمن المذكر ، نا أبو يحيى العطار محمد بن سعيد بن غالب ، نا يحيى بن اسحاق عن سليمان بن داود اليمامي عنه . قال بعض الشارحين : أسانيد ضعيفة ولا يثبت مرفوعاً .

قلت : له شواهد معنوية تقدم ذكرها في شرح الخبر الذي قبله ، وأصرحها حديث ابن عباس الذي ساق اسناده قاسم بن أصبغ في كتابه .

قال ابن حزم : وقد صح من قول علي عليه السلام الموثوق عند ابن أبي شيبة إذا كان فارغاً أو صحيحاً .

واختلف في تفسير الحديث على قولين : فالقائلون بوجوب الجماعة عيناً احتجوا به على مذهبهم ، وأبقوا النهي على ظاهره ، وهو عدم الاجزاء عند استكمال شرائط الجماعة ، وأنها فرض في حق من لا عذر له . وبؤيده ان حمل النبي على حقيقة الشرعية هو الظاهر ، ولم يثبت عندهم ما يوجب التأويل الذي يعصره عن ذلك . ومن ذهب الى سنية صلاة الجماعة ، قال : قد قام الدليل على عدم الوجوب وهو قرينة صارفة لذلك الاصل ، فيحمل هـ ذا الخبر على نفي الكمال والفضيلة ، ويكون المقصود منه الحث على المحافظة عليها والتأكيد في فعلها ، وهل المراد في قوله : « الا في المسجد » كما في بعض شواهد المسجد المجاور لا غير بناء ، على أن اللام للعهد الذكري أو يحمل على الماهية أي في جنس المسجد الأقرب الثاني ، إذ المساجد سواء في المعنى الذي لأجله شرعت فيها الصلاة . قال القاضي : وهو دليل على فضيلة الصلاة في المسجد وان لم تقم فيه جماعة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم

السلام ، قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« تحت ظل العرش - يوم لا ظل إلا ظله - رجل خرج من بيته -
فأسبغ الوضوء ، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقتضي فريضة من
فرائض الله ، فملك فيما بينه وبين ذلك . ورجل قام في جوف الليل
بعد ما هدأت كل عين فأسبغ الطهور ، ثم قام إلى بيت من بيوت الله
فملك فيما بينه وبين ذلك » .

أخرج الاصبهاني في « الترغيب والترهيب » وأبو الشيخ في « الثواب » ما يشهد للفعل
الأول من الحديث ، وذلك من حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم : « ثلاث من كن فيه أظله الله تحت ظل عرشه - يوم لا ظل إلا ظله - : الوضوء على
المكاره ، والمشي إلى المساجد في الظلم ، وإطعام الجائع » . وأخرج أحمد بن حنبل في الزهد
عن عطاء بن يسار « أن موسى سأل ربه ، فقال : يارب أخبرني بأهلك الذين هم أهللك الذين
تؤويهم في ظل عرشك ، قال : هم الطاهرة قلوبهم البريئة أيديهم ، الذين يتحابون بجلالي ،
الذين إذ ذكرت ذكروا بي ، وإذا ذكرت بهم ، الذين يسبقون الوضوء في المكاره ،
وينيبون إلى ذكرى كما تنيب النور إلى وكورها ، ويغضبون لمحارمي إذا استعجلت كما يغضب
النمر إذا حارب ، ويكلفون بحبي كما يكلف الصبي بحب الناس » . وأخرجه ابن عساکر
من وجه آخر وزاد : « الذين يعمرن مساجدي ويستغفرونني بالأسحار » .

وهذه الشواهد قريبة المعنى من كلام الأصل ، ولم أجد شاهداً على تقييد الجزاء المذكور
بالهلك في الموضعين . ويض له في « التخريج » . والاحاديث في إسباغ الوضوء والمشي إلى
الفرائض وقيام الليل كثيرة شهيرة .

قال القاضي : وفيه دليل على ثبوت العرش ، وأنه جسم إذ لا يتحقق ظل إلا لما كان جسماً
وليس في إثباته محذور كما أنه لا محذور في إثبات السموات والأرض . اهـ . وجوف الليل :
وسطه . والهدو : السكون ، وهو كناية عن النوم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أنه غدا على أبي الدرداء فوجده متصبهاً ، فقال : ما لك يا أبا الدرداء ؟ .. قال : كان مني من الليل شيء فنمت ، فقال علي عليه السلام : أفتركت صلاة الصبح في جماعة ؟ .. قال : نعم ، فقال علي عليه السلام : يا أبا الدرداء لأن أصلي الفجر وعشاء الآخرة في جماعة أحب إلي من أن أحيي ما بينهما ، أو ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حبواً ، وانهما ليكفران ما بينهما » .

قال في « التخريج » : أورد ابن بهران في « المعتمد » عن عثمان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من صلى صلاة العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى صلاة الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله » . أخرجه مسلم . وفي رواية « الموطأ » قال : « جاء عثمان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلاً ، فاضطجع في مؤخر المسجد قليلاً ينتظر الناس أن يكثرُوا ، فأتاه ابن أبي عمرة فجلس إليه ، فسأله من هو ؟ .. فأخبره ، فقال : مامعك من القرآن ؟ .. فأخبره ، فقال له عثمان : من شهد العشاء فكأنما قام نصف الليل ، ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة » . وفي رواية الترمذي وأبي داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد العشاء في جماعة فكأنما قام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة » . أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة : « أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حشمة في صلاة الصبح ، وإن عمر غدا إلى السوق ، ومسكن سليمان بين المسجد والسوق فمر على الشفاء أم سليمان ، فقال لها : لم أر سليمان في الصبح ؟ فقالت : إنه بات يصلي فغلبته عيناه ، فقال عمر : لأن أشهد صلاة الصبح في جماعة أحب إلي من أن أقوم ليلة » . أخرجه في « الموطأ » . اهـ .

قلت : وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال : « لو يعلم المتخلفون عن صلاة العشاء وصلاة الصبح ما لهم فيهما لاتوها ولو جبراً »
رواه أحمد ورجاله موثقون ، وله شواهد كثيرة .

وقوله : « وانهما ليكفران ما بينهما » قد تقدم ما يشهد له في عموم حديث : « الصلوات
الخمس كفارات لما بينهن » .

وقوله : « غدا » معناه كما في « المصباح » : ذهب غدوة - بالضم - وهي ما بين صلاة الصبح
وطلوع الشمس . وقد توسع فيها . وقوله : « متصيحاً » أي نائماً في الصبح مأخوذ من الصيحة
وهي كما في « المصباح » - بضم الصاد وفتحها - : الضحى وتصبح نائم بالغداة وصيحة اليوم أوله . اهـ .
وفي بعض نسخ الأصل : « فوجده مضطجماً » .

صحيحه
لفتح الصاد
لأنه كسر ياء غف

قوله : « كان مني من الليل شيء » يريد أنه احيا من الليل جانباً حتى إذا كان وقت
طلوع الفجر غلبته عيناه فنام حتى فاتته الصلاة في جماعة ، كما وقع لسليمان بن أبي كحمة .

وفي الخبر الحث على المواظبة على صلاة العشاء والفجر في جماعة . وفيه دليل على أن
أعمال الفرائض والسنن وإقامتها على وجوها أفضل من النوافل والتطوع كله . ولذلك قال
عمر بن عبد العزيز رحمه الله : أفضل الفضائل أداء الفرائض واجتناب المحارم . وهذا شيء
لا خلاف فيه عند العلماء . قال بعضهم : وترتيب الفضائل عند أهل العلم الفرائض المتعينة
كالصلوات الخمس وما أشبهها ، ثم ما كان فرضاً على الكفاية كالجهاد وطلب العلم والصلاة على
الجنائز ، ثم السنن التي سنّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جماعة كالعدين والكسوف
والاستسقاء ، ثم كل ماواظب عليه من النوافل كصلاة الليل والوتر وركعتي الفجر وما أشبه
ذلك ، ثم سائر التطوع . وفيه دليل على عدم وجوب الجماعة لعدم الاتيان بما يفيد الحتم كما
تقدمت الإشارة إليه . وفيه حسن الأدب بنسبة الصلاة والأحبة إليه عليه السلام دون
المخاطب وعدم مواجهته بذلك ، وهو أبلغ في النصيحة من حيث أنه يطلب منه ما يرضاه لنفسه .

والجواب المتي على الأيدي والركب ، ذكره في « جامع الأصول » . وقد وقع في بعض روايات
الحديث من غير طريق الامام عليه السلام : « ولو جبروا على الركب » ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم

السلام ، قال : « أفضل الأعمال إسباغ الطهور في السبرات ، ونقل الأقدام الى الجماعات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة » .

قال في «جمع الزوائد» مالفظه : عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إسباغ الوضوء في المكاره ، واعمال الاقدام الى المساجد » وانتظار الصلاة بعد الصلاة يغسل الخطايا غسلًا » رواه أبو يعلى والبخاري ورجاله رجال الصحيح . وزاد الطبراني في أوله : « ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا » وزاد في أحد طريقه رجلاً وهو أبو العباس غير مسمى ، وقال إنه مجهول . اهـ .

وأيضا : أخرجه أبو عبد الله الحاكم في «مستدرکه» بإسناده ولفظه : حدثنا أبو بكر ابن اسحاق الفقيه ، قال : أنا محمد بن أيوب ، قال : أنا علي بن عبد الله المدني ، قال : حدثنا صفوان بن عيسى ، قال : نا الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب ، عن سعيد بن المسيب ، عن علي ابن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : - فذكره مثل رواية أبي يعلى والبخاري - .

وأخرج محمد بن منصور في «الأمالي» في «باب فضل صلاة الفريضة والصلاة في جماعة» مالفظه : حدثني أبو الطاهر ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لما أسري بي إلى السماء ، قيل لي : فيم اختصم الملأ الأعلى ؟ .. قلت : لا أدري . فعلمني ، قال : في إسباغ الوضوء في السبرات ، ونقل الأقدام الى الجماعات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة » .

قال في «التخريج» : أبو الطاهر هو أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب ، وقد تكلم فيه وفي أبيه ، وهما في «الميزان» . وقد مر ذكر أبيه في قنوت علي عليه السلام بالقرآن . وقد روى عن أبي الطاهر محمد بن منصور من هذه الطريق أحاديث كثيرة صالحة في كتابه ، وهو عمدة في كتب أهل البيت .

وقد روى معناه عن عبد الله بن العباس الامام أحمد في «مسنده» ولفظه : أخبرنا عبد الرزاق ، قال : نا معمر عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن ابن عباس أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أتاني ربي في أحسن صورة أحسبه - يعني في النوم - فقال : يا محمد هل تدري فيما يختصم الملائكة الأعلى ؟ قلت : لا أدري ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فخلعوا عنكم فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين يدي - أو قال نحري - فعلمت ما في السموات مصداقاً لما في الأرض ، ثم قال لي : يا محمد هل تدري فيم يختصم الملائكة الأعلى ؟ قلت : نعم يختصمون في الكفارات والدرجات ، قال : وما الكفارات ، قلت : المكث في المساجد بعد الصلوات ، والمشي على الأقدام إلى الجماعات ، وإبلاغ الوضوء في المكاره ، ومن فعل ذلك عاش بخير ومات بخير ، وكان من خطيئته كيوم ولدته أمه وقال : يا محمد إذا صليت ، فقل : اللهم إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين ، وإذا أردت بعبادتك فتنة أن تقبضني إليك غير مفتون . قال : والدرجات بذل الطعام ، وإفشاء السلام ، والصلاة بالليل والناس نيام . » ١ هـ .

قال في « التخريج » : رجاله رجال الصحيح . وأورده في « الجامع الكبير » بكامله وقال : أخرجه عبد الرزاق وأحمد في « المسند » وعبد بن حميد والترمذي ، وقال : حسن غريب ، ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة عن ابن عباس والترمذي والطبراني في « الكبير » وابن مردويه عن معاذ بن جبل ، وابن مردويه عن أبي أمامة ، والطبراني في « الكبير » ، وابن مردويه عن أبي رافع ، والطبراني في « الكبير » وابن مردويه عن طارق بن شهاب ، والطبراني في « السنة » ، وابن مردويه عن أبي هريرة ، والطبراني في « الكبير » في السنة ، وابن مردويه عن أنس ، والطبراني في « الكبير » ، في السنة ، والخطيب عن أبي عبيدة بن الجراح ، والحكيم والطبراني عن عبد الرحمن بن عابس الحضرمي ، وأحمد في « المسند » عنه عن بعض الصحابة ، والحكيم والبخاري والطبراني في « السنة » عن ثوبان . ١ هـ .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « ألا أدلكم على ما يحجو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟ .. قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : إسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذلكم الرباط ، فذلكم الرباط » وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً ومالك في « الموطأ » .

وفي الحديث العلوي دليل على أفضلية استكمال الوضوء في شدة البرد . وهي السبرات جمع سبرة - بفتح السين واسكان الباء - . قال في « المصباح » : وهي الضحوة الباردة ، والجمع سبرات مثل سجدة وسجدة . ١ هـ . قال بعضهم : وهو مبني على أنه اسم للعدة لصفة لأنها

لو كانت صفة لكانت الباء ساكنة كجدلات في جدلة . ودليل على أفضلية نقل الأقدام الى الجماعات .

وفي معناه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً عند الله » . ودليل على أفضلية انتظار الصلاة بعد الصلاة، وقد ورد ما يؤيده من حديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « ان العبد إذا جلس في مصلاه بعد الصلاة صلت عليه الملائكة وصلاتهم عليه : اللهم اغفر له ، وإن جلس ينتظر الصلاة صلت عليه وصلاتهم عليه : اللهم اغفر له اللهم ارحمه » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه أحمد ، وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة، ولكنه اختلط في آخر عمره . اهـ .

قلت : أخرجه أبو داود بمعناه في « باب فضل المشي الى الصلاة » من طريق أبي هريرة .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه بنحوه . وفي معناه ما ذكره في « مجمع الزوائد » عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يزال العبد في صلاة مادام في مصلاه ينتظر الصلاة ، تقول الملائكة : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، حتى ينصرف أو يحدث ، فقلت له : ما يحدث ؟ .. قال : كذا ، قلت لأبي سعيد : قال : يفسو أو يضطره رواه أحمد ، وفيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وفي الاحتجاج به اختلاف . اهـ . وقد تقدم تصحيح الاحتجاج به ، وذكره الذهبي في كتاب من تكلم فيه وهو موثق ، والله أعلم .



باب من يؤم الناس ومن أحق بذلك

قال زيد بن علي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القرآن سواء فأعلمهم
بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأكبرهم سنأ »

هذا الحديث هنا وقع بصيغة التعليق ، وله شواهد موصولة مرفوعة في كتب السنة ،
فأخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي مسعود البصري عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة
سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم سنأ » وقد أخرجه الحاكم من حديث جرير عن الأعمش ، فقال : « يؤم القوم أكثرهم
قرآناً ، فإن كانوا في القرآن واحداً فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة واحداً فأقدمهم
فقهاً ، فإن كانوا في الفقه واحداً فأكبرهم سنأ » وذكر شاهداً من حديث الحجاج بن أرطاة
عن الأعمش . وفي معناه أحاديث مشهورة .

والحديث يدل على تقديم الأقرأ على الأقلية ، وهو مبني على أن معنى الأقرأ أكثرهم قراءة
كما جاء مبيناً في رواية الحاكم . وفي حديث عمرو بن سلمة : « ليؤمكم أكثركم قرآناً » رواه
أحمد والبخاري وأحمد بن محمد بن صالح . وبه قال الثوري وابن سيرين والاحنف بن
قيس وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابها . وذهب الشافعي ومالك وأصحابها وعطاء والأوزاعي
وأبو ثور ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت إلى تقديم الأقلية على الأقرأ : لأن الذي
يحتاج إليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط ، وقد يعرض في
الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه الا كامل الفقه . ولهذا قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في الصلاة أبا بكر على الباقين مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم نص على أن غيره أقرأ منه ،
عليه السلام قال في أبي بن كعب .

لا يقولون ^{عليه السلام} : « ما قالوا » : والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر آيات
قد أبا بكهيمه وغيره أن قراء الصحابة كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر آيات
واذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم . وفي « الموطأ » : « أن ابن عمر أقام على حفظ البقرة
عاشه » . وقد يجاب عنه بوجهين :

كما ذكره ^{عليه السلام} ثمان سنين .
ثاني : ^{عليه السلام} « ما قالوا » : والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
عندهم ^{عليه السلام} « ما قالوا » : والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
ما احتاج اليه من الفقه غير مضبوط ... الخ فالفروض أن القدر الذي يقع به معرفة أداء الصلاة
لا حاجة اليه من الفقه غير مضبوط ... الخ فالفروض أن القدر الذي يقع به معرفة أداء الصلاة
وجهها حاصل للمصلي والتفاوت في الأفضلية لا غير ، فكثير القراءة مع احراز ما لا بد منه
وكم لا يعرفون معرفة أحكام الصلاة مقدم على كثير الفقه قليل القراءة ، ويناسبه أن كثير القراءة يتوسع
عليه السلام فيما يأتي به من القراءة في الصلاة ، واختلاف أنواعها إذ هو المقصود الأهم منها لكونها شرعت
والله أعلم بالصواب .
كما قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » . ولذا عبر عن صلاة الفجر بها في
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم « وأقم الصلاة لذكري » . ولذا عبر عن صلاة الفجر بها في
وقوله تعالى : « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا » . وأما حديث أبي في القراءة
فليس لأبي بكر ذكر في ذلك حتى يكون مفضلاً عليه فقد يكون واجه بالخطاب جماعة
وعنه .

والمعنى ^{عليه السلام} « ما قالوا » : والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
عليه السلام « ما قالوا » : والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم « وأقم الصلاة لذكري » . ولذا عبر عن صلاة الفجر بها في
وقوله تعالى : « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا » . وأما حديث أبي في القراءة
فليس لأبي بكر ذكر في ذلك حتى يكون مفضلاً عليه فقد يكون واجه بالخطاب جماعة
وعنه .

وقوله : « فاعلمهم بالسنة » قيل : المراد به علم أحكام الصلاة ، وقيل : يحمل على العموم .
ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث مرثد الغنوي « إن سر كم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم
علماءكم ، فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » .

وقوله : « فان كانوا في السنة سواء فأكبرهم سنأ » . قال في « المنهاج » : وهذا الكلام فيمن
نشأ في الاسلام ، فاما الذي كان كافراً حتى شاخ في الكفر ثم أسلم ، فان هذا الحكم غير

ثابت فيه . اه . ويؤيده ما في بعض الروايات عند مسلم « فأقدمهم مسلماً » أي إسلاماً ، فدل على أن المعتبر طول مدة الاسلام وإن كان أصغر في السن ممن تأخر اسلامه . قال البغوي : وكذا من كان اسلام أحد آبائه قبل اسلام آباء الآخر يكون أولى . ومن أسلم بنفسه أولى ممن أسلم باسلام أحد أبويه ، إذا كان اسلام المسلم بنفسه قبل بلوغ من أسلم باسلام أحد أبويه ، وانما كان أولى لانه اكتسب الفضيلة بنفسه . اه .

وفي حديث مسلم السابق : « فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة » دليل على أن الهجرة محكم غير منسوخ . واليه ذهب الجمهور ، وتمسك من قال بالنسخ بحديث : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية » وهو محمول عند الجمهور على أن المراد لا هجرة من مكة الى المدينة ، لان مكة صارت دار اسلام فنسخ حكم الهجرة منها الى المدينة كما كان قبل فتحها ، أو على أن المراد لا هجرة لها الآن فضل كفضل الهجرة قبل الفتح .

وفي رواية مسلم وغيره « ولا يؤم المرء في سلطانه » دليل على تقديم ذي الولاية على غيره ، وظاهره وان كان غيره أفقه منه ونحوه ، وهذا خاص وأول الحديث عام فينبى عليه . ويلحق بالسلطان صاحب البيت وإمام المسجد المعتاد لانه متصرف في ذلك فهو لاحق بالسلطان المتصرف ، وان حضر السلطان أو نائبه قدم على صاحب المنزل وإمام المسجد وغيرها ، ثم يراعى في الولاية تفاوت الدرجة ، فالامام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى من الولاية والحكام ، فان شاء أحد هؤلاء تقدم أو قدم من يريد ، وان كان ذلك المقدم مفضولاً بالنسبة الى باقي الحاضرين .

وقوله : « يؤم القوم » المراد بالقوم الرجال . قال تعالى : « لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء » . والعطف يقتضي المغايرة . قال الشاعر :

وما أدري وسوف أخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وقال الزبيدي في « مختصر العيين » : القوم الرجال دون النساء ، وذلك لانهم القائمون بالأمر . ففيه امامة الرجال للرجال ، والرد على من ذهب ان المرأة تؤم الرجال ، والله سبحانه أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : « لا يصلي خلف الحرورية ،
ولا خلف المرجئة ، ولا القدرية ، ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله
عليه وآله وسلم » .

الحرورية -نسبة الى حروراء موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ، ثم كثر
استعماله في كل خارجي . قال في مقدمة « البحر » : « وَيُسَمُّونَ المحَكَّةَ والشراة ويرضون بذلك ،
والمارقة للخبر ولا يرضونه ، ويجمعهم إكفار علي وعثمان . وأصول فرقهم خمس : الأزارقة
منسوبة الى أبي راشد نافع بن الأزرق ، والاباضية الى عبد الله بن يحيى بن أباض . والصفرية
الى زياد الاصفر ، والبسميسية الى أبي يهس . والتجدات الى نجدة بن عامر ؛ ثم تشعبوا وأنشأ
مذهبهم عند التحكيم عبد الله بن الكواء وعبد الله بن وهب وفارقا علياً عليه السلام ؛ ولهم
وقائع في التواريخ وأكثر مذهبهم في الجزيرة والموصل وسجستان . ومن مصنفهم أبو عبيدة
وأبو العيناء وغيرهما . اهـ .

والمرجئة قال في مقدمة « البحر » : « هم الذين تركوا القطع بوعيد الفساق ، وذلك هو جامع
مذهبهم فمن قطع بسلامة الفاسق فليس مرجيء . اهـ . وعلى هذا المذهب جماعة من علماء السلف .
وقيل : المرجيء الذي يقول بالايان بلا عمل بعمله . والارجاء في اللغة التأخير ، قال تعالى :
« وآخرون مرجون لأمر الله » . والقائل بذلك قد أخر العمل عن الايمان وأرجأه ، وهذا هو
الانساب بمراد الامام عليه السلام . وقد عدَّ القبلي من غلطات الخواص جعل المرجيء اسماً لمن
قال : إن صاحب الكبيرة إذا لم يتب تحت المشيئة ، وصرفوا أحاديث ذم المرجئة الى ذلك ، وإنما
هم من قال : لا وعيد لأهل الصلاة ، فأخروهم عن الوعيد رأساً . وأما الدخول تحت المشيئة
فصريح الكتاب والسنة لفظاً ومعلوم تواتراً ذكر ذلك في الابحاث .

والقدرية في عرف المتأخرين : القائلون بخلق الافعال واردة المعاصي وتعذيب من يشاء
من غير ذنب ، وإن أفعاله تعالى لا لغرض وأنه لا يقبح منه شيء ، وإن القبائح بقضائه وقدره ،
ذكره في مقدمة « البحر » . والذين ورد الحديث بدمهم ^{المرجئة} القائلون بان الأمر أنف أي
مستأنف العلم به أي لا يعلم الله عز وجل الحوادث الا بعد كونها لا قبل ذلك . وأول من قال
به من المسلمين بالبصرة : معبد الجهني ، كما أخرجه مسلم في « صحيحه » عن يحيى بن يعمر ،

قال : « كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني ، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين ، فوقف لنا عبد الله بن عمر ، فسألناه ، وذكرت من شأن القدرية ، وانهم يزعمون أن لا قدر وان الامر أنف ، فقال : إذا لقيت أولئك فاخبرهم أنني بريء منهم وانهم بُراءٌ مني ، والذي يخلف به عبد الله بن عمر : لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » الحديث... وهذا هو المراد للامام عليه السلام اذ هو من التابعين، كما تقدم تحقيقه في ترجمته فلاحته لتفسير كلامه بما حدث بعد من الاصطلاح على إطلاق اسم القدرية على من ذكرهم في مقدمة « البحر » .

وقد أورد الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عمر الانصاري قال : سألت واثلة بن الاسقع عن الصلاة خلف القدري ، فقال : « لا تصل خلفه ، أما أنا لو كنت صليت خلفه لأعدت صلاتي » رواه الطبراني في « الكبير » من رواية حبيب بن عمر عن أبيه . وحبيب ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه عمر لم أعرفه وبقي مداس . اه .

صوابه الجسبي

قوله : « ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم » : قال الحاكم البيهقي في « جلاء الابصار » في تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي وفاطمة والحسن والحسين سلام الله عليهم : « أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم » ما لفظه : ومتى قيل فما المراد بهذه الحاربة؟.. قلنا : أو علي حمله على القتال وهو الظاهر ، ويحتمل أنه أراد المخالفة فكل من خالفهم فهو حرب لهم ، وان لم يقاتلهم فهو بالمخالفة بمنزلة المحارب ، ولهذا يقال أهل الحرب وان لم يقاتلوا لاستحقاق الحرب ، ومتى قيل : هذا حكم جميع الأئمة ، قلنا : عندنا مخالفة الأئمة فسق وعصيان ، ومخالفة هؤلاء أعظم لهذا الخبر . اه . والظاهر أن المراد به من نصب لهم القتال بالسيف بغير وعدوان واستحلال ، وهذا الحكم وان كان لا يخصهم الا انه في حقهم أشد . وأما المخالفة في المسائل الاجتهادية التي لم يقع فيها ثبوت اجماعهم ، وبعض مسائل أصول الدين مما كانت الشبهة فيها قوية من الجانبين فلا يكون قادحاً . وقد ذكر المحقق القبلي حديث الحاربة في « الابحاث » وعده مع شواهد من المتواتر معنى ، وفي بعضها ما يعمهم ، وبعضها يخص الحسن والحسين ، وفي بعضها ما يعم أهل بيته في الجملة . وقال بعد ذكرها : وما يشهد لها إذا حققت هذا فهاهنا أناس يقولون : نوالي علياً ومن حاربه . وقد علمت أن من حارب علياً فقد حارب أهل البيت وحارب الحسن والحسين وفاطمة ، ومن حاربهم فقد حارب رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن حارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد حارب الله عز وجل فهو حرب الله وعدوه ، فمن سالم العدو فقد حارب من عاداه : « يأئها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » وبالجملة فمعلوم من الآيات والاحاديث ومعالم دين الاسلام التنافي بين موالاة العدو وموالاة عدوه. وقد أحسن القائل :
إذا صافى صديقك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام

وساق نحو ذلك ، فليراجع إن شاء الله تعالى .

وفي اشتراط عدالة امام الصلاة خلاف مشهور ، فعند أئمة المنة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب انه لا تصح إمامة الفاسق . واحتجوا بأدلة :

أحدها - قوله تعالى : « ولا تركنوا الى الذين ظلموا » وتعليق المؤتم صلاته بامام الصلاة ركون اليه .

وثانيها - قوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » بعد طلب ابراهيم أن يجعل الله تعالى من ذريته أئمة .

وثالثها - حديث جابر : « لا تؤمن امرأة رجلاً ولا اعرابي مهاجراً ولا فاجر مؤمناً » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » وابن ماجه والبيهقي .

ورابعها - ما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » حدثنا أبو الطاهر ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني محجة - وفي رواية المؤيد بالله في بني ججمع - ، فقال : من يؤمكم؟ قالوا : فلان ، قال : لا يؤمنكم ذو الخزبة في دينه » الخزبة - بالخاء المعجمة والزاي والباء الموحدة - قال أبو جعفر : هو شبه الخدش .

خامسها - ما رواه الحاكم في ترجمة مرثد بن أبي مرثد الغنوي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن سرکم أن تقبل صلاتکم فليؤمنکم خيارکم ، فانهم وفدکم فيما بينکم وبين ربکم » . قال في « ضوء النهار » : ولأن الفاسق تجب اهلاته ومعاداته لقوله تعالى : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » ومعمد الكبائر محاد الله قطعاً ، وتقديعه للإمامة تعظيم له وموالاة ، وذلك مناف الآية قطعاً .

وأيضاً الصحابة انما أثبتوا الامامة العظمى بالقياس على الصغرى حيث قالوا لابي بكر :
« رضيناك لأمر ديننا أفلا نرضاك لأمر دنيانا » . والعظمى لا يصح عقدها ابتداء واختيار الفاسق
اجماعاً ، وانما خالف من خالف في جواز خلع المتغلب أو الذي فسق بعد العقد حيث لم يمكن
خلعه الا بآراقة دماء وهتك حرم وأموال . فاذا لم تصح العظمى ابتداء الا لعدل بالاجماع - وهي
فرع الصغرى - وجب أن يكون الأصل كذلك . والا كان القياس باطلاً . ولأن الامامة والتقدم
في الصفوف يستحق بالشرف ، والفاسق بمنزل عن الشرف . اهـ .

وقد أجيب عن الاستدلال بالآيتين . أما قوله تعالى : « ولا تركنوا ... » الآية فلأن المراد
بالذين ظلموا الكفار كما دل عليه السياق بقوله : « فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا » ،
ولأن الغالب في اطلاق الظلم انما هو على من كفر ، بل ورد بصيغة الحصر في قوله تعالى :
« والكافرون هم الظالمون » ، واثبت مسلم شموله لصاحب الكبيرة . فالركون الميل بالقلب لمحبة
ونحوها ، والمنهى عنه محبته لاجل ظلمه سواء كان مع تعليق الصلاة بامامته أو مع عدمه .
ووجوب معاداته لا ينافي صحة الصلاة خلفه ومتابعته في العبادة مع صحتها منه ، كما لا ينافي
الاجتزاء به في سد الجناح اتفاقاً . وأما قوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » فالمراد بالعهد
النسبة وبالامام النبي ، ولذا جاء بمن التبعية لانه لا يصلح كل فرد من ذريته للنسبة - مع أن
الظاهر في الظالمين أن المراد بهم الكفار كما تقدم .

وعن حديث جابر بن عبد الله بن محمد المدوي ، عن علي بن زيد بن جدعان . وعلي بن
زيد وان كان قد وثق ، فالمدوي يجمع على ضعفه بل منسوب الى الوضع . وعن حديث « الامالي »
بأن فيه انقطاعاً . وعن حديث أبي مرثد الفزوي بأنه على تسليم صحته لادلالة فيه على الاشتراط
بل المفهوم ندية الاتهام بالخيار . وعن القياس بأنه مصادم للنص الآتي في استدلال أهل
القول الثاني .

وذهب الشافعي وأصحابه والحنفية والمعتزلة وغيرهم الى صحة إمامة الفاسق .
واستدلوا بأدلة :

منها : حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا على من
قال لا إله إلا الله ، وصلوا خلف من قل لا إله إلا الله » رواه الدارقطني . وأجيب بأن في إسناده
عثمان بن عبد الرحمن ، عن عطاء ، عن ابن عمر كذبه يحيى بن معين ، وله طريق أخرى عن

إمام الصلاة، وكونه بالغا أقصى مدارج الكمال في القراءة والتفقه في دين الله تعالى، إذ منصب الإمامة من أعظم المناصب وأشرف المراتب، ولذا ورد في السنة النبوية: «ليليني منكم أولو الاحلام والنسب» ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم». وأخذ منه تقديم الأفضل فالأفضل، والإمام هو الأول باحراز قصبات السبق في الفضائل، وكذا ليؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله» الحديث... فانه يفيد اختيار الأكمل في تأدية الفريضة على الوجه المشروع، فكذا سائر وجوه الكمال، وأصلها وملاكها العدالة، وعلى هذا تحمل أحاديث الحث على الائتمام بخيار المسلمين.

قال: «وكان عليه السلام يكره الصلاة خلف المكفوف والاعراب».

والكراهة في ذلك للتنزيه. أما الاعمى فلما لا يخلو عنه غالباً من عدم التحرز عن النجاسات لضرارته. وأما الجواز فلا تردد فيه للاجماع على صحة الائتمام به. ولما وردت به السنة الصحيحة من استخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على الصلاة بالمدينة. ولما في «مجمع الزوائد» عن عبد الله بن عمير امام بني خزيمة «انه كان اماماً لبني خزيمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعمى وغزاه معه وهو أعمى» رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح.

وأما الاعرابي فوجه الكراهة في الائتمام به أن الغالب فيهم التقصير في معرفة شروط الصلاة، بخلاف أهل الحضرة فهم غالباً أكثر تفقهاً ومعرفة لشروطها وأذكارها وأركانها وأشد تحرزاً من مفسداتها من أهل البدو، ومن كان كذلك فهو أولى بإمامة الصلاة، فاذا تقدمه غيره كان خلاف الأولى. وقد أشار الى ذلك ما أورده في «مجمع الزوائد» عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «كان يأمر المهاجرين أن يتقدموا وأن يكونوا في مقدم الصفوف، ويقول بأنهم أعلم بالصلاة من السُّفهاء والاعراب، ولا أحب أن يكون الاعراب امامهم ولا يدرون كيف الصلاة» رواه البزار والطبراني في «الكبير» واسناده ضعيف. وعن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يقوم الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقعدوا بهم في الصلاة» رواه الطبراني في «الكبير». وفيه سميد بن بشير، وقد

اختلف في الاحتجاج به . وروني في « الامالي » عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أنه كره الصلاة خلف المملوك والمكفوف والاعرابي . قال محمد : قلت لأحمد بن عيسى : يصلي خلف الأعرابي فكره الصلاة خلفه ، وقال : أعرابي في البادية لعله لا يحسن أن يقرأ . والاعراب جيل من العرب يسكنون البادية . قال الجوهري : العرب جيل من الناس والنسبة إليه عربي وهم أهل الأمصار ، والاعراب منهم سُكَّانُ البادية خاصة والنسبة اليه أعرابي لانه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعاً لعرب كما كان الانباط جمعاً لنبط وانما الاعراب اسم جنس . ا هـ .

وكان عليه السلام يرخص في الصلاة خلف المملوك وولد الزنا إذا كان عفيفاً .

وجه الترخيص دخولها تحت العمومات الدالة على صحة الصلاة خلف المكلف المسلم ، وقد كره بعضهم إمامة العبد لشرف الامامة . ودفعه في « البحر » بحديث : « أطيعوا السلطان ولو كان عبداً أبعدع منها أقام فيكم الصلاة » . وكره بعضهم أيضاً إمامة ولد الزنا لنهي عمر بن عبد العزيز رجلاً كان بالعقيق يصلي بالناس ولا يعرف أبوه ، ودفع بأنه لاحجة في ذلك ، وانما اشترط الامام عليه السلام العفة لأن الغالب على من ولد لغير رشدة عدم صلاحه في أمر دينه ومجانبته لطريقة أهل التقوى . ولذا ورد في الحديث « لا يدخل الجنة ولد زنا » وورد « أنه شر الثلاثة » فلا يكفي العمل بظاهر حاله بل لا بد من تيقن العفة والصلاح ، وهذا مبني على مذهب المعتز ومن تبعهم في اشتراط عدالة إمام الصلاة .

تنبيه ذهب الامام زيد بن علي والمؤيد بالله وأكثر الشافعية الى أنه يشترط اتفاق الامام والمأموم في المذهب . فلا يصح الائتمار بمن يرتكب فعلاً مفسداً عند المؤتم ، أو يخل بما لا تتم الصلاة بدونه وإن كان صحيحاً عند الامام . ولفظ ما حكاه أبو خالد عن الامام زيد بن علي فيما سيأتي آخر الجنائز : سألت زيدا عليه السلام عن الصلاة خلف من لا يجبر ؟ قال : جائز ، قلت : فالصلاة خلف من قد مسح ؟ فقال : لا يجزئك ، قلت : فإن صليت خلفه وقد تطهر وغسل رجليه ؟ فقال : يجزئك ، قلت : فإن كان ممن يرى المسح ولا أدري أمسح أم غسل رجليه ؟ فقال : لا أحب الصلاة خلفه . ا هـ . وهو مبني على أن الحق مع واحد فروعاً وأصولاً ، وقد ذهب اليه جماعة من الأئمة ، ونصره الامام القاسم بن محمد ؛ وذهب آخرون

الى أنه يصح أن يأتى المصلي بمن يخالف مذهبه نحو أن يكون مذهب الامام مشروعية التأمين ومذهب المؤتم أنه مفسد ، لان الامام حاكم فيرفع الخلاف . قيل : ووجه ذلك أن الجماعة مشروعة فصار الدخول فيها كالترافع الى الحاكم ، ويكون الامام كالحاكم المخالف في المذهب ، ولان القول بعدم صحة ذلك يلزم منه تعطيل الجماعة لسمة الخلاف ، وهذا هو قول أبي طالب وقاضي القضاة وغيرها . وظاهر كلامهم أن صلاة المؤتم تصح ، ولو علم قبل دخوله في الصلاة أن إمامه يفعل ما هو عنده مفسد . وقد أشار في « المنار » الى تقرير هذا القول ، وان من صحت صلاته صحت إمامته ، فتصح إمامة من نقصت طهارته كالمتيمم أو صلاته كالقاعد ، ولم يعم دليل على خلاف ذلك . بل صلى عمرؓ بأصحابه وهو متيمم ، وقرره صلى الله عليه وآله وسلم ، وصلوا خلفه صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد ولم يصح نسخه . اهـ .

وقد فرق بعض الأئمة بين الاختلاف في المذهب وبين التحري وقتاً أو قبله ، واختار شارح « الآثار » عدم الفرق ، فقال : الاختلاف في التحري في الطهارة كالاختلاف في المذهب ، فيصلي المهادوي الذي غلب على ظنه أن الماء كثير يحمل النجاسة بهادوي يرى أنه قليل لا يحملها . قال : ولا وجه للفرق بين التحري واختلاف المذهب . بان التحري يستند الى اشارة عقلية والمجتهد يستند الى اشارة شرعية ، كل مجتهد فيها مصيب ، لان كلا منها مأمور بالنظر في الامارات العقلية والشرعية ، ويباح له العمل بما أدى اليه نظره ، فيكون في ذلك محققاً عند نفسه وعند صاحبه ، فلا فرق أصلاً . قال : وليس الاختلاف في الطهارة كالاختلاف في القبلة أو في أول الوقت لان المؤتم إذا صلى الى جهة امامه صلى الى خلاف متحراً ، وان صلى الى متحراً خالف امامه . قال : وقد ذكروا أن المؤتم الذي لا يرى دخول الوقت إذا دخل مع الامام في آخر صلاته بعد أن غلب في ظنه دخول الوقت صح الاتهام به عنده . لان أول صلاة الامام صحيح ، ولان الامام حاكم . وكذا في القبلة إذا شك الامام في تحريه الاول ، فانحرف الى الجهة التي غلب على ظن المؤتم أنها القبلة صح بعد ذلك أن يأتى به . اهـ . قال بعض المحققين : وهو كلام لا محيد عنه .

باب إقامة الصفوف

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « أفضل الصفوف أولها ، وهو صف الملائكة عليهم السلام . وأفضل المقدم ميامن الامام » . قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قمت إلى الصلاة فأقيموا صفوفكم ، والزموا عواتقكم ، ولا تدعوا خلافاً فيتخللكم الشيطان ، كما يتخلل أولاد الحذف » .

هكذا وقع في رواية « المجموع » موقوفاً أوله على عليه السلام ، وهو في السنة الشريفة مرفوع ، فاخرج مسلم والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » . وأخرج أبو داود وابن ماجه وابن حبان في « صحيحه » عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف » . وأخرج أبو عمر بن عبد البر من حديث أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الصف الأول لملي مثل صف الملائكة ، ولو تعلمون ما فيه لا بتدبرتموه » .

وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بالصف الاول ، وعليكم بالميمنة منه وإياكم والصف بين السواري » رواه الطبراني في « الاوسط » « والكبير » . وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف . وفيه عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله وملائكته يصلون على

الصف الأول - أو الصفوف الأول - « رواه أحمد والبخاري ورجاله ثقات ؛ وذكر في «المجمع» نحوه عن جابر مرفوعاً، وقال: فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيه كلام ، وقد وثقه جماعة .

ويشهد للفصل الثاني ما ذكره في « مجمع الزوائد » في سياق حديث عن أبي أمامة ، ولفظه: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سوا صفوكم وحاذوا بين مناكم ، ولينوا في أيدي اخوانكم ، وسدوا الخلل ، فإن الشيطان يدخل فيما بينكم بمنزلة الحذف - يعني أولاد الضان الصغار - » رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجال أحمد موثقون. وفيه عن عبد الله ابن مسعود قال : « سوا صفوكم ، فإن الشيطان يتخللها كالحذف - أو كالأولاد الحذف - » رواه الطبراني في « الكبير » موقوفاً^(١) ورجاله ثقات . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تراصوا الصفوف فاني رأيت الشياطين تتخللكنم كأنها أولاد الحذف » رواه أبو يعلى ، وفيه رجل لم يسم . اهـ .

وأخرج أبو داود واللفظ له والنسائي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « رصوا صفوكم وقاربوا بينها ، وحاذوا بالاعتاق ، فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصفوف كأنها الحذف » .

وفي الأمر بتسوية الصفوف وتعديلها أحاديث كثيرة ، وإنما ذكرنا منها ما هو الأقرب إلى لفظ الأصل. ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود، واللفظ له، عن النعمان بن بشير ، قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه ، فقال : أقيموا صفوكم ثلاثاً والله لتُقيمُنَّ صفوكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم ، قال : فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه ، وركبته بركبة صاحبه ، وكعبه بكعبه » . وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب ، وسدوا الخلل ولينوا بأيدي اخوانكم ، ولا تذروا فرجات للشياطين ، ومن وصل صفا وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله » .

قوله : « أولاد الحذف » هي - بحاء مهملة وذال معجمة مفتوحتين - : غنم سود صفار تكون باليمن . قال في « جامع الأصول » : هي الغنم الصفار الحجازية ، وأحدثها حذفة ؛

(١) وفي « المجمع » موقوف بالرفع .

وقيل : هي غنم صغار ليس لها أذنان ولا أذان ، يجاء بها من جرش . سميت حذفاً لأنها محذوفة عن مقدار الكبار . قال في « النهاية » : وجرش - بضم الجيم وفتح الراء - : مخلاف من مخاليف قحطان ما بين درب العقيدة . وذهبان وهو - بفتحها - بلد بالشام لها ذكر في الحديث . اهـ .

والخلل - بفتح الخاء المعجمة واللام - : ما يكون بين الاثنين من الاتساع عند عدم التراص ، ذكره المنذري في « الترغيب والترهيب » وبمعناه الفُرجة . والعواتق جمع عاتق ، وهو موضع الرداء من المنكب أو بين المنكب والعنق ، وقد يؤنث ، قاله في « القاموس » .

قال القاضي : واختلف في معنى قوله : « وهو صف الملائكة » فقيل : المراد به تبين أن أول الصفوف صف الملائكة ، وأنه يتقدم على صف المصلين بقليل ، وقيل : المراد به تبين أفضل الصفوف وهو أولها لأنه قد ورد « أنه يصلى من الملائكة مع الآدميين بقدر صفوفهم فوق كل صف صف » . اهـ .

والحديث يدل على أفضلية الصف الأول ، والحث على المبادرة اليه . والادلة على ذلك كثيرة ، كحديث عائشة عند ابن خزيمة وابن ماجه مرفوعاً : « لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار » . وعن أبي هريرة مرفوعاً : « لو يعلم الناس ما في الصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا لاستهموا عليه » متفق عليه . وفي لفظ لمسلم : « لو يعلمون ما في الصف الاول لكانت قرعة » .

قال اليعمرى : وقد اختلف السلف في معنى الصف المقدم ما هو ؟.. فذهبت طائفة الى انه الذي يلي الامام من أول الحائط الى آخره ، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً ، وسواء تخللته مقصورة أو لا . وذهب آخرون الى انه الذي يلي الامام لا يتخلله شيء ، والا فليس بأول . وقال ابن عبد البر : هو عبارة عن مجيء الانسان الى الصلاة أولاً ، وان صلى في صف متأخر . قال : ولا أعلم خلافا بين العلماء أن من بكر وانتظر الصلاة وان لم يصل في الصف الاول أفضل ممن تأخر ثم صلى في الصف الاول . وتعقبه بعض المتأخرين وزعم انه غلط ، والاولى أن يحمل الاول على حقيقته ، وهو الذي يلي الامام سواء تقدم المصلي فيه أو تأخر . وأما حمله على من سبق الى الحضور ، وان حال بينه وبين الامام حائل فجواز لا يصار اليه ، الا إذا تمذرت الحقيقة ، ولم تتمذر وهما فضلان التقدم في الحضور والقرب من الامام في

الصف ولا يلزم من فوت أحدهما فوت الآخر . واما ترجيح ثواب أحدهما على الآخر فغير محل النزاع . قيل: والحكمة في الحث عليه المسارعة الى خلاص الذمة والسبق الى المسجد والقرب من الامام واستماع قراءته ، والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدماه ، وسلامة موضع سجوده من اذبال المصلين . اهـ . ولما كانت النساء لا يصح منهن بعض ما ذكر اقتضى ذلك تأخيرهن .

ومعنى قوله : « خير صفوف الرجال أولها » يعني أكثرها أجراً « وشرها آخرها » يعني أقلها أجراً . وكذا المعنى في صفوف النساء ، وانما كان أول صفوفهن شراً من الآخر لما فيه من مقارنة أنفاس الرجال للنساء ، فيؤدي الى تشويش بعضهم على بعض . وهذا القول في تفصيل التقديم في حق الرجال على إطلاقه . واما في صفوف النساء فليس على إطلاقه ، وانما هو حيث يكن مع الرجال ، واما صفوف النساء إذا لم يكن معهم فالقول فيها كالقول في صفوف الرجال سواء . وأما قوله عليه السلام : « لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله في النار » وما أشبه ذلك من الوعيد في هذا الباب ، فجملة العلماء على المناققين الذين كانوا يرغبون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن القرب منه ، ويتأخرون عن الصلاة استئقالاتها .

ودل الحديث على أن فضل الصف الأول ما كان عن يمين الامام ، وظاهره انه أفضل من المسامت أيضاً ، ومن كان على يسار الامام ولو قلوا . الا أن أبا داود روى عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « وسطوا الامام وسدوا الخلل » . قال شارح السنن : ومعنى : « وسطوا الامام » أي اجعلوه وسطاً حتى تكونوا من ورائه ، وتكونوا عن يمينه ويساره سواء ، فان كان نقص ففي اليسار بحيث لا يعطل ، فان عطلت الميسرة فاحياؤها أفضل من الوقوف مع من عطلها . والحديث حسن عند أبي داود لسكوته عليه وان غمز به بعض الحفاظ .

قلت : ويدل على قوة ما ذكره ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال : قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن ميسرة المسجد تعطلت ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من عمر ميسرة المسجد كتب الله له كفلين من الاجر » . وهو عند الطبراني في « الكبير » من حديث ابن عباس .

قال في « مجمع الزوائد » : وفيه بقية وهو مدلس وقد عنعنه ولكنه ثقة . اهـ .

ودل الحديث أيضاً على الأمر بإقامة الصفوف يعني تسويتها ، وتعديل القائمين الى الصلاة ، وسد الفرج ، وترتيب الصفوف كما أشار اليه حديث أنس عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أتموا الصف الاول ثم الذي يليه ، ثم الذي يليه ، فما كان من نقص فليكن في الصف الآخر » واختلف في حكمه فقيل : الندب بدليل ما في بعض الروايات : « فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة أو من حسن الصلاة » وهو مذهب الجمهور .

وذهب أبو محمد بن حزم الظاهري الى الوجوب محتجاً بما ورد من الوعيد الشديد والمحافظة على ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدمت الإشارة اليه ، وكذا أصحابه من بعده . فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : أخبرني نافع مولى ابن عمر ، قال : « كان عمر يبعث رجلاً يقوم الصفوف ثم لا يكبر حتى يأتيه فيخبره أن الصفوف قد اعتدلت » . وروي أيضاً عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كان عمر لا يكبر حتى تعتدل الصفوف فوكل بذلك رجلاً » . وعن مالك ، عن نافع ان عمر بن الخطاب : « كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاءه فآخبروه أنها قد استوت كبر » . وعن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، قال : « رأيت عمر إذا تقدم الى الصلاة ينظر الى المناكب والاقدام » . وروى عبد الرزاق عن مالك ، عن أبي النضر ، عن مالك بن عامر ، عن عثمان بن عفان انه كان يقول في خطبته - قل ما يدع ان يخطب به - : « اذا قام الامام فاستمعوا له وانصتوا ، فان المنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للمستمع المنصت ، فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمناكب فان اعتدال الصف من تمام الصلاة ، ولا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف ، فيخبرونه أنها قد استوت ، فيكبر » . وعن سويد بن غفلة قال : « كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ، ويسوي مناكبنا » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « أمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلا من

الأنصار فتقدمنا وخلفنا خلفه ، فصلى بنا ، ثم قال : « اذا كانا ^(١) اثنان فليقيم أحدهما عن يمين الآخر » .

قال في « مجمع الزوائد » عن علي بن أبي طالب ، قال : « من السنة أن يقوم الرجل وخلفه رجلان وخلفها امرأة » رواه البرار وفيه الحرث وهو ضعيف . اهـ . وقد تقدم الكلام على توثيق الحرث وصحة الاحتجاج بحديثه غير مرة . ويشهد له حديث أنس المتفق عليه : « أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام صنعته فأكل منه » ، ثم قال : « قوموا لأصلي بكم » ، فقال أنس : فقمنا إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبسنا فضحتنا بالماء ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصففت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من لائفتنا ، وأخرج الترمذي عن الحسن ، عن سمرة بن جندب قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدا » وفيه اسماعيل ابن مسلم . قال أبو عيسى : قد تكلم فيه بعض الناس من قبل حفظه . وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله مسيره مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك ، وفيه : « ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتوضأ ، ثم قمت فتوضأت من متوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذهب جابر بن صخر يقضي حاجته ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلي ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ بيدي ، فادارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر ، فتوضأ ، ثم جاء فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذ بأيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه » .

ويشهد للفصل الثاني ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس قال : « صليت

لو حدثنا
عن أنس
لأفترأنا
لبسنا
فجاءت
واسمها
عمر بن عبد الله

(١) قال يحيى بن الحسين رحمه الله : رأيت بخط المنصور بالله القاسم بن محمد في نسخة هذا « المجموع » ما صورته : « اذا كانا » وكتب مقابلاً له في حاشية الكتاب : لعل له عذراً وأنت تلوم ، وهذا مثل قوله تعالى : « وأسروا النجوى » . اهـ . من خط المصنف رحمه الله تعالى من هامش نسخة من متن الكتاب ، وهي النسخة التي أشار إليها في الخطبة ، وكان بخطه فيها اذا كان بالافراد . ثم كتب فوق الذون ضمير التثنية وصرح عليه بخطه ، وكتب عليه قوله : قال يحيى بن الحسين : البخ . من خط شيخنا العلامة الصفي عافاه الله ورحمه .

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ، فقامت عن يساره ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم ، قالوا : إذا كان الرجل مع الإمام يقوم عن يمين الإمام . وأخرج مسلم من حديث أنس : « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى به وبامرأة فجعله عن يمينه والمرأة خلفه » . وفي حديث جابر السابق ما يشهد له أيضاً ، وأورد الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن أنيس ، قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ، فقامت عن يساره ، فأخذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأقامني عن يمينه » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه أبو الحسن روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب . وروى عنه سليمان بن كثير ولم أجده من ذكره ، وبقية رجاله ثقات . وعن المغيرة بن شعبة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على الخفين ، وصلى فأقامني عن يمينه » . وهو في « الصحيح » خلا قوله : « فأقامني عن يمينه » رواه الطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات .

دل الحديث على أن موقف الاثنين خلف الإمام ، وهو اجماع العلماء فيما زاد على الاثنين . وفي الاثنين خلاف عن ابن مسعود انه يقف الإمام بينهما ، وبه قال النخعي ونفر يسير من أهل الكوفة . وروى الحازمي بسنده الى عبد الله بن مسعود : « انه صلى بعلقة والاسود ، وقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، وقال : هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

وأجاب عن ذلك بوجوه :

أحدها - ما حكاه عن بعضهم بانه منسوخ ، لان ابن مسعود إنما تعلم هذه الصلاة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بمكة ، وفيها التطبيق وأحكام آخر هي الآن متروكة ، وهذا الحكم من جملة ما ، ولما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركه . واستدل لذلك بحديث جابر المتقدم ، وقال : فيه دلالة على أن الحكم هو الآخر لأن جابراً إنما شهد المشاهداتي كانت بعد بدر . ثم في قيام ابن صخر عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً دلالة على أن الحكم الاول كان مشروعاً ، وان ابن صخر استعمله حتى منع منه بالحكم الثاني .

وثانيها - ما نقله عن أبي بكر البيهقي قال : فاما ما روي في ذلك عن ابن مسعود ، فقد

قال ابن سيرين : كان المسجد ضيقاً ، وقد قيل : أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو ذر عن يمينه يصلي لنفسه ، فقام ابن مسعود خلفها ، فأومأ اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاله ، فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف ولم يعلم أنه لا يؤمها ، وعلمه أبو ذر حتى قال فيما روى (١) عنه (٢) كان يصلي كل رجل منا لنفسه .

ثالثها - ما ذهب اليه الجمهور من ترجيح رواية غيره على روايته فانهم أكثر ^{عندنا} ، وأن عبد الله ذكر في حديثه هذا التطبيق ، وكان ذلك من الأمر الأول ثم نسخ ، فكذلك هذا الحكم . وبأن عمر وعلياً والعامّة ذهبوا الى ما قلنا ، والله أعلم . هذا حاصل كلامه .

والمراد من قوله عليه السلام : « إذا كان اثنان فليقم أحدهما عن يمين الآخر » : أن المؤتمر يقف على يمين الامام لا العكس بدليل فعله من ادارته لابن عباس وغيره ، اذ لو كان اليسار موقفاً للمؤتمّر لما فعل ذلك الفعل في الصلاة . وقد ذهب الى هذا الجمهور من العلماء ، والخلاف في ذلك لسعيد بن جبير ، فقال : يقف عن يساره . وللنخعي فقال : إذا كان الامام وواحد قام الواحد خلف الامام ، فان ركع الامام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه . أخرجه سعيد بن منصور ، ووجهه بان الامامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو تعليل حسن الا انه مخالف للنص فلا تمويل عليه .

قوله : « إذا كان اثنان » . قال القاضي : سمعنا باثبات الضمير في كان وبمحذوفه .

قلت : اما اثباته فعلى لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة » . وحذوفه ظاهر ، وهو مبني على ان كان تامة على الوجهين ، والمعنى عليه أظهر من كونها ناقصة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « صلى رجل خلف الصوف ، فلما انصرف رسول الله

(١) يعني البيهقي . ٥١٠ . من خط شيخنا الصفي .

(٢) أي عن أبي ذر . ٥١٠ . من خط شيخنا الصفي . ٥١٠ .

صلى الله عليه وآله وسلم قل: هكذا صليت وحدك ليس معك أحد؟..
قال : نعم ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : فأعد صلاتك » .

قال في « التخريج » : هذا الحديث يروى عن وابصة بن معبد الاسدي عند أبي داود
والترمذي وابن ماجه ، وهو صحابي أسلم سنة تسع ونزل الرقة ، ذكر ذلك الذهبي . أخرج
أبو داود في « السنن » عن وابصة المذكور: « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً
يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد الصلاة » . ورواه الترمذي من طريق هلال بن
يساف ، قال : أخذ زياد بن الجعد بيدي - ونحن بالرقة - فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن
معبد من بني أسد ، فقال زياد : حدثني هذا الشيخ - وهو يسمع - « أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد الصلاة » . ورواية
ابن ماجه كرواية الترمذي بلفظ : « فأمره أن يعيد » . وأخرجه ابن حبان في النوع الثالث
والثلاثين الامر باعادة فعل قصد المؤدي لذلك الفعل أداءه ، فأتى به على غير الشرط الذي أمر
به ، ثم عقبه ابن حبان بما لفظه : ذكر الخبر المدحض تأويل من حرّف هذا الخبر عن جهته ،
وزعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أمر هذا المصلي باعادة الصلاة لشيء علمه منه ما لا
نعلمه نحن . وأخرج بإسناده الى عبد الرحمن بن علي بن شيبان ، عن أبيه - وكان أحد الوفد -
قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلينا خلف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته إذا رجل فرد ، فوقف عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قضى صلاته ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
استقبل صلاتك ، فانه لا صلاة لفرد خلف الصف » . اه . وأخرجه ابن ماجه أيضاً والطحاوي
ورجاله في الكتب المذكورة ثقات .

وقد اختلف العلماء فيمن صلى وحده مأموماً خلف صف هل تصح صلاته أم لا ؟ .

فذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب ، ويحكى عن زيد بن علي والنخعي والحكم
والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل وإسحاق وحماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيعة وجماعة
من أهل الحديث وبالح ابن حبان في « صحيحه » في ذلك كما تقدم الى انها فاسدة غير مجزئة
ويجب القضاء ، واحتجوا بما ذكر أولاً .

وذهب الامام يحيى وأبو العباس والحسن البصري ومالك والاوزاعي والشافعي وأبـو حنيفة وأصحابه الى جوازها ، وحملوا الحديث على الاستحباب . وقد قال الشافعي في القديم : لو ثبت الحديث الذي روي فيه لقلت به ، ثم وهنه في الجديد بالاضطراب الذي فيه ، ووهن حديث علي ابن شيبان بجهالة رجال في سنده وقلة شهرتهم . وأجيب بأنه قد صح الحديثان عن أئمة حفاظ . وصحح بعض الحفاظ حديث هلال بن يساف عن وابصة على شرط مسلم . فتمين بعد الصحة أن مذهب الشافعي ان عليه الاعادة لقوله : « اذا صح عندكم الحديث فخذوا به فهو مذهبي » . ولم يختلف قوله في القديم والجديد الا في صحة الحديث وعدمه ، أشار إلى ذلك بعض شراح الحديث من الشافعية .

واحتج من قال بعدم البطلان بحديث أبي بكرة عند البخاري « انه انتهى الى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع ، فركع قبل أن يصل الى الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد » . ولم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة خلف الصف . وأجيب بان أبا بكرة لم يكن منه غير ابتداء الركوع وتمامه في الصف ، ولم يكن عالماً بما في ابتداء الركوع على تلك الحال فلم يؤمر بالاعادة ، لان النهي عن ذلك لم يكن تقديم ، فيكون معنى قوله : « ولا تعد » انه ان عاد لزمته الاعادة لعلمه بالنهي .

واعترض بان الجهل ليس عذراً في ترك الامر بالاعادة ، كما لم يكن عذراً في حديث الباب ، والاولى الجمع بين الحديثين بان حديث أبي بكرة فيما فعل لعذر ، وهو خشية الفوات مع انضمامه بقدر الامكان ، وهذا لعذر عذر وفي جميع الصلاة ، والله أعلم . على أنه قد ورد ما يخص الركوع دون الصف على تلك الحال . ففي « مجمع الزوائد » عن عطاء انه سمع عبد الله بن الزبير على المنبر يقول : « اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ، فليركع حين يدخل ثم يدب راکماً حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . وروي نحوه عن ابن مسعود برجال ثقات وفيه انقطاع .

واختلف العلماء في الصف إذا انسدهل يجذب اللاحق اليه رجلاً ؟ فعند الهادي والمؤيد بالله وأبي طالب والشافعي ومحمد والمحاملي انه يندب له ذلك . ويحتج لهم بما أخرجه أبو داود في « مراسيله » من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً « إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختلج اليه رجلاً

من الصف ، فليقم معه ، فما أعظم أجر المختلج . وأخرج الطبراني في « الاوسط » من حديث ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الآتي - وقد تمت الصفوف - بان يجتذب اليه رجلا يقيمه الى جنبه » واسناده واه. وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن أبي أمية ابراهيم ، قال : اذا دحس^(١) الصف ، فلم يكن فيه مدخل فليستخرج رجلا من ذلك الصف ، فليقم معه، فإن لم يفعل فصلاته تلك صلاة واحد ليست بصلاة جماعة . وعند الامام يحيى ومالك وأبي حنيفة والبويطي أن ذلك مكروه لحرمان المجذوب فضيلة الصف الاول ، ولحديث : « اتموا الصف الاول » . وأجيب بان أدلة الاولين خاصة ، وهذا الدليل عام ، والواجب في مسلك النظر أن يبنى العام على الخاص ، وحرمان الفضيلة مدفوعة بمعظم أجر المختلج كما تقدم ، والله سبحانه أعلم .

(١) بالدال والحاء والسين المهملات بزنة ضرب أي امتلأ . أنفاده في « القاموس » .

باب ما ينبغي أن يتجنب في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « النعاس والتثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا تشآب أحدكم في صلاته فليضع يده على فيه ، وإذا عطس أحدكم في الصلاة ، فليحمد الله في نفسه » .

في « الجامع الكبير » للسيوطي في الحروف مالفظة : « التثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا تشآب أحدكم فليكظم ما استطاع » . أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وابن حبان عن أبي هريرة : « التثاؤب من الشيطان ، فإذا تشآب أحدكم فليرده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا قال : ها ضحك الشيطان » . رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : « التثاؤب الشديد والعطسة الشديدة من الشيطان » . ابن السني في « عمل يوم وليلة » . وعن أم سلمة « النوم والعطاس في الجمعة من الشيطان فإذا نعس أحدكم فليتحول » . أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا . اهـ . وذكر في مسند علي من « الجامع » مالفظة : عن علي قال : « سبع من الشيطان شدة الغضب ، وشدة العطاس ، وشدة التثاؤب ، والقيء ، والرعاف ، والنجوى ، والنوم عند الذكر » . أخرجه عبد الرزاق والبيهقي في « شعب الايمان » . وفي مجمع « الزوائد » عن عبد الله بن مسعود قال : « التثاؤب والعطاس في الصلاة من الشيطان » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وعن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده يرفع الحديث قال : « العطاس والنعاس والرعاف والحيض والقيء والتثاؤب في الصلاة من الشيطان » . رواه الطبراني في « الكبير » وأبو اليقظان ضعيف جداً . اهـ . وهو في « مسند ابن ماجه » بهذا الطريق أيضاً .

والنعاس - بضم النون - مقدمة النوم. وقيل: هو أن تأتي ريح لطيفة من قبل الدماغ إلى العين وهو النعاس ، فإذا وصل القلب فهو النوم ، كذا في « فتح الباري » . وينبغي لمن غلبه النعاس وهو في صلاة أو ذكر أو دعاء أن يترك ما هو فيه من ذلك وينام قليلاً حتى يذهب عنه، لنحو ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا نعس أحدكم وهو يصلي ، فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه » . والثناؤب مصدر تشاءب ، والاسم الثؤباء . وتشاءب على وزن تفاعل إذا فتح فاء من غلبة النوم أو الغفلة أو كثرة امتلاء البطن ، وكل ذلك غير مرض فلأجل هذا كره الثناؤب . قال في « النهاية » : وانما جعل من الشيطان لأنه الذي يدعو إلى إعطاء النفس شهوتها . وأراد به التحذير من السبب الذي يتولد منه ، وهو التوسم في المطعم والشبع فيثقل عن الطاعات ويكسل عن الخيرات . اهـ .

وقوله : « فليضع يده على فيه » دليل على استحباب وضع اليد على الفم عند الثناؤب ، وعلى أن ذلك ليس من الفعل الكثير ، وهو سنة مطلقاً سواء كان في الصلاة أو غيرها . وفي « صحيح ابن حبان » بعد أن أخرج حديث الثناؤب بلفظ حديث الترمذي ما لفظه : ذكر الأمر لمن تشاءب أن يضع يده على فيه عند ذلك حذر دخول الشيطان . ثم أخرج بإسناده عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا تشاءب أحدكم فليضع يده على فيه ، فإن الشيطان يدخل » . ومعناه في « الجامع الصغير » من حديث أبي سعيد مرفوعاً عند أحمد في « مسنده » والبخاري ومسلم وأبي داود وزاد فيه : « فإن الشيطان يدخل مع الثناؤب » .

وفي الحديث الأمر بالحمد عند العطاس ، وفيه عند أبي داود والترمذي والنسائي من حديث هلال بن يساف ، عن سالم بن عبيد : « إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، وليقل له من عنده : يرحمك الله ، وليرد - يعني عليهم - : يغفر الله لنا ولكم » . وفي « صحيح مسلم » : « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته ، فإذا لم يحمد فلا تشمتوه » . وفيه أنه يحمد الله في نفسه إذا كان في الصلاة . ومعناه أنه يسر به مع التلفظ بحروفه . وهو مذهب مالك وغيره . وعن ابن عمر والنخعي وأحمد أنه يجهر به . قال النووي : والأول أظهر لأنه ذكر ، والسنة في الأذكار في الصلاة الأسرار ، إلا ما استثنى من القراءة في بعضها ونحوها .

وفي حديث معاوية بن الحكم السلمي عنده أبي داود : « فبينما أنا قائم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إذ عطس رجل فحمد الله ، فقلت : يرحمك الله رافعاً بها صوتي ، فرماني القوم ببصارهم » الحديث بطوله ، وفيه : « إنما الصلاة لقراءة القرآن وذكر الله . وفي رواية : « إن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء من كلام الناس هذا » فنهأ عن التسميت في الصلاة ولم ينه الحامد فيها . وعن بعضهم : لا تحمد الله سرّاً ولا جهرّاً في الصلاة ، وهو ضعيف . ويرد أيضاً ما أخرجه النسائي والترمذي من حديث رفاعة بن رافع قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمطست ، فقلت : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : من المتكلم في الصلاة ؟ .. فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة ، فقال رفاعة : أنا يا رسول الله فقال : والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها » .

وما ورد من حديث : « العطاس من الشيطان » مع حديث البخاري : « إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب » يجمع بينها بأن المذموم منه ما كان شديداً مرفوعاً فيه الصوت ، كما هو مذكور في رواية : « شدة العطاس من الشيطان » . ويؤيده ما أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » عن شداد بن أوس وعبادة بن الصامت وواثلة عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا تجشأ أحدكم أو عطس فلا يرفع بها الصوت ، فإن الشيطان يحب أن يرفع بها الصوت » وأخرجه أبو داود في مراسيله عن يزيد بن مرثد ، ذكره السيوطي في « جامع الصغير » .

قال العامري وغيره : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه وخفض أو غض بها صوته وحمد » . وقال في « الهدي » : ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس » . والممدوح منه ما كان خالياً عن ذلك ، قال : ووجه محبة الله له ما يحصل بسببه للعاطس من النعمة والمنفعة بخروج الأنفحة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت أحدثت فيها أدواء عسرة . ولذا شرع له حمد الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على التآملها وهياتها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها . وللتثاؤب والعطاس أذكار وآداب ليس هذا موضع استيفائها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : « أبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يعبث بلحيته في الصلاة ، فقال : أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه » .

أورده السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام ولفظه : عن علي عليه السلام قال : « أبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يعبث بلحيته في الصلاة ، فقال : أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه » العسكري في « المواعظ » . وفيه زياد بن المنذر متروك . اهـ .

قال في « التخريج » : زياد بن المنذر هو أبو الجارود الذي تنسب اليه الفرقة الجارودية ، وقد تكلم فيه لاجل الغلو ، وروى له الترمذي حديثا في « جامعه » عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد : « أيما مؤمن أطعم مؤمنا على جوع ، وأيما مؤمن سقى مؤمنا ، وأيما مؤمن كسا مؤمنا » وقال غريب . وقد روي عن عطية ، عن أبي سعيد موقوفا ، وهو عندنا أصح ، ذكر ذلك المزي في « التهذيب » .

قلت : قد تقدم الكلام عليه .

وما قاله فيه صاحب « الطبقات » وفي « الدر المنثور » مالفظه : وأخرج الحكيم الترمذي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنه رأى رجلا يعبث بلحيته في صلاته ، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » . قال بعضهم : فيه سلمان بن عمر يجمع على ضعفه ، ونسبه ابن عدي الى الوضع .

قلت : هاتان الطريقتان يصلحان للاستشهاد على رواية « المجموع » ويؤيدها شواهد معنوية دالة على الأمر بالخشوع وتسكين الجوارح .

وقد ذكر المفسرون من السلف في تفسير قوله تعالى : « والذين هم في صلاتهم خاشعون » ما يناسب حديث الأصل . فأخرج ابن المبارك في « الزهد » وعبد الرزاق والفريابي وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه البيهقي في « سننه » عن علي عليه السلام أنه سئل عن قوله تعالى : « والذين هم في صلاتهم خاشعون » . قال : الخشوع في القلب ، وأن تلين كتفك للمرء المسلم ، وأن لا تلتفت في صلاتك . وقال زيد بن علي في تفسير

الآية : الخشوع في القلب إذا خُشع خُشعت الجوارح ، وإذا أشر أُشرت الجوارح . وأخرج
 المرشد بالله في « أماليه » بسنده الى قاسم بن الاصبح بن نباتة ، قال : « سمعت زيد بن علي
 يقول : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » . قال : الخشوع في القلب ، إذا خُشع القلب خُشعت
 النفس ، وإذا أشر القلب أُشرت النفس » . وقال (١) في تفسيرها ايضاً معناه : لا تطمح أبصارهم
 ولا يلتفتون . وفي « الدر المنثور » آثار كثيرة عن السلف في أن الخشوع تسكين الأطراف .
 وقال ابن حجر : الخشوع تارة يكون من قبل القلب ، كالخشية ، وتارة يكون من قبل
 البدن كالسكون . وقيل : لا بد من اعتبارهما ، حكاه الفخر الرازي في « تفسيره » . ويدل
 على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام : « الخشوع في القلب » أخرجه الحاكم .
 وأما حديث : « لو خُشع قلبه لُخُشعت جوارحه » ففيه اشارة الى أن الظاهر عنوان الباطن . اهـ .

وتفسير الحسن يؤيد ما ذكره الفخر الرازي « وعلى كون المراد به خشوع البدن .
 ولا يعارضه حديث أبي بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تموزوا بالله
 من خشوع النفاق » قالوا : وما خشوع النفاق يا رسول الله ؟ .. قال : خشوع البدن
 ونفاق القلب » أخرجه الحكيم الترمذي والبيهقي في « شعب الايمان » وهو عند أحمد وابن
 أبي شيبة عن أبي الدرداء بلفظ : « استعينوا بالله من خشوع النفاق أن يرى البدن خاشعاً
 والقلب ليس خاشعاً » . لانه يدفع التعارض بأن حديث أبي بكر وحديث أبي الدرداء أريد بهما
 الأمر بالتموز من الرياء وهو اظهار المصلي التواضع والاتسام بهيئة الصالحين . وخشوع الجوارح
 في الحديث الأول المراد منها الواقع على الصفة المحمودة من خلوصها عن شوائب الرياء . وفي
 قوله : « لو خُشع قلبه ... » الحديث ... دليل على أن الخشوع أمر مطلوب في الصلاة بدلالة السياق ،
 والواجب من ذلك خشوع الجوارح . وأما خشوع القلب فهو من المواهب الالهية يرزقها
 بعض العباد دون بعض ، وينبغي للمصلي التعرض له والحفاظة عليه ، اذ هو من الصلاة بمنزلة
 الروح من الجسد .

وقال زيد بن علي عليه السلام : إذا دخلت في الصلاة فلا تلتفت يمينا

(١) يعني الامام زيد بن علي . هـ .

ولاشمالاً ، ولا تعبت بالحصى ، ولا تفرقع أصابعك ، ولا تنفض أناملك ،
ولا تمسح جبتهك حتى تفرغ من الصلاة .

أما النهي عن الالتفات في الصلاة فلحديث أبي ذر عند أبي داود والنسائي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » . وأخرج البخاري والنسائي وأبو داود من حديث عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة ، فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » . وفي « مجمع الزوائد » عن أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث ، ونهاني عن ثلاث . فنهاني عن نقرة كنقرة الديك ، وإقتعاء كاتمء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب » . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الأوسط » واسناد أحمد حسن .

وقد أجمع العلماء على كراهة الالتفات في الصلاة ما لم يستدبر بوجه القبلة ، وجمهورهم على أنه لا يبطل الصلاة إذا كان يسيراً ، فإذا استدبرها بطلت صلاته لفوات شرط الاستقبال . وقال أبو ثور : إذا التفت يبدنه كله فسدت صلاته . وقال الحكم بن عتيبة : من تأمل عن يمينه في الصلاة أو عن شماله حتى يعرفه فليست له صلاة . وذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والاوزاعي إلى أنه لا بأس بالالتفات ما لم يلو عنقه .

واحتجوا بما أخرجه الحازمي في كتابه « الاعتبار » بسنده إلى ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت في صلاته يميناً وشمالاً ، ولا يلوي عنقه » . وبما أخرجه أبو داود من حديث سهل ابن الحنظلية قال : « ثوب بالصلاة - يعني صلاة الصبح - فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب » . قال الحازمي وغيره : واسناده حسن .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما - إن الشعب كان في القبلة فكان لا يلتفت ليميناً ولا شمالاً ولا يلوي عنقه ، وفيه نظر إذ ذلك مفتقر إلى دليل ، وإن كان تأويلاً ، ففيه إخراج الالتفات عن معناه لئلا يذو هو صرف الوجه إلى ذات اليمين أو الشمال ، كما في « المصباح » .

ثانيها- انه منسوخ بما أخرجه الحازمي في « الاعتبار » بسنده الى أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كان إذا صلى الصبح رفع طرفه إلى السماء فتزل : » والذين هم في صلاتهم خاشعون » . وأخرج أيضاً بسنده الى ابن سيرين قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا ، فلما نزل : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون » نظر هكذا » . قال أبو شهاب : يعني بصره نحو الأرض .

وقد يجاب عن دعوى النسخ بانه ليس فيه تصريح برفع الحكم الاول ، بل ارشاد الى ما ينبغي فعله في الصلاة ، ولذا جاء في الآية بصيغة الاخبار . وأيضاً فلا يصار اليه الا عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بان يقال تحمل أحاديث النهي عن الالتفات على الكراهة ، وما وقع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للجواز . ويؤيده إقرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر في التفاته في صلاته في قصة تقدمه في غيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصلح بين بني عمرو بن عوف ، ولا يشكل على ذلك أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم كان واقعاً على خلاف الاكمل والافضل ، لأنه قد ينضم الى المفضل ما يصير به فاضلاً راجحاً على غيره ، وان كان الغير فاضلاً لذاته ، وهاهنا كذلك . فانه صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في مقام التشريع وتبيين الاحكام كان مافعله فاضلاً في حقه دون غيره على أنه يقال : ان التفاته صلى الله عليه وآله وسلم كان لحاجة . وقد صرح العلماء أن الالتفات للعذر جائز بلا كراهة . وقد ترجم البخاري له باباً في « صحيحه » فقال : « باب هل يلتفت لامر ينزل به ... الخ » وأورد ما يدل على جوازه ، والله أعلم .

وأما العبث بالخصى ففي النهي عنه أحاديث ، منها ما في « مجمع الزوائد » عن ابن عمر ، قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ، ورجل يقلب الخصى بيده ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التفت الينا فقال : أيكم المقلب الخصى بيده ، فقام رجل ، فقال : أنا يا رسول الله ، فقال : انه حظك من صلاتك » رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه الوازع بن نافع ، وهو ضعيف . وروى الهيثمي نحوه عن السائب بن يزيد مرفوعاً ، وقال : فيه يزيد بن عبد الملك مختلف فيه . اهـ . ولكن معناه ثابت عند البخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبي داود ، واللفظ له من حديث معيقب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تمسح - يعني الأرض - وأنت تصلي ، فإن كنت ولا بد

فاعلا ، فواحدة تسوية للحصى ، وبالجملة فهو فعل مناف للصلاة فان كان كثيراً أفسدها كسائر
الأفعال التي ليست لأصلاح الصلاة ، وان كان قليلا كان مكروهاً غير مفسد .

وأما فرقة الأصابع فهي - بقاء وقاف وراء مهملة - تنقيض الأصابع حتى يسمع لفواصلها صوت ، ولم
يسمع بقافين ، ذكره في « النهاية » . وفي « مجمع الزوائد » من حديث معاذ بن أنس عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول : « ان الضاحك في الصلاة والملفت والمفتع أصابعه
بمنزلة واحدة » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام عن زبَّان بن
فائد وهو ضعيف . وفي « سنن ابن ماجه » من حديث علي عليه السلام « لا تفتح أصابعك في
الصلاة » . اه . والتفقيع غمز الأصابع حتى يسمع لها صوت . قال في « المنهاج » : وهي مفسدة
للصلاة لانها أفعال كثيرة لأصلاحها كما لو قص أظفاره .

قلت : وفي كونها مفسدة نظر لأنه قد اغتفر في الصلاة ما هو أكثر منها فعلا ،
فالظاهر حمل النهي على الكراهة ما لم يثبت حديث معاذ بن أنس فقد يدل على المراد .

وأما نفض الأنامل فهو إزالة ما يعلق بها من تراب ونحوه ، وحكمه الكراهة كما في مسح
الحصى عن الجبهة كما في قوله عليه السلام : « ولا تمسح جبهتك حتى تفرغ من الصلاة » . وفي
ذلك أحاديث منها ما رواه الطبراني في « الأوسط » عن ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يمسح وجهه في الصلاة » . وأخرج أبو داود والترمذي وأحمد بن حنبل
والنسائي عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا قام أحدكم الى
الصلاة فلا يمسح الحصى فان الرحمة تواجهه » . وهو في « مجمع الزوائد » عن أبي ذر بلفظ :
« سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسح الحصى - يعني في الصلاة - فقال :
مسحة واحدة » رواه البزار ، وفيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف . اه . وعن جابر بن عبد الله
قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسح الحصى ، فقال : واحدة ، ولأن
تمسح عنها خير من مائة ناقة كلها سود الحديق » . يبيح له ابن الاثير في « جامعه » ، وهو في
« مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد ، وفيه شرحبيل بن سعد وهو ضعيف . قال بعض شراح
الحديث : واعلم أن من السنة أن لا تعمل جوارحك في الصلاة في غيرها ومسح الحصى غيرها
فلا ينبغي أن يمسح المصلي ولا يعبت بشيء من جسده ولا يأخذ شيئاً ولا يضعه ، فان فعل لم

تنتقض بذلك صلاته ولا سهو عليه . وكانوا يشددون في مسح الحصى لموضع الجبين ما لا يشددون في مسح الوجه من البزاق . روي عن عطاء ، وهي كراهة تنزيه باجماع العلماء .

وقوله : « فان الرحمة تواجهه » أي فينبغي أن يتهيا لها بالخشوع والسكون حتى تستقر فيه ، لان محلها من العبد موضع الشكر منه ، وعلامة مواجهتها مقابلتها بالامتثال والخشوع ومسح الحصى يمنع ذلك ، وكذا ما في حكمه من وجود الحركات لغير حاجة الصلاة ولا لعدم يقتضيها ، وليس المعنى أن الرحمة على الحصى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم » .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » في باب « ما يستر المصلي وما يقطع الصلاة » ولفظه : حدثنا أبو كريب عن ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « لا يقطع الصلاة شيء ولكن أدروا ما استطعتم » . قال في « التخريج » : ابن أبي زائدة ، هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وهو وأبوه ثقتان ، أخرج لهما الستة . وأبو اسحاق السبيعي أخرج له الستة أيضا . والحرث بن عبد الله الأعور صاحب علي عليه السلام وحديثه حسن ، وقد تكلم فيه وقد وثق . ورجال هذا الاسناد رجال الصحيح ما خلا الحرث وهو ثقة وسامع بعضهم من بعض معروف في « تهذيب الكمال » . وفي مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » مالفظه : عن علي قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادروا عن نفسك ما استطعتم » . أخرجه عبد الرزاق ، وأخرجه مالك بلاغا في « الموطأ » ، قال : بلغني أن علي بن أبي طالب قال : « لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي » ذكره ابن بهران في « المعتمد » . وأخرج البيهقي بإسناده إلى سعيد بن المسيب أن علياً وعمر قالوا : « لا يقطع صلاة المسلم شيء وادروهم ما استطعتم » أخرجه في « باب الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة » .

وهذه الآثار الموقوفة على أمير المؤمنين كرم الله وجهه قد ورد معناه مرفوعاً . فأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقطع

الصلاة شيء وادرؤا ما استطعتم فانما هو شيطان » . قال بعض شراح السنن : وهو صحيح رجاله على شرط الصحيح ، وفيه مجالد بن سعيد انفرد به مسلم ، ونحوه في مجمع الزوائد » من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال : رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن ، وقد احتج بذلك الجمهور .

وقال بعضهم : يقطع الصلاة الكلب الاسود والحمار والمرأة ، ويروى عن ابن عمر والحن البصري وأنس . واحتجوا بادلة منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل » . ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدكم يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل ، فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود ، قال : قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاصفر من الكلب الاحمر ؟ . . . قال : يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني ، فقال : الكلب الاسود شيطان » . وفي الباب غير ذلك ، وهو مبني على قاعدة العمل بالخاص فيما تناوله ، كهذه الاحاديث الدالة على أن هذه الثلاثة تقطع وبالعام فيما عداه كحديث أبي سعيد . وقد جنح الى تقريره ابن القيم ، فقال : فان لم تكن سترة فانه صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « انه يقطع الصلاة مرور المرأة والحمار والكلب الاسود » ثبت ذلك عنه من رواية أبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن مغفل وابن عباس ، قال : ومعارض هذه الأحاديث قسمان : صحيح غير صريح ، وصريح غير صحيح ، فلا يترك ما ثبت لمعارض هذا شأنه . « وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وعائشة نائمة في قبلته » وذلك ليس بالمعارض ، فان الرجل يحرم عليه المرور بين يدي المصلي ولا يكره له أن يكون لابناً بين يديه ، وهكذا المرأة يقطع مرورها الصلاة دون لبثها . اهـ . وقال أحمد بن حنبل : يقطعها الكلب الاسود ، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء .

ووجه قول أحمد انه ورد حديث اعتراض عائشة في قبله النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا سجد غمزها فقبضت رجلها واذا قام بسطتها . وفي الحمار حديث ابن عباس بمروره راكباً على الحمار بين يدي الصف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بهم في منى ، وذلك في

حجة الوداع ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأعادة الصلاة ولا سأل أحد من الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وحملوا مطلق الكلب في بعض الروايات على تقييده بالاسود في بعضها ولم يجد لذلك معارضا ، فقال به : واغنا لم يجزم بالقول بعدم القطع في حق الحمار لاحتمال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشعر بذلك ، أو أن ستره الامام ستره للاموم . وفي حق المرأة لاحتمال انه يقتفر اعتراض الراقد دون الماشي والقاعد لقلة تشويشه دونها . ويؤيد ذلك ما في رواية النسائي لحديثها في اعتراضها في قبلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فانسل انسلا » فظهر أنها كرهت القيام دون الانسلال .

والذي تمسك به الجمهور في الاعتذار عن أدلة من خالفهم وجهان :

أحدهما : سلوك طريقة الجمع بين الاحاديث بان يحمل القطع تارة على الابطال كما في حديث حديث أبي سعيد ، وأخرى على النقص كما في سائر الاحاديث . لان الظاهر من حديث أبي سعيد انه ورد مورد البيان لسائر الأحاديث ، ولذا قال : « لا يقطع وادروا » . والقطع أمر مجازي يحتمل الابطال والنقص فهو جمع بأعمال الدليلين على أصلها بخلاف التخصيص . والنسخ ذكره في « المنار » . ويؤيد هذه الطريقة ما سيأتي في أحاديث « المجموع » عن علي عليه السلام ، قال : « كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنزة يتوكأ عليها ، وتفرز بين يديه إذا صلى ، فصلى ذات يوم وقد غرزها بين يديه ، فر بين يديه كلب ثم حمار ثم مرت امرأة ، فلما انصرف ، قال : رأيت الذي رأيتم وليس يقطع صلاة المؤمن شيء ، ولكن ادرؤا ما استطعتم » وقد أخرجه المؤيد بالله بهذه الطريق ، قال : ويؤيد ذلك عمل الصحابة كعلي وعثمان وعائشة وابن عباس . ولذا قال أبو داود : إذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى ما عمل به الصحابة من بعده ، وقد جمعه بعض الأصوليين أحد ما يقع به الترجيح .

ثانيهما : أن حديث أبي ذر وما في معناه منسوخ بحديث ابن عباس المتقدم لتأخره إذ هو في حجة الوداع . وتقدم أحاديث القطع ، ويدل على تقدمها ما أخرجه أبو داود بسند غريب من حديث يزيد بن غران ، قال : « رأيت رجلا بقبوك مقعداً ، فقال : مررت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا على حمار - وهو يصلي - فقال : قطع عابنا صلاتنا قطع الله أثره . وفي سنده مولى يزيد بن غران وهو مجهول ، ذكره المنذري . وقال البخاري : قال أبو مسهر : نا سعيد بن عبد العزيز ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن غران ، فقد رواه عن يزيد بن غران

عبدالرحمن ، وحسبك به فزال ضعفه بالجهالة، ذكره بعض شراح السنن. ووجه الدلالة ما فيه من تاريخ القصة وتقدمها على حجة الوداع ، وبهذا جزم الحازمي في كتابه .

وأجيب بان دعوى النسخ غير مسلمة إذ لا يصار اليه الا عند تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وقد أمكن ، ولو سلم علم التاريخ في حق الحمار في غيره ممنوع للجهالة المتقدم والمتأخر. على انه لا يتم الاستدلال بحديث ابن عباس ، وما ذكر من حديث « المجموع » الآتي الا بتسليم أن سترة الامام ليست سترة لمن خلفه . وقد قام الدليل على خلافه وهو ما أخرجه الطبراني في « الاوسط » من حديث أنس مرفوعاً : « سترة الامام سترة لمن خلفه » وفيه سويد بن عاصم ضعيف . وهو عند عبد الرزاق من حديث ابن عمر موقوفاً . وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : « هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية اذا آخر^(١) فحضرت الصلاة ، فصلى الى جدار فاتخذته قبلة ونحن خلفه ، فجاءت بهيمة تمر بين يديه فمال يداها حتى لصق بطنه بالجدار ، ومرت من ورائه » . وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يصلي فذهب جدي يمر بين يديه فجعل يتقيه » . قال بعض شراح كتابه : حديث عمرو بن شعيب حسن على ما تقرر في أحاديثه . وقد أخرجه ابن عبد البر عن خلاد بن يزيد الارقط ، قال : نا هشام بن الغاز ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر ، فجاءت بهيمة لتمر بين يديه فجعل يداها حتى رأته لصق منكبه بالجدار ، فمرت خلفه » ثم قال : وحديث ابن عباس صحيح . اهـ .

وقد نقل القاضي عياض الاتفاق على ذلك - أعني أن سترة الامام سترة لمن خلفه - لحديث ابن عباس « أنه مر هو و غلام راكبين على حمار بين يدي الصف » وقد تقدم. وقد تعقب دعوى الاجماع الحافظ ابن حجر بما أخرجه عبد الرزاق ، عن الحكم بن عمر الغفاري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه في سفر وبين يديه سترة ، فمرت حمير بين يدي أصحابه ، فاعاد بهم الصلاة » . وفي رواية قال : « إنما لم تقطع صلاتي لكن قطعت صلاتكم » . وظاهره معارض لحديث ابن عباس ، وقد يرجح حديثه بانه من رواية « الصحيحين » دون حديث

(١) اسم جبل منه والثنية العقبة أو طريقها أو الجبل أو الطريقة فيه أو اليه . « قاموس » .

الحكم مع ظن تأخر حديث ابن عباس . قال في « فتح الباري » : ولا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلاً دون رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم . لا نقول قد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى في الصلاة من وراءه كما يرى من أمامه ، وتقدم أن رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ، ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما يحدث لهم كافياً في الدلالة على إطلاعه على ذلك ، كيف وقد ورد صريحاً فيما ذكر من حديث « المجموع » الآتي بلفظ : « رأيت الذي رأيتم ... الخ » ، والله أعلم .

قوله: « وادرؤا ما استطعتم » دليل على مشروعية درء المار بين يدي المصلي ، وهو مقيد في حديث أبي سعيد بما إذا كانت الصلاة إلى شيء يستره . ولفظه عند الشيخين وغيرهما : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره عن الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه ، فليدفع في نحره ، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » . وحكي النووي الاتفاق على أن حكم هذه المشروعية التنب ، وتمقبة ابن حجر بأن فيه خلافاً للظاهرية ، فقالوا بالوجوب لظاهر الأمر في قوله : « فليدفع في نحره » .. فليقاتله . وفي رواية : « فليجعل بيده في صدره فليدفعه » . وهو أيضاً صريح في أن الدفع باق على حقيقته ، وليس المراد به الإشارة كما ذهب إليه بعضهم . وعن ابن عمر مرفوعاً : « لاتصلوا إلا إلى سترة ، ولا تدع أحداً يمر بين يديك ، فإن أبي فقاتله فإن معه القرين » أخرجه ابن حبان والحاكم . وفيه دليل على جواز الفعل اليسير في الصلاة لاصلاحها ، وقد جعله بعض العلماء دليلاً على ذلك مطلقاً (١) . فقال أبو عمر بن عبد البر : فيه دليل على أن العمل القليل في الصلاة جائز ، كقتل البرغوث وحك الجسد وقتل العقرب وماخف من الضرب ما لم يكن متتابعاً ، ودرء المار بين يدي المصلي ، وهذا كله ما لم يكثر فإن كثر أفسد . وما علمت أن أحداً من العلماء خالف هذه الجملة ، ولا علمت أن أحداً جعل بين العمل القليل الجائز والكثير حداً إلا ما يمارفه الناس ، ومن

(١) سواء كان لاصلاحها أولاً . هـ . هـ .

العمل شيء لا يجوز منه القليل ولا الكثير في الصلاة ، وهو الأكل والشرب والكلام عمداً من غير شأن الصلاة، وكل ما باينها من اللهو والمعاصي، وما لم يرد فيه اباحة قليلة وكثيره غير جائز فيها . قال : والمقاتلة : المدافعة ، واطنه كلاماً خرج على التغليب ولكل شيء حد. واجمعوا على أنه لا يقاتله بسيف ولا يخاطبه ولا يبلغ معه مبلغاً تفسد به صلاته ، فيكون فعله ذلك أضر عليه من مروره بين يديه . وفي اجماعهم على ما ذكرنا ما يبين لك المراد من الحديث ، وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز في أكثر ظني ضمن رجلاً دفع رجلاً آخر بين يديه - وهو يصلي - فكسر أنفه دية ما جنى على نفسه . وفي ذلك دليل على أنه لم يكن له أن يبلغ به ذلك لأن ما تولد من المباح معفو عنه . اهـ .

★ ★ ★

باب الحدث في الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام «في الرجل تخرج منه الريح أو يعرف أو^(١) يذره القيء وهو في الصلاة، فإنه يتوضأ ويبني على ما مضى من صلاته، فإن تكلم استأنف الصلاة، وإن كان قد تشهد فقد تمت صلاته» .

أخرج الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في «سننه» في الأحداث الناقضة للوضوء مالهذه : حدثنا يزيد بن الحسين بن يزيد البزار، قال : أنا محمد بن اسماعيل الحساني، قال : أنا وكيع، قال : أنا علي بن صالح واسرائيل، عن أبي اسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه قال : «إذا وجد أحدكم رزاً أو قيئاً أو رعافاً فليتنصرف فليتنوضأ، ثم لين علي صلاته ما لم يتكلم» . وأخرج البيهقي في «سننه» أخبرنا أبو عبد الله بن البيهقي الحافظ^(٢)، أخبرني محمد بن أحمد بالوئية، فيما قرأت عليه، نا محمد بن يونس، نا روح، نا شعبة، نا أبو اسحاق، عن عاصم بن ضمرة أن علياً عليه السلام قال : «من وجد في بطنه رزاً أو قيئاً فليتنصرف فليتنوضأ، فإن لم يتكلم احتسب بما صلى، وإن تكلم استأنف الصلاة» . أخبرنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان ببغداد، أخبرنا حمزة بن محمد بن العباس، نا عباس بن محمد الدوري، نا عبيد الله بن موسى، نا اسرائيل، عن أبي اسحاق، عن الحرث، عن علي رضي الله عنه أنه قال : «أيما رجل دخل في الصلاة فأصابه رز في بطنه أو قيء أو رعاف

(١) أو يذره ... الخ

(٢) هو الحاكم . ٥١ . منه .

فخشي أن يحدث قبل أن يسلم الامام ، فليجعل يده على أنفه ، وإن كان يريد أن يعتمد بما قد مضى ، فلا يتكلم حتى يتوضأ ، ثم يتم ما بقي وإن تكلم فليستقبل ، وإن كان قد تشهد وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الامام ، فليسلم فقد تمت صلاته ، رواه الثوري عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي بنعزمعناه . والحرث الاعور ضعيف ، وعاصم بن ضمرة غير قوي . اهـ .

قلت : قد تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بحديث الحرث . وعاصم بن ضمرة محتج به أيضاً عند الأئمة من أهل البيت ^{عليهم السلام} وغيرهم .

قال في « الطبقات » : هو كوفي تابعي . قال سفيان : كنا نعرف فضل حديث عاصم على حديث الحرث وقال أحمد : عاصم بن ضمرة أعلى من الحرث ، وهو عندي حجة ، وكذا عن محمد بن عبد الله بن عمار ، ووثقه ابن المديني والعجلي ، وروى عنه أبو اسحاق السبيعي ، وقال : ما حدثني حديثاً قط الا عن علي عليه السلام . اهـ . المراد :

والرز - بكسر الراء وتشديد الزاي - : الصوت الخفي . قال في « النهاية » : يريد به القرقرة . وقيل : هو غمز الحدث وحركته للخروج . وأمره بالوضوء لثلاث يدافع أحد الاختين ، والا فليس بواجب إن لم يخرج الحدث . اهـ .

وفي « تلخيص ابن حجر » ما لفظه : ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فليصرف فليتوضأ ، وليبن على صلاته ، وهو في ذلك لا يتكلم » لفظ ابن ماجه . وأعله غير واحد من رواية اسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ، ورواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين ضعيفة . وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه عنه ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وذكر عن جماعة من الحفاظ تضعيف الرواية المرفوعة وقوى الرسالة ، وكذا البيهقي في « سننه » .

وأشار صاحب « المنار » الى دفع ما قيل في اسماعيل بن عياش ، وانه اعتبار للمحدثين يحتاج اليه عند الترجيح فقط . وقد تقدم نقله في باب نواقض الوضوء ؛ وكذا الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في « الامام » ، فقال : وعن اسماعيل بن عياش ، قال : حدثني ابن جريج ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس

فليصرف وليتوضأ ، ولين على صلاته ما لم يتكلم » . قال ابن جريج : وحدثني بن أبي مليكة ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، مثله أخرجه الدارقطني بالاسناد من وجهه واللفظ لاحدهما ، وللآخر نحوه ، واسماعيل بن عياش وثقه ابن معين مطلقاً ، واثني يزيد بن هارون على حفظه ثناء بليغاً . اهـ . وقال ابن حجر بعد ان أورد آثاراً في أسانيدهما مقال يقوي ما تقدم ما لفظه : ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » موقوفاً على علي عليه السلام ، واسناد حسن . اهـ .

وقد ذهب الى العمل بظاهر حديث الأصل وما في معناه جماعة من السلف ، منهم علي عليه السلام وعمر وابن عمر وغيرهم ، فقالوا : يبطل الوضوء وينى على الصلاة . وذهب اليه مالك في المشهور عنه وأبو حنيفة وابن أبي ليلى وداود ، وهو قول الشافعي في القديم . وروي البيهقي عن مالك انه بلغه أن عبد الله بن عباس رضي الله عنها « كان يعرف فيخرج ويفسل الدم ثم يرجع فيني على ما قد صلى » . وروي أيضاً عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي ومالك بن أنس والليث بن سعد وأمامة بن زيد أن نافعاً حدثهم أن عبد الله بن عمر : « كان اذا رجع انصرف ثم توضأ ، ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم » . وقال بعده : هذا عن ابن عمر صحيح . وقد روي عن علي رضي الله عنه . وأخرج أيضاً عن مالك عن يزيد بن عبد الله « انه رأى سعيد بن المسيب يعرف وهو يصلي فأتى حجيرة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى على ما قد صلى » . وروي أيضاً عن أبي سعيد الخولاني قال : « يرجع وبينني على ما قد صلى » - يعني في الرعاف - . وروي أيضاً عن أبي عمرو أنه سمع عطاء يقول : « ينصرف فيتوضأ ولا يكلم أحداً ، ثم يرجع فيني على ما قد صلى » . قال البيهقي : ورويناه عن طاووس وسليمان بن يسار وغيرهما ؛ وحكي أيضاً عن الشافعي انه قال (١) لولا مذهب (٢) الفقهاء لرأيت أن من انحرف عن القبلة لرعاف أو غيره فعليه الاستئفاف .

(١) في « الامالي » . اهـ . البيهقي .

(٢) كان في الام السوداء والمبيضة معا بعد قوله : « انه قال لولا الى قوله ، وفي مسند أبي بكر » وكتب عليه المصنف رحمه الله في هامش المبيضة ما لفظه : يصح من سنن البيهقي - ان شاء الله تعالى - وقد صحته منها بحمد الله ، كما ترى من نسخة صحيحة معتمدة عليه - فلم ابن الصلاح . اهـ . من خط حفيد الشارح العلامة احمد بن محمد السياغي رحمه الله تعالى .

وفي مسند أبي بكر من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن أبي بكر وعمر بن الخطاب في الرجل إذا رُفِعَ في صلاته قالاً : « يَنْفُتِلْ فَيَتَوَضَّأْ ثُمَّ يَرْجِعْ فَيَصَلِّي وَيَعْتَدُ بِمَا مَضَى » أخرجه ابن أبي شيبة . وفي مسند عمر ما لفظه : عن محمد بن الحرث بن أبي ضرار : « أن عمر بن الخطاب كان يصلي بأصحابه ، فرُفِعَ فَاخَذَ يَدَ رَجُلٍ فَقَدَمَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ » ولم يتكلم العنسى عليه ط في حزيه . ١ هـ .

وذهب أكثر المعتز وابن سيرين وإحدى الروايتين عن مالك وأخير قول الشافعي إلى أن سبق الحدث عمدته وسهوه يبطل الصلاة ، ويجب على المكلف استئناها . واحتجوا بحديث علي بن طلق ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا فسا أحدكم في الصلاة فليُنْصَرَفْ وَيَتَوَضَّأْ وَلْيَعِدْ الصَّلَاةَ » رواه الخمسة ، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وأخرجه الدارمي وأحمد بن حنبل . ونقل الترمذي عن البخاري ، قال : لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد . وقال ابن حبان : لم يقل فيه : « وليعد صلاته » إلا جرير بن عبد الحميد . وأعله ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي وهو لا يعرف . وفيه نظر لأن ابن حبان وثقه . ذكره في « الخلاصة » . وذكره البخاري أيضاً ، وبما أورده في « جمع الزوائد » عن حصين المزني ، قال : قال علي بن أبي طالب على المنبر : أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يقطع الصلاة الحدث لا استحجيك مما لا يستحجي منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . والحدث أن تفسو أو تضطرب » رواه عبد الله بن أحمد في « زياداته على أبيه » والطبراني في « الأوسط » . وحصين قال ابن معين : لا أعرفه . ١ هـ .

وظاهر القطع بطلان الصلاة كما في : « يقطع الصلاة مرور المرأة » الحديث ... وهو مع الذي قبله يعارض حجة الأولين .

وأجاب بعض المتأخرين^(١) بترجيح حديث طلق على حديث عائشة لأنه مثبت لاستئنا الصلاة وذلك ناف ، ولأن فيه زيادة تشديد وهو أرجح . وأجيب بأنه عند التعارض يرجع إلى الأصل . والأصل عدم الفساد . والترجيح بالتشديد لاوجه له لأن التخفيف أنسب بما بنيت عليه هذه الشريعة من رفع الحرج . وجنح صاحب « المنار » إلى طريقة الجمع ، فقال :

(١) هو صاحب « البدر التام » . ١ هـ . منه .

أحسن جمع بين أحاديث هذا الباب أن القىء والرعاف وما هو من قبيلها من الغالب في الغالب لا تبطل به الصلاة كما هو نص الحديث ، أو ما هو في معنى النص ، وتبطل فيما يدخله الاختيار في الغالب كالحديث . اهـ . وهو حاصل مذهب الثوري . وذكر بعض المتأخرين وجها آخر في الجمع بأن يحمل حديث عائشة على من غلبه الحدث ، وحديث طلق على من تعمدته تغليظاً على السعيد المومد ، وهو أنسب بكلام الأصل ؛ فيكون المراد من قوله : « تخرج منه الريح ... الخ » ما كان على وجه الغلبة . وقوله في حديث طلق : « إذا فسا أحدكم » معناه متعمداً ، لذلك قال في « النجوم » : والحق انه ان اعتد بتصحيح ابن حبان لحديث علي بن طلق فهو معمول به لصحته ، وان ضعفه الاكثر كما يفهم من قول ابن حجر ، والارجح الى الاصل وهو عدم الفساد ، اذ لا معنى للترجيح مع عدم الصحة سيما مع صحة حديث ذي اليدين المتضمن لتأيمه صلى الله عليه وآله وسلم ما بقي من صلاته وسجوده للسهو مع كونه قد تكلم عمداً ، لكنه في حكم الساهي لعدم علمه انه في الصلاة ، وحديث خلعه صلى الله عليه وآله وسلم لنعليه في الصلاة لقدر فيها وبنائه على ما قد مضى منها . اهـ .

وقد يقال : الترجيح فرع التعارض ، ولا تتم دعوى التعارض الا بتوارد الدليلين نفياً وإثباتاً على معنى واحد ، وليس في حديث عائشة ذكر الحدث الذي تضمنه حديث طلق بن علي إلا بأن يدعى بأن الاحداث جميعاً سواء في الحكم ، ولكنه محل النزاع ، فسلوك طريقة الجمع أحوط للذمة . وأسلم من اطراح أحد الحديثين . وحديث عائشة لا ينقص عن رتبة حديث طلق ان لم يكن أرجح منه لاعتضاده بعمل الخلفاء الراشدين وغيرهم من أكابر الصحابة وسادات التابعين .

قوله : « وان كان قد تشهد فقد تمت صلاته » دليل على أن التسليمين غير واجبتين ، وقد تقدم في شرح حديث التشهد انه مذهب جماعة من العلماء ، وهو احدى الروايتين عن زيد ابن علي ، وان الاحوط في مذهبه فعل التسليم ما لم يضطر الى الخروج كما في هذه الصورة . واما تأويل قوله عليه السلام بان المراد وان كان قد تشهد يعني تشهداً كاملاً ، ومن جملة التسليمتان فتكلف ظاهر ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : هذه الثلاث يبني عليهن ، وثلاث لا يبني عليهن : البول والغائط والقهقهة ، لأنها تنقض الوضوء والصلاة .

أشار عليه السلام بالثلاث الى ما تقدم في خبر الأصل ، وهي الريح والرعاف والقيء للأدلة القاضية بأن المكلف بعيد منها الوضوء ويبني على صلاته ، ولأن الأصل عدم الفساد، وما كان من الأحداث مفسداً فبدليل يوجه كالثلاث التي ذكرها عليه السلام .

أما البول والغائط فلأنها حدثان متوقعان على الاختيار في الغالب . وقد حكى في « البحر » وغيره الاجماع على أن من تعمد الحدث في الصلاة بطلت ولو لنياسه كونه فيها . واحتج في « المنهاج » على وجوب الاستئذان على من خرج منه الغائط بقوله تعالى : « أو جاء أحد منكم من الغائط » ولم يفصل بين حال وحال، والبول مقيس عليه بجامع أنه حدث يوجب الطهارة لأقبي محله .

وأما القهقهة فلما في « مجمع الزوائد » عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقطع الصلاة الكثير ^{التي تسمى بها} ولكن تقطعها القهقهة » رواه الطبراني في « الصغير » مرفوعاً وموقوفاً ، ورجاله موثقون . وعن أبي موسى قال : « بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد ، وكان في بصره ضرر فضحك كثير من القوم - وهم في الصلاة - فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون ، وفي بعضهم خلاف . اهـ . واستوفي البيهقي طريقه في « الخلافات » . وفي معناه ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » بسنده إلى أمير المؤمنين مرفوعاً حديث السبع النواقض التي منها « وقهقهة في الصلاة » ، وقد مر الكلام عليه في نواقض الوضوء .

واختلف العلماء في نقض القهقهة في الصلاة للوضوء :

فعند الشافعي أنها لا تنقض مطلقاً، واحتج بحديث جابر رضي الله عنه أنه قال: «إذا ضحك أحدكم في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعيد الوضوء» أخرجه البخاري تعليقاً . وقال ابن حجر :

ووصله الدارقطني وسعيد بن منصور وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر. وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكنه ضعفها .

وذهب أبو حنيفة ، وهو ظاهر اطلاق الامام زيد بن علي عليه السلام : انها تنقض مطلقاً عمداً كانت أم سهواً لحديث جابر وأبي موسى السابقين لاطلاقها .

وذهبت الهادوية الى التفصيل ، وهو أن تعمدتها في الصلاة ينقض الوضوء لا في غير الصلاة ، ولا إذا غلبه الضحك ، ولم يقدر على دفعه جمعاً بين الاخبار بحمل حديث الاعمى على المتعمد وحديث جابر عند البخاري تعليقاً على غير المتعمد . وأشار صاحب « شرح منظومة المهدي » الى عدم النقض مطلقاً لتعارض الأدلة وعدم صحتها فقياً واثباتاً ، والاصل صحة الوضوء وعدم النقض . قال في « التلخيص » : وروى ابن عدي ، عن أحمد انه ، قال : ليس في الضحك حديث صحيح . وحديث الأعمى الذي وقع في البئر مداره على أبي العالية وقد اضطرب عليه . اهـ . وقد يقال شرط التعارض تكافؤ الأدلة من الجانبين وهو غير موجود هنا . فدليل عدم النقض حديث جابر الذي علقه البخاري ، والصحيح وقفه عليه مع رواية خلافه عنه موقوفاً ومرفوعاً عند الطبراني بسند رجاله ثقات ، فأقل أحواله (١) عدم صحة الاحتجاج به . ودليل النقض حديث أبي موسى وما في معناه ورجاله موثقون ، كما في « مجمع الزوائد » ، وهو وإن لم يبلغ درجة الصحيح كما قال أحمد فلا أقل من أن يكون حسناً ، وهو واجب العمل به ولا معارض له كما عرفت ، وظاهره الاطلاق إذ لا دليل على العمدية ولا قرينة عليها ، بل القرينة قائمة على خلافها ، وهي وجود قرينة التعجب . وحمل الضاحكين على السلامة عن تعمد المعصية لا سيما خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الواجب . وأما التعجب فلا مانع منه إذ هو مقتضى الطبيعة البشرية الخارجة عن حد الاختيار . وبهذا يظهر عدم ورود قول ابن المنذر في حديث أبي موسى انه لا يصح ، وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضحكوا خلفه وهم خير القرون . اهـ . فإن قيل : لو نقضت القهقهة بنفسها لا كونها معصية لنقضت على الاطلاق في الصلاة وغيرها كسائر الاحداث ، ولم ينخص بالنقض حال الصلاة . قيل : إذا ورد الاثر بطل النظر ، والله أعلم .

(١) وانما كان أقل أحواله ، لانه قد يقال رواية الرفع زيادة مقبولة لثقة روايتها يصح الاحتجاج بها . اهـ . من خط المصنف .

وقال زيد بن علي في الامام يصلي بالقوم فيحدث به حدث ، إنه يأخذ بيد رجل من خلفه فيصلي بالقوم باقي صلاتهم ، ويذهب هو فيتوضأ ثم يجيء ، فان لحق الأول الثاني صلى معه ، وان لم يلحقه قضى ما بقي عليه .

فيه اشارة الى جواز الاستخلاف للامام إذا عرض له ما يوجب الخروج عن الصلاة ، وقد قال به جماعة من العلماء . واختلفوا في حكمه هل هو واجب أو مندوب ؟ وهل هو على الفور أو على التراخي ؟ فحكى عن أبي العباس الحسيني أنه واجب ، لانه لا يجوز الخروج من الجماعة مع امكانها . فان أتموا فرادى فسدت ، وهو مبني على مذهبه في وجوب الجماعة . وقال المؤيد بالله : لا يجب الاستخلاف . وفي الطرف الثاني قال المؤيد بالله : انه على الفور ، وعند أبي العباس على التراخي ، وفي تحديد الفور اختلاف مذكور في كتب الفقه .

والأصل في جوازه ما أخرجه الدارقطني في « سننه » حدثنا أبو بكر النيسابوري ، قال : نا الزعفراني ، قال : نا شابة ، قال : نا يونس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، والحريث ، عن علي عليه السلام قال : « إذا أم الرجل القوم فوجد في بطنه رزاً أو رعاً أو قيثاً ، فليضع ثوبه على أنفه ، وليأخذ بيد رجل من القوم » الحديث ... وأخرج سعيد بن منصور في « سننه » والبيهقي في « باب الصلاة بامامين » عن أبي رزين قال : « صلى علي عليه السلام فرعف ، فاخذ بيد رجل قدمه ، ثم انصرف » . وفي « المنتقى » عن عمرو بن ميمون « اني لقائم ما بيني وبين عمر غداة أصيب الا عبد الله بن عباس ، فما هو الا أن كبر فسممته يقول : قتلي - أو أكلني - الكلب حين طعنه ، وتناول عبد الرحمن بن عوف قدمه فصلى بهم صلاة خفيفة » . وهو مختصر من البخاري .

قال أحمد بن حنبل : ان استخلف الامام فقد استخلف عمر وعلي ، وان صلوا وحداناً فقد طعن معاوية وصلى الناس وحداناً من حيث طعن أتموا صلاتهم . اهـ . وقد احتج في « المنهاج » و « البحر » على ذلك بعزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر في مرضه حين خرج وقد شرع في الصلاة بالناس . واعترض بأن أبا بكر لم يحدث وإنما خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوحي . وقد قرر شارح « الارشاد » الاستدلال بذلك بما لفظه :

وان بطلت الصلاة للامام ولو باطلاله لها عمداً جمعة كانت أو غيرها لحدث أو لغيره جاز له ، وللمأمومين أو أحدهم استخلاف صالح للامامة ولو منتفلاً وصيباً ، لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة ، كما صح أن أبا بكر كان إماماً ، فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقتدى به أبو بكر والناس . واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالاولى لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى الامام . اهـ .

وما يقال الوجه أن أبا بكر ممنوع من الامامة بعد حضور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون كمن فسدت صلاته في تعذر التمام، يرد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما تأخر في بعض غزواته عن الصلاة ووجد الناس قد قدّموا عبد الرحمن بن عوف صلى الله عليه وآله وسلم خلفه كما في حديث المغيرة في « مسلم » ، فلو كانت امامة غيره للصلاة مع حضوره ممنوعة لما ائتم بعبد الرحمن بن عوف ، ولا مره بالتأخير والاثم ، هكذا قرره في « النجوم » .

قوله : « فان لحق الأول » يعني المستخلف - بكسر اللام الثاني - يعني المستخلف - بفتحها - صلى الله عليه وآله وسلم ، ووجهه عدم المانع من اتمامه به . وقوله : « وان لم يلحقه قضى ما بقي عليه » بناء على أن سبب خروجه أحد الأحداث المتقدمة التي يبنى معها على ما فعل من الصلاة ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الامام يحدث فيقدم رجلا لم يدرك أول الصلاة :
إن الامام الثاني يصلي بالقوم باقي صلاتهم ، ثم يقدم رجلا ممن أدرك أول الصلاة فيسلم بهم ، ويقوم فيقضي ما بقي عليه ، ويتوضأ الأول فيجيء ويقضي ما بقي عليه .

يريد عليه السلام أن الرجل المستخلف يصح تقديمه وإن فاته أول الصلاة ، إلا أنه إذا صلى بمن خلفه باقي صلاتهم فله أن يستخلف بهم من يخرج بهم بالتسليم ممن أدرك أول الصلاة معهم ، ويقوم لتمام صلاته . قال في « المنهاج » : ووجهه بأن الباقي من صلاته له حكم الحدث الذي يسوغ معه الاستخلاف ، وتحرير القياس انه امام عاقه عائق لا عن تعمد عن إتمام الصلاة لمن خلفه ، فكان له أن يقدم دليله لو أحدث . اهـ .

والذي قرره الأئمة في كتبهم أن الخليفة المسبوق ببعض الصلاة إذا بلغ تشهد المؤمنين الأخير، فإنه يقدم معهم حتى يساموا، ثم يقوم لاتمام صلاته إلا إذا عرف أنهم منتظرون لتسليمه، فإنه حينئذ يجوز له القيام قبل تسليمهم ، والله أعلم .

تنبيه قال زيد بن علي عليه السلام في المسائل التي ستأتي آخر الجناز : انه إذا صلى مسافر بمقيمين ومسافرين ركعة ، وحدث على الامام حدث من رعا فانه يقدم رجلا من المقيمين يصلي بهم باقي صلاة المسافر ، ثم يقدم رجلا من المسافرين فيسلم بهم ، ثم يقوم المقيمون فيقضون ما بقي عليهم من صلاتهم ولا يؤمهم أحد منهم . هذا كلامه عليه السلام . وتقريره ما ذكره بعض الناظرين ، وهو انه انما لم يجز أن يؤمهم أحد منهم ، لان أصل الصلاة الامام الاول ركعتان لكونه مسافراً ، فلم يصح أن يصلي بهم الرجل المستخلف المقيم الا ركعة التي هي باقي صلاة المستخلف له ، ولهذا يجب عليه أن يقدم رجلا من المسافرين ، ويقوم هو وأصحابه فيتمون صلاتهم فرادى ، إذ الاستخلاف لا يكون إلا من إمام والامام قد تمت صلاته . فهذا وجه عدم جواز ائتمام بعضهم ببعض ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « في الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً أو معتمداً انه تنقطع صلاته » .

قال في « التخريج » في الحديث المتقدم في البناء عن علي عليه السلام في قوله : « فان لم يتكلم احتسب بما صلى ، وان تكلم استأنف الصلاة » ما يشهد له وهو مطلق في العمد والسهو . وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث زيد بن أرقم قال : « كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه - وهو الى جنبه - في الصلاة حتى نزلت : « وقوموا لله قانتين » « فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » . وفي معناه حديث عبد الله بن مسعود قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عودني أن يرد علي السلام ، فأتيته ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله يحدث في أمره ما يشاء ، وقد أحدث لكم في هذه الصلاة أن لا يتكلمن أحد منكم إلا بذكر الله عز وجل ، وما ينبغي من تهميده وتجييده » .

« وقوموا لله قانتين » وهو متفق عليه ، وسياق لفظه للحازمي . وقد اتفق العلماء قاطبة أن من تكلم عامداً في صلاته لا يريد تعليم أحد . أو اصلاح شيء إن صلاته باطلة ، ودلائلهم الأحاديث الصحيحة وهي مذكورة في كتب المحدثين .

وأما السهو فقد اختلف فيه أهل العلم ، فذهب أهل الكوفة وقتادة من البصريين ، ونقله السيد يحيى عن الهادي والمؤيد بالله ، وبه قال زيد بن علي إلى أنه يبطل الصلاة كالعمد عملاً بظاهر حديث الأصل الموقوف على أمير المؤمنين عليه السلام ، وما يشهد له من الأحاديث المرفوعة لاطلاقها وتناولها العمد والسهو ، وهو صريح ما ذكره عليه السلام في المسائل الآتية في آخر الجناز ، ولفظه : « سألت زيد بن علي عن الرجل يسلم عليه في الصلاة فيسهو فيرد السلام ؟.. فقال : تنتقض صلاته » . وقال جمهور العلماء من السلف والخلف . وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن والشعبي وقتادة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وجميع المحدثين . وقال به الناصر انه يبيني على صلاته ولا إعادة عليه .

ولهم في الاحتجاج على ذلك طريقان :

الاولى : ما قرره : الحازمي في كتابه « الاعتبار » انهم قالوا حديث ابن مسعود وما في معناه وان كان مطلقاً في العمد والسهو ، فقد ورد في حديث أبي هريرة ما ينسخ منه حالة السهو دون العمد ، لانه آخر الأمرين . وهو ما رواه الجماعة عن أبي هريرة يقول : « صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلم في ركعتين ، فقام ذو اليمين ، فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟.. فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كل ذلك لم يكن ، قال : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، قال : فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناس ، فقال : أصدق ذو اليمين ؟.. قالوا : نعم ، قال : فأتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بقي من الصلاة ، ثم سجد سجدة ، وهو جالس بعدما سلم ، وله طرق وألفاظ مختلفة .

قال الشافعي : انما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكلام في الصلاة في العمد وحديث ابن مسعود بمكة ، وحديث ذي اليمين بالمدينة فهو ناسخ . وحكى الحازمي عن الشافعي انه قال : فخالقنا بعض الناس ، وقال : حديث ذي اليمين ثابت ولكنه منسوخ . قلت : وما ناسخه : قال : حديث ابن مسعود ، فقلت له : والناسخ إذا اختلف الحديثان الآخر منها ؟.. قال : نعم ، فقلت له : أأست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا « أن ابن مسعود مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ؟.. قال : فوجدته يصلي في فناء الكعبة وان ابن مسعود هاجر

الى أرض الحبشة ثم رجع الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بديراً؟.. قال : بلى ، فقلت له :
فاذا كان مقدم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة قبل الهجرة ؛ ثم كان
عمران بن حصين يروي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في مسجده الا بعد هجرته
من مكة ؟.. قال : بلى ، قلت : فحديث عمران يدل على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ
لحديث ذي الدين . اه .

وحاصل ذلك أن الكلام عمده وسهوه كان مباحاً في الصلاة قبل الهجرة ثم نسخ بعد
قدومهم من الحبشة ، فيما ذكره عبد الله بن مسعود وغيره ، وحديثه مطلق في العمدة والسهو ،
وحديث عمران بن حصين وأبي هريرة وغيرهما ناسخ لحديث عبد الله ومافي معناه من حديث
زيد بن أرقم في السهو لاغير .

الطريقة الثانية : انه لا تنافي بين حديث ابن مسعود ومافي معناه ، وحديث عمران
وأبي هريرة بأن يقال: حديث ابن مسعود مطلق أو عام للعمدة والسهو ، وحديث أبي هريرة مقيد
أو خاص بالسهو . والقاعدة تقتضي بناء المطلق على المقيد أو العمل بالخاص فيما تناوله ، وبالعام فيما
عداه . أما على طريقة من يبني العام على الخاص أو المطلق على المقيد مطلقاً فظاهر . وأما على
مذهب من يعمل بالخاص أو المقيد سواء تقدم أو تأخر بوقت لا يتسع للعمل ، فان فرض
تأخر الخاص أو المقيد لما لا يتسع للعمل فيه فظاهر أيضاً ، اذ هو مبين للمراد من الاطلاق أو
العموم ، والا كان الخاص أو المقيد ناسخاً لقدر معارضه من العام أو المطلق مع تقدمه ،
والله أعلم .

ويدل على مذهب الجمهور أيضاً مافي حديث معاوية بن الحكم السامي المتفق عليه من
تكلّمه في الصلاة بقوله : « واُتُكِّل أمّاه وماشأنكم تنظرون الي ، بعد قوله للعاطس :
« یرحمک الله » ولم يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة . فدل على أن الناسي والجاهل
لا يفسد كلامها الصلاة ، لانه مباح عندهما في أنفسهما ، كما وقع في حديث ذي الدين ،
والله أعلم .

تنبيه قال أبو خالد : سألت زيد بن علي عن المحن في الصلاة ، فقال : يقطع
الصلاة ، وسيأتي آخر « كتاب الجنائز » . وأصل اللحن : الانتقال من شيء الى غيره . قال
في « المصباح » : ولحن في كلامه لحناً من باب نفع : أخطأ في العربية . اه . ووجه كونه

قاطعاً للصلاة ان فيه إخلالاً بالواجب من القراءة لتأديتها على غير وجه الصواب من مخالفة رسم الاعراب .

قال الامام يحيى في « الانتصار » : والمختار فيما يكون مفسداً للصلاة من اللحن انه يرجع الى معان أربعة :

الاول : ما يرجع الى اللفظ كالتحد - بالحاء المعجمة - والتالين بالغين المعجمة .

الثاني : ما يرجع الى المعنى كان يقرأ : « ان الله بريء من المشركين ورسوله » و « أنعمت عليهم » - بالضم - إذا انضم الى ذلك الاعتقاد فيكون كفرأ .

الثالث : ما يرجع الى نظم القرآن وتأليفه كان يقدم المؤخر ويؤخر المقدم ، فانه يبطل كونه قرآناً فتبطل الصلاة .

الرابع : ما يرجع الى مفردات الكلمات كترك بعض تشديدات « الفاتحة » أو ما يقرأ بعدها .

قال : فمتى حصل في الصلاة بعض هذه التغيرات بطلت ، ومتى سلمت منها لم تبطل ، ولو زاد في المد أو نقص من الأحرف الزائدة كنقصان لام التعريف أو التنوين ، لكنه إنهم وخطأ وتقصير في واجب التعليم فينكر عليه ، لكنه وإن أدخل بالواجب من التعليم لا تكون صلاته فاسدة . ودليله ما رواه جابر قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن نقرأ القرآن وفينا الاعرابي والمجمعي ، فقال : اقرؤا فكل حسن ، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح ، يتمجلونه ولا يتأجلونه » أخرجه أبو داود . وأشار في « المنار » ان الذي لا يتمكن من إقامة الاعراب أو من سبقه لسانه معذور في ذلك إذ قد فعل ما يمكنه كما في الألف ، ولا دليل على كون اللحن مفسداً في حقه . وأما العائد الى اللحن مـم تمكنه من الاعراب ، فهو مغل بما يجب عليه من صيانة الكتاب العزيز عن التغير عن وضعه ففسد لذلك صلاته . ولكونه مغللاً ببلاغته مخرجاً له الى حيز الابتذال ، ولو كان في الظاهر قرآناً . اهـ . وأما كون اللحن مفسداً في الواجب لا في غيره فهو مع تفاصيله المذكور في موضعه من الفروع ، والله أعلم .

قال زيد عليه السلام في الرجل يرد السلام في الصلاة : ان صلاته باطلة ^{فاسدة} ^{صلوته}

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أول عمرة إعتمرها ، فاتاه رجل فسلم عليه - وهو في الصلاة - فلم يرد عليه ، فلما صلى وانصرف ، قال : أين المسلم قبيل اني كنت في الصلاة ، وإنه أتاني جبريل فقال : إنه أمتك أن يردوا السلام وهم في الصلاة » .

في معناه أحاديث في « الصحيح » وغيره ، ولم أعر على ما يوافقه لفظاً ، فمن ذلك حديث عبد الله بن مسعود عند أبي داود والنسائي ، قال : كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يصلي - فسلمت عليه فلم يرد علي السلام ، فأخذني ما قدم وما حدث ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ، قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء ، وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، فرد عليي السلام . وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمر وصهيب وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري . ولفظه في « مجمع الزوائد » : عن أبي سعيد « أن رجلاً سلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو في الصلاة - فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إشارة ، فلما سلم ، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنا كنا نرد السلام في صلاتنا فنهينا عن ذلك » رواه البزار . وفيه عبد الله ابن صالح كاتب الليث ، وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث (١) وضعفه الأئمة أحمد وغيره .

دل الحديث على تحريم الكلام في « الصلاة » ، وقد تقدم في شرح الأثر العلوي قبل هذا ذكر أقوال العلماء فيما يفسد من الكلام وما لا يفسد .

وقوله : « في أول عمرة اعتمرها » في الصحيحين « عن أنس بن مالك ، قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجته عمرة من الحديبية - أو زمن الحديبية - في ذي القعدة ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة

(١) فقال : ثقة مأمون . ا هـ . « مجمع » .

من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته . قال ابن القيم : العمرة الأولى في ذي القعدة سنة ست ، فصده المشركون عن البيت ، ففجر البـدن حيث صد بالحديبية وحلق هو وأصحابه رؤوسهم ، وحلوا من احرامهم ، ورجع من عامه الى المدينة . وليس في حديث الأصل رد السلام بعد التسليم ، وقد ثبت في بعض روايات حديث عبد الله بن مسعود كما تقدم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا يبصقن ^(١) أحدكم في الصلاة تلقاء وجهه ، ولا عن يمينه ، ولا يبصقن ^(٢) عن شماله أو تحت قدمه اليسرى » .

أورد الحافظ السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام عن علي ، قال : « يكره أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ، أو يعبث بالخصى ، أو يتفل قبل وجهه ، أو عن يمينه » أخرجه عبد الرزاق . ١ هـ . وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان أحدكم في صلاة فلا يبرزن أمامه فإنه مستقبل ربه ، ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، فإن لم يقدر فليزق في ناحية ثوبه ثم ليرد ثوبه بعضه ببعض . قال أبو هريرة : كأنني أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد ثوبه بعضه على بعض ، رواه مسلم في « الصحيح » . وأخرج البيهقي أيضاً عن أنس قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة في القبلة فكرهه حتى عرف ذلك في وجهه ، فحكه ثم قال : إن أحدكم - أو إن المرء - إذا قام في الصلاة فأنما يناجي ربه - أو قال ربه بينة وبين القبلة - فليبتل عن يساره أو تحت قدمه ، ثم أخذ بطرف ثوبه فبزق فيه ورد بعضه على بعض ثم قال : أو ليفعل هكذا » . ١ هـ . وأخرج عن طارق الحاربي قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صليت فلا تبصق بين يديك ولا عن يمينك ،

(١) لا يبرزن النخ ... ١ هـ .

(٢) ولا يبرزن النخ ...

وابصق تلقاء شمالك إن كان فارغاً أو تحت قدمك ، وقال : برجله كأنه يحكه بقدمه . ورواه أبو الأحوص عن منصور . قال : « أو تحت قدمه اليسرى » . وفي الباب أحاديث كثيرة .

قال الثعالبي في « فقه اللغة » : البصق والبرق هو الريق إذا رمي به ، وما دام في فم الانسان فهو ريق ، فإذا علك فهو عصب ، فإذا سال فهو لعاب . وقال بعضهم : البصاق والبراق من الفم ، والنخامة والنخاعة من الصدر ، والمخاط من الأنف .

والحديث يدل على النهي عن استقبال القبلة واليمين بالبصاق ونحوه . وقد ورد معللاً في حديث أبي أمامة عند الطبراني في « الكبير » مرفوعاً : « وإن أحدكم إذا قام في الصلاة فإنه يقوم بين يدي الله عز وجل مستقبل ربه وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره ، فلا يتفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه ، ثم ليعرك فليشدد عركه ، فإما يعرك أذن الشيطان » الحديث ... أوردته بكالته في « مجمع الزوائد » وقال : فيه عيب الله بن زحر ، عن علي بن زيد وكلاهما ضعيف ، ولكنه يتأيد بما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه إنه يناجي الله ما دام في مصلاه ، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا ، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه فيدفنها » .

وظاهر قوله : « وليبصق عن يساره » يتناول المسجد وغيره من الأماكن . وقد ورد ما يعارضه من حديث أنس عند الجماعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » ويجمع بينها بأن يحمل كون البصاق في المسجد خطيئة على تقييده بعدم الدفن . وأما من أراد دفنه فلا . ذكره القاضي عياض وغيره . ورده النووي وزعم أنه غلط ، وأن الصواب أن البزاق في المسجد خطيئة مطلقاً ، وسواء احتج إلى البزاق أو لم يحتج . فإن بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البزاق. هذا كلامه . وفيه نظر لورود ما يدل على جواز البزاق في المسجد للحاجة . في « مجمع الزوائد » عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا بصق أحدكم في المسجد فلا يبصق عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه » رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، ومع وجود ما يعارضه من حديث أنس وإمكان الجمع بما ذكر يجب المصير إليه .

ويؤيده ما أورده في « مجمع الزوائد » أيضاً عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة » رواه الطبراني في

«الكبير» ورجاله موثقون ، فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً ، قال : « ووجدت في مساويء أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » . قال النووي : قال الجمهور : والمراد بدفنها في تراب المسجد ورملة وحصائه . وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد ، وهو بعيد . والدليل يقوم مقام الدفن لان المراد ازالة جرمها . وقد أوّل القاضي في « شرحه » قوله : « وليصقن عن شاله » بأن المراد حيث كان في غير المسجد .

وقوله : « أو تحت قدمه اليسرى » حيث كان في المسجد ، ولم يمكنه أن يجعل ريقه في طرف ثوبه . واستظهر بما نقله في « المنهاج » عن زيد بن علي مما يؤدي ذلك التأويل ، ولكن الأقرب الى سياق الرواية وما عارضها ما ذكرته أولاً .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة » .

الحديث أخرجه الجماعة كلهم من رواية أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » . وزاد مسلم « في الصلاة » . وفي رواية للشيخين عن سهل بن سعد من حديث طويل : « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفتح النساء » . والتصفيح هو التصفيق . قال النووي : والمراد بالتصفيق ضرب بطن الكف الأيمن على ظهر الكف الأيسر ، وليس المراد ضرب بطن كف على بطن كف على جهة اللهو واللعب ، فإن فعل على هذا الوجه بطلت الصلاة للمنافاة . وقال غيره : ان تضرب بأصبعين من يمينها على ظهر كفها اليسرى .

قلت : الظاهر أن المراد ما يطلق عليه اسم التصفيق لغة ، وتقيدها بما ذكر ودعوى ان ما عداها مفسد محتاج الى ايراد الدليل عليه .

والحديث يدل على جواز تنبيه الامام إذا ترك ركناً أو زاده أو أخل بشيء من واجبات الصلاة سهواً . وكذا تنبيه المار أو من يريد منه أمراً وهو لا يدري انه يصلي ، فينبهه على أنه يصلي عملاً بعموم لفظ الحديث في قوله : « إذا نابكم » لا بخصوص منبهه ، فالرجال بالتسبيح والنساء بالتصفيق . وهو محمول على القدر اليسير الذي يقع به التنبيه فاذا كثر أفسد . وإنما خص

النساء بالتصفيق دون التسبيح لأن صوتهن فتنة ، ولذا منعهن من الأذان والاقامة والقراءة في الصلاة جهراً ، ذكره الكرماني . وقد ذهب الى هذا الشافعي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق والاوزاعي وأبو ثور ، وجمهور العلماء من السلف والخلف مطلقاً ، والمؤيد بالله والامام يحيى ورواية عن أبي حنيفة في حق المؤتم .

وذهب جماعة من الأئمة الى أنه مفسد . والحديث منسوخ . أما التسبيح فبحديث ابن مسعود : « إن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » وقد مر بكأله . وأما التصفيق ، فقال الامام يحيى فيه جوابان : أحدهما أنه منسوخ بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة : « إنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن » . أو يقال - أراد أن التسبيح للتنبيه إنما هو للرجال . وأما النساء فلسن أهلاً لذلك ، إنما شأنهن التصفيق كفولهن : الرماح للرجال وللنساء المغازل . وليس القصد ان المغازل للحرب كالرماح ، وإنما يراد نزول قدرهن وركعة همتهن . ودفعه الامام عز الدين ، فقال : كلا الجوابين سلك بهما مسلك التعسف : أما الاول - فلأنه نسخ للكلام في الصلاة لا للتصفيق إذا ثبت أنه قد شرع . وأما الثاني - فلا يساعد عليه الذوق السليم وليس للنساء بالتصفيق تعلق ولا اختصاص ، كما في قوله : « المغازل للنساء » . وعن مثل هذا التكلف مندوحة . اهـ .

ويجاب عن دعوى النسخ بحديث ابن مسعود بوجوه :

منها : أن ذلك النسخ قد اشتمل في بعض رواياته على استثناء ذكر الله حيث قال : « إن الله تبارك وتعالى أحدث في الصلاة أن لا تكلموا الا بذكر الله وما ينبغي لكم » . والتسبيح من ذكر الله تعالى .

ومنها : أن النسخ إنما يكون عند تعذر الجمع ، وقد أمكن لان تحريم الكلام في حديث النهي عام ، والتسبيح في حديث الامر به خاص ، والواجب بناء العام عليه اذ لا تعارض بينهما على الأصح ، والنسخ فرع التعارض .

ومنها : ان الحكم بالنسخ فرع تقدم المنسوخ وتأخر الناسخ . وقد عرفت مما نقل سابقاً عن الحازمي أن حديث ابن مسعود وقع في مكة كما أوضحه الشافعي في مناظرته ، وحديث سهل بن سعد الذي فيه : « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال » في المدينة في قصة خروجه صلى الله عليه وآله وسلم للإصلاح بين بني عمرو بن عوف . وكون المشروع للرجال التسييح وللنساء التصفيق هل هو على سبيل الإيجاب أو الاستحباب أو الإباحة ؟ . قال شارح « التقريب » : الذي ذكره أصحابنا ، ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة . وحكاة عن الأصحاب ، ثم قال ، بعد كلام : والحق انقسام التنبيه في الصلاة الى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال ، والله أعلم .



باب السهو في الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام،
قال: «سجدتا السهو بعد السلام وقبل الكلام يحزبان من الزيادة
والنقصان» .

أخرج محمد بن منصور في «الامالي» ما لفظه : حدثنا يحيى بن محمد بن بشير، عن يحيى بن سليم الطائفي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال : قال علي عليه السلام : «سجدتا السهو بعد التسليم وقبل الكلام» . اهـ . ويحيى بن محمد ذكره الذهبي في «الميزان» وان مطينا كذبه . وقال فيه الدارقطني : ثقة حافظ . اهـ . قال في «التخريج» : والدارقطني أعرف بالحديث ورجاله من مطين وأقعد عند أهل الحديث بمعرفة الفن ، ويحيى بن سليم الطائفي فيه كلام ، وقد روى له الجماعة . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : يحيى بن سليم كذا وكذا، والله إن حديثه يعني ان فيه شيئاً وكأنه لم يحمد . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين : ثقة ، وقال يحيى بن معين : شيخ صالح محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال محمد بن سعيد^(١) : كان ثقة كثير الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وقال أبو بشر الدولابي ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» . وقال : أنه يخطيء ، كذا ذكره في «التهذيب» . وقال الشافعي : فاضل كنا نعلمه من الإبدال . قال في «التخريج» : وفي توثيق من وثقه واحتجاج الستة به ما يوهن تضعيف من ضعفه ، مع أنه لم ينسبه أحد الى الوضع . وأنكر النسائي حديثه عن عبيد الله بن

(١) وفي نسخة : سعد .

عمر ، ولم يكن في هذا الاسناد . ومرسل أبي جعفر محمد بن علي عليها السلام يقوي حديث أخيه
الامام زيد بن علي المتصل السند الى علي عليه السلام . ١ هـ .

وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال :
« لكل سهو مسجدان بعد ما يسلم » . وفيه اسماعيل بن عياش ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً ،
وبيان صحة الاحتجاج به مطلقاً . وعلى تسليم ما ذكره أحمد والبخاري : اذا حدث عن أهل
بلده - يعني الشاميين - فصحيح ، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر فهذا الحديث من رواية
الشاميين . وأخرج أبو داود والنسائي عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : « من شك في صلاته فليسجد مسجدتين بعد ما يسلم » . وفيه مصعب بن شيبة عن عتبة بن
محمد بن الحرث . قال النسائي : مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف . قال المنذري :
مصعب احتج به مسلم في « صحيحه » وثقه يحيى بن معين وضعفه غيره ، وقد صحح حديثه
هذا ابن خزيمة . وأخرج الجماعة واللفظ للنسائي من حديث عبد الله بن مسعود قال :
« صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة فزاد فيها أو نقص فلما سلم ، قلنا : يا نبي الله
هل حدث في الصلاة شيء ؟ .. فقال : وما ذاك ؟ .. فذكرنا له الذي فعل ، فثنى رجله واستقبل
القبلة ، فسجد مسجدتي السهو ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فقال : لو حدث في الصلاة شيء لأنبأتكم
به ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم شك في صلاته
فليتجر الذي يرى أنه صواب ، ثم يسلم ويسجد مسجدتي السهو » . قال الحازمي : ولهذا الحديث
في الصحاح طرق .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجود السهو بعد السلام من غير وجهه ، وهو
في حديث عمران بن حصين وأبي هريرة وعبد الله بن جعفر والمغيرة بن شعبة وثوبان . ١ هـ .
ويريد بحديث أبي هريرة « تسليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من إحدى صلاتي العشي على
ركعتين ، فقام ذو اليمين ... » الحديث بطوله ، وفيه سجود السهو بعد التسليم .

وقوله في حديث الأصل : « مجزيان من الزيادة والنقصان » . قد روي نحوه من حديث
عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مسجدتا السهو تجزيان من كل زيادة
ونقصان » أخرجه من حديثها أحمد وابن عدي والبيهقي . قال البيهقي : تفرد به حكم بن
نافع ، وثقه ابن معين . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حجر : حكم بن نافع البهراني

- بفتح الموحدة - أبو اليان الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب
مناولة . وقال الذهبي : أحد الثقات الأئمة ، عن جرير بن عثمان وصفوان بن عمر وأبي بكر
بن أبي مریم والكبار . واحتج بحديثه الشيخان عن شعيب بن أبي حمزة . وقال أحمد بن حنبل:
أما حديثه عن جرير بن عثمان وصفوان ، فصحيح .

وفي الحديث دليل على أن محل السجود بعد التسليم مطلقاً سواء كان لزيادة أو نقصان
وهو قول جماعة من الصحابة أجلهم أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وابن مسعود وعمار وسعد
ابن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير، ومن الأئمة زيد بن علي والقاسم ابن
ابراهيم والمهادي الى الحق والمؤيد بالله ، ومن التابعين الحسن و ابراهيم النخعي وعبد الرحمن
ابن أبي ليلى ، والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة ، وأهل الكوفة ، وحجتهم ما تقدم من
الأدلة النبوية قولاً وفعلًا . قال في « الانتصار » : ولأن سجود السهو ليس مما اقتضاه تكبير
الافتتاح فوجب تأخره عن التسليم كتكبير التشريق .

وذهبت طائفة منهم ابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة والزهري وربيعة والليث
والاوزاعي والشافعي في أخير قوله الى أن محله قبل التسليم مطلقاً . واحتجوا بحديث ابن
بجينة عند الستة أنه قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ، ثم قام فلم
يجلس ، فقام معه الناس فلما قضى صلاته وانتظرنا لتسليمه كبر ، فسجد سجدتين وهو جالس
قبل التسليم ثم سلم » . وبما أخرجه أبو داود مرسلًا من حديث مالك عن زيد بن أسلم ، عن
عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا شك أحدكم في صلاته
فلا يدري كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليصل ركعة وليسجد سجدتين ، وهو جالس قبل التسليم،
فإن كانت الركعة التي صلاها خامسة شفعبها تين ، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم الشيطان » .
قال أبو داود : وكذلك رواه ابن وهب عن مالك وحفص بن ميسرة وداود بن قيس وهشام
ابن سعد، إلا أن هشام بن سعد بلغ به أبا سعيد الخدري . قال الخطابي قد ضعف حديث أبي
سعيد قوم ، وزعموا أن مالكا أرسله عن عطاء بن يسار ، ولم يذكر فيه أبا سعيد الخدري ،
وهذا مما لا يقدح في صحته ، وقد أسنده أيضاً سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال ابن عبد البر : لم يسنده عن مالك إلا الوليد
ابن مسلم ، وتابعه يحيى بن راشد على ذلك ، وتابع مالكا على اتصاله حفص بن ميسرة

الصنعاني ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وداود بن قيس الفراء فيما روى القطان ووصله وأسندته عن الثقات على حسب رواية الوليد بن مسلم ، عن مالك ، عن عبد العزيز بن الماجشون ومحمد بن غيلان وسليمان بن بلال وأبي غسان وهشام بن سعد وداود بن قيس في غير رواية القطان . والحديث مسند صحيح لا يضره تقصير من قصّر به في اتصاله ، لأن الذين وصلوه حفظا مقبول زيادتهم . وإن كان الصحيح فيه عن مالك الإرسال فهو متصل من وجوه ثابتة من حديث من قبل زيادته . هذا كلام ابن عبد البر فقد ثبت بذلك سجود السهو قبل التسليم في النقصان كما في حديث ابن بحنة ، وفي الزيادة كما في حديث أبي سعيد .

وأجابوا عن أدلة الأولين بأنها منسوخة ، وحجتهم ما أخرجه الشافعي ، قال : ناظرنا ما أوردنا من حديث ابن مازن ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : « سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدة السهو قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام » . وأكده الشافعي برواية معاوية بن أبي سفيان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجدهما قبل السلام » وصحته متأخرة . وأجيب عنه بوجهين .

أحدهما : أن رواية الزهري منقطعة ، فلا يقع ^(١) معارضا للأحاديث الثابتة .

وثانيهما : أن النسخ فرع التعارض باتحاد المحل ولم يقع ذلك مصرحا به في رواية الزهري ، فيحتمل أن يكون الأخير هو السجود قبل السلام لكن في محل النقص .

وأما ترجيح دعوى النسخ بتأخر إسلام الراوي ، فتقدم الإسلام والكبر لا يانم منه تقدم الرواية حال التحمل .

وذهب الصادق والناصر ومالك وإسحاق والمزني وأبو ثور إلى أن السجود للنقصان قبل التسليم وللزيادة بعده جمع بين الأخبار . وقد ثبت في الأحاديث السجود بعد السلام في الزيادة وقبله في النقص . قال الإمام عز الدين : وهذه طريقة مرضية لما فيها من عدم الرد شيء من الأدلة فلو اجتمعما . ففي « شرح الأبانة » : يسجد للنقصان قبل التسليم ويسقط سجود الزيادة ؛ وعن « الكافي » عكس ذلك . وهذا المذهب تفصيل لما أطلقه أهل القولين الأولين وعمل بمجموع أدلتهم . قالوا : وأما ما أورد عليهم بأن أدلتهم حكاية فعل ، وأدلة كونه بعد التسليم قول ،

(١) أي حديث الزهري . ٥١ . منه .

وهو أرجح من الفعل ، ففيه أن حديث أبي سعيد في أنه قبل التسليم قول أيضا ، وبأن الترجيح - فرع التعارض ولا بد فيه من تيقن اتحاد المحل في الزيادة والنقصان ولا دليل عليه ، وأما الترجيح بما أشار إليه في « المنار » بأن رواية بعد التسليم في البخاري ومسلم والنسائي وأبي داود وأحمد وابن ماجه ، ورواية قبل أن يسلم لابي داود وابن ماجه ، والاول من حديث ابن مسعود والآخر من حديث أبي هريرة رواه أحمد والستة ، إلا أنه لم يذكر قبل التسليم غير من قدمنا ذكره ، فرواية بعد التسليم أرجح وفعله بعد التسليم أحوط . اهـ . ففيه نظر لأن طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح ، فانه انما يصار اليه عند تعذر إمكان الجمع ، وأيضا فلا بد من النظر في محل التعارض واتحاد موضع الخلاف من الزيادة والنقصان ، كما حققه في « شرح العمدة » . الا انه قد يقال سلوك طريقة الجمع بذلك ان كان بالنظر الى اختلاف الروايات في صفة فعله صلى الله عليه وآله وسلم من السجود قبل السلام وبعده ، ففيه خفاء اذ لا تعارض بين أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بل يكون الاختلاف دليلا على جواز الجميع وان كان بالنظر الى الاختلاف فيما روي من قوله ، كحديث ثوبان وعبد الله بن جعفر وابن مسعود وغيرهم ، كما تقدم في حجة القائلين بانه بعد التسليم . وكذا ما عارضها من حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري في حجة من ذهب الى أنه قبل التسليم ، فانها ظاهرة في العموم من الجانبين ان لم تكن نصاً فيه ومع التعارض . فاما أن يصار الى ترجيح رواية كونه بعد التسليم لورودها عن جماعة من الصحابة على رواية أبي سعيد لانفراده بها . وأما أن يختار ما قاله الطبري حاكياً عن الشافعي أنه ذكر في القديم أن الساهي يخير بين السجود قبل التسليم أو بعده . ونصره الحازمي ، فقال موطئ الانصاف أن نقول : أما حديث الزهري الذي فيه دلالة على النسخ ، ففيه انقطاع فلا يقع معارضاً للأحاديث الثابتة . وأما بقية الأحاديث في السجود قبل السلام وبعده قولاً وفعلًا فهي وان كانت ثابتة صحيحة ، ففيها نوع تعارض غير أن تقديم بعضها على بعض غير معلوم برواية موصولة صحيحة ، والأشبه حمل الأحاديث على اتوسع وجواز الأمرين . وقد روى أحمد بن اسحاق القاضي عن أبيه ، قال : حدثنا الشافعي : وذكر حديث ذي الدين ، قال : وسجدهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الزيادة بعد التسليم وفي النقصان قبل التسليم ، فذهبنا الى ذلك في الحديثين جميعا . اهـ .

وذهب أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي من الشافعية وأبو خيثمة الى الجمع بين الأحاديث بطريق أخرى ، وهو أن يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه حديث ،

فمحل السجود فيه قبل السلام . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وكأن هذا نظر الى أن الأصل في الجابر أن يقع في المَجْبُور فلا يخرج عن هذا الأصل الا فيما ورد به النص ويبقى فيما عداه على الأصل ، قال : ويرجح قول مالك ومن معه بأن تذكر المناسبة في كونه قبل السلام عند النقص وبعده عند الزيادة ، واذا ظهرت وكان الحكم على وفقها كانت علة وشأنها أن يعم الحكم جميع محالها فلا يتخصص ذلك بمورد النص . اهـ . وقد يقال المناسبة هي فهم التعليل من لازم اللفظ وهو المسمى بغير الصريح في عرف الأصوليين ، ويسمى أيضاً الاخالة وهو الوصف الذي يخال كونه علة . وقد عرفت مما تقدم أن الاحاديث الدالة على أن السجود قبل السلام عند النقص وبعده عند الزيادة ليست الا حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم فقط . والفعل بمجرد لا يؤخذ منه التعليل بشيء من المسالك المعروفة ، كما لا يخفى ، فلا يتم الترجيح المذكور . وظاهر الحديث يدل على أن جميع السهو في أركان الصلاة واذكارها في جانب الزيادة والنقصان مجزئ عنه سجود السهو ، ولو تعدد السهو كفى فعله مرة واحدة لحديث ذي الدين ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سلم وتكلم ومشى ناسياً ولم يسجد الا مسجدين .

وذهب بعض الشافعية الى انه يتعدد السجود بتعدد السهو ، واحتجوا بعموم قوله : « لكل سهو مسجدتان » ونحوه . وأجيب بأن اللفظ العام اذا كان القصد فيه بيان معناه بقرائن ترشد اليه عمل بمقتضاه ، وتصير دلالة على ما عداه مرجوحة أو مجملة . وقد مثلوا ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فيما سقت السماء العشر » . فإن اللفظ عام في القليل والكثير ، لكن ظهر أن المقصد منه بيان القدر المخرج لا اثبات قدر المخرج منه . ويؤخذ ذلك من قوله : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة » . وقد أشار الى هذا المعنى الشيخ تقي الدين عند الكلام على حديث : « فيما سقت السماء العشر » من « شرح العمدة » . وكذا الحديث المذكور ، قال : فإن المقصود منه بيان أجزاء السجود عن السهو وجبره للنقصان لا بيان أن كل فرد من أفراد السهو له مسجدتان ، بقرينة ما ورد في حديث ذي الدين . ولبعض الشافعية تفصيل فيما يسجد له من السهو في طرفي الزيادة والنقصان ، وليس عليه دليل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً ، فقام ذو

الشمالين، فقال: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟.. قال وما ذاك؟
قال: صليت بنا خمساً، قال: فاستقبل القبلة فكبر وهو جالس وسجد
سجدتين ليس فيها قراءة ولا ركوع، وقال: هما المرغمتان».

أورد نحوه في «مجمع الزوائد» من حديث عبد الله بن مسعود قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم دخل، فقال: بعض القوم: أزيد في الصلاة؟.. قال: وما ذاك؟ قال: صليت خمساً فأخذ بيده ثم خرج إلى المسجد - وإذا حلقة فيها أبو بكر وعمر - فقال: أحق ما يقول ذو اليمين؟.. قالوا: نعم يا رسول الله، فاستقبل القبلة ثم سجد سجدتين». قال الهيثمي في «الصحيح» بعضه خالياً عن قصة ذي اليمين. رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أبان بن محمد الجمفي وهو ضعيف. اهـ. وأصله في المتفق عليه عند الستة من حديث عبد الله قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً، فقيل له: أزيد في الصلاة؟.. قال: وما ذاك؟.. قال: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم».

وقوله: «هما المرغمتان» معناه في حديث ابن عباس عند أبي داود: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعى سجدتي السهو المرغمتين» وقد تقدم في حديث عطاء بن يسار مرسلًا «فالسجدتان ترغيم للشيطان». ومعنى الترغيم: الإهانة والاذلال، من أرغم أنفه إذا ألصقه بالرغام وهو التراب، وكنى به عن الإهانة. والمعنى أن الله تعالى جعل للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته التي تعرض الشيطان لافسادها ونقضها، وهي السجدتان، فكان بهما أرغامه ورده خامئاً مبعداً عن مراده.

وذو الشمالين المذكور في الحديث لعل المراد به ذو اليمين، واسمه الخرباق بن عمرو - هجاء وزاء مهملة - رجل من بني سليم.

وأما ذو الشمالين فقال ابن اسحاق وغيره: هو عمير بن عمرو بن عيشان من خزاعة قتل يوم بدر، وقصة السهو متأخرة بدليل أن ذا اليمين عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم زماناً، حتى روى حديثه في الأمهات المتأخرون من التابعين، كذا قاله النووي. وقال أيضاً: وقد يمكن أن يكون رجلاً وثلاثة يقال لكل واحد منهم ذو اليمين وذو الشمالين، لكن

المقتول بيدر غير المذكور في حديث السهو ، هذا قول أهل الحذق والفهم من أهل الحديث . اهـ .

قلت : قد ورد شاهده من حديث عبد الله انه ذو اليمين بدل قوله ذو الشمالين ، فيحتمل أن يكون رجلاً واحداً ممي بدينك الاسمين.

ويدل عليه سياق حديث ذكره في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً ، ثم سلم ، فقال له ذو الشمالين : أنقصت الصلاة يا رسول الله ؟ .. قال : كذلك إذا اليمين ؟ .. قال : نعم » الحديث ... رواه البزار والطبراني في « الكبير » . وفيه جابر الجعفي وثقه شعبة والثوري وضعفه الناس . اهـ .

وقد ورد تنبيه ذي اليمين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم للسهو في الصلاة في صور : منها تسليمه من اثنتين في إحدى صلاتي العشي في المتفق عليه من حديث أبي هريرة . ومنها تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث ركعات من العصر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . ومنها ما في « أمالي أحمد بن عيسى » من مراسيل أبي جعفر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ركعة من الفجر ، ثم انصرف ، فقام رجل يقال له ذو الشمالين ... الحديث . ومنها حديث الباب وما في معناه ، فهذه المذكور فيها — ذو اليمين ولا مانع أن يكون ذا الشمالين المذكور في حديث الباب بدلالة ما أشرنا اليه آنفاً . وقد روى المؤيد بالله في « شرح التجريد » حديث الباب من طريق زيد بن علي مرفوعاً ، وفيه : « فقال بعض القوم : يا رسول الله » . باهام الرجل ، وكذا في « المنهاج الجلي » . ولعل الموجب لابهامه اختلاف أقاويل السلف فيه .

والحديث يدل على أحكام :

الاول : ان اطلاق الحديث يدل على صحة صلاة من زاد فيها ركعة سهواً مطلقاً وعليه سجود السهو . وهو مذهب المعتز وعلقمة والحسن البصري وعطاء والنخعي والزهري ومالك بن أنس والاوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق . وقال سفيان الثوري : ان كان لم يجلس في الرابعة أحب إلي أن يعيد . وقال أبو حنيفة : ان كان لم يقعد في الرابعة قدر التشهد وسجد في الخامسة فصلاته فاسدة ، وعليه أن يستقبل الصلاة ، وان كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد فقد تمت له الظاهر والخامسة تطوع ، وعليه أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد

ويسلم ويسجد سجدي السهو وتمت صلاته . قال الخطابي : متابعة السنة أولى . وقد أجاب بعض
الذاهبين الى ظاهر الحديث عن مذهب أبي حنيفة بأنه لا يخلو من أن يكون النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قعد في الرابعة ، أو لم يكن قعد ، فإن كان قعد فيها فإنه لم يضاف اليها السادسة
وان كان لم يقعد فيها فإنه لم يستأنف الصلاة ، ولكن احتسب بها وسجد سجدي السهو ، فظهر
فساد ماذهب اليه على الوجهين .

الثاني : ان متابعة الامام في زيادة ركعة مع الشك في أن مافعله الامام واجب عمداً أو
واقع على جهة السهو غير مفسد ، إذ لم يأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم باعادة الصلاة .

الثالث : انه يدل على تكبيرة الافتتاح لسجود السهو ، كما في الصلاة ولم يذكر غيرها ،
وعدم ذكره لا يدل على نفي الحكم فيه مع وروده في السنة . ففي حديث ذي اليمين الذي رواه
أبو هريرة تكبير النقل في السجدين ، وكذا التسليم في رواية عمران بن حصين . وأخرج أبو
داود في « باب سجدي السهو فيها تشهد وتسليم » حديث عمران بن حصين : « أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم صلى بهم ، فسجد سجدين ، ثم تشهد ، ثم سلم » . قال ابن حجر في
« بلوغ المرام » : ورواه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، قيل : وهو محتمل لأن يراد
بالتشهد التشهد الأخير في الصلاة ، ويعده أن روايات سجود السهو قبل التسليم مطبقة على انه
بعد التشهد ، وحديث عمران صريح في انه قبله ، فالتشهد المذكور ليس الا لسجدي السهو .
ويؤيده ما في حديث أبي عبيدة ، عن أبيه عبد الله بن مسعود عند أبي داود والنسائي ، عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع ،
وأكثر ظنك على أربع تشهدت ، ثم سجدت سجدين - وأنت جالس قبل ان تسلم - ثم
تشهدت أيضاً ، ثم تسلم » . قال المنذري : وأبو عبيدة لم يسمع من عبد الله بن مسعود . قال في
« شرح منن أبي داود » : وحديث عبد الله في « صحيح مسلم » يؤيده . اهـ .

وقوله في حديث الأصل : « وسجد سجدين ليس فيها قراءة ولا ركوع » يدل على أنها
على هيئة سجود الصلاة من التسبيح وتكبير النقل إذ لو خالف المعتاد لينه ، كما قال : ليس
فيها قراءة ولا ركوع . وفي الاحرام له بالتكبير الاجماع إذا كان قبل التسليم ، والخلاف إذا
كان فملها بعد التسليم وهو قولان عند أصحاب الشافعي .

الرابع : اختلفوا في مسجوده هل واجب أو مندوب ؟.. فذهب الهادي عليه السلام الى

انه واجب في الفرض مستحب في النفل ، إذ لا يزيد الفرع على أصله . وليس في الحديث ما يدل على الوجوب الا بالنظر الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد تقدم أن البيان يقع بأول فعل بعد ذلك الامر ، ولا دليل في المقام يفيد . واستدل في «البحر» للوجوب بحديث عبد الله بن جعفر : « من شك في صلاته فليسجد سجدة بعد ما يسلم » . وظاهر الأمر الوجوب . واعترض بأنه يلزم وجوب السجود في النافلة لعموم : « من شك فليسجد » والا كان جمعاً بين الحقيقة والحجاز . وأجيب بأن الأمر باق على الوجوب ، وخص منه السجود في النافلة بالنسبة بالقياس على ما يقع فيها من التخفيف ، كجواز الخروج منها وفعلها على الراحلة . وذهب الناصر والشافعي الى انه سنة في الفرض والنفل ، وهو ظاهر كلام القاسم ، وهو مبني على أن الأمر لمطلق الطلب وزيادة الوجوب مفتقرة الى دليل . وعن القاسم والمؤيد وأبي طالب أنه فرض في الفرض والنفل .

الخامس : في الحديث دليل على جواز السهو في الافعال على الأنبياء صلوات الله عليهم ، وهو مذهب جمهور أهل العلم . وقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود « بأنه ينسى كما تنسون » . قال النووي : وهو ظاهر القرآن والأحاديث ، وانفقوا على انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر عليه بل يعلمه الله تعالى ، ثم قال : الا كثرون شرطه تنسيه صلى الله عليه وآله وسلم على الفور متصلاً بالحادثة ولا يقع فيه تأخير . وجوزت طائفة تأخيره مدة لصرفه عن حياته صلى الله عليه وآله وسلم . واختاره إمام الحرمين ، قال السيد إدريس بن علي الحمزي « لا يثبت في كذا الاحبار » : والحكمة في جواز السهو عليه صلى الله عليه وآله وسلم في مثل ذلك انه « لا يثبت به ويقتدى بهديه ، إذ البلاغ بالفعل أجلى منه بالقول وأرفع للاحتمال ، وشرطه أن لا يقر على هذا السهو . ولأن النسيان والسهو في الفعل في حقه عليه السلام غير مضاد للمعجزة ، ولا قاذح في التصديق . وذهبت طائفة من أصحاب المعاني والكلام على الحديث الى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسهو في الصلاة ولا ينسى ، لان النسيان ذهول وغفلة وآفة ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منزله عنها والسهو شغل . فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسهو في صلاته ويشغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة من شغل بها لا غفلة عنها . واحتجوا بقوله في الرواية الأخرى : « إني لا أنسى » . وذهبت طائفة الى منع هذا كله عنه ، وقالوا : ان سهوه صلى الله عليه وآله وسلم كان عمداً وقصداً ، وهذا قول مرغوب عنه متناقض ، لأنه كيف يكون متعمداً ساهياً في حال . والى هذا القول مال الاسفرايين من الأشعرية . ولا حجة

لهاتين الطائفتين بقوله : « إني لا أنسى ولكن أنسى لأمنن » ، إذ ليس فيه نفي حكم النسيان بالجملة ، وإنما فيه نفي لفظه وكراهة لقبه ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « بش ما لا حدكم إن يقول : نسيت آية كذا ، ولكنه نسي » . أو نفي الغفلة وقلة الاهتمام بأمر الصلاة عن قلبه ، ولكن شغل بها عنها ونسي بعضها ببعضها ، كما ترك الصلاة يوم الخندق حتى خرج وقتها ، وكان شغله بالتحرز عن العدو فشغل بطاعة عن طاعة . اهـ .

وهو معنى ما ذكره عياض في « الشفاء » بغالب ألفاظه . واعترضه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » بأنه قد ورد نسبة النسيان إليه صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً في حديث ابن مسعود : « ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » ولا يصح أن يقاس إضافة النسيان إليه في سائر الأفعال على اضافته إلى الآية ، لوجود الفارق بأن الآية من كلام الله سبحانه ، ويقبح بالمرء المسلم أن يضيف إلى نفسه نسيان كلام الله ، وليس هذا المعنى موجوداً في كل ما ينسب إليه النسيان . ثم قال : ولما تكلم بعض المتأخرين على هذا الموضع ذكر أن التحقيق في الجواب عن ذلك أن العصمة إنما ثبتت في الاخبار عن الله تعالى في الأحكام وغيرها ، لانه الذي قامت عليه المعجزة ، وأما الاخبار عن الأمور الوجودية فيجوز عليه فيها النسيان . قال بعضهم : وهو جدير بالقبول سالم عن الأجوبة التي كلها مدخول .

قلت : وإذا جاز عليه السهو في الاخبار عن الأمور الوجودية ، فجـوازـه في الافعال من باب الاولى بالشرط المتقدم ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى في موضع القيام فيجلس ، أو يقوم في موضع الجلوس : أن عليه سجدة السهو .

الجلوس في موضع القيام أن يجلس على ركعة في الثنائية والثلاثية والرابعة ، أو على ثلاث في الرابعة ، والقيام في موضع الجلوس أن يقوم عقب السجدة الثانية من الركعة الثانية في الثلاثية والرابعة حتى يترك التشهد الأوسط . أو بعد السجدة الاخرة من الركعة الثانية في الثنائية أو الثالثة في الثلاثية أو الرابعة في الرابعة . ودليل سجدة السهو عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لكل سهو سجدة » وما في معناه مما تقدم أول الباب . وكذا

حديث ابن بحنة في القيام من ركعتين وحديث ذي الدين في الصور الأربع المشار اليها سابقاً . وما أخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن شماس المهرري ، قال : « صلى بنا عقبه بن عامر الجبني ، فقام وعليه جلوس ، فقال الناس : سبحان الله سبحان الله فلم يجلس ومضى على قيامه ، فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين وهو جالس ، فلما سجد ، قال : اني سمعتم أنفا تقولون سبحان الله لكيما أجلس لكن السنة الذي صنعت » . قال البيهقي : وروينا ذلك عن جماعة من الصحابة . قال القاضي : ولا بد حيث يقوم في موضع الجلوس أن ينتصب قائماً والا لم يكن عليه سهو لان التهييء للقيام قبل أن ينتصب لا يسمى قائماً . ويؤكد ذلك ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني ^(١) من طريق المغيرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا شك أحدكم فقام في الركعتين فاستم قائماً فليمض ، وليسجد سجدتين ، فإن لم يستم قائماً فليجلس ولا سهو عليه » . وما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لاسهو في وثبة الصلاة الا قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام » ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل يجهر في الصلاة التي يخافت فيها ، أو يخافت في الصلاة التي يجهر فيها ناسياً : أن عليه سجود سجدتي السهو وصلاته تامة .

ولإنما كان عليه سجود السهو دون الاعادة لما مر أن الجهر في الجهرية والاسرار في السرية ليسا بواجبين عند الامام عليه السلام . وهو مذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى والفقهاء الاربعة ، وتقدم ذكر الدليل عليه ، ودليل من قال بالوجوب مستوفى فخذ من هنالك .

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى التكبير في القيام والقعود ، والتسبيح في الركوع ، والسجود ثم يذكر ذلك في آخر الصلاة : أن عليه سجدتي السهو وصلاته تامة .

(١) والبيهقي . واللفظ للدارقطني . ٥١ . من خط حفيد الشارح رحمه الله تعالى . ٥١ .

والوجه فيه أن هذه الاذكار ليست بواجبة عند الامام وجمهور العلماء من السلف والخلف فيجبرها سجود السهو ولا يجب عليه إعادتها ، ولو كان داخل الصلاة ، إذ لا يجوز الرجوع من فرض فعلي ، الى مستنون تركه ، كما لم يرجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القيام في الثانية الى التشهد الاوسط لما تركه سهواً .

تنبیه ذکر أبو خالد فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز . مالفظه : « سألت زید بن علی عن الرجل ينسى القنوت في الفجر حتى يركع ثم يرفع رأسه ، فقال عليه السلام : لا يقنت بعد ذلك . قلت : فهل عليه سجدة السهو ؟ .. فقال : لا ، قلت : فإن نسي قنوت الوتر حتى يركع قال : يقنت بعد الركوع ، قلت : فإن ذكره وقد سجد ؟ قال : لا يقنت وعليه سجدة السهو ، وقال عليه السلام : إذا القنوت في الفجر دعاء ، وليس عليه في ذلك سهو . اه . قال في المنهاج : » والفرق بينهما على أصله عليه السلام أن أمير المؤمنين قنت في الوتر بعد الركوع . فلهذا أجاز القنوت بعد الركوع ، وليس كذلك الفجر فإنه لم يرد عنه عليه السلام أنه قنت بعد الركوع . وأما الوجه في أنه لا يجب عليه سجود السهو في النسيان لقنوت الفجر ، فهو

من الذين يترددون في المساجد وهو قوله : « اما القنوت في الفجر دعاء » يعني أنه دعاء يخير المصلي بين فعله وتركه كسائر
 ما أخرجه عن علي عليه السلام من أن الدعاء في الفجر من الدعاءات التي لا يرد فيها الترغيب عن الشارع ، بخلاف قنوت الوتر فإنه منه أكيدة . ومن ثمة قنت
 في الصباح بعينه قبل الركوع وبعده .

وقال زيد بن علي في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر أو العصر

والدليل على البناء حديث أبي هريرة في قصة ذي الـيدين لما سلم صلى الله عليه وآله وسلم من ركعتين في إحدى صلاتي العشي ، وبني عليها . وفي تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث ركعات من العصر ، وفي تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ركعة من الفجر وسجد في جميع ذلك سجود السهو ، فلو وقعت أفعال سهواً قبل البناء هل تفسد الصلاة وسواء كانت قليلة أو كثيرة ؟.. فعند المأدوية أنها تفسد ، ولا يصح البناء مع ذلك .

وأحتج من ذهب الى عدم الفساد بحديث أبي هريرة في قصة ذي الـدين ، فإن الواقع فيه أفعال كثيرة ، منها قوله : « خرج سرعان الناس » . وفي بعض الروايات « أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى منزله ومشى » . وفي « صحيح مسلم » « أنه أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند اليها » ثم حصل البناء بعد ذلك . ويؤيده ما تقدم في شرح قوله : عليه السلام في الرجل تخرج منه الريح الى قوله : « فإنه يتوضأ ويبنى على ما مضى من صلاته » .

واختلفوا في مقدار ما يجوز معه البناء ، فبعضهم خصه بالقرب في الزمن ، وقيل : يجوز البناء وإن طال ما لم ينتقض وضوؤه ، روي هذا عن ربيعة ، ونسب الى مالك وليس بمشهور عنه . والذين خصوه بالقرب في الزمن اختلفوا في حده ، منهم من اعتبره بمقدار فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذي الـدين فما زاد عليه فهو طويل ، وما كان بمقداره أو دونه فقريب . ومنهم من اعتبر العرف في القرب . ومنهم من اعتبر مقدار ركعة . ومنهم من اعتبر مقدار الصلاة ؛ وهذه الوجوه في مذهب الشافعي ، وهل يقيم للباقي أولاً ؟... الظاهر جوازه لحديث معاوية بن حُديج عند أبي داود والنسائي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوماً فسلم - وقد بقي من الصلاة ركعة - فادركه رجل ، فقال : نسيت من الصلاة ركعة ، فرجع فدخل المسجد وأمر بلالا فأقام ، فصلى للناس ركعة » . وهل يفتتح ما نقصه من الصلاة سهواً بتكبيرة الافتتاح أولاً ؟.. قال شارح « منظومة الهدي » : لم أقف فيه على شيء من الأحاديث ، وهو محل نظر .

وقال زيد بن علي : إن سلم على تمام في نفسه استقبل الصلاة .

ظاهر كلامه هذا مناف لما قبله ، لأنه إذا سلم ناسياً في الركعتين فهو مسلم على تمام في نفسه ، والأقرب في الجمع بين كلاميه عليه السلام أن النسيان الأول بمعنى الذهول عن المدرك الذي لا ينتهي زواله من القوة الحافظة فقط ، ويتنبه له بادنئ تنبيه ويسمى سهواً . ويحمل قوله : وإن سلم على تمام في نفسه على النسيان الذي هو ذهول ينتهي الى زوال المدرك من القوة المدركة ، والحافظة محتاج في حصوله الى سبب جديد ، وهذا الفرق مأخوذ من علم العقول . ووجه مناسبتة للمقام أنه بالمعنى الثاني كأنه تعمد السلام وقصد به الخروج من الصلاة لزوال صفة الواقع من فعله في ذهنه ، ومن أصله عليه السلام أنه إذا خرج من الصلاة لعذر ثم تكلم

استأنف الصلاة ، وفي الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً أو متعمداً انه يستأنفها ، وما ذكره في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر .. الخ لم يكن كالمقعد ولا اعتقد التأم في نفسه بل جرى على لسانه لفظ السلام بحيث لو نبه أدنى تنبيه لرجع الى الصواب . وفي « المنهاج » تأويل لكلامه عليه السلام لا يخلو عن نظر .

وأما ما دلت عليه أحاديث البناء فظاهرها الاطلاق من جـوازہ بلا فرق بين نسيان ونسيان ، وأن السلام وما بعده من الكلام سهواً غير مفسد ، وقد سبق الكلام على مثله قريباً ، وأشار الى نحوه في « الجامع الكافي » على مذهب زيدية كوفان ، فقال : واذا سلم متعمداً للتسليم على تمام في نفسه ، ثم ذكر أنه قد ترك ركعة أو سجدة ، فإن كان ذكرها وهو جالس في مجلسه قبل أن يتكلم أو يدخل في صلاة أخرى فجائز له أن يتم ما بقي عليه ويتشهد ويسلم ، ثم يسجد سجدتي السهو ، وأحب إلينا أن يستقبل الصلاة. اهـ.

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى سجدة من فريضة من صلاته ، ثم يذكرها في الركعة الثانية أو الثالثة ، إنه يسجدها وعليه سجدتا السهو ، وان لم يذكرها حتى سلم وتكلم استقبل الصلاة .

يريد عليه السلام أن من ترك شيئاً من فروض الصلاة سجدة أو ركوعاً أو اعتدالاً أو قراءة أو نحوها سهواً ، وذكره قبل تمام الصلاة وجب عليه الاتيان به ويسجد السهو . ودليل وجوب الاتيان به انه مأمور بفعل الصلاة كاملة فاذا نقص شيء من واجباتها وجب عليه اتمامها ، كما أتم صلى الله عليه وآله وسلم ما نقص من الصلاة سهواً في ركعتي الظهر والعصر وركعة الفجر ، اذ لا فرق بين واجب وواجب ، وان ذكرها بعد السلام والكلام أعاد الصلاة ، واعتبر بمجموع الأمرين . فلو ذكرها بعد السلام قبل الكلام ، فظاهره انه يسجد الفائتة اذ لا يكون خارجاً الا بالاشتغال بشيء من الافعال الخارجة عن الصلاة كالسلام ونحوه . وقد يستدل لوجوب الاعادة إذا ذكر السجود بعد السلام والكلام بما ذكره بعضهم أن البناء بعد قطع الصلاة ونية الخروج منها على خلاف القياس . وقد ورد النص بجواز

البناء فيمن سلم من ركعتين أو ثلاث أو ركعة كما تقدم ، فيقتصر على مورد النص ويبقى فيما عداه على القياس وهو منع البناء .

واختلفوا في بيان مذهب الامام عليه السلام في ذلك ، فالذي أطبقت عليه كتب الأئمة انه لا يلغى المتخلل ، فاذا ترك المصلي فرضاً في موضعه سهواً أتى به عند ذكره ويمضي في صلاته: أو فروضاً متعددة ، كأن يترك أربع سجعات من أربع ركعات ويذكرها عند القعود للتشهد الاخير ، فانه يأتي بها رسلاً واحدة بعد واحدة . قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك أن الصلاة كالشيء الواحد فلو نسيها في أول ركعة ثم ذكرها في الركعة الرابعة سجدها هناك وأجزأه . ومثله ذكر في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : إذا ذكر الرجل في الركعة الثانية أو الثالثة على أي حال كان من ركوع أو انحطاط أو جلوس أن عليه سجدة من الركعة الأولى فليصبر من تلك الحالة التي هو عليها الى القعود ، فاذا استوى قاعداً سجد السجدة التي ذكرها ، ثم عاد الى الحالة التي كان عليها حين ذكر السجدة ، فيمضي في صلاته ويسجد للسهو ، وذكر صوراً كثيرة مبنية على ذلك . وقال به الناصر للحق وأبو حنيفة وعند بعض المتأخرين من أهل البيت أن مذهبه عليه السلام موافق للجمهور ، فقال في تحصيل مذهبه عليه السلام : إن من ترك سجدة في موضعها سهواً ثم ذكرها في حال قيامه أو تشهده ، فانه يأتي بها ، فان ذكرها قائماً قعد للاعتدال إن لم يكن قد اعتدل ، ثم يسجد ، وان ذكرها في حال التشهد نوى بعض قعوده اعتدالاً ثم يسجد ثم بعد الفراغ من صلاته يسجد للسهو ، وان ذكرها في آخر الصلاة فانه يلغى ما توسط ، فمن ترك أربع سجعات من أربع ركعات جبر الاولى من الثانية والثالثة من الرابعة ويتم له ركعتان ، كما ذكره عليه السلام في الركوع إذا ذكره في آخر الصلاة فلا فرق بين المسألتين . وقد ألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعة الخامسة ، وقد توسطت بين آخر سجوده والتشهد ، فيكون حكم الركوع والسجود واحداً . اهـ .

وقوله : « كما ذكر في الركوع » يريد ما رواه في « المنهاج » عن الامام عليه السلام من أنه نص على أن من نسي ركوعاً قاماً أن يذكره حال السجود المتعقب له أو لا ؟ .. فان ذكره حال السجود المتعقب له عاد منحنياً ثم اعتدل ، كما أشار اليه في « البحر » وان لم يذكره الا في آخر الصلاة مثلاً فانه يعود ويأتي بركعة كاملة من قيام وركوع وسجود وجلوس ، قال : أما

الوجه في انه إذا ذكره حال السجود المتعقب له عادله فهو أنه لم تخلل أفعال كثيرة تمنع من العود . وأما الوجه في انسه إذا لم يذكره الا في آخر الصلاة أتى بركة كاملة فلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بركة خامسة من قيامها وقعودها وركوعها وسجودها ، ولم يعتد بجميع تلك الأفعال إذ أفعاله كلها سهو فكذلك هذا . اه . قال القاضي : ومعنى قوله : « أتى بركة كاملة » يعني انه يحبر الركعة التي نسي ركوعها بركوع الركعة التي تليها ، ويلغي باقي الركعة المحبور منها ، ويأتي عوضها بركة كاملة .

وقال زيد بن علي : اذا نسي شيئاً من سنن الصلاة ثم ذكر ذلك بعد

ماسلم وتكلم ، ان صلاته تامة .

قال في « المنهاج » : والوجه فيه انه لم يخل بشيء من فروض الصلاة التي لا يجبرها سجود السهو ، فلم تفسد صلاته ، ولم يذكر السهو الا بعد أن تكلم ، فلم يجب عليه أن يسجد للحديث السابق أول الباب وهو : « سجدة السهو بعد السلام وقبل الكلام يجزيان من الزيادة والنقصان » . اه . والظاهر ان الامام لم يتعرض في كلامه هنا لحكم سجود السهو في النافلة ، بل أورده لبيان أن نسيان بعض السنن لا يوجب فساداً مقتصرأ عليه . وقد تقدم الخلاف في حكم السجود في الفرض والنفل قريباً .

واعلم أن أحاديث السهو الذي وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس في شيء منها دليل على السجود للعمد . وقد ذهب كثير من أهل البيت وبعض السلف ، منهم أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر وعطاء وطاووس ومجاهد واسحاق الى أن كل من أدرك وتراً من صلاة امامه فعليه ان يسجد للسهو ، لأنه يجلس للتشهد مع الامام في غير موضعه . واستدل في « البحر » لذلك بالقياس وتقريره ان السجود شرع في السهو للنقص في الصلاة ، والنقص حصل في العمد كالسهو بل هو في العمد أظهر . وعند المؤيد بالله وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي ، وحكاة في « المنهاج » عن زيد بن علي . وهو مذهب أكثر أهل العلم انه مقصور على السهو ، وأن المسبوق ببعض الصلاة مثلاً ليس عليه سجود ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وما فاتكم فأتوا » وفي رواية « فاقضوا » ولم يأمرهم بسجود سهو مع ذلك ، وهو في موضع

البيان الذي لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة . وقد جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف في غير موضع التشهد ، وجلس معه المغيرة ولم يسجد للسهو ، ولا أمر به المغيرة ، ولأن السجود إنما شرع للسهو ولا سهو هاهنا ، وقياسه على العمدة فاسد الاعتبار ومعارض بمثله ، فإن متابعة الامام واجبة فلم يسجد لفعلها كسائر الواجبات .

وقال زيد بن علي عليها السلام في سجدي السهو : يتشهد مثل

ما يتشهد في الركعتين ثم يسلم .

وقد تقدم في الحكم الثالث من شرح حديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً دليل التشهد ، ولم يأت في الروايات صفته . وظاهره أنه ينصرف الى أحد التشهدات المأثورة في تشهد الصلاة ، وقد مر ذكرها . وظاهر ما ذكره عليه السلام أنه كالتشهد الاوسط ، لان المراد بالركعتين الأوليان من الرابعة والثلاثية . وأخرج في « الأملاني » بسنده الى الحرث عن علي عليه السلام انه كان يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : « بسم الله ، والحمد لله ، والأسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وحكى في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : إذا أراد الرجل أن يسجد للسهو فليبدأ فيها بالتكبير ويسبح في السجود ويتشهد إذا جلس تشهداً خفيفاً يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله ثم يسلم تسليمين عن يمينه وعن شماله . اهـ .

واحتج في « البحر » على عدم الوجوب في التشهد برواية فعله في بعض الأخبار وتركه في بعضها . واعترضه في « النار » : فقال : يحتاج الى بيان أنه تركه حين سجد بعد التسليم ولا يكفي السكوت . وقد صرح في حديث ذي اليمين انه تشهد . اهـ . يعني بعد السلام . وفي حديث ابن مسعود السابق في شرح حديث « صلاته الظهر خمساً » انه تشهد في سجوده قبل السلام ، ولكن لا بد في الوجوب من انضمام « صلوا كما رأيتموني أصلي » والا فحكاية الفعل لا تدل على الوجوب .

تنبيه مما يتعلق بالباب الكلام على حكم الشاك في صلاته هل يتحرى أو يبني على الأقل ؟ .. وسيأتي بسط الخلاف وبيان المختار في شرح الحديث الثاني من « باب إذا سلم الامام أين ينبغي له أن يتطوع » .

باب في المرأة تؤم النساء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أمير المؤمنين علي عليه السلام ، قال : « دخلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أم سلمة رضي الله عنها ، فإذا نسوة في جانب البيت يصلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أم سلمة أي صلاة تصلين ؟ .. قالت : يا رسول الله المكتوبة ، قال : أفلا أممتن ، قالت : يا رسول الله أو يصلح ذلك ؟ .. قال : نعم تقومين وسطهن ، لاهن أمامك ولا خلفك ، وليكن عن يمينك وعن شمالك » .

أخرج أبو داود من حديث أم ورقة بنت نوفل : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما غزا بدرأ قالت : قلت له : يا رسول الله أئذن لي في الغزو معك أم مرض مرضاً كم لعل الله أن يرزقني الشهادة ، قال : قري في بيتك ، فإن الله تعالى يرزقك الشهادة ، فكانت تسمى الشهيدة . قال : وكانت قد قرأت القرآن ، فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تتخذ في دارها مؤذناً فأذن لها ، قال : وكانت دبرت غلاماً لها وجارية فقاما إليها بالليل ففماها بقطيفة حتى ماتت وذهبا ، فاصبح عمر فقام في الناس ، فقال : من عنده من هذين علم أو من رآهما فليجئي بهما ، فأمر بهما فصلبا فكانا أول مصلوب بالمدينة » . قال في « شرح السنن » : وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » والبيهقي والشافعي وأخرجه غيرهم وهو على شرط مسلم . اهـ . قال في « مختصر الاتحاف » : ورواه أبو يعلى والحاكم واسحاق وفيه : « وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرها أن تؤم أهل دارها ، وكان لها مؤذن وكانت تؤم أهل دارها » .

الحديث ... وعن حبيزة بنت حصن : قالت : « أمتنا أم سلمة رضي الله عنها في العصر فقامت بيننا » رواه مسدد والبيهقي . ورواه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة : « أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن » . قال في « التخريج » : فيه ليث بن أبي سليم ، وفيه كلام ، وقد وثق وقد استشهد به ، وروى له مسلم مقروناً بغيره والباقون .

وأخرج البيهقي في « باب كراهية تأخير العصر » ما لفظه : أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ، قال : أنا الحسن بن محمد بن اسحاق ، قال : أنا يوسف بن يعقوب ، قال : أنا محمد بن أبي بكر ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن زياد بن لاحق ، قال : حدثني تيممة بنت سلمة « أنها أتت عائشة في نسوة من أهل الكوفة ، فقلن : يا أم المؤمنين نسألك عن مواقيت الصلاة ، قالت : إجلسن فجلسن ، فلما كانت الساعة التي يدعونها نصف النهار ، قامت فصلت بنا وهي قائمة وسطنا ، فلما انصرفت ، قلت لها : يا أم المؤمنين إنا ندعو هذه في بلادنا نصف النهار ، قالت : هذه صلاتنا آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم جلسنا فلما كانت الساعة التي يدعونها بين الصلاتين صلت بنا العصر ، فقلت لها : يا أم المؤمنين إنا ندعو هذه في بلادنا بين الصلاتين ، قالت : هذه صلاتنا آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم إنا آل محمد لا نصل الصغرى ، قالت : ثم جلسنا فلو كان غير عائشة لظننا أنها قد صلت المغرب قبل أن تجب ، ولكن عرفت أن عائشة لا تصلي الا عند الوقت حين وجبت وجهرت بالقراءة في المغرب ، واستأذن عليها نسوة من أهل الشام فقالت : لا تأذني لمن صواحبه الحمامات » . اه . وبهذه الطرق ومتونها يعتضد حديث الاصل . وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أفلا أمتنن » دليل على مشروعية إمامة المرأة للنساء . وذلك لأن « ألا » المحففة إذا دخلت على الماضي كان معناها التوبيخ واللوم على ترك الفعل . وتقيد التحضيض من حيث المعنى ، لأنها لما كانت تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ، ذكره نجم الدين الرضي . وحينئذ ففيها معنى الطلب اذ التحضيض في المضارع بمعنى الامر ، فكذا ما يؤدى معناه . ويؤيده ما في بعض روايات حديث أم ورقة : « وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرها أن تؤم أهل دارها » .

وقد اختلف العلماء في مسألتين :

الاولى : هل الأفضل التجميع للنساء أم لا ؟.. فنجد العترة والشافعي وقال به من السلف

عائشة وأم سلمة والأوزاعي وعطاء والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور انه مندوب . قال في « البحر » : إذ دليل الجماعة لم يفصل . وقال في « المنار » : إن أراد مطلق الشرعية فهو كما قال : وإن أراد التأكيد فيبينهما بون بعيد لعدم أمرهن بالمحافظة عليهما مع الرجال أو منفردات . اهـ .

قلت : أما التأكيد الوارد بالتجميع في حق الرجال فمسلم ، وأما النديسة في حقهن وورود الارشاد الى تجميعهن واللوم على تركه الذي هو بمعنى الامر بفعله ، فقد عرفت من تقرير الاستدلال مايدل عليه .

وقالت طائفة : لا تؤم في مكتوبة ولا نافلة . وبه قال سليمان بن يسار والحسن البصري . وقال مالك : لا ينبغي أن تؤم أحداً وكره ذلك أصحاب الرأي ، وقالوا : تجزئهن إن فعلت . وقال الشعبي والنخعي وقتادة : تؤم في التطوع ولا تؤم في الفريضة . وهذه المذاهب محجوجة بما وردت به السنة .

الثانية : هل يجوز أن يصلين صفوفاً أم صفاً واحداً ؟.. فذهب القاسم والمهادي وأبو طالب الى أنهن يصلين صفاً واحداً ، وإمامهن وسط ، لظاهر الخبر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة : « تقومين وسطهن » ولفعل عائشة كما مر . وقال القاضي زيد والاستاذ : تجوز صفوفاً لعذر ولغيره . وهو الذي جزم به في « المنهاج » تفرعاً على مذهب الامام عليه السلام . واحتج باطلاق الخبر عن تقييده بالصف الواحد في وقت الحاجة الى البيان لو كان مشروعاً . وليس في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « تقومين وسطهن » ما يفيد التقييد إذ يصدق عليها أنها وسط الصف الاول . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « شر صفوف النساء المقدم » لا يدل على أنهن لا يصلين صفوفاً ، لان فيه « شر صفوف الرجال المؤخر » . وقد ثبت أن الرجال يصلون صفوفاً فكذلك النساء . وكون مقدم صفوف النساء شراً محمول على ما اذا تقدمن الرجال ، كما أن شرية الصف المؤخر في حق الرجال اذا تقدموا النساء ، هذا حاصل كلامه . وقد مر في « باب اقامة الصفوف » عند الكلام على حديث الباب تأويل آخر في ذلك .

والوسط - بسكون السين - إذا كان ظرفاً وقد يفتح ، والفرق بينه وبين المفتوح اصالته انه بالسكون يستعمل فيما له اجزاء متعددة مثل وسط الصف والحلقة والسبحة - وبالفتح - فيما لا يبين منه جزء من جزء مثل الدار والنقطة ، ولا يجوز فيه التسكين ، ذكره بعض

أهل اللغة .

وأم سلمة رضي الله عنها اسمها هند ، على أصح الأقوال . وقيل : رملة بنت أبي أمية ، وهو حذيفة، وقيل : سهيل، وقيل : هشيم بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية . كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وولدت له بعد ذلك سلمة ، وبه كُتبت هي وعبد الله وولدت له أيضاً درة ، وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة زوجها في ليال بقين من شوال سنة أربع . وتوفيت في ذي القعدة سنة تسع وخمسين ، وكان لها يومئذ أربع وثمانون سنة، وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة، وصلى عليها أبوهريرة على الصحيح ، ودفنت بالبقيع، روي لها ثلاث مائة وثمانية وسبعون حديثاً ، وكانت هي وزوجها أول من هاجر إلى الحبشة .

قال زيد بن علي عليه السلام: لا يؤم الرجل النساء ليس معه رجل،
أرأيت أن أحدث كيف يصنع؟..

قوله : « أرأيت » كلمة تستعملها العرب بمعنى أخبرني . وتختلف التاء فيها باختلاف المخاطب، وقد تلحقها الكاف ، قال تعالى : « أرأيتم إن أتاكم عذاب الله » . وظاهر النهي في كلامه عليه السلام يدل على التحريم ، ويحتمل الكراهة ، وهو ظاهر قول القاسم عليه السلام ومحمد ابن منصور فيما ذكره في « الجامع الكافي » ولفظه : « يكره أن يؤم الرجل النساء ليس معهن رجل » . قال محمد : وقد رخص فيه بعضهم ، والوجه فيه عندنا كراهيته ، لأنه لو أحدث حدثاً لم يكن خلفه من يستخلفه ، فأما المرأة وحدها خلف الرجل الغريب فقد نهى عنه . اهـ . وحكى في « البحر » عن العترة المنع من الأمامة بالمرأة ولو كثرت ، واستدل لذلك بحديث : « أخرهن حيث أخرهن الله » وحديث « شر صفوف النساء المقدم » وإذا أمهن وحدهن فلا بد من مقدم فتبطل الصلاة في حقهن لحكمه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه شر ، والشر منهي عنه ، فدل على الفساد . قال الامام عز الدين : وفيه من الركة مالا يخفى على متأمل ، فإن المراد بكونه شراً عدم الأفضلية فيه ، وأنه دون غيره في الثواب والفضل ، ولو كان المراد مذكر للزم أن تبطل صلاة الصف المقدم منهن بعد صفوف الرجال وأن يكون المؤخر من صفوف الرجال صلاة أهله باطلة ، وهذا مما لا ينبغي أن يقال به . ولا حجة أيضاً في قوله

صلى الله عليه وآله وسلم : « أخروهن حيث أخرهن الله » لانه إنما أمر بذلك حيث اجتمع الرجال والنساء في الجماعة ، فأمر بتأخيرهن لثلاثا يتقدمن فيستقبلن الرجال وينظرون اليهن ، وهذه العلة زائلة مع انفرادهن .

واحتجوا أيضاً بمنع علي عليه السلام من ذلك وهو توقيف ، واعترضه الامام عز الدين أيضاً بما حاصله : إنَّ الأصحاب ربما يحتج عليهم الخصم برأي علي عليه السلام أو غيره من الصحابة فيجيبون بانه اجتهد منه ، وليس بحاجة إذ لا يحتج الا بكلام الشارع صلوات الله عليه . وإذا وقع دليلاً لما تقرر لديهم بوجهونه بانه توقيف وأن مثله لا يصدر عن نظر واجتهاد ، قال : وما أعلم وجهاً للفرق الا التمحل لتصحيح المذهب ، والا فما من كلام صحابي في مسألة اجتهادية الا ويمكن أن يكون قاله عن توقيف لصحبته واطلاعه على أقوال الرسول وأفعاله ، وأن يكون قاله عن اجتهاد كما في حق غيره من العلماء المختلفين في المسائل . والصحيح أنه لا يحتج بفعل الصحابي ، ولا برأيه ، ولا بقوله مطلقاً . ا هـ .

قال في « البحر » : وتفسد على الامام أيضاً إذ لا قائل بالفرق ، بل من قال بطلان صلاة النساء قال بطلان صلاة الامام فهو كالأجماع . قال الامام عز الدين : وهذا اذا نوى الإمامة بهن لانه عصي بالنية ، فبطلت صلاته لاجل معصيته ، هكذا قرره الأصحاب ، وفيه نظر ، أما دعوى الاجماع هنا فغير صحيحة إذ لا اجماع على بطلان صلاة الامام بوجه من الوجوه . وأما مصيره عاصياً في نيته ، فانما ذلك حين صلى بامرأة منفردة أجنبية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يخلون رجل بامرأة » فاما حيث هي محرم أو كن أجنبيات عدة فلا معصية ، ولا تكون صلاته منكراً ولا نيته إذ لا دليل . ا هـ .

قلت : قد ورد الدليل على جواز اتمام النساء بالرجل وحدهن .

ففي « مجمع الزوائد » عن جابر بن عبد الله قال : « جاء أبي بن كعب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله انه كان مني الليلة شيء - يعني في رمضان - قال : وماذا يا أبي ؟ قال : نسوة في داري ، قلن انا لا نقرأ القرآن فنصلي بصلاتك ، قال : فصليت بهن ثمان ركعات وأوترت . فكانت سنة الرضى ولم يقل شيئاً » رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه في « الاوسط » واسناده حسن . ورواه أيضاً من طريق جابر بن عبد الله بمعناه ، وقال : رواه عبد الله بن أحمد ، وفي اسناده من لا يعرف . ا هـ . وهو صالح للاحتجاج به . وقد ذهب

اليه الفقهاء فقالوا بجوازه . وقال به بعض أهل البيت ، فحكى أن الهادي أجاز أن يؤم الرجل بمحارمه في النوافل كالكسوف . وقال المنصور بالله : يؤم الرجل بمحارمه من غير فرق بين الفرض والنفل . وقد صرح الامام يحيى في موضع من « الانتصار » بأن فضيلة الجماعة تحصل بأن يصلي الرجل في بيته بزوجه أو ابنته أو أخته أو جاريته أو بمحرم من محارمه . قال الامام عز الدين : وموقف المرأة المحرم حيث أمّ بها وحده انما هو خلفه ، وقد نص على ذلك في بعض شروح « الازهار » ، والله أعلم .

تنبيه سيأتي في المسائل المذكورة آخر كتاب الجنايز ما ينبغي الحاقه بهذا الموضع ، وهو « سألت زيد بن علي عن المرأة تصلي في وسط صفوف الرجال ، فقال : تقسد صلاة من عن يمينها وعن شمالها ومن خلفها » . والوجه فيه أنها منبهة عن التقدم والمشاركة للرجال ، والنهي يدل على فساد المنهى عنه ، فتكون صلاتها في ذلك المحل كالصلاة في الدار المغصوبة ، وتكون صلاة المصلي من الرجال مع علمه بذلك كصلاة من صلى ، وثمة منكر يمكنه إزالته ، ولذا اشترط علمهم وامكان اخراجها أو تقدمهم عليها ، وان لم يصرح به الامام فهو الذي تقتضيه القواعد . وما قيل : من أن الفساد انما حصل من فوات شرط وهو وقوفها في صف متأخر لا يشاركها فيه رجل ، وخطاب الوضع فيه لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل ، كما لو صلى في ثوب متنجس أو بغير وضوء جهلا فانه يجب عليه الاعادة ، قد أجيب عنه بأن تأخرها ليس من أركان الصلاة وشروطها وأذكارها بل هو واجب مستقل وهو محل تأمل ، والله أعلم . قال في « الجامع » عن محمد : وإن قامت امرأة عن يمين الامام فان نوى أن يؤمها استقبل الصلاة وحداثا ، وان لم ينو أن يؤمها فصلاته تامة وتعيد هي صلاتها . وكذلك الأمة والمذبرة سواء كانت مكشوفة الرأس أو مختصرة . اهـ .

قال زيد بن علي : ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا صلاة في جماعة

أما الاذان والاقامة فلما مر في « باب الأذان » من الحديث الذي أخرجه الامام « عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « ليس على النساء أذان ولا إقامة » وقد تقدم الذكر عليهم السلام تحريجا وشرحا .

وأما قوله : « ولا صلاة في جماعة » فالمراد نفي تأكيد الندية في حقهن بدليل ما تقدم من

تُخصِّصُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة في جميعها عن معها من النساء وحضورهن مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة في جماعة كما وردت به الاخبار الصحيحة. أو يحمل على أن المراد لا يتأكَّد في حقهن حضور الجماعات في المساجد . وقد ورد ما يدل على ذلك من حديث أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي قالت « قلت : يا رسول الله يمنعنا أزواجنا أن نصلي معك ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » . رواه أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له ، وأحمد بن حنبل والبيهقي وأبو يعلى . وهو عند ابن حبان بلفظ : « قالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي ، قال : فأمرت فبني لها مسجداً في أقصى بيت من بيوتها ، وأظلمه ، فكانت تصلي تحت لقيت الله عز وجل » . ورواه ابن خزيمة في « صحيحه » وترجمه « باب اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها وصلاتها في مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كل صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد » وإن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد » إنما أراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء . ويدل أيضاً على أفضلية صلاتهن في البيوت على صلاتهن في المساجد ما رواه السائب مولى أم سلمة ، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « خير مساجد النساء قعر بيوتهن » . قال ابن حجر في « مختصر الاتحاف » : رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح . وأبو يعلى إلا أنه قال : « خير صلاة النساء » . ورواه أحمد بن حنبل والطبراني في « الكبير » والحاكم وابن خزيمة في « صحيحه » وقال : لأعرف السائب مولى أم سلمة بعدالة ولا جرح . قال الحافظ : ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحاكم : صحيح الاسناد .

تنبيه قال أبو خالد فيما سيأتي عنه في المسائل آخر الجناز: « سألت زيد بن علي عليه السلام عن المرأة كيف تجلس في الصلاة؟.. فقال : تجتمع وتضم رجليها». ووجهه أن عورتها أكثر من عورة الرجل ، فتجب عليها المبالغة في الستر ما أمكن ، ولذا سقط عنها وجوب الأذان والاقامة وصلاة الجماعة . وأخرج أبو داود في « المراسيل » عن يزيد بن أبي حبيب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ على امرأتين وهما يصليان ، فقال : إذا سجدا فضع بعض اللحم إلى الأرض ، فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل . » ورواه البيهقي من طريقين موصولتين في كل منها متروك ، ولكنه يؤيد المرسل ويوافق القياس ، والله أعلم .



باب إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
صلى عمر بالناس الفجر فلما قضى الصلاة أقبل عليهم ، فقال : أيها الناس إن عمر
صلى بكم وهو جنب ، فقال الناس : فماذا ترى يا أمير المؤمنين ؟ .. فقال : عليّ
الاعادة ولا اعادة عليكم ، فقال علي عليه السلام : بل عليك وعليهم الاعادة ،
ألا ترى أن القوم يأتمون بامامهم يدخلون بدخوله ، ويخرجون بخروجه ،
ويركعون بركوعه ، ويسجدون بسجوده ، فإن دخل عليه سهو دخل على من
خلفه ، قال . فأخذ قوم بقول عمر ^{رسول الله صلى الله عليه وسلم} . حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ،
عن علي عليهم السلام ، قال : « إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه » .

أورد السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما يفيد معنى هـذين
الخبرين من الحكم . وهو أن رأيه عليه السلام فساد صلاة المؤمن لفساد صلاة إمامه ، ولفظه :
عن القاسم ، عن أبي أمامة قال : « صلى عمر بالناس وهو جنب فاعاد ولم يعد الناس ، فقال علي :
كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا ، فرجموا الى قول علي » . قال القاسم : وقال ابن مسعود
مثل قول علي أخرجه عبد الرزاق . اهـ . قال في « التخريج » : القاسم هذا هو ابن عبد الرحمن
الدمشقي يروي عن أبي أمامة ، روى له البخاري في « الأدب » والأربعة ، ووثقه يحيى بن معين
وغیره ، وفي حديثه مناكير . وهي من قبل ضعفاء رَوَوْا عنه لا من قبله فإنه ثقة ، ذكره في
« التهذيب » . ويبحث عن إسناد هذا الحديث هل الراوي عنه ثقة أو ضعيف؟ .

وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » في مسألة الرجل صلى يقوم جنباً أو على غير ظهور ناسياً ، ثم ذكر أعاد الصلاة وأعادوا ما لفظه : حدثنا محمد بن عثمان النقاش ، قال : نا الناصر ، قال : نا محمد بن منصور ، عن عبادة ، عن الحرث بن عمران ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام في الرجل يصلي بالقوم على غير وضوء ، قال : يعيد ويعيدون ، قال : وفي الحرث بن عمران كلام. وأخرج البيهقي في « سننه » قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن محمد بن الحرث ، قال : أنا علي بن عمر ، قال : نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، قال : نا داود بن رشيد ، قال : نا أبو حفص البار ، عن عمرو بن خالد ، عن جيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي « انه صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأمرهم فأعادوا » وضعف الحديث بأبي خالد . وقد تقدم في حقه ما يكفي من الاستدلال على صحة الاحتجاج بروايته .

وفي مسند علي عليه السلام ما يؤخذ من متابعته في هذه الرواية ، ولفظه عن عاصم بن ضمرة ، عن علي : « انه صلى بالناس جنباً ، ثم أمر ابن التَّبَّاح (١) ينادي من كان صلى مع أمير المؤمنين الصبح فليعد الصلاة ، فانه صلى وهو جنب » أخرجه عبد الرزاق . قال في « التخريج » : ولا شك أنه من غير طريق أبي خالد - يعني لأن السيوطي ذكر في كتابه أن ما نقل من نحو « مصنف عبد الرزاق » الذي فيه الصحيح والحسن والضعيف بئس ما فيه من ضعف - وهاهنا سكنت عليه فلو كان في مسنده أبو خالد لنبه عليه . وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر ، عن علي عليه السلام بمعنى ما مر من أن على المؤمنين الاعادة ، وفيه انقطاع . وبالجملة فمجموع ما ذكر يشهد لما في الأصل وقوله ^{بني} « ألا ترى أن القوم يأتون بامامهم » ^{حينئذ} .

وايماء الى علة الحكم الذي شرع لاجلها ، وهو وجوب الاعادة على المؤتم ، والعلة تعليق صلاتهم بصلاته ، وهي علة واضحة يدل عليها انه يلزم المؤتم سجود السهو لسهو إمامه ، كما صرح به حديث ذي اليمين وغيره ، ويتحمل عنه القراءة إذا أدركه راكم على الصحيح . وقد ذهب الى القول بوجوب الاعادة أثمة العترة ، كما حكاه في « البحر » وأبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول الشعبي وحماد بن سلمة . وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل نحوه إذا لم يتم ،

(١) ابن التَّبَّاح ، ويقال : أبو التَّبَّاح . قال في « الاكمال » : هو - بنون موحدة وآخره هاء مهملة - كان مؤذن علي رضي عنه . وروى عنه أيضاً وعنه جعفر بن مروان . ٥١ .

فإن لم يذكر حتى فرغ أعاد وحده ولم يعيدوا . وعن أمير المؤمنين عليه السلام كما رواه في « البحر » وعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر والامام يحيى وأحمد بن حنبل وأبي ثور والحسن البصري والنخعي والشافعي : لا إعادة على المؤتم . وهذه الرواية عن علي ذكرها أبو بكر الأثرم ، فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : نا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي « في الجنب يصلي بالقوم ، فقال : يعيد ولا يعيدون » قال : وسمعت أحمد بن حنبل ، يقول : نا هشيم ، عن خالد بن سلمة ، قال : أخبرني محمد بن عمر بن المصطلق « أن عثمان بن عفان صلى بالناس صلاة الفجر ، فلما ارتفع النهار فاذا هو باثر الجنابة ، فقال : كبرت والله كبرت ، فاعاد الصلاة ، ولم يأمرهم أن يعيدوا » .

وفي « الجامع الكبير » للسيوطي عن مطيع بن الاسود ، قال : « صلى عمر بن الخطاب بالناس الصبح ، ثم ذكر احتلاما فاغتسل ثم أعاد صلاة الصبح ، ولم يأمر أحداً بإعادة الصلاة » أخرجه البيهقي ، وقال بعده : عن الشريد الثقفي يعيدون . أخرجه ابن أبي شيبة . وتمسك أهل هذا القول بحديث الحسن عن أبي بكرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل في صلاة الفجر ، فأوماً بيده أن مكانكم ، ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلى بهم » أخرجه أبو داود والنسائي ، وفي لفظ لأبي داود ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بأصحابه »

قال الخطابي : في هذا الحديث دلالة على أنه إذا صلى بالقوم وهو جنب - وهم لا يعلمون بجنبته - أن صلاتهم ماضية ولا إعادة عليهم ، وعلى الامام أن يعيد . وذلك لأن الظاهر من حكم لفظ الخبر أنهم قد دخلوا في الصلاة معه ، ثم استوقفهم إلى أن اغتسل وجاء فأتم الصلاة بهم ، وإذا صح جزء من الصلاة حتى يجوز البناء عليه جاز سائر أجزائها ، والاقتداء بالامام طريقة الاجتهاد ، وإنما كلف المأموم الظاهر من أمره ، وليس عليه الاحاطة لأنه يتمذر عليه دركها . فإذا أخطأ فيما حكمه الظاهر لم ينتقض عليه فعله ، كالحاكم لا ينتقض عليه حكمه فيما طريقه الاجتهاد وإن أخطأ فيه . اهـ . وفيه نظر ، لأن في بعض روايات الحديث من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : « أقيمت الصلاة فصف الناس صفوفهم ، ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبل يمشي حتى اذا قام في مصلاه ، ذكر أنه لم يغتسل ، فقال للناس : مكانكم ، فرجع الى بيته فاغتسل ثم خرج ، ثم قام في مصلاه فكبر

ورأسه ينطف » رواه أبو داود وغيره . وذكره البخاري من رواية يونس ، عن الزهري باسناد مثله ، وليس فيه انه كبر قبل أن يذكر ، وانما ذكر أنه لما قام في مصلاه ذكر أنه لم يغتسل ، وظاهره انه قبل أن يكبر لان مصلاه اسم لموضع الصلاة . كما يدل عليه في بعض رواياته عند أبي داود : « حتى اذا قام في مقامه » فلم يكن في هذا معنى يشكل حينئذ لأن انتظارهم كان في غير صلاة وليس فيه شيء من الالتئام بالمحدث . وكون المراد بمصلاه أي في صلاته احتمال مرجوح لخالفته الظاهر ، أشار الى هذا جميعه ابن عبد البر .

وفي « الصحيحين » ما يتعين معه هذا التأويل بصريح لفظه : ونصها « أقيمت الصلاة وعدت الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مصلاه قبل أن يكبر ، فذكر فانصرف ، وقال : مكانكم فلم يزل قياماً حتى خرج الينا ، وقد اغتسل ينطف رأسه ماءً ، فكبر فصلى بنا » لكنه ورد في بعض روايات حديث أبي بكرة « انه صلى الله عليه وآله وسلم استفتح الصلاة فكبر » رواه أحمد وأبو داود ، وقال : رواه أيوب وابن عون وهشام عن محمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فكبر ثم أوماً الى القوم أن اجلسوا » . وفي « مجمع الزوائد » عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل في صلاته وكبرنا معه ، فأشار الى القوم أن كما أتم فلم يزل قياماً حتى أتانا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اغتسل ورأسه يقطر » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . ففيه التصريح بدخوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة بالتكبير . وظاهرهما التعارض . قال في « التلخيص » : وزعم ابن حبان أنها قضيتان ذكر في الاولى قبل التكبير والتحرر بالصلاة ، وفي الثانية لم يذكر الا بعد أن أحرم كما في حديث أبي بكرة . اهـ .

فان ثبت ذلك بدليل صح الاستدلال بالحديث كما ذكره الخطابي ، والافزع التعارض يجب الوقف ، ولا ينتهز معه الاستدلال الا بمرجع خارجي لأحد الامرين ، وليس في جميع هذه الروايات ما يفيد أنه يلزمهم الاستئناف الا ما يستنبط من رواية من روى انه كبر حين انصرف بعد غسله ، ففيها دليل على استئنافه صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة بهم . ومن لازم ذلك متابعتهم اياه في الاستئناف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا » الحديث ... وهذه الزيادة في رواية الشيخين .

وقد تكلم أبو عمر بن عبد البر على الاستدلال بحديث أبي بكرة على جواز إحرام المأموم

قبل إمامه كما هو أحد قولي الشافعي ، وعلى صحة صلاة القوم خلف الجنب ، فقال : « إذا كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جنب ثم ذكر ، فأشار أن امكثوا ورجع » فلا يخلو قوله ورجع من أحد ثلاثة أوجه :

أما أن يكون بنى على تكبيره الاول وهو جنب . وبنى القوم معه ، فهذا منسوخ بالسنة والاجماع . أما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » . وأما الاجماع ، فعلماء المسلمين على أن الامام لا يبنى على صلاته اذا أحرم على غير طهارة .

والوجه الثاني- أن يكون استأنف ، واستأنف أصحابه معه باحرام جديد ، وأبطلوا ما كان منهم فهذا لا يصح الاستدلال به على جواز الصلاة خلف الجنب لانهم اذا استأنفوا لم يصلوا وراء جنب ، بل فيه دليل على بطلان صلاتهم خلفه .

الوجه الثالث- أن يكون استأنف وبنوا على ما مضى ، فهذا فيه جواز الصلاة خلف الجنب ، واستدلال الشافعي به على ذلك مبني على أصله ، وهو أن صلاة القوم غير مرتبطة بصلاة امامهم فقد تبطل صلاته ، وتصح صلاة من خلفه وبالعكس ، وعليه دلائل كثيرة قد ذكرها هو وأصحابه . اهـ .

وبالجملة فالاستدلال بالحديث غير ناهض على المطلوب لاحتمال أن يكونوا استأنفوا معه صلى الله عليه وآله وسلم ، والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه ، ولم يبق الا أقوال السلف . وقد اختلفت الروايات عن أمير المؤمنين كما ترى ، والله أعلم .

سألت الامام زيد بن علي عليه السلام عن الامام يسهو في صلاته ،

فقال : يجب عليه وعلى من خلفه ان يسجدوا للسهو . قلت : فان سها من

خلف الامام ولم يسهه الامام ؟ .. قال : ليس على من خلف الامام سهو .

تضمن كلامه عليه السلام مسألتين وهما أنه لا يجب عليه السجود إذا سها في صلاته مؤتمراً ،

وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط. ومن قال بذلك تبعاً للإمام عليه السلام الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى والخنفية والشافعية. واحتجوا بما رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه » رواه البزار والبيهقي والدارقطني وفيه خارقة بن مصعب ، وهو ضعيف . وفي الباب عن ابن عباس رواه ابن عدي في ترجمة عمر بن عمرو العسقلاني ، وهو متروك . وذهب الهادي ورواية عن مكحول أنه يسجد لسهوه لعموم أدلة موجبات السجود في حق الإمام والمؤتم والمتفرد . وقد تقدمت .

وأجابوا عن حديث عمر بأن معناه لاحكم لشك المؤتم أو ظنه مع الإمام لأنه لو حمل على ظاهره لزمه أن لا يسجد للسهو مع سجود الإمام ، ذكره الإمام عز الدين . وفي هذا التعليل نظر لأن آخر الحديث وهو قوله: « فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه » يدفعه . قال في « الدر التمام » : لو قوي الحديث لكان الرجوع إليه هو الواجب إذ هو خاص في حق المؤتم .



باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« إذا أدركت الامام وهو راكع فركعت معه فاعتد بتلك الركعة ، وإن
أدركته وهو ساجد فسجدت معه ، فلا تعتد بتلك الركعة » .

قال في « مجمع الزوائد » في « باب من أدرك الركوع » : عن علي وابن مسعود ، قالا :
« من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون ، وهو
في مسند علي من « الجامع الكبير » كذلك ، وقال : أخرجه عبد الرزاق . ثم قال في « المجموع »
وعن زيد بن وهب ، قال : « دخلت أنا وابن مسعود المسجد ، والامام راكع ، فركعتنا ثم
مضينا حتى استويينا في الصف ، فلما فرغ الامام قمت اقضي ، فقال : قد أدركتاه » رواه -
الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . وعن ابن مسعود ، قال : « إذا ركع أحدكم فمشى الى
الصف فإن دخل في الصف قبل أن يرفعوا رؤوسهم فإنه يعتد بها ، وإن رفعوا رؤوسهم قبل
أن يصل الى الصف فلا يعتد بها » رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه زيد بن أحمز ، ولم أجد
من ذكره . اهـ .

وأخرج أبو داود في « باب الرجل يدرك الامام ساجداً » عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جئتم الى الصلاة ونحس سجود فاسجدوا ، ولا تعتدوها
شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » وأخرجه البيهقي أيضاً كلاهما من طريق يحيى
ابن أبي سليمان ، وضعفه يحيى . قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : مضطرب
الحديث ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات ، روى له البخاري في « الادب »
وأبو داود والترمذي والنسائي ، ذكره النزي . وأخرج ابن خزيمة في « صحيحه » عن أبي هريرة
مرفوعاً « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صلبه » ، وترجم له بذكر

الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع امامه . وأخرج أيضاً في « باب ادراك الامام ساجداً والامر بالاعتداء به في السجود وان لا يعتد به » إذ المدرك للسجدة انما يكون بادراك الركوع قبلها حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً « اذا جثتم ونحن سجد فاسجدوا ، ولا تمتدوها شيئاً . ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » ذكر ذلك ابن حجر في « التلخيص » ساكتاً عليه . وقال أيضاً : وذكر الدارقطني في « الملل » نحوه عن معاذ وهو مرسل . اه .

وأخرج البيهقي نحوه من طريق ابن عدي الحافظ ، وعقبه بما لفظه : قال أحمد بن عدي هذه الزيادة قبل أن يقيم الامام صلبه يقولها يحيى بن حميد - وهو مصري - . قال أبو أحمد : سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري : يحيى بن حميد ، عن قرّة عن ابن شهاب سمع منه ابن وهب مصري لا يتابع في حديثه . اه . ونحوه نقل بعض شراح « سنن أبي داود » عن عبد الحق في « أحكامه » وزاد فيه تضعيف قوة شيخ يحيى بن حميد . وروى البيهقي أيضاً نحوه ما تقدم في « جمع الزوائد » عن ابن مسعود ، وأخرج عن ابن عمر أنه كان يقول : « من أدرك الامام راكعاً فركع قبل أن يرفع الامام رأسه ، فقد أدرك تلك الركعة » . وأخرج عنه أيضاً أنه كان يقول : « اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة » . وعن مالك بلاغا أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان : « من أدرك الركعة قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدرك السجدة » . اه .

فهذه الأحاديث وآثار السلف تشهد لما في الأصل ، وهو يدل على أن اللاحق إذا أدرك الامام راكعاً ركع معه ويعتد بتلك الركعة ، واذا أدركه ساجداً سجد معه ولا يعتد بها ، وادراك الركوع بادراك الطمأنينة للراكع قبل أن ينتهي الامام الى حد القيام . قال في « المنهاج » : واذا ادرك الامام راكعاً فإنه يكبر ويركع بتلك التكبيرة ولا يحتاج الى تكبيرة للركوع . هذا نص الامام زيد بن علي ، ووجهه أنه قد أتى بالواجب من تكبيرة الاحرام ، وتكبيرة النقل ليس بواجب ، فتكفيه الاولى . اه .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ، فذهب الجمهور من العلماء الى ظاهر ما تقدم ، وذهب بعض العلماء منهم ابن خزيمة وابن السبكي في « التوشيح » وحكاة عن والده تقي الدين ، وتابعهم من المتأخرين القبلي ، وحكاة ابن حجر المكي عن جماعة من الشافعية الى أن المراد بالركعة في الحديث الركعة بكاملها من الافتتاح والقيام والقراءة . قال في « فتح الباري » :

وهو قول أبي هريرة وجماعة ، بل حكاه البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الإمام ، قال : واستدلوا لذلك بما تقدم في الحديث الصحيح « فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا » فهذا أمر باتمام ما فات ، وقد فات الوقوف والقراءة فيه . اهـ . بمعناه .

قال في « المنار » : ^{هذه}مظاهر الثابت من الروايات ادراك ما يسمى ركعة ومساها بمجموع أفعال هي القيام والقراءة والركوع والسجود وغير ذلك مما تضمنه مجموع مسمى الركعة العرفي ، لا الوحدة من مصدر ركع ، لأن العرف في مثله مقدم على الأصل الاول ، لكن يبين صلى الله عليه وآله وسلم أن الآتي بأفعال الركعة لاحقاً بالإمام ومجتمعاً معه في الركوع فما قبله ، قد أدرك تلك الركعة ، ومن لم يجتمع معه الا بعده فلم يدركها ، وهذا لا خلاف فيه . وأما لو أحرم اللاحق حال ركوع الإمام ولم يقرأ الفاتحة ، فلم يأت بمسمى الركعة فلم يشمل الحديث وليس بلاحق . اهـ .

وتعقبه بعض العلماء (٢) بكلام بسيط حاصل مافيه أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الشيخين : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة » لا يخلو إما أن يراد به ركعة من صلاة اللاحق ولا قائل به لما سنذكره آخراً . وإما أن يكون المراد بها من ركعات الإمام وهو الذي فهمه العلماء ، ولا بد مع ذلك من صرفها عن حقيقتها على جميع التقادير ، لأنه ان كان المراد بها من أدركها من أول قيامه واستوفى معه أفعالها ، كما هو معناها حقيقة ، فهذا لا يقول به أحد من أهل العلم ، لأنهم بين قائل إذا صدق عليه اسم الحقوق قبل رفع رأسه من الركوع فهو مدرك وهو الجمهور . وقائل انه لا بد من ادراكه لوقت يقرأ فيه الفاتحة اللاحق ، ولو في حال ركوع الإمام ويلحقه راكمًا وهم الاقل . فعرفت أن لفظ ركعة لا يتم أن يراد بها حقيقتها سواء أريد بها ركعة الإمام أو ركعة المؤتم ، بيانه أن من أدرك الإمام منحنيًا في ركوعه لم يدرك ركعة من ركعات الإمام ، بل جزء ركعة لأنه قد مضى منها قيامها ، وان أريد ركعة المؤتم وفرضنا أنه ادرك الإمام منحنيًا واطال الإمام حتى افتتح اللاحق وقرأ الفاتحة ثم أدركه راكمًا ، فانه لا يصدق أنه ادرك ركعة من

(١) خبر ان . اهـ . منه .

(٢) السيد محمد الامير رحمه الله تعالى . اهـ .

من صلاته قبل أن يقيم الامام صلبه ، اذ لا يتم له الا في آخر سجدة . فعلم بهذا أن لفظ ركعة في هذه الصورة مجاز مرسل من اطلاق الكل على جزئه على التقديرين جميعاً ، واذا كانت مجازاً صدق إطلاقها على من أدركه منحنيّاً بقدر لا يتسع معه لغير الافتتاح والانضمام اليه ، وتظهر به فائدة التقييد بقبليّة اقامة الصلب في حديث أبي هريرة المتقدم عند ابن خزيمة في « صحيحه » ولم يؤت به الا لادخال هذه الصورة . ولو فرض أنه ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم الا من أدرك وقرأ الفاتحة فانت فائدة التقييد ، وذلك ان قدر الركوع لا يتسع لذلك إذ الفاتحة أكثر من التسبيح المشروع مع حثه الأئمة على التخفيف ، فتضيع فائدة التقييد الا في مثل ما يندر من صلاة يطول فيها غاية التطويل . اهـ . المراد ذكره .

وقد يقال نختار الاول من المرادين ، وقولك لا قائل به ان أراد به من أهل المذهبين كليهما فغير مسلم ، لان من اشترط كمال الركعة انما يريد به بالنظر الى اللاحق بان يستكمل جميع أفعالها من الافتتاح والقراءة والركوع ، وهو صريح عبارة « المنار » وظاهر ما نقله في « فتح الباري » وهو واضح بأدنى تأمل ، ومن حمله على خلافه فقد وهم ، وقوله في توجيه ذلك انه لو أريد به المؤتم على ذلك الفرض لم يصدق انه أدرك ركعة من صلاته اذ لا يتم له الا في آخر سجدة غير مسلم ، أيضاً إذ لا مانع من أن يقال لمن صنع مثل ذلك في أي ركعة من صلاته انه أدرك تلك الركعة مع الامام . وأما ما ذكر من ضياع فائدة التقييد بقبليّة رفع الامام صلبه فمدفوع بانه لاضياح لانه يصدق على من أدرك الامام في آخر قيام الركعة فاحرم وقرأ الفاتحة ثم أدرك معه القدر المجزي من ركوعه ، وعلى من أدركه في حال الركوع إذا فعل ما يُسمّى ركعة من القراءة ونحوها ، وما قيل من أنه يلزم من ذلك مخالفة المشروع من التخفيف مدفوع بان تلك الشرعية انما هي مع عدم ما يمرض للامام من مقتضى التطويل . وقد ثبت من هديه صلى الله عليه وآله وسلم تطويل هذا الركن إذا طول سائر الاركان ، وروي عنه انه كان يطول انتظاراً لللاحق إذا أحس به ، كما في حديث ابن أبي أوفى « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينتظر في صلاته ما سمع وقع قدم » . أخرجه أحمد وأبو داود ، وفيه راو سماء بعضهم طرفة الحضرمي . قال الأزدي : مجهول ذكره في « التلخيص » . وفي « الخلاصة » يقال هو كثير الحضرمي فان يكنه فصحيح . اهـ . ولفظه في أبي داود عن عبد الله بن أبي أوفى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم » .

قال شارحه فيه رجل مجهول ، وانفرد به أبو داود وهو حسن في المتابعات وسكوت أبي داود عنه لذلك . اه .

فظهر بهذا أن المراد بالركعة في الأحاديث السابقة مسهاها العرفي لا مجرد الركوع ، ويحمل ماورد من التصريح بلفظ الركوع على الكامل الصحيح وهو ما ترتب فعله على فعل ما قبله ، إذ خطاب الشارع إنما ينصرف إليه ، هذا حاصل ما تعقب به كلامه ولا يخفى قوته . لكن يبقى النظر فيما رواه البخاري من حديث أبي بكرة « انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد » فانه ظاهر في الاعتداد بها ، وليس فيه الامر باعادتها ، ولا أمكن قراءة الفاتحة فيها . ومعنى قوله : « لا تزد » عند شراح الحديث النهي عن العود في ابطاء المحيى لأعن اللحق في الصف بعد التكبير ، وهو نهى يأثم العالم بارتكابه وفعله صحيح كغيره من المناهي التي بهذا الصدد ذكره ابن حبان . وقال الشافعي : هو مثل قوله : « لا تأتوا الصلاة وأنتم تسمعون » يعني - والله أعلم - ليس عليك أن تركع حتى تصل إلى موقفك لما في ذلك من التعب ، كما في : « ليس عليك أن تسعى إذا سمعت الإقامة » . اه .

وأيضاً فالنهي وقع للحالة التي خالفت الصفة المشروعة من اتيان الصلاة على هيئة السكينة والوقار ، وإن كانت الصلاة في نفسها صحيحة وحينئذ يصح أن يكون هذا الحديث قرينة للمجاز في حمل الركعة على من أدرك الإمام منحنياً بقدر لا يتسع معه لغير الافتتاح والركوع ، ويعتضد بقرينة مقابلة الركعة بالسجود في حديث أبي داود المتقدم ، فان ظاهر سياقه يدل على أن المراد بها الركوع . وبما رواه الدارقطني عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى ، ومن لم يدرك الركوع فليضف إليها أربعاً » وله طرق كثيرة ذكرها في « التلخيص » ، وأشار إلى ضعفها ، لكنها تصلح في الشواهد المتأيدة بعمل أكبر الصحابة المتميزين بالفهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم - كباب مدينة العلم - وابن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت ، وعليه بناء حفاظ الحديث في التراجم والابواب كما يجده الباحث عنها . وأخرج البيهقي في هذا الباب « أن أبا بكر وزيد بن ثابت دخلا المسجد والإمام راكع ، فركعاً ثم دباً وهما راكعان حتى لحقا بالصف » . وأخرج نحوه عن زيد بن ثابت أيضاً . وفي « مجمع الزوائد » عن عطاء انه سمع عبد الله بن الزبير على المنبر يقول : « اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ، فليركع حين يدخل ثم يدب راكعاً حتى يدخل في

الصف فإن ذلك السنة . قال عطاء : وقد رأيته يصنع ذلك . قال ابن جريج : وقد رأيت عطاء يصنع ذلك ، رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . اهـ .

وقوله : « فإن ذلك السنة » له حكم الرفع كما هو محقق في موضعه إذا عرفت ذلك ، فالقائل بأنه يتحمل الامام عن المؤتم لا اشكال عليه ، وكذا من أوجب القراءة في الأوليين ، كما تقدم في الأصل عن الامام زيد بن علي . وأما من أوجب القراءة في كل ركعة فلا بد أن يجعل هذه الحالة مخصصة لمعوم الوجوب ، والله سبحانه أعلم .

قلت

تنبيه أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في « باب من أدرك من الجمعة ركعة » من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أدرك من الصلاة فقد أدرك الصلاة » هذه رواية الجمهور ، وكذلك رواه معمر بن الزهري وزاد فيه « قال الزهري : فالجمعة من الصلاة » . وروى الزهري بإسناده « من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها أخرى » . وروى عن عبيد الله موقوفاً : « إذا أدركت ركعة من الجمعة فاضف اليها أخرى ، وإن فاتك الركوع فصل أربعاً » . وذكر الدارقطني في كتاب « العلل » حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة .. » الحديث موقوفاً وهو الصواب . وقد روي موصولاً ولا يصح . وفي « سنن النسائي » ما لفظه : حدثنا قتيبة ومحمد بن منصور واللفظ له ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك » . ورواه الحاكم من طرق ثلاث .

قال في « الخلاصة » : قال الحاكم : كل من هذه الطرق على شرط البخاري ومسلم ، وله اثنا عشر طريقاً . قال بعض شراح « سنن أبي داود » : إذا صلى ركعة من الجمعة مع الامام وسلم الامام فقد أدرك الجمعة ، وإن أدرك دون ركعة مع الامام فمفهوم الحديث انه لا يلحق بالركعة ، وقد قال به خاصة سفيان الثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن ابن مسعود وابن عمر وأنس وابن السيب وعلقمة والاسود وعروة والحسن والزهري فكلمهم قالوا : لا يدرك الجمعة بدون ركعة خاصة . وقال الحكم وحماة وأبو حنيفة : من أدرك التشهد يوم الجمعة مع الامام صلى ركعتين . وهو بناء على أن إدراك جزء من الصلاة يكفي كما قالوه هم والشافعية ، فيمن أدرك الجماعة قبل السلام بدون ركعة هل يكون مدركا ؟ .. الصحيح عندهم

نعم . وحجتهم على ذلك القياس على من أدرك ركعة من الصلاة خلف الامام بجامع الحرمه . قالوا : وهو من القياس الجلي لان ادراك حرمة الصلاة يستوي فيه قليله وكثيره ، والتقدير بركعة خرج مخرج الغالب فيما تمكن معرفته . للخاص والعام . كما جرى عليه الاسلوب في الكتاب والسنة من الاتيان بما تمكن معرفته عموماً فيلحق بالركعة مادونها، ولم تطرده الشافعية في الجمعة ولا في إدراك الاداء خارج الوقت على الصحيح فقالوا : لابد من إدراك ركعة في الجمعة كاملة ، وكذا يشترط ادراكها بكاملها قبل خروج الوقت فيمن خشي فوات الصلاة بخروج وقتها. ووجه الفرق بين المقامين أن في الجمعة وتقيد الفائتة بركعة يلاحظ فيها إدراك شرط أو ركن فاشترط فيه تمامه ، ولو لم يرد النص بأن إدراك الركعة يكفي في كونها اداء وصحة الصلاة جمعة ، لكان اللازم تمام الصلاة فيهما ، اشارة الى ذلك بعض شراح السنن . ثم قال : وتنقيح الكلام: أن المراد من أدرك الركعة أدرك حرمة الصلاة فيستوي فيها القليل والكثير، وفي إدراك الشروط والاركان رخصة لا يقاس عليها مادونها بل تبقى على حيالها إذ لا قياس في الرخص، وهذا من غامض الفقه ودقيق الفكر ، فتأمل غوص الفقهاء في مثل هذه المواطن تجد العجب البديع .

ومن القائلين بانه يكفي في الجمعة ادراك ركعة ولا يضر فوات الخطبة المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمه الله ولفظه في جواب سؤال ورد عليه بعد الاستدلال بالحديث : ومُن النظر أن الأصل وجوب الجمعة وان الخطبة ذكر مختص بالصلاة فيحمله الامام كالقراءة فلا تسقط الا بيقين، وانه اذا تعارض الموجب والمسقط فالوجب أولى، وما قلناه هو مذهب الامام زيد بن علي عليهما السلام، وهو اعرف بما يأتي وما يذر واقتفاء في ذلك الأئمة الاجلاء المؤيد بالله والمنصور بالله عليهما السلام ، وكذلك حي والدنا ^{عليه السلام} أجاب بمثل قولهم وجعلهم الخطبة بمثابة ركعتين أجاب عنه المنصور بالله عبد الله بن حمزة بانه لا يستقيم على أصولهم إذ قد أوجبوها على المسافر ولانها لو كانت بمثابة ركعتين لكان من لم يسمع الأولى يصلي ثلاثاً واجماعهم على خلافه . ثم قال المؤيد بالله : ويلزمهم أيضاً أن لا يتولاهما إلا شخص واحد كالصلاة وهم لا يشترطونه . والله أعلم بالصواب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام

قال : « اجعل ما أدركت مع الامام أول صلاتك » . سألت زيد بن

علي عن تفسير ذلك ، فقال : إذا أدركت مع الامام ركعة من الصلاة وهو في الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء فأضف اليها أخرى ، ثم تشهد وهي الثانية لك ، واقرأ فيها ما فاتك كما كان يجب على الامام أن يقرأ .

أخرج البيهقي في « باب ما أدرك من صلاة الامام فهو أول صلاته » ما ألفظه : أخبرنا محمد بن موسى ابن الفضل النيسابوري ، قال : أنا الحسن بن يعقوب العدل ، قال : نا يحيى بن طاب ، قال : انا عبد الوهاب بن عطاء : قال : نا اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه قال : « ما أدركت فهو أول صلاتك » . قال الشيخ : وقد روينا عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي قلابة ، وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا أبو بكر النيسابوري ، نا محمد بن يحيى ، نا عبد الرزاق ، انا معمر ، عن قتادة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن » . قال : وحدثنا معمر ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب مثل قول علي رضي الله عنه . وهذا وان كان مرسلًا عن علي فهو شاهد لرواية الحرث عن علي رضي الله عنه . اه . كلامه . وأخرج أيضاً عن عمر وأبي الدرداء أنهما قالا : « ما أدركت من آخر صلاة الامام فاجعله أول صلاتك » . اه . وفيه اسماعيل بن رافع المدني ضعفه أحمد وابن معين . وقال الترمذي : اسماعيل ضعفه بعض أهل العلم ، وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول : هو ثقة مقارب الحديث . وأخرج أيضاً عن ابن عمر مثله . وأخرج عن سعيد بن المسيب : أن السنة إذا أدرك الرجل ركعة من صلاة المغرب مع الإمام أن يجلس مع الإمام ، فاذا سلم الامام قام فركع الثانية فجلس فيها وتشهد ، ثم قام فركع الثالثة فتشهد فيها ، ثم سلم والصلاة على هذه السنة فيما يجلس فيه منهن . قال الزهري : قال سعيد بن المسيب : حدثوني بثلاث ركعات يتشهد فيهن ثلاث مرات ، فاذا سئل عنها ، قال : تلك صلاة المغرب يسبق الرجل ركعة منها ، ثم يدرك ركعتين فيتشهد فيها .

وقد اختلف العلماء فيما أدركه المسبوق مع الامام هل هو أول صلاته أو آخرها ؟.. فقال

تجاهير العلماء من السلف والخلف : هو أولها . وحجتهم ما تقدم وحديث أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسمعون ، وأتوها تمشون ، وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه . قال أبو داود : وكذا قال الزهري وابن أبي ذئب وإبراهيم ابن سعد ومعمّر وشعيب بن أبي حمزة عن الزهري : « وما فاتكم فأتموا » . وقال ابن عيينة عن الزهري : « فاقضوا » . وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة وجعفر بن ربيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : « فأتوا » وكذلك روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو قتادة وأنس بن مالك كلهم قالوا : « فأتوا » .

قال الخطابي في قوله : « فأتوا » : دليل على أن الذي يدركه المرء من صلاة إمامه هو أول صلاته لأن لفظ الاتمام واقع على بعض باق من شيء قد تقدم سائره ، وإلى هذا ذهب الشافعي . وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري ومكحول وعطاء والزهري والاوزاعي وإسحاق بن راهويه . وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : هو آخر صلاته ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، وقد روي ذلك عن مجاهد وابن سيرين . واحتجوا بما روي في هذا الحديث من قوله : « وما فاتكم فاقضوا » . قالوا : والقضاء لا يكون إلا لفائت . وأجاب الخطابي بأن القضاء قد يكون بمعنى الاداء للأصل كقوله تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض » وقوله تعالى : « فإذا قضيت مناسككم » . وليس شيء من هذا قضاء لفائت ، فيحتمل أن يكون قوله : « فاقضوا » أي أدوه في تمام جمماً بين قوله : « فأتوا » وبين قوله : « فاقضوا » ونفيًا للاختلاف بينها . اهـ .

قلت : استعمال القضاء هنا بمعنى الاتمام متعين لأن الاختلاف فيه وقع على الزهري في حديث واحد ، فأحد اللفظين مفسر الآخر . وقصر القضاء على الفائت من تفسير عرف الشارع باصطلاح الفقهاء ، كما لا يخفى ، فليس لهم بهذا الحديث حجة ، بل يحتاج لهم بما رواه في « مجمع الزوائد » عن ابن مسعود في الذي يفوته بعض الصلاة مع الإمام ، قال : « يجعل ما يدرك مع الإمام آخر صلاته » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح ، ولكنه غير منتزه مع الحديث المرفوع .

وقوله : « سألت زيد بن علي عن تفسير ذلك » مثل معناه ما في « الجامع الكافي » ولفظه :

قال أحمد بن عيسى : إذا أدرك الرجل ركعتين من الظهر ، فليجعل ما أدرك من الصلاة أول صلاته ، فيقرأ في الركعتين اللتين أدركهما بفاتحة الكتاب وسورة في نفسه ، فإذا سلم الإمام قضى الركعتين الفائتين يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أو يسبح فيها . وإذا أدرك ركعة من المغرب جعلها كما قلت لك أول صلاته ، يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة ، ثم يجلس فيتشهد ثم ينهض فيصلي ركعة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أو يسبح فيها . قال محمد : والذي يأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يصلي مع الإمام ما أدرك ويقضي ما فات بقراءة مثل قراءة الإمام . وروى محمد بإسناده نحو حديث أبي هريرة المتقدم . ونقل في « الجامع » نحو هذا عن الحسن ابن يحيى بن زيد وأبي جعفر الباقر ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عن الرجل يدرك مع الإمام ركعة وعلى الإمام سجود السهو ، فقال عليه السلام : يسجد معه ولا يسلم ، فإذا سلم الإمام من سجدي السهو ، قام هو فقضى ما سبقه به الإمام .

ذكر في « الجامع الكافي » نحوه عن محمد بن منصور ولفظه : قال محمد : إذا فات الرجل بعض الصلاة مع الإمام وكان على الإمام سهو في صلاته فلا يقضي ما عليه حتى يسجد مع الإمام ، وينصرف الإمام من صلاته ، فإن سلم الإمام وعليه سهو ، فقام الرجل يقضي قبل أن يسجد الإمام ، فإن كان يدرك الإمام في السجدين قعد فسجد معه ، وإن جهل أو سها حتى سلم الإمام فليستقبل الصلاة . اهـ .

وما قاله في الأصل هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، حكاه في « البحر » والقاضي زيد في « الشرح » ولفظه : وعند أبي حنيفة وأصحابه ينتظر سجود الإمام للسهو فيسجد معه ، فإذا سلم الإمام من السهو قام فقضى ما فاتته ، فإن لم يسجد مع الإمام حتى قام إلى القضاء سجد في آخر صلاته ، ذكره أبو الحسن الكرخي . وعند الشافعي يسجد أيضاً في الحال مع الإمام قبل قضاء ما فاتته . قال الإمام عز الدين : والفرق بين مذهبه أن أبا حنيفة كالخير له إن شاء سجد مع الإمام وإن بدأ بالتمام سجد آخر ، والشافعي يلزمه السجود مع الإمام . اهـ .

وقد احتج لهذا المذهب بظواهر الأدلة من نحو : « لا تخالفوا على امامكم وأما يخشى - أو ألا يخشى - أحدكم إذا رفع رأسه ، والامام ساجد أن يحول الله رأسه رأس حمار » وحديث : « الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان » .

ورجح المتأخرون مذهب الهادوية ويروى عن « المنتخب » وابن سيرين أن المؤتم لا يتابعه في السجود بل يبادر الى الاتيان بما فاته ويؤخر سجوده الى ما بعد الفراغ من صلاته ، فلو تابعه فسدت صلاته لزيادة ركنين عمداً . قال في « الفيت » : وينوي بسجوده جبران صلاته عما لحقها من النقص لسهو امامه . وقال المنصور بالله : ورواه في « التجريد » عن « المنتخب » أيضاً ان اللاحق لا يقوم الا بعد سجود الامام ، وهو نحو ما تقدم عن أبي حنيفة في أحد التخييرين على مذهبه . وقد يحتج لهم بما سبق من الدليل على أن سجود السهو بعد التسليم ، وكذا رواية كونه قبل التسليم اذ كلاهما في آخر الصلاة . قال الشيخ تقي الدين في شرح حديث ذي اليمين : فيه دليل على أن سجود السهو في آخر الصلاة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله الا كذلك . وقيل في حكمته : إنه أخر لاحتمال وجود سهو آخر فيكون جابراً للكل . اهـ . فيكون هذا أخص من وجوب متابعة الامام بتلك الأدلة العامة .



باب الرجل تفوته الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام « انه اتاه رجلان فسلما عليه - وهو في المسجد - فقال عليه السلام: أصليتما؟.. قالا: لا، قال: ولكننا قد صلينا، فتنحيا فصلينا، وليؤم أحدكما صاحبه، ولا أذان عليكما ولا إقامة ولا تطوع حتى تبدأ بأركعتي » .

بيض له صاحب « التخريج » وله شواهد معنوية من السنة وآثار السلف . أما الامر بالصلاة وإثام أحدهما بصاحبه فواضح ، وأما أنه ليس عليهما أذان ولا إقامة فلأن أذان المصر كاف لأهله وإن لم يسمعوا ، وهو معنى ماذهب اليه بعضهم من أنه فرض كفاية ، واستدل له بأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر من لم يسمع النداء في المدينة بالأذان ، ولو كان فرض عين لامرهم به . وإذا سقط عمن لم يسمع من أهل البلد سقط عن السامع من غيرهم حتى قال بعضهم : انه اتفاق . وقد ترجم أهل الحديث كالنسائي وغيره عن ذلك « بباب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر » وأوردوا حديث مالك بن الحويرث وفيه : « ومروهم إذا حضرت الصلاة ، فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » .

وروى البيهقي بسنده الى الاسود وعلقمة قالا : « أتينا عبد الله - يعني ابن مسعود - في داره ، فقال : أصلي هؤلاء خلفكم؟.. قلنا : لا ، فقال : قوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة ثم اقتضاه صلاته بهما » ورواه مسلم في « صحيحه » . وأخرج البيهقي أيضاً من حديث علقمة ، قال : « صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود بغير أذان ولا إقامة ، وربما قال : يجزئنا أذان الحي وإقامتهم » . وأخرج من حديث ابن عمر موقوفاً : « إذا كنت في قرية يؤذن فيها ٢١٩ ويقام أجزاءك ذلك » . وأخرج أيضاً بإسناده الى عمرو بن دينار ، قال : كان ابن عمر يقول :

« من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجزأته إقامتهم » . وبه قال الحسن والشعبي والنخعي . اهـ .

وأما أنه لا تطوع عليهما ، فالمراد أنه يسقط عنهما تحية المسجد بصلاة الفريضة ، كما سقطت بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم الفريضة في حديث جابر بن سمرة عند أحمد ومسلم وأبي داود والنسائي ، قال : كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يحرم ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإذا خرج أقام حين يراه » . قال ابن تيمية في « المنتقى » : فيه أن الفريضة تقضي عن تحية المسجد . ويدل على أن مراده عليه السلام بالتطوع ما ذكرنا حده بالغاية ، وهي صلاة المكتوبة ، فيفهم منه أنه لا مانع من التطوع بعدها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« إذا صليت المغرب ، ثم حضرت أيضاً مع قوم فلم تستطع إلا أن تصلي معهم فصل معهم ، فإذا سلم إمامهم فقم قبل أن تكلم فاشفع بركة وسجدتين وسلم » .

ذكر السيوطي في مسند علي من « الجامع الكبير » ما لفظه : عن علي ، قال : « إذا أعاد المغرب يشفع بركعة » . أخرجه ابن أبي شيبة . وقال صاحب « المعاني البديعة » . عند الشافعي وعلي وحذيفة وأنس بن مالك وابن المنذر أن المصلي إذا صلى صلاة ثم أدركها في جماعة استحب له أن يمدها مع الجماعة سواء صلى الأولى منفرداً أو في جماعة ، إلا أن حذيفة وعلياً وأنساً قالوا في المغرب : إذا أعادها وسلم الإمام أضاف إليها أخرى وسلم ، وبه قال أحمد ومعه ابن جبير وابن المسيب ^{الرهري} والأسود بن يزيد وإسحاق والثوري . وعند الشافعي لا يضيف إليها أخرى . اهـ .

قال في « التخريج » : فهذا عن علي قد روي مسنداً وغير مسند كما ترى ، وحكى زيادة الركعة في المغرب عن سبق من العلماء الترمذي في « سننه » وقد تقدم في المسألة الثالثة من شرح حديث : « سيأتي على الناس أئمة يمتنون الصلاة ... » . الحديث ... في « باب الأوقات » أن مذهب مالك والثوري وإبراهيم إعادة الصلاة جميعها إلا المغرب لأنها وتر النهار ، وبالتكرار

تصير شفهاً ولضيق وقتها . قال مالك : أدركت عمل أهل المدينة على ذلك . اه . فزيادة الركعة تخرج عن هذا الالتزام . وقد يحتج لذلك بما سيأتي من حديث : « صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار إن شئت مثنى ، وإن شئت أربعاً » فإضافة صلاة إلى الليل قد تفيد الحصر بمعونة المقام كما قيل في تحريمها التكبير ، وعلى مذهب من يعمل بمفهوم العدد . وعند الهاديونية أنه يصلي مع الإمام صلاته التي وجده عليها أية صلاة كانت . واحتجوا بحديث يزيد بن الأسود المشهور وفيه : « إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل ، فليصل معه ، فإنها نافلة » . قال الخطابي : ظاهره حجة على من منع عن شيء من الصلوات كلها ، إلا تراها يقول : « إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل » ، ولم يستثن صلاة دون صلاة . اه . ويرد على ذلك أنه يؤدي إلى وقوع صلاتين في يوم واحد . وقد ورد فيه النهي ، وجوابه تقدم في المسألة الرابعة من شرح حديث : « سيأتي على الناس أئمة .. الخ » .

قال زيد بن علي : إذا صليت الظهر في منزلك أو العشاء ثم لحقتها في جماعة فصل معهم ، والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة ، وإذا كانت الفجر أو العصر أو المغرب فلا تدخل مع القوم .

قد تقدم في « باب الأوقات » ذكر اختلاف العلماء فيمن لحق الصلاة في جماعة بعد أن صلاها جماعة أو منفرداً هل الفريضة الأولى أو الأخرى وبيان الراجح من المذهبين .. وأن رفض الأولى بعد وجودها مستحيل من جهة النظر ، وإن كان الدليل يغني عن اعتبار ذلك ، وقد مر ذكره هنالك . وقال الإمام يحيى في « الانتصار » : لا معنى لقول الهادي عليه السلام برفض الأولى ، ولا وجه لرفض الأعمال من جهة العباد . فإن أمرها إلى الله تعالى ، ولا تصرف لهم فيها بعد مطابقتها للأمر الشرعي ورفع الحفظة لها ، وقد قال الله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فنهى عن إبطال العمل بعد ثبوته وتقرره . ثم قال : وقد ذكر الفقيه يوسف أن ما ورد في هذه المسألة مخالف للقياس لأن الرفض إن قيل بتناوله للعمل لم يصح إذ قد وجد ، وإن قيل بتناوله للأجزاء لم يصح إذ قد برئت الذمة بفراغه من الأولى ، وإن قيل بتناوله للأجزاء فلا يصح إذ لا يحبطه إلا الكبائر . وأجاب في « الغيث » باختيار الوجه الثالث وبيّن فساد الإمام عز الدين في شرحه على « البحر » .

وقوله : « واذا كانت الفجر ... الخ » ذهب اليه أبو حنيفة وأصحابه ، وحجتهم في الفجر والعصر الحديث الثابت في النهي عن التنفل بعدها ، وقد تقدم ، وفي المغرب ماسبق من أنها وتر النهار وبالتكرار تصير شفعاً ولضيق وقتها . وذهب آخرون الى أنها تعاد كلها الا الصبح والمغرب ، قاله ابن عمر والنخعي والاوزاعي وذلك لما تقدم . وفرقوا بين الفجر والعصر « بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر ركعتين » . وجاء عن جماعة من السلف أنهم كانوا يتطوعون بعد العصر ما كانت الشمس بيضاء نقية ، ولم يجيء ذلك عن واحد منهم في الصلاة بعد الصبح . قال في « الجامع الكافي » مالفظة : قال أحمد : اذا دخل الرجل مع من لا يأتى به في صلاته فينبغي أن يجعل صلاته معهم تطوعاً الا الصلاة الفجر والعصر فلا يتطوع بها معهم ، لأنه لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس . فاذا ابتلي بالدخول معهم في هاتين الصلاتين ، فليدخل معهم بلا افتتاح ولا قراءة ولا تسبيح ، قال : وان هو صلى خلف من لا يثق به في دينه افتتح الصلاة ونواها لنفسه ، وسبح وكبر وتشهد ينوي به لنفسه ، ومثله عن الحسن بن يحيى ، والله أعلم . اهـ .



باب اذا سلم الامام أين ينبغي له أن يتطوع

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عن علي عليهم السلام « انه كان يكره أن يتطوع الامام في الموضع الذي يصلي بالناس فيه حتى يتنحى أو يرجع الى بيته » .

أخرج محمد بن منصور في «الأمالى» في «باب زيادات أبواب الصلاة» ما يشهد له، فقال: حدثنا محمد بن جميل ، عن شريك ، عن ميسرة ، عن المنهال ، عن عباد بن عبد الله ، عن علي ، قال: « إذا سلم الامام لم يتطوع حتى يتحول من مكانه أو يتكلم » . قال في «التخريج» : ميسرة هو ابن حبيب النهدي ، روى له البخاري في «الادب» وأبو داود والترمذي والنسائي. والمنهال هو ابن عمرو، روى له الجماعة . ومحمد بن جميل شيخ محمد بن منصور لا أعرفه . وعباد بن عبد الله يروي عن علي وفيه كلام . وفي «سنن البيهقي» في «باب الامام يتحول عن مكانه إذا أراد أن يتطوع» بإسناده الى عباد بن عبد الله المذكور ، قال سمعت : علياً رضي الله عنه يقول : « ان من السنة اذا سلم الامام أن لا يقوم في موضعه الذي صلى فيه يصلي تطوعاً حتى ينحرف أو يتحول أو يفصل بكلام » . اهـ . وفيه عمرو بن عبد الغفار وهو ضعيف . قال البيهقي : وروينا عن ابن عباس في ذلك أنه قال : فليتقدم أو ليكلم أحداً .

وأورد في «جمع الزوائد» في «باب الفصل بين الفرض والتطوع» عن عبد الله بن رباح ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر ، فقام رجل يصلي ، فرآه عمر ، فقال له : اجلس فانما أهلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أحسن ابن الخطاب » . رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

وأخرج نحوه أبو داود والبيهقي من طريق الأزرق بن قيس ، قال : « صلى بنا امام لنا يكنى أبا رمة ، قال : صليت هذه الصلاة - أو مثل هذه - مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وكان أبو بكر وعمر يقومان في الصف المقدم عن يمينه ، وكان رجل قد شهد التكبير الأولى من الصلاة ، فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم عن يمينه وعن يساره ، فقام الرجل الذي أدرك معه التكبير الأولى من الصلاة يشفع ، فوثب إليه عمر فاخذ بكنيه فنهزه ، ثم قال : اجلس فانما أهلك أهل الكتاب أنه لم يكن بين صلاتهم فصل ، فرفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصره ، فقال : أصاب الله بك يا ابن الخطاب » . قال المنذري في أسناده الأشعث بن شعبة والنهال بن خليفة وفيها مقال . ١ هـ .

صلى
بنا من حديث
ثم انفصل
المنذري
ابن رستم
يعني
صلى

وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي واللفظ له عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أيمجز أحدكم إذا صلى فإذا أراد أن يتطوع أن يتقدم أو يتأخر أو يتحول عن يمينه أو عن يساره » . وفيه ابراهيم بن اسماعيل . قال المنذري : سئل أبو حاتم الرازي عنه ، فقال : مجهول . وقال في « الخلاصة » : قد أثبت عليه غيره بالدين ، وله في أبي داود فرد حديث . ١ هـ .

وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً لا سيما مع تصحيح الهيثمي لما رواه في كتابه ، ويؤيده المعروف من هديه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يتنفل في المسجد بل يقضي الفريضة ويدخل بيته .

والحديث يدل على استحباب الفصل بين الفريضة والسنة لئلا يتصل بعضها ببعض ، فيؤدي الى خروج الفرائض عن صفتها المشروعة ، ولتتميز النافلة عن غيرها ، ولتكثر مواضع السجود ، والفصل اما بالتحويل عن موضع مصلاه وهو الافضل ، أو بالكلام كما دل عليه الحديث السابق عن علي عليه السلام . وقد ورد في الصلاة بعد الجمعة أحاديث تدل على ذلك أيضاً . منها حديث ابن عمر عند أبي داود بسند صحيح وفيه : « كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين » . وفي حديث ابن جريج أخبرني عمر بن عطاء بن أبي الخوار : « أن نافع بن جبير أرسله الى السائب بن يزيد - ابن أخت عمر - يسأله عن شيء رأى منه معاوية في الصلاة ، فقال : صليت معه الجمعة في المقصورة ، فلما سلمت قمت في مقامي فصليت ، فلما دخل أرسله الي ، فقال : لا تعد لما صنعت إذا صليت الجمعة فلا تصلها

بصلاة حتى تكلم أو تخرج ، فإن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك أن لا توصل صلاة حتى تكلم أو تخرج ، أخرجه مسلم وأبو داود .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « في الرجل يهيم في صلاته فلا يدري أصلي ثلاثاً أم أربعاً ، فليتم على الثلاث فإن الله لا يعذب بما زاد من الصلاة » .

أورده في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي عليه السلام ، قال : « إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم ثلاثاً فتوخ الصواب ، ثم تم فاركع ركعة واسجد سجدتين ، فإن الله لا يعذب على الزيادة » أخرجه عبد الرزاق ، وفيه زيادة « فتوخ الصواب » . ويشهد له أيضاً حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة من النافلة والسجدتان ، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته وكانت السجدتان مرغمتي الشيطان » . وأخرج البيهقي وأبو داود ، عن عطاء بن يسار ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي سعيد ، وقد تقدم في « باب سجود السهو » تصحيح وصله .

وأخرج البيهقي في « سننه » عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أربعاً ، فليركع ركعة يحسن ركوعها وسجودها ، ثم يسجد سجدتين » . قال البيهقي رجاله ثقات . وأخرج أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن عوف ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أم اثنتين فليجعلها واحدة ، وإذا لم يدرك اثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلها اثنتين ، وإذا لم يدرك ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين » . وحكى في التلخيص : في سنده مقالا .

وفي الحديث دليل على أن من شك في ركعة أو أكثر لزمه البناء على اليقين وهو الأقل ،

ويسجد بعده للسهو . وقد ذهب الى هذا مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وحكاه في «البحر» عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن مسعود وربيعة وهو صريح حديث أبي سعيد السابق وذهب أبو حنيفة ومن وافقه من أهل الكوفة الى أن من شك في صلاته في عدد ركعاته تحرى وبنى على غالب ظنه ، ولا يلزمه الاقتصار على الأقل والاتباع بالزيادة . واحتجوا بحديث ابن مسعود مرفوعاً « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر الصواب فليتم عليه ، ويسجد سجدين ،

ومعنى التحري عندهم غالب الظن وأكثر الرأي ، وهذا اذا كان يعتريه الشك مرة بعد أخرى، فان كان ذلك أول ما سها فعمله ان يستأنف الصلاة عندهم ، ونحوه ما ذكره في «البحر» لمذهب الهادوية من انه تجب الاعادة على المبتدئ . ويتحرى المبتلي بالنظر في الامارات، فان حصل له ظن بالتأثم أو بالنقصان عمل به ، وان كان النظر في الامارات لا يحصل له ظن بحسب العادة بنى على الأقل ، كما في حديث أبي سعيد ، وان كان عادته ان النظر يفيد الظن ، ولكنه لم يفده في الحال وجب عليه أيضاً الاعادة .

وأجاب الاولون بأن التحري في حديث ابن مسعود مراد به البناء على اليقين على ما جاء تفسيره في حديث أبي سعيد ، وحقيقة التحري هو طلب إحدكما الأمرين وأولاهما بالصواب، واحراهما هو ما جاء في حديث أبي سعيد من البناء على اليقين لما فيه من كمال الصلاة والاحتياط لها ، وما يدل على أن التحري قد يكون بمعنى اليقين قوله تعالى : « فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً » . قال النووي : فان قالت الحنفية : حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه لانه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ، فمن شك ولم يترجح له أحد الطرفين يبني على الأقل بالاجماع ، بخلاف من غلب على ظنه انه صلى أربعاً مثلاً . فالجواب أن تفسير الشك بذلك اصطلاح طاريء للاصوليين ، فاما في اللغة فالمتردد بين وجود الشيء وعدمه يسمى شكاً ، سواء المستوي والراجح والمرجوح ، والحديث يحمل على اللغة ما لم تكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية ، ولا يجوز حمله على ما يطرأ للمتأخرين من الاصطلاح ، والله أعلم .

قلت : ما ذكره من تفسير الشك بذلك لغة مسلم ويلزم منه العموم المذكور الا أنه يخص الظن الغالب في العمل بموجبه ما ورد في حديث ابن مسعود من الامر بالتحري بأن يحمل لفظ التحري على ظاهره وهو العمل بأحري الامارات وأقواها في ظنه . ويؤيده زيادة قوله في رواية عبد الرزاق عن علي السابقة : « فتوخ الصواب » ونحوه عن ابن عمر في «الموطأ»

موقوفاً ، وكذا حديث « اذا كنت في صلاة وتشككت في ثلاث أو أربع ، وأكثر ظنك أنها أربع تشهدت وسلمت وسجدت سجدتي السهو » . أخرجه أبو داود والنسائي بطرق كثيرة عن ابن مسعود . وقال المنذري : فيه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، ومثله غير قـادح في صحة العمل به مع جزم الراوي بالارسال ، ولأدلة وجوب العمل بالظن في سائر الاحكام وللعمل بأحاديث الباب وعدم اطراح شيء منها ، ولما في الاول من اخراج أحاديث الامر — بالتحري عن ظاهرها ، والله أعلم .

واعترض الامام عز الدين في « شرح البحر » الفرق بين المبتدئ أو المبتلي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلح الى الفرق بينهما ، ولو كان ثمة فرق لما ألغاه فهو في محل التعليم . ومن المعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقل عنه تنبيه على ذلك ، بل ظاهر ماورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الفرق ولا موجب للعدول عن الظاهر ، والناسي اذا بنى على الاقل فقد تيقن الخروج عن عهدة ما أمر به ، والائتيان بالركعات كاملات ، ولم تقف في كتب الحديث الحافلة الا على هذا ، وهو عدم ذكر الاستئناف والبناء على الأقل . اهـ .

وأما ما احتجوا به من حديث عبادة بن الصامت عند الطبراني : « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل منها في صلاته فلم يدر كم صلى؟.. قال : ليعد صلاته ويسجد سجدتين قاعداً » فليس معمولاً به لضعفه ، وعلى فرض صحته فقد أراد بالاعادة الاتيان بما زاد على المتيقن ، والا فكيف يستأنف صلاته ويسجد في الأخرى التي لا سهو فيها؟.. أشار اليه في « المنار » .

وقوله : « يهيم في صلاته » أصله يوم — بفتح حرف المضارعة وكسر الهاء — فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة مثل يلد ويعد وماضيه وم — بفتح الفاء والعين — . قال في « الصحاح » : وهمت في الشيء أم وهما ، اذا ذهب وهماك اليه وأنت تريد غيره ، وهو غير الوهم — بفتح الهاء — بمعنى الغلط ، فأصله وهم يوم وهما كغلط يغلط غلطاً وزناً ومعنى ، وليس فيه مقتضى لحذف واو مضارعه لفتح عينه ، والفرق بينها مشهور عند أهل اللغة ، كما ذكرنا ، والله سبحانه أعلم .

باب صلاة التطوع

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « صلاة الأوابين ثمان ركعات عند الزوال قبل الظهر » .

أورد السيوطي في « جامع الكبير » في مسند علي عليه السلام ، عن الأصمغيني بن نباتة قال : « أبصر علي أناساً يصلون صلاة الضحى حين بزغت الشمس ، فقال : تخيروا صلاة الأوابين ، قالوا : وما صلاة الأوابين ؟ قال : صلاة الأوابين ركعتان وصلاة المسبحين أربع ، وصلاة الخاشعين ست ، وصلاة الفتح ثمان ركعات ، صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ، وصلاة مريم بنت عمران ثنتا عشرة ركعة ، من صلاها في يوم بنى الله له بيتاً في الجنة » أخرجه أبو القاسم المناديلي في جزئه . وفي « الجامع » أيضاً : « صلاة الأوابين حين تَرْمَضُ الفصال » أخرجه ابن أبي شيبه وأحمد في « المسند » وعبد بن حميد ، ومسلم وأبو داود الطيالسي والدارمي وابن خزيمة وابن حبان ، عن زيد بن أرقم ، وعبد بن حميد وسمويه ، عن عبد الله بن أبي أوفى . اهـ . وفي « مسند الدارمي » عن زيد بن أرقم : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عليهم - وهم يصلون - بعد طلوع الشمس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلاة الأوابين إذا ارمضت الفصال » . اهـ . قال في « التخريج » ، استناده على شرط مسلم .

ومعنى ترمض الفصال : يشتد حر النهار فتجد الفصال حر الرضاء ، ذكره في « الهدي » . والوقت الذي ترمض فيه الفصال هو عند الزوال وما يقاربه . وأراد بقوله : « عند الزوال » ، عقب الزوال ، وإنما عبر بلفظ « عند » ليشعر بأنه ينبغي التسارعة إليها عقب خروج الوقت المكروه بلا فصل ، وإن ذلك وقتها . والفصال جمع فصيل ، وهي صغار الإبل . والأوابين جمع أواب ، وهو الكثير الرجوع إلى الله بالتوبة ، وقيل : هو المطيع ، وقيل : هو المسبح

ذكره في « النهاية . وفي « تفسير غريب القرآن » للإمام زيد بن علي في قوله تعالى : « إنه أواب » الأواب : التواب ، وقال في قوله تعالى : « انه كان للواوين غفورا » الأواب الذي يذنب سرّاً ويتوب سرّاً . اهـ .

« وكان ابن مسعود يصلي بعد الزوال ثماني ركعات ، ويقول : لمن يمدلن بمثلهن من قيام الليل . قيل وسر هذا ، والله أعلم :

إن انتصاف النهار مقابل لانتصاف الليل وهما وقتا قرب ورحمة ، فهذا وقت تفتح فيه أبواب السماء ، وهذا وقت ينزل فيه الرب الى سماء الدنيا ، ويدل على الأول حديث ثوبان : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار ، فقالت عائشة : يا رسول الله أراك تستحب الصلاة هذه الساعة ؟ .. قل : تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى بالرحمة الى خلقه ، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه البزار ، وفيه عتبة بن السكن . قال الدارقطني : متروك وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء ويخالف . اهـ . وله شواهد أعني في أنه تفتح أبواب السماء في ذلك الوقت ، ذكرها في « مجمع الزوائد » - أي الحديث - وهو في « سنن أبي داود » والترمذي وابن ماجه من طريق أبي أيوب بسند فيه مقال ، والمجموع يؤيد بعضه بعضاً .

وأخرج البيهقي بسنده الى اسرائيل عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، قال : « سألت علياً رضي الله عنه عن تطوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنهار . فقال : من يطيق ذلك منكم ؟ .. قلنا : نأخذ به ما أطقنا ، قال : كان يمهل حتى إذا كانت الشمس من قبل المشرق كهيئتها من قبل المغرب عند العصر قام فصلى ركعتين ، ثم يمهل حتى إذا ارتفعت الشمس وحلقت وكانت من المشرق كهيئتها من المغرب عند الظهر قام فصلى أربع ركعات ، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين ، ثم يمهل حتى إذا زالت الشمس صلى أربع ركعات قبل الظهر يفصل بمثل ذلك ، ثم يصلي الظهر ، ثم يصلي بعدها ركعتين ، ثم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بين كل ركعتين بمثل ذلك ، فهذه ست عشرة ركعة تطوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنهار ، وقلماً يداوم عليها » . تفرد به عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه . وندب الدعاء في ذلك الوقت لما

أخرجه ابن عدي (١) في « كامله » عن ابن أبي أوفى عن علي بن أبي طالب عليه وآله وسلم : « إذا فاءت الأفياء وهبت الأرواح فاسألوا الله حوائجكم فانها ساعة الأوابين » . وروي من طريق أبي سفيان مرسلاً ، ذكره السيوطي في « جامعه الصغير » ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
« لاتدعن صلاة ركعتين بعد المغرب لاني سفر ولا في حضر ، فانها قول
الله عز وجل : « وإدبار السجود » ، ولا تدعن صلاة ركعتين بعد طلوع
الفجر قبل أن تصلي الفريضة في سفر ولا حضر فهي قول الله عز وجل
« وإدبار النجوم » .

أخرج الترمذي في « سننه » عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إدبار السجود الركعتان بعد المغرب ، وإدبار النجوم الركعتان قبل الفجر » . وأخرج السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامعه » عن الحرث ، قال : « مثل علي عن إدبار النجوم ، فقال : الركعتان اللتان قبل الفجر ، وعن إدبار السجود ، فقال : الركعتان اللتان بعد المغرب ، وعن يوم الحج الأكبر ، فقال : يوم النحر ، وعن الصلاة الوسطى ، فقال هي العصر » أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » . اهـ .

قال في « التخريج » : والصلاة الوسطى الذي رواه علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم الخندق : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر » متفق عليه وقوله تعالى : « أدبار السجود » ضبط في نسخة السماع - بكسر الهمزة - قال في « معالم التنزيل » : وهي قراءة أهل الحجاز وحزمة مصدر دبراً دُبراً ، وقرأ الآخرون - بفتحها - على جمع الدبر ، قال علي وعمر بن الخطاب والحسن والشعبي والنخعي والاوزاعي : « أدبار السجود »

(١) وأبو نعيم في « الحلية » عن ابن أبي أوفى عن عبد الرزاق عن أبي سفيان مرسلاً ، ذكره في « الجامع الكبير » . اهـ . منه .

الركعتان بعد صلاة المغرب، وادبار النجوم الركعتان قبل صلاة الفجر ، وهي رواية العوفي عن ابن عباس . وروي عنه مرفوعاً ، وهذا قول أكثر المفسرين . اهـ .

والحديث يدل على تأكيد هاتين السنتين ، وهما ركعتان بعد المغرب وركعتان بعد الفجر ، وقد ورد في كل منهما ما يفيد أنهما من السنن المحفوظ عليهما .

فالأولى - ما أورده في « مجمع الزوائد » عن محمود بن لبيد - أحد بني عبد الأشهل - قال : « أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجدنا ، فصلى بنا المغرب فلما سلم منها ، قال : « اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم السجدة بعد المغرب » رواه أحمد ورجاله ثقات . قال عبد الله قلت لأبي : إن رجلاً ، قال : « من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد لم تجزه إلا أن يصليهما في بيته لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : هذه من صلاة البيوت ، قال : من هذا ؟ . قلت : محمد بن عبد الرحمن ، قال : ما أحسن ما قال - أو قال ما أحسن ما نقل - أو ما انتزع »

ويدل على الثانية - ما في حديث عائشة قالت « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر » . متفق عليه ، وهو عند ابن خزيمة بلفظ : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شيء من الخير أسرع منه إلى ركعتي الفجر ولا إلى غنيمة » . وعنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « لم يكن يدعها قط » أخرجه البخاري . وحديث : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفيها أحاديث كثيرة أشار إليها في « شرح منظومة المهدي » . ومما يدل عليها وعلى ركعتي المغرب أيضاً الحديث المتفق عليه من حديث عبد الله بن عمر : قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء » . وفي لفظ : « فاما المغرب والعشاء والجمعة ففي بيته » . وفي لفظ : « أن ابن عمر ، قال : حدثني حفصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يصلي سجدة في خفيتين بعد ما يطلع الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها » .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : وفي تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب . أما في التقديم فلأن الإنسان يشتغل بأمور الدنيا وأسبابها فتتكيف النفس في ذلك بحالة بعيدة عن حضور القلب في العبادة والخشوع فيها الذي هو روحها ، فإذا

قدمت السنن على الفريضة تأنس النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع فيدخل في الفرائض على حالة حسنة ، وأما السنن المتأخرة فقد ورد أن النوافل جارية لنقصان الفرائض فإذا وقع الفرض ناسب أن يكون بعده ما يحجر خلافاً فيه إن وقع .

فائدة قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد اختلفت الاحاديث في أعداد الركعات الرواتب فعلا وقولا ، واختلفت مذاهب الفقهاء في الاختيار لتلك الأعداد . والرواي عن مالك أنه كان لا يوقت في ذلك ، قال صاحبه ابن القاسم : وإنما يوقت في هذا أهل العراق والحق - والله أعلم - في هذا الباب - أعني ما ورد فيه أحاديث بالنسبة إلى التطوعات والنوافل المرسلة - أن كل حديث صحيح دل على استحباب عدد من هذه الأعداد وهيئة من الهيئات أو نافلة من النوافل يعمل به في استحبابه . ومراتب هذا العمل تختلف ، فإن عضد هذا الدليل الصحيح ملازمة فعله أو كثرته أو كانت دلالة اللفظ قوية في تأكد الحكم أو عضده دليل آخر ، كان ذلك في أرفع مراتب الاستحباب ، وما لم يكن فيه أحد هذه الأمور كان ناقصاً عن تلك الرتبة وإذا كان الحديث الوارد في ذلك لا ينتهي إلى الصحة ، فإن كان حسناً - ولم يعارضه ما هو أقوى منه - عمل به ومرتبته دون ما قبله - أعني ما ورد فيه الحديث الصحيح المجرد عن المؤكد - وإن كان ضعيفاً غير داخل في حيز الموضوع فلا يخلو ، إما أن يحدث شعاراً في الدين منع منه ، وإن لم يحدث فهو محل نظر ، يحتمل أنه مستحب لدخوله تحت العمومات المقترضة لفعل الخير واستحباب الصلاة ، ويحتمل أن يقال إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال والهيئة والفعل المخصوص تحتاج إلى دليل خاص يقتضي استحبابه أي الفعل بخصوصه وهذا أقرب ، والله أعلم . اهـ .

وبهذا يعلم أن اسم الاستحباب عام لهذه الأقسام المقابلة للواجب ، وإن اختلفت في ذاتها تأكيداً وتخفيفاً . ويؤيده قول من جنح إلى ترادف المستحب والمسنون والتطوع والمندوب ، وهو الذي رجحه ابن الإمام في « شرح الغاية » وذكره البرماوي في « شرح منظومته » وعنوانه بالفائدة ، ولفظه : قال ابن العربي : أخبرنا الشيخ أبو تمام المكي أنه سأل الشيخ أبا إسحاق بنغداد عن قول الفقهاء : سنة وفضيلة ونفل وهيئة ، فقال : هذا غايته في الفقه ولا يقال إلا فرض وسنة ، وإما أنا فسألت أبا العباس الجرجاني بالبصرة ، فقال : هذه ألقاب لا أصل لها ولا يعرفها الشارع . اهـ . ذكر هذا في بحث الأحكام عند كلامه على المندوب وتفريقهم

بين السنة والمستحب والتطوع والنفل ، وقرر أن المختار انها أسماء مترادفة ولا حاجة الى تكلف
الفرق بينها .

سألت زيد بن علي ، فقلت : صليت ركعة قبل طلوع الفجر وركعة
بعد طلوع الفجر ، فقال : أعدهما فانهما بعد طلوع الفجر . حدثني زيد
ابن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان
لا يصليهما حتى يطلع الفجر ، وكان يقرأ في الأولى ^(١) : « يا أيها
الكافرون » وفي الثانية : « قل هو الله أحد » .

فيه أن ركعتي الفجر وقتها بعد طلوع وقته ، ويشهد له ما أخرجه ابن ماجه في « سننه » .
حدثنا الخليل بن عمرو ، ثنا شريك ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي ، قال : « كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الركعتين عند الاقامة » وامسأله حسن . والخليل بن عمرو
والثقفى وثقه الخطيب قاله الذهبي ، وروى له ابن ماجه ، وهذا المرفوع مستند لما في الأصل
من أنهما بعد الفجر . وفي ذلك أيضاً أحاديث عند مسلم وغيره منها : « كان صلى الله عليه وآله
وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين » . قال في « شرح مسلم » : فيه أن سنة
الصبح لا يدخل وقتها الا بطلوع الفجر ، واستحباب تقديمها في أول طلوع الفجر وتخفيفها ،
وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور . وقال بعض السلف : لا بأس باطالتها ولعله أراد أنها
ليست محرمة ولم يخالف في استحباب التخفيف . اهـ .

وبدل على تخفيفها الحديث المتفق عليه ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يخفف الركعتين قبل صلاة الفجر حتى أني لأقول هل قرأ فيها بأمر القرآن ،
وأما ما يقرأ فيهما فما ذكره في الأصل ، ويشهد له ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن

(١) منها « بقل يا أيها الكافرون » نسخة . وفي نسخ : وكان يقرأ فيها « يا أيها الكافرون » « وقل
هو الله أحد » . ٥١ .

ماجه من حديث أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر » بقل يا أيها الكافرون ، « وقل هو الله أحد » . وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » و « قل يا أيها الكافرون » تعدل ربع القرآن ، وكان يقرأ بهما في ركعتي الفجر وقال : هاتان الركعتان فيهما رغب الله . قال الهيثمي : روى الترمذي القراءة بهما في ركعتي الفجر فقط . رواه الطبراني في « الكبير » وأبو يعلى بنحوه ، وقال عن أبي محمد عن ابن عمر . وقال الطبراني عن مجاهد ، عن ابن عمر ، ورجال أبي يعلى ثقات . اهـ .

وفيه دليل على المداومة الأخوذة من لفظ : « كان » وتستحب قراءة هاتين السورتين في ركعتي المغرب ، لما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » والترمذي عن ابن عمر قال : « رمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر » قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » وأخرج نحوه البغوي في « معالم التنزيل » من حديث عبد الله بن مسعود . وسيأتي الكلام على المأثور من الدعاء بعد ركعتي الفجر والاضطجاع بعدها أيضاً ان شاء الله تعالى .



باب صلاة الضحى

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ماصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضحى إلا يوم فتح مكة ،
فانه صلاحها يومئذ ركعتين » . وقال : « استأذنت ربي في فتح مكة ، فاذن
لي فيها ساعة من نهار ثم أقفلها ، ولم يحملها لأحد قبلي ، ولا يحملها لأحد
بعدي ، فهي حرام ما دامت السموات والارض » .

قوله : « ماصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضحى إلا يوم فتح مكة » . اورد في
« مجمع الزوائد » نحوه ، عن عائشة ، قالت : « ماصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الضحى
الا يوم فتح مكة » رواه البزار ورجاله موثقون ، وفي بعضهم كلام لا يضر . وعن أبي هريرة
قال : « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الضحى الا مرة واحدة » . رواه
أحمد والبزار ، الا انه قال : « لم يصل الضحى الا مرة » ورجاله ثقات .

وقوله : « فانه صلاحها يومئذ ركعتين » ذكر في « مجمع الزوائد » نحوه ، عن عبد الله بن
أبي أوفى « انه صلى الضحى ركعتين ، فقالت له امرأته : انما صليت ركعتين ، فقال : ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين حين بشر بالفتح ، وحين بشر برأس أبي جهل » .
رواه البزار والطبراني في « الكبير » بعبارة ، وفيه شعواء ولم أجد من وثقها ولا من جرحها .
ثم قال في « المجمع » : وروى ابن ماجه « حين بشر برأس أبي جهل » فقط . وأخرج مسلم
والبيهقي من حديث أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم
بثلاث : الوتر قبل النوم ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى » .

البيهقي رحمه الله

وقوله

«استأذنت ربي ... الخ» أخرجه البخاري نحوه من حديث طويل ، عن أبي شريح العدوي في كلامه مع عمرو بن سعيد ، وهو يبعث البعوث إلى مكة ، وفيه : «فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقولوا له : إن الله عز وجل أذن لرسوله ولم يأذن لکم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» الحديث.

واعلم انه ورد في صلاة الضحى أحاديث كثيرة ، وعلى صفات متنوعة ، فمنها حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : «ما حدثنا أحد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة ، فاغتسل وصلى ثماني ركعات ، قالت : فلم أر صلاة أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود» . أخرجه البخاري . وقد روي عن أم هانئ ما يخالف ذلك . ففي «جمع الزوائد» عنها ، قالت : «لما كان يوم فتح مكة دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بماء وسترت عليه أم هانئ وأم سليم - أم أنس بن مالك - بملحفة ، ثم دخل بيت أم هانئ فصلى الضحى أربع ركعات» رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجاله ثقات . وعنها «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم الفتح فصلى الضحى ست ركعات» رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» وإسناده حسن . وعن عائشة قالت : «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى الضحى ثماني ركعات» رواه ابن حبان في «صحيحه» .

وفي «جمع الزوائد» عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ، ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتبه من القانتين» ، ومن صلى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وما من يوم ولا ليلة الا والله من عبيده وصدقه ، وما من الله على أحد من عباده أفضل من أن يلهمه ذكره» رواه الطبراني في «الكبير» وفيه موسى بن يعقوب الرمعي وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني وغيره ، وبقيته رجاله ثقات ، وأورده أيضاً بنحوه من حديث ابن عمر وفيه : «والله من عبيده من يشاء من عباده» . وقال البزار : وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء ويدلس . اهـ .

وقد رواه البيهقي بنحوه بسند ليس فيه من ذكر ، فقال : أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله

ابن بشران، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن البخري، نا يحيى بن جعفر، أنبأنا الضحاك بن مخلد، نا اسماعيل بن رافع، عن اسماعيل بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو، قال: «لقيت أبا ذر، فقلت: يا عم اقبسني خيراً، فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني، فقال: ان صليت الضحى ركعتين، الحديث... قال البيهقي: وفي اسناده نظر. اهـ. وعن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعاً ويزيد ماشاء الله» رواه مسلم. وله عنها أنها سألت: «هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى؟» قالت: لا إلا أن يحجي من مغيبه». وله عنها: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سبحة الضحى قط، وأنى لأسبحها». وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب» رواه الطبراني في «الاووسط» وفيه محمد بن عمرو، وفيه كلام، وفيه من لم أعرفه.

هذا وقد اختلف العلماء في صلاة الضحى، فعند جمهور الأئمة من أهل البيت وغيرهم أنها بدعة إذا كانت بنيتها. وعند الامام يحيى ومالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل أنها قربة. والأحاديث فيها مختلفة كما عرفت، وقد تكلم العلماء على وجه الجمع بينها بعبارات مختلفة.

ونقول هاهنا: الضحى في الأصل اسم لضوء الشمس إذا أشرقت وارتفعت، ثم أطلق على الوقت، وهو صدر النهار حين ترتفع الشمس وتلقي شعاعها، ذكره الزخشي. ويمتد وقته الى الزوال إذ مابعد لا يسمى صدرًا، ولفظ «النهاية»: والضحوة - بالضم - ارتفاع أول النهار، والضحى - بالضم - والقصر فوقه، وبه سميت صلاة الضحى.

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الترغيب الى الصلاة في ذلك الوقت قولاً وفعلاً كما وقع الترغيب في صلاة الليل ونحوها، فاطلق الرواة من الصحابة رضي الله عنهم على كل صلاة أثرت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت أو ندب اليها أنها صلاة الضحى تسمية لها باسم وقتها الذي أدت فيه، وليس المراد أنه ندب الى صلاة معينة بكيفية مخصوصة، وسماها صلاة الضحى بل تسميتها بذلك كقولهم: صلاة الليل وصلاة النهار، أي نافلة الليل ونافلة النهار من دون أن يراد صلاة معينة كالوتر مثلاً، وهذا هو الذي أشار اليه انقاضي عياض بأن قول أم هانئ «صلى في بيتي صلاة الضحى» إنما أخبرت عن وقت صلاته لاعتنيتها. اهـ.

فمن ذهب الى أنها سنة، ويعني بها ما ذكرنا من ندب الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إليها

وحثه على فعلها على معنى أن ذلك الوقت لا يخليه عن النافلة المستحبة التي أقلها ركعتان، وأكثرها اثنتا عشرة كان وجهاً صحيحاً . وإن أراد به غير ذلك لم يصب . ومن قال إنها بدعة ، ويعني بذلك فعلها معتقداً أن ثمة صلاة معينة تسمى بالضحي ، كالوتر وصلاة التسبيح، كان قوله صحيحاً أيضاً ، وإذا أراد به غير ذلك لم يصب . وبهذا لا يشكل ماورد من اختلاف الأحاديث في عددها ، إذ المقصود هو فعل مطلق الصلاة وزيادتها ونقصانها بحسب ما يقتضيه الحال من النشاط والفراغ وعدمها ، إلا أنه لا ينبغي تعدي ماورد بالاقتصار على أقل من ركعتين أو الزيادة على اثنتي عشرة . ولا يرد أيضاً ما أوهمه اختلاف الرواية عن عائشة من التعارض ، لأنه يحمل قولها : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحي أربعاً » على أنه صلى في ذلك الوقت الذي هو صدر النهار أربعاً ، ولا يدل على منع ما زاد على ذلك القدر أو نقص عنه ، إذ « كان » لا تفيد الاستمرار الا بقرينة ، كما نقله النووي عن محققي الأصوليين أن لفظة « كان » لا يلزم منها الدوام ولا التكرار ، وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة ، فإن دل دليل على التكرار عمل به ، والا فلا تقتضيه بوضعها . ١ هـ . ويحمل قولها حين سئلت : « هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سبحة الضحي . قالت : لا ، الا أن يجيء من مغيبه » بان المراد بالنفي هو ما يظن أو يعتقد أن ثمة صلاة معينة تسمى بكذا .

وقولها : « الا أن يجيء من مغيبه » تعني فيصلي ، والمراد به صلاة القدوم لا صلاة الضحي ، فلا استثناء منقطع . وقال النووي وغيره في وجه الجمع أيضاً : قول عائشة « ما رأيته صلاها » لا يخالف قولها « كان يصليها » لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يكون عندها في وقت الضحي الا في النادر من الاوقات ، لانه قد يكون مسافراً وقد يكون حاضراً . وفي الحضر قد يكون في المسجد ، وقد يكون في بيت من بيوت زوجاته وغيره ، وما رأيته صلاها في تلك الاوقات النادرة ، فقالت : ما رأيته ، وعلمت بغير رؤية انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليها باخباره أو باخبار غيره فروت ذلك . ١ هـ .

وأما اختلاف الرواية عن أم هانئ فمشكل إذا كان المروي هو صلاة واحدة في يوم واحد ، وأما إذا حمل على انه صلى ثماني ركعات حين دخل بيتها في اليوم الاول . وصلى أربعاً مثلاً في يوم بعده ، وكذلك رواية بنت ركعات . ويكون المراد بيوم الفتح زمن الفتح ، إذ قد يعبر باليوم عما هو أعم منه مجازاً فيندفع التعارض ، والا فيتوجه ترجيح رواية « الصحيحين » على غيرها ، وأما ما في « المجموع » فمحمول على أن علياً عليه السلام لم يعلم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ الا ركعتين ، فلا يتنافى ما في الواقع من الزيادة على ذلك . وكذلك رواية عبد الله بن أبي أوفى إذ لا وجهه للترجيح واطراح بعض الاحاديث مع امكان الجمع ، والله أعلم .

باب صلاة الليل

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لما كان في ولاية عمر سئل عن تهجد الرجل في بيته وتلاوة القرآن ما هو له ، فقال : يا أبا الحسن ألسنت شاهدي حين سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقلت : بلى ، قال فأدّ ما أجابني به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأنك أحفظ لذلك مني ، فقلت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : التهجد هو نور تنور ^(١) به بيتك » .

أخرج ابن ماجه بإسناده عن عاصم بن عمر البجلي ، قال : « خرج نفر من أهل العراق الى عمر ، فلما قدموا عليه ، قال لهم : من أنتم ؟ .. قالوا : من أهل العراق ، قال : فباذن جئتم ؟ قالوا : نعم ، فسألوه عن صلاة الرجل في بيته فقال عمر : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أما صلاة الرجل في بيته فنور فنور يوتكم » . قال في « التخریج » : وعاصم المذكور من رجال ابن ماجه . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : صدوق ، وكتبه البخاري في كتاب « الضعفاء » فسمعت أبي يقول : يحول من هناك . وذكره ابن حبان في الثقات . وروي له ابن ماجه حديثاً واحداً من وجهين عنه عن عمر وعن عمير مولى عمر في صلاة الرجل في بيته ، ذكره المزي في « التهذيب » ، وهذا الحديث طرف من حديث عمر ، وقد تقدم في « باب الحيض والنفاس » تخريجه بأبسط مما هنا . وأخرج ابن ماجه أيضاً عن

(١) يتنور به بيتك . نسخة .

أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا قضى أحدكم صلاة فليجمل ليته فيها نصيباً ، فإن الله عز وجل جاعل من صلاته في بيته خيراً » واسناده جيد .

والحديث يدل على فضيلة التهجد ، وهو القيام بعد النوم ، والمهجود النوم أيضاً ، قاله الامام زيد بن علي في « تفسيره » . وقال غيره : التهجد اسم لدفع النوم بالتكلف والنوم أيضاً ، يقال هجد إذا نام ، وتهجد إذا زال نوماً ، كما يقال : حرج إذا أثم ، وتخرج إذا تورع من الأثم . وقيل : هما ضدان .

وقوله : « هو نور » فيه تشبيه بليغ لصلاة الليل بالنور وهو الضياء ، وذلك أن بهما تصفية النفوس وتنوير البواطن وابتهاجها بمناجاة الحق عز وجل واهتدائها الى ما يرام منها من أنواع الطاعات ، كما يقع للابصار بمشاهدة الأنوار الاهتداء الى الامور الحسية ، وقد ورد ما يدل على أنها سبب لنزول الأنوار على المصلي حقيقة ، وذلك ما رواه في « مجمع الزوائد » من حديث طويل عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى منكم من الليل فليجهر بقراءته فإن الملائكة تصلي بصلاته وتستمع لقراءته ، وإن مؤمني الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون قراءته ، وإنه ينطرد بجهر قراءته عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين ، وإن البيت الذي يقرأ فيه القرآن عليه خيمة من نور يهتدي بها أهل السماء ، كما يقتدى بالكوكب الدري في لحج البحار ، وفي الأرض القفر ، فإذا مات صاحب القرآن وقعت تلك الخيمة ، فتنظر الملائكة من السماء فلا يرون ذلك النور ، فتلقاه الملائكة من سماء الى سماء فتصلي الملائكة على روحه في الارواح ، ثم تستقبل الملائكة الحافظين الذين كانوا معه ثم تستغفر له الملائكة الى يوم يبعث » الى آخر الحديث . قال الهيثمي عقبه : رواه البزار ، وقال - يعني البزار - وخاله بن معدان لم يسمع من معاذ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« ركعتان في ثلث الليل الاخير أفضل من الدنيا وما فيها » .

قال في « جمع الجوامع » « ركعتان يركعهما ابن آدم في جوف الليل الاخير خير له من الدنيا وما فيها ، ولولا أن أشق على أمتي لفرضتها عليهم » . آدم في « الثواب » وابن نصر عن

حسان بن عطية مرسلًا ، والدلمي عن ابن عمر : « ركعتان في جوف الليل يكفران الخطايا » الحاكم في « تاريخه » عن جابر . وقد ورد في قيام الليل والحث عليه ما يدل على أنه من السنن المؤكدة لوروده عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً . منها عن أبي هريرة : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب على مكان كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد ، فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ انحلت عقدة ، فان صلى انحلت عقده كلها ، فاصبح نقيطاً طيب النفس ، والا أصبح خبيث النفس كسلان » أخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (١) وزاد بعد قوله : « طيب النفس » : « قد أصاب خيراً » وبعد قوله : « خبيث النفس » : « لم يصب خيراً » . وروى ابن خزيمة نحوه وزاد : « فحلوا عقداً للشيطان ولو بركعتين » وهذه الزيادة تصلح شاهدة لما في « المجموع » ومن ذلك حديث سهل بن سعد قال : « جاء جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا محمد عش ماشئت فانك ميت ، وأحب من شئت فانك مفارقة ، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل ، وعزه استغناؤه عن الناس » أخرجه الطبراني في « الاوسط » باسناد حسن . وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل » رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي . وعنه أيضاً قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الليل ورغب فيها حتى قال : عليكم بصلاة الليل ولو ركعة » . أخرجه الطبراني في « الكبير » و « الاوسط » . وعن أسماء بنت يزيد قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يحشر الناس في صعيد واحد يوم القيامة فينادي مناد ، فيقول : أين الذين كانوا تتجافى جنوبهم عن المضاجع ، فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ، ثم يؤمر بسائر الناس الى الحساب » أخرجه البيهقي . وعن جابر رضي الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من الدنيا والآخرة الا أعطاه ، وذلك في كل ليلة » . أخرجه مسلم .

تأنيده : وفي ذهني أن السيوطي ذكر في بعض مؤلفاته أن الطريق الى ادراكها أن يقرأ عند نومه قوله تعالى : « قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن » الآية ، وخاتمة سورة

(١) واحد وابن حبان . ٥١ . « الجامع الكبير » .

الكهف ، وينوي يقظته في تلك الساعة ، ويفزع حين قيامه إلى وضوئه وتوجهه إلى الله تعالى بالصلاة والدعاء ، لما ثبت بالتجربة أن تلاوة هذه الآية لنية القيام في أي ساعة من الليل يحصل بها المطلوب ، والله سبحانه أعلم .

وعن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وقربة إلى ربكم ومنهاة عن الائم » أخرجه الترمذي وابن أبي الدنيا وابن خزيمة في « صحيحه » والحاكم وقال : على شرط البخاري . ورواه الطبراني عن سلمان الفارسي وزاد : « ومطرودة للداء عن الجسد » . وفي ذلك أحاديث أخر كثيرة تضمنتها الكتب المبسوطة . ومنها ما أخرجه السيد أبو طالب الهاروني في « تيسير المطالب » فقال : حدثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني رحمه الله أملاء ، نا محمد بن بلال ، نا محمد بن عبد العزيز ، حدثنا محمد بن حبله ، نا محمد بن بكر ، عن أبي الجارود ، قال : حدثني يحيى بن زيد بن علي ، قال : حدثني أبي ، عن آبائهم ، عن علي عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله في آخر ساعة تبقى من الليل يأمر بياض من أبواب السماء الدنيا فيفتح ، ثم ينادي ملك يسمع ما بين الخافقين إلا الانس والجن ، ألا هل من مستغفر فيغفر له ، هل من تائب فيتأب عليه ، هل من داع بخير يستجاب له ، هل من سائل يعطى سؤله ، هل من راغب يعطى رغبته ، يا صاحب الخير هلم ، يا صاحب الشر اقصر ، اللهم أعط منفق مال خلفاً ، اللهم وأعط ممسك مال تلفاً ، فإذا كانت ليلة الجمعة ففتح من أول الليل إلى آخره » .

قلت : وهذا أصل فيما جرت به عادة الشيوخ من أهمل المراقبة في التأهب لليلة الجمعة من نهار خميسها ، كما ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله في مؤلفاته ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : من صلى من الليل ثم أتاني ركعات ففتح الله له ثمانية أبواب من الجنان يدخل من أيها شاء .

روى الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : « كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يصلي من الليل التطوع ثمان ركعات ، وبالنهار ثنتي عشرة ركعة » رواه أبو يعلى ،
ورجاله رجال الصحيح خلاصم بن ضمرة وهو ثقة ثبت . اه . وأورده السيوطي في مسند
علي من « جمع الجوامع » وقال عقبه : أخرجه أبو نعيم في « الحلية » والضياء في « المختارة » .
وقد وردت أحاديث في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بالليل على صفات متعددة ، فمن ذلك
ما أورده البيهقي في « باب عدد ركعات قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفتها » بأسناده
الى عائشة من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها ، قال : « سألت عائشة - يعني زوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم - كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان ؟ ..
قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في رمضان ولا في غير رمضان على
إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً ، فقالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله أتنبأ قبل أن
توتر ؟ - فقال : يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » رواه البخاري ومسلم . وأخرج عنها
أيضاً : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر
وركعتا الفجر » وقال : رواه البخاري . وأخرج عنها أيضاً قالت : « كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة ، ويسجد سجدتي الفجر ،
فتلك ثلاث عشرة ركعة » وقال : رواه مسلم . وأخرج من طريق أبي داود بأسناده الى ابن
عباس قال : « بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل
وصلى ثلاث عشرة ركعة ، منها ركعتا الفجر حررت قيامه في كل ركعة بقدر : « يا أيها المزمع » .
وأخرج عن زيد بن خالد الجهني انه قال : « لارمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الليلة ، قال : فتوسدت عتبته أو فسطاطه ، فصلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين
وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون
اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة » رواه مسلم .

فهذه الروايات كلها متفقة على معنى واحد . وعن مسروق قال : « سألت عائشة عن صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : سبع وتسع واحدة عشرة » . أخرجه البخاري ،
وروي غير ذلك كحديث الأصل . وأخرج أبو داود والامام أحمد من حديث عبد الله بن

قيس : « سألت عائشة بكم كان يوتر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. قالت : كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا أكثر من ثلاث عشرة » . قال ابن حجر : وهذا أوضح ما وقفت عليه من ذلك ويجمع به بين ما اختلف ، والله أعلم . وقال القاضي عياض : لا خلاف انه ليس في ذلك حد لا يزاد عليه أولا ينقص منه ، وان صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الاجر ، وانما الخلاف في فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما اختاره لنفسه .



باب صلاة الخمسين

قال زيد بن علي: كان أبي علي بن الحسين لا يفرط في صلاة خمسين ركعة في يوم وليلة، ولقد كان ربما صلى في اليوم والميلة ألف ركعة: قلت: وكيف كان صلاة الخمسين ركعة؟.. قال: سبع عشرة ركعة الفرائض، وثمان قبل الظهر وأربع بعدها، وأربع قبل العصر، وأربع بعد المغرب، وثمان صلاة السحر، وثلاث الوتر، وركعتا الفجر؛ قال: وكان أبي علي ابن الحسين عليهما السلام يعلمهما أولاده.

قال في «الجامع الكافي»: قال محمد - يعني ابن منصور - : قال لي أحمد - يعني ابن عيسى -: ما أحب أن أقصر عن الخمسين صلاة. فقلت له كيف الخمسون صلاة، فذكر شرحها. قال الحسن: وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «انه أوصى علياً، فقال: يا علي عليك بصلاة الخمسين». وذكر صفتها كما في الأصل. قال أحمد: وهذا عن علي وزيد. اهـ.

وقد أغربت الامامية وخالفت الاجماع، فقالت: بوجوبها. وأنكر عليهم الامام القاسم ابن ابراهيم، وقال باستحبابها فقط، وقد ورد ما يدل على كل صلاة منها في السنة الشريفة.

فقوله: «ثمان قبل الظهر» تقدم ما يشهد له من حديث «المجموع» في قوله: «صلاة الأوابين ثمان ركعات عند الزوال والاربع بعد الظهر» يدل عليها حديث أم حبيبة في المتفق عليه: «من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار». والأربع قبل العصر يدل عليها حديث عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رحم الله امرأةً صلى أربعاً قبل العصر» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه. وأما الأربع

بعد المغرب ، فلما أخرجه رزين ، عن مكحول يرفعه : « من صلى بعد المغرب قبل أن يتكلم ركعتين » . وفي رواية أخرى « أربعا رفعت صلاته في عليين » ذكره ابن الأثير في « الجامع » . والثاني في السحر والوتر وركعتا الفجر تقدم في شرح الحديث قبل هذا ما يدل له . ولقائل أن يستدل للصلاة الخمسين بالحديث الوارد في قصة المعراج أخرجه الشيخان والبيهقي وغيرهم ، وفيها قال : « وفرضت علي خمسون صلاة كل يوم . وذكر مراجعة موسى عليه السلام لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال : بم أمرت ، قال : قلت : بخمس صلوات كل يوم ، قال : اني قد بلوت الناس من قبلك وعالجت بني اسرائيل أشد المعالجة ، وان أمتك لا يطيقون ذلك ، فارجع الى ربك فسله التخفيف لأمتك ، قلت : قد رجعت الى ربي حتى استجيت ولكن أرضى وأسلم ، قال : فنوديت أن قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي وجعلت بكل حسنة عشر أمثالها » . ووجه الاستدلال به أن أهل الأصول ذكروا أن هذه المراجعة بحط ماذكر شيئا فشيئا حتى انتهى الى الخمس وقعت بعد ايجاب الجميع فكان ذلك نسخا ، ونقصوا عن الاشكال الوارد في لزوم النسخ قبل امكان العمل باجوبة ذكروها ، ويتفرع عنه ان نسخ الوجوب لا يفي الندية ، كما ذكره جماعة من الأصحاب في صوم عاشوراء انه كان واجبا ونسخ بصيام رمضان ، فبقي النذر الا ان في هذا بحثا مذكورا في الأصول .

قال الامام المهرزي لدين الله احمد بن محمد بن الرضائي عليه السلام في المنتبه شرح المعيار
واجواب ان هذا الخبر احاديثي وينبغي ان نراجع النسخه ما يدل على ان كثره موضوعه واضح
فان ذلك يقتضي النسخ قبل امكان الفعل وقبل امكان العلم بالكسوف به واخصم يمنع من ذلك
لانه جعل فائدة المنسوخ ايجاب العزم والاعتقاد لوجوبه وهذا يرفع الفائدة
بالمره من كل وجه فلا يجوز ان اخصم قلبي وينبغي عمل الخبر على الله لم يكن قد فرض ما زاد
على الخمس ولا امر بها على سبيل الحكم واجزم بل امر بنسخه ان يعرض على امته الكسوف بالخمسين
فلما اخبر موسى فهم انهم اشغل عليهم فاسار عما اسار حتى وقعت على الخمس فحتمها وامضاتها
يدل على ذلك ما روي في الخبر ان الله قال وامضيت فريضتي هي خمس وهن خمسون
وهو محل حسن الاصل كلام الامام عليه السلام والامر بالعرض على الامه يجب ان يحمل
على فرض الجمع على الله موقوف على خبر الرسول صلى الله عليه وآله لم لا على سبيل الحكم بل لا يجوز
يعود الاشكال بل لزوم النسخ قبل امكان العمل والله ولي التوفيق المعبر الى المحي الدين بن محمد

باب صلاة الوتر

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام،
قال: «الوتر سنة وليس هو بحتم»^(١) كالفريضة».

أخرج محمد بن منصور في «الامالي» في «باب كيف تقوم الخنثى في الصلاة». ما لفظه:
حدثنا سفیان بن وکیع، عن ابن مهدي، عن سفیان - وهو الثوري -، عن أبي اسحاق،
عن عاصم بن ضمرة، عن علي عليه السلام، قال: «الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة، ولكن
سنة منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». قال في «التخريج»: سفیان بن وکیع،
قال الذهبي: له من أكبر، وقد روى له الترمذي وابن ماجه. وهذا الحديث عن علي مخرج في
السنن الأربعة، وفي مسند الدارمي وسنن البيهقي ولفظه فيها: «الوتر ليس بحتم كالصلاة
المكتوبة، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ان الله وتر يحب الوتر، فاوتروا
يا أهل القرآن». ولفظ الترمذي والنسائي «الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكن
سنة منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». ولفظ الدارمي: حدثنا عفان، قال: ناشئة
عن أبي اسحاق، عن عاصم بن ضمرة سمعت عليا رضي الله عنه يقول: «ان الوتر ليس بحتم
كالصلاة المكتوبة ولكن سنة فلا تدعوه». ولفظ الترمذي: عن علي عليه السلام كرواية
الدارمي وزيادة: «ولكن سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك، فقال: ان الله
وتر يحب الوتر، فاوتروا يا أهل القرآن». وقال: حديث حسن. وصححه ابن خزيمة
وابن ماجه. وبين ابن العربي في شرحه أن قوله: «فاوتروا يا أهل القرآن» من كلام علي

(١) نسخة حتم ولا فريضة. ٥١.

عليه السلام لا مرفوع . وهو عند ابن ماجه والطبراني والبيهقي مرفوعاً من حديث ابن مسعود بلفظ : « ان الله وتر يحب الوتر ، فوتروا يا أهل القرآن » .

والوتر في اللغة: الفرد ، وتكسر واوه وتفتح . وفي عرف الشرع ما يحتم به الرجل الشفع من صلاة الليل سواء اتصل بما قبلها من الصلاة ، كما يدل عليه ماسيأتي « كان يوتر بثلاث ركعات ... الخ » أو ضم الى الشفع ركعة مستقلة تُوتر ما قبلها ، كما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً قبل ذلك ، والختم اللازم الواجب الذي لا بد من فعله ذكره في « النهاية » . وهذه السنة من آكد السنن الشريفة .

والحديث يدل على عدم الوجوب وهو مذهب المعتز عليهم السلام ومالك والشافعي وصاحبي أبي حنيفة والجمهور . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال : هل علي غيرها ؟ .. فقال : لا ، إلا أن تطوع » . وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثلاث هن علي فرائض ، ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى » . وفي رواية لابن عدي : « وركعتا الفجر » بدل « النحر » . والحديث وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها والحديث أبي أيوب الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الوتر حق على كل مسلم ، من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أراد أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه الأربعة الا الترمذي وصححه ابن حبان . ورجح النسائي وأبو حاتم والذهلي والدارقطني في « الملل » وقفه .

فقوله : « من أحب » دليل على عدم الوجوب ، ولما في حديث ابن عمر : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومي إيماء صلاة الليل الا الفرائض ، ويوتر على راحلته » أخرجه البخاري . فلا يثار على الراحلة والاخراج بها من حكم الفرائض دليل على عدم الوجوب . وذهب أبو حنيفة والحسن بن زياد الى انه واجب وليس بفرض . واحتجوا بحديث أبي أيوب المذكور إذ معنى الحق هو الثابت ، والظاهر من الثبوت هو لزوم فيكون واجباً ، وبحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الوتر واجب على كل مسلم » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه البزار وفيه جابر الجعفي وفيه كلام كثير ، وقد وثقه الثوري . اهـ . وقد تقدم غير مرة الكلام على صحة الاحتجاج به . قالوا : والفرق بين الواجب والفرض ، أن الفرض ما كان دليله قطعياً مستنداً ودلالة كالصلوات

الجنس ، والواجب ما كان ظنياً دلالة وسنداً أو أحدهما كالوتر ، والتفاوت بين الدليلين القطعي والظني يوجب التفاوت في مفهوميهما . وأجاب الأولون ان لفظ الواجب في حديث ابن مسعود محمول على التأكيد ، كقولهم حقق واجب علي أي متأكد ، وكذا لفظ الحق في حديث أبي أيوب ، ولفظ الأمر في قوله : « أوتروا يا أهل القرآن » ، وإنما أوجب التأويل قيام القرائن الصارفة للوجوب عن ظاهره من الأدلة السابقة ، ولفظ الأمر عن حقيقته وهي الوجوب . ويؤكد أنه فيه جمعاً بين الأدلة وصوناً لها عن التعارض ، وقد تقدم نظير ذلك في تأويل : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » .

وأما الفرق بين الواجب والفرض بما ذكرناه فليس له معنى محصل إلا في التسمية على أن استعمال الفرض فيما ثبت بظني ، والواجب فيما ثبت بقطعي شائم مستفيض فيما بينهم ، كقولهم : الوتر فرض ، وتعديل الأركان فرض ، والصلاة واجبة ، والزكاة واجبة ، وإلى هذا أشار صاحب « التنقيح » منهم بقوله : وقد يطلق الواجب عندنا على المعنى الأعم .

والمراد « بأهل القرآن » في الحديث : المؤمنون الذين عنوا بجمعه وحفظه والعمل بما فيه والقيام بتلاوته . وادخل الفاء في قوله « فآوتروا » تنبيهاً على ما استكن فيه من معنى الشرطية فكأنه قال : أنه وتر يجب الوتر وإذا هديتم إلى ذلك فلا تفتروا عن تحري محاب ربكم فآوتروا فإن من شأن أهل القرآن أن يكدحوا في ابتغاء مرضاة الله وإيثار محابه ، ذكر معناه بعض شراح الحديث .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن ، يقرأ في الأولى « بسبح اسم ربك الأعلى » ، وفي الثانية « بقل يا أيها الكافرون » ، وفي الثالثة « قل هو الله أحد » والمعوذتين . وقال : انما وتر بسورة « الاخلاص » إذا خفنا الصبح فنبادره .

روي في « مجمع الزوائد » عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ

في الركعة الاولى من الوتر « سبح اسم ربك الأعلى » وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » رواه الطبراني في « الاوسط » عن المقدم بن داود وهو ضعيف . وأخرج أبو داود في « سننه » ما لفظه : حدثنا أحمد بن أبي شبيب ، حدثنا محمد بن سلمة ، نا خفيف ، عن عبد العزيز بن جريج ، قال : سألت عائشة أم المؤمنين بأي شيء كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر معناه - يعني الحديث قبله - وهو أن يقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون » . ا هـ . قال : وفي الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » . قال المنذري : أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن غريب . وعبد العزيز والد ابن جريج ، هذا آخر كلامه ، وفي اسناده خفيف وهو ابن عون خفيف بن عبد الرحمن الحراقي (١) وقد ضعفه غير واحد من الائمة . ا هـ . كلام المنذري .

ونقل في « التخريج » عن الذهبي في « الميزان » ما لفظه : عبد العزيز بن جريج ، عن عائشة في الوتر لا يتابع . قال البخاري : ورواه عن عبد العزيز بن جريج خفيف وليس بالقوي ، وفيه يقرأ في الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » ، وحديث أبي بن كعب أصح ، وفيه « قل هو الله أحد » فقط أخرجه النسائي . ا هـ .

وفي « مستدرك الحاكم » ما لفظه : أخبرني الحسين بن الحسن بن أيوب ، ثنا أبو حاتم الرازي ، قال : نا سعيد بن عفير ، قال : نا يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما ب « سبح اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون » و « يقرأ في الوتر ب « قل هو الله أحد » و « قل أعوذ برب الفلق » و « قل أعوذ برب الناس » تابعه سعيد بن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب ، حدثنا أبو بكر الشافعي ، قال : نا أبو اسماعيل السلمي ، وحدثني محمد بن صالح بن هاني ، قال : نا الفضل بن محمد الشعراي ، قال : أنا سعيد بن أبي مريم ، قال : حدثنا يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد عن عمرة ، عن عائشة : أن رسول الله

(١) هو بفتح المهملة والراء المشددة . ا هـ . رسلان .

صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الأولى بـ « سبح اسم ربك الأعلى » وفي الثانية بـ « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة بـ « قل هو الله أحد » و « قل أعوذ برب الفلق » و « قل أعوذ برب الناس » . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . ولم يخرجاه وسعيد بن عفير امام أهل مصر بلا مدافعة ، وقد أتى بالحديث مفسراً .

وبمجموع ذلك يفيد قوة ظاهرة لحديث الأصل ، وفيه دليل على استحباب قراءة هذه السور في صلاة الوتر ، ولفظ : « كان » في هذا المقام لا يدل على الدوام بدليل ما رواه في « مجمع الزوائد » عن أبي أمامة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بتسع حتى اذا بدن وكثر لجه أوتر بسبع ، وصلى ركعتين وهو جالس يقرأ بـ « اذا زلزلت » و « قل يا أيها الكافرون » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » . وزاد : « وقل هو الله أحد » ورجال أحمد ثقات . وعن علي عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث ، يقرأ فيهن بتسع سور من المفصل ، يقرأ في كل ركعة بثلاث سور آخرهن « قل هو الله أحد » أخرجه الترمذي . وما ذكرناه من أن كان لا تفيد هاهنا الدوام هو الذي صرح به المحققون من كونها لا تفيد إلا بدليل من خارج ، كما تقدم فغله عن النووي . إلا أن سياق رواية الأصل وشواهد مشعر بتكرير قراءة ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم ، والا لما كان لتخصيص الراوي بذكر ما يقرأ في الوتر فائدة . إذ لو كانت قراءة ذلك مرة واحدة أو مرات قليلة لكانت تلك الصلاة مثل سائر التطوعات التي لم يعين الراوي ماهية ما يقرأ فيها ، ومنه يؤخذ استحباب القراءة فيها بتلك السور .

وروى السيوطي في مسند علي من « جامعه » ما يشهد لصدر حديث الأصل ، ولفظه : عن علي : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث » أخرجه أحمد في المسند . اهـ .

وقوله : « لا يسلم إلا في آخرهن » أشار في « التلخيص » إلى ما يشهد له ، فقال : لفظ أحمد « كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما » ولفظ الحاكم « لا يفصل إلا في آخرهن » ولفظ البيهقي « لا يجلس إلا في آخرهن » .

وقوله : « إنما فوتر بسورة الاخلاص ... الخ » فيه المحافظة على وقت الوتر ومنتهاه طلوع الفجر بترك بعض السنن لتحصيل ما هو أكد منها ، وهو فعل الشيء في وقته ، ويشير إلى قريب منه ما أخرجه البخاري مرفوعاً « اذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة » ولا ينافيه

ماسيأتي له عليه السلام « الوتر مابين الاذنين » ، فذلك محمول على الترخيص لمن لم يدرك بقية من الليل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم انتهى وتره الى السحر » .

روى السيوطي في مسند علي من « جامعه » عن علي ، قال : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أوله وأوسطه وآخره ، وانتهى وتره الى السحر » أخرجه أبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة وابن ماجه وابن خزيمة والطحاوي وأبو يعلى وابن جرير وصححه . ١ هـ . وقد روي أيضاً من حديث عائشة أخرجه الدارمي ، فقال : أخبرنا قبيصة ، أنا سفيان ، عن أبي حصين ، عن يحيى بن وثاب ، عن مسروق ، عن عائشة قالت : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وانتهى وتره الى السحر » . قال في « التخريج » : ورجاله رجال الصحيح ، ومثله في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

في الحديث دلالة على أن الليل كله وقت للوتر ، ولا بد من تخصيصه بكونه بعد صلاة العشاء لحديث خارجه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، قلنا : وما هي يا رسول الله ؟ .. قال : الوتر مابين صلاة العشاء الى طلوع الفجر » أخرجه الحمسة الا النسائي وصححه الحاكم .

وقوله : « وانتهى وتره الى السحر » معناه كان آخر أمره الايتار في السحر ، والمراد به آخر الليل ، ففيه استحباب الايتار آخره . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة عليه .

واختلف العلماء في الأفضل على وجهين مع الاتفاق على جواز جميع ذلك . قال النووي : والصواب أن تأخير الوتر الى آخر الليل أفضل لمن وثق بالاستيقاظ آخره ، ومن لا يثق بذلك فالتقديم له أفضل . ويدل له حديث جابر عند مسلم : « من خاف أن لا يقوم من آخر

الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم فليوتر آخر الليل » ويحمل باقي الأحاديث المطلقة على هذا التفصيل الصريح الصحيح ، ومن ذلك حديث : « أوصاني خليلي أن لا أنام الا على وتر » وهو محمول على من لا يثق بالاستيقاظ . اهـ .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : ولا شك أنا إذا نظرنا الى آخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه أفضل من أوله ، لكن اذا عارض ذلك احتمال تفويت الأصل قدمناه على فوات الفضيلة ، وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ، ومن جملة صورها ما اذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت ، فهل يقدم التيمم في أول الوقت إحرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره إحرازاً للوضوء ؟. فيه خلاف، والمختار أفضلية التقديم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : أتاه رجل ، فقال : إن أبا موسى الأشعري يزعم أنه لاوتر بعد الفجر ، قال علي : لقد أغرق في النزاع وأفرط في الفتوى ، الوتر ما بين الأذنين ، قال : فسألت الامام أبا الحسين عما بين الأذنين ، فقال : ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر الى الإقامة .

أخرج نحوه البيهقي ، عن علي عليه السلام في « باب من أصبح ولم يوتر ، فليوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح » ولفظه : أخبرنا أبو الحسن المقرئ ، أنا الحسن بن محمد بن اسحاق ، قال : ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا عمرو بن مرزوق ، نازهير ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم ابن ضمرة : « ان قوماً أتوا علياً رضي الله عنه فسألوه عن الوتر ، فقال : سألتهم أحداً غيري ؟.. فقالوا : سألنا أبا موسى ، فقال : لاوتر بعد الأذان ، فقال : لقد أغرق في النزاع وأفرط في الفتوى ، كل شيء ما بينك وبين صلاة الغداة وتر ، متى أوترت فحسن » . ورواه السيوطي عن عاصم بن ضمرة بلفظ : « جاء نفر الى أبي موسى الأشعري ، فسألوه عن الوتر ، فقال : لاوتر بعد الأذان . فاتوا علياً فأخبروه ، فقال : لقد أغرق في النزاع وأفرط في الفتوى ، الوتر ما بينك وبين صلاة الغداة متى أوترت فحسن » أخرجه عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي . اهـ .

وأخرج البيهقي بإسناده إلى أبي ظبيان حصين بن جندب ، قال : « خرج علي رضي الله عنه إلى السوق ، فقام على الدرج فاستقبل الفجر ، فقال : « والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » أين السائل عن الوتر ؟ .. نعم ساعة الوتر هذه » . وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « خرج علي رضي الله عنه حين ثوب ابن النباح ، فقال : « والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » . أين السائل عن الوتر ؟ .. نعم ساعة الوتر هذه » . قال السيوطي في مسند علي من « جامعه » : وأخرجه الحاكم في « مستدركه » والطبراني في « الاوسط » وابن جرير والطحاوي . قال في « التخریج » : وأسانيد هذا الحديث وما قبله عن علي عليه السلام جيدة . اهـ .

وفي « مجمع الزوائد » ما يؤكد مرفوعة وموقوفة، فمنها ، عن الأغر الزني « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا نبي الله إني أصبحت ولم أوتر ، قال : « فأوتر » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون ، وإن كان في بعضهم كلام لا يضر . وعن أبي نهيك (١) « أن أبا الدرداء كان يخطب الناس أن لاوتر لمن أدرك الصبح ، فانطلق ناس من المؤمنين إلى عائشة فاخبروها ، فقالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح فيوتر » . رواه أحمد والطبراني في « الاوسط » . وعن أبي سعيد الخدري قال : « قيل : يا رسول الله أوتر بعد أذان الصبح ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوتروا قبل الأذان ، قال : وكان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد طلوع الفجر ، فقالوا : أوتر بعد الأذان ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوتروا قبل الأذان ، فقالوا الثالثة : أوتر بعد الأذان ؟ فقال : أوتروا بعد الأذان ، فرخص لهم » . رواه الطبراني في « الاوسط » . وفيه يوسف بن خالد السمطي وهو ضعيف ، وإسناده حسن . وعن عروة بن الزبير قال : « كان ابن مسعود يوتر بعد الفجر وكان أبي يوتر قبل الفجر » رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون . وعن عروة عن ابن مسعود ، قال : « ما أبالي أن يشوب لصلاة الفجر وأنا في وردي لم أوتر بعد » رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله رجال الصحيح . وقد أفتى غيره بذلك أعني ابن مسعود . اهـ . كلام « المجمع » .

وأخرج البخاري والترمذي مرفوعاً أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أصبح

(١) نسخة: ابن نهيك.

أحدكم ولم يوتر فليوتر . وأخرج الحاكم في « المستدرک » بسنده الى أبي الدرداء ، قال : « رجا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر ، وقد قام الناس لصلاة الصبح » هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . وأخرج أيضا بسنده الى أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر » هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . اهـ .

وفي الحديث دليل على امتداد وقت الوتر الى صلاة الفجر بلا فرق بين أن يصلي في أول وقتها أو في آخره ، وظاهره أن فعلها اداء . والاحاديث المرفوعة تشمر بأن فعلها بعد طلوع الفجر قبل صلاته رخصة لمن لم يدرك فعلها في بقية من الليل . وذلك لانه رتب الاذن على فعل من أصبح أي دخل في الصباح وهو الفجر ، أو أول النهار ، كما في « القاموس » . وخالف الجمهور ، فقالوا : وقتها تمتد الى طلوع الفجر ، فيكون فعلها بعده قضاء . وبمضهم ذهب الى أنها تسقط بفوات وقتها ، وهو الذي رجحه ابن القيم وشيخه ابن تيمية . وحجتهم ما رواه مسلم مرفوعا : « أوتروا قبل أن تصبحوا » ، وما رواه عبد الرزاق والترمذي من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل ، والوتر ، فلو تروا قبل طلوع الفجر » . وقد يقال : هذا ارشاد الى بيان وقتها لمن أدركه متمكنا من فعلها فيه ، فاذا تراخى عن الوتر ذهبت فضيلة فعله . فاما من أدركه غير متمكن من الفعل حتى أصبح فالاحاديث السابقة تدل على رخصة التأخير بلا حرج ، وبه يجمع بين مختلف الأحاديث . ويدل عليها صريحا ما رواه في « مجمع الزوائد » عن الأغري المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من أدركه الوتر فلم يوتر فلا وتر له » رواه البزار عن صالح بن معاذ البغدادي شيخه ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . وعلى هذا يحمل فعل السلف وفتاويهم وما تقدم له عليه السلام من قوله : « انما يوتر بسورة الاخلاص إذا خفنا الصبح فنبادره » . وكذا ما أخرجه البيهقي من طريق الاسود ، قال : « سألت عائشة متى توترين ؟ .. قالت : بين الأذان والاقامة وما تؤذنون حتى تصبحوا » . اهـ . والمراد حتى تدخلوا في الصباح ، والله أعلم .

قوله : « اغرق في النزع » هو مأخوذ من أغرق الرامي في القوس استوفى مدها . قال في « الصحاح » : نزع القوس إذا مدها وأغرق في النزع أي استوفى مدها ، وبالع في

نزاعها ليكون مرماه أبعد . اهـ . ومعنى كلامه عليه السلام بالسَّخ في الفتوى وأفرط فيه .
 وأبو موسى الأشعري اسمه عبد الله بن قيس بن سليم - بضم السين - ابن حضار - بالحاء
 المهمة وتشديد الضاد المعجمة آخره راء - ابن حرب بن عامر بن عتر - بفتح المهملة وفتح
 التاء الفوقانية وبالراء - قدم مكة فحالف سعيد بن العاص بن أمية ، ثم أسلم بمكة وهاجر
 إلى أرض الحبشة ، ثم قدم مع أهل السفينتين ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير .
 وقيل : أنه أسلم قديماً ثم رجع إلى بلاده فلم يزل بها حتى قدم هو وناس من الأشعريين على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فوافق قدومهم قدوم أهل السفينتين جمعهم بن أبي طالب
 وأصحابه من الحبشة . ولاء عمر بن الخطاب البصرة حين عزل عنها المغيرة بن شعبه لما قامت
 عليه شهادة الزنا سنة عشرين ، فافتتح أبو موسى الأهواز ، ولم يزل على البصرة إلى صدر من
 خلافة عثمان ، ثم عزله عنها ، فانتقل إلى الكوفة وأقام بها ، فلما دفع أهل الكوفة سعيد بن
 العاص عنهم ولوا عليهم أبا موسى فاقره عثمان على الكوفة ، ولم يزل على الكوفة ، حتى قتل
 عثمان ثم انقبض أبو موسى إلى مكة بعد التحكيم ، وما كان منه ، فلم يزل بها إلى أن مات سنة
 اثنتين وخمسين ، وقيل : سنة أربع وأربعين ، وقيل سنة خمسين ، وله نيف وستون سنة .
 وقيل : أنه مات بالكوفة ودفن على ميلين على الكوفة ، والله أعلم .

قال عليه السلام : « والوتر ليس بحتم ولا ينبغي للعبد أن يتعمد تركه
 ومن رأى أن يفرغ من وتره ومن ركعتي الفجر ومن الفجر قبل طلوع
 الشمس فليفعل وليبدأ بالوتر » .

هذا كلامه عليه السلام كالتفسير لما دل عليه الروايات المتقدمة . فقوله : « الوتر ليس
 بحتم » مأخوذ من كلام أمير المؤمنين : « الوتر سنة وليس بحتم » . وقوله : « ولا ينبغي للعبد
 أن يتعمد تركه » لانه من السنن التي ورد الحث على فعلها قولاً وفعلًا ، حتى فهت الخفية من
 ذلك الوجوب . وقوله : « ومن رأى ... الخ » مأخوذ من قول علي عليه السلام : « الوتر ما
 بين الاذنين » بالتفسير السابق ، وهو أن معناه ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر إلى
 الاقامة . وهذا التفسير يدل عليه ما تقدم في شرحه من الشواهد ، وسبق أيضاً أن ظاهر
 الروايات دال على أن فعلها قبل صلاة الفجر أداء ولو تراخي فعلها إلى آخر الوقت .

سألت زيد بن علي ، عن الرجل ينام عن وتره أو ينساه ، قال : يوتر من النهار ، وقال عليه السلام : ربما أوترت ضحى .

فيه أن الوتر كغيره من التوافل التي تقضى لفوات وقتها . قال في « الجامع الكافي » ما لفظه : وعن علي بن الحسين وأبي جعفر وزيد بن علي أنهم كانوا إذا فاتهم الوتر قضوه بالنهار ، وقال محمد : إذا فاتته الوتر قضاها نهاراً ، كذلك سمعنا عن علي عليه السلام إن شاء قضاها ضحى أو بعد زوال الشمس كل ذلك جائز . اهـ . وإنما خص القضاء بالنهار لأن المفروض أنه لم يذكر الفائت إلا بعد دخول النهار واشراق شمس ، فلو ذكره وفي وقت الفجر بقية فالعمل على ما سبق من البداية بالوتر ثم ركعتي الفجر ثم الفجر ، أو يحمل على أنه لم يبق من الوقت إلا ما يتسع لصلاة الفجر ، أو هي مع ركعتيها ، والله أعلم .



باب دعاء الوتر

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام،
« انه كان يقنت بالمدينة بعد الركوع، ثم قنت بالكوفة وهو يحارب
معاوية قبل الركوع، وكان يدعو في قنوته على معاوية وأشياعه. »

قال في « التخريج » : قد تقدم في « باب القنوت » ما أغنى عن اعادته هنا . وأما دعاؤه
على أعدائه في الصلاة فثابت ، رواه جماعة من المحدثين . قال السيوطي في مسنده عليه السلام
ما لفظه : عن عبد الله بن معقل ، قال : « صليت مع علي صلاة الغداة قننت ، فقال في قنوته :
اللهم عليك بمعاوية وأشياعه ، وعمرو بن العاص وأشياعه ، وأبي الأعور السلمي وأشياعه ،
وعبد الله بن قيس وأشياعه » أخرجه ابن أبي شيبة . اهـ . وأخرج البيهقي هذا الحديث مختصراً
في « سننه الكبرى » في « باب جماع أبواب الكلام في الصلاة » ، فقال : أخبرنا أبو بكر محمد
ابن إبراهيم ، قال : أنبأنا أبو نصر أحمد بن عمرو العراقي ، قال : نا سفيان بن محمد الجوهري ،
قال : نا علي بن الحسن الدراجدي ، قال : نا عبد الله بن الوليد ، عن سفيان ، عن سلمة بن
كهيل ، عن عبد الرحمن بن معقل : « أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قنت في المغرب فدعا
على أناس وعلى أشياعهم ، وقنت بعد الركعة » . وأخرجه بإسناد آخر إلى عبد الرحمن بن
معقل ، قال : « شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقنت في صلاة العتمة - أو قال المغرب -
بعد الركوع ، ويدعو في قنوته على خمسة وسهام » . اهـ . وما وقع للسيوطي من عزو الحديث
إلى عبد الله بن معقل وهم ، والصواب عبد الرحمن بن معقل ، كما قاله البيهقي ، ذكره صاحب
« التخريج » .

قلت : وقد ذكره السيوطي في « جامعه » في موضع آخر بمعناه معزواً إلى
عبد الرحمن بن معقل ، وقال : رواه ابن أبي شيبة والبيهقي .

وأخرج محمد بن منصور في «الأمالي» في «باب من كان يقنت فيما يجهر به من القراءة» ما لفظه : حدثنا أبو هشام الرفاعي ، قال : نا أبو بكر بن عياش ، عن الاعمش ، عن عبد الله ابن خالد العبسي ، عن عبد الرحمن بن معقل أن علياً عليه السلام : « كان يقنت في المغرب ويلعن في قنوته رجلاً ساهم » . وقال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن مغيرة ، عن ابراهيم أن علياً عليه السلام : « كان يقنت في المغرب ، ويدعو على أعدائه » . اهـ .

وفي الحديث دليل على مشروعية القنوت في النوازل ، وقد قصره على ذلك جماعة من العلماء كابن القيم والمقبلي ، وهو ظاهر اختيار ابن حجر في «فتح الباري» . وتمسكوا بأدلة كحديث أنس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم » . وروي عنه غير ذلك حتى أسقط بعض العلماء الاحتجاج برواياته في ذلك لاضطرابها . قال في «فتح الباري» : ومجموع ما جاء عن أنس يدل على القنوت للحاجة بعد الركوع لاختلاف فيه ، وأما لغير الحاجة فالصحيح أنه قبل الركوع . وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك ، فالظاهر انه من الاختلاف المباح . اهـ . وقد تقدم في شرح أحاديث القنوت في الفجر بيان المختار في المسألة ، وهل هو قبل الركوع أو بعده ؟ وأنه لا يختص بالحوادث والنوازل فليراجع .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان يقنت في الوتر قبل الركوع ، فيقول : اللهم إليك رفعت الأبصار ، وبسطت الأيدي ، وأفضت القلوب ، ودعيت بالالسن ، وتحوكم إليك في الاعمال ، اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ، نشكو إليك غيبة نبينا ، وكثرة عدونا ، وقلة عددنا ، وتظاهر الفتن ، وشدة الزمن ، اللهم فاغننا بفتح تعجله ، ونصر تعز به وليك ، ولسان حق تظهره ، إله الخلق آمين رب العالمين » .

أورده في «الجامع الكافي» ، وقال : رواه محمد بن منصور بإسناده عن علي عليه السلام ،

وفي روايته « ونصر تقربه ، وسلطان حق تظهره ، إله الحق آمين » . وفيه استحباب رفع البصر وبسط الايدي عند الدعاء . وقد ورد حديث في رفع اليدين في الدعاء بعد الوضوء ، وعلل ذلك بأن السماء قبلة للدعاء ، كما كانت الكعبة قبلة العبادة ، ذكره ابن دقيق العيد في نقله عنه في « التلخيص » كما تقدمت الإشارة إليه .

وقوله : « أفضت القلوب » حقيقة الافضاء : الانتهاء ، ذكره في « المصباح » عن أهل اللغة . والمعنى انتهت اليك القلوب بسرها وحاجتها .

وقوله : « اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق » . قال الامام عليه السلام في تفسير قوله تعالى : « افتح بيننا وبين قومنا بالحق » : معناه احكم بيننا وبينهم . والفتح القاضي ، وسؤال الحكم بالحق انما هو سؤال الانتقام في عاجل الدنيا . اهـ .

وقوله : « شدة الزمن » يحتمل أن المراد أهله من مجاز الحذف أو أن الزمن أطلق على أهله مجازاً ، من باب اطلاق الظرف على المظروف .

وقوله : « ونصر تعز به » بالثناء من فوق المضمومة وكسر المهملة مضارع أعز ، وفي رواية « الجامع » « تقر به » ، بالثناء الفوقية والقاف وكسر الراء - من قرب إليه الشيء إذا أدناه ، والمعنى تقربه إلينا وليس فيها لفظ « وليك » وضبطها بعضهم - بفتح النون وكسر العين المهملة مضارع - عز اللازم . ويدل أيضاً على مشروعية القنوت عند ورود الحاجات وحدث النوازل ، كما تقدم الكلام على ذلك من قبل ، والله سبحانه أعلم .



باب صلاة الليل كم هي

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار إن شئت أربعاً ، وإن شئت مثنى » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام من « جامعه » ما لفظه : عن علي عليه السلام قال : « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل ، فقال : مثنى مثنى ، فقلت : صلاة النهار ، قال : أربعاً » أخرجه عبد الرزاق والعقيلي في « الضعفاء » وقال : فيه مقاتل بن سليمان ليس بشيء . اهـ . وقد روي عن علي عليه السلام من وجه آخر مرفوعاً من حديث طويل تقدم في « باب الاوقات » . وفيه : « قلت : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثنى مثنى ، قلت : كيف صلاة النهار ؟ . . قال : أربعاً أربعاً » . قال السيوطي في آخره : أخرجه عبد الرزاق واسناده حسن . اهـ . وفي « التلخيص » ما لفظه : حديث ابن عمر : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من حديث علي بن عبد الله البارقى الأزدي بهذا ، وأصله في « الصحيحين » بدون ذكر النهار . قال ابن عبد البر : ولم يقله أحد عن ابن عمر غير علي — يعني البارقى — وأنكروه عليه . وكان يحيى ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ، ويقول : إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار . وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : « صلاة النهار أربعاً لا يفصل بينهما » فقليل له : إن أحمد بن حنبل يقول : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فقال : بأي حديث ، فقليل : بحديث الأزدي ، فقال : ومن الأزدي حتى أقبل منه وادع يحيى ابن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما » لم يولو كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر ، ثم ساق في « التلخيص » أقوال الأئمة في أن زيادة النهار في الحديث ليست بثابتة . وقال الخطابي : هي زيادة من ثقة فتقبل . وقال

البيهقي : هذا حديث صحيح . والبارقي احتج به مسلم ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقد صححه البخاري لما سئل عنه قال : وقد روي عن ابن سيرين ، عن ابن عمر مرفوعاً بأسانيد كلهم ثقات .

والحديث يدل على أن المشروع في صلاة الليل أن يسلم المتطوع على ركعتين ، وفي صلاة النهار التخيير بين الركعتين والاربع ، وقد ورد على كلا الأمرين معارض :

أما الاول - فحديث عائشة المتفق عليه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس ، لا يجلس في شيء الا في آخرها » . ففيه دليل على جواز الزيادة على الركعتين . ومفهوم الحصر في قوله : « صلاة الليل مثنى مثنى » يدل على المنع ، وذلك من تعريف المبتدأ فهو في قوة : « ماصلاة الليل الا مثنى مثنى » . وأجيب بان المنع المدعى مأخوذ من مفهوم الحصر فقط ، ودلالة الفعل على الجواز أقوى من دلالة المفهوم ، فلا يرد عليه أنه عند جهل التاريخ يرجح القول على الفعل ، واحتمال كونه خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم دون أمته بعيد فلا يدفع ظهور التأسي .

وأما الثاني - فيعارضه حديث ابن عمر السابق عند من صحح زيادة النهار . ويجاب بأن التخيير المذكور في حديث الأصل مع شاهده المرفوع المصرح بفعل الأربع من دلالة المنطوق وحديث ابن عمر في المنع من الزيادة من دلالة المفهوم ، وهي مرجوحة مع الأولى . وسلك النووي طريقة الجمع ، فقال : قد وردت روايات مختلفة منها حديث عائشة السابق . ورواية : « انه يسلم من كل ركعتين » . ورواية « انه يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » . ورواية « ثمان ركعات ثم يوتر بركعة » . ورواية « عشر ركعات ويوتر بسجدة » . وفي حديث ابن عباس « ركعتين ثم ركعتين الى آخرهن » . وفي حديث ابن عمر « صلاة الليل مثنى مثنى » ففي هذا كله انه يجوز جمع ركعات بتسليمة واحدة . وهذا لبيان الجواز ، والا فالافضل التسليم من كل ركعتين وهو المشهور من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره بصلاة الليل مثنى مثنى . اهـ . وماذكره من وجه الجمع جار في تطوع النهار الوارد بفعل الاربع مع صحة زيادة النهار في حديث ابن عمر ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر، فلما نزلنا، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من يكلؤنا الليلة؟.. فقال، بلال: أنا يا رسول الله، قال: فبات بلال مرة قائما ومرة جالسا حتى إذا كان قبل الفجر غلبته عيناه، فلم يستيقظ الا بجر الشمس، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فتوضأوا، وأمر بلالا فأذن، ثم صلى ركعتين، ثم أمر بلالا، فاقام، ثم صلى بهم الفجر».

أخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قفل من خير، فسار ليلة حتى إذا ذكره الكرى عرس، وقال بلال: اكلا لنا الليل، قال: فغلبت بلالا عيناه وهو مستند الى راحلته فلم يستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولهم استيقاظا فزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: أي بلال! فقال بلال: أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك يا رسول الله بأبي أنت وأمي، فافتادوا رواحلهم شيئا ثم توضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمر بلالا فأقام الصلاة وصلى بهم الصبح، فلما قضى الصلاة الصبح، قال: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فان الله عز وجل، قال: بواقم الصلاة للذكرى». قال يونس: هذه قراءة ابن شهاب يقرأها كذلك، وفي لفظ لهذا الخبر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام

وصلى . وقد روى الحديث في نوم الوادي جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة أشار إليها في « التلخيص » وغيره .

قوله : « في سفر » فسر هذا الابهام رواية أبي هريرة أن ذلك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من خير، وقيل: أن ذلك حين قفل صلى الله عليه وآله وسلم من حنين إلى مكة ، وكان ذلك مرة واحدة. ورواه ابن عبد البر وأبو الوليد الباجي وغيرها وصححوا الأول . قال أبو الفتح اليعمرى : وأما من رواه من طريق ابن مسعود ، وقال : فيه زمن الحديثية فهو أقرب إلى الجمع بين الأخبار ، لأن زمن الحديثية وخير بعضه قريب من بعض ، هذا كله إن كان الواقع من ذلك مرة واحدة كما قيل ، وإن كان أكثر من ذلك فلا تنافي بين الأحاديث . اهـ .

وقوله : « من يكلاؤنا » أي يحفظنا . والكلاءة : الحفظ والحراسة ، قال تعالى : « قل من يكلوكم بالليل والنهار من الرحمن » ، وإنما سأل الكلاءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تفرس وقوع الغفلة عن الوقت بالنوم فكان ماظنه واقعاً ، ويدل عليه حديث البخاري « أنهم طلبوا التعريس منه ، فقال : أخاف أن تناموا ، فقال بلال : أنا أوقظكم ، فحيث عرس ووكل بلالا يحفظ الفجر » . اهـ .

قال ابن عبد البر : وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان ينام أحياناً نوماً يشبه نوم سائر آدميين » . وذلك منه لمعنى يريد الله أحداثه ليسن لأمته سنة حسنة تبقى بعده لقوله : ولكنه أراد أن تكون لمن بعدهم ، وأما طبعه وجيلته وعادته المعروفة وجميع الأنبياء قبله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أن تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فنومه في السفر خرقاً لعادته ليسن ، والله أعلم .

وفي الحديث دلالة على أحكام :

الأول : ماسيق الحديث لا يراد ترجمته ، وهو الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها ، والحكم أنه يؤدبها حين يذكرها . قال الترمذي : وهو قول علي بن أبي طالب ، قال : « في الرجل ينسى الصلاة ، قال : يصليها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت » وهو قول أحمد وإسحاق . اهـ . وهذا الحديث أصل في إيجاب قضاء الفوائت . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، عن عبيدة بن حميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن تميم بن سلمة عن مسروق ، عن ابن عباس ، قال : « ما يسرنى أن لي الدنيا بما فيها بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصبح بعد طلوع الشمس » .

والقائلون بوجوب القضاء لافرق عندهم بين المعذور وغيره . وذهب أبو محمد بن حزم وتبعه من المتأخرين المحقق القبلي الى عدم لزوم في غير المعذور . واحتج ابن حزم لذلك بدليل الخطاب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نسي أو نام فليقض » فافتى أن العامد بخلاف ذلك ، وبنى القبلي ماذهب اليه على أن القضاء ليس في ثبوته كتاب ولا سنة يعني أنه مما اخترعه المتأخرون اصطلاحاً لهم ، وليس له أصل في الشريعة ، قال : وانما أوردوا صلاة النائم والساهي ، وصريح السنة أن وقت الذكر هو وقتها ، وفي رواية لا وقت لها الا ذلك ، وكذلك صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق ، قال : انها ان تركت سهواً فكما ذكر ، أو عمداً فللمانع لانها قبل شرعية صلاة الخوف .. يعني لا يدل فعله ذلك على ثبوت القضاء مع عدم العذر بل كان معذوراً في تأخيرها عن وقتها ، وعدم شرعية صلاة الخوف اذ لو كانت مشروعة حينئذ لصلاها في حال اشتغاله ، فيكون الاستدلال به خارجاً عن محل النزاع . وأجيب عن حجة ابن حزم بثلاثة أمور :

الاول- أن يقال ليس انتفاء القضاء بدليل الخطاب باولى من إيجابه بمفهوم الخطاب ، ويكون من باب التنبيه بالادنى على الاعلى لانه إذا وجب القضاء على الناسي مع سقوط الاثم ورفع الحرج عنه ، فالولى أن يجب على العامد ، وأورد عليه المحقق القبلي أنه يجوز أن تكون العلة في وجوب القضاء هي التدارك والتلافي للمصلحة الفائتة في حقها ، والعمد لا يقبل التدارك لعظم أمره ، كما ذكره في عدم لزوم الكفارة في قتل العمد واليمين الغموس . وأجاب عنه في « النجوم » : بأن كون العمد لا يقبل التدارك غير مسلم إذ قبل التدارك بالتوبة ، فيقبل التدارك بنيرها ، والمصلحة الفائتة في حقه متحققة على تقدير التوبة عند أبي علي ، ومطلقاً عند أبي هاشم في القول بوقوع الاحباط بالموازنة ، بل التدارك في حقه أهم وأولى ، ثم لو تاب بعد خروج الوقت كان حاله قابلاً للتدارك والتلافي عندهم ، فهل يقضي لصلاحيته حاله للتدارك أم لا يقضي لانه عامد ؟ ..

والثاني- أن القضاء يجب بالخطاب الاول ، وان خروج وقت العبادة لا يسقط وجوبها إذ هي لازمة في ذمة المكلف كالديون ، وانما يسقط العبادة فعلها أو فقدان شرطها ولم يحصل شيء من ذلك ، وهذا أحد القولين لاهل الاصول ، وهو مذهب قاضي القضاة والرازي والشيرازي ، وفيه أن الأصح استدعاء القضاء الى دليل يخصه ، كما أشار الى تحقيقه صاحب « الفواصل » وغيره .

والثالث- وهو أشقها أنه ورد في وجوب القضاء على العامد ما يفهم الإيذاء والتنبيه على العلة التي يشاركه فيها غيره . وهو حديث الخثعمية فيما أخرجه الستة : « أنها قالت : يا رسول الله إن أبي أدركته الوفاة وعليه فريضة الحج أينفعه إذا حججت عنه ؟ .. قال صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ؟ ! قالت نعم » الحديث فذكر لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظير المسؤول عنه ليثبت له ما ثبت لنظيره وهو المسمى باقتران النظير قال في « الفواصل » : وهذا الحديث من أوضح الأدلة السمعية على القياس وأصحها ، والعجب من الأصوليين حيث لم يستدلوا به مع أنه أوضح من حديث عمار ومعاذ وابن مسعود . اهـ .

وقد صرح أهل الأصول أن من حج عنه بعد موته كان ذلك قضاء ولا اشكال أن ترك الميت لفريضة الحج في حديث الخثعمية صادر عن عمد ، لانه إذا كان لا يستطيع ركوب الرحلة فليس معذوراً عن الاستنابة بعد علمه بوجوب الحج وكون الأمر يدل على الفور ، وكذا في حديث شبرمة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » ولم يستفصل هل كان عاجزاً أو لا . وإذا كان حديث الخثعمية منبهاً على العلة المذكورة كان دليلاً على أن جميع الفئات من حقوق الله تعالى كالديون لا يسقط بالفوت عمداً ولا سهواً إلا ما خصه دليل كصلاة الحائض وزوال العقل بالجنون وغير ذلك ، ولم يبق مجال لابن حزم في التخلص عن هذا إلا الاعتصام بمذهبه من نفي القياس ، وهو غير لازم لناظرهم إذ قد تقرر عنده بادلة أوجبت العمل به ، وما يؤيد ذلك ما رواه سعيد بن المسيب ، قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال اني أفطرت يوماً من شهر رمضان ، فقال : استغفر الله وصم يوماً مكانه » أخرجه (١) . وعن علي كرم الله وجهه أنه قال : « من قاء فلا شيء عليه ومن استقاء فعليه القضاء » وفي رواية الترمذي وأبي داود عن أبي هريرة مرفوعاً : « من استقاء عمداً فليقض » ، وظاهره ولو لم يكن لضرورة . وعن عائشة قالت : « كنت أنا وحفصة صائمتين تطوعاً فاهدي لنا طعاماً فاكلنا منه ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقالت حفصة - وبدرتي بالكلام الى أن قال - فاقضيا يوماً مكانه » أخرجه « الموطأ » وأبو داود والترمذي ، وظاهره العمد .

(١) بياض في نسخة المؤلف .

وأجيب عن حجة القبلي بما ذكره في « نجوم الانظار » فقال : أما المشاحة في اطلاق لفظ الاداء لما فعل في الوقت ، ولفظ القضاء لما فعل بعده فأمر سهل انما مداره على الاصطلاح ولا حرج فيه . وأما أن التوقيت بآيات القرآن وخبري التعليم يقتضي الفرق بين ما فعل في تلك الأوقات وما فعل بعدها، فأمر يكاد يلحق بالضرورة الشرعية وأما « فوقتها حين يذكرها » فلو كان حقيقة لاقتضى أن توقيت الصلاة انما هو بالنسبة الى بعض الحالات ، وهو يخالف اطلاق قوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الوقت ما بين الوقتين » والمتبادر منه هو كونها أوقاتاً معينة غاية أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فوقتها حين يذكرها » أنه يشبه الوقت في حق الناسي، ونحوه في أن فعلها فيه يخرج به عن المهدة بقرينة أدلة التوقيت ، وليس قوله : « لا وقت لها الا ذلك » في جوامع الامهات الا رواية للطبراني والبيهقي ، ومعناه المبالغة والمبادرة بالقضاء أي : لا وقت فضيلة لها غير ذلك ولذا أخرها عنه صلى الله عليه وآله وسلم لارادة الخروج من الوادي الذي حضرهم فيه ^{١٩} أما الشيطان فإنه وقت حقيقي بحيث يضم الى الاوقات المذكورة فلا وجه لتجهمه .

قلت : قد سبق القبلي رحمه الله الى القول بأن القضاء بتعريف أهل الأصول متأخر عن الوضع اللغوي صاحب « المصباح » ، فقال بعد أن ذكر القضاء بمعنى الأداء في قوله تعالى : « فاذا قضيت مناسككم » وقوله تعالى : « فاذا قضيت الصلاة » أي أدتموها مالفظة : واستعمال العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدود شرعاً والاداء إذا فعلت في الوقت المحدود وهو مخالف للوضع اللغوي لكنه اصطلاحى للتمييز بين ما يفعل في الوقتين اهـ .

ومخالفته للوضع اللغوي انما يسلم من حيث قصره على معنى مخصوص ، وهو ما فعل خارج وقته مع كونه في اللغة أهم من ذلك لصدقه على تأدية الفعل في الوقت وبعده ، ولا يلزم من ذلك أن كل ما أمر الشارع بالقضاء فيه انه في وقته ، كما ادعاه المحقق ، وإلا بطلت فائدة التوقيت ، كما ذكره في « النجوم » . وإما إنكار ثبوته أصلاً في العرف الشرعي فغير مسلم لما سبق من وروده في الأحاديث عن علي وأبي هريرة وعائشة ، والله أعلم .

الثاني : ثبوت الأذان والاقامة للفوائت استحباباً ، وقد ثبت أيضاً في حديث أبي قتادة وعمران بن حصين وهو مذهب المعتزلة . قال ابن عبد البر : قال مالك والشافعي والاوزاعي : من فاتته صلاة أو صلوات حتى خرج وقتها أقام لكل صلاة اقامة اقامة ولم يؤذن . وقال أحمد

وأبو ثور : يؤذن ويقيم لكل صلاة . وقال الثوري : ليس عليه في الفوائت أذان ولا إقامة وقال أبو حنيفة : من فاتته صلاة واحدة صلاها بأذان وإقامة ، وقيل غير ذلك . قال النووي : والاصح عندنا اثبات الأذان . ومن حجة من لم ير الأذان حديث أبي سعيد وغيره في قضاء فوائت يوم الخندق ، والقول بالأذان راجح لانه زيادة في خبر من أخبر به من الثقات يجب قبوله والرجوع اليه لما هو معروف من أن خير بعد الخندق .

الثالث : استحباب التجميع في قضاء الفوائت ، وهو مذهب المعتز والشافعية .

الرابع : قضاء النوافل لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم ركعتي الفجر ، وورد في بعض الروايات انه ركعهما أصحابه أيضاً ، ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة في قضاء سنة الظهر بعد صلاة العصر ، وهو مذهب الجمهور . وذهب الثوري والليث بن سعد الى انه لا يستحب ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وهؤلاء محجوجون بالدليل .

وقوله : « فقال بلال » هو أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو عبد الله وقيل : أبو عبد الكريم ، وقيل : أبو عمرو . بلال بن رباح - بفتح الراء وتخفيف الموحدة - مولى أبي بكر الصديق . وأمه حمامة ، وهو من مولدي السراة - بفتح المهملة وتخفيف الراء - موضع بين مكة واليمن أسلم قديماً ، وهو من أول من أظهر اسلامه بمكة وشهد بدرأ وما بعدها من المشاهد وسكن الشام آخرأ ، ولا عقب له ، روى عنه أبو بكر وعمر وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين . ومات بدمشق سنة عشرين ، وقيل : سنة ثمان عشرة ودفن بباب الصغير ، وله ثلاث وستون سنة ، وقيل : سبعون ، وقيل : مات بحلب ودفن بباب الاربعين . وكان بلال ممن عذبه أهل مكة على الاسلام ، ومن كان يعذبه ويتولى ذلك بنفسه أمية بن خلف الجحفي ، وكان من قدر الله تعالى ان قتله بلال يوم بدر .

قال : سألت زيد بن علي عليه السلام عن الرجل ينسى الظهر ثم يذكرها في وقت العصر ، قال : ان كان في أول الوقت بدأ بالظهر ثم بالعصر ، وان كان في آخر الوقت بدأ بالعصر ، ^{قال عبد الكريم} ولا تجزئه صلاة وعليه صلاة أخرى الا في آخر وقتها .

سيأتي في آخر الجناز ان شاء الله تعالى إعادة هذا الكلام بمعناه عن الامام ، ولفظه :

« وسألته عليه السلام عن الرجل ينسى صلاة ثم يذكرها في وقت أخرى بأيها يبدأ؟.. فقال :
الاولى فالاولى » ، قلت : فإن بدأ بهذه ، فقال : لا تجزئه الا أن يكون يخاف فواتها » . اهـ .
والذي يؤخذ من كلامه عليه السلام القول بوجوب الترتيب فيبدأ بالفائنة ما لم يخرج وقت
الحاضرة . واما إذا تمحض الوقت للحاضرة كانت البداية بها . وقد اختلف العلماء في ذلك على
أربعة أقوال ، فعند الهادي والقاسم وإحدى الروايتين عن الشافعي انه لا ترتيب بين الفائنة
والمؤداة الا اذا خشي فوت الحاضرة ؛ وعند مالك والليث والزهري انه يبدأ بالفائنة ولو خرج
وقت الحاضرة ؛ وعند الحسن وابن المسيب وجماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي
والشافعي وابن وهب أنه يبدأ بالحاضرة ؛ وعند أشهب انه مخير فيقدم أيها شاء . والفهم من
كلامه عليه السلام في الأصل ينبغي ان يكون مذهباً خامساً ، وهو قول محمد بن منصور ، كما
حكاه في « الجامع » .

واحتج من أوجب الترتيب بحديث أبي جمعة بن حبيب بن سباع وله صحبة قال: « صلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم ، قال : هل علم أحد منكم أني صليت
العصر؟.. قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب » أخرجه أحمد بن حنبل في
« مسنده » . وفي « الصحيحين » من حديث جابر في قصة الخندق : « فقمنا الى بطحان فتوضأ
للصلاة وتوضأنا لها ، فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب » الا انه
يتوقف الاستدلال به على دليل تضيق وقت المغرب ، فيقال : لو لم يكن تقديم الفائنة واجباً
لما خرجت الحاضرة عن وقتها لفعل ما ليس بواجب . وأما على كون وقت المغرب موسعاً فقد
لا يتم اذا الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب، ذكر معناه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » .

وأجيب عنه بأنه وقع بعد خروج وقت المغرب بزمان عند من يقول بتضييق وقت المغرب
لا سيما على رواية أبي سعيد الخدري التي يقول فيها : « حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل »
وحديث أبي جمعة صريح في الوجوب أيضاً إذ الاعداء قرينة على ان الفعل الاول غير صحيح ،
وأما البداية بالحاضرة اذا كان في آخر الوقت فقد احتج له في « البحر » بحديث أبي هريرة
عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي : « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » .
قال الامام عز الدين : دل على ان لا ترتيب لانه خص المكتوبة بالأداء ولم يفصل بين أن تكون
عليه فائنة أو لا . اهـ .

وقوله : « ولا تجزئه صلاة وعليه صلاة أخرى ... الخ » دليل على أنه عليه السلام يوجب الترتيب بين المقضيات ، وظاهره قلت أم كثرت ، وهو الذي صححه في « المنهاج » لمذهبه عليه السلام . وقال أصحاب الشافعي انه يستحب فقط ، فان خالف ذلك صحت صلاته .

قال زيد بن علي : فإن هو لم يعلم حتى قضى العصر ، ثم علم اعاد الظهر ولم يعد العصر .

ومثله في « الجامع الكافي » . وقد يحتج له بما رواه البيهقي في « سننه » من طريق بقية بن الوليد ، عن عمر بن أبي عمر ، عن مكحول ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « اذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة ، فليبدأ بالتي هو فيها ، فاذا فرغ منها صلى التي نسي » ورواه الدارقطني أيضاً . وتمسك به الشافعي وأصحابه على انه إذا ذكر الفائتة وهو في صلاة حاضرة كمل التي هو فيها ، ويجزئها بها ويصلي الفائتة بعدها . ووجه الاحتجاج به لكلام الأصل أنه إذا دل الحديث على صحة المؤداة مع ذكره الفائتة في خلالها ، فالولى أن تصح مع ذكر الفائتة بعدها ، إلا أن الحديث فيه بقية وهو مدلس ، عن عمر بن أبي عمر ، قال ابن عدي : لا أعلمه يروي عنه غير بقية فهو مجهول ، والله اعلم .

وقد أورد بعض الناظرين في كلام الأصل سؤالاً حاصله أن في ما ذكره هنا مخالفة لما سلف في « باب الأوقات » في قوله : « اذا فاتتك الصلاة فنسيتها فذكرتها بعد الفجر أو بعد العصر فلا تصلها حتى يخرج ذلك الوقت » . وأجاب انه يتعين حمل كلامه هنا على ذلك فلا يصلي الظهر الذي ذكره بعد صلاة العصر حتى يخرج وقت العصر ، وهو توجيه حسن لكلام الامام . والمختار في المسألة أن يقال ان ذكر الصلاة الفائتة كسائر الأسباب المنوعة لفعلها بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر من الكسوف والجنائز وتحمية المسجد ونحوها . وقد نص عليه السلام في الكسوف والجنائز انهما يصليان في هذين الوقتين ، والملة انها ذواتا سببين ، ولا فرق بين سبب وسبب ، والله أعلم .

باب ما يقطع الصلاة والمواضع التي يصلى فيها وما يجزيء من الثياب للصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنزة يتوكأ عليها ويغرزها بين
يديه إذا صلى ، فصلى ذات يوم فمر بين يديه كلب ثم مرحمار ثم مرت امرأة ،
فلما انصرف ، قال : قد رأيت الذي رأيتم ليس يقطع صلاة المسلم شيء
ولكن ادروا ما استطعتم » .

قال في « التخريج » : أخرج البيهقي في « باب ما يكون سترة للمصلي » عن أبي جحيفة ،
عن أبيه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأبطح فجاءه بلال فأذنه بالصلاة .
فدعا بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأتون وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيتمسحون
به ، ثم أخذ بلال العنزة فمشى بها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ثم أقام الصلاة
وركزها بين يديه وصلى ركعتين ، قال : والظعن يرون بين يديه المرأة والحمار والبعير » . اهـ .
وقال : رواه البخاري . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « يقطع الصلاة
المرأة والحمار والكلب » وهو حديث منسوخ بحديث أبي جحيفة المذكور وغيره . اهـ .

قلت : وقد تقدم الكلام على بيان المختار في المسألة وبسط أقوال العلماء فيها
في شرح قوله : « لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم » في « باب ما ينبغي أن يتجنب
في الصلاة » .

والعنزة : العصا ، قال في « النهاية » هي مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً ، وفيها سنان
مثل سنان الرمح ، والمكازة قريب منها . وقيل : العنزة سنانها أسفل منها ، والرمح سنانها أعلاه .

والدَّرءُ: الدفع ، وفيه دليل على مشروعية اتخاذ السَّترَة ولو عصاً ويكون قريباً منها ندباً ، لما رواه سهل بن أبي حَبْشَة ، قال : قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم الى سترَة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » ولما رواه سهل بن سعد ، قال : « كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار عمر الشاة » . قال في « شرح الآثار » : ويندب أن تكون مقابلة لحاجبه الأيمن ، لما أخرجه أبو داود عن المقداد ، قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله عن حاجبه الايمن ولا يصمد اليه صمداً » . قيل : وفائدتها انها سبب لاحضار قلب المصلي وجمع همه وابقاله على الله تعالى ، وعلامة لمن أراد المرور بين يديه انه في صلاة فيندفع عنه . قال في « المنهاج » : وظاهره أن المصلي اذا درأ المار لم تفسد صلاته ولو بفعل كثير .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « ان راعياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أصلي في أعطان الابل ؟ .. قال : لا ، قال : فاصلي في مرايض الغنم ؟ .. قال : نعم » .

أخرجه البيهقي في « باب كراهة الصلاة في أعطان الابل » عن جابر بن سمرة قال : « أتني رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا عنده - فقال : يا رسول الله أنتظر من لحوم الغنم ؟ .. قال : ان شئت وان شئت فدع ، قال : أفاصلي في مرايض الغنم ؟ .. قال : نعم ، قال : أنتظر من لحوم الابل ؟ .. قال : نعم ، قال : أفاصلي في مبارك الابل ؟ .. قال : لا » . وأخرجه أيضاً من طريق البراء بن عازب وعبد الله بن مُغَفَّل ، وتقديم الكلام على تصحيحه . وما ذكره فيه صاحب « التلخيص » في كتاب الطهارة « في شرح قوله : « وسألت زيداً عن الرجل يأكل لحم الابل ... الخ » .

وأعطان الابل مباركها حول الماء لتشرب عللاً بعد نهل ، فاذا استوفت ردت الى المراعي والاعطان ؟ واحدها عطن . ويقال له المعطن أيضاً وجمعه معاطن ، والمرايض للغنم كالمعاطن للابل واحدها مريض مثل مجلس .

قال بعضهم : ووجه النهي عن الصلاة في أعطان الابل ليس من جهة النجاسة ، فانها قد توجد في مراتب الغنم وانما هو لان الابل تزدحم في المنهل ذوداً ذوداً حتى اذا شربت رفعت رؤوسها ، فلا يؤمن تفرقها ونفارها في ذلك الموضع فيؤذي المصلي عندها . قال الشافعي ومن معه : وتجوز الصلاة في أعطان الابل والغنم اذا كانت طاهرة ، فان كانت نجسة فلا تجوز الا على فراش طاهر ، والنهي في الابل لما يقع فيها من النفار والشرود وسلب الخشوع لخوفها وليس الغنم كذلك . ومنه الحديث « انها جن خلقت من جن » يعني الابل ؛ ويدل على أن العلة في النهي ما ذكر ان كل واحد من جنسي الغنم والابل مأكول اللحم فيها سيان في حكم الأبوال والابعار ، فلملنا أن المنع من الصلاة في مباركها لم يكن لمكان أبوالها وأبعارها وطهارة بعضها ونجاسة بعضها لعدم الفرق .

ونقل الخطابي عن بعضهم ان معنى الحديث كراهة الصلاة في السهول من الارض لانها في الغالب معاطن الابل ومأواها ، لان النجاسة لا تبين في الارض الخوارة السهلة ، والغنم تراح في الأرض الصلبة فتجنب . وزعم بعضهم انه أراد المواضع التي يحط الناس رحالهم فيها اذا نزلوا المنازل في الاسفار ، ومن عادة المسافرين أن يكون برازهم أي تعوطهم بالقرب من رحالهم ، فتوجد هذه الاماكن في الاغلب نجسة . وهذان الوجهان ضعيفان للتنصيص على العلة في حديث أبي سعيد بانها خلقت من جن لا لنجاسة موضعها ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم حين نام في الوادي : « اخرجوا بنا من هذا الوادي فانه واد فيه شيطان » وورد في الغنم : « انها من دواب الجنة » فيما أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان الغنم من دواب الجنة فامسحوا رغامها وصلوا في مراتبها » ، والله أعلم .

تنبيه قال أبو خالد فيما سيأتي آخر « كتاب الجنائز » : « سألت زيد بن علي عليه السلام عن الصلاة في البيع والكنائس ، قال : صل فيها وما يضرك . » البيع جمع بيعة وهي متعبد النصراني . والكنائس جمع كنيسة وهي متعبد اليهود أو النصراني أو الكفار ، ذكره في « القاموس » . قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك انها طاهرة على قوله عليه السلام فجازت الصلاة فيها كسائر البقاع . اهـ . ويدل على ذلك أيضاً عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » . وأخرج أحمد مرفوعاً انه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الارض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة » فدل على تناول ما عداها للبيع والكنائس .

قال زيد بن علي عليه السلام: لا بأس بالصلاة على البساط والمسوح.

قال في «الضياء»: البساط معروف، وهو فعال بمعنى مفعول. والمسوح جمع مسح - بكسر الميم - مثل حمل وحمول. قال النووي: هو ثوب من الشعر غليظ، ويقال: هو البلاس. والبلاس - بالموحدة المكسورة وآخره سين مهملة - مثل كتاب، قال في «المصباح»: هو المسح والصلاة على الشعر، يدل عليه ما رواه محمد بن منصور في «الامالي» بسنده إلى أبي أنيسة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كان يسجد على الشعر والصوف». وأخرج أبو داود من حديث المغيرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصير والفرو المدبوجة». وروى محمد بن منصور، عن محمد بن القاسم - صاحب الطالقان - أنه قال: ما جاز لك الصلاة فيه جاز لك السجود عليه وصية آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك. قال محمد: لا بأس بالسجود على الصوف والشعر واللبد والثوب والفرو والنطع وغير ذلك مما تجوز الصلاة فيه. بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه: «كان يسجد على الصوف والشعر والنطع». وعن ابن عباس وأبي جعفر محمد بن علي عليها السلام أنهما سجدا على بساط. وروي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم قالوا: كنا نتقي بفضول ثيابنا الحر والبرد، ذكر ذلك في «الجامع الكافي». ونقل أيضاً عن القاسم عليه السلام كراهة الصلاة على الشعور إذا كان يجذ غيرها. قال الخطابي: وكان بعض السلف يكره أن يصلي إلا على جديد الأرض. وكان أبو الشعثاء يميز الصلاة على كل شيء يعمل من نبات الأرض، فاما ما يتخذ من أصواف الحيوان وأشعارها فإنه كان يكرهه.

قلت: لا دليل على الكراهة.

وقد احتج في «البحر» لذلك بحديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» ولا دليل فيه على المطلوب. وكذلك من استدل بحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحجرة وهو متفق عليه، وذلك بتفسيرها بالحصير فإنه حكاية فعل لا تدل على منع ما عداها ولا كراهته.

قال زيد بن علي عليه السلام: أدنى ما يصلي فيه الرجل ثوب، وأدنى

ما تصلي فيه المرأة قميص وخمار.

أما الرجل فورد فيه أدلة صحيحة ذكر في «مجمع الزوائد» منها عدداً كبيراً ولنورد بعضاً منه، فمن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد - متوشحاً - يتي بفضوله حر الأرض وبردها » رواه أحمد . وفي رواية له : « ما عليه غيره » وله طرق عنده وعند غيره . ومعناها كمال الصلاة في الثوب الواحد رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة الخزومي ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد سلة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد ما عليه غيره » رواه أحمد « مخالفاً بين طرفيه » ذكره في رواية أخرى ، ورجاله ثقات . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : « أخبرني من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه » رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح : والمخالفة بين طرفيه لا بد من أن يجعل منه شيء على العاتق ، وقد صرح به في رواية أحمد بن حنبل من طريق معمر ، عن يحيى : « فليخالف بين طرفيه على عاتقيه » .

مكتوب

وورد أيضاً النهي عن ترك العاتق في حديث أبي هريرة عند الشيخين : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » والمراد به لا يتزر به في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه ، بل يتوشح بطرفيه على عاتقيه فيستر بعضه أعالي البدن ، وحمل الجمهور النهي على التنزيه . وجنح البخاري إلى أنه يجب إذا كان الثوب واسعاً ، وإذا كان ضيقاً لم يجب شيء منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر . قال النووي : لا خلاف في جواز الصلاة في ثوب واحد إلا ما يحكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته . وأجمعوا على أن الصلاة في ثوبين أفضل .

ومعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من سأله عن الصلاة في الثوب الواحد : « أو لكلكم ثوبان ؟ » ، « أن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحد فلو وجبا لمجز من لا يقدر عليهما

عن الصلاة ، وفي ذلك حرج ، وقد قال الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي غير ذلك من أحاديث أهل البيت وأما صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم في الثوب الواحد ، ففي غير ذلك من أحاديث أهل البيت وقت كان لعدم ثوب آخر وليان الجواز ، كما قال جابر : ليراني الجهال والا فالثوبان أفضل كما سبق . قال في «المنهاج» : « ولا بد أن يكون الثوب ساتراً لمورته لأن كشف العورة منهى عنها في جميع الأحكام » .

البيت وغيرهم من العلماء ، وإنما الخلاف في تفصيل العورة ، والذي يتحصل من اجماع أهل البيت أن كل شيء من أسفل السرة الى تحت الركبة عورة في الرجل . اهـ . المراد .

وذهب داود الى أن العورة القبل والدبر فقط لحديث : « احفظ عورتك الا على امرأتك أو ما ملكت يمينك » . وأجيب بان المراد ما بينها إذ لم يصرح بغيره ذكره في « البحر » . قالوا : يجب الرجوع الى مسها لغة وهو السوء . وأجيب بأنها أعم من ذلك ففي « المصباح » كل شيء يستره الانسان أنفة وحياء فهو عورة وما بينها كذلك ، ويؤيده ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : « دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا كاشف عن فخذي ، فقال : يا علي غط فخذك فانها من العورة » رواه اسحاق بن راهويه ، وفي رواية له : « كان يدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل عليه يوماً وقد كشف عن فخذه ، فقال : يا ابن أبي طالب لا تكشف عن فخذك فانها عورة ، ولا تنظر الى فخذي ولا ميت فانك تغسل الموتى » . ورواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه مختصراً .

وعن جرهد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو كاشف عن فخذه ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : غط فخذك فانها من العورة » أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن ، ورواه أبو داود الطيالسي ومسدد مرسل ، ورواه أحمد بن حنبل ، ولفظه : عن جرهد ونفر من أسلم سواه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على جرهد وفخذ جرهد مكشوفة في المسجد ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : يا جرهد غط فخذك فإن الفخذ عورة » وكذا رواه ابن حبان في « صحيحه » . وعن محمد بن جحش - ختن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على معمر بقفا المسجد محتبياً كاشفاً عن طرف فخذه ، فقال : حمر فخذك يا معمر فإن الفخذ عورة » رواه أحمد بن منيع واللفظ له ، وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد وأحمد بن حنبل والحاكم والبيهقي ، ورواه النسائي في « الصغرى » باختصار . ورواه أبو يعلى الموصلي بمعناه .

وعن ابن عباس قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذه رجل خارجة فقال : غط فخذك فإن فخذه الرجل عورة » رواه أبو يعلى والبيهقي . ورواه الترمذي بلفظ : « الفخذ عورة » .

وقد روى البخاري في الترجمة حديث ابن عباس وجدهد ومحمد بن جحش بلا اسناد . قال البيهقي : وأسانيدهم صحيحة محتج بها . وعورضت بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان جالساً كاشفاً عن فخذه » الحديث ... رواه أحمد ومسلم ، وفيه « أن أبا بكر وعمر كشفوا عن فخذيها بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله موثقون ، قاله في « المجمع » . وحديث حفصة عند أحمد أيضاً بنحوه . وحديث أنس عند أحمد والبخاري « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسر الازار عن فخذه يوم خيبر » .

وأجيب بأنه فعل لا ظاهر له فلا يعارض القول ، قالوا : لا أقل من دلالة على الجواز إذ لا يفعل محظوراً وذلك كاف في منافاته وجوب الستر الذي هو المدعى . وذكر أهل الاصول أن فعله الشيء الذي نهى عنه أو تقرير فاعله عليه يدلان على الاباحة ، ولكن هذا يفتقر الى تصحيح تأخر كشفه صلى الله عليه وآله وسلم لفخذه الشريف عن النواهي الواردة في كشفه .

وأما المرأة فأخرج أبو داود في « باب كم تصلي المرأة » من حديث محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه : « أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب ، فقالت : تصلي في الخمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهور قدميها » . وأخرج أيضاً عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أم سلمة « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار ؟ قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » وابن قنفذ وثقه أحمد وجماعة ؛ وقال المنذري في اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن بختار ، وفيه مقال . ولكنه أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » وحسنه الترمذي وابن العربي في « شرحه » عليه وصححه ابن خزيمة .

وقوله : « قميص وخمار » يعني يكون القميص ساتراً للبدن ، والخمار للرأس والعنق حتى لا يبرز منها الا ما استثنى بقوله تعالى : « الا ما ظهر منها » . وقد فسر بموضع الكحل والخاتم وهو الوجه والكفان وما عداه فهو عورة ، وظاهر الآية يدل على وجوب الستر مطلقاً في الصلاة وغيرها ، وتنطية القدمين مأخوذة أيضاً من حديث أم سلمة السابق .

وهو مذهب الهادي ورواية عن القاسم وأحد قولي الشافعي ، وقال به أبو حنيفة ومالك .
وذهب جماعة من العلماء الى أن القدمين وموضع الخلل ليسا بعورة ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : والأمة تصلي بغير خمار .

وذلك لان عورتها عورة الرجل لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،
قال : « لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها ما خلا عورتها ما بين ركبتيها الى
معد الازار » . قال في « المجمع » : رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه صالح بن حسان وهو
ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات .



باب صلاة المريض والمغمى عليه وصلاة العريان

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له : ان عبد الله بن رواحة
ثقيل ، فأتاه وهو مغمى عليه ، قال : فقال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله
أغمي علي ثلاثة أيام فكيف أصنع بالصلاة ؟ .. قال : صل صلاة يومك الذي
أفقت فيه فانه يجزئك » .

أغمي مبني للمجهول وهو من التغمية : الستر والتغطية ، ومنه أغمي على المريض إذا غشي
عليه كأن المرض ستر عقله وغطاه ، قاله في « النهاية » .

وأخرج الحديث بهذا السند جماعة من الأئمة كمحمد بن منصور في « الامالي » عن أحمد
ابن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي به ، وفيه قصة ، والمؤيد بالله
في « شرح التجريد » والسيد أبو عبد الله الحسيني في « الجامع الكافي » . ويشهد له ما أخرجه
البيهقي بسنده الى مالك ، عن نافع « ان ابن عمر أغمي عليه فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة » .
قال مالك : وذلك ان الوقت ذهب ، وأما من أفاق وهو في وقت فانه يصلي هكذا في رواية
جماعة عن نافع ، وفي رواية عبيد الله بن عمر ، عن نافع « يوم وليلة » ، وفي رواية أيوب عن نافع
« ثلاثة أيام » ، ثم ساق البيهقي أيضاً بسنده الى عبد الرحمن بن أبي الزناد أن أباه قال : كان بمن
أدركت من قهائنا الذين ينتهي الى قولهم - يعني من تابعي أهل المدينة - يقولون فذكر أحكاما ،
وفيها المغمى عليه لا يقضي الصلاة الا أن يفيق وهو في وقت صلاة فليصلها ، وهو يقضي
الصوم ، والذي يغمى عليه فيفيق قبل غروب الشمس يصلي الظهر والمصر ، وان أفاق قبل

طلوع الفجر صلى المغرب والعشاء . قالوا : وكذلك تفعل الحائض إذ طهرت قبل غروب الشمس أو طلوع الفجر ، وروي فيه حديث عن عائشة : « أنها سئلت عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة اليوم واليومين وأكثر من ذلك فقالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس لشيء من ذلك قضاء الا أن يغمى عليه في صلاته فيفيق وهو في وقتها فيصلها » . قال البيهقي بعد أن ساق أسانيده : فيه الحكيم بن عبد الله الأيلي تركوه . اهـ .

قلت : هو متأيد بعمل أهل المدينة وفعل ابن عمر فيصلح شاهداً لحديث الاصل .

والحديث يدل على أن زوال العقل بالاغماء يسقط الواجبات الشرعية كالصلاة لعدم وجود شرط التكليف ، ويجب عليه الاتيان بصلاة اليوم الذي أفاق فيه لزوال المانع ووجودالمقتضى . والمراد بذكر صلاة اليوم الصلاة التي أدرك وقتها حين الافاقة ، وذكر الثلاثة أيام في الحديث ليس له مفهوم فهو إخبار بالحالة الواقعة . وفي رواية عائشة تفسير المراد من عدم الفرق بين اليومين ومادونها ومازاد عليها ، والجواب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل صلاة يومك ... الخ » . من الخطاب الوارد على السؤال عن الواقعة المختلفة الأحوال ، وهو كالإمام تركه الاستفصال . قال في « المنار » : فإن قلت : فما الفرق بين النائم والمغمى عليه وقد جمعها عدم العقل ؟ قلت : عدم العقل موجب لعدم التكليف مادام كذلك ، ونحن نلتزم أنه لم يجب على النائم تكليف حال نومه وإنما تجدد عليه تكليف بعد الاستيقاظ ، والحكمة كثرة عروض النوم وعمومه ، فراد الله سبحانه ان لا يخلّي عبده من هذا الخير ومثله الساهي . وأما المغمى عليه فلم يجبي فيه ذلك ، يعني كثرة العروض فبقي على الأصل ، والقياس في مثله لا يصلح لغموض تخصيص الوجوب بوجه دون وجه . اهـ . وفيه إشارة الى وجه الحكمة في تخصيص النائم ونحوه بوجوب القضاء من عموم سقوط التكليف على زائل العقل ، والمخصص له حديث : « من نام عن صلاته أو نسيها ... » . الخبر ، وتفسير الحديث بما ذكر هو الظاهر من سياقه . وقد نص عليه الهادي في « الاحكام » والمؤيد بالله في « شرح التجريد » وغيره من كتب المذهب .

وعند أبي حنيفة وأصحابه ان كان الفائت بالاغماء صلاة يوم وليلة وجب قضاؤها ، وان كان أكثر منها كأن تكون متاً لم يجب . وحجتهم ما روي عن عمر انه أغمى عليه يوماً وليلة ف قضى ما فاتته ، ولم يرو خلافه عن أحد من الصحابة .

واجيب بانها حكاية فعل عن صحابي وليس بحجة لجواز أن يكون عن اجتماع منه، ولاحتال أن فعله استجباً . وذهب زيد بن علي الى ان من أغمي عليه أقل من ثلاثة أيام قضى لا الثلاث فصاعداً ، وسيأتي التصريح به بعد هذا ، وهو مبني على اعتبار مفهوم العدد في لفظ : ثلاثة أيام وتعلق الجواب بالسؤال وهو خلاف ظاهر السياق وما وقع من التصريح به في حديث عائشة . ولذا قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : وأما مذهب زيد بن علي فلا حجة في الحديث له ان لم يكن حجة عليه . اهـ . وفي المسألة أقوال آخر ذكرها في «الجامع الكافي» وغيره .

وعبد الله بن رواحة هو أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن أمريء القيس الانصاري الخزرجي البصري أحد شعراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأحد النقباء الاثني عشر وكلهم من الانصار ، شهد العقبة وبدرأً وأحداً والخندق والمشاهد كلها الا الفتح وما بعده لانه استشهد يوم مؤتة في السنة الثامنة وهو أمير العسكر . روى عنه ابن عباس وأبو هريرة وأنس، وله فضائل مشهورة ، رحمه الله تعالى .

قال زيد بن علي عليه السلام في المغمى عليه : إن أغمي عليه أقل من ثلاثة أيام أعاد جميع ذلك ، وإن أغمي عليه ثلاثة أيام أو أكثر أعاد الصلاة التي يفيق في وقتها ، فان أفاق قبل المغرب أعاد الظهر والعصر ، وان أفاق قبل الفجر أعاد المغرب والعشاء ، وهذا تفسير قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن رواحة : « أعاد صلاة يومك » .

قال في « المنهاج » : معنى كلامه عليه السلام انه اذا أفاق في جزء من النهار يتسع للظهر والعصر فانه يصليهما ، وان كان لا يتسع الا للعصر صلى العصر فقط ، وكذا المغرب والعشاء . اهـ . وهذا فيمن أغمي عليه ثلاثاً فكثر ، وأما دون الثلاث فحكمه عنده ما ذكره صدر الكلام بناء على ما سبق في شرح الحديث قبل هذا وفيه ما عرفته ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار وقد شبكته
الريح ، فقال : يا رسول الله كيف أصلي ؟ .. فقال : ان استطعتم أن تجلسوه
فاجلسوه والا فوجهوه الى القبلة ، ومروه أن يوميء بإيماء ، ويجعل السجود
أخفض من الركوع ، وان كان لا يستطيع أن يقرأ القرآن فأقرأ عنده .

أخرج البيهقي في « سننه » ما لفظه : أخبرنا أبو بكر الحرث الفقيه ، قال : أنبأنا علي بن
عمر الحافظ (١) ، قال : نا ابراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء ، قال : نا الحسين بن الحكم الحبري (٢)
قال : نا حسن بن حسين العرني ، نا حسين بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن علي
ابن الحسين ، عن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال :
« يصلي المريض قائماً ان استطاع ، فان لم يستطع صلى قاعداً ، فان لم يستطع أن يسجد أو مأ برأسه
وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فان لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن
مستقبل القبلة ، فان لم يستطع أن يصلي على جنبه الايمن صلى مستلقياً رجلاً ، ما يلي القبلة . اهـ .
قال في « التلخيص » : أخرجه الدارقطني ، وفي اسناده الحسين بن زيد ضعفه علي بن المديني . اهـ .
قال ابن عدي : وجدت في حديثه بعض النكرة ، وأرجو انه لا بأس به .

قلت : هو الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام الذي يقال له
ذو الدمة من كثرة بكائه ، وهو المجمع على إمامته وفضله عند جميع العترة وشيعتهم رضوان
الله عليهم .

قال في « التلخيص » : وفيه الحسن بن الحسين العرني وهو متروك . اهـ . لكن في معناه
حديث عمران بن حصين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل قائماً فان لم

(١) هو الدارقطني . هـ .

(٢) بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة . هـ . إكمال من خط حفيد الشارح رحمه الله .

[illegible]

وأخرج البيهقي عن ابن عمر ، قال : « يصلي المريض مستلقياً على قفاه يلي قدماء القبلة » قال : وهذا موقوف ، وهو محمول على ما لو عجز عن الصلاة على جنب . اهـ . وعن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمريض صلى على وسادة فرمى بها ، وقال : صل على الارض ان استطعت ، والا فآلومي » ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » . قال ابن حجر : أخرجه البيهقي بسند قوي ولكن صحيح أبو حاتم وقفه .

وقوله : « وان كان لا يستطيع أن يقرأ القرآن فاقروا عنده » الذي ذكره في «مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « يصلي المريض قائماً فان نالته مشقة صلى جالساً ، فان نالته مشقة صلى نائماً يومئذ برأسه ، فان نالته مشقة سبّح ، رواه الطبراني في «الاوسط»

وقال : لم يروه عن ابن جريج الا حليس بن محمد الضبعي . قال الهيثمي : ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات .

وقوله : « نائماً » المراد به المضطجع ذكره في « التلخيص » . وبالجملة فمجموع الروايات يقضي بصحة حديث « المجموع » لتقوية بعضها ببعض .

والحديث يدل على اشتراط الترتيب بين حالات المصلي فلا ينتقل الى الأدنى مع امكان ما فوقه ، فلا يصلي قاعداً مع امكان القيام ولا مضطجعا مع امكان القعود ، وهكذا .

وقوله : « والا فوجهوه الى القبلة » اختلف في معناه فقال الهادي المراد من توجهه ان يستلقي على ظهره ناصباً رجليه نحو القبلة بحيث لو قام لكان مواجهها اذا توجه بهذه الصفة أكثر من غيرها . وقال المؤيد بالله : بل المراد أن يواجه القبلة بوجهه بأن يضطجع على جنبه الأيمن كالمت إذا وضع في لحده . ويؤيده رواية البيهقي عن الحسين بن علي مرفوعاً كما تقدم وشواهدا ففيها أن توجهه مستلقياً انما يكون عند تعذر الاضطجاع ومواجهة القبلة بالوجه وهو الموافق لقوله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » وحديث « اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » قال المؤيد : ولا نسلم ان التوجه في الاستلقاء أكثر بل إذا كان على جنبه فهو مستقبل القبلة بجميع بدنه ، وإذا كان على قفاه كان رأسه مستدبر القبلة ورجلاه نحوها لا غير ، والاستقبال للقبلة بالوجه أفضل من استدبارها بالرأس ومن استقبلها بالرجلين اهـ . وحاصله ان التوجه في الاستلقاء لا يساوي حالة التوجه بالجانب مع اتصافه بجنس التوجه وحينئذ فلا يعدل اليه الا مع عدم امكان ما فوقه .

وقوله : « ومروه أن يوميء إيماء ويجعل السجود . . . » والحكمة فيه الفصل فيما بينها مع الاستطاعة ، وليس في الحديث ذكر الإيماء من قعود ولا من قيام ، بل ظاهره يدل على أن الإيماء في حالة الاضطجاع ، كما في شاهده من حديث ابن عباس المتقدم ، ولا بد من تفصيل في ذلك ، وهو أنه إن تعذر عليه القيام مع تعذر السجود أو ما للركوع والسجود من قعود وزاد في خفض السجود ، وان أمكنه القيام والقعود وتعذر عليه الركوع والسجود أو الركوع فقط وجب عليه أن يوميء للركوع من قيام ويسجد أو يوميء للسجود من قعود . وعند المؤيد بالله أنه يوميء لها جميعاً من قيام ويقعد للتشهد . وعند أبي يوسف ومحمد يوميء لها كليهما من قعود ويقوم للقراءة . وعند أبي حنيفة يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً ، فان صلى قائماً جاز

وأن تعذر القعود أوماً لها من قيام وزاد في خفض السجود ، وإن تعذر عليه القعود مع القيام أوماً للركوع والسجود في حال الاضطجاع كما يؤخذ من حديث الباب . ويدل على هذه الأطراف قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فأتوا منه ما استطعتم » .

وقوله : « وإن كان لا يستطيع أن يقرأ فاقروا عنده » أخذ به الهادي عليه السلام ، فقال : إذا أمكن المريض الإيماء دون القراءة فإنه يقرأ عنده ، وهو قول المنصور بالله وحكام محمد بن منصور عن السلف . قال في « المنهاج » : المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فاقروا عنده » ليستذكر بقراءتهم قراءته لا أن قراءة غيره تجزيه عن قراءته إذ لو كان كذلك لكان يثبت ذلك في الأمي ، والمعلوم خلافه . وقال المؤيد بالله : لا يقرأ عنده وهو قول أكثر العلماء .

قلت : وقد تكون القراءة عنده إعانة له على استذكار القلب ، كما قال الشافعي : إن الصلاة لا تسقط بتعذر الإيماء بالرأس بل يجب عليه أن يوميء بقلبه لحديث : « إذا أمرتم بأمر » وهو أيضاً متمسك من أوجب الإيماء بالعين والحاجب عند تعذر الإيماء بالرأس .

ودفعه في « نجوم الأنظار » بقوله : فإن قلت : حديث : « إذا أمرتم » كما يقتضي وجوب الإيماء بالرأس يقتضي وجوب الإيماء بالعين والصلاة بالقلب لأنها مما يستطاع . قلت : دلالة على ما عدا الإيماء بالرأس ممنوعة ، لأن الحديث إنما يقتضي وجوب ما يستطاع من الشيء المأمور به لا من غيره ، والإيماء بالرأس جزء المأمور به من الركوع والسجود فهو بعض الركن وقد قدر عليه فيجب لأنه الذي يستطيع منه ، وأما الإيماء بالعين ونحوه فليس من جنس أركان الصلاة ولا بعضاً من أركانها إذ لا يسميان صلاة ولا ركوعاً ولا سجوداً فالاتيان به بدلاً من الركوع والسجود سيما وجوباً محتاج إلى دليل آخر ، ونصب الابدال بالرأي لا يصح كما قيل . نعم يمكن القول بوجوب الأذكار عند استطاعتها وتعذر الأركان عملاً بالحديث ، وما قيل من أن الذكر وحده ليس بصلاة مسلم لكنه جزؤها الذي تركبت منه ومن غيره ، فهو وإن لم يكن فرداً من أفرادها فهو جزء من أجزائها ، فالاتيان به إتيان بالمستطاع منها . اهـ .

واختلف العلماء في الأفضل من كيفية القعود في النافلة والفريضة ، فقيل : مفترشاً ، وقيل : متوركاً ، وقيل : متربماً ، وقيل : ناصباً ركبتيه . اهـ .

وقوله : « شبكته الريح » قيل : لعل المراد بالريح ألم القولنج ، ومعنى شبكته داخلته . قال في « المصباح » : كل متداخلين مشتبكان ، ومنه تشبيك الأصابع لدخول بعضها في بعض ، وبينهم شبكة نسب وزان غرفة . اهـ .

فإذا كان يطلق لفة على المعاني والأجسام فهو حقيقة في مداخلة المرض للجسم ، وإلا كان استعارة تبعية بأن يشبه التشبيك المعنوي بالحسي ويتبعه في الفعل ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي : يصلي المريض قائماً ، فإن لم يستطع فجالسا ، ويركع ويسجد على الأرض ، فإن لم يستطع أوماً إيماء ، قال : ولا يسجد على عود ولا مروحة ولا وسادة .

هذا الكلام تفسير لما دل عليه الكلام السابق . وقوله : « ولا يسجد على عود... الخ » قد ورد في الحديث الآتي قريباً ما يدل على منعه .

والمروحة - بكسر الميم - الآلة التي يتروح بها وهي المراد هنا ، - وبالفتح - الموضع الذي تحت رقبته (١) الريح ، ذكره في « النهاية » . وذكر الحريري في « درة النواص » أن من أوهاهم النواص - فتح الميم - إذا كانت للآلة . والوسادة - بالكسر - المخدة ، والمجمع وسادات ووسائد ، قاله في « المصباح » .

قال زيد بن علي : لا يصلي القائم خلف المريض الذي يصلي جالسا .

وحكاة في « البحر » عن العترة ومالك ومحمد بن الحسن والحجة عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تختلفوا على إمامكم » . وبما أخرجه الدارقطني من حديث جابر الجعفي ، عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم بما جالساً » . قال القاضي زيد : ولأن صلاة المأموم معقودة بصلاة الإمام وجارية مجراها لحديث : « الإمام ضامن » ،

(١) وفي نسخة : تكثر فيه الريح .

فأولا أن صلاته متعلقة بها لم يكن لقوله: «ضامن» معنى بدلالة أن المأموم يلحقه سهو الامام وتفسد صلاته بفساد صلاة الامام على بعض الوجوه ، والامام إذا كان معذوراً فصلاته المأموم صلاة المعذور مع زوال العذر ، فيكون بمنزلة صلاة القاعد مع القدرة على القيام ونحوه. وقال القاضي عياض : ثم نسخت إمامة القاعد جملة بقوله : « لا يؤمن أحدكم بعدي جالساً » ، وبفعل الخلفاء بعده فانه لم يؤم أحد منهم قاعداً ، وإن كان النسخ لا يمكن بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثابرهم على ذلك يشهد بصحة نهيه عن إمامة القاعد بعده .

وذهب الأوزاعي وحماد بن زيد وأحمد بن حنبل واسحاق الى جواز صلاة المأمومين الأصحاء قعوداً خلف إمامهم القاعد لعذر ، قال أحمد : وفعله أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعده أبو هريرة وجابر وأسيد بن حضير وقيس بن قهد - بالقاف - ذكر ذلك عنهم ابن عبد البر في « تمهيده » بأسانيده في باب ابن شهاب عن أنس بن مالك .

واحتجوا لذلك بأدلة :

أولها : حديث أنس المتفق عليه قال : « سقط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فرس فجحش شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذه ، فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعداً ، فصلينا بعده قعوداً فلما قضى الصلاة قال : « إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فاذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع رأسه فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » .

ثانيها : حديث أبي هريرة في « الصحيحين » أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فاذا كبر فكبروا - الى قوله - وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » .

وثالثها : ما أورده في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر « أنه كان ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نفر من أصحابه فأقبل عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا هؤلاء أليست تعلمون أني رسول الله ؟ .. قالوا : بلى نشهد أنك رسول الله ، قال : أليست تعلمون أن الله أنزل في كتابه « من أطاعني فقد أطاع الله » ؟ .. قالوا : بلى نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله وإن من طاعة الله طاعتك ، قال : فإن من

طاعة الله أن تطيعوني وإن من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم ، فإن صلوا قعوداً فصلوا قعوداً» رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات .

ورابعها : ما أورده في « المجمع » أيضاً عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للناس : « إن صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً » . قال القاسم : فعجب الناس من صدق معاوية . رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح .

وخامسها : ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد : « أن أماً لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس » . ويؤيده رواية ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر : « أنه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً فصلوا معه جلوساً » . وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك وإسناده صحيح . قلوا : فمع ذلك تكون متابعة المأموم للإمام عذراً في إسقاط القيام .

وأجابوا عن حجة الأولين بأن حديث : « لا تختلفوا على إمامكم » يصلح لأن يكون دليلاً لما ذهبنا إليه ، ولأنه طرف من حديث أبي هريرة السابق ، وفي آخره ما ينافي ما فهمت منه ، وهو قوله : « وإذا صلى جالساً ... الخ » . وحديث جابر الجعفي وإن كان الصحيح توثيقه إلا أن فيه إرسالاً لا تقوم به حجة مع الأحاديث المرفوعة . وما ذكره القاضي زيد من التعليل غير وارد لمخالفته النصوص وقياسه على صلاة القاعد منفرداً مع قدرته على القيام في فريضته فاسد الاعتبار . وقول القاضي عياض : ثم نسخت إمامة القاعد ... الخ غير مسلم لعدم انتهاض دليل النسخ كما عرفته ، واستدلالة بترك الخلفاء الإمامة عن : قعود ضعيف ، فإن ترك الشيء لا يدل على تحريمه ، فلم يلزمهم اكتفوا بالاستتابة للقادرين .

وذهب الشافعي وجمهور العلماء إلى أنهم يصلون قياماً بعده ولا يتابعونه في الجلوس ورأوا أن هذه الأحاديث منسوخة بحديث عائشة المتفق عليه ، قالت : « لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت : فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ^{في} نفسه خفة ، قالت : فقام يتهادى بين رجلين - ورجلاه تخطان في الأرض - حتى دخل المسجد فلما سمع أبو بكر حسه ذهب ليتأخر فلوماً إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقم كما

على المحرر العكس
وهو ان لا يصلح
الى الترجيح الاول
عند تعذر الترجيح
بما لا يتصل بالنسخ
الاصول
اصولاً

أنت ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر قالت : فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائم يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والناس يقتدون بصلاة أبي بكر . قال الشافعي : وهي آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالناس حتى لقي الله عز وجل ، وهذا لا يكون الا ناسخاً .

وفي الحديث دلالة على مالك ومن معه حيث أم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد وفي بعض ألفاظ هذا الحديث « فأم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم » . وليس المراد به أن أبا بكر كان إماماً في تلك الصلاة على الحقيقة لان الصلاة لاتصح بامامين ، وانما النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان الامام وأبو بكر يبلغ الناس التكبير فسمي بذلك اماماً ، هكذا ذكره الحازمي في « الاعتبار » مقررأ لدليل النسخ .

وقد أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : ان النسخ المدعى يرد عليه ما ذكره الحازمي نفسه في مقدمة كتابه ، وهو أن دليل النسخ لا يكون الا خطاباً وهو الذي فارق به التخصيص لوقوعه بالقول والفعل ، وليس في حديث عائشة زيادة على كونه قررم على الصلاة خلفه قياماً ، وأما على حيد الجمهور للنسخ فغير وارد لجعلهم التقرير من جملة ما ينسخ به . وأيضاً ذكر أن النسخ لا يصار اليه عند التمارض الا مع تعذر الترجيح ، كما قاله أهل الأصول . وذكر من صور المرجحات ان يكون في أحد الحديثين قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقارن فعله وفي الآخر مجرد قوله لا غير ، فيكون الاول أولى بالترجيح ، فبالأولى اذا كان في الآخر مجرد فعله أو تقريره كان الاول أولى بالترجيح اذ مرتبة الفعل بعد القول ومرتبة التقرير بعد الفعل ، وقد اجتمع في حديث أنس حين جئش صلى الله عليه وآله وسلم القول مع الفعل .

ثانيهما : ان النسخ انما يكون مع عدم امكان الجمع وهو ممكن هنا وذلك من وجهين : الاول - ان يفرق بين حال الابتداء والدوام فان ابتدأها الامام بهم جالساً صلوا جلوساً ، وان عرض قمود الامام بقوا قياماً لالتزامهم القيام من ابتدائها كما وقع من الصحابة ، فانهم ابتدأوا الصلاة خلف أبي بكر قياماً .

الثاني - أن يحمل الحديث على جواز الأمرين . والأمر بالقيوم والنهي عن القيام في تلك الاحاديث للارشاد والكراهة جمعاً بين الأدلة وصيانة لها عن الاطراح . وقد جنح الى هذا بعض شراح « سنن أبي داود » فقال : الأحاديث بصلاته جالساً وهم جلوس صحيحة فيها كثرة وفعلها مراراً ، وحديث صلاته قاعداً وهم قيام مرة واحدة ، فيحمل على الجواز وبیانہ وذلك على الافضل على طريقة الفقه المقررة ولا يحصى عن هذا ، ودعوى النسخ للاجماع على وجوب القيام في الصلاة فرضاً كما قاله ابن عبد البر صحيحة مع عدم العذر ، وأما معه ووجود البديل فقد أجمعوا على تركه بالبديل كصلاة المريض الذي يشق عليه القيام والرمد اذا تدأى لعينيه على الأصح ، وقعود الامام عذر له ولن تبعه لان صلاته هي الأصل التحمل اسم فاعل وصلاتهم هي التبع التحمل فلا يكون التابع أقوى من التبوع ، ومع هذا فلو قام جاز وتحمل المشقة بارتكابها ، وهذا كسائر الاعذار فليتمامل الناظر . اهـ .

وللحافظ ابن حبان طريقة في هذه المسألة استنبطها في النوع الخامس من الأوامر من كتابه « الصحيح » ، وخلاصتها أنه ادعى إجماع الصحابة والتابعين انه لا تجوز صلاة المأموم قائماً خلف الجالس في الفريضة بل يصلي المأموم جالساً فرضاً عليه ، وانه لو صلى قائماً بهد الامام الجالس بطلت صلاته وأطال الاحتجاج على ذلك .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في العريان ، قال : « ان كان بحيث يراه أحد صلى جالساً يومئذ إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، وان كان بحيث لا يراه أحد من الناس صلى قائماً » .

أخرج محمد بن منصور في « الامالي » في زيادات الصلاة ما لفظه : حدثنا محمد بن جميل ، عن مصبح ، عن ابراهيم بن محمد ، عن اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن ميمون بن مهران ، عن علي في صلاة العريان قال : « اذا كان يراه أحد صلى جالساً ، وان كان لا يراه أحد صلى قائماً ، وان أدركته الصلاة وهو في الماء أو مأ برأسه إيماءً ولم يسجد على الماء » . قال في « التخريج » : قال الذهبي : محمد بن جميل مجهول فلا أدري هو هذا الذي روى عنه محمد بن منصور أم غيره . وقال في مصبح بن الحلقام شيخه : انه مجهول كذلك ؛ وتقل ابن حجر في

« لسان الميزان » عن الذهبي ما لفظه : مصبح بن الحلقام عن قيس بن الربيع وعنه ولده محمد البزار لا أعرفها . اهـ . وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات . و ابراهيم بن محمد بن ميمون قال في « الميزان » : هو من أجداد الشيعة روى عن علي بن عباس خبراً عجيباً . روى عنه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره ، يكنى أبا اسحاق ، ويلقب بالعتيق . قال الدارقطني : غمزوه ، وفي اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة كلام أيضاً ، والله أعلم . اهـ .

وقد روي نحو حديث الأصل عن ابن عباس وابن عمر : « ان العاري يصلي قاعداً بالأيام » وكذا عن عطاء وعكرمة وقتادة وأنس أن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا قاعدين بالأيام . قال سبط ابن الجوزي : رواه الخلال . وذهب اليه الهادي عليه السلام والمؤيد بالله ومالك وابن أبي ليلى والسمودي ، فقالوا : اذا لم يجد ما يستر عورته من ثوب أو شجر أو طين أو نحوها صلى عارياً قاعداً متربماً واضعاً شيئاً على عورته والا فبيده اليسرى مومياً أدنى الأيما . وحكم ذلك الوجوب إذ للاركان بدل ولا بدل للستر اذ لم يرخص الشارع فيه بحال بخلاف القيام فرخص فيه للنافلة ولكنهم لم يفرقوا بين كونه في خلاء أو ملاء . وقد أورد الامام عز الدين سؤالاً على قولهم اذا لم يجد الا ثوباً متنجساً صلى عارياً حيث كانوا في خلاء ، وأما في الملاء فيصل في فيه وفقاً ، ولفظه : فان قيل : أليس الذي في الخلاء لا يجب عليه ستر عورته فلم لا يصلي قائماً ليستكمل أركان صلاته ؟

قلت : هذا الزام على القول بعدم وجوب الستر في الخلاء ولعله الأرجح . اهـ .

وما ذكره عليه السلام يصلح تعليلاً لما ذكره في حديث الأصل من الفرق بين أن يكون في الخلاء أو في الملاء .

وذهب الشافعي وزفر الى وجوب القيام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل قائماً » ولم يفصل . وأجيب بأنه فصل وجوب الستر فيفعل المكلف ما يستطيعه لحديث : « إذا أمرتم بأمر ... الخ » وفي القعود من ستر المورة ما لا يكون في القيام .

وذهب أبو حنيفة الى انه غير لعدم الترجيح بين الواجبين ، ووجهه انما ذكر من الآثار يدل على جوازه لان الصحابة يبعد أن يكون منهم ما يخالف الأصل بلا ناقل شرعي ، وليس فيها ما يدل على الوجوب ، فلذا كان غيراً .

والعريان - بضم العين - العاري من الثياب ذكره في «الضياء» .

تنبيه قال أبو خالد فيما سيأتي في المسائل آخر الجناثر : «سألت زيد بن علي عن التطوع جالساً ، فقال : حسن ، فقلت : فكيف أجلس في صلاتي ؟.. قال : كما تجلس إذا صليت قائماً» . اهـ . ووجهه ان القيام في التطوع ليس بواجب كما في الفريضة ، وجعلوا من ذلك حديث عمران بن حصين عند البخاري « انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل قاعداً ، فقال : ان صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » . قال الخطابي وغيره : هذا في التطوع دون الفرض لأن الفرض لا جواز له قاعداً والمصلي يقدر على القيام ، وإذا لم يكن له جواز لم يكن له من الأجر ثبات .

وقوله : « كما تجلس إذا صليت قائماً » يفهم منه أنها كالجلسة التي في التشهد . وعندهما ^٢الهادي والقاسم عليهما السلام انه يجلس متربماً لحديث عائشة عند النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم « انه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى جالساً تربع » . وروى البيهقي عن حميد ، قال : رأيت أنساً يصلي متربماً على فراشه ، وعلقه البخاري . قال أبو العباس : دخل في هذا كل من له القعود من متنفذ يستطيع القيام ومن مريض ومن في السفينة إذا لم يستطع القيام ؛ واليه ذهب المؤيد بالله ، وهو قول أبي حنيفة . قال القاضي زيد : ولأننا إذا جعلنا هذه الجلسة التي هي بدل القيام تربماً خالفنا بينها وبين جلسة التشهد ، ويكون ذلك أشبه بركان الصلاة لأن موضوعها ان أركانها مختلفة في الهيئة ، ولأنها بدل القيام والقيام قد أخذ فيه الاستواء فبدله إذا كان أقرب الى الاستواء كان أولى . اهـ . وقد سبق قريباً الإشارة الى الخلاف في ذلك .

حدثني زيد بن علي : عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مريض يعوده فإذا هو جالس

معه عود يسجد عليه ، قال : فنزعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

يده ، وقال : لا تعد ولكن تومي^(١) إيماء ، ويكون سجودك أخفض

من ركوعك » .

(١) وفي نسخة ولكن أومي . إيماء .

روي في « مجمع الزوائد » عن جابر بن عبد الله قال: « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً وأنا معه ، فرآه يصلي ويسجد على وسادة فنهأ ، وقال : ان استطعت أن تسجد على الأرض والا فأوميء ايماء ، واجعل السجود أخفض من الركوع » رواه البزار وأبو يعلى بنحوه الا انه قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضاً ، فرآه يصلي على وسادة فرمى بها فأخذ عوداً يصلي عليه ، فرمى به » ورجال البزار رجال الصحيح .

وعن ابن عمر قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من أصحابه مريضاً وأنا معه ، فدخل عليه وهو يصلي على عود فوضع جبهته على العود فأومأ اليه ، فطرح العود وأخذ وسادة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : دعها عنك ان استطعت أن تسجد على الأرض ، والا فأوميء ايماء ، ويكون سجودك أخفض من ركوعك » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه حفص بن سليمان النخعي وهو متروك . وقد ذكره ابن حبان في الثقات . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ، ومن لم يستطع فلا يرفع الى جبهته شيئاً يسجد عليه ، ولكن ركوعه وسجوده يوميء ايماء » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله موثقون وليس فيهم كلام يضر . ١٥ .

وقد تقدم في شرح حديث « المجموع » في قصة الرجل الذي شبكته الريح إشارة الى هذه الاحاديث ، وما ذكره في « التلخيص » وغيره .

والحديث يدل على النهي عن اتخاذ شيء محمول يسجد عليه ، ولأن من لم يستطع السجود على الأرض ففرضه الايماء ، وقد تقدم للامام عليه السلام ما يكون تفسيراً للحديث من قوله : « ولا تسجد على عود ولا مروحة ولا وسادة » ، والله أعلم .



باب صلاة الجمعة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان يصلي الجمعة والناس فريقان : فريق يقول : قد زالت الشمس ، وفريق يقول : لم تنزل . وكان هو عليه السلام أعلم » .

أخرج أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن أنس ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس » . وأخرج أحمد والبخاري عن أنس أيضاً قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم رجع الى القافلة فنقيل » . وأخرج الشيخان عن سلمة بن الأكوع قال : « كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم رجع تتبعه الأنبياء » . وعن سهل بن سعد قال : « ما كنا نقيل ولا نتغدى الا بعد الجمعة » رواه الجماعة ، وزاد أحمد ومسلم والترمذي « على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

والحديث يدل على مشروعية المبادرة بصلاة الجمعة أول وقتها ، وأنه من الزوال وافتراقهم بين قائلين دليل على مراقبتهم لدخول الوقت حتى يكونوا بين جازم بدخوله ومتردد فيه ، وهو مذهب المعتزلة وجمهور الفقهاء . قال البيهقي : ويروى هذا القول عن عمر وعلي ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير وعمر بن حريث - أعني في وقت الجمعة إذا زالت الشمس - . اهـ . وحجتهم ما مر ، فهي ظاهرة في تعجيلها بعد الزوال وتأخير القيلولة والفداء بعدها ليحرزوا فضيلة التكبير ، ولأنها بدل عن فريضة الظهر ، فيشترط لها ما يشترط فيه من دخول وقت الزوال لحديث : « الوقت ما بين الوقتين » .

وذهب أحمد وإسحاق الى جوازها قبله واحتجوا بأدلة منها الحديث المتفق عليه عن سلمة بن

الأكوع : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به . ووجه التمسك به انه يقع بعد الزوال الخطبتان والصلاة مع ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين وذلك يقتضي زمانا يمتد فيه الظل فحيث كانوا ينصرفون منها وليس للحيطان فيء يستظل به ، ربما كانت واقعة قبل الزوال أو خطبتاها أو بعضها ، وأجيب بأنه ورد التنصيص في بعض رواياته على أن الصلاة كانت بعد الزوال ، ولا تنافيه الحاجة الى امتداد وقت الظل ليقرا فيه ما ذكر ، لان النفي في قوله : « وليس للحيطان فيء » غير متوجه الى أصل الظل بل الى صفته ، وهو كونه يستظل به ، ولا يلزم من نفي الاخص نفي الأعم . وقد ورد بيان قدر الظل الموجود عند انصرافهم فيما أخرجه البيهقي بسنده الى الزبير بن العوام قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم بتدر الفيء فما يكون الا موضع القدم » وفي رواية : « ثم نرجع فلا نجد في الارض من الظل الا موضع أقدامنا » . ١٥ .

مع ما بورك له صلى الله عليه وآله وسلم في فعله للعمل الكثير في الوقت القصير . وأيضاً فليس في الروايات ما يفيد مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على القراءة بتينك السورتين دائماً . فقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة « بسبح اسم ربك الأعلى » وهل أتاك حديث الغاشية قال : وربما اجتمعا في يوم واحد يقرأ بها . وأخرج أبو داود والنسائي نحوه عن سمرة بن جندب في صلاة الجمعة مع ماورد من الامر باقصار الخطبة في حديث عمار عند مسلم « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ، فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة » وفي رواية لابي داود عن عمار قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باقصار الخطبة » ورواه البزار والحاكم من طريق أخرى من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » الحديث . وعن جابر رضي الله عنه : « كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قصداً أو خطبته قصداً ، أخرجه مسلم . والقصد الوسط . ومنها ما أخرجه أحمد ومسلم والنسائي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يصلي الجمعة ثم نذهب الى جملنا فترجمها حتى تزول الشمس » يعني النواضح . وعن عبد الله بن سيدان السهمي قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر وكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر وكانت خطبته الى أن أقول

انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار ، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره . ورواه الدارقطني والامام أحمد في رواية ابنه عبد الله .

وأجاب شراح الحديث عن حديث جابر وما في معناه بأن المراد منه باللغة في تعجيلها واستعمال الوقت فيما يقاربه كثير في اللغة . وقال أبو الحكم بن برحان في « شرح مسلم » : وما رواه جابر مقصور في زمن الاعتدال أو زمن البرد ، فاما عند شدة الحر فالإبراد بالصلاة أفضل ، كذلك جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قيل : وهو وجه في مذهب الشافعي انه يستحب بها الإبراد كالظهر ، وقيل : هو رخصة .

قلت : في « صحيح البخاري » من حديث أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة - يعني الجمعة - . اهـ .

وأما حديث عبد الله بن سيدان فقال البخاري : لا يتابع في حديثه ، وقال الألكايني : مجهول ولا حجة فيه . ومنها ما في الأحاديث من الأمر بالتكبير اليها . والتكبير فعل الشيء بكرة أول النهار . وأجيب بأنه في اللغة أعم من ذلك ، ففي « المصباح » : بكر الى الشيء بكوراً من باب قعد أسرع أي وقت كان . وأنشد أبو زيد في كتاب « النوادر » :

بكرت تلومك بعد وهن في الندى

قال الفارسي : معناه عجلت ، ولم يرد بكور الغدو . وبكر تبكيرا مثله ، ثم قال : وبكر بالصلاة : صلاها لأول وقتها ، وابتكرت الشيء أخذت أوله ، وعليه قوله عليه السلام من من بكر وابتكر أي أسرع قبل الاذان وإن لم يأتيها باكراً .

فائدة يوم الجمعة سمي بذلك لاجتماع الناس فيه ، وضم الميم لفة الحجاز ، وفتحها لفة بني تميم ، واسكانها لفة عقيل ، وقرأ بها الأعمش . وجمعها : جمع وجمعات مثل غرف وغرفات ، قاله في « المصباح » . قال النووي : ووجهوا الفتح بانها تجمع الناس فيكثرون فيها ، يقال : همزة ولزة لكثير الهمز والمز .

وأول جمعة جمعت على وجه الارض فيما ذكره أبو هلال الحسن بن عبد الله المسكري في « الاوائل » ، والماوردي عن الزبير بن بكار ، وذكره صاحب « الكشاف » ، والسهيلي في « شرح

السيرة: جمعة كعب بن لؤي جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية . قال الماوردي: وأما مكة فلم تكن دار منازل ، وكانت قريش بعد جرهم ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرمها انتساباً الى الكعبة لاستيلائهم عليها وتخصّصاً بالحرم ليحلوا فيه ، ويرون أنه سيكون لهم بذلك شأن ، وكلما كثر العدد ونشأت فيهم الرياسة قوي أملهم وعلموا أنهم سيتقدمون العرب ، وكان ذوو الرأي منهم والتجربة يتخيلون ان ذلك رياسة في الدين وتأسيساً لبنوة مستكون .

فأول من سمد بذلك وألهمه الله عز وجل كعب بن لؤي ، وكانت قريش تجتمع اليه في كل جمعة . وكان يسمى في الجاهلية عروبة، فسماه كعب يوم الجمعة ، وكان يخطب فيه على قريش فيقول ما حكاه الزبير بن بكار وأبو هلال : أما بعد ، فاسموا وافهموا وتعلموا ، واعلموا: ليل ساج ، ونهار ضاح ، والارض مهاد ، والجبال أوتاد ، والسماء بناء ، والنجوم أعلام ، والأولون كالآخرين ، كل ذلك الى بلى ، فصلوا ارحامكم ، واحفظوا أصهاركم ، وثمروا أموالكم ، فهل رأيتم من هالك رجع أو ميت انتشر ؟ الدار أمامكم ، والظن غير مأقولون ، حرمكم زينوه وعظموه ، وتمسكوا به فسيأتي له نبأ عظيم ، وسيخرج له نبي كريم .

سواء علينا حلوها ومريها	نهار وليل واختلاف حوادث
وبالنعم الضافي علينا ستورها	يؤوبان بالاحداث حتى تأويا
لها عقد ما يستحيل مريها	صروف وأنباء 'نقلب أهلها
فيخبر اخبارا صدوقا خيرها	على غفلة يأتي النبي محمد

ثم يقول :

يا ليتني شاهد النجوى لدعوته حين المشيرة تنفي الحق خذلانا

وهذا من فطن الالهام التي تخيلتها العقول فصدقت ، وتصورتها النفوس فتحقت ، وأول جمعة في الاسلام جمعة أبي أمامة أسعد بن زرارة ومصعب بن عمير المقرئ ، وهو أول من تسمى باسم المقرئ ، وكانت العرب تسمى الجمعة العروبة فسمتها الانصار الجمعة ، وكان هذا من هداية الله لهم قبل أن يؤمر بها ثم نزلت سورة الجمعة بعد أن هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة واستمر حكمها ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : « يوم الجمعة أضلته اليهود والنصارى وهذا حكم الله اليه » .

لا يمكن أن
تبلغ وطن
الالهام
الى مثل هذا
بل هو عالم
من البشارات
في كتب الله المتقدمة
تمت سمع مولانا الحجة
عبد الله بن محمد الموردي الباهي

وروى عبد بن حميد ، قال : نا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال : « جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة ، قالت الانصار : لليهود يوم يجتمعون فيه وهو السبت ، وللنصارى مثل ذلك وهو الاحد ، فلهوا فلنجل يوماً نجتمع فيه ونذكر الله تعالى ونصلي ونشكر - أو كما قالوا - واجعلوه يوم العروبة ، فاجتمعوا الى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ركعتين ، فذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه ، فذبح لهم شاة فتغدوا وتمشوا منها وذلك لقلتهم ، فانزل الله فيها بعد ذلك : « اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » .

قال السهيلي : ومع توفيق الله لهم اليه يبعد أن يكون فعلهم ذلك من غير اذن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وقد روى الدارقطني عن عثمان بن أحمد بن سماك ، قال : نا أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ، قال : نا محمد بن عبد الله - أبو زيد المدني - قال : نا المغيرة ابن عبد الرحمن ، قال : حدثني مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، قال : « أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجمعة قبل أن يهاجر ، ولم يستطع صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بمكة ، فكتب الى مصعب بن عمير حين قدم المدينة فجمع عند الزوال من الظهر » . هذا كلام السهيلي . وروي هذا الحديث في « شرح التجريد » بمعناه .

وأول جمعة جمعها صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني سالم بين قباء والمدينة وقد تقدم ذلك ، فيحصل مما ذكرنا أن أول جمعة جمعت جمعة كعب بن لؤي ، ثم جمعة مصعب وأسعد بالمدينة ، ثم جمعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني سالم بن عوف ، ثم جمعته بمسجده بعد ذلك ، واستمرت حتى نزلت سورة الجمعة بفرضها من عند الله تعالى . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « الا إن الجمعة فرضت عليكم في يومي هذا في مقامي هذا في ساعتي هذه » فيحتمل أنه قال هذا يخبرهم بفرضها الآن وكانت قبل تطوعاً ، أو أن المراد استقرار حكمها بكتاب الله على ما كان عندكم من قولي والله أعلم . وفي « صحيح البخاري » : أن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين ، فأوليتها بالنسبة الى ماعدا المدينة من سائر البلاد ، وسيأتي ما قيل في وجوبها ان شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على استحباب النفل في يومها في كتاب الطهارة .

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يخطب قبل الجمعة خطبتين يجلس بينهما جلسة خفيفة » .

أخرج مسلم والنسائي وأبو داود من حديث جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فمن حدثك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة » والمراد بها الصلوات الخمس لا الجمعة، أي صليت معه كثيراً وعرفت مايجوز في الجمعة وغيرها ، فخذها من خير بها . قاله شراح الحديث : وأخرج السنة والامام أحمد من حديث ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ، ثم يقوم كما تفعلون اليوم » . وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « كان يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يقعد ، ثم يقوم فيخطب » . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الاوسط » ، ورجال الطبراني ثقات . وفي البزار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة » ورجال الطبراني رجال الصحيح ، وفي الباب أحاديث أخر .

دل حديث الأصل وشواهد على مشروعية الخطبتين قبل صلاة الجمعة وعلى الفصل بينهما بجلسة خفيفة ، وقد ألحق العلماء بذلك السكوت الخفيف . ودل قوله : « يجلس بينهما » على مشروعية القيام فيها إذ الجلوس بينها لا يكون الا من قيام ؛ ولا يحتمل هاهنا غيره ، والظاهر أن هذا مجمع عليه .

واختلف العلماء في حكم الخطبتين ، فذهب المترة والشافعي ومالك الى أنها واجبتان لطول ملازمتها منذ شرعت صلاة الجمعة ، ولقوله تعالى : « فاسمعوا الى ذكر الله » في بعض التفاسير انه الخطبة . وذهب الحسن البصري وداود والجويني الى أنها مندوبتان إذ مجرد الفعل لا يقتضي الوجوب ، وفيه ماسيأتي . وكذا اختلفوا في حكم الفصل بينهما والقيام فيها . فذهب ابو حنيفة الى أن القيام سنة والقعود بينها كذلك ، وقرب منه ماذهب اليه أبو العباس على أصل الهادي . والحجة على ذلك حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري « أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، فدل على عدم وجوبه . وذهب مالك الى أن القيام واجب وان تركه اساء وصحت الخطبة ، وفي رواية ابن الماجشون عنه أن الخطبة لا تكون الا من قيام لمن أطاقه ، واليه ذهب الشافعي ، وقواه الامام يحيى ، وهو مروي عن زيد بن علي والناصر والنصور بالله ، وروي أيضاً عن الهادي وكذا الكلام في القمود بين الخطبتين .

والحجة على الوجوب في جميع ذلك ما ذكره في « المنار » ان الفعل المستمر منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا يفيد ظن الوجوب ، وكذلك تثنيتهما والمواجهة لهم والقيام وغير ذلك مما حافظ عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتركه قط . قال : ومن ذلك صفة الخطبة والتميقن ما لم يتركه في بعض الاحياء مما استمر عليه فهو واجب ، والمتحقق الحمد والوعظ وقراءة القرآن . وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيحتاج الى نقل ولا نعلمه . اهـ . المراد

وأما الاستدلال على وجوب الخطبتين بفعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لهما مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ففي ذلك نظر . يتوقف على أن يكون إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة وقد لا يسلمه الناظر . قال في « المنار » : كونها مقام ركعتين من الظهر وصلاة الجمعة مقام ركعتين تخمين لا دليل عليه ولا شبهة دليل . اهـ .

ومن قال : انها مقام الركعتين ، استدلل بما روي عن عمر بن الخطاب انه قال : « انما جعلت الخطبة مقام الركعتين ، فمن لم يدرك الخطبة صلاها أربعاً » ولم يرو خلافه عن أحد من الصحابة ، ذكره في « الانتصار » . وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده الى الزهري ، قال : بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة ، فمن لم يخطب صلى أربعاً . وأخرج بسنده الى ابراهيم - يعني بن يزيد النخعي - قال : إذا لم يخطب الامام يوم الجمعة صلى أربعاً ، قال : وروينا ذلك عن عطاء بن أبي رباح وغيره . وعن سعيد بن جبير ، قال : كانت الجمعة أربعاً فجعلت الخطبة مقام الركعتين . ويقال جميع ما ذكر راجع الى الاجتهاد وليس بحجة في اثبات حكم شرعي ، على انه معارض بمثله . ففي « مجمع الزوائد » عن مسلم بن عياض ، قال : سألت الحسن بن علي عن ركعتي الجمعة . قال : « هما قاضيتان ماسواهما » . رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وقد تقدم في « باب الرجل : يدرك مع الامام بعض الصلاة » . ما قيل فيمن أدرك ركعة من الجمعة هل يعتد بها أو لا ؟

فائدة قال بعض شراح الحديث: والاختيار أن يخطب بخطبتين خفيفتين كما في الأحاديث الصحيحة والحياسة الفضيلة والاحتياط للعبادة ، وهذه صفة لفظ خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجموعاً من روايات : « الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونستهديه ونستنصره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى يفى إلى أمر الله ، اللهم صل على محمد النبي الأمي ، وعلى آله وأزواجه وسلم ، ألا إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، إلا أن الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر ، إلا وإن الآخرة أجل صادق يقضي فيها ملك قادر ، إلا وإن الخير كله بخذاfire في الجنة ، إلا وإن الشر بخذاfire في النار ، إلا فاعملوا وأنتم من الله على حذر ، واعلموا أنكم مروضون على أعمالكم ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقرأ « ق » ما تيسر منها ، ثم يستغفر الله ويجلس . فهذه خطبة تامة ثم الثانية بعدها ، فلو أعادها ثانية فلا بأس .

وأما الدعاء للمسلمين والمسلمات في آخرها فمستحب . وأما الدعاء للأئمة غير المعينين فهم ومن جملة الدعاء للمسلمين ولا بأس به . وأما تسمية الأئمة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمحدث ، أول من أحدثه معاوية وأمرأؤه في البلدان ، وذلك أنهم أمروا بسب علي رضي الله عنه ، فحدثوا الثناء على أبي بكر وعمر وعثمان وسب علي رضي الله عنه ، ثم أحدث غيرهم ضد ذلك وهلم جرا ، تسلسلت البدعة حتى أفضت إلى تفويت الصلاة بقطع المسألة بين الخطبتين ، والصلاة بدعاء لا حاجة إليه ، فرحم الله من لزم المحجة الحميدة وأحيها ، ومن أحيها فكأنما أحيها الناس جميعاً . هذا كلامه وقد سلمك فيه جادة الانصاف ، وللهحق المقبلي نحوه ذكره في « النار » .

قوله: « جلسة خفيفة » لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه تكلم بشيء بينها . وقد أخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة رجال الصحيح : « ولا يتكلم إذا جلس » فيفهم منه أنه لا يستحب ذكر في هذه الجلسة . وذكر في « البحر » أنه يجوز الكلام عند قعود الإمام بين الخطبتين وقبلها ، وكأنه ناظر إلى أن النهي عن الكلام وارد في حال التكلم بالخطبتين . وما ذهب

اليه من قال: ان ساعة الاجابة ذلك الوقت مبني على جواز الدعاء فيه . وعند أبي حنيفة ان ذلك يكره لان الفصل من جملة الخطبة ، ومثله في « شرح الابانة » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة » تنزيل
السجدة « ثم يسجد بها ، ويكبر اذا سجد واذا رفع رأسه ، وفي الثانية قرأ
« بهل أتى على الانسان حين من الدهر » .

روي في « مجمع الزوائد » في « باب صلاة الصبح يوم الجمعة » عن علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة في الركعة الأولى « بآل تنزيل السجدة » وفي الركعة الثانية « هل أتى على الانسان » رواه الطبراني في « الصغير » و « الاوسط » ، وفيه حفص بن سليمان الغاضري وهو متروك ، ولم يوثقه غير أحمد بن حنبل في رواية ، وضعفه في روايتين وضعفه خلق . وفيه أيضاً عن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في « تنزيل السجدة » رواه الطبراني في « الاوسط » ؛ وفيه الحرث وهو ضعيف . قال في « التخريج » : والحرث حسن الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه . وفي « تذكرة الحفاظ » للذهبي في ترجمة محمد بن سنجر الحافظ صاحب المسند ما لفظه : أخبرني الامام عبد الرحمن بن محمد وعلي بن أحمد أذا ، قال : انا علي بن عمر الدارقطني ، انا أبو غالب بن البنا ، انا أبو محمد الجوهري ، فاحمد بن مظفر الحافظ ، فابو القاسم عبد الجبار ابن أحمد السمرقندي بمصر ، فاحمد بن سنجر ، فابراهيم بن زكريا المعلم ، فاشعبة عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة في صلاة الغداة « تنزيل السجدة » « وهل أتى على الانسان » . اهـ . قال في « التخريج » : ابراهيم بن زكريا ضعيف ذكره في « الميزان » ، ولكنه يقوى برواية الحرث من غير طريق ابراهيم المذكور . اهـ .

وأصل الحديث في « الصحيحين » من رواية أبي هريرة ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة « ألم تنزيل السجدة » و « هل أتى على الانسان حين » .

في الحديث دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذا المثل .

وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة هذه السور بعينها في هذه الصلاة ، وكذلك في صلاة الجمعة بسورة « الجمعة » و « المنافقين » و « هـل أتاك حديث الغاشية » و « سبح اسم ربك الأعلى » ، وكذلك ما جاء من السور المعينة والآيات في صلاة معينة . فقال أبو حنيفة وأصحابه : ما قرأ به الإمام فحسن بلا فرق بين هذه السور وغيرها ، ويكرهون أن يوقت في ذلك شيء من القرآن بعينه . وقال الثوري : لا يعتمد السورة التي جاءت بها الأحاديث ولكن يقرأها أحياناً ويدعها أحياناً . وقال مالك : لا يترك « الجمعة » في الأولى من صلاة الجمعة ، و « هـل أتاك حديث الغاشية » و « سبح » في الثانية فإن فعل فقد أساء - وبئس ما صنع - ولا تفسد صلاته بذلك . وقال الشافعي وأصحابه وأبو ثور : هذه السور مستحبة فيما جاءت فيه ولا يعدل عنها إلى غيرها للسنة الصحيحة ، فإن عدل جاز وترك المستحب ، والمكروه توقيت سورة لصلاة معينة لم يرد بها أثر وما ورد فيه خبر فهو متبع . وكلام أبي حنيفة وأصحابه والثوري ناظر إلى أن المواظبة ^(١) على ذلك دائماً يؤدي إلى مفسدة ، وهو اعتقاد الجهال أن القراءة بالسور المعينة فرض فينبغي حماية هذه الذريعة . ويقال : أما القول بالكراهية مطلقاً فيأباه هذا الحديث ، وإذا انتهى الحال إلى أن تقع هذه المفسدة فينبغي أن تترك في بعض الاوقات دفعاً للوقوع فيها ، على أنه ليس في الحديث ما يقتضي دوام هذا الفعل اقتضاء قوياً لما تقدم غير مرة . ان الصواب في « كان » دلالتها على مطلق الحدث ، ولا بد في دلالتها على الدوام من قرينة ، والقرينة قائمة على خلافه فيما تقدم من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم فيها بغير تنك السورتين .

وقد استنبط علماء التحقيق للقراءة بها في صلاة الفداة معاني حسنة ومناسبة غريبة ، وهو مما يؤكد الاستحباب ويحققه . فقال السهيلي رحمه الله : هدى الله الانصار إلى تسمية هذا اليوم يوم الجمعة وإلى اختيار اليوم وموافقة الحكمة ، فإن الله سبحانه لما بدأ فيه خلق أينا آدم عليه السلام وجعل فيه بدأ جنس البشر ، وجعل فيه فناءهم وانقضاءهم وفيه تقوم الساعة وجب أن يكون يوم ذكر وعبادة . قال بعضهم : فهو عيد المساكين إذ كان كل أحد له في بدء خلق آدم نصيب فقد عاد إلى يوم بدئه ، وهو يذكره بالهدى ويذكره بالمعاد ، وقال : « فاسعوا إلى ذكر

(١) المواظبة : بالطاء المشالة كما في « المصباح » وغيره . اهـ .

الله وذروا البيع » يذكرك انه شبيه بيوم لا يبيع فيه ولا خلال مع أنه وتر وآخر الاسبوع للحديث الصحيح « أن الله تعالى خلق التربة يوم السبت » . قيل : روى عبد الله بن سلام : « انه خلقها يوم الاحد » ذكره في « التمهيد » في أحاديث يزيد بن الهاد وهو قول اليهود .

قال السهيلي : والعجب من الطبري مع تبخره في العلم حيث وافق اليهود بان أوله الاحد ، ورد على من قال السبت ، مع هذا الحديث الصحيح : « والله وتر يحب الوتر » فهو السابع ، وتسمية الاحد والاثنين الى الخميس تسمية طارئة ، وكانت في اللغة القديمة : شبار وأول وأهون وجبار ودبار ومؤنس والعروبة ، وأسمائها قبل هذا بالسريانية : أبو جاد هوز حطي الى آخرها ، ولم يذكر الله سبحانه سوى الجمعة والسبت وليس بمشتقين من العدد ، وتسمية النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحد والاثنين الى آخرها حكاية للغة قومه لا مبتدئاً بتسميتها ، وأخذها قومه من أهل الكتاب مع ضلالهم ، فكان من هدى الله أن ألهموا يوم الجمعة وهو الوتر فهم الآخرون السابقون ويومهم الآخر السابق ، اذ اختارت اليهود السبت والنصارى الأحد فسبغهم المسلمون الى الجمعة ، وهم الآخرون بدمهم ، وكذلك في بدء الخلقة أولها في عالم الامر محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الذي قال له كن فهو صلى الله عليه وآله وسلم أول الكائنات روحاً ، ثم جاء خلقه جسداً آخر الرسل ، فكذلك يدخل الجنة وأمه أولهم وان كانوا آخرهم في الاجساد . قال العلماء : ولذلك كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة سورة « السجدة » رواه أبو هريرة وابن عباس ، ورواه البزار عن أبي الأحوص عن علقمة ، عن عبدالله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من ذكر الأيام الستة واتباعها بذكر خلق آدم من طين ، وذلك في يوم الجمعة تنبيهاً على الحكمة وتذكراً للقلوب بهذه الموعظة . وفي الثانية « هل أتى على الانسان » لما فيها من ذكر السعي وشكر الله تعالى لهم عليه حيث يقول : « وكان سعيكم مشكوراً » مع ما في أولها من ذكر بدء خلق الانسان وانه لم يكن شيئاً مذكوراً . وقد قال في يوم الجمعة : « فاسعوا » فقرر في الثانية ما فيه رضاهم بالسعي للأمور به أولاً ، وفي تعبد الخلق بالجمعة من التنبيه على حكمة الله عز وجل والتذكير بانشاء هذا الجنس وهديه ، وما فيه من التذكير بأحدية الله سبحانه وانفراده قبل الخلق بنفسه ، فانك اذا كنت في يوم الجمعة وتفكرت في كل يوم جمعة قبله حتى يترقى وهمك الى الجمعة التي خلق فيها أبوك آدم ، ثم فكرت في كل الايام الستة التي قبل تلك الجمعة وجدت في كل يوم منها جنساً

من الخلوقات الى السبت ثم انقطع وهمك ، ولم تجد في الجمعة التي تلي ذلك السبت وجوداً الا الواحد الاحد الفرد الصمد . فوجب أن يؤكد في هذا اليوم توحيد القلب للرب بالذكر له ، كما قال سبحانه : « فاسمعوا الى ذكر الله وذروا البيع » وأن يؤكد ذلك الذكر بالعمل ، وذلك بان يكون ذلك العمل مشاكلاً لمعنى التوحيد فيكون الاجتماع في مسجد واحد من المساجد ، والامام واحد من الأئمة ، ويخطب ذلك الامام فيذكر بوحدانية الله تعالى وبلقائه ، فيشاكل القول والفعل ^{الصمد} المتقدي . فتأمل هذه الاغراض بقلبك فلها تذكرة الحق ، هذا كلام السبيلي مع بعض اختصار . ونحوه عن ابن برحان في « شرح مسلم » وهي مناسبة صحيحة فهمنا الله سبحانه مقاصد كتابه الكريم وأسراره وأوقفنا على حقائق سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وهدانا لاتباع آثاره آمين .

قوله : « تنزيل السجدة » ضبط في نسخة صحيحة - بضم لام - تنزيل وفتح آخر الثاني ، ولعل وجهه أن الاسمين صارا بالتركيب علماً لسورة . وقد صرح نجم الدين : ان الكلمتين اذا ركبنا لاجل العالمية ولم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء ، فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف ، وقال أيضاً : انه بنى الجزء الاول على الفتح ان كان مربباً في الاصل وتجوز حكاية المبني وابقاؤه على حركته أي حركة كانت ، فيقال : ضمة اللام في تنزيل حكاية لما كانت عليه قبل العالمية وهي مرفوعة في نظم الآية ، ويجوز فيها الفتح على البناء وفتح التاء في الجزء الثاني اعرابية ، وهي علامة الجر باضافة الاول اليها ، وبمجموع الكلمتين معمول ليقراً في قوله : « يقرأ في الفجر... الخ » .

قوله : « ثم يسجد بها ويكبر اذا سجد واذا رفع » فيه دليل على تكبير النقل عند السجود والرفع . وقد ورد أيضاً ما يؤيده ، ففي « مجمع الزوائد » عن عطاء بن السائب ، قال : « كنا نقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وهو يمشي ، فاذا مررنا بسجدة كبر وكبرنا ومسجد وسجدنا ، ثم يرفع رأسه ويكبر ، ويقول : السلام عليكم ، فنقول عليكم السلام » . وزعم أبو عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود كان يفعل ذلك بهم ، رواه الطبراني في « الكبير » . وعطاء بن السائب فيه كلام لاختلاطه ، وبقية رجاله رجال الصحيح . اهـ . وسيأتي في « باب سجود التلاوة » بقية أحكامه ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام «أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ، ثم أربعاً ، ثم يرجع فيقبل » .

أخرج أبو جعفر الطحاوي ما يشهد له عن علي عليه السلام ، فقال : حدثنا يزيد بن سنان ، قال : نا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : نا سفيان ، عن أبي حصين ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي أنه قال : « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً » . حدثنا ابن أبي داود ، قال : نا أحمد بن يونس ، قال : نا إسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة أربعاً ، فقدم بعده علي فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً ، فاعجبنا فعل علي » . حدثنا يونس ، قال : نا سفيان ، عن عطاء ابن السائب ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : « علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً ، فلما جاء علي ابن أبي طالب علمهم أن يصلوا ستاً » . قال في « التخريج » : ورجال هذه الثلاثة الأسانيد الى علي عليه السلام ثقات أثبات . ويزيد بن سنان ليس هو الرهاوي بل هو يزيد بن سنان المصري ثقة ، والرهاوي ضعيف فليعلم ذلك . اهـ .

قلت : قد تقدم أن عطاء بن السائب اختلط ، ولكن الراوي عنه سفيان ، وهو ممن أخذ عنه قبل اختلاطه ، كما ذكره ابن حجر في مقدمة « الفتح » . وتقدمت الإشارة الى ذكر من روى عنه قبل الاختلاط وبعده من أول « باب التيمم » .

وفي « مجمع الزوائد » : عن قتادة « أن ابن مسعود كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات ، رواه الطبراني في « الكبير » وقاتادة لم يسمع من ابن مسعود . اهـ . ويحتمل أنه فعل ذلك بعد أن رأى فعل علي . وأخرج أبو داود ، قال : نا إبراهيم بن الحسن ، نا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، أخبرني عطاء أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فينأز عن مصلاه الذي صلى فيه الجمعة قليلاً غير كثير ، قال : فيركع ركعتين ، قال ثم يمشي أنقص من ذلك ، فيركع أربع ركعات ، قلت لعطاء : كم رأيت ابن عمر يصنع ذلك ؟ فقال : مراراً . وأخرجه الطحاوي بمعناه من طريق أبي اسحاق ، عن عطاء ، قال أبو اسحاق : حدثني غير مرة ، قال « صليت مع ابن عمر يوم الجمعة ، فلما سلم قام فصلى ركعتين ، ثم قام فصلى أربع ركعات ، ثم انصرف » . وعطاء هو ابن السائب ، والراويان عنه ابن جريج وأبو اسحاق ممن أخذ عنه بعد الاختلاط

كما ذكره ابن حجر ، ولكن مع قول أبي اسحاق حدثني غير مرة ، وقول ابن جريج قلت

لعطاء ... انخ يقوي الظن بصحة الرواية وثبته فيما رواه وتأيدها بما تقدم . وهذه الادلة مع

حديث الاصل حجة من ذهب الى أن التطوع بعد الجمعة ستاً : ركعتين ثم أربعاً ، وقال به كذا بالنسب
سفيان الثوري .

في الاصل وفي
النسخة الخطية
وذهب قوم الى أن الذي لا ينبغي تركه من التطوع بعدها أربع ركعات لا يفصل فلعلة على حديث
بينهم بتسليم لما أخرجه الستة إلا البخاري من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم : « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » وفسرها بعض الرواة بما
يدل على الفصل بينها ، فقال : « إذا صليت في المسجد ركعتين ثم أتيت البيت أو المنزل فصل
ركعتين » ذكره أبو داود .

وذهب قوم الى أن التطوع بعدها ركعتان لحديث ابن عمر المتفق عليه « أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة إلا في بيته » . قال الخطابي : وهذا
- والله أعلم - من الاختلاف المباح . اهـ .

واعلم أن الفصل بين الجمعة والفريضة وبين التوافل بعدها مستحب كما تقدم الكلام عليها
قريباً ، وأفضل أنواع الفصل أن ينتقل الى بيته فإن لم؛ فبالانتقال الى موضع آخر من المسجد ،
فان لم؛ فبمسكلام أو نحوه ، وقد تقدم ذلك مستوفى .

قوله : « ثم يرجع فيقبل » هو من قال يقبل قيلولته ومقيلاً : نام نصف النهار ، ذكره في « المصباح »
وفي « النهاية » : القيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم ، وهو الأنسب بتفسير
كلام الأصل ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : الأذان يوم الجمعة إذا صعد الامام على المنبر ،

وإذا نزل أقام المؤذن .

يشير الى أن وقت أذان الجمعة وقت أن يجلس الامام على المنبر ، وهو الذي كان على عهد
صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه وصدرأ من خلافة عثمان ، فلما كثر الناس زاد الأذان الأول
عند دخول الوقت الذي ينادى بهن على الزوراء بالمدينة وفي النارة في سائر البلاد . وقد أشار

الى هذا حديث السائب بن يزيد عند الستة « أن الأذان كان أوله حين يجلس الامام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ، فلما كان في خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بالأذان الثالث يوم الجمعة ، فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك » . قال بعضهم : المعنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه كانوا يصعدون المنبر بعد الزوال قبل النداء ، فيؤذن المؤذن بين يدي المنبر ، وهو النداء الأول ، ويقم بعد الخطبة ، وهو النداء الثاني ، فلما كان زمن عثمان وكثر الناس رأى أن يؤذن المؤذن قبل خروج الامام لينتهي الصوت اليهم ، فيحضرُوا وهو النداء الثالث في الترتيب لأنه زيد بعد الندائين .

والزوراء جاء تفسيرها عند ابن ماجه في « سننه » . قال الراوي : فلما كان زمن عثمان وكثر الناس رأى النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء . قيل : لعلها سميت الزوراء ليلها عن عمارات البلد ، يقال : قوس زوراء ليلها أو لأنها بعيدة عنها ، يقال : أرض زوراء أي بعيدة .

فائدة أخرج البيهقي بإسناده الى ابن عمر قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم الأعمى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . وبإسناده الى عائشة قالت : « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة مؤذنين بلال بن حمامة وأبو محذورة وابن أم مكتوم » . قال أبو بكر - يعني ابن إسحاق - : والخبران صحيحان ، فمن قال : كان له مؤذنان ، أرادا الذين كانا يؤذنان بالمدينة ، ومن قال : ثلاثة ، أراد أبو محذورة الذي كان يؤذن بمكة .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح حديث ابن عمر : فيه دليل على اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، وفيه دليل على أنه إذا تعدد المؤذنون فالمستحب أن يترتبوا واحداً بعد الآخر إذا اتسع الوقت لذلك ، كما في أذان بلال وابن أم مكتوم فلنهما وقعا مرتين ، لكن في صلاة يتسع وقت أدائها كصلاة الفجر . وأما المغرب فلم ينقل فيها مؤذنان ، والفقهاء قالوا : يتخيرون بين أن يؤذن كل واحد منهم في زاوية من زوايا المسجد ، وبين أن يجتمعوا ويؤذنون دفعة واحدة . اهـ .

ومنه يعلم أن ما اعتاده الناس اليوم من اجتماع المؤذنين حين أن يجلس الامام على المنبر

ويؤذنون دفعة لم ينقل فيه سنة صحيحة ، وإنما هو رأي رأي بعض الفقهاء . وما أورده الأمير الحسين في « الشفاء » أنه أذن مؤذنون أربعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة واحدة ، وهم بلال بن حماسة وابن أم مكتوم وصهيب الرومي وغفل الراوي عن اسم الرابع ، قال : ما أدري هل هو أبو محذورة أو عبد الله بن زيد الأنصاري ، فقد قال الصمدي في « تحريجه » : لم يجد ذلك ، ولعله وهم من بعض الرواة ، والله أعلم .

قوله : « فإذا نزل أقيم المؤذن » يعني بلا توسط كلام بين الخطبة والصلاة ، وقد أخرج الأربعة من حديث جرير بن حازم عن ثابت ، عن أنس قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة فيقوم معه حتى يقضي حاجته ، ثم يقوم فيصلي » . قال الترمذي : وهو غريب لأنعرفه إلا من حديث جرير بن حازم ، سمعت البخاري يقول : وهم جرير بن حازم في هذا . وقال أبو داود : الحديث ليس بمعروف عن ثابت ، وهو مما تفرد به جرير عن ثابت ، والحديث على فرض صحته يفيد جواز الكلام بين الصلاة والخطبة ويحمل كلامه صلى الله عليه وآله وسلم على القليل .

وقوله : « حتى يقضي حاجته » على المبالغة لا غير ، والأولى الموالاة بينها ، فلو طال الفصل بسكوت أو كلام انقطعت الموالاة . قال بعض شراح الحديث : ونخشى أن يكون ما يأتي به خطباء الزمان من المجازفة في أوصاف السلاطين والدعاء لهم بما لا يجوز قطعاً بين الخطبة والصلاة ، فإن الموالاة بينها شرط ، وكذا بين كلمات الخطبة على الأصح فتفوت الجمعة فلا احتياط صلاة الظهر بعد الجمعة فرادى فهو من المهم الذي ينبغي أن لا يترك .

قلت : أما الاحتياط بما ذكر ففيه نظر إذ هو خلاف المعروف من فعل السلف من بقية الصحابة ومن التابعين الذين حضروا جمعة ملوك الجور من بني أمية ، فلم ينقل عنهم مثل ذلك ، واشترط الموالاة كما قاله ذلك البعض مبني على أن الخطبتين كالجُزء من الصلاة لقيامهما مقام ركعتين ، وقد عرفت سابقاً ما عليه .

قال الامام زيد بن علي عليه السلام : ويجهر الامام يوم الجمعة بالقراءة ولا يقنت .

أما الجهر فلأنه المعلوم من هديه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذا نقلت الصحابة رضي الله عنهم السور التي كان يقرأ بها . وقد روى محمد بن منصور بأسناده الى جعفر بن محمد الباقر أنه قال : اجهروا بالقراءة يوم الجمعة فانها سنة . قال في « التجريد » : وقوله : « فانها سنة » يجري مجرى أن يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال في « البحر » : ومذهب الأكثر أنه فرض ، وهو مبني على أحد أمرين ، وهما كون فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقع بياناً لمجمل واجب ، كما تقدم تقرير هذه القاعدة ؛ أو أن استمراره صلى الله عليه وآله وسلم على فعل شيء طول عمره بحيث لا يؤثر عنه تركه بحال يفيد الظن بالوجوب ، ولا يحل لتدين تركه ، كما ذكره صاحب « النار » في نظائره .

وقوله : « ولا يقنت » . قال في « المنهاج » : الوجه فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرو عنه أنه قنت في شيء من الصلوات إلا في الفجر والوتر . اهـ . يعني ما عدا النوازل ، فقد تقدم أنه قنت لها في غيرها ، وعدم القنوت هو مذهب الجمهور . وذكر في « الجامع الكافي » ، ما لفظه : قال محمد - يعني ابن منصور - : جائز أن يقنت في صلاة الجمعة إذا فرغ من القراءة . وروى محمد بأسناده الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يقنت في الجمعة بعد القراءة ، فيقول : لا إله إلا الله العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، وسبحان الله عما يشركون ، والله أكبر أهل التكبير ، والخير الكثير . ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا - الى آخرها - ثم يركع » . وعن أبي جعفر عليه السلام قال : « القنوت في الجمعة سنة » . اهـ .

قال زيد بن علي : لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار ، ومن كان خارج المصر لم يجب عليه الحضور ، فان كان يسمع النداء وجب عليه الحضور ، وإلا لم يجب عليه .

قوله : « لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار » يؤخذ منه أن ذلك مذهبه عليه السلام . وقد ورد ما يدل على وجوبها في الجملة بمن ذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » ، وصريح الأمر فيها للوجوب إذ هو الأصل ، ولا قرينة هاهنا تصرف عنه . وقد أخذ كثير من المحققين بظاهرها كالسيد الحافظ محمد بن ابراهيم

الوزير رحمه الله في رسالة حقق فيها دليل الوجوب ، وأنه غير مخصص بشيء من الأحاديث لعدم انتهاؤها على ذلك . ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري قال : «خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال : ان الله كتب عليكم الجمعة في مقامي هذا في ساعتى هـ هذه ، في شهري هذا في عامي هذا ، الى يوم القيامة ، فمن تركها من غير عذر مع امام عادل أو امام جائر ، فلا جمع الله له ثمنه ، ولا بورك له في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا بر له ، ألا ولا صدقة له » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه موسى بن عطية الباهلي ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات . اهـ .

وقد روي نحوه من حديث جابر بسند فيه عبد الله بن محمد المدوي ، عن علي بن زيد ابن جدعان ، وفيها مقال ، وإن كان الأصح الاحتجاج برواية علي بن زيد كما تقدم غير مرة .

وأخرج البيهقي نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، عن عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو مختلف فيه ، عن زكريا بن يحيى الوقار ، وقد نسب ابن عدي الى الوضع ، وكذبه صالح جزرة . فهذان الشاهدان إن لم يفيدا حديث أبي سعيد قوة فلا تضره جهالة الحال في موسى بن عطية ، لما ذكره أهل الأصول من أن مجهول الحال إذا لم يعلم حاله في السلف بقبول ولا رد جاز العمل به بشرط أن لا يخالف القياس ، ولا يجب . وهاهنا كذلك ، والله أعلم .

ومنها حديث أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع على قلبه » . قال الميثمي : رواه أحمد واسناده حسن . قال في « التلخيص » : إلا أنه اختلف فيه على أسيد بن أبي أسيد راويه عن عبد الله بن أبي قتادة ، فقليل عنه ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، وقيل عنه ، عن عبد الله عن جابر ، وصحح الدارقطني طريق جابر وعكس ابن عبد البر . اهـ .

تليت : ومع هذا لا تخلو الصحة عن أحد الطريقين .

قال : ورواه أبو نعيم في « المعرفة » من حديث أبي عيسى بن جبر والطبراني من حديث أسامة ، وفيه جابر الجعفي ، ومن حديث ابن أبي أوفى .

قلت : سكوت الحافظ على حديث أبي عيسى وابن أبي أوفى مشعر بعدم ضعفها، وما ذكره في حديث أسامة من أن فيه الجمعي غير ضائر لما تقدم من تصحيح الاحتجاج به .

قال : ورواه أبو بكر بن علي المروزي في كتاب الجمعة له من طريق محمد بن عبد الرحمن ابن أسعد بن زرارة ، عن عمه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من ترك الجمعة ثلاثاً طبع الله على قلبه وجعل قلبه قلب منافق » . وأخرجـه أبو يعلى أيضاً ورجاله ثقات ، وصححه ابن المنذر .

قلت : وفي معناه حديث أبي الجعد الضمري، ولفظه عند أبي داود: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه » .

قال في « التلخيص » : أحمد والبخاري وأصحاب السنن والحاكم من حديث أبي الجعد ، وصححه ابن السكن من هذا الوجه ، ولفظ ابن حبان : « من ترك الجمعة تهاوناً بها من غير عذر فهو منافق » . وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري : لأعرف اسمه ، وكذا قال أبو حاتم، وذكره الطبراني في « الكنى » من « معجمه » وقيل : اسمه أذرع ، وقيل : جنادة ، وقيل : غيره .

قلت : ذكر أبو داود أن له صحبة، وكذا ابن عبد البر في « الاستيعاب » قال : له صحبة ورواية ، والبرقي في « تاريخه » .

وقال ابن سعد : أبو الجعد الضمري بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحشر قومه لغزوة الفتح ، وبعثه أيضاً حين أراد الخروج إلى تبوك يستنفر قومه لغزو عدوهم . وقد نقل صاحب « الفصول » والامام المهدي واختاره في « الفواصل » وغيره من الكتب الأصولية: أن الأصح عند أئمتنا والمعتزلة أن الصحابة جميعاً عدول إلا من ظهر فسقه ، وهو أعدل المذاهب وأسلمها من جهتي الإفراط والتفريط ، لما ورد من الآيات القرآنية والمبادئ النبوية في الثناء والمدح لهم ، وأنهم خير القرون ، فالجمل لهم على السلامة مما يوجب القدح في العدالة حتى يظهر لنا موجه هو المتعين في أهل ذلك القرن ، الذين شرفوا برؤيته ، نعم يقال : إن عثمان بن عفان استقضاء على البصرة وقتل مع عائشة يوم الجمل ، والله أعلم بحقيقة الحال .

قال في « التلخيص » : وفي الباب عن جابر بلفظ : « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع على قلبه » . ورواه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم . وقال الدارقطني : إنه أصح من حديث أبي الجعد . وروى أبو يعلى عن ابن عباس : « من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراء ظهره » ورجاله ثقات . اهـ . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

وفي هذا الحديث تشديد عظيم على تارك الجمعة لغير عذر . وقد ذكر شراح الحديث مناسبة لترتيب الطبع على مضي الثلاث بأن من كرم الله تعالى ان عذره في الاولى والثانية، وذلك لحق النفس والروح والقلب ، فالاول للنفس لكسلها فاذا ساعدتها الروح في اليوم الثاني بقي القلب، فاذا ساعدها في اليوم الثالث حقت الكلمة، والىاذ بالله تعالى، وهذه سنة الله تعالى في خلقه . اهـ .

ومنها : ما رواه في « مجمع الزوائد » عن كعب بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لينتهن أقوام يسمعون النداء يوم الجمعة ثم لا يأتونها أو ليطلبهم بن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن .

قلت : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر ، وهو عند ابن خزيمة وابن عساكر من حديث أبي سعيد ، وعند ابن النجار ، عن ابن عمر .

والطبع بمعنى الختم وهو عبارة عن ضرب الحجاب عليه ومنع التوفيق عن التطرق اليه ، ويحتمل أن يراد منه غلبة الرين عليه . والطبع : الدنس أي يدعه مدنساً بما ارتكبه من الاثم ، قاله بعضهم .

ومنها : ما أخرجه البيهقي في « سننه » باسناده الى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة واجبة على كل مسلم الاعلى مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض . » وأخرجه أيضاً في « باب من تجب عليه الجمعة » بزيادة في « جماعة » : قال : وهذا الحديث وإن كان فيه ارسال فهو مرسل جيد . فطارق ابن شهاب من كبار التابعين ، ومن رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يسمع منه . ولحديثه هذا شواهد، وساق باسناده الى تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة واجبة الا على صبي أو مملوك أو مسافر » وعقبه

بحديث جابر بسند فيه ابن لهيعة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه بالجمعة يوم الجمعة الا على مريض أو مسافر أو صبي أو مملوك ، ومن استغنى عنها بلهو أو تجارة استغنى الله عنه والله غني حميد » . قال : ورواه سعيد بن أبي مریم عن ابن لهيعة فزاد فيهم « أو امرأة » وعقبه أيضاً بسنده الى مولى لآل الزبير يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الجمعة واجبة على كل حالم الا على أربعة على الصبي والمملوك والمرأة والمريض » وأخرج بعده بسنده الى ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « الجمعة واجبة الا على ما ملكت أيمانكم أو ذوي علة » . وأخرج أيضاً في « باب من تجب عليه الجمعة » بسنده الى ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « على كل محتلم رواح الجمعة ، وعلى من راح الى الجمعة الفسل » . وأخرج أيضاً بسنده الى الشافعي عن ابراهيم بن محمد ، حدثني سلمة بن عبد الله الخطمي ، عن محمد بن كعب انه سمع رجلاً من بني وائل يقول : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « تجب الجمعة على كل مسلم الا على امرأة أو صبي أو مملوك » .

قلت : قد تقدم الكلام على جهالة الصحابي بما يغني عن اعادته .

وهذه الاحاديث مخرجة في كثير من كتب الحديث ، وسكوت البيهقي على ما سكت منها دليل على انتفاء المطاعن على أسانيدھا لما جرت به عادته من الثبوت والنقد ، ومجموعها مع ما تقدمها من الأدلة يقتضي الوجوب اقتضاء قوياً ، وانها فرض على الاعيان . وقد قال ابن القيم رحمه الله : أجمع المسلمون على ان الجمعة فرض عين ، الا قولاً يحكي عن الشافعي انها فرض كفاية ، وهو غلط عليه ، ونحوه ذكره في « البحر » اذا عرفت ذلك ، فلها عند الجمهور خمسة شروط في كل منها خلاف نشير اليه ان شاء الله تعالى :

الشرط الاول - الامام الاعظم : واليه ذهب المعتزلة وأبو حنيفة ، واحتجوا على ذلك بأدلة :

أولها- حديث جابر وأبي سعيد وأبي هريرة المشار اليه أولاً، وفيه : « وله امام عادل أو جائر » ، فلما ذم النبي صلى الله عليه وآله وسلم تاركها بشرط أن يكون له امام علم ان الامام شرط في وجوبها ، واذا ثبت أنه شرط في وجوبها ثبت انه شرط في صحتها لانها متى صحت وجبت .

ثانيها - حديث : « أربعة الى الولاية الحد والجمعة والنيء والصدقات » .

ثالثها - اجماع أهل البيت على اشتراطه حكاة المؤيده بالله ، ثم اختلفوا ، فقالت العترة : لا بد أن يكون الامام عدلا ، وحملوا ماورد من قوله : «أو جائر» على كونه جائراً في الباطن تنبيها على أن الامام لا يراعى باطنه ، وسواء كان في الباطن عادلا أو جائراً ، هكذا ذكره القاضي زيد . وقال أبو حنيفة : لا فرق بين العادل والجائر في الاشتراط عملا بظاهر الحديث .

وأجيب عن الأول بوجوه :

أحدها : أن المراد بالامام في الحديث إمام الصلاة اذ هو المجمع على اشتراطه لصحة الصلاة ، ويؤيده انه لا امام في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قال في حياتي أو بعدها وله امام ولا امام في حياته الا امام الصلاة . واعترض بأن وصفه بالعدل والجور يدل على انه الامام الأعظم . وأجيب بأن الامام الأعظم ومن يلي من قبله هو الذي يكون امام الصلاة غالباً ، فخرج الكلام مخرج الغالب . وقد يقال : لافائدة لوصفه بها من حيث كونه امام الصلاة بل المناسب وصفه بنحو البر والفاجر ، كما ورد في امام الصلاة على أن زيادة : « في حياتي أو بعد مماتي » في رواية جابر هي ضعيفة .

ثانيها : ان جعله شرطاً في الوجوب أو في الصحة مبني على كونه من الاحكام الوضعية التي نصبها الشارع علامة على الوجوب ، كالحول في وجوب الزكاة والاستطاعة في وجوب الحج ، ولا بد من قيام الدليل على جعل الشارع وجوب الحكم مترتباً على ذلك الشرط ، كحديث : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » وقوله تعالى : « من استطاع اليه سبيلاً » وليس في منطوق الحديث أن الجمعة لا تجب عند فقد الامام أو لاتصح مع عدمه ، وانما يدعى ذلك من مفهومه . وقد ثبت في الأصول انه لا يحتاج بالمفهوم متى كان محتملاً لغير المعنى المراد ، وبيان احتماله لغير المدعى أن يقال مفهوم الحديث التأكيد لوجوب الجمعة من أوله ، ألا ترى الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « في يومي هذا في شهري هذا في عامي هذا الى يوم القيامة » يدل على استواء تلك الاوقات وما بعدهن من الأزمان الى يوم القيامة ، فلو لا ارادة البالغة والتأكيد بذكر كل واحد منها منفرداً لكفى فيه صيغة عامة ، وكذا قوله ﷺ في حياته أو بعد مماتي « على تسليم صحتها على انه لا يخلو ترك الجمعة اما في حياته أو بعد مماته ، وكذلك استخفافا بها أو جحوداً لحقها ، اذ لا يخلو حال تاركها من أحد الامرين غالباً ،

فلولا ان ذلك خرج مخرج التأكيد لتضمن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مصان عنه من اللغو ، وكذلك قوله : « وله امام عادل أو جائر » لان الزمان لا يخلو عن أحدهما ، فيكون خارجاً مخرج التأكيد لا مخرج الاشتراط . وقد يقال في تقرير كونه شرطاً في الصحة ثبت بالاستقراء أن ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل : انه الغالب ، أشار اليه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الحديث الثالث من « باب فضل الجماعة » . ويجاب بانه مبني على تسليم الوجوب المدعى ، وهو محل النزاع كما عرفت .

وعن الثاني : بان الحديث ضعيف اذ لم يوجد له اسناد متصل . وقد نقل ابن عبد البر في « التمهيد » انه ذكر عن الحسن وعبد الله بن محيرز ومسلم بن يسار انهم قالوا : « الجمعة والزكاة والحدود والفني والحكم الى السلطان » كذا رواه موقوفاً عليهم بصيغة التمريض ، واذا ثبت ذلك عنهم فهو من مواضع الاجتهاد وليس فيه حجة . وعلى تقدير رفعه فمعناه المتبادر أن يكون متعلق الجار والمحرور ولايتها وعهدها والامر بها الى الأئمة لاصحتها ووجوبها ، لاسيما الزكاة اذ لا يسقط وجوبها في غير زمن الأئمة ، ولا يجوز تفكيك النظم والتلون في تقدير المتعلق بان يقدر في بعضها الصحة أو الوجوب وفي بعضها الولاية .

وعن الثالث : بان الاجماع المدعى ان كان المراد به بين قدماء أهل البيت ولو حدث بينهم خلاف من بعد ، فيدفعه ما ذكره الامام أحمد بن عيسى في « الامالي » ولفظه : ان الذي يجب من ذلك مع الامام العدل التقي الزكي المقتدى به ، وان كنت لا أقدم على من دخل في ذلك وعمل به لاختلاف الرواية فيه عمن يوثق به فكأنه موضع رأي ، وأني لأدين فيه الا مع امام الهدى هذا رأيي ومبلغ علمي ، فكلامه مشعر بان المسألة اجتهادية وان ذلك رأيه فيها ولم ينكر على من خالفه ، ولو ثبت عنده اجماع أهله لما ساع له اطلاق هذه العبارة .

وروى الباقر أن علياً عليه السلام صلى خلف عثمان اثنتي عشرة سنة ذكره في « الشفاء » : « و«أما لي أحمد بن عيسى » ، واشتهر عند العلماء أن الحسن والحسين كانا يصليان خلف معاوية ولا ينعقد الاجماع بخروج هؤلاء . وما روي عن زيد بن علي والقاسم والنفس الزكية من تأييم من حضر الجمعة مع أئمة الجور ، وعن الباقر والصادق من المنع من ذلك من غير تأييم ، فقد عرفت أن المسألة ظنية قطعاً عند من له خبرة بأساليب الاستدلال ، فاذا صح عنهم ذلك فلا وجه للانكار على من خالف في الظنيات مسترجحاً لما ذهب اليه . والا أدب الى تحطئة من

ذهب الى خلافه من أهل البيت ، كما مستدكرة . على أن لهم فيما ذهبوا اليه من المنع والتأثير محامل كأن يكون المصلي خلف الجورة ممن يعتقد تحريم ذلك ، وانما فعله طمعاً في دنياهم ورغبة في مدهانتهم لاسيما إذا ضم الى ذلك عدم اعادة الصلاة ، فيكون قاطعاً لها ، وقد أشار الى هذا المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، وأنها قصدوا بالمنع حضور الجمعة مع قوم من الأئمة بلغوا حد الكفر بما ظهر منهم من الاستهانة بالدين كالوليد بن يزيد ويزيد بن معاوية أو أن ذلك في وقت امام حق دعا الى الخروج معه لجهاد أئمة الجور ، فيكون المقيم معهم آثماً لتركه ما يجب عليه من الخروج مع إمام الحق . على أن كلام الامام زيد بن علي فيماتني آخر الجنائز صريح في نفي وجوب السعي الى أئمة الجور لا غير . ولفظه : « وسألت زيد بن علي عن السعي الى الجمعة ، فقال : ليس يجب عليك السعي الى الأئمة الفسقة انما يجب عليك أن تسعى الى أئمة الهدى » . اهـ .

ففي رواية التائيم عنه بعد لخالفته هذه الرواية الصحيحة عنه وسقوط الوجوب محمول على ما يناسبه من تلك المحامل السابقة . وأما ما فعله الامام زيد بن علي من اعادته لصلاة العيدين ، فقد ذكر أحمد بن عيسى عن جده زيد عليه السلام انه انما اعادها لانهم أذنوا لها وأقاموا اتباعاً لما روي في ذلك عن معاوية ، وانما فعله معاوية جهلاً وغلطاً ، وان كان المراد بدعوى الاجماع من أهل البيت على عمومهم فغير صحيح اذ قد ثبت خلاف المهدي محمد بن المطهر والأمير الحسين والامام يحيى بن حمزة والسيد الامام محمد بن ابراهيم الوزير ، وقد نازع هؤلاء في ثبوت الاجماع من العترة على ذلك ، ولو صح لهم ما خالفوه اذ لا يستجيزون مخالفة اجماع العترة . ومن حقق البحث في ذلك الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد رحمه الله في رسالة له .

واعلم أن الاصرار على ترك الجمعة لعدم وجود من كملت فيه شروط الامامة المعتبرة عند الاصحاب يؤدي الى هدم ركن من أركان الشريعة التي تطابقت عليها النصوص كتاباً وسنة ، وورد الوعيد الشديد على من تهاون به بمجرد تخيل ذلك الوصف شرطاً مخصصاً لعريح الآية ، مع ما عرفته من عدم انتهازه بما لا يبقى معه عند من تمسك بالانصاف شك ولا ريب . ويؤدي أيضاً الى أن يمضي جميع عمره محروماً من هذه الفضيلة مرتكباً للخطر في رد ما جاءت به الأوامر والزواجر بتخمينات عليلة ، بل يمضي عليه أملافه قرناً بعد قرن ،

ويأتي من بعده بعلناً بعد بطن ، وتلك السنة المحمدية ميتة في اكفانها مهانة بين لداتها واقرانها، اذ الشروط التي اعتبروها في الامام لم تجتمع في القائمين بعد أمير المؤمنين الا في العدد اليسير في جهات حقيرة محصورة ، فكيف بالسواد الاعظم الذين ملؤوا البسيطة شرقاً وغرباً ما بين رعاة ورعية منذ زمن النبوة الى الآن ، فما هذه الاخوية فظيعة وزلة شنيعة .

ولما تنبه لذلك بعض المقيدين^(١) بالمذهب ذكر في بعض تماليقه على « الازهار » عندقول مؤلفه : واليه وحده اقامة الحدود ... الخ مالفظه : وأما في غير وقته فلمن صلح الى قوله: وكذلك الجمعة ، فان الآية تقتضي قيامها مع عدمه ، وأما حديث « أربعة الى الأئمة » فالمراد مع وجودهم ومع عدمهم يجب على المسلمين مايجب على الامام في جميع الاحكام . اهـ .

وقال بعض^(٢) سادات أهل البيت:ظاهر الحديث مع أبي حنيفة في وجوب الجمعة مع الامام الجائر . وأما قول أصحابنا أن امامة الجائر لاتصح فليس فيه مايمنع من وجوب الصلاة معه مع عدم صحة امامته ، كما لو نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك نصاً صريحاً لايتحمل التأويل فانه يسمى اماماً في اللغة ، قال الله تعالى : « قاتلوا أئمة الكفر » فما الموجب للتأويل وهذا قوي جداً على تقدير صحة الحديث ، والله أعلم .

الشرط الثاني - اعتبار المصير : وهو مذهب زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه . والحجة فيه ما أخرجه البيهقي ، قال : أخبرنا أبو طاهر الفقيه ، أنبأنا أبو عثمان البصري ، نا محمد بن عبد الوهاب ، ثنا يعلى بن عبيد ، ثنا سفيان ، عن زيد ، عن سعد ابن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : قال علي رضي الله عنه : « لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع » . قال السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير : هذا الأثر ثابت عن علي عليه السلام، أخرجه ابن أبي شية في « مصنفه » ورواه في « الجامع الكافي » وصححه ابن حزم . اهـ .

وقد روي مرفوعاً ولا يصح ، وفسر أبو حنيفة المصير بأن يكون فيه سلطان وسوق

(١) هو السيد العلامة أحمد بن علي الشامي رحمه الله . ا . هـ . منه .

(٢) هو السيد العلامة الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله ذكره في رسالة له في الجمعة . ا . هـ .

قائم وجامع ومنبر ونهر جار . واحتجوا بأن قوله تعالى : « إذا نودي للصلاة » الآية مجملة ، ومن بيانها إقامتها في المدينة وهي مصر جامع .

قال في « نهاية المجتهد » بعد أن ذكر اختلاف العلماء في اشتراط الامام والمصر والمسجد : والسبب في اختلافهم هو الاحتمال المتطرق الى الأحوال الثلاثة التي اقترنت بهذه الصلاة الى أن قال : والسبب في اختلافهم هو كون بعض تلك الأحوال أشد مناسبة لأصحاب الصلاة ، ولذلك اتفقوا على اشتراط الجماعة إذ كان معلوم من الشرع أنها حال من أحوال الجمعة ، ولم ير مالك المصر والسلطان شرطاً لكونه غير مناسب لأحوال الصلاة ، ورأى المسجد شرطاً لكونه أقرب مناسبة ، ثم قال : ولو كانت هذه شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . اهـ .

وقد ظهر من كلامه أن الأمور المقترنة بصلاة الجمعة التي هي تسمى صلاة حقيقة ، وهي ركعتان فقط أمور ستة : الجماعة والخطبتان والمسجد والمصر والوطن والامام ، والذي وقع بياناً لمجمل الصلاة الركعتان فقط ولا يدخل في مسمى الصلاة غيرها ، والمشتراط لما عداها مفتقر إلى دليل من خارج ، والظاهر من كلام الامام أن المصر شرط في الوجوب لا في الصحة وهو ما أراده الامام عليه السلام بقوله : « لا تجب إلا على أهل الأمصار ، ومن كان خارج المصر لا يجب عليه الحضور ، ويكون المراد من قول علي عليه السلام : « لا الجمعة » في الوجوب وأما صحة فعلها بمن كان خارج المصر وإحراز فضيلتها وسقوط الظاهر بها فلا كلام فيه أخذاً من مفهوم عبارته ، وقد أوضح ذلك بعض شراح الحديث ولفظه : قد رويت آثار كثيرة في إقامة الجمعة في أول الإسلام وفي أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي زمن الخلفاء فلا سبيل الى جعل الجواز في القرى ، وتبقى المنازعة في وجوبها عليهم لا غير ، مع أنها تسقط الظاهر عنهم إذا صلوا الجمعة ، وأما من لا يميزها في القرى ومنع من إقامتها فيها فلا أعلم له وجهاً يسوغ مع كثرة الآثار في ذلك ، وعدم انكار الصحابة والتابعين لذلك ، فقد ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى قرى عريضة أن يصلوا الجمعة والعديد ، وروي أنه أمر عمرو بن حزم أن يصلي العيدين بأهل نجران وجمعة أهل جوائي في قرية صحيحة مخرجة في الصحاح ، وكانوا لا يستبدون بأمر الشرع دونه صلى الله عليه وآله وسلم ، فالأشبه أنهم لم يقيموها إلا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم مع أن إقامتها لا تخفى عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، فأقراره كأمره ، وجمعته في قرية بني سالم صحيحة ، وجمعة مصعب وأسعد في قرية صحيحة ، وكانت المدينة إذ ذاك كلها قرى صفار أو اسم الوادي كله المدينة ، ولم تنصر إلا بعد هجرته صلى الله عليه وآله وسلم بزمان على ما يقول المخالف ، فانه احتج بيوم نزول الجمعة وقوافر الناس واجتماع البيوت وذلك بعد زمان لاقامتها في غير ذلك المكان ، وكان أهل الاسكندرية ومدائن مصر ومدائن سواحلها يجمعون على عهد عمر بن الخطاب وعثمان بأمرها ؛ حكاية الليث بن سعد وفيها رجال من الصحابة ، وسئل عمر عن الجمعة في القرى بين مكة والمدينة ، فقال : نعم إذا كان عليهم أمير فليجمع . وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي أنظر كل قرية أهل قرار ليسوا بأهل عمود ينتقلون فأمر عليهم أميراً ثم مره فليجمع بهم .

وروى البيهقي بإسناد حسن أن أبا هريرة كتب الى عمر يسأله عن الجمعة - وهو بالبحرين فكتب إليهم أن جمعوا حيث ما كنتم . قال البيهقي بعد ما حسنه : وهو الذي يأتي على طريق السنن ، فان أبا هريرة كتب اليه في الجمعة في القرى لمساثر البحرين ، وقد كانت جمعة جوائى قبل ذلك فلا أدري أكانت قد تطلت في أيام الردة في زمن أبي بكر وبعد ذلك أم كتب اليه بالاقامة في باقي قرى البحرين ؟ . فاجابه أن جمعوا حيث ما كنتم . وهذا ظاهر الكتاب ، فان ظاهره أنه يصلي حيث ما كان من جمع وإفراد ومسافر^{وهو جمع} إلا أن المنفرد والمكان الذي ليس بقرار خرجاً بالاجماع والمسافر أيضاً نحو ذلك ، وبقي الباقي كله على الظاهر في المكان والعدد ، فتصح الجمعة في أي قرية كانت محلاً للاستيطان بثلاثة على مذهب الأوزاعي ، وهو ظاهر الآية لأنها خطاب للجمع ، وأقله ثلاثة إمام ومأمومان ، واختاره ابن المنذر من أصحابنا ، ولا ينبغي ترك ظاهر الآية إلا بدليل ، ولا دليل يعتمد في ذلك إلا مفهومات بعيدة وتقدير احتياط لاسقاط الفرض تكاد تخالف الظاهر. فالذي ينبغي القطع به أن الجمعة في القرى جائزة بالاجماع ، وخلاف من خالف في عدم جوازها لا يلتفت اليه ، ويرد الخلاف إلى أنها هل تجب عليهم أولاً؟ والاحوط وجوبها ، والرخصة متجهة في اسقاطها عنهم هذا ما يتجه عندي ، والعلم عند الله. اهـ. كلامه وهو جيد نفيس ، ويؤيد ما ذكره من الرخصة لمن كان خارج المصر ممن لا يبلغه النداء مارواه في « مجمع الزوائد » عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم : « خمسة لا جمعة عليهم : المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية » رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني .

قلت : وهو منجبر بعمل الصحابة .

ففي « سنن البيهقي » عن أنس بن مالك أنه « كان يأتي من الزاوية على فرسخين من البصرة يشهد الجمعة ، وأحياناً لا يشهداها » . وروى بإسناده إلى الشافعي ، قال : وقد كان سعيد ابن زيد وأبو هريرة يكونان بالشجرة على أقل من ستة أميال فيشهدان الجمعة ويدعاناها . قال : ويروى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان على ميلين من الطائف فيشهد الجمعة ويدعناها . اهـ .

والمراد بالبادية في حديث أبي هريرة ما ذكره الشيخ تقي الدين في شرح حديث : « لا يبيع حاضر لباد » ما يشمل القرى وغيرها . وذكر في « النهاية » : أن البادية تختص بأهل العمدة والخيام دون أهل القرى والمدن . ويتعلق بهذا قوله عليه السلام : « فإن كان يسمع النداء وجب عليه الحضور » - يعني ممن كان خارج المصر - . وقد أورد البيهقي في « باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر » في موضع يبلغه النداء « أدلة تقتضي الوجوب » . منها عن عائشة قالت : « كان الناس يتتابون الجمعة من منازلهم ومن العوالي » ، قال : رواه البخاري ومسلم . وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة على من سمع النداء » قال : وله شواهد ثم ساقها . وعن ابن عباس موقوفاً « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » ورواه أيضاً بسند آخر مرفوعاً وسكت عليه ، قال أبو عبد الله الحاكم : هذا حديث رفعه هشيم بن بشير وقرآد (١) أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان عن شعبة ، وهما ثقتان ، والطريق إليهما صحيح فلا يضرهما من خالفهما في رفعه . اهـ . وروى البيهقي أيضاً نحوه عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً وموقوفاً .

الشرط الثالث - اعتبار العدد : فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة أن أقل ما يجزيء : الإمام وثلاثة . قال في « البحر » : إذا التزمه صلى الله عليه وآله وسلم الاجتماع فيها كشف أن مخاطب بقوله تعالى : « فاسمعوا » جماعة وأقلها ثلاثة . قال في « المنار » : وهو

(١) مراد بضم القاف وراء مخففة ، ذكره في « المعنى » . اهـ .

الذي تسكن النفس اليه . وروي عن أبي يوسف ، وهو مذهب أبي ثور والاوزاعي أنها
اثنان مع الامام إذ هو داخل في الخطاب فصاروا جماعة . وهو الذي جنح اليه من نقلنا عنه
سابقاً من الشافعية . ويؤيده ما أخرجه أبو داود والبيهقي عن طارق بن شهاب ، عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة... »
الحديث ، وقد تقدم ما قاله البيهقي انه مرسل جيد ، وله شواهد الا أن زيادة في جماعة لم
تكن في تلك الشواهد .

قال ابن رسلان في « شرح سنن أبي داود » : قال السبكي : ان صح أن طارقاً لم يسمع من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو مرسل صحابي وهو حجة . وبه قال النووي في « الخلاصة » .
وقد رواه الحاكم عنه باسناد صحيح على شرط الشيخين ، عن أبي موسى الاشعري فاندفع
الارسال . اهـ . وقواه ابن كثير . ويؤيده ما أخرجه مسلم من أن النبي صلى الله عليه وآله أن
يحرق على المتخلفين عن الجمعة بيوثهم ، وهو دليل وجوب الجماعة فيها ، وأقل ما يطلق عليه
اسم الجماعة ثلاثة فصاعداً . وأما الاثنان فما فوقهما جماعة فخاص بما عدا الجمعة توسعة من
الله تعالى لتكررها في جميع الايام . وعند الشافعي وعمر بن عبد العزيز أن أقلها أربعون .
وحجتهم ما وقع من تجميع أسعد بن زرارة في حرة بني بياضة ، وفيه قلت له : كم كنتم يومئذ ؟
قال : أربعون . قال الخطابي : وذلك أن هذه الجمعة كانت أول ما شرع من الجمعيات فكان
جميع أوصافها معتبرة فيها ، لان ذلك بيان للمجمل واجب . وبيان للمجمل الواجب واجب . وأجيب عنه
بما ذكره السيد محمد بن ابراهيم بانه انما يصح ذلك لو لم يصدر منه عليه السلام كلام فيه بيان ،
وأما مع الكلام فهو بين من الفعل ، وقد بلغ قول الله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم
الجمعة فاسعوا » . وهذا عام والعام ليس بمجمل ، وقد عرفنا ببيان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ماهية الصلاة وإنما بقي معرفة كميتها ، وبعد نزول الآية قد ظهر ببيانه أنها ركعتان . اهـ .
وماعداهما ليس داخلاً في البيان حتى يكون واجباً وقد تقدم نحوه عن « نهاية المجتهد » . قل
في « المنار » : لم يدل دليل على العدد « وما كان ربك نسياً » . وأقل ما وقع من فعله صلى الله
عليه وآله وسلم أو تقريره لو صح لا ينفي مادونه ، فتخصيص الثلاثة من الأربعة من الأربعين
ونحو ذلك تحكّم ، والشرط الجماعة والاثنان فما فوقهما جماعة ، والله أعلم . اهـ .

الشرط الرابع - الوقت : وقد تقدم أول الباب الكلام عليه مستوفى .

الشرط الخامس - الخطبتان : وقد تقدم الكلام أيضاً على وجوبهما وعدم اشتراطهما، فاما المسجد فقد سبقت الإشارة الى ما نقل من تجميعهم قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حرة بني بياضة ، وجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني عوف ، وما أمر به الخلفاء من التجميع في كثير من البلدان ، ولم يكن ذلك في مسجد ، فدل على عدم اشتراطه . وأما الوطن عند من لم يشترط المصر فليس شرطاً في صحة ولا وجوب انجميعه صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وخطب على قوس ، كما أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » عن ابن جريج . وأخرج نحوه أيضاً عن عمر بن عبد العزيز من فعله على أن من لم يشترطه في مقام المنع . والدليل على مدعيه وتمسكه بفعله صلى الله عليه وآله وسلم حيث صلاها عند نزول الامر بها في وطنه فيه ماعرفته سابقا .

قال زيد : ولا تجب الجمعة على عبد ، ولا على مريض ، ولا على امرأة ، ولا على مسافر .

قد تقدم قبل هذا ما أخرجه البيهقي وغيره مما يدل على سقوط الوجوب على هؤلاء الأربعة ، وقد وقع في بعضهم خلاف .

أما العبد ، فقالت طائفة : هي واجبة على العبد الذي يؤدي الضريبة ، منهم الحسن البصري وقتادة . وقال الاوزاعي : اذا كان مخارجاً فأدى ضريته فمليه الجمعة . وقال بعضهم : هي عليهم كالاحرار الا اذا منعهم السادة . وقال أكثر أهل العلم : ليس على العبيد الجمعة ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت . وقال به مالك وأهل المدينة والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وروي عن عطاء والشعبي وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أيضاً لخروجه عن العموم بالدلائل الخاصة كما تقدم ، وحكم المكاتب والمدر والخن واحد .

وأما المريض والمسافر فلحديث جابر السابق ، وفي حديث طارق بن شهاب في المريض وهو من كان يخشى بالمسير اليها ، أو بالوقوف قدرها زيادة الضرر ، وفي حكمه الأعشى ولو وجد قائداً قياساً على المريض بجامع الحرج ، وقيل : ان وجد قائداً وجب للعموم التكليف وعدم العذر ، وكذا المقعد إذا وجد من يحمله .

وفي المسافر أيضاً ما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » قال : نا عباد بن يعقوب ، عن ابراهيم بن يحيى ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام قال : « لا تجب الجمعة على من صلى ركعتين ، يقول : ليس على المسافر الجمعة » . وفي « الجامع الكافي » قال محمد : بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه قام بين الركن والباب يوم التروية في حجة الوداع في يوم الجمعة حين زالت الشمس ، فوعظ وذكر ، وقال : انا نصلي الظهر بمنى فمن استطاع منكم أن يصلي الظهر بمنى فليفعل ، وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الجمعة ولم يجتمع » . اهـ . ومعناه في حديث جابر الطويل المتفق عليه المشتمل على حجة

وفي مجموع ما ذكر ما يفيد تخصيصه من عموم الآية ونحوها ، وهو مذهب العترة ، وقال به : ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وطاووس وعطاء ومالك والثوري وأحمد واسحاق والشافعي . وروي من فعل أنس وعبد الرحمن بن سمرة . وقل الزهري : اذا سمع الأذان فليشهد الجمعة . والمسافر يحتمل أن يراد به من هو مباشر للسفر في حاله ، فعلى هذا يجب على من نزل بمقدار الصلاة ، وهو مذهب القاسم والمهادي وأبي العباس والزهري والنخعي ، وهو الانسب بحكمة التخصيص لحصول الحرج ، ولا حرج في الاغلب الا في حق المباشر دون النازل لمساواته المقيم في عدم اشغال السفر ، ويحتمل أن يراد بالمسافر من له حكم السفر ، فيدخل فيه من كان نازلاً وقت إقامتها فلا تجب عليه الجمعة . قيل : وهو مذهب زيد بن علي والناصر والباقر والامام فهدى القباره

وأما المرأة فقال الخطابي : أجمع الفقهاء على أن النساء لا الجمعة عليهن . ونقل ذلك عن ابن المنذر ، وقال : اجمعوا على انهن إن حضرن الامام فصلين معه ان ذلك يجزيه عنهن . وقال الشافعي : انه يستحب للمجائز حضورها باذن الزوج لحديث : « لا تنعوا إماء الله مساجد الله » . وروي عنه في « البحر » القول بالوجوب ، وهو خلاف ما صرح به أصحابه وكل من أجمع على أنها لا تجب عليهن أراد قبل الدخول فيها بالاحرام .

تنبيه ورد من اعدار الجمعة الخوف فيما أخرجه البيهقي بسنده الى ابن عباس ، قال : قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سمع المنادي فلم يمتعه من اتباعه عذر فلا صلاة له . قالوا : وما العذر ، قال : خوف أو مرض » ومن ذلك المطر والطين والدخض لحديث

البخاري ومسلم عن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم مطير: « اذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل حي على الصلاة، قل: صلوا في بيوتكم ». قال: فكان الناس استنكروا ذلك فقال: قد فعل ذا من هو خير مني ان الجمعة عزمة واني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والمطر. وأخرج الشيخان أيضاً عن عبد الله بن الحرث، قال: « خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ، فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة أمره أن ينادي الصلاة في الرحال، فظفر القوم بعضهم الى بعض، فقال: كأنكم انكرتم هذا قد فعل هذا من هو خير مني، وانها عزمة ». وفي رواية: « في يوم ذي رزغ » وهو الوحل الشديد وكذلك الردغ. وفي رواية عند مسلم: « وكرهت أن تمشوا في الدحض والزلل ». اهـ.

الذي يظهر أنه منصوب عطفًا على اخرجهم ورفع على الاستئناف خلافاً للقصور تمت سماع هؤلاء المحم محمد بن محمد بن محمد المؤيد بن ابنه السري

وهما بمعنى الزلق. واندغ - بفتح الراء واسكان الدال المهملة وفتحها وبالعين المعجمة -: الطين والوحل (١). والرزغ - بالزاي - مكان الدال بمعناه، وقيل: المطر الذي يبل الأرض. وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده الى أبي المليح عن أبيه انه « شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير، فأمر مناديه ينادي إن الصلاة في الرحال ». قال سعيد (٢): وحدثنا صاحب لنا انه سمع أبا المليح يقول كان ذلك يوم جمعة. وأخرج أيضاً عن أبي المليح عن أبيه « أنه شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة، فأصابهم مطر زمن الحديبية لم يتدل أسفل نعالهم، فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلوا في رحلهم. وخالف مالك في ذلك محتجاً بأن الحديث ورد في سفر، وهو من الأعذار التي قام عليها الدليل. وأجيب بأن المذتر في ترك الجماعة في السفر عذر في تركها في الحضر، والجمعة كالجماعة ولا سيما عند القائلين بوجوبها على المسافر.

(١) الوَحْل، ويجرك: الطين الرقيق ترتطم فيه الدواب. اهـ. « قاموس » .
(٢) سعيد هذا هو ابن عروبة مذكور في سند الحديث في « سنن البيهقي » . اهـ.

باب صلاة العيدين

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« انه كان يصلي بالنس في الفطر والاضحى ركعتين ، يبدأ ثم يكبر
ثم يقرأ ، ثم يكبر خمساً . ثم يكبر أخرى ، فيركع بها . ثم يركع في
الثانية ، فيقرأ ، ثم يكبر أربعاً ، ثم يكبر أخرى ، فيركع بها فذلك
اثنتا عشرة تكبيرة ، وكان يجهر بالقراءة ، وكان لا يصلي قبلها ولا
بعده شيئاً .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن جعفر بن
محمد ، عن علي « انه جهر بالقراءة في العيدين وصلاة الاستسقاء ، وصلى قبل الخطبة وكبر
سبعاً وخمساً » . أبو العباس الأصم في حديثه . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » ما لفظه :
أخبرنا أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أبو أحمد الانماطي ، قال : نا اسحاق بن ابراهيم الصنعاني ،
عن عبد الرزاق ، عن ابراهيم بن محمد ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : « كان علي يكبر في
الفطر والاضحى في الاولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة ،
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك » . وأخبرنا
أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أحمد بن خالد ، قال : نا جعفر بن محمد بن حرب الطحان
الكوفي ، قال : نا محمد بن تسنيم الحضرمي ، قال : نا محمد بن عبد الحميد العجلي ، عن سيف
ابن عميرة ، عن أبان بن تغلب ، عن جعفر بن محمد ، قال سمعته يقول : « كان علي يكبر في
العيدين كليهما اثنتي عشرة تكبيرة ، يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن وسورة ، ثم يكبر سبعاً ، ثم يركع

بأخراهن ، ثم يقوم فيقرأ بأم القرآن وسورة ، ثم يكبر خمساً ويركع بالخامسة . قال في « التخريج » : وفي هذين الاسنادين الى جعفر بن محمد من لا أعرفه . اهـ . وفيه أيضاً ارسال لكنه بصيغة الجزم ، وهو معمول به على الاصح .

وفي « مجمع الزوائد » عن الوليد بن سريـع مولى عمرو بن حريـث ، قال : « خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عيد ، فسأله قوم من أصحابه ، فقالوا يا أمير المؤمنين ما تقول في الصلاة يوم العيد قبل الصلاة وبعدها ؟ فلم يرد عليهم شيئاً ، ثم جاء قوم فسألوه كما سأله الذين كانوا قبلهم ، فما رد عليهم حتى انتهينا الى الصلاة ، فصلى بالناس فكبر سبعاً وخمساً ، ثم خطب الناس ثم نزل فركب ، فقالوا : يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصلون ، قال : فما عسيت أن أصنع سألتهموني عن السنة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ، فمن شاء فعل ومن شاء ترك ، أنروني أمتنع قوماً يصلون فأكون بمنزلة من - منع عبداً إذا صلى » رواه البزار ، وقال : لا يروى عن علي إلا بهذا الاسناد .

قلت : وفيه من لم أعرفه . اهـ .

ووجه مطابقتها لحديث الباب أن في كل منها اثنتي عشرة تكبيرة إلا أن رواية الأصل ناظرة إلى تكبيرة الافتتاح ، ورواية « شرح التجريد » بدونها ، وهي رواية أيضاً عن زيد بن علي ، حكاهما في « المنهاج » ، فمع صحتها يشبه أن يكون الصواب في قوله في حديث الأصل : « ثم يكبر خمساً ثم يكبر سناً » وبها تطابق الروايات عن علي عليه السلام المروية في « شرح التجريد » و « مجمع الزوائد » . وفي « المجمع » أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تخرج له المنزة في العيدين حتى يصلي اليها ، وكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك » رواه البزار ، وفيه الحسن ابن حماد البجلي ولم يضعفه أحد ولم يوثقه . وقد ذكره المزي للتمييز ، وبقيـة رجاله ثقات .

وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يكبر ثني عشرة تكبيرة ، في الأولى سبعاً ، وفي الأخرى خمساً ، وكان يذهب في طريق ويرجع في آخر » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف .

قلت : أخرجه البيهقي عن ابن عباس «في التكبير سبع في الأولى وخمس في الأخرى من فعله» ، وقال : هذا اسناد صحيح .

قال في «الجمع» : وعن أبي واقد الليثي وعائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والأضحى، فكبر في الركعة الأولى سبعاً وقرأ : «ق والقرآن المجيد»، وفي الثانية خمساً وقرأ : «اقتربت الساعة وانشق القمر» .

قلت : حديث أبي واقد في «الصحيح» منه القراءة خالية عن التكبير، وحديث عائشة رواه أبو داود وغيره خلا القراءة : رواه الطبراني في «الكبير» وفيه ابن لهيعة وفيه كلام . اهـ .

وفي «تلخيص ابن حجر» روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يكبر في الفطر والأضحى ، في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً» أخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن عدي والبيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده قال : وقد قال البخاري والترمذي : إنه أصح شيء في هذا الباب ، قال : ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : وصححه أحمد وعلي البخاري فيما حكاها الترمذي ، قال ورواه من حديث عائشة . اهـ . وأخرج حديث عمرو بن شعيب محمد بن منصور في «الامالي» . قال في «التخريج» : وسنده حسن . وأخرج أيضاً فيها بسنده الى ابن عمر ، قال : «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العيدين اثنتي عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة» . قل في «التخريج» : وهو في «شرح التجريد» بهذه الطريق ، وفي اسناده فرج بن فضالة ، وفيه مقال ، وقد وثق . اهـ .

وقل بمض شراح «سنن أبي داود» : واعلم أن أبا داود قبل هذه الأحاديث في هذا الباب كلها ولم يتكلم على واحد منها. وقال البيهقي: حديث عمرو بن شعيب في هذا الباب صحيح. وقال البخاري : ليس في الباب شيء أصح من حديث كثير بن عبد الله وبه أقول : وسماع خالد بن يزيد قديم من ابن لهيعة ، ومن سمع منه في القديم فهو أولى لأنه خلط بآخرة . اهـ . فهذه أحد الصفات المروية في تكبير العيدين وغالبها يحتمل أن تكبيرة الافتتاح منها ، ونسبه

جمهور الأصحاب الى زيد بن علي عليه السلام على ظاهر رواية الأصل ، ومثله في « المنتخب » عن الهادي ، وحاصله المؤيد بالله لمذهبه أيضاً ، ويحتمل أنها خارجة عن تكبيرة الافتتاح ، وبؤيدها رواية « شرح التجريد » ونحوها حديث كثير بن عبد الله ، ففيه أن ذلك العدسوى تكبيرة الافتتاح ، ومثله حديث ابن عباس أنها ثلاث عشرة تكبيرة . وقد قال به أبو طالب وأبو العباس ، وهو وجه عند أصحاب الشافعي .

وقد روي عن علي عليه السلام صفة التكبير بوجه آخر، ففي مسنده من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن الحرث عن علي أنه « كان يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة ، مبتأ في الأولى وخمساً في الآخرة ، يبدأ القراءة في الركعتين ، وخمساً في الأضحية ؛ ثلاثاً في الأولى وثنتين في الآخرة يبدأ بالقراءة في الركعتين » .

وفي حديث أبي واقد الليثي وعائشة السابق دليل لمن قال : إن القراءة بعد التكبير في الركعتين ، وهو مذهب الشافعي ومالك ، وهو في رواية عمرو بن شعيب المشار اليه سابقاً . وأورد البيهقي في « سننه » ما يدل على ذلك من حديث كثير بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده ، ومن حديث عائشة وسعد القرظ ، ومن فعل أبي هريرة وعمر بن عبد العزيز . وذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب الى تقديم القراءة على التكبير عملاً بظاهر الروايات السابقة في حديث الأصل ، وما رواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » وقد يقال : هي موقوفة على أمير المؤمنين ، وفي حجة الأولين زيادة الرفع وهي أولى بالترجيح ، والله أعلم .

وقد روي عن أمير المؤمنين صفة أخرى ذكرها محمد بن منصور في « الأمالي » ولفظه : حدثنا محمد بن اسماعيل ، عن عبيد الله بن موسى ، عن اسرئيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام أنه : « كان إذا كبر يوم الفطر كبر تكبيرة ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، فإذا ختمها كبر بعدها خمس تكبيرات يركع بالخامسة ، ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، فإذا ختمها كبر بعدها خمس تكبيرات يركع بالخامسة ، فذلك إحدى عشرة تكبيرة في الفطر ، وفي الأضحية يقوم فيكبر تكبيرة ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فإذا ختمها كبر بعدها تكبيرتين يركع بالثانية ثم يقوم في الثانية فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فإذا ختمها كبر بعدها تكبيرتين يركع بالثانية ، فذلك خمس تكبيرات في الأضحية » . قال في « التخريج » : واسناده جيد ، والحرث حديثه حسن وإن تكلم فيه فقد وثقه غير واحد . اهـ . وقد عدا بن المنذر عن أهل العلم اثني عشر قولاً ، وقال : أصحابها وأكثرها قول من قال في الأولى سبعاً وفي الآخرة خمساً . قال : وبه أقول لحديث ابن عمر مرفوعاً . ويروي عن

ابن عباس أن التكبير يوم الفطر وبوم النحر سبع تكبيرات وإحدى عشرة وثلاث عشرة كل سنة . وقول إنه سبع وتسع ، وقول إنه يكبر أربع تكبيرات قبل القراءة ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات ثم يركع في الرابعة ، وقول إنه تسع في الأولى وخمس في الآخرة قبل القراءة وواحدة بعدها ، وقول إنها خمس تكبيرات في الأولى وفي الأخرى ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، وقول إن التكبير في العيدين أربع كتكبيرة الجنازة ، وقول والعمدة على ما صح في السنة .

قال بعض أهل التحقيق والورع : وتكاد السنة تبين أن التكبير في العيدين والجناز غير محصور ، وأنه كلما كثر فهو حسن وسنة مالم يؤد إلى الحذف والاقتصار على واحدة أو اثنتين والاكثار مالم يمل ويضجر ، والكل حسن وسنة بينة ولا توقيت ، كما قال حماد ، وبالله التوفيق . اهـ .

قوله : « وكان يجبر بالقراءة » وقد ورد ما يدل على مشروعية الجهر بها . قال البيهقي : وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين . أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر بن اسحاق الفقيه ، أنا محمد بن الخطاب ابن عمر ، أنا أبو نعيم ، أنا سفيان ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « يسمع من يليه في العيدين » . وأخرج أيضاً بسنده إلى مطرف ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « الجهر في صلاة العيدين من السنة » ، والخروج في العيدين إلى الجبانة من السنة » .

قوله : « وكان لا يصلي قبلها ولا بعدها » ، وقد ورد في الصحيح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قول ابن مسعود وحذيفة وجابر وابن أبي أوفى وابن عمر ، وقال به مسروق والشعبي والضحاك والقاسم وسالم والزهري ومعمروا بن جريج وأحمد بن حنبل . وقال الشافعي : الصلاة مباحة قبلها وبعدها ولا كراهة ولا سنة ، وهو قول أنس والحسن وسعيد وجابر بن زيد وعروة ، وبه قال ابن المنذر . قالوا : والأصل أن لا منع من الصلاة حتى يثبت مانع ولا كراهة . وقال أبو حنيفة : يكره قبلها ولا يكره بعدها . قال الشافعي : وكفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب للإمام ، وأما المأموم فمخالف للإمام ؛ وقد تنفل قوم قبل صلاة العيد وبعدها ، وآخرون قبلها وآخرون بعدها وآخرون تركوه كما يكونون كل يوم يتنفلون ولا يتنفلون . وقال القاضي زيـد : يستحب أن يتطوع قبلها بركعتين بلا تكبير نص عليه في « المنتخب » .

تنبيه أخرج البيهقي من حديث جابر بن عبد الله ، قال : « مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمساً يذكر الله ما بين كل تكبيرتين » . وأخرج أيضاً بسنده الى ابراهيم ، عن علقمة أن ابن مسعود وأبا موسى وحذيفة خرج اليهم الوليد بن عقبة قبل العيد ، فقال لهم : ان هذا العيد قد دنا فكيف التكبير فيه ؟ فقال عبد الله : تبدأ فتكبر تكبيرة تفتتح بها الصلاة وتحمد ربك وتصلي على محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تقوم فتقرأ وتحمد ربك وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تدعو ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك . قال البيهقي : وهذا من قول عبد الله بن مسعود موقوف عليه فيتابعه في الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر إذ لم يرو خلافه عن غيره . اهـ .

ملائكتك ورسلك ، وأن تغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات . اللهم إني أسألك من خير ما سألك المرسلون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه المرسلون ، قال في آخره سمعنا نحو هذا الدعاء عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال : قال أمير المؤمنين **هكذا علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** . واستحسن الهادي عليه السلام أن يقول بين التكبيرات : **الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا** . وحكي في « البحر » وشرح القاضي زيد صفات أخرى ، والظاهر أنه راجع إلى استحسان المصلي بما فيه ثناء على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بخير الدارين ، ولم يوقت فيه حديث إلا مارواه محمد بن منصور ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه

كان يخطب في العيدين خطبتين بعد الصلاة » .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامع » عن ميسرة أبي جميلة قال : « شهدت العيد مع علي ، فلما صلى خطب ، قال : وكان عثمان يفعل » أخرجه ابن أبي شيبة ، وهو في « شرح التجريد » من طريق ابن أبي شيبة ، عن أبي إدريس ، عن حصين ، عن ميسرة أبي جميلة ، فذكره . قال المؤيد بالله : وروي نحوه عن أبي بكر وعمر وعثمان . اهـ . وقل محمد بن منصور : حدثنا إسماعيل بن موسى ، عن شريك ، عن أبي إسحاق عن الحرث ، عن علي ، قال : « الموعظة والتذكيرة والخطبة في العيدين بعد الصلاة » . قال في « التخريج » وإسناده حسن وهو شاهد لحديث « المجموع » ، والمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة العيدين أنها بعد الصلاة بلا خلاف في ذلك . اهـ .

قلت : أصله في « الصحيحين » من حديث عبد الله بن عمر ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة » .

قال الشيخ بقي الدين في شرحه لهذا الحديث : هو دليل على أن الصلاة مقدمة على الخطبة في صلاة العيد ، وقيل : إن بني أمية غيروا ذلك ، وجميع ماله خطب من الصلوات ، فالصلاة مقدمة عليه إلا الجمعة وخطبة يوم عرفة .

وقد فرق بين صلاة العيد والجمعة بوجهين :

أحدهما : أن صلاة الجمعة فرض عين ينتابها الناس من خارج المصر ، ويدخل وقتها بعد انتشارهم في أشغالهم وتصرفاتهم في أمور الدنيا ، فقدمت الخطبة عليها حتى يتلاحق الناس ولا يفوتهم الفرض لاسيما فرض لا يقضى على وجهه ، وهذا معدوم في صلاة العيد .

الثاني : أن صلاة الجمعة هي صلاة الظهر حقيقة ، وانما قصرت بشرائط منها الخطبتان ، والشرط لا يتأخر وتمتد مقارنة هذا الشرط للشرط الذي هو الصلاة فزمت تقديمه ، وليس هذا المعنى في صلاة العيد اذ ليست مقصورة على شيء آخر بشرط حتى يلزم تقديم ذلك الشرط . اهـ . وهذا الوجه الأخير مبني على أن الخطبتين شرط في صحة الصلاة ، وقد تقدم أن المختار كون وجوبهما مستقلا ، ويترتب عليه أن من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فقد أدركها ، كما ورد بذلك الحديث ، وسبق بسط ذلك .

مكتبة

قال بعض شراح الحديث من الشافعية رحمه الله ما لفظه : أول من قدم الخطبتين قبل الصلاة مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وانما فعلهم مروان لأن بني أمية كانوا يسبون علياً كرم الله وجهه ونصر من أحبه ، وكان الناس بالمدينة بعد الصلاة لا يقفون لسماع ذلك ، فلذلك قدم الخطبة ليتمكن من اسماعهم السب - نسأل الله السلامة ونموذ به من القتين - . وكان والياً عليها لمعاوية : وعزله سنة أربع وأربعين وولى سعيدي بن العاص ثم عزله وولى مروان سنة أربع وخمسين ، ثم عزله وولى الوليد بن عقبة حتى مات معاوية ، وهذا أصح ما قيل في هذا . وما قيل من أنه في خلافة عثمان حولت الخطبة أو في آخر أيام ابن الزبير فلا يصح شيء منه - ان شاء الله تعالى - . وقول من قال زياد بالبصرة صحيح مثل مروان في خلافة معاوية ~~بني أمية~~ ، والله أعلم . فلو خطب قبل الصلاة فلا يعتد ^{الطبع} بخطبته وقد أساء وخالف السنة ^(١) . وفيه ان انكار المنكر واجب باليد ، فان لم يقدر ^{فالمعول} من ان يقدر ^{من ان يقدر} فباللسان ، فان لم يقدر فبالقلب يغيضه ويفارق الموضع ، فان لم يخرج من الايمان وبقي في الاسلام .

(١) هكذا في المبينة والمسودة ولم يكتب رحمه الله في الهامش شيئاً غير العلامة فسطر فيه ان شاء الله تعالى . من خط حفيد الشارح .

ويختص عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله ، وهذا مما يغفل عنه الناس ، والله يوقظنا للخير ويكفينا الشر والمسلمين آمين . اهـ

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه اجتمع عيدان في يوم فصلى بالناس في الجبآن ، ثم قال بعد خطبتيه : انا مجتمعون بعد الزوال ، فمن أحب أن يحضر فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ومن ترك ذلك فلا حرج عليه » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ما لفظه : عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « اجتمع عيدان على عهد علي عليه السلام فصلى بالناس ثم خطب على راحلته ، ثم قال : يا أيها الناس من شهد منكم العيد فقد قضى جمعه » أخرجه ابن أبي شبة ، وفيه عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : « اجتمع عيدان على عهد علي فشهد بهم العيد ، ثم قال : انا مجتمعون فمن أراد أن يشهد فليشهد » أخرجه ابن أبي شبة . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وانا مجتمعون » . وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح ، وفي اسناده بقية ، وصحح الدارقطني والامام أحمد ارساله .

وقال المؤيد بالله في « شرح التجريد » بعد أن ذكر حديث أبي داود هذا ما لفظه : وروى أيضاً أبو داود يرفعه الى إياس بن أبي رملة الشامي ، قال : « شهدت معاوية بن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم : هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدين اجتماعاً في يوم واحد ؟ قال : نعم ، قال : فكيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، فقال : من شاء أن يصلي فليفعل » ورواه الخمسة الا الترمذي وصححه ابن خزيمة وعلي بن المديني . وقال بعض شارحي « سنن أبي داود » : في مسنده عثمان بن أبي المغيرة وهو ثقة ، وإياس بن أبي رملة عرفه البخاري بهذا الحديث وسكت عنه ، وسكوت أبي داود يدل على انه ثقة ، وان الحديث حسن . اهـ . قال المؤيد بالله : وروي أيضاً عن الزبير ^{ابن} انه اجتزأ بالعيد عن الجمعة وانه

ذكر ذلك لابن عباس فقال : « أصاب السنة » . هـ . وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم .
وقال شارح السنن : والحديثان عن ابن عباس هما على شرط مسلم .

في الحديث دلالة على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز فعلها وتركها ،
وهو مخصوص بن صلى العيد دون من لم يصل لظاهر الرواية . وقد ذهب إلى هذا الهادي والناصر
والمؤيد بالله وأبو طالب إلا الامام ونصاب الجمعة فيجب عليهم فعلها ، واعترضه بعض
الحقّقين بأن قوله : « فمن شاء » دليل على أن الرخصة قد حصلت على العموم ، وهو منافي
لوجوب على أحد لانها إذا وجبت على ثلاثة صارت فرض كفاية كالجنازة ، وفرض الكفاية
ليس برخصة بل وجوبه متعلق بكل مكلف .

وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فانا مجمعون » فخير لا يدل على أكثر من أرجحية
التجميع على الترك ، وذلك يتحقق بحمله على الاستحباب للامام ان حضر معه من يجمع لقول
ابن عباس ، وقد قيل له : « ترك ابن الزبير الجمعة يوم العيد فلم يجمع بالناس بعد أن صلى العيد
أصاب السنة » أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عطاء بن أبي رباح . هـ .

وذهب الفقهاء وأحد قولي الشافعي إلى أنها لا تصير رخصة ، قالوا : لان دليل وجوبها
عام لجميع الأيام وما ذكر من الاحاديث والآثار لا يقوى على تخصيص الحديث الصحيح لان فيها
مقالا . قالوا : وحديث أبي هريرة محمول على أهل السواد ، وفي ألفاظه « من أراد أن يشهد
الجمعة وأهل المصر يشهدونها » وقد بينه حديث عثمان : « فمن أحب من أهل العالمة أن
ينتظر الجمعة فلينتظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذنت له » وأجيب بأن مجموعها يفيد
قوة على التخصيص لاسيما حديث زيد بن أرقم فقد صححه غير واحد من الأئمة ، وأن المراد
بقوله : « من أراد أن يشهد الجمعة » أي يحضرها للصلاة بدليل سائر الروايات ، وهي يفسر
بعضها بعضا ، وان حديث عثمان اذا كان مراده تخصيص أهل العوالي بالرخصة فهو اجتهد ،
والا فالظاهر ان ذكره اياهم من التخصيص على بعض أفراد العام .

واختلف العلماء هل يجب على من رخص له في ترك الجمعة لصلاة العيد أن يعدل إلى
الظهر أو يسقط عنه ؟ . فذكر صاحب « الشامل » أن ابن الزبير لما صلى العيد وترك الجمعة عابه
بعض بني أمية ، فقال : هكذا رأيت عمر بن الخطاب يصنع . قال : وروى أبو عبد الرحمن
السلمي : « انه اجتمع عيدان في يوم على عهد علي رضي الله عنه » إلى آخر ما تقدم فهو لاء

أربعة من الصحابة - يعني علياً وعمر وابن عباس وابن الزبير - ومن الفقهاء: عطاء وابن حنبل ، قال : عطاء : يصلي العيد ويترك الجمعة ولا صلاة في هذا اليوم الا العصر . اهـ .

وعلى القول بان الجمعة أصل في يومها والظهر بدل فهو يقتضي صحة هذا القول لانه اذا سقط وجوب الأصل مع امكان أدائه سقط البدل ، وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع تقرير اسقاط الجمعة للظهر يدل على صحة هذا القول، ذكره في « البدر التمام » . وخالف في ذلك أكثر الفقهاء . قال الخطابي : في اسناد أبي هريرة مقال ، ويشبه أن يكون معناه لو صح أجزاءه عن حضور الجمعة ولا يسقط عنه الظهر . وأما فعل ابن الزبير فانه لا يجوز عندي أن يحمل الا على مذهب من يرى تقديم الجمعة على الزوال . وقد قال أحمد بن حنبل في الجمعة : ان صليت قبل الزوال فلا أعيبه . وكذلك قال اسحاق ، فعلى هذا يشبه أن يكون ابن الزبير صلى الركعتين جمعة وجعل العيد تبعاً لها ، والله أعلم .

وقوله : « في الجبان » . قال في « النهاية » الجبان والجبانة : الصحراء ، وتسمى بها المقابر لانها تكون في الصحراء تسمية للشيء بموضعه . اهـ . وقوله : « بعد الزوال » دليل أن ذلك وقتها المعين ، وقد تقدم .

قال زيد بن علي : اذا فاتك الامام في صلاة العيدين والجمعة فصل أربعاً .

ونحو ما رواه في « مجمع الزوائد » عن الشعبي ، قال : قال عبد الله بن مسعود : « من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . قال في « المنهاج » : أما الجمعة إذا فاتت فالاربع التي يصلها الظهر ، وأما العيد إذا فاتته الجماعة صلى أربعاً كل ركعتين بتسليمه ، والوجه في أنه يصلي أربعاً اذا لم يصل مع الامام ، ما روينا عن علي عليه السلام انه قال : « إذا لم يشهد المصلي مع الامام فعليه أن يصلي أربع ركعات ، ركعتان للعيد ، وركعتان للخطبة » . اهـ . ويؤخذ منه أن الجماعة غير شرط فيها . وفي « مجمع الزوائد » ما يؤيده ولفظه : عن أبي طرفة عبادة بن الريان اللخمي الحمصي ، قال : أتيت المقام بن معد بكر - وهو في قرية على أميال من حمص - يوم العيد ؛ فقلنا : أخرج فصل بنا العيد ، فقال : لا ، صالوا فرادى . رواه الطبراني في « الكبير » . وأبو طرفة لا أعرفه ، وما ذكره في

الأصل ذهب إليه من الأئمة محمد بن علي الباقر والناصر للحق، ذكره القاضي زيد . وفي «سنن البيهقي» في «باب الامام يأمر من يصلي بضعفة الناس العيد في المسجد» بإسناده الى هزيل «أن علياً أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس في المسجد يوم فطر - أو يوم أضحي - وأمره أن يصلي أربعاً». ورواه الثوري عن أبي قيس . قال البيهقي: ويحتمل أن يكون أراد ركعتي تحيية المسجد ثم ركعتي العيد مفصولتين عنهما فقد أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي عن ابن علية ، عن ليث ، عن الحكم ، عن حنش بن المعتمر : ان علياً رضي الله عنه قال: «صاوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات، ركعتان للسنة وركعتان للخروج» . وقال الشافعي حكاية عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن أبي اسحاق : «أن علياً أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد ركعتين» وكذلك رواه بن دار ، عن عبد الرحمن بن مهدي غير أنه قال : عن أبي اسحاق ، عن بعض الصحابة أن علياً رضي الله عنه. اهـ. ومنه يظهر أن رواية من روى أربع ركعات مقيدة بما اذا كان المصلي في المسجد لتكون الركعتان منها تحية بدليل رواية حنش بن المعتمر، وأما الحديث الذي أورده في «المنهاج» عن علي فلم نقف فيه على اسناد، ويؤيده أن صلاة العيدين ليس لها بدل كالجمعة فتؤدى على الصفة المأثورة عنه صلى عليه وآله وسلم وهي ركعتان ، وقد ذهب الى ذلك سائر العترة . قال في «الجامع الكافي» : وان صلى ركعتين أجزاءه وليس يجب عليه أن يكبر كما كبر الامام في الجماعة، وإن كبر فحسن ، وان لم يكبر أجزاءه . اهـ .

وقال زيد بن علي عليه السلام: نَهْنَم أدرك الامام را كعا يوم الجمعة

ويوم العيد في صلاة العيد قبل أن يركع في الثانية انه يصلي ركعتين ، وان من أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع انه يصلي أربعاً .

قال في «المنهاج»: ووجهه ما روينا عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». وفيه أن الامام يتحمل عن اللاحق ما فاتته من التكبير ، وقد نص على ذلك الهادي عليه السلام، وهو مذهب الشافعي وأبي يوسف، وعند أبي حنيفة ومحمد انه يكبر في الركوع. في «الجامع الكافي»: قياس قول أحمد بن عيسى انه من فاتته ركعة من صلاة العيد فليقضها بتكبير الركعة الثانية ، وتكون ركعته التي أدركها مع الامام أول صلاته لانه كان يجعل ما أدرك

مع الإمام في الفريضة أول صلاته . وقال محمد : من فاتته مع الإمام ركعة من صلاة العيد فليقضها إذا سلم الإمام، ويكبر فيها كما كبر الإمام - يعني في الأولى - . اه .
وقوله : « قبل أن يركع في الثانية » معناه قبل أن يتم ركوعه ، بدليل ما بعده ، من قوله : « وإن أدركه بعد ما رفع رأسه » وقوله : « إنه يصلي أربعاً » مبني على ما سبق له من أنه إذا فاتته الإمام صلى أربعاً ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن
أناساً من أهل الكوفة شكوا إليه الضعف ، فأمر رجلاً أن يصلي بهم في
المسجد ، وصلى هو بالناس في الجبان ، وقال : لولا السنة لصليت في المسجد » .

قد تقدم ما يشهد له قريباً فيما أخرجه البيهقي بأسانيد إلى علي عليه السلام ، وفيه « الأمر
بصلاة أربع ركعات » ، وفي رواية « ركعتين » فارجع إليه . ويؤيده ما رواه السيوطي في مسنده
عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن ابن أبي ليلى : « أن علياً أمر رجلاً يصلي
بالناس في مسجد الكوفة ركعتين بغير خطبة » أخرجه ابن أبي شيبة . اه .

وقوله : « لولا السنة ... الخ » هو معنى ما رواه في « جمع الزوائد » عن علي عليه السلام ،
قال : « الخروج إلى الجبان في العيدين من السنة » رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحث
وهو ضعيف . وله في رواية عن علي عليه السلام أيضاً أنه قال : « من السنة الصلاة في
الجبان » . اه . وقد تقدم صحة الاحتجاج بحديث الحث غير مرة .

في الحديث دليل على أن الاعتذار مسقطاً لسنة الخروج إلى الجبانة ، وإن منها الضعف
وهو إما لمرض أو لكبر . وقد ورد من جملتها المطر فيما أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي
من حديث أبي هريرة : « أنه أصابهم مطر في يوم عيد ، فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم العيد في المسجد » . والظاهر أن مطراً في المشقة حكمة قياساً ، وإن الاعتذار
المبيحة لترك الجمعة يأتي مثلها في ترك الخروج إلى المصلى يوم العيد ، وفي الاتيان بها فرادى .
قال بعض شراح الحديث : ولم أجد أحداً صرح بأن العذر المسقط للجمعة مسقط لسنة العيد ،
بل سكتوا عن ذلك . وقالوا : إذا حصل عذر من مطر أو ثلج صلى في المسجد ، وليس ذلك

في الجمعة والجماعة ، بل قالوا : يصلي في بيته ، ولعل ذلك أن العيد لا يتكرر في السنة الا مرتين فغلظ في الاجتماع لسيبه ما أمكن ، والجمعة والجماعة تتكرر دائماً فنسوح فيها . اهـ . وهذا مبني على لزوم الترتيب بين الجبابة والمسجد ، وقد ينازع في اللزوم بجوازها في البيوت ونحوها وأنه يسقط الفرض بذلك ولو كان مخالفاً للسنة إذ المقصود منها الشعار ، ولذا استحب فيها إخراج النساء حتى العواتق وإظهار الزينة .

فائدة قال الشافعي : بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة » وكذلك من بعده وعامة أهل البلدان الا أهل مكة ، فانه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً الا في مسجدهم ، وأحسب ذلك - والله أعلم - لأن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا فلم يحبوا أن تكون لهم صلاة الا فيه ما أمكنهم . وعلل بعض أصحابه اختصاص أهل مكة بذلك بسمة المسجد ، فلو كان مسجد متسع في بلد فهو افضل من الصحراء ، وبعضهم يقول : لا فرق بين مكة وغيرها في سنية الخروج الى الصحراء للحديث ، والله أعلم .

وقوله : « تأمر رجلاً » قيل هو : أبو أيوب الانصاري ، وكان من أصحاب علي عليه السلام .



باب التكبير في أيام التشريق

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه قال : « لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع » .

أخرجه محمد بن منصور في « الأما لي » قال : حدثنا محمد بن اسماعيل ، عن المحاربي ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا تشريق ولا جمعة الا في مدينة عظيمة أو في مصر جامع . قال في « التخريج » : والحجاج بن أرطاة فيه كلام وقد وثق .

قلت : قد تقدم تصحيح الحديث عن علي عليه السلام موقوفاً في شرح قوله عليه السلام : « لا تجب الجمعة الا على أهل الأمصار » واخراج البيهقي إياه من غير طريق الحجاج فراجعه .

وقد أورده ابن أبي الحديد في « شرح النهج » قال ما لفظه : قال أبو عبيدة : التشريق هاهنا صلاة العيد ، وسميت تشريقاً لاضاءة وقتها ، فان وقتها اشراق الشمس وضياؤها واضائتها . وفي الحديث المرفوع : « من ذبح قبل التشريق فليعد » أي قبل صلاة العيد ، ومثله في « النهاية » الا أن الحديث غير مطابق للترجمة حينئذ . قال ابن أبي الحديد : وكان أبو حنيفة يقول : التشريق هاهنا هو التكبير في دبر الصلاة ، يقول : لا تكبير الا على أهل الامصار تلك الايام لا على المسافرين ، ومن هو في غير مصر .

قلت : وهو المناسب لترجمة الباب ، والمراد بالتشريق فيها أيام النحر الثلاثة ، كما في كتب الغريب .

قال في « النهاية » : سميت بذلك من تشريق اللحم ، وهو تقديده وبسطه في الشمس

يجب لان لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بنى . وقيل سميت لان الهدي والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس أي تطلع . قال أبو عبيد : وكلام أبي حنيفة لم نجد أحداً يعرفه أن التكبير يقال له التشريق ، وليس يأخذ به أحد من أصحابنا لا أبو يوسف ولا محمد كلهم يرى التكبير على المسلمين جميعاً حيث كانوا في السفر والحضر والامصار وغيرها . اهـ .

وقوله : « لم نجد أحداً يعرفه » فيه نظر ، فقد قال الخليل : اذا أطلق لفظ التشريق من غير اضافة اليه فهو التكبير ، ومع الاضافة نحو أيام التشريق فالمراد به أيام منى . اهـ . ويفهم منه أنه مشترك بينهما لفظاً فيحتاج الى القرينة المعينة المراد ، وعلى قيام القرينة بان المراد به في حديث علي عليه السلام صلاة العيد يكون حجة لمن جعل المصراً شرطاً فيها ، وهو الذي حكاه في « البحر » عن زيد بن علي والباقر والناصر . والظاهر أنه شرط في وجوبها عندهم^(١) لما تقدم أن من فاته الامام صلى أربعاً ركعتين للخطبة وركعتين للعيد . وأوله جمهور العلماء بان المراد من النفي نفي الفضيلة ، وهو معنى ما ذكرنا سابقاً من نفي الوجوب . ووجه العدول الى التأويل ما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى قرى عربية أن يصلوا الجمعة والعيد ، وروي أنه أمر عمرو بن حزم ان عجل الاضحية وأخر الفطر وذكر الناس ، وحينئذ يكون الفرق بين ماذهب اليه الامام ومن معه وبين مذهب الجمهور أن الحديث يصلح دليلاً على الوجوب في مذهب الامام دون غيره فهو مسوق لبيان الفضيلة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « يا علي كبر في دبر صلاة
الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق إلى صلاة العصر » .

أخرجه أبو طالب في « أماليه » بسنده الى أبي خالد ، عن زيد بن علي كذلك ، وفي مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » في حرف الياء : « يا علي كبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى آخر أيام التشريق الى صلاة العصر » أخرجه الديلمي عن علي . اهـ . وأخرج — هـ

(١) من هنا الى آخر الشرح موجود في بعض النسخ دون غيرها .

البيهقي في « سننه » من فعل علي عليه السلام ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر بن إسحاق الفقيه ، نا عبد الله بن محمد ، نا هناد ، نا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن عاصم ، عن شقيق ، قال : « كان علي رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ، ثم لا يقطع حتى يصلي الامام آخر أيام التشريق ، ثم يكبر بعد العصر . وكذلك رواه أبو جناب ، عن عمير بن سعيد ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وذكر السيوطي في « مسنده » عن شقيق وأبي عبد الرحمن عن علي فذكره بنحوه ، وقال : أخرجه ابن أبي شيبة . وأخرج البيهقي بسنده الى ابن عباس « أنه كان يكبر من غداة عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » ثم قال : وقد روى ذلك في حديث مرفوع بإسناد لا يحتج بمثله ، ثم ساق بإسناده الى عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن عبد الرحمن بن سابط ، عن جابر « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر يوم عرفة صلاة الغداة الى صلاة العصر آخر أيام التشريق » عمرو بن شمر وجابر الجعفي لا يحتج بهما ، وفي رواية الثقات كفاية . اهـ .

وَأَمَّا : جابر الجعفي تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بحديثه ، وعمرو بن شمر وإن كان ضعيفاً ، فقد صححه الحافظ ابن كثير في « إرشاد الفقيه » . وقال الحافظ ابن حجر : رواه الحاكم من وجه آخر - يعني ليس فيه جابر ولا عمرو - عن فطر بن خليفة عن أبي الطفيل ، عن علي وعمار ، وقال : هو صحيح وصح من فعل عمرو وعلي وابن عباس وابن مسعود . اهـ .

والحديث يدل على مشروعية التكبير في أيام التشريق ، وهو سنة مؤكدة . وقال بعضهم بوجوبه ، وقد فسر بعضهم قوله تعالى : « واذكروا الله في أيام معدودات » بأن المراد بالذكر تكبير التشريق .

واختلف العلماء في قدرها وابتدائها ، فقليل : من فجر عرفة الى آخر اليوم الخامس ، فيكبر في دبر ثلاث وعشرين صلاة ، وهو الذي صرح به الهادي في « الاحكام » و « المنتخب » . واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله وهو المشهور من قول أبي يوسف ومحمد . وحجتهم ما مر من حديث جابر مرفوعاً والآثار الموقوفة على أمير المؤمنين وابن عباس وعمر بن الخطاب . قال القاضي زيد : ويدل على دخول يوم عرفة فيها قوله تعالى : « واذكروا اسم الله في أيام معلومات » وهي العشر من ذى الحجة ، فافتضى الظاهر فعل التكبير في جميعها . فلما أجمعوا على أن ما قبل

صلاة فجر يوم عرفة لا تكبير فيها خصصناه ، فوجب أن يكون الامر متناولا ليوم عرفة
والاجماع على أن يوم النحر من الايام المعلومات ، وهذا أصح الأقوال فلا حاجة الى ذكر
سائرهما، وهي مذكورة في البسائط .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« التكبير : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ،
ولله الحمد » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ما لفظه : عن عبيدة ، قال : « قدم علينا علي بن
أبي طالب فكبر يوم عرفة من صلاة الغداة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، يقول :
الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . أخرجه ابن أبي الدنيا
في الاضاحي ، ورواه زاهر في « تحفة عيد الاضحى » ، عن الحرث عن علي . وفي « شرح
التجريد » ما لفظه : وروى ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، قال : نا شريك ، قال : قلت
لأبي اسحاق كيف كان يكبر علي وعبد الله ؟.. فقال : كانا يقولان ، وذكر مثله سواء . وفي
مسنده من « جمع الجوامع » عن شقيق وأبي عبد الرحمن ، عن علي « انه كان يكبر بعد صلاة
الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر » أخرجه ابن
أبي شيبة . اه : وعن ابن مسعود « انه كان يكبر : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ،
والله أكبر الله أكبر والله الحمد » . أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والمروزي .
وعن ابن عباس : « انه كان يكبر : الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً ، الله أكبر والله الحمد ، الله
أكبر وأجل ، الله أكبر على ما هدانا » . وأخرج الدارقطني عن جابر : « كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح من غداة عرفة أقبل على أصحابه ، وقال : مكانكم ،
ويقول : الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، يكبر من غداة عرفة
الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » وفيه ضعف .

قال محمد بن منصور : يقول هذا مرة واحدة في دبر الفرائض . وقال في « الشفاء »
والقاضي زيد في « الشرح » : وهذه الصيغة أشار اليها في « المنتخب » وهو الذي رواه الأكثر

من أهل النقل ، واستحسن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، كما رواه عنه في « الجامع الكافي » ان ي زاد بعد قوله « ولله الحمد » ما لفظه : « على ما هدانا ، والحمد لله على ما أبلانا وأولانا وما رزقنا من بهيمة الانعام ، ولا اله الا الله ، ولا نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون » . واستحسن الهادي عليه السلام ان يقال عقيب « ولله الحمد » ما لفظه : « والحمد لله على ما هدانا وأولانا وأحل لنا من بهيمة الأنعام » . واستحسن المؤيد بالله ان ي زاد « والحمد لله على ما أولانا » وأشار القاضي زيد الى أن الزيادة انما استحسنتم لموافقة قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » وقوله : « ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام » وقوله تعالى : « ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام » . ولانها تكبيرات متوالية ، فوجب أن تكون شفعا كتكبيرات الأذان . اهـ .

والذي فتح باب الاستحسان في هذه المسألة انه لم يوقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صيغة معلومة في حديث صحيح بل كان مداره على ما أخذ عن السلف ، والمقام مقام دعاء وشكر لله تعالى على ما أنعم به من الهداية الى احراز فضيلة الحج والاعانة على أداء مناسكه ، والامتنان بما أُرشد به الى التوسعة على النفس والترفيه باظهار الزينة واباحة الاضاحي التي جعلها الله قربة اليه وفداء لصاحبها من العذاب ، ولما يلحقه من ثواب التصديق منها على الفقراء والتوسعة عليهم . لاجرم استحسن كل من أولئك الأئمة ما هو الانسب بحال المكلف ، وقد أجاز المحققون من الأئمة وسائر العلماء الدعاء في الصلاة بما شاء المكلف من خيرى الدنيا والآخرة كما تقدم بيانه ، فباولى الدعاء خارجها ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : والتكبير يجب على الرجال والنساء
من أهل الحضر وأهل السفر ، ومن صلى في جماعة ، ومن صلى وحده ، في دبر
كل صلاة فريضة ، وفي دبر صلاة الجمعة ، ولا يكبر في دبر العيدين ولا في
النوافل .

هذا صريح في أن مذهبه عليه السلام وجوب التكبير ، وبه قال الناصر والمؤيد بالله
والنصور وهو المشهور من كلام القاسم . واحتجوا بظاهر الأمر في قوله تعالى : « ولتكبروا

الله على ما هداكم » « واذكروا الله في أيام معدودات » وبحديث : « يا علي كبر في دبر صلاة الفجر ... الخ » وقد تقدم ، وهو يقتضي الوجوب . وقد أجيب بأن اللام في قوله تعالى : « ولتكبروا الله » لام كي التي للتعليل لا للامر إذ لا تدخل في أمر المخاطب الا في الشواذ كقراءة « فبذلك فلتفرحوا » . وأيضاً فالآية في تكبير الفطر دون تكبير التشريق . وقوله : « واذكروا الله في أيام معدودات » هي مثل قوله تعالى : « وذكروا اسم الله في أيام معلومات » ولا نزاع في عدم وجوب الذكر فيها لأنها العشر الأول من ذي الحجة . وهذا مبني على ما روي عن ابن عباس « ان الايام المعدودات : أيام التشريق ، والمعلومات : أيام العشر » ذكره البخاري تعليقاً . وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس ان الايام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، وسنده صحيح وظاهره ادخال يوم العيد في أيام التشريق ، والذي رجحه الطحاوي أن الأيام المعدودات هي المعلومات ، ومع هذا فلا اشكال لان لفظ الامر بمعنى المضارع في الآية الأخرى ، ولا يقال ما المانع من جعل المضارع بمعنى الأمر لانه يقال الاصل براءة الذمة عن الوجوب حتى يقوم عليه دليل لا يتطرق اليه الاحتمال . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي كبر » يكون الامر للارشاد بقرينة تخصيصه بذلك مع عموم الحكم له ولغيره .

وأما سنية التكبير على الرجال والنساء سفرراً وحضراً فهو المشهور عن السلف . قال البيهقي في « باب سنة التكبير للرجال والنساء والقيمين والمسافرين » والذي يصلي منفرداً أو في جماعة يصلي نافلة لقول الله جل ثناؤه : « واذكروا الله في أيام معدودات » فعم ولم يخص ، وقال : « فاذا قضيت مناسكتكم فاذكروا الله كذا كركم أباءكم أو أشد ذكراً . وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » وانه صلى الله عليه وآله وسلم « كبر على الصفا وكان مسافراً » . وروينا عن ابن عمر وأنس في تكبيرهم يوم عرفة عند الغدو من منى الى عرفة وكانوا مسافرين . وعن أم عطية في الحيض يخرجن يوم العيد فيكن خلف الناس يكبرن مع الناس ، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يسالي التشريق مع الرجال في المسجد . وكان الشعبي وابراهيم النخعي يقولان هذا القول ، وكان أبو جعفر محمد بن علي يكبر بمعنى أيام التشريق خلف النوافل . اهـ .

قوله : « ولا يكبر في دبر العيدين » قد صرح بمثله الهادي في « المنتخب » . ونقل القاضي زيد في « الشرح » عن السيد أبي طالب ما لفظه : وكلام يحيى يقتضي انه لا يكبر بهذا التكبير عقيب صلاة العيد ، لانه قال : يكبر عقيب ثلاث وعشرين صلاة ، وهو قول زيد بن علي وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، ولو كان ذلك مسنوناً في صلاة العيد كان التكبير أكثر منها . اهـ . والظاهر ان مراد هؤلاء نفي الوجوب لا الاستحباب ، ولعله اكتفى فيها بما شرع في خلالها من التكبير .

وقوله : « ولا في النوافل » قد روى في « الجامع الكافي » نحوه عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، ومحمد بن منصور ، والظاهر انه مثل ما قبله من أن المراد لا يجب . ولذا قال الحسن بن يحيى : وان فعل فلا بأس . ذكره عنه في « الجامع » .

فائدة تكبير يوم الفطر سنة مؤكدة وأوجبها بعضهم . قال القاضي زيد : يكبر في صلاة عيد الفطر من حين يخرج الامام الى أن يتديء الخطبة ، نص عليه في « الاحكام » . وهو قول الشافعي لأنه يقول يتديء به ليلة الفطر ، وعند الناصر يكبر بعد المغرب من ليلة الفطر الى تمام خمس الصلوات المكتوبات وبعد صلاة العيد ، وذلك واجب عنده .

قلت : يحتج لكونه من بعد المغرب ليلة الفطر بما أخرجه ابن جرير ، عن ابن عباس ، قال : « حق على المسلمين إذا نظروا هلال شوال أن يكبروا حتى يفرغوا من عيدهم ، لان الله تعالى يقول : « ولتكلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم » .

قال القاضي زيد : وروى أبو خالد ، عن زيد بن علي « انه خرج يوم الفطر ونحن نكبر معه » وقال بعد أن حكى خلافا في ذلك : ووجه قولنا مارواه ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، عن ابن أبي ذؤيب ، عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان يخرج يوم الفطر فيكبر حتى يأتي المصلي ، وحتى يقضي الصلاة ، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير » .

قلت : وصله البيهقي من وجه آخر ، عن سالم ، عن ابن عمر وضعفه ، وأخرجه في « شعب الايمان » عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان

يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس ، وعبد الله بن عباس والعباس وعلي وجعفر والحسن والحسين وأسامة وأمين بن أم أمين وزيد بن حارثة رافعاً صوته بالتهليل والتكبير .

واحتج من قال بالوجوب بقوله تعالى : « ولتكلوا العدة ولتكبروا الله » . وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم في الآية قال : التكبير يوم الفطر ، وقد ورد البيان بفعله صلى الله عليه وآله وسلم للتكبير المجمع ، كما تقدم من الأحاديث ، ونحوه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر يوم الفطر حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى » مالك والحاكم والبيهقي . قال المناوي : قال الحاكم : هذه سنة تداولتها العلماء وصحت الرواية بها ، وقد تقدم أن اللام في الآية للتعليل فلا يتم دليل الوجوب ، وأما كونه من السنن المؤكدة فلا كلام فيه . وقد أخرج المروزي والدارقطني والبيهقي في « السنن » عن أبي عبد الرحمن قال : كانوا في الفطر أشد منهم في الاضحى - يعني في التكبير - ذكره السيوطي في « الدر المنثور » ، والله سبحانه أعلم .



باب الصلاة في السفر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام أنه قال : « إذا سافرت فصل الصلوات كلها ركعتين ركعتين ، الا المغرب فانها ثلاث » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ما لفظه : عن علي قال : « إذا خرجت مسافراً فصل ركعتين وإذا رجعت فصل ركعتين » أخرجه ابن جرير . اه . قال في « التخریج » : هذا الحديث يشهد للذي قبله ، قال : معناها متقارب . وقد جاء ذكر المغرب من حديث علي عليه السلام مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » فقال : حدثنا سفیان بن وکیع ، عن أبي معاوية ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث عن علي قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعتين ركعتين الا المغرب ثلاثاً ، وصليت معه صلاة السفر ركعتين ركعتين الا المغرب ثلاثاً » . اه . وفي سفیان بن وکیع والحجاج بن أرطاة مقال ولم يتركا ولكن ليسا بقويين في الحديث . اه .

قلت : رواه في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، وقال عقبه : رواه البزار وقال : لانعمه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد . قال الهيثمي وفيه الحرث وهو ضعيف . اه . وقد تقدم الكلام على حديث الحرث .

وأخرج البيهقي نحوه من حديث عبد الله بن عمر ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء بجمع ليس بينها سجدة ، وصلى المغرب ثلاث ركعات ، وصلى العشاء ركعتين ، وكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى لحق بالله عز وجل » رواه مسلم في « الصحيح » . وقد أشار البخاري في كتابه الى معناه عن أنس بن مالك ، قال : « خرجنا مع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة ففصلني بنا ركعتين ركعتين الا المغرب، حتى رجعنا الى المدينة ، قال : قلنا لأنس كم أقتم بمكة ؟ قال : أقمنا عشرة أيام .

والحديث يدل على مشروعية القصر في السفر .

وقد اختلفت الأحاديث في ابتداء شرعيته ، ففي حديث عائشة قالت : « أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر » متفق عليه . وللبخاري : « ثم هاجر ففرضت أربعاً ، وأقرت صلاة السفر على الأول » . ويشكل على هذا تسميتها قصرأ وهي تمام ، وقد صرح ابن عمر فيما أخرجه ابن ماجه عنه ، قال : « سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة القصر ركعتين ، وهما تمام غير قصر والوتر في السفر سنة » . وهو في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس وابن عمر ، وقال : رواه البزار وفيه جابر الجعفي، وثقه شعبة والثوري وضعفه آخرون . اهـ .

وقال العامري في « بهجة المحافل » ان صلاة السفر لم تكن الا في السنة الرابعة حيث نزلت : « واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » الآية . وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي عن يعلى بن أمية ، قال : قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فقد آمن الناس ، فقال عمر : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك . . . فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته . . اهـ . وأول حديث أبي داود قال : « قلت لعمر بن الخطاب أ رأيت اقصار الناس الصلاة اليوم وانما قال الله... الخ » وأفاد هذا بسياقه انه لم يشرع القصر الا بعد أن قد كان الاتمام في السفر ثابتاً ، وأصرح منه حديث : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » . وتقدم في « باب أوقات الصلاة » ما روي عن ابن عباس مرسلًا من أن جبريل عليه السلام صلى به صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات الخمس تماماً ، وأشرنا الى أنه سيأتي تمام الكلام على ذلك البحث ها هنا .

اذا عرفت ذلك فقد أشار (١) الحافظ ابن حجر الى وجه الجمع بين الأدلة ، فقال :

(١) في فتح الباري . ١ . هـ . منه .

والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة : ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة أو عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة ، وصلاة المغرب لانها وتر النهار . اهـ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح « المسند » ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ، ذكره الدولابي وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه . وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً ، فعلى هذا المراد بقول عائشة : « فاقرت صلاة السفر » باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك ان اقصر عزيمة . اهـ .

قلت : وهو جمع حسن وعليه ينطبق ما أخرجه ابن جرير عن علي عليه السلام قال : « سألت قوم من التجار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا : يا رسول الله إنا نضرب في الارض فكيف نصلي ؟ .. فانزل الله عز وجل : « وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » ثم انقطع الوحي ، فلما كان بعد ذلك بحول غزا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى الظهر فقال المشركون : لقد أمكنكم محمد وأصحابه من ظهورهم هلا شددتم عليهم ، فقال قائل منهم : إن لهم أخرى مثلها فانزل الله بين الصلاتين « ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا .. الى قوله .. عذاباً مهيناً » فنزلت صلاة الخوف » . اهـ . لدلالة صدرها على مشروعية القصر في حال الأمن ، وهو يحتمل أنه متقدم على نزول الآية لكنهم جهلوا حكمه ، أو ان شرعيته كان ابتداءها عند نزول الآية ، وقوله تعالى : « إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » يتعلق بما (١) بمده في بيان صلاة الخوف ، وقد ورد ما يدل على الاحتمال الأخير فيما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ، عن مجاهد في قوله تعالى : « ليس

(١) وهو قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم » الآية . اهـ . منه .

عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة . قال نزلت يوم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعسفان والمشركون بضجنان (١) فتواقفوا ، فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الظهر أربعاً ركوعهم وسجودهم وقيامهم جميعاً ، فهم بهم المشركون أن يغيروا على أمتعتهم وأثقالهم فانزل الله ، « فلنقم طائفة منهم معك » فصلى العصر ، فصف أصحابه ، ثم ساق صلاة الخوف ... الى قوله ... وقصر العصر الى ركعتين . وأورده بكأله في « الدر المنثور » ، وذكر فيه آثاراً دالة على أن الآية نزلت في صلاة الخوف ، منها ما أخرجه ابن جرير ، عن أمية ابن عبد الله أنه قال لعبد الله بن عمر : « انا نجد في كتاب الله قصر الصلاة في الخوف ولا نجد قصر صلاة المسافرين ؟ .. فقال عبد الله : انا وجدنا نبينا يعمل عملاً فعملنا به » فدل جوابه على أن مشروعية القصر في الامن من السنة . وأخرجه النسائي في « المجتبى » .

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن سماك الحنفي ، قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال : « ركعتان تمام غير قصر انما القصر صلاة الخفاة » . وأخرج عبد الرزاق عن طاووس في قوله : « ان تقصروا من صلاة إن خفتم » قال : قصرها في الخوف ، فلما صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الركعتين وصلاة الناس في السفر ركعتين فليس بقصر هو وفأوها . وأخرج نحوه عن عمرو بن دينار .

وهذه الآثار وان كانت مخالفة لظاهر ما أجاب به عمر بن الخطاب يعلى بن أمية فقد يقال قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه على عمر : « صدقة تصدق الله بها عليكم » من الكلام الوارد مستقلاً لازالة ماعلق بذهن عمر من كون القصر خاصاً بحالة الخوف ، وبيان أن رخصة القصر للسفر شاملة لحالات الخوف والامن أخذاً من إطلاق كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو لا ينافي ورود الآية في صلاة الخوف إذ هي مما يقصر .

قلت : وما جمع به الحافظ ابن حجر لا ينطبق على ماتقدم من الرواية المرسلة في إتمامه صلى الله عليه وآله وسلم بمكة .

وقد أشار الامام عز الدين في فتاواه الى وجه الجمع بما يفيد انطباقه على تلك الرواية الا أن فيه نوعاً من الترجيح ، فقال بعد أن أورد حديث عائشة وحديث « ان الله وضع عن المسافرين شرط

(١) ضجنان كسكران جبل قرب مكة ١٠ هـ . « قاموس » .

الصلاة « ما لفظه : والذي يترجح لنا أن كل واحدة من صلاتي الحضر والسفر أصل في بابها ؛ وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، والذي يدل على ذلك ما روي عن ابن عباس : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً أربعاً وفي السفر ركعتين » . وعلى ذلك تطابقت الأخبار والروايات فثبت أن كل واحدة أصل في بابها . اهـ .

هذا وقد اختلف العلماء في حكم مشروعية القصر هل هي رخصة أو عزيمة ؟ .. وإذا كانت رخصة فهل الأفضل الإتمام أو القصر ؟ .. فذهب إلى أنه رخصة من الصحابة عائشة وسعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان ، وهو ظاهر فعل ابن مسعود ، وحكاها البيهقي عن سلمان ! الفارسي وغيره كما سيأتي . وقال البيهقي أيضاً : وروينا عن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن الأسود بن عبد يغوث أنها كانا يتمان الصلاة في السفر ويصومان . وروينا جواز الأمرين عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة . اهـ . قال النووي : وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وأكثر العلماء .

واحتجوا بأدلة :

أحدها - قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » . ورفع الجناح يقتضي الإباحة لا الحتم ، وهو أصل وضعه كما حققه الموزعي ، وما قاله في « الكشف » : من تأويله بأنهم كأنهم ألقوا الإتمام وكانوا مظنة لأن يخطر ببالهم أن عليهم نقصاناً في القصر ، فنفى عنهم الجناح لتطيب أنفسهم بالقصر ويطمئنوا إليه ، إنما يصار إليه عند تسليم تقرير الدليل على وجوب القصر ، وأنه محل النزاع ، والأصل بقاء الآية على ظاهرها . وقد تقدم سؤال يعلى بن أمية لعمر وجوابه بما أجابه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به من قوله : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » . قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، قال : قال الشافعي : فدل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله ، والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ، وإن عائشة قالت : « كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم في السفر وقصر » وساق باسناده إلى عائشة وهو .

ثانيها - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم » .

قال علي - يعني الدارقطني - أحد رجال السند : هذا اسناد صحيح ، وسياق كلام البيهقي صريح في أن يقصر ، وما بعده الألفاظ الأربعة بالثناء من تحت فما ذكره في « بلوغ المرام » من أن الحديث معلول ، وبين ذلك في « التلخيص » أن أحمد استنكره - يعني رواية فعلها ذلك مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم - بناء على أن لفظ تتم وتصوم - بالثناء من فوق - وهم ظاهر ، ولو كان كما زعمه لقات أتم وأصوم إذ هي الحاكية للواقع . وكذا مقاله ابن القيم : أن لفظي تتم ونصوم - بالنون - حكاية عن نفسها فوهم بعض الرواة فرواه بالياء التحتية ، فانه رد لرواية الثقات وتوهم بمجرد الاحتمال والتخمين وهو لا يفيد .

وأما استبعاده بانها كانت تتم، وقول عروة أنها تأولت ماتأول عثمان ، فلو كان عندها رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل عروة انها تأولت ، فسيأتي جوابه . قال البيهقي : ولهذا شاهد من حديث دهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمرو وكلهم ضعيف ، ثم أوردوها وهي تصلح للتأييد بها على الصحيح ، وحديث المغيرة ذكره أيضاً في « مجمع الزوائد » ، وقال : اختلف في الاحتجاج به ففيه أن البعض يحتاج به ، ولفظه فيه : عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسافر فيتم الصلاة ويقصر » رواه البزار . اهـ .

ثالثها - ما أخرجه البيهقي وقال : اسناده صحيح باسناده الى العلاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان ، فأفطر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصمت ، وقصر واتمت ، فقلت : يا رسول الله بآبي أنت وأمي أفطرت وصمت ، وقصرت واتمت » ، فقال : أحسنت يا عائشة . وأخرجه أيضاً بسنده الى العلاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، قال : قالت عائشة : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وأنا معه - فقصر واتمت الصلاة ، وأفطر وصمت ، فلما دفعت الى مكة ، قلت : بآبي أنت وأمي يا رسول الله قصرت واتمت وأفطرت وصمت ، قال : أحسنت يا عائشة وما عابه علي » . قال علي - وهو الدارقطني - : الأول متصل وهو اسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ، فدخل عليها - وهو مراهق - . وأخرج أيضاً عن العلاء ، عن عبد الرحمن ، عن عائشة ، وقال : قال أبو بكر النيسابوري : هكذا قال أبو نعيم عن عبد الرحمن عن عائشة . ومن قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ .

وذكر معناه ابن حجر في « تلخيصه » وقال : وفي رواية الدارقطني : « غمرة في رمضان » . واستكر ذلك فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتزم في رمضان . اهـ .

قلت : لما ثبت في « الصحيحين » أن عمر^١ رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم كانت في ذي القعدة ، وذكر في « التلخيص » عن « تاريخ البخاري » وغيره . وعن رواية ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماع عبد الرحمن منها ؛ قال : واختلف قول الدارقطني ، فقال في « السنن »^١ « اسناده حسن . وقال في « العلل » : المرسل أشبهه .

قلت : من نظر الى مجموع ما ذكر فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً ان لم يرتق الى الصحة كما جزم به البيهقي .

رابعها - ما أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يزيد ، قال : « صلى بنا عثمان بن عفان بنى أربع ركعات ، فقبل لعبد الله بن مسعود : فاسترجع ، فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنى ركعتين وصليت مع أبي بكر بنى ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب بنى ركعتين ، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان » . قال البيهقي : قال الأعمش - وهو من رجال السند - فحدثني معاوية بن قرة ، عن أشياخه « أن عبد الله صلى أربعاً ، فقبل له : عبت على عثمان ؟ ثم صليت أربعاً ، قال : الخلاف شر » . وعقبه أيضاً باسناد موصول الى أبي اسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : « كنا مع عبد الله بن مسعود بجمع ، فلما دخل مسجد منى ، قال : كم صلى أمير المؤمنين ؟ قالوا : أربعاً ، قال : فقلنا له ألم تحدثنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين وأبى بكر صلى ركعتين ؟ .. فقال : بلى ، وأنا أحدثكموه الآن ، ولكن عثمان كان إماماً أفأخالفه (١) ؟ .. والخلاف شر » . فعرف من ذلك أن ابن مسعود يقول بان القصر رخصة اذ لو كان عزيمة لما جاز له أن يصلي أربعاً ، كما لا يجوز له في الحضر أن يصلي الرباعية اثنتين ، وهذا مما لا شك فيه .

خامسها - مارواه في « مجمع الزوائد » عن رجل ، قال : « كنا قد حملنا لأبي ذر شيئاً زيد أن نعطيه إياه فأتيناه الربرة ، فسألنا عنه فلم نجده ، قيل : استأذن في الحج فأذن له ، فأتيناه بالبلد - وهو منى - فبينما نحن عنده اذ قيل له : ان عثمان صلى أربعاً فاشتد ذلك على أبي ذر ،

(١) ومعنى الاحتفام الانكار . اهـ .

وقال - قولاً شديداً - وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلتي ركعتين ، وصليت مع أبي بكر ومع عمر ، ثم قام أبو ذر فصلتي أربعاً ، فقيل له : عبت على أمير المؤمنين شيئاً ثم تصنعه ؟ قال : الخلف أشد . وفيه رجل لم يسم . هـ .

قلت : أفاد الهيثمي رحمه الله أنه لم يكن فيه الا جهالة الرجل ، وهو إما صحابي لقرب عهد القصة يومئذ ، والا صل في الصحابة العدالة كما مر بيانه أو تابعي ، وفي قبوله مع الجهالة خلاف ، وبالجمله فهو صالح للاستشهاد به ومأخذ الحجة كالذي قبله .

سادسها - ما رواه في « المجمع » أيضاً عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خير أمتي الذين إذا أسأوا استغفروا ، وإذا أحسنوا استبشروا ، وإذا سافروا قصرُوا وأفطروا ، رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام .

قلت : وهو كالذي قبله في صلاحيته للاستشهاد على أن الهيثمي حسن حديثه في بعض المواضع من كتابه ، وفيه دليل على أفضلية القصر وخيرته ، وهو لا ينفي أصل الخيرية في الاتمام .

سابعها - ما أخرجه البيهقي في « سننه » ، فقال : وقد روي - يعني القول بالرخصة - عن غير واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر ، وساق بإسناده الى أبي ليلى الكندي ، قال : « أقبل سلمان في اثني عشر راكباً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحضرت الصلاة ، فقالوا : تقدم يا أبا عبد الله ، فقال : انا لا نؤمكم ولا نكح نساءكم ان الله هدانا بكم ، قال : فتقدم رجل من القوم فصلّى بهم أربعاً ، قال : فقال سلمان : مالنا وللمربعة انما كان يكفيننا نصف المربعة ونحن الى الرخصة أحوج . فبين سلمان الفارسي بمشهد هؤلاء الصحابة ان القصر رخصة . هـ . وسكت عليه وهو دليل على ثبوته عنده ، وقال في « المجمع » : رواه الطبراني في « الكبير » ، وأبو ليلى الكندي ضعفه ابن معين .

ثامنها - ما أخرجه البيهقي أيضاً بسنده الى أنس بن مالك قال : « انما عاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنا نسافر فمنا الصائم ومنا المفطر ومنا التم ومنا المقصر ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، ولا المقصر على التم ، ولا التم على المقصر . هـ . وسكت عليه البيهقي . وكذا أورده النووي في « شرح مسلم » محتجاً به على عدم الوجوب « وكنا نفعل »

في الأغلب لل مداومة ، وهي ظاهرة في وقوع ذلك واستفادته بحيث لا يخفى عليه صلى الله عليه وآله وسلم .

تاسعها - ان المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً لما تقدم من الحجة عليه ، فلو كان فرضه القصر لم يكن يأتى مسافر بمقيم . قال أبو عمر بن عبد البر في « تهذيبه » : وقول الشافعي في هذه أعدل الأقوال .

فهذه الأدلة حجة القائلين بالرخصة . قالوا : وما ورد من التشديد على فعله والمواظبة عليه غالباً المراد منه الحث على قبول الرخصة ورفع المشقة والحرص على الامتثال ، كما قالت عائشة معندة للاتمام « انه لا يشق علي » . قال النووي : ولنا قول ان الاتمام أفضل .

قلت : وهو مذهب الناصر ووجهه أنها سواء ، والصحيح المشهور أن القصر أفضل .

وأما من ذهب الى الوجوب ، فقال الخطابي : مذاهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر ، وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ، وقال حماد بن أبي سليمان : يعيد من يصلي في السفر أربعاً ، وقال مالك بن أنس : يعيد مدام في الوقت . وقال أحمد بن حنبل : السنة ركعتان ، وقال مرة أخرى : أنا أحب العافية من هذه المسألة ، وحكى الوجوب أيضاً في « البحر » عن زيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى والقاسمية .

ويحتج لهذا المذهب بأدلة :

أحدها - ما أخرجه مسلم عن ابن عباس : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » . وفي معناه حديث عائشة : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر ، وأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر » أخرجه مالك وأحمد وأصله في « الصحيحين » بلفظ « الفرض » وهو ظاهر في معنى الإيجاب .

وأجيب بأنه ورد ما يوجب صرفه عن ظاهره من الأحاديث الصحيحة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، وفي تحسينه صلى الله عليه وآله وسلم لفعل عائشة وتقريره وما أفادته الآية بظاهرها من نفي الجناح على المصلي اذا قصر ، وكذا بقية الأدلة

السابقة فيكون الفرض حينئذ بمعنى التقدير لغة ، ولا ريب أن الله تعالى قدر صلاة السفر ركعتين على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والتقدير ثابت في الواجبات والرخص.

ثانيها - ما أخرجه في « الصحيحين » عن عبد الله بن عمر قال : « صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبأ بكر وعمر وعثمان كذلك ». قال في « النار » : القصر هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرو عنه خلافة ، وهدي الخلفاء الراشدين المهديين بعده ، حتى نعم على عثمان ترك القصر أشد النقم ، ثم ذكر ما وقع من عبد الله بن مسعود واسترجاعه ، وقد تقدم ، وذكر ابن القيم نحوه ما قاله . وصاحب « النار » حذاخذوه في تقرير الاستدلال .

وأجيب بأن قوله : « لم يرو عنه خلافة » يدفعه صريح الروايات التي تقدمت ، ولم يرو عنه لا ينكرها ويستروح الى ردها بما سيجيء من الاستبعاد ، وحديث ابن عمر غاية ما أفاد فعل القصر والمواظبة عليه وهو بمجرد لا يدل على الوجوب . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح هذا الحديث : فيه دليل على المواظبة على القصر ، وهو دليل على رجحان ذلك ، وبعض الفقهاء قد أوجب القصر ، والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب لكن المتحقق من هذا اللوام الرجحان ، فيؤخذ منه وما زاد مشكوك فيه فيترك . اهـ .

ثالثها - ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر قال : « صلاة السفر ركعتان ، والجمعة ركعتان ، والعيد ركعتان ، تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم » . وفي معناه ما رواه في « جمع الزوائد » عن أبي الكنود ، قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال : ركعتان نزلتا من السماء فان شئت فردوها ، رواه الطبراني في « الصغير » ورجاله موثقون . وعن مؤرق ، قال : « سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ، فقال : ركعتين ركعتين من خالف السنة كفر » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . وعن ابراهيم أن ابن مسعود ، قال : « من صلى في السفر أربعاً أعاد الصلاة » رواه الطبراني في « الكبير » ، وابراهيم لم يسمع عن ابن مسعود . وعن ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سافر ركعتين ركعتين ، وحين أقام أربعاً » قال : وقال ابن عباس : « فمن صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين » رواه أحمد ، وفيه حميد بن علي المقيلي . قال الدارقطني : لا يحتج به ، وذكره ابن حبان في الثقات . اهـ .

وأجيب بأن غاية ما تدل عليه هذه الأحاديث الحث على القصر وقبول الرخصة ودم من تركها ، ولا شك أن القصر هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه. ومحل النزاع في الوجوب وعدمه ، وعلى تسليم فهم عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس للوجوب لوجود ما يفيد عدمه فليس بحجة على من خالفهم إذ هم بعض الأمة ، وقول عمر تمام غير قصر وكذا ما روي عن ابن عمر كما سبق معناه «تمام أجرها وثوابها» لما تقدم من كلام ابن حجر في الجمع بين الروايات أن القصر على حقيقته من قصر المدد ، وهو المفهوم من قوله تعالى : « أن تقصروا من الصلاة » . وقول يعلى لعمر عند أبي داود لما سأله عن اقصار الصلاة .

وابعها - أن في بعض روايات حديث عائشة السابق قول الزهري لعروة : « فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؟ قال : إنها تأولت ما تأول عثمان » . قال في « التلخيص » : فلو كان عندها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة عنها أنها تأولت وجعل (١) ذلك علة قاذحة في صحة الحديث . وقال (٢) : المحفوظ عن عائشة من فعلها ، وقالت : « أنه لا يشق علي » أخرجه البيهقي . وقال في « الفتح » : بإسناد صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . وقال في « المنار » : وتأويلها مع روايتها « أول ما فرضت الصلاة ركعتان فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر » كالمتناقض . وأجيب بأن القدر بمجرد توهم النفاة بين فعلها وروايتها ، وبقول عروة إنها تأولت من دون تطلب ما يصح معه الأمر فالنفي ليس من الأنصاف ، كيف وهو من الواضح بالمكان الذي لا يفتقر الى بيان ، فإن روايتها لما وقع من إتمام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر وتقريره إياها على إتمامها وتحسينه لفعلها ، وبما فعله الصحابة كما سبق دليل واضح على أن فعلها الإتمام في حياته صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته ، عمل بأحد الجائزين المستند إلى الدليل لا إلى محض التأويل ، ولا تناقض مع هذا بين الأمرين كما توهم . ولم يخف هذا الوجه على فحول العلماء ، فنقل الموزعي في « تيسير البيان » عن الشافعي أنه قال : انما عملت بما روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم تعمله تأويلاً ، كما قال عروة . اهـ .

وقال النووي في « شرح مسلم » : الصحيح الذي عليه المحققون انهما - يعني عائشة وعثمان - رأيا القصر جائزاً والاطمأن جائزاً فأخذوا بأحد الجائزين وهو الإتمام . وذكر بقبية وجوه

(١) أي صاحب « التلخيص » . ١٠١ .

(٢) هذا القول ذكره ابن حجر في « بلوغ المرام » . ١٠١ .

التأويل وأبطالها . وقال ابن بطلال في « شرح البخاري » : الوجه الصحيح في ذلك - أي فيما نقل عن اتعام عثمان وعائشة - انهما كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قصر لانه أخذ بالأيسر في ذلك على أمته ، فأخذوا أنفسهم بالشدة . اهـ . نقله عنه الحافظ ابن حجر في « الفتح » وقال : انه رجحه جماعة من آخرهم القرطبي . اهـ . واختار ابن حجر ان عثمان كان يرى القصر لا يلزم الا من كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام بمكة اثناء سفره فله حكم المقيم فيتم . وروى في ذلك أثراً عن فعل عثمان ، وفيه نظر ، اذ هو حمل لعثمان على خلاف مشاهدته من قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر الفتح بمكة أكثر من خمسة عشر يوماً ، وفي تبوك نحو العشرين يوماً يقصر ، فالحمل الأول أولى بحال عثمان .

وأما ما قاله ابن حزم في حديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقصر في السفر ويتم ... » الحديث ... هذا حديث لاخير فيه . وقال ابن تيمية : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال في « المنار » في حديث « قصرت وأتممت وأفطرت وصمت » : كنت لايسع عقلي هذا ، منها أن تخالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع سفرها على مايفهم من السياق ، حتى رأيت ابن القيم قد ذكر عن شيخه ابن تيمية يقول : هو باطل ، وعلل بما ذكرنا ، ومرة قال : هذا الحديث كذب على عائشة لم تكن لتصلي بخلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الشيخ ماذكره فجوابه بان مدار بطلان الحديث مخالفة عائشة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعله مع قولها : « فرضت الصلاة ركعتين » الحديث . وهذا رد بمجرد التظن وكونه مخالفاً لما تقرر في الاذهان وألفت به النفوس ، ولا يخفى ضعفه مع وضوح وجه الامر في ذلك من انها عملت بأحد الجائزين مع اعتقادها ان الاتهام لمن لايشق أفضل ، كما أن الصوم في السفر كذلك . ولم يستندوا في ضعف الحديث الى ما يرجع الى اسناده بل الى ما في معناه من الاشكال ، وقد عرفت اندفاعه على انه ليس كل ما كان ظاهره مشكلاً من الاحاديث يتسارع الى ابطاله ، والا لزم بطلان كثير من احاديث الصفات وما ظاهره التشبيه والتجسيم بحملها على ظاهرها . وقد أشار الحافظ الى دفع ماذكروه من تضعيف الحديث ، فقال المناوي في « شرح الجامع الصغير » للسيوطي رحمه الله مالفظه : رمز المصنف لحسنه ، وقال الدارقطني : اسناده صحيح ، وأقره ابن الجوزي ، وارتضاه الذهبي . وقال البيهقي : له شواهد ، ثم عد جملة منها ، وقال ابن حجر : رجاله ثقات . فقول ابن تيمية : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مجازفة

عظيمة . اه . وكذا الحافظ ابن النحوي ذكر ما طعن به ابن حزم في حديث الملاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، عن عائشة بأن الملاء مجهول وبين انه معروف عيناً وحالا وصحح حديثه . وذكر في « الميزان » ان ابن معين وثقه ، وتقدم تصحيح البيهقي إياه قريباً . وبهذا تظهر قوة القول بالرخصة وعدم الوجوب وان كان الأحوط القصر . ولذا قال الخطابي في « المعالم » مالفظة : والأولى أن يقصر المسافر الصلاة لانهم أجمعوا على جوازها إذا قصر ، واختلفوا فيها إذا أتم ، والاجماع مقدم على الاختلاف ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، أنه قال : « إذا قدمت بلداً فأزمت على إقامة عشر فاتم » .

روى السيوطي في مسنده عن علي عليه السلام : « إذا أقمت بأرض عشر فاتم ، فإن قلت أخرج اليوم أو غداً فصل ركعتين ، وإن أقمت شهراً ، أخرج عبد الرزاق ، وأخرجه محمد ابن منصور عن ضرار بن صرد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « يتم الذي يقيم عشرأ والذي يقول: غداً أخرج... اليوم أخرج يقصر شهراً » . وقال المؤيد بالله في « شرح التحرير » : في مسألة اذا نوي المسافر إقامة عشر ما لفظه : وروى أبو سعيد الأبهري ، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم ، قال : نا أبي ، قال : نا أبو نعيم الفضل بن دكين ، قال نا سفيان ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « إذا أقمت عشرأ فاتم » . قال في « التخريج » : هذا من مراسيل علي بن الحسين ، وروايته عن جده علي عليها السلام مرسله الا أنه مرسل قوي رجاله ثقات . وأبو سعيد الأبهري لا أعرفه ، ثم قال المؤيد بالله : قال عبد الرحمن : وحدثنا أبي ، قال : نا أحمد ابن عبد الله بن يونس ، قال : نا مندل ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليهم السلام ، قال : « اذا أزمع المسافر على إقامة عشر أتم » . اه .

قوله : « أزمعت » أي عزمت . قال في « شمس العلوم » : وفي الحديث أن عثمان قال : « من أزمع مقام أربع أتم » أي عزم على ذلك . اه .

والحديث دليل على أن المسافر إذا عزم على إقامة عشر في أي موضع وجب عليه الاتمام

وهو مذهب ابن عباس والعترة والامامية ، وذهب أبو حنيفة الى أن أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً لما روي عن ابن عباس وابن عمر أنها قالوا : « إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة » . وذهب عثمان بن عفان والشافعي ومالك وأبو ثور الى أن أقلها أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج ، قالوا : لمنه صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بعد قضاء النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة ، فدل على أن الأربعة الأيام يصير بها مقيماً . وذهب النخعي الى أن أقلها اثنا عشر يوماً . وربيعة زاد ليلة على اليوم ، والبصري قال : يصير مقيماً بدخول البلد . وعائشة بوضع الرجل . وكلام النخعي وما بعده لا مستند له .

وقوله في حديث علي عليه السلام عند عبد الرزاق ومحمد بن منصور « فإن قلت : أخرج اليوم ، أخرج غداً الخ » يؤخذ منه أن الذي لم يعزم على الإقامة وبقي متردداً أنه يقصر الى تمام الشهر ، وهو مذهب العترة ، وقيل : بل تمام خمس عشرة ليلة لما في بعض روايات حديث ابن عباس عند أبي داود : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام ذلك القدر عام الفتح في مكة يقصر » وقد روي غير ذلك .

وسبب الاختلاف تمسك كل بما صح له من الروايات . وعن جابر رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » . قال ابن حجر : رجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله . وصححه ابن حزم والنووي والظفاري . وعن ابن عباس رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أقام بخيبر أربعين يوماً يقصر الصلاة » أخرجه البيهقي ، وفيه الحسن بن عمار لا يحتج به .

قال بعض المحققين : الظاهر من اختلاف الروايات انه لا توقيت للقصر بشيء من المدة المختلفة التي أقامها صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره ببعض المحلات ، وأن السنة استمرار المسافر على قصر الصلاة مهما كان عازماً على السفر ، وإن كلا من الروايات المختلفة التي أقامها صلى الله عليه وآله وسلم واقع على ما اقتضاه الحال من الحاجة الى تلك المدة التي أقامها ، ولو دعت الحاجة الى الزيادة عليها لاستمر القصر الى فراغه ، وهذا الذي فهمه عنه بعض أصحابه ، وذهبوا اليه . فمن ابن عمر مع شدة تحريره لتباعدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان في غزاة باذريجان فحال الثلج ، فكانوا يصلون ركعتين ركعتين ستة أشهر » أخرجه

البيهقي . وقال الحافظ ابن حجر والظفاري : سنده صحيح ، ونحوه في « مجمع الزوائد » قال :
رواه أحمد ورجاله ثقات . وعن الحسن البصري « انه أقام مع أنس سنتين بنيسابور يصلي ركعتين
ركعتين » . قال في « مجمع الزوائد » : ورجاله موثقون . وروي أن أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أقاموا برا مہرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة . وبهذا الوجه يجتمع ما اختلف
من الروايات في مدة اقامته صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال في « شرح منظومة الهدى » تبعاً لابن القيم ما محصله : إن عزم المسافر على الإقامة
إذا كان لقضاء حوائجه التي سافر لأجلها أو لمانع حبسه عن الرجوع الى أهله كخوف
أو مرض لا يخرج به عن كونه مسافراً ولو طالت مدته ، وكذا اقامته في الأماكن التي ينزل
فيها مع سفره حتى ينتهي الى المحل الذي قصده لا يخرج به عن كونه مسافراً ولو قصد إقامة
ما فوق العشرة كما دلت عليه الأدلة الشرعية والعرف اللغوي .

أما الأدلة فمن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عزم في غزوة تبوك على إقامة
أكثر من عشرة أيام ، لانه جاء لا ينتظر العدو والمسافة اليه بعيدة يعلم أنه لا يقطعها العدو الا
في أكثر من ذلك ، وكذا الصحابة الذين أقاموا المدد الطويلة يقصرون من المعلوم انهم قد
عزموا على إقامة شهر أو أكثر لعلهم انها لا تنقضي حاجتهم في أقل من ذلك ، وكذا إقامة
صلى الله عليه وآله وسلم في مكة عام الفتح لتأسيس قواعد الاسلام وهدم قواعد الشرك ،
وتمهيد أمر ماحولها من العرب . ومعلوم قطعاً أن ذلك يحتاج الى إقامة أيام ولا يحتاج مع
ذلك الى تعيين أيام الإقامة حتى يكون قطعاً حكم السفر كالعشر عند من اعتبرها ، والاربع
عند من قال بها ، وذلك لان الأدلة في أن الإقامة لقضاء الحوائج لا تقطع حكم السفر لم تفرق
بين إطلاق المدة وتعيينها وطولها وقصرها ، ومن ادعى ان للتعيين تأثيراً فعلياً الدليل .

وأما العرف اللغوي فإن العرب والعقلاء لا تعد ذلك اللبس إقامة يخرج بها من كونه
مسافراً ما دام كذلك حتى يقضي حاجاته ويعود الى وطنه . وقد أشار الى هذا ما أخرجه
الشيخان عنه صلى الله عليه وآله وسلم « السفر قطعة من العذاب ، فإذا قضى أحدكم من
سفره حاجته ، فليعجل الرجوع الى أهله » . فإن قلت : فما الذي يمد به المسافر مقيماً قطعاً
لحكم سفره ؟ قلت : باعراضه عما قصد لاجله واضرابه عنه كأنه يريد الإقامة لجرد الاستراحة
من وعناء السفر او رغوباً في البقاء لاغراض آخر من الاجتماع بأهل البلدة التي قصدها أو

قال النوي : معنى الحديث انه حرم على المهاجرين استيطان مكة والاقامة فيها ، ثم أيسح لهم اذا وصلوها لحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام . ١ هـ . فقله : بعد فراغهم صريح في ذلك ، وتبعه الحافظان حجر وحكا عن غيره ، وقال : يستنبط من الحديث ان الاقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم السفر ، وأما اقامة المهاجر بمكة لقضاء حوائجه واداء نسكه التي سافر لها فليست بمحدودة ، بل له أن يبقى حتى يفرغ منها . وقد أقام سيد المهاجرين صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوماً ، وأقام عمر يوم المسجد عشرين يوماً . فان قلت : فكيف بالآثار الثابتة عن علي عليه السلام في أن نية إقامة المشر تقطع حكم السفر ؟ وقوله عند الأصحاب حجة . أجيب بأن حجة قوله عليه السلام اذا لم يوجد دليل نبوي أو وجد ولم يعارضه ، وقد وجد الدليل كما عرفت وهو أولى بالاتباع . وأما من حد الاقامة بخمسة عشر يوماً فستندهم ما روي عن ابن عباس وعمر من قولها ولا حجة فيه . ومن خدعها بالأربع احتجاجاً بما ذكر أول البحث ، فهو مندفع بما دفع به من حدها بالعشر بالطريق الاولى لدخولها في ضمنها ، والله أعلم .

قال النوي : معنى الحديث انه حرم على المهاجرين استيطان مكة والاقامة فيها ، ثم أيسح لهم اذا وصلوها لحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام . ١ هـ . فقله : بعد فراغهم صريح في ذلك ، وتبعه الحافظان حجر وحكا عن غيره ، وقال : يستنبط من الحديث ان الاقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم السفر ، وأما اقامة المهاجر بمكة لقضاء حوائجه واداء نسكه التي سافر لها فليست بمحدودة ، بل له أن يبقى حتى يفرغ منها . وقد أقام سيد المهاجرين صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوماً ، وأقام عمر يوم المسجد عشرين يوماً . فان قلت : فكيف بالآثار الثابتة عن علي عليه السلام في أن نية إقامة المشر تقطع حكم السفر ؟ وقوله عند الأصحاب حجة . أجيب بأن حجة قوله عليه السلام اذا لم يوجد دليل نبوي أو وجد ولم يعارضه ، وقد وجد الدليل كما عرفت وهو أولى بالاتباع . وأما من حد الاقامة بخمسة عشر يوماً فستندهم ما روي عن ابن عباس وعمر من قولها ولا حجة فيه . ومن خدعها بالأربع احتجاجاً بما ذكر أول البحث ، فهو مندفع بما دفع به من حدها بالعشر بالطريق الاولى لدخولها في ضمنها ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : ولا يقصر الصلاة الا في مسير ثلاث : فاذا خرجت من بيتك تريد سفر ثلاثة أيام أو أكثر من ذلك ، فاقصر حين تجاوز آيات أهلك وبلدك .

وقد ذهب الى ان معيار القصر سفر الثلاث فصاعداً محمد (١) بن عبد الله النفس الزكية والناصر للحق الحسن بن علي والسيدان الاخوان المؤيد بالله وأبو طالب وأبو عبد الله الداعي

(١) ووالده كامل أهل البيت عبد الله بن الحسن ذكره في «أمالى الامام احمد بن عيسى» عليه السلام . اهـ .

لم تفصل الاول
والله على ان
قوله عليه السلام
حجم بين حالة
وحالة ولا
يصح ان يرد
دليل صحيح
بخلاف قول
الحجم لانه لا
يجوز تعارض
الحج وما روي
عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
وهو مخالف
لما روي عن علي بن
يحيى في الخبرين
في الروايات
والله اعلم
بالحق والعدل
والصواب
والله اعلم
بالحق والعدل
والصواب

قال النوي : معنى الحديث انه حرم على المهاجرين استيطان مكة والاقامة فيها ، ثم أيسح لهم اذا وصلوها لحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام . ١ هـ . فقله : بعد فراغهم صريح في ذلك ، وتبعه الحافظان حجر وحكا عن غيره ، وقال : يستنبط من الحديث ان الاقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم السفر ، وأما اقامة المهاجر بمكة لقضاء حوائجه واداء نسكه التي سافر لها فليست بمحدودة ، بل له أن يبقى حتى يفرغ منها . وقد أقام سيد المهاجرين صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوماً ، وأقام عمر يوم المسجد عشرين يوماً . فان قلت : فكيف بالآثار الثابتة عن علي عليه السلام في أن نية إقامة المشر تقطع حكم السفر ؟ وقوله عند الأصحاب حجة . أجيب بأن حجة قوله عليه السلام اذا لم يوجد دليل نبوي أو وجد ولم يعارضه ، وقد وجد الدليل كما عرفت وهو أولى بالاتباع . وأما من حد الاقامة بخمسة عشر يوماً فستندهم ما روي عن ابن عباس وعمر من قولها ولا حجة فيه . ومن خدعها بالأربع احتجاجاً بما ذكر أول البحث ، فهو مندفع بما دفع به من حدها بالعشر بالطريق الاولى لدخولها في ضمنها ، والله أعلم .

قال النوي : معنى الحديث انه حرم على المهاجرين استيطان مكة والاقامة فيها ، ثم أيسح لهم اذا وصلوها لحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام . ١ هـ . فقله : بعد فراغهم صريح في ذلك ، وتبعه الحافظان حجر وحكا عن غيره ، وقال : يستنبط من الحديث ان الاقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم السفر ، وأما اقامة المهاجر بمكة لقضاء حوائجه واداء نسكه التي سافر لها فليست بمحدودة ، بل له أن يبقى حتى يفرغ منها . وقد أقام سيد المهاجرين صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوماً ، وأقام عمر يوم المسجد عشرين يوماً . فان قلت : فكيف بالآثار الثابتة عن علي عليه السلام في أن نية إقامة المشر تقطع حكم السفر ؟ وقوله عند الأصحاب حجة . أجيب بأن حجة قوله عليه السلام اذا لم يوجد دليل نبوي أو وجد ولم يعارضه ، وقد وجد الدليل كما عرفت وهو أولى بالاتباع . وأما من حد الاقامة بخمسة عشر يوماً فستندهم ما روي عن ابن عباس وعمر من قولها ولا حجة فيه . ومن خدعها بالأربع احتجاجاً بما ذكر أول البحث ، فهو مندفع بما دفع به من حدها بالعشر بالطريق الاولى لدخولها في ضمنها ، والله أعلم .

والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ومحمد بن منصور ، واحتج لهم بمحدث ابن عمر عند الشيخين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تسافر امرأة ثلاثاً الا ومعه ذو محرم » فدل على أن أقل السفر مسير ثلاثة أيام . وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والهادي والقاسم انه يقصر في مسافة بريد فصاعداً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية أبي هريرة : « لا يحل لامرأة تسافر بريداً الا ومعه محرم » أخرجه أبو داود . وفي رواية للبخاري : « يوماً وليلة » فسمى البريد سفرأ . قال في « البحر » : ولقصره صلى الله عليه وآله وسلم إذ خرج من مكة الى عرفات وهو بريد ، وهذا فيه نظر ، إذ مكة ليست ابتداء سفره فلا حجة فيه ، اللهم الا أن يكون بالنظر الى أن أهل مكة خرجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الى عرفات فقصروا الصلاة ولم يأمرهم بالاتمام كما أمرهم به عام الفتح حين وصلوا معه بمكة . وقد احتج بهذا ابن تيمية وطرده ولم يرتأويل من جعله من خصائص الحج . وذهب بعضهم الى انه لا تحديد في السفر بل ما يسمى سفرأ لغة ، وجنح اليه ابن القيم ، فقال : لم يحدد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب^١ ، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر . وأما ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من التحديد باليوم أو اليومين أو الثلاثة فلم يصح شيء من ذلك البتة . اهـ .

والاحاديث التي استدلت بها القائلون بالتحديد في سفر المرأة وتسميته يوماً وليلة عند أبي داود ويومين وثلاثة أيام عند البخاري ، وفي بعض الروايات يوماً . وهو عند أحمد ومسلم ، انما وردت في اشتراط المحرم للمرأة في سفرها وليس شيء منها في هذا الباب ولا يلزم من تسمية هذه المقادير سفرأ أن لا يكون ما دونها سفرأ ، ولا ورد في الاحاديث الصحيحة ما يتمسك به في هذا الباب الا حديث أنس عند مسلم وأبي داود والبيهقي ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر الصلاة » . وبين^(١) مسلم أن الشك من شعبة .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا أصح شيء ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وبه أخذت الظاهرية فقالوا : اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر ، وحمله من خالفه على

(١) وكذا أبو داود والبيهقي وغيرهم . اهـ .

أن المراد به المسافة التي يتبدى منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الجمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه : أن يحيى بن يزيد ، قال : سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج من البصرة الى الكوفة فاصلي ركعتين حتى أرجع ، فقال أنس - فذكر الحديث - فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يتبدى منه القصر . ثم إن الصحيح عدم تقييده بمسافة بل بمجاورة البلد الذي يخرج منه ، ورده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتاج به . فان كان مراده انه لا يحتاج به في التحديد بثلاثة أميال فمسلم ، لكن لا يحتاج أن يحتاج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فان الثلاثة أميال مندرجة فيها ، فيؤخذ بالاكثر احتياطاً . اهـ . وبه تظهر قوة القول بأن مسافة القصر ثلاثة فراسخ ، ولا يقال قد علق الشارع صحة القصر بوجود سببه وهو السفر أخذاً من مجموع الأدلة ولا فرق بين قليله وكثيره . وحديث أنس وان كان فيه تحديد مسافة القصر لكنه حكاية لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو لا ينفي لزوم القصر فيما دونه لوجود سببه من السفر ، لانه يقال السفر لغة : قطع المسافة .

قال في « المصباح » : يقال ذلك إذا خرج للارتحال أو لقصد موضع فوق مسافة العدو لان أهل العرف لا يسمون مسافة العدو مسافراً ، ثم قال في مادة عدى - بالمهمل - والعدوى - بالفتح - . قال ابن فارس والجوهري : هي طلبك الى وال ليعديك على من ظلمك أي ينتقم منه باعتدائه عليك . والفقهاء يقولون مسافة العدو كأنهم استعاروها من هذه لان صاحبها يصل فيها الذهاب والعود بمدى واحد لما فيه من القوة والجلد . اهـ .

ومراد بالعرف عرف أهل اللغة الذي قرره العرف الشرعي ، ويفهم منه أن السفر لا يطلق الا على المسافة التي لا يمكن صاحبها أن يجمع فيها بين الذهاب والعود بمشي واحد وهو ما تدرك فيه المشقة ويتكلف له المؤنة ، ولذا قال أهل اللغة : كأنه مأخوذ من سفرت الشيء إذا كشفته وأوضحته لانه يوضح ما ينوب فيه ويكشفه . ومن المعلوم أنهم لا يسمون من خرج من بيته وسار أدنى سير مسافراً ، ثم نظرنا ما هو الانسب من تقديرات الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بمرف أهل الشرع التلقى عن أهل اللغة فلم نجد حديثاً سالماً عن المطاعن الا حديث أنس ، وعملنا بالاحوط منه وهو الثلاثة الفراسخ وهو أشد مناسبة بذلك العرف منه بالثلاثة الاميال . نعم قال في « التلخيص » : وروى سعيد بن منصور عن أبي سعيد ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر فرسحاً يقصر الصلاة » . اهـ . فإذا صح لزوم العمل به .

وأما حديث ابن عباس عند الطبراني والدارقطني والبيهقي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ففيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . رواه عنه اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، والصحيح عن ابن عباس من قوله . وقال الشافعي : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس « انه سئل أتقصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف » . وإسناده صحيح ذكره في « التلخيص » لكنه اجتهد منه فليس فيه حجة مع أنه يدفعه ما صح أن أهل مكة حين خرجوا إلى عرفات للحج معه صلى الله عليه وآله وسلم قصروا الصلاة خلفه ، ولم يأمرهم بالإنمام ، كما قال لهم في مكة ، والله أعلم .

تنبيه قال في « المصباح » : الميل - بالكسر - في كلام العرب مقدار مدى البصر من الأرض ، قاله الأزهري ، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع ، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع ، والخلاف لفظي فانهم اتفقوا على أن مقداره ستة وتسعون ألف أصبع ، والأصبع تسع شعيرات بطن كل واحدة للآخرى ، ولكن القدماء يقولون الذراع اثنتان وثلاثون أصبعا ، والمحدثون أربع وعشرون أصبعا ، فإذا قسم الميل على رأي القدماء في الذراع كان التحصيل ثلاثة آلاف ذراع ، وإن قسم على رأي المحدثين فيه كان التحصيل أربعة آلاف . والفرسخ عند الجميع ثلاثة أميال . اهـ . قال في « فتح الباري » : وقوله أربع وعشرون أصبعا : أي معتدلة معترضة ، وقد حزره (١) غيره بالذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا الميل بالذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا . وهذه فائدة نفيسة قل من تنبه لها . اهـ .

والبريد اسم الرسول ثم استعمل في المسافة التي يقطعها وهو اثنا عشر ميلا .

قوله : « فاقصر حين تجاوز آيات أهلك وبلدك » ، وقد قام الدليل على ذلك من فعل علي

(١) حزره أي قدره . اهـ .

عليه السلام فيما أخرجه البخاري تعليقاً أنه خرج من الكوفة مسافراً فقصر الصلاة وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا حتى ندخلها . ووصله الحاكم من طريق علي بن ربيعة ، قال : « خرجنا مع علي فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » . وأخرجه البيهقي من طريق وقاء - بكسر الواو وبعدها كاف ثم مد - ابن إياس أبو يزيد ، عن علي بن ربيعة ، قال : « خرجنا مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه متوجهين هاهنا - وأشار بيده إلى الشام - فصلى ركعتين ركعتين حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة ، فقلنا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، تتم الصلاة ؟ قال : لا حتى ندخلها » . ويؤيده حديث عبيد بن جبر في الاطّار للمسافر ، قال : « ركب مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفينة من الفسطاط في رمضان فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، فقال : اقترب ، قلت : أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة : أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ » رواه أحمد وأبو داود . فبين أن الحكم لمطلق السفر فحيث وجد شرع القصر والافطار . واعتبر الهادي في ابتداء القصر ميل البلد أو نحوه . قال السيد المؤيد بالله : يقصر إذا جاوز عمران بلده ، ويقصر في رجوعه إلى وطنه إلى أن يبلغ عمران بلده ، قال : وليست البساتين المتصلة بالبلد أو مصلى البلد من عمرانها ، وعلل بأن ساحة البلد معدودة من البلد من طريق العادة ، ومن رأى تفاصيل البيوت ولم يخرج قدر الميل يكون حكمه حكم من في البلد ، وهذا قريب من المذهب الأول . وقيل : إنه يقصر بمجرد العزم على السفر والتهيؤ له ولو في منزله ، وقيل : حتى يجاوز ثلاثة أميال . وقيل : إذا سار النهار فلا يقصر حتى يدخل الليل ، وإن سار الليل فلا يقصر حتى يدخل النهار .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إنه صلى بمكة ركعتين ركعتين
حتى رجع » .

أخرج نحوه البخاري من حديث ابن عباس ، قال : « أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعة عشر يوماً يقصر » . وفي رواية : « بمكة سبعة عشر يوماً » وفي رواية لأبي داود : « سبع

عشرة . وفي أخرى « خمس عشرة » وله عن عمران بن حصين « ثلثي عشرة » . وقد تكلم شراح الحديث في التوفيق بين هذه الأعداد بما لا يبقى معه اشكال . وعند الجماعة الا « الموطأ » من حديث أنس ، قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة ، وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة . قيل : أقمتم بمكة شيئاً ، قال : أقمنا بها عشرةا » . وفي رواية الشيخين مختصرة : « أقمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشراً نقصر الصلاة » . قال النووي : معناه انه أقام في مكة وما حوالها لافي نفس مكة فقط ، والمراد في حجة الوداع قدم مكة في اليوم الرابع فأقام بها الخامس والسادس والسابع ، وخرج منها في الثامن الى منى ، وذهب الى عرفات في التاسع ، وعاد الى منى في العاشر ، فأقام بها الحادي عشر والثاني عشر ، ونفر في الثالث عشر الى مكة ، وخرج منها الى المدينة في الرابع عشر ، فمدة إقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وحوالها عشرة أيام ، وكان يتنصر الصلاة فيها كلها . اهـ .

والحديث يدل على مشروعية القصر في السفر ولو تخلل فيه إقامة مالم يعد معرضاً عما قصد لاجله على ما تقدم تقريره ، وعلى غيره من المذاهب مالم يعزم على إقامة عشر أو أربع أو خمس عشرة ، وقد تقدم ايراد الحجج لهذه الأقوال وما قيل فيها ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يتطوع على بعيره في سفره حيث توجه به بعيره يومئذ إيماء ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، وكان لا يصلي الفريضة ولا الوتر إلا إذا نزل » .

قوله : « وكان لا يصلي الفريضة ولا الوتر إلا إذا نزل » . روى نحوه القاضي زيد في « الشرح » عن علي عليه السلام من فعله « أنه كان يصلي على راحلته التطوع حيث توجهت ، وينزل للفريضة والوتر » . وروي في « مجمع الزوائد » عن سعيد بن جبير « أن عمر كان يصلي على راحلته تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر نزل فلوثر على الأرض » ، رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ النُّعْمِيُّ كَانُوا يَصْلُونَ الْفَرِيضَةَ وَالْوُتْرَ بِالْأَرْضِ . وَقَالَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ : صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَالْوُتْرَ بِالْأَرْضِ وَإِنْ أُوتِرْتَ عَلَى دَابَّتِكَ فَلَا بَأْسَ . وَالْحُجَّةُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا مَرَّ . وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ فِيمَا عَدَا قَوْلُهُ : « وَلَا الْوُتْرَ إِلَّا إِذَا نَزَلَ » ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ يَصْلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ » زَادَ الْبُخَارِيُّ « وَيَوْمِيءُ بِرَأْسِهِ قَبْلَ - أَيْ وَجْهَ - تَوَجُّهِهِ ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَصْلِي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ » وَأَخْرَجَاهُ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا ، وَزَادَ مُسْلِمٌ : « فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ » ، وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَلَكِنَّهُ « يَخْفِضُ السَّجْدَتَيْنِ مِنَ الرُّكْعَةِ » . وَقَالَ فِي « شَرْحِ التَّجْرِيدِ » : وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ حُسَيْنٍ ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ آبَائِهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ السَّلَامِ : « أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ أَصْلِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِي ؟ .. قَالَ : نَعَمْ ، حَيْثُ تَوَجَّهَ فِي النَّوَافِلِ بِكَ بِعِيرِكَ أَيْمَاءً ، وَيَكُونُ سَجُودُكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَكْتُوبَةُ فَالْقَرَارُ الْقَرَارُ » .

وفي الحديث دليل على جواز التنفل على الحيوان .

واختلفوا هل يشترط في صحة ذلك كون المصلي مسافراً أم لا ؟ فقال مالك : لا يصلي على الراحلة إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . وقال الأوزاعي والشافعي : قصر السفر وطوله في ذلك سواء يصلي على راحلته ، وتمسك هؤلاء بحديث أنس عند البخاري وأبي داود والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كَانَ إِذَا سَافَرَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِنَاقَتِهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ رُكْبَتَهُ » ، وَنَحْوَهُ حَدِيثُ الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ فِي « سَفَرِهِ » . وَذَهَبَتِ الْعَتَرَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ لِلْإِطْلَاقِ فِي غَالِبِ الرِّوَايَاتِ ، وَلَيْسَ ذِكْرُ السَّفَرِ فِيمَا وَرَدَ مِنْهَا لِلتَّقْيِيدِ حَتَّى يَحْمَلَ الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمَقِيدِ لِخُرُوجِهِ مِنَ الْغَالِبِ ، إِذِ الْحَاجَةُ إِلَى التَّنْفِلِ عَلَى الدَّابَّةِ كَثِيرٌ أَمَا يَقَعُ فِي السَّفَرِ ، وَلَئِنْ الْوَاقِعُ فِي الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا فِيهَا بَيَانُ الْوَاقِعِ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي سِوَاهُ مَعَ مَا فِي النَّافِلَةِ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَالتَّخْفِيفِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا اشْكَالَ فِيمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ رِوَايَةِ رَزِينَ فِي سَفَرِ الْقَصْرِ .

وقوله : « حَيْثُ تَوَجَّهَ بِهِ بِعِيرِهِ » يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْاسْتِقْبَالَ غَيْرُ شَرْطٍ . وَهَلْ يُمْكِنُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ أَمْ يَحْتَصُّ بِزُومِ الْاسْتِقْبَالِ ؟ فَذَهَبَ الْهَادِي إِلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِفْتِتَاحِ وَمَا

بعده في جواز الصلاة حيث توجهت به الراحلة . واحتج بما في حديث علي عليه السلام من الاطلاق ، وذهب غيره الى اشتراط الاستقبال فيه لحديث أنس السابق لانها زيادة عدل غير منافية لما رواه الأكثر ، ولا مخالفة لاختلاف مخرج الحديثين .

قوله : « يوميء ايماء » فيه أن وضع الجبهة على ظهر الدابة أو قربوس الفرس ونحوه غير مشروع ، وانما كان سجوده أخفض من الركوع ليفصل بين الركبتين ، وقد تقدم نظير هذا في « باب صلاة المنعمى عليه » .

قال في « شرح الاثمار » وغيره : وأما الراكب على الحمل ونحوه فيتم الركوع والسجود حيث يتمكن من ذلك ، والا أوماً لها ولا يرخص له في ترك الاستقبال لتيسره عليه . اهـ . وهو مبني على أن الاكتفاء بالاياء في الاحاديث الواردة بنحو هذا اللفظ المذكور في الحديث ترخيص ، لان الراكب يشق عليه استيفاء الركوع والسجود لا لاجل أن الكون على الحيوان مانع من السجود ، كما يعلل به البعض والا لزم عدم الفرق بين الركوب على ظهر الدابة أو على الحمل في ذلك الحكم إذ الحامل هو الحيوان ، ولا اعتداد في الفرق بكون الحمل غير الظاهر .

قوله : « وكان لا يصلي الفريضة ... الخ » ، وانما خصت الفرائض بادائها على القرار لعظم شأنها وجلالة قدرها ، وهذا الحكم شامل للرجال والنساء . لما رواه أبو داود في « سننه » عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عائشة : « هل رخص للنساء أن يصلين على الدواب ؟ قالت : لم يرخص لهن في ذلك في شدة ولا رخاء » . قال محمد : هذا في المكتوبة . اهـ .

ومحمد هذا هو ابن شعيب بن سابور أحد رجال الاسناد . قال المنذري : قال الدارقطني : تفرد به النعمان بن المنذر ، عن سليمان بن موسى ، عن عطاء هذا آخر كلامه . والنعمان بن المنذر هذا غساني دمشقي ثقة كنيته أبو الوزير . اهـ .

وهذا كله مع عدم العذر ، أما اذا اضطر المسافر الى ذلك لخوف أو مطر أو نحوهما جاز ، لما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث يعلى بن مرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى هو وأصحابه الى مضيق وهو على راحلته ، والسماء من فوقهم والبلة من أسفل منهم ، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ، ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على راحلته ، فصلى بهم يومي ١٠ أياما يجمل السجود أخفض من الركوع . قال الترمذي ؛
حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح . وثبت عن أنس من فعله وصححه عبد الحق ، وحسنه
النووي، وضمفه البيهقي بمعمرو بن عثمان وأبيه . قال ابن القطان : عمرو لا يعرف حاله كوالده .
قال الذهبي : قد روى عنه أيضاً خلف بن مهران العدوي ، وذكره ابن حبان في الثقات . اهـ .
ووثقه ابن حجر في « التقريب » ، فانتفت عنه الجهالة برواية الاثنين ، والله أعلم . وفيه أنه
أولاً للركوع والسجود ، ومذهب الشافعي جواز صلاة الفرض على الراحلة مع اتمام الاركان .
ولفظ « النهاج » : ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي
واقفة جاز . اهـ .

وفي الحديث أنه لا يصلي الوتر الا اذا نزل ، وقد عمل بموجه أبو حنيفة ومن معه كما
تقدم ذكره . وجرى أبو حنيفة أيضاً على ما اختاره من وجوب الوتر وجعل لها حكم
الفرائض في أنها لاتصلى على الراحلة . وقد ورد ما يعارض حديث الأصل في الوتر على
الراحلة فيما تقدم من حديث ابن عمر عند مسلم . وقال القاضي زيد : وأجاز القاسم عليه
السلام في « النيروسي » الوتر على الراحلة وقال : انها سنة ، وليست بفريضة ، وهو مقتضى
ما مر للإمام في « باب الوتر أنه سنة » وليس بمحتم كالفريضة ، وطريقة الترجيح أن يقال
رواية ابن عمر مثبتة وما في الأصل ناف ، والاثبات مقدم على النفي فيكون أولى بالإشار ،
والله أعلم .

قال زيد عليه السلام : اذا دخل المقيم في صلاة المسافر ، فسلم المسافر
قام المقيم فاتهم ، واذا دخل المسافر في صلاة المقيم صلى بصلاته .

وفي هذا اشارة الى مسألتين :

الاولى : صلاة المقيم خلف المسافر ، وهذا مما لا يعرف فيه خلاف بين أحد من علماء
الطوائف ، ويصنع المقيم ما ذكره في الأصل من أنه إذا سلم المسافر الإمام قام المقيم لتمام صلاته ،
والوجه في ذلك عدم تغير فرض المؤتم مع إمامه ولقيام الدليل عليه فيما أخرجه البيهقي من
حديث عمران بن حصين قال : « غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدت معه

الفتح ، فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين ، يقول : يا أهل البلد صلوا أربعاً فانا سفر . وأخرج بإسناده الى زيد بن أسلم أن أباه أخبره « أنه شهد عمر بن الخطاب صلى بأهل مكة في الحج ركعتين ، ثم قال لهم بمد ماسلم : أتموا الصلاة يا أهل مكة فانا سفر . » وبإسناده الى صفوان بن عبد الله بن صفوان أنه قال : « جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان ، فصلى لنا ركعتين ثم انصرف ، فقمنا فآتمنا » .

الثانية : صلاة المسافر خلف المقيم وفيها خلاف ، فذهب الامام عليه السلام وأخوه الباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى صحة ذلك ، ويتقلب فرضه الى التمام لان الترخيص قد بطل بدخوله في حكم امامه حتى لو فسدت صلى أربعاً . وقال في « المنهاج » : ويحتمل أن يصلي ركعتين على أصل الامام زيد بن علي إذ وجوب الاتمام انما كان لدخوله تحت حكم الامام ومع الانفراد يعود عليه حكم القصر . والحجة لهذا المذهب ما أخرجه مسلم والبيهقي من حديث ابن عمر : « أنه كان إذا صلى مع الامام صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلى ركعتين » . وأخرج البيهقي أيضاً بإسناده الى أبي مجاز ، قال : « قلت لابن عمر المسافر يدرك ركعتين من صلاة القوم - يعني المقيمين - أتجزئه الركعتان أو يصلي بصلاتهم ؟ قال : فضحك ، وقال : يصلي بصلاتهم » . ولفهم حديث موسى بن سلمة عند مسلم والنسائي قال : « سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الامام ؟ قال : ركعتين سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » . فان ذلك يدل بفحواه على أن السنة الاتمام مع الامام والقصر مع الانفراد إلا أنه يحمل فعل ابن عمر ، وما فيهم من جواب ابن عباس ان ذلك منهم ذهاب الى أن القصر رخصة ، وليس بواجب لكنه احتمال بعيد ، وهو لا يدفع الظهور . ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد في « مسنده » عن ابن عباس : « سئل مابال مسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً اذا اتم بمقيم ؟ فقال : تلك السنة » . وعند الهذلية لا يصح أن يدخل المسافر الا في الاخيرتين لان الدخول معه من أول الصلاة كتعمد المخالفة للامام في الصلاة فلا يصح بخلاف الدخول معه في الاخيرتين . قالوا : ولا يرد وقوع المخالفة في النافلة بالتسليم للتسامح في شأنها والتخفيف فيها ، ولذا جاز التنفل على الدابة بالأيام أينما توجهت به . وأجيب بان النهي عن مخالفة الامام عام للمفترض والمتنفل ، لاسيما على ما اختاره بعض العلماء من أن الدخول في النافلة يصير لها حكم الواجب ، كما في نقل الحج لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » .

باب الصلاة في السفينة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« إذا كنت في سفينة وكانت تسير فصل وأنت جالس ، وإن كانت واقفة
فصل وأنت قائم » .

أخرج البيهقي نحوه في « سننه » بإسناده إلى النضر بن أنس ، عن أنس « أنه كان إذا
ركب السفينة فحضرت الصلاة والسفينة محبوسة صلى قائماً ، وإن كانت تسير صلى قاعداً في
جماعة » . وفي « مجمع الزوائد » عن جعفر بن أبي طالب : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أمره أن يصلي في السفينة قائماً إلا أن يخشى الفرق » . رواه البزار ، وفيه من لم يسم ، وبقيّة
رجاله ثقات ، وإسناده متصل . ١ هـ . وأخرج البيهقي نحوه عن ابن عمر قال : « سئل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في السفينة ، فقال : كيف أصلي في السفينة ؟ قال : صل
فيها قائماً إلا أن تخاف الفرق » . قال : وإسناده حسن . وأخرج أيضاً بإسناده إلى حميد الطويل ،
قال : « سئل أنس بن مالك عن الصلاة في السفينة ، فقال عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس -
وهو معنا في المجلس - : سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله يصلي
بنا إمامنا قائماً في السفينة ، ونصلي خلفه قياماً ولو شئنا لخرجنا » .

والحديث يدل على جواز الصلاة في السفينة ، وعلى التفرقة بين حالتها ، بأنها إن كانت
تسير كان الجلوس رخصة له ، وظاهره ولو قدر على القيام ، ولكن يجب تأويله بما يوافق سائر
الأحاديث المرفوعة من إيجاب الصلاة قياماً إلا أن يخشى الفرق بأن يحمل الأمر بالجلوس عند
سيرها على عدم القدرة على القيام لها . وقد روى القاضي زيد في « الشرح » عن أمير المؤمنين
عليه السلام ما يبين أن ذلك مراده ، فقال : وروى عن علي عليه السلام أنه قال : « يصلي

صاحب السفينة قائما الا ان لا يستطيع ذلك فيصلي قاعداً ، وان توجهت به السفينة كل وجه . وان كانت واقفة وجب القيام لامكانه . وهو مذهب الهادوية ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي . وعند أبي حنيفة يجوز أن يصلي فيها قاعداً مع القدرة على القيام ، وهو خلاف ما قضت به الأدلة ، ولان القيام ركن من أركان الصلاة فلا يجوز تركه مع القدرة عليه كسائر الأركان . وفرض المصلي في السفينة أن يتحرى القبلة جهده ويصلي اليها ويدور نحوها بدوران السفينة ، فان تمأذر عليه الاستقبال لاضطراب السفينة صلى أينما توجهت به ، فيكون حكمه حكم من كان راكبا على بعيره ، ولم يمكنه النزول لخوف أو علة أو نحو ذلك ، فإنه يصلي أينما توجه به بعيره ، والله أعلم .



باب السجود في القرآن

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال :
« عزائم سجود القرآن أربع » « الم تنزيل السجدة » و « حم السجدة »
« والنجم » و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » . قال : وسائر ما في القرآن فان
شئت فاسجد ، وإن شئت فاترك .

الضمير في لفظ قال الأخير للامام زيد بن علي عليه السلام ، وهذه الجملة لبيان الحكم
فيما عدا المزائم . والحديث رواه في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام قال : « عزائم
السجود أربع : « الم تنزيل السجدة » و « حم السجدة » و « النجم » و « اقرأ باسم ربك »
رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه الحرث وهو ضعيف . اهـ .

قلت : حديثه حسن لما تقدم من تصحيح الاحتجاج بروايته .

ورواه السيوطي في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي عليه
السلام : « عزائم السجود أربع : « الم تنزيل السجدة » و « حم السجدة » و « اقرأ »
و « النجم » . أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والطبراني في « الاوسط » وابن منده في
« تاريخ اصبهان » والبيهقي . اهـ . وأخرجه الطحاوي في سجود التلاوة في « باب المفصل هل
فيه سجود أم لا ؟ » وقد ذكر حديثاً عن أبي بن كعب ، قال : ليس فيه سجود ، ثم قال
ما لفظه : وقد خالف أبي بن كعب فيما ذهب اليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ، حدثنا ابن مرزوق ، قال : نا وهب ، نا شعبة ، قال : نا عاصم بن بهدلة ، عن زر ،

عن علي عليه السلام : « أن عزائم السجود : « الم تنزيل ، و « النجم » و « اقرأ » . اه . وقد ثبت مثله عن ابن عباس في الثلاث المذكورة .

والحديث يدل على أن السجود في هذه الأربعة الموضع واجب لان العزيمة في عرف الشرع ما وجب فعله . قال في « المصباح » : وعزائم السجود ما أمر بالسجود فيها . اه . فيكون المراد بالعزيمة هنا الفريضة ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الزكاة « عزمة من عزومات ربنا » أي حق من حقوق الله تعالى وواجب من واجباته ، قيل : ومنه العزائم لانه يحتم فيها على الجن والمهوام أن لا تضر . وفي حديث ابن مسعود « ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » يعني بعزائمه فرائضه التي حتم على العباد وجوبها ، وفي حديث قيام رمضان « من غير عزيمة » أي من غير ايجاب والزام ، وعزائم السجود من ذلك . وهي في اصطلاح أهل الأصول عبارة عن كل حكم ثابت على وفق الدليل ، كما أن الرخصة عبارة عن كل حكم ثابت على خلاف الدليل لعارض أرجح . وذهب الى وجوب ذلك أبو جعفر الباقر وأحمد بن عيسى والحسن بن يحيى ومحمد بن منصور والامام يحيى بن حمزة عليهم السلام . وقال أبو حنيفة تجب في هذه الأربع الى تمام أربعة عشر موضعاً . وقال مالك : العزيمة في أحد عشر موضعاً باخراج الثلاث السجودات في المفصل ، وسيأتي بيانها .

واحتجوا أيضاً بأن في بعضها لفظ الأمر كقوله تعالى في سورة « القلم » : « واسجد واقترب » وفي « النجم » « فاسجدوا لله واعبدوا » . وظاهر الأمر الوجوب ، وفي بعضها ما يفيد التوبيخ على تركه كقوله تعالى في « اذا السماء انشقت » « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » والباقي من السجودات مقيس اذ لا فرق بينهن .

وذهب الجمهور الى أنه سنة ، وهو اختيار القاسم والمهادي والمؤيد بالله ، فقالوا : ان السجودات كلها نافلة ، الا أنهم قصروها على صلاة النافلة لا الفريضة . واستدلوا على أنها سنة في جميعها بما أخرجه مسلم من حديث زيد بن ثابت « أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم اذا هوى » ، فلم يسجد » فلو كانت واجبة لأمره بالسجود بل قال له لما سأله : « أنت إمامنا فلو سجدت سجدنا » . وبما أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب قال : « يأثمها الناس إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه » وفيه ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء . وهو في « الموطأ » . قال في « المنار » : والاصل عدم الحتم

وان كان ينبغي للمؤمن أن لا يفوته ، إذ هو نعمة لا يزهد فيها الا محروم الا من باب الأخذ بالرخصة .

قلت : فتحمل العزيمة حينئذ على معنى تأكيد الاستجباب من قولهم عزم الأمر أي جد وتحقق ، فيكون معنى عزائم السجود ما تحقق بالسنة ، قيل : ومنه قوله تعالى : « فاذا عزم الأمر » أي حقت الحقائق واذا جاز تأويل الوجوب بالتأكد لقيام القرينة ، فكذا ما هو بمعناه .

وأما تعيين مواضعها فحكى في « البحر » عن المذهب وأبي حنيفة والشافعي ومالك وابن أبي ليلى أنها أربعة عشر :

- في آخر « الاعراف » في قوله : « ويسبحونه وله يسجدون » .
- وفي « الرعد » عند قوله تعالى : « والله يسجد من في السموات والارض... » الآية .
- وفي « النحل » عند قوله تعالى : « يخافون ربهم من فوقهم ... » الآية .
- وفي « بني اسرائيل » عند قوله تعالى : « ويزيدم خشوعاً » .
- وفي « مريم » عند قوله تعالى : « اذا تتلى عليهم آيات الرحمن ... » الآية .
- وفي « الحج » اثنتان : الاولى - عند قوله تعالى : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض - الى قوله - إن الله يفعل ما يشاء » .
- والثانية - عند قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اركموا واسجدوا » الآية .
- وفي « الفرقان » عند قوله تعالى : « وزادهم نفوراً » .
- وفي « النمل » عند قوله تعالى : « رب العرش العظيم » .
- و « الجز » [السجدة] عند قوله تعالى : « خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون » .
- و « حم السجدة » عند قوله تعالى : « وهم لا يسأمون » .
- و « النجم » عند قوله تعالى : « فاسجدوا لله واعبدوا » .
- و « الانشقاق » عند قوله تعالى : « واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » .

و « القلم » عند قوله تعالى : « واسجد واقترب » .

وزاد عمرو بن العاص واحدة في « ص » عند قوله تعالى : « وخر راكعاً وأُناب » واعتبرها الامام المهدي أحمد بن يحيى في « الأزهار » . وخالف ذلك في « البحر » ، فقال : لا دليل على أنها سجدة تلاوة ، يعني لما أخرجه الستة الا مسلماً ومالكاً من رواية ابن عباس : « ليست من عزائم السجود » ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها ويقول : سجدها داود توبة ونسجدها شكراً » . ووافق هؤلاء أبو حنيفة في تعيين مواضعها الا انه اعتبر الاولى من سورة « الحج » دون الثانية ، وجعل مكانها سجدة « ص » .

وأجيب عنه بحديث عقبة بن عامر قال : « قلت : يا رسول الله أفى سورة الحج سجدتان ؟ قال : نعم ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما » أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم ، وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف ، وأيده الحاكم بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار ، ثم ساقها موقوفة عليهم . وأكد البيهقي بما رواه في « المعرفة » من طريق خالد بن معدان ، قال في « البحر » : ولفعل علي عليه السلام أيضاً فإنه كان يسجد فيها سجدين ، وبما تقدم من حديث ابن عباس ان سجدة « ص » ليست من عزائم السجود . ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود قال : « قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر « ص » فلما بلغ السجدة نزل وسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما هو توبة نبي لكني رأيتم تشزتم للسجود فنزل فسجد فسجدوا » والتشزن تفعل - بالتاء المثناة والشين المعجمة والزاي - التهيؤ والاستوفاز ، فبين أنها توبة وليست من العزائم .

وذهب ابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وسعيد بن جبير ومجاهد وابن المسيب ، وهو رواية عن مالك بل هو صريح كلامه في « الموطأ » : ان عزائم السجود احدى عشرة وهي ما تقدم ذكره مع اسقاط الثلاث الأخر التي في الفصل . واحتج بحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم : « لم يسجد في شيء من الفصل » منذ تحول الى المدينة ، وبحديث زيد بن ثابت عند مسلم : « انه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم اذا هوى » فلم يسجد » .

وأجيب عن الأول بأنه ضعيف الاسناد ، وعن الثاني بأنه فعله صلى الله عليه وآله وسلم بياناً لعدم الوجوب بدليل ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : « سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في : « إذا السماء انشقت » و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » . وقد جعل الطحاوي حديث الباب حجة أيضاً لدفع ما ذهبوا اليه كما تقدم .

تنبيه قد سبق في « باب صلاة الجمعة » عند حديث قراءة « ألم تنزيل السجدة » في فجر يوم الجمعة أنه يستحب في سجدة التلاوة تكبيرة الافتتاح وتكبير النقل عند الرفع منها ، وأما ما يدعى فيها فأخرج أحمد وأصحاب السنن والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه ابن السكن ، وهو عند مسلم من حديث علي عليه السلام ، وعند النسائي من حديث جابر أنه يقول في سجوده : « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » . وزاد الحاكم في آخره : « فتبارك الله أحسن الخالقين » . وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجود القرآن : « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً ، وضع عني بها وزراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » أخرجه الترمذي والحاكم وابن ماجه ، وضعفه العقيلي إلا أن له شاهداً عند الترمذي من حديث ابن عباس : « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : انه رأى في المنام أن شجرة تقول كذلك ، قال ابن عباس : فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك يدعو به » . وهو في « مجمع الزوائد » بنحوه عن أبي سعيد الخدري ؛ وقال : رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه الإيمان بن نصر ، قال الذهبي : مجهول . اهـ . واختار أبو طالب وبعض أصحاب الشافعي . قال في « المنهاج » : وهو الذي يأتي على أصل الامام أن يقول فيه ما يقول في سجود الصلاة ، وليس فيه تشهد ولا تسليم اذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمن زعم ذلك ولا حجة له ، والله أعلم .

سألت زيدا عن الرجل يقرأ السجدة في المجلس مراراً ، قال : سجدة

واحدة تجزئته .

والى ذلك ذهب أبو حنيفة . قال في « البحر » : وهو المذهب ، وأطلقه القاضي زيد في

« الشرح » اذ المجلس بمنزلة الوقت للِسجود ، ولذلك يفوت بالانتقال منه فالسبب بمجموعها ، وليس السبب تكرار الآية فقط بل لا بد معه من تكرار المجلس ، وهذا حيث تكون الآية واحدة من قارئ واحد في مجلس واحد . قال الامام عز الدين : وهذا تعليل متكلف . اهـ . لان لقائل أن يمتنع سببية المجلس ويقصره على التلاوة . قال في « ضوء النهار » : ولو قال كالحدود لا يتكرر بتكرر السبب إلا أنه لا يتم إلا حيث يتكرر السبب قبل فعل المسبب . اهـ . وقال الشافعي : إنه يتكرر السجود لتكرر القراءة لتعدد السبب ، ورجحه الامام يحيى ، قال : لأن تكرار الآية بمنزلة آيتين مختلفتين .

قلت : الظاهر أن التلاوة المتكررة من دون أن يتخللها ما يعد في العرف فاصلاً لا يتكرر فيها السجود ، وهو راجع الى تخصيص العموم بالعادة الفعلية أو بالقياس على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، كلما ذكر لقيام الاجماع أنه يكفي مرة في المجلس اذا كان ذكره متصلاً أو ما يقارب الاتصال ما لم يتخلل فاصل ، وإلا لزم تكرار الصلاة في قولهم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ولا قائل به ، وهو من قياس الأولى على القول بسنية السجود ، وانما كان من تخصيص العموم لان ترتب المسبب على سببه له حكم العام كما تقرر في موضعه .

وقال زيد بن علي عليه السلام : اذا كانت السجدة في آخر السورة

فاركع بها ، وان كانت في وسط السورة فلا بد من أن تسجد .

وروي نحوه عن ابن مسعود ، فقال في « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن ابن مسعود ، قال : « من قرأ الأعراف » و « النجم » و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » إن شاء ركع بها وقد أجزأ عنه ، وإن شاء سجد ، ثم قام فقرأ السورة وسجد . وعنه أيضاً قال : من قرأ سورة « الأعراف » أو « النجم » أو « اقرأ باسم ربك » أو « إذا السماء انشقت » أو « بني اسرائيل » فشاء أن يركع بآخرهن أجزاء سجود الركوع . وان سجد فليضف اليها سورة أخرى ، رواها الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات ، إلا أنها منقطعان بين ابراهيم وابن مسعود . وعن ابن مسعود قال : « اذا كانت السجدة خاتمة السورة ، فان شئت ركعت وإن شئت سجدت » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات أيضاً . قال : « اذا كانت السجدة

آخر السورة فاركع ان شئت أو اسجد ، فإن السجدة مع الركعة « رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . اه . والوجه في الاكتفاء عن سجود التلاوة بالركوع أن المقصود من السجود هو إظهار الخشوع لله تعالى ، والخضوع عند قراءة ما يشيره يحصل بالركوع على أنه قد يسمى الركوع سجوداً كما قيل في قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجداً » أن المراد ركعاً . قال : في « المنهاج » : وكما لو اغتسل للجنازة يوم الجمعة وقصد معه أداء منية غسل الجمعة أجزأه ذلك الفسل الواحد .

قلت : وكما في تحية المسجد إذا دخل في فريضة جماعة أو فرادى قبل أن يجلس كفاه ذلك عنها .

وقد ذهب الى ما قاله الامام زيد بن علي أبو حنيفة ، وقال الشافعي وحكاه في « البحر » عن المذهب أن الركوع لا يعني عن السجود إذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، والعمد ما أثر عنه ولم يركع عوضاً عنه . وأجيب بأن العلة في ذلك وهي إظهار الخشوع شاملة للركوع ولفتوى ابن مسعود بذلك قوله : « وإن كانت في وسط السورة فلا بد من أن تسجد » يعني في الأربع العزائم التي ذكرها من قبل ، وظاهره أعم من أن تكون داخل الصلاة أو خارجها ، وفي ذلك خلاف بين العلماء . فالذي ذهب اليه الامام زيد بن علي كما سبق من استدلاله بحديث السجود في قراءة « ألم تنزيل السجدة » في صلاة فجر يوم الجمعة ، والامام يحيى وأبو حنيفة والشافعي الى أنه يسجد للفريضة وجوباً عند الامام وأبي حنيفة ، استجاباً عند الشافعي . واحتجوا بما مر ^(١) من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ « ألم تنزيل السجدة » في الفجر فسجد بها وأخرجه أيضاً مسلم ^(٢) وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة عن ابن عباس . وأخرج أبو داود والحاكم وصححه عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر فسجد ، فظننا أنه قرأ ألم تنزيل السجدة » . وأخرج أبو يعلى عن البراء قال : « سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر فظننا أنه قرأ - ألم تنزيل السجدة » . وأخرج ابن أبي شيبة والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن

(١) مر بالمعنى في « المجموع الكريم » في صلاة الجمعة . اه .

(٢) بدون زيادة يسجد بها . اه .

مردويه ، عن أبي رافع قال : « صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ « إذا السماء انشقت » فسجد فقلت له ، فقال : سجدت خلف أبي القاسم فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه . وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عمر قال : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات فقرأ السجدة في المكتوبة » رواه أحمد ، وفيه جابر الجعفي وفيه كلام ، وقد وثقه شعبة والثوري . اهـ .

قلت : قد تقدم تصحيح الاحتجاج بحديثه غير مرة .

وعن عمر بن الخطاب أنه صلى الصبح فقرأ « إذا السماء انشقت » فسجد بها ، رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . قال في « النار » : فمانع السجدة في الصلاة كمانع الدعاء سلبها ما زاده الله به جمالا من أخص خواصها . اهـ .

وذهب المهدي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أنه يسجد في صلاة النافلة خلفه حكما ، ولذا تؤدي من قعود لغير عذر لا صلاة الفريضة فتفسد . واحتجوا بحديث ابن عمر عند أبي داود قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة ، فيسجد ونسجد معه » .

فقوله : « في غير الصلاة » يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يسجد إذا قرأ فيها السجدة ، ولأن الساجد زاد في الصلاة متعمداً زيادة ليست منها ولو نقص مثلها لبطلت ، فوجب أن تفسدها الزيادة . وأجيب عنه بأن قوله : « في غير الصلاة » زيادة تنكب عن إخراجها الشيخان مع روايتهم لباقي الحديث ، فيحتمل أن ذلك لعل فيها ، وهي عند أبي داود وعلى تسليم ثبوتها فهو عمل بمفهوم الصفة لأن معناه ، وأما في الصلاة فلا ، وشرط العمل به أن لا يمارضه ما هو أقوى منه ، وقد صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم خلافه . واحتج الامام يحيى بأن الآيات الدالة على سجود التلاوة لم تفصل بين أن يكون في صلاة أو غيرها نافلة أو مكتوبة ، ولأنه إذا جاز في النافلة جاز في الفريضة إذ هما سواء فيما يصح وما يفسد ، فما أفسد أحدهما أو جاز فيها كان ذلك في الأخرى ، قال : ولو أخذ بظاهر قوله : « في غير الصلاة » لزم مثل ذلك في النافلة فأنها منها . اهـ .

وذهب مالك إلى أنه يكره للامام قراءة السجدة في صلاة الفرض مخافة التخليط على

المؤمنين ، وخص بعض أصحابه الكراهة بالصلاة السرية إذ هي مظنة لحصول التخليط والتباس سجود القراءة بسجود الصلاة . وأجيب بأنه خلاف ما قضت به الأدلة الأولى إذ لم تفصل بين صلاة وغيرها وبين السرية والجهرية ، قيل : وإذا كان في وسط السورة وركع عوضاً عن السجود كفاه ذلك ، كما لو ركع في آخر السورة ، وإذا سجد في آخر السورة فالأولى أن يقوم ويأتي بسورة أخرى يركع بها ، كما في الآثار المروية عن ابن مسعود . وروي نحوها في « الجامع الكافي » عن أمير المؤمنين أنه قرأ بسورة « والنجم » في صلاة الفجر ، فلما قرأ السجدة في آخر السورة سجد ، ثم قام فقرأ « إذا زلزلت الأرض » ثم كبر وركع .

سألت زيدا عن الرجل يسمع السجدة من الذمي أو المرأة أو الصبي ،

قال : يسجد .

قال في « المنهاج » : والوجه أنه سمعها من قارئها فوجب أن يسجد ، كما لو سمعها من مكلف ذكر مسلم .

قلت : وقوله تعالى : « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » مطلقة في القاريء والمستمع .

وقال الشافعي : لا بد من أن يقصد الاستماع وإلا لم يكن عليه أن يسجد . قال العلماء : وإذا سجد المستمع لقراءة غيره وهما في غير الصلاة لم يرتبط به بل له أن يرفع قبله ، وله أن يطول في السجود بعده وله أن يسجد ، وإن لم يسجد القاريء وسواء كان القاريء متطهراً أو محدثاً أو امرأة أو صبيّاً أو كافراً . ولأصحاب الشافعي وجه ضعيف أنه لا يسجد لقراءة الصبي والمحدث والكافر ، والصحيح الأول . وظاهر حديث ابن مسعود في سجوده صلى الله عليه وآله وسلم وسجود المسلمين والمشرّكين معه أن الطهارة للمستمع غير شرط فمن البعيد أن يكون الجميع على وضوء ، وقد روي ذلك عن ابن عمر ، وقال به أيضاً أبو طالب والمنصور بالله ، وكلام الامام يدل على جواز ترك الذمي يتعلم القرآن ويقرأه .



باب صلاة الكسوف والاستسقاء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
« سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل ما يكون من العمل
في كسوف الشمس والقمر ؟ .. فقال : الصلاة وقراءة القرآن » .

أخرج البخاري ومسلم والبيهقي - واللفظ له - من حديث أبي مسعود الأنصاري قال :
« انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال الناس :
انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله
والى الصلاة » . وروي في « مجمع الزوائد » عن أبي شريح الخزاعي قال : « كسفت الشمس في
عهد عثمان ، فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين وسجد سجدتين في كل ركعة » ، قال : ثم
انصرف عثمان فدخل داره وجلس عبد الله بن مسعود الى حجرة عائشة وجلسنا اليه ، فقال :
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر ، فاذا
رأيتموه قد أصابها ، فافزعوا الى الصلاة فانها ان كانت التي تحذرون كانت وأنتم على غير غفلة ،
وان لم تكن كنتم قد أصبتم خيراً واكتسبتموه ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير »
والبزار ورجاله موثقون ، والصلاة مشتملة على قراءة القرآن . وأخرج الشيخان من حديث
أبي موسى قال : « خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام فزعاً ،
يخشى أن تكون الساعة حتى أتى المسجد - الى ان قال - : فاذا رأيتم منها شيئاً فافزعوا الى
ذكر الله ودعائه واستغفاره » .

دل الحديث على أن أفضل ما يفزع اليه من العمل عند كسوف النيران الصلاة وقراءة

القرآن اذ بها يستدفع المكروه . وقد ورد « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كلما حزبه أمر فزع الى الصلاة » أخرجه أبو داود وأحمد وابن جرير عن حذيفة . وأخرج ابن أبي الدنيا وابن عساکر ، عن أبي الدرداء قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كانت ليلة ربيع كان مفزعه الى المسجد حتى تسكن ، وإذا حدث في السماء حدث من كسوف شمس أو قمر كان مفزعه الى الصلاة حتى تنجلي » .

وقال الشيخ تقي الدين في شرح حديث أبي موسى : وفي قوله : « فافزعوا » إشارة الى المبادرة الى ما أمر به ، وتنبيه الى أن الالتجاء الى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار ، وإشارة الى أن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة أيضاً ، وإن الاستغفار والتوبة سببان للمحو يرجى بهما زوال المخاوف . اهـ .

والكسوف للشمس والقمر كالخسوف فيها على الأصح . وقال الجوهري وتعلب : الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو الأشهر في السنة الفقهاء . وقيل عكسه ، وهو مردود بقوله تعالى : « وخسف القمر » . وقيل : الخسوف أوله ، والكسوف آخره ، وقيل : الكسوف ذهاب النور بالكلية والخسوف تغيير اللون . قال الشيخ تقي الدين : ويشهد لكونهما بمعنى واحد اختلاف الألفاظ في الأحاديث فاطلق فيها الخسوف والكسوف معاً في محل واحد . اهـ . والفعل فيها يبنى للفاعل والمفعول وعينها مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع ، ويقال : انكسف وانخسف ، فبعضهم يجمعه مطاوعاً ، وعليه حديث رواه أبو عبيدة : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وبعضهم يجمعه غلطاً ويقول كسفتها فكسفت هي لا غير . قال المؤيد بالله في « الزيادات » وكسوف القمر يكون لاستقباله الشمس ، وهو أن الأرض تحجب بينها فيقع على القمر ظل الأرض فتسود بقدره ، وكسوف الشمس يكون في ثمان وعشرين أو في تسع وعشرين نادراً ولا يكون الا في اجتماعهما ، فيصير القمر كالحائل بينه وبينها فتسود بقدره منها . وقيل : يكون كسوف الشمس في غير ذلك ، لأن الشمس كسفت يوم مات إبراهيم ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان موته يوم ثاني عشر .

قلت : وروى الزبير بن بكار في « الانساب » أنه مات في العاشر من ربيع الاول ،

وروى مثله البيهقي عن الواقدي ؛ واشتهر أنها كسفت يوم مات الحسين عليه السلام في عاشوراء .

قال شارح « الزيادات » : والسبب الذي ذكره المؤيد بالله للكسوف هو الذي عليه أهل علم الهيئة والفلك من أهل الدين ، وتلخيص ما ذكر أن القمر لونه أزرق كلون السماء والحديد ، وأن النور الذي فيه من نور الشمس إذا قابلته فيبيض بذلك ، كما أن الحديد المصقول يرى أبيض على ضوء الشمس . قالوا : فإذا غابت الشمس والأرض كرية الشكل سارت تحت الأرض والقمر في السماء يقابلها فيكتسب البياض لذلك ، فإذا دخلت الشمس تحت الأرض ، سقط ظل الأرض على القمر فيسود منها بقدر ما دخل منها تحتها ، وحالت الأرض بينها أن دخل الكل أسود الكل أو البعض فالبعض ، ولا ينكر سقوط الظل إلى فوق فإن ذلك يكون ، ألا ترى أن السراج إذا جعل عليه غطاء يحول بينه وبين السقف بحيث لا ينطبق عليه ، فانك ترى ظل ذلك الشيء في السقف ، ولم يذكر المؤيد بالله لكسوف الشمس إلا ذلك السبب .

قلت : ونحوه ذكره الفقيه ناجي في تعليقه على « اللمع » أن السبب في كسوفها أن الشمس في السماء الرابعة والقمر في السماء الدنيا ، فإذا حال بينها وبين الشمس شيء كسفت . والسبب في كسوف القمر ما ذكر من الحيلولة إذا نزل القمر في ست منازل ، وهي : الطمح ، والجهة ، والزبانا ، والنثرة ، وسعد بلع ، ومقدم الدلو ، وكذا الشمس إذا نزلت في أحدها في ثمانية وعشرين أو تسع وعشرين نادراً . قال : وهذا ينبغي حفظه لاجل تلبس الباطنية . قال في شرح « الزيادات » : ولا أدري هل اعتمد المؤيد بالله فيما ذكر على سمع نقله أم من غير ذلك ؟ والاخلق أنه من طريق السمع لأن عرفان ما ذكر من غير طريقه ربما يتعذر . والذي عليه المنجمون الذين لا يقفون على قوانين الشريعة أن سبب ذلك أن من النجوم نجماً مظلماً يتنقل في المنازل واسمه الجوزهر ، فإذا دخل أحد منازل الشمس والقمر وصادف أحدهما في تلك المنزلة وقع المحاق والتغير بالسواد والحجرة التي يخالطها سواد ، وعلى حسب قوة تمكنه في تلك المنزلة وضعفها يكون الكسوف بقدر ذلك ، وهذا عندهم ضروري لا يعتربه اختلال ، وكذا المؤيد بالله ومن معه يدعون عدم اختلاف ذلك ، كما لا يختلف الحال في طلوع الطالع من المنازل وغروب النارب وتوسطه وحول الشمس والقمر في كل منزلة القدر المقدر . والاولى أن الكسوف والخسوف فعلاً لله تعالى يفعلهما ابتداء من غير حاجة

الى سبب في ذلك تخويفاً لعباده من العصيان ولطفاً ، كما ورد في الاثر النبوي : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته وانما يفعل الله ذلك ليخوف به عباده » وكان حدوثهما في الاوقات التي ذكرنا من جهة الله تعالى لجرى العادة لمصلحة علمها . اهـ .

وأشار الشيخ تقي الدين الى عدم المناقاة بين الاثر النبوي وما قاله المنجمون ، فقال : ذكر أصحاب الحساب أن لكسوف الشمس والقمر أسباباً عادية وربما يعتقد معتقد أنه ينافي قوله عليه الصلاة والسلام : « يخوف الله بهما عباده » وهذا الاعتقاد فاسد لان الله تعالى أفعالا على حسب الأسباب العادية وأفعالا خارجة عن تلك الاسباب ، فان قدرته تعالى حاكمة على كل سبب ومسبب فيقطع ماشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض ، واذ كان كذلك فاصحاب المراقبة الذين عقدوا أبصار قلوبهم بوحدانيتها وعموم قدرته على خرق العادة واقتطاع المسببات عن أسبابها ؛ اذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة اعتقادهم في فعل الله ما يشاء ، وذلك لا يمنع أن يكون ثمة أسباب تجري عليها العادة الى أن يشاء الله تعالى خرقها . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اشتداد هبوب الريح يتغير ويدخل ويخرج خشية أن تكون كريش عاد ، وان كان هبوب الريح موجوداً في العادة . والمقصود بهذا الكلام أن تعلم أنت ما ذكره أهل الحساب من سبب الكسوف لا ينافي كون ذلك مخوفاً لعباده . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أنه كان إذا صلى بالناس صلاة الكسوف بدأ فكبر ، ثم قرأ الحمد وسورة من القرآن ، يجهر بالقراءة ليلا كان أو نهاراً ؛ ثم يركع نحواً مما قرأ ، ثم يرفع رأسه من الركوع فيكبر ، حتى يفعل ذلك خمس مرات ، فاذا رفع رأسه من الركوع الخامس ، قال : سمع الله لمن حمده ، فاذا قام لم يقرأ ثم يكبر فيسجد سجدة ، ثم يرفع رأسه ، فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر

كلما رفع رأسه من الركوع في الرابع ، ويقول : سمع الله لمن حمده
في الخامسة ، ولا يقرأ بعد الركوع الخامس .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « انكسفت
الشمس فقام علي عليه السلام فركع خمس ركعات سجدين ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل
ذلك ، ثم سلم ، ثم قال : ماصلاها أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيري »
أخرجه ابن جرير وصححه . اه . وهو في « مجمع الزوائد » وقال : رواه البزار ورجاله رجال
الصحيح . اه . وأخرج البيهقي نحوه ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر أحمد
ابن اسحاق ، نا محمد بن أيوب وعبد الله بن أحمد بن حنبل وموسى بن الحسن بن عباد ، واللفظ
لمحمد بن أيوب ، قالوا : نا روح بن عبد المؤمن ، نا عمرو بن شقيق ، نا أبو جعفر الرازي ،
عن ربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب ، قال : « كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ،
فقرأ سورة من الطوال وركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدين ، ثم قام في الثانية فقرأ
سورة من الطوال ، وركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدين ، ثم جلس كما هو مستقبل
القبلة يدعو حتى تجلى كسوفها » . قال البيهقي : هذا اسناد لا يحتاج بمثله صاحبا الصحيح ،
ولكن أخرجه أبو داود في « السنن » . اه .

قلت : ورواه عبد الله بن أحمد في « المسند » ذكره في « المتقى » .

قال المنذري : فيه عيسى بن عبد الله بن ماهان أبو جعفر ، واختلف فيه قول ابن معين
وابن المديني . اه . قال بعض شراح السنن : هو ثقة صالح الحديث صدوق ، وقال ابن معين :
ثقة . وقال أحمد بن حنبل : ليس بقوي في الحديث ، ذكره ابن أبي حاتم . وقد روى عنه
شعبة واليكبار فيما ذكروا فحسبك بذلك كما قال أبو حاتم . اه . وقال بعضهم : صححه ابن
السكر . وقال الحاكم : رواه صادقون . قال البيهقي : ويذكر عن الحسن البصري أن علياً
رضي الله عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات . أخبرنا أبو سعيد بن
أبي عمرو ، ثنا العباس ، نا الربيع ، قال : قال الشافعي حكاية عن هشيم ، عن يونس ، عن الحسن
بذلك . اه .

وهو في مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » للسيوطي ولفظه : عن الحسن ، قال : « نبئت أن الشمس كسفت بالكوفة ، فصلى بهم علي بن أبي طالب خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين عند الخامسة ، ثم قام فركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين عند الخامسة ، قال : عشر ركعات وأربع سجديات » أخرجه ابن جرير . اهـ . قيل : والحسن لم يسمع من علي عليه السلام ويقال يشعر بذلك قوله في رواية ابن جرير « نبئت » وليس المراد نفي سماعه مطلقاً ، وإن زعمه جماعة لأن الصحيح ثبوت سماعه منه عليه السلام ، كما نقله صاحب « الطبقات » عن ابن حجر الهيتمي ، وبسط القول في تصحيح ذلك .

والحديث يدل على أن الركوعات في صلاة الكسوف خمسة في كل ركعة ، وقال به جماعة من العلماء ، وذكر المؤيد بالله في « شرح التجريد » أنه رأى أهل البيت عليهم السلام لا يختلفون فيه ، وحكي إجماعهم أيضاً في « البحر » . وقد روي في صفة صلاة الكسوف صفات أخر . منها ما أورده البيهقي في « سننه » وغيره ولفظه : ويذكر عن علي رضي الله عنه أربع ركعات في كل ركعة ، وساق أسناده إلى سليمان الشيباني ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حنش ابن ربيعة ، قال : « انكسفت الشمس على عهد علي رضي الله عنه ، قال : فخرج فصلى بمن عنده ، فقرأ « سورة الحج » و « يس » لأدري بأيهما بدأ ، وجهر بالقراءة ثم ركع نحواً من قيامه ، ثم رفع رأسه فقام نحواً من قيامه ، ثم ركع نحواً من قيامه ، ثم رفع رأسه فقام نحواً من قيامه ، ثم ركع نحواً من قيامه أربع ركعات ، ثم سجد في الرابعة ، ثم قام فقرأ سورة الحج ، و « يس » ، ثم قام فصنع كما صنع في الركعة الأولى ثمان ركعات وأربع سجديات ، ثم قعد فدعا ثم انصرف فوافق انصرافه وقد انجلى عن الشمس ، لم يرفعه سليمان الشيباني ، ورواه الحسن بن الحر عن الحكم فرفعه ، وساق أسناده ومثله كالأول وفي آخره : « ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك فعل » قال : وحنش بن ربيعة سمع علياً ، وهو كوفي وذكر تضعيفه .

قلت : روي الحديث المرفوع في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات . اهـ .

وقد ثبت في « صحيح مسلم » من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجديات » وأخرجه أبو داود والنسائي

وصححه الترمذي . وقال ابن حبان في « صحيحه » : هذا ليس بصحيح لانه من رواية حبيب وكان مدلساً .

وذهب الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك ، وروى عن عثمان وابن عباس : « ان السنة في كل ركعة ركوعان » . واحتجوا بحديث عائشة وابن عباس في المتفق عليه « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » ، قال حذيفة : بل ثلاثة ركوعات لحديث عبيد بن عمير ، عن عائشة عند مسلم والبيهقي ، قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ست ركعات في أربع سجعات » . وأخرج نحوه البيهقي من طريق جابر ابن عبد الله . وقال الباقر وسفيان الثوري والنخعي وأبو حنيفة : لهنسا ركعتان مثل صلاة الفجر . وحجتهم ما في « الصحيح » من حديث أبي بكرة ، قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ركعتين » وفي بعض رواياته بلفظ : « فصلى ركعتين كما تصلون » . وأخرجه مسلم والبيهقي أيضاً من حديث عبد الرحمن بن سمرة .

واعلم أن سب اختلاف المذاهب تعدد الروايات واختلافها في صفة صلاة الكسوف . ثم اختلفوا أيضاً فمنهم من ذهب الى أن القصة واحدة وهو كسوف الشمس يوم مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقالوا : مع اختلاف الروايات في صفة الصلاة يومئذ لا بد من سلوك طريقة الترجيح والاخذ بالاولى منها ، فرجع الشافعي ومحمد بن اسماعيل البخاري ، واختاره البيهقي في « سننه » بأنها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجودان والسجود كسائر الصلوات الا تطويله . وبه قال مالك والليث وأحمد وأبو ثور وجمهور علماء الحجاز وغيرهم ، وبسط ابن القيم القول فيه ، واختار مذهب الشافعي مع تقرير وحدة الوقعة ، ومنهم من ذهب الى أن الروايات كلها صحيحة في عدد الركعات وفعلها صلى الله عليه وآله وسلم مرات والجميع جائز الا أن الاختيار عندهم ما في حديث ابن عباس لانه أصبح شيء في الباب ، وكذا ما في معناه من حديث عائشة مع جواز غيره من الصفات الأخر ، وهو قول جماعة من أهل الحديث منهم اسحاق بن راهويه ومحمد بن اسحاق وابن خزيمة وأبو بكر بن اسحاق الضبعي وأبو سليمان الخطابي في « المعالم » . واستحسنه ابن المنذر واستقواه النووي في « شرح مسلم » . ورجح آخرون رواية أمير المؤمنين المذكورة في الأصل وشواهدا لوجوه :

منها : أن فيها زياد وهو يجب قبولها .

ومنها : ان الموقف على علي له حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك .

ومنها : عدم اضطراب الرواية بخلاف غيرها .

وقد بسط الكلام على تحقيق ذلك المحقق القبلي في « المنار » فقال : الأحاديث في كون الركوع في كل ركعة خمس مرات أو ثلاثاً أو ركعتين بحسب ظاهرها مما يعمل به ، ولكنه لا يمكن أن يقال يعمل بكل منها ، لأن الواقعة واحدة ، وهي صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس ، واقتحام أن الواقعة تكررت لتلثم الروايات مع ظهور الاتحاد بل كل الروايات على أنها تلك المرة في موت إبراهيم ، فهو من التعكيس بل الواجب الترجيح بين الروايات ، فحديث أبي رواء أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم أنها خمسة ركوعات ولم تجيء عنه رواية بخلافها ، ورواية الركوعين من حديث ابن عباس وعائشة وهما في أحمد والبخاري ومسلم لكنه جاء عنها الرواية بخلاف ذلك . فعن عائشة في أحمد والنسائي « انه صلى ست ركعات وأربع سجعات » . وعن ابن عباس في أحمد ومسلم والنسائي وأبي داود ثمان ركعات في أربع سجعات » . فهذا اضطراب في أحاديث عائشة وابن عباس وحديث أبي سالم من ذلك الاختلاف ، ولأحمد والنسائي أيضاً بإسناد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبدالله ابن عمرو « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها ركعتين كل ركعة ركوع » فهذه زيادة اضطراب في أصل الحديث إذ هي واقعة متحدة . وقد سرد المخرج - يعني الظفاري - هذه الروايات ، وفيها ما ذكرنا ، فاما مسلم والنسائي وأحمد فقد قابلت بعض رواياتهم بعضاً في حديثي عائشة وابن عباس ، وكذلك أحمد والنسائي في أحاديث الركوع ، وأما البخاري فلم يدافع نفسه لكن حديثه فيه ما ذكرنا من الاختلاف على الصحيح (١) ، وكذلك أبو داود دافع نفسه فيما بين حديث أبي وابن عباس وعائشة ، وفي رواية أربعة ركوعات وثلاثة أيضاً . وأما أحمد ففي الأحاديث الأربعة إذ رواها كلها - أعني المتضمنة للركوع الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة - ولم يسلم من الجميع الا رواية البيهقي والحاكم لحديث أبي ، وقد صححه الحاكم وليس له معارض سالم ، ولم يقدح فيه ابن حجر في « التلخيص » شيء مع كثرة نقده للروايات ومخالفته لمذهب الشافعي . اهـ . المراد ، وفيه زيادة على هذا حاصلها ان قدح ابن القيم بما ذكره

(١) وهما ابن عباس وعائشة اذ جاء عنها خلاف ذلك ، كما ذكر أولاً ، اهـ . من خط حفيد الشارح .



البيهقي ان صاحبي « الصحيح » لا يحتاج بمثله غير ضائر إذ ليس كل صحيح مقصوراً على كتابيهما ، وان القول بذلك من الغلو المذموم وهو نفسه يخالف ذلك كثيراً - يعني انه يرجح بعض الروايات الخارجة عنها على ما فيها اذا اقتضى المقام ذلك ، والله أعلم .

قوله : « كان إذا صلى بالناس » دليل على سنية التجميع فيها . وقد ورد مرفوعاً من حديث عائشة عند الجماعة بلفظ : « بعث منادياً بالصلاة جامعة » . وقال الامام يحيى : الجماعة في الكسوف شرط كالجمعة . وقال أبو يوسف فيه وفي الخسوف . وقال أبو حنيفة ومحمد : بل الانفراد شرط ، وليس لهذه الاقوال متمسك قوي ، والأصل عدم وجوب التجميع والفعل بمجرد لا يدل عليه .

قوله : « ثم قرأ الحمد وسورة » فيه ان حكمها كسائر الصلوات من قراءة الحمد قبل السورة . قال النووي : اتفق العلماء على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من أول كل ركعة . واختلفوا في القيام الثاني ، فمذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه . وقال محمد بن مسلمة من المالكية : لا يقرأ الفاتحة في القيام الثاني . قال الشيخ تقي الدين : وكأنه رآها ركعة واحدة زيد فيها ركوع والركعة الواحدة لا تثني الفاتحة فيها . قال : ويؤيده رواية « أنه صلى ثمان ركوعات في ركعتين » ، فيشعر اطلاق الركعتين على الصلاة أنه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني إذ لا يسمى ركعة هذا معنى ما ذكره . واستحسن الهادي عليه السلام أن يفصل بين كل ركوع بالحمد مرة و « الصمد » و « الفلق » سبعاً سبعاً .

قوله : « يجهر بالقراءة ليلاً كان أو نهاراً » دليل على أن السنة فيها الجهر مطلقاً ، وقد رواه عن علي عليه السلام مرفوعاً ابن خزيمة وغيره . وقال بعضهم : يسن الجهر في خسوف القمر والاسرار في قراءة صلاة خسوف الشمس لأن الأولى ليلية والثانية نهائية . وما روى الشيخان عن عائشة : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته » ، والترمذي عن سمرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً » وقال : حسن صحيح ، فيجمع بينها بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في خسوف القمر .

قلت : إنما يتم الجمع مع ثبوت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في خسوف القمر . وقد أخرج الدارقطني ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يضلي في

كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجعات . قال ابن حجر : ذكر القمر فيه مستغرب . وقد رواه الدارقطني من طريق أخرى في اسناده نظر ، ورواه مسلم في « صحيحه » وليس فيه ذكر القمر . ووقع عند ابن حبان « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف القمر ، وحكى أبو حاتم في السيرة « أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الكسوف ، فكانت أول صلاة كسوف في الاسلام » وجزم به منطاي في « اشاراته المختصرة » . ويؤيده ما أخرجه في « أمالي أحمد بن عيسى » من طريق زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « كان جبريل عليه السلام عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة إذ كسف القمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذا ؟ فقال جبريل : أما أنه أطوع لله منكم ، أما أنه لم يعص الله منذ خلقه ، وهذه آية وعبرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا جبريل فما ينبغي عنده ؟ وما أفضل ما يكون من العمل ؟ قال : الصلاة وقراءة القرآن . وفي هذا رد لمن ذهب الى أنه لم يصل في خسوف القمر ، والله أعلم .

وذهب الهادي ومالك الى انه يخير بين الجهر والاسرار لثبوت الأمرين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، والافعال لا تتعارض فالكل جائز . وفي الحديث أنه يكبر للرفع من الركوعات الا في الركوع الخامس فيقول : سمع الله لمن حمده ، وهو قياس ما تقدم المؤتم والامام ، لكن في حديث عائشة عند الجماعة لفظ : « جهر بقراءته ، فاذا فرغ من قراءته كبر وإذا رفع من الركعة ، قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم يعاود القراءة » . وليس في الحديث مقدار القيام الثاني وما بعده ، والركوع الثاني وما بعده ، هل هو مثل الاول أو دونه ؟ وقد ورد في حديث عائشة عند الشيخين بلفظ : « فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، وهو دون القيام الاول ، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الاول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ما فعل في الركعة الاولى » . قال الشيخ تقي الدين في « شرحه » : يقتضي أن سنة هذه الصلاة تقصير القيام الثاني عن الاول ، وقد تقدم قول من يستحب ذلك في جميع الصلوات ، وكان السبب فيه أن النشاط في الركعة الاولى يكون أكثر فيناسب التخفيف في الثانية حذراً من الملل . اهـ . وهذه العلة المناسبة جارية أيضاً فيما زاد على القيام الثاني والركوع الثاني .

فائدة قال النووي في «شرح مسلم» : اختلف العلماء في الخطبة لصلاة الكسوف ، فقال الشافعي واسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث : يستحب بعدها خطبتان . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يستحب ذلك . ودليل الشافعي الأحاديث الصحيحة في «الصحيحين» ، وغيرهما «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد صلاة الكسوف» . اهـ . قيل : ويصلها المنفرد ولا يخطب ، ويخطب المسافرون في الصحراء والجماعة في المصر ويحضهم على التوبة من المعاصي وعلى فعل الخير والاعتاق والصدقة ، ويحذرهم الغفلة والاعتزاز .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان إذا صلى بالناس في الاستسقاء صلى مثل صلاة العيدين ، وكان يأمر المؤذنين وحملة القرآن والصبيان أن يخرجوا أمامه ، ثم يصلي بالناس مثل صلاة العيد ، ثم يخطب ويقلب رداءه ، ويستغفر الله تعالى مائة مرة يرفع بذلك صوته » .

قال في «بلوغ المرام» : عن ابن عباس رضي الله عنها ، قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي متواضعاً متبذلاً متخشعاً مترسلاً متضرعاً ، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه » رواه الخمسة - يعني أحمد وأبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجه - . قال : وصححه الترمذي وخسبه ، وأبو عوانة وابن حبان . وفي «التلخيص» رواه الحاكم والدارقطني والبيهقي . ورواه البيهقي أيضاً في «سننه» من طرق عن ابن عباس وفيها ما لفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ثنا علي بن حمشاد العدل ، نا هشام بن علي السدوسي ، نا سهل بن بكار ، نا محمد بن عبد العزيز ، عن أبيه ، عن طلحة ، قال : « أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين إلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلب رداءه ، فجعل يمينه على يساره ويساره على يمينه ، فصلى الركعتين ، فكبر في الأولى سبع تكبيرات ، وقرأ «سبح اسم ربك الأعلى» وقرأ في الثانية : «هل أتاك حديث الفاشية» وكبر فيها خمس تكبيرات » . وأخرج

أيضاً بسنده الى محمد بن عبد العزيز ، عن أبيه ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، قال « سألت ابن عباس عن السنة في الاستسقاء ، فقال : مثل السنة في العيد خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي فصلى ركعتين بغير أذان ولا إقامة ، وكبر فيها اثني عشرة تكبيرة سبعا في الأولى وخمسا في الآخرة ، وجهر بالقراءة ثم انصرف فخطب ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ثم استسقى . » محمد بن عبد العزيز هذا غير قوي وهو بما قبله من الشواهد يقوى . اهـ . يعني بها الاحاديث التي أخرجها من طرق متعددة ، كما رواه الخمسة فيما نقل أولا ، وليس فيها ذكر عدد التكبير الا انه يؤخذ من تشبيهها بصلاة العيد ، والظاهر منه تساويها في عدد التكبير والا لما كان للتنصيص على التشبيه بها دون ركعتي الجمعة أو الفجر مثلاً فائدة .

وقوله : « وكان يأمر المؤذنين ... الخ » قد أخرج البيهقي في « باب استحباب الخروج بالضعفاء والصبيان والعيذ والمجانز » ما يؤيده ، وذلك بسنده الى أبي الدرداء يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ابغوني الضعفاء ، فانما ترزقون وتنصرون بضعفائكم » . وأخرج بسنده الى مصعب بن سعد ، عن أبيه انه ظن أن له فضلا على من دونه من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما نصر الله هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم » . وقال : رواه البخاري . وبسنده الى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مهلا عن الله مهلا فانه لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع اصعب عليكم العذاب صبا » . قال : وفيه ابراهيم بن خثيم غير قوي .

والحديث يدل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان ، وهو مذهب الامام زيد بن علي والناصر والمؤيد والامام يحيى ومالك وأبي يوسف ومحمد والزهري والنخعي وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز والشافعي . ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم : هي كصلاة العيد في عدد التكبير ، وهو الذي حكاه في « المنهاج » عن زيد بن علي ، وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول ، وهو مذهب الشافعي وابن جرير الطبري ، واحمدى الروائين عن أبي يوسف ومحمد ، وقال : الباقر بل ركعتان لاطلاقها في رواية البخاري وغيره ، وحملوا التشبيه في حديث ابن عباس على أن المراد به في العدد لا في الصفة . وأجيب بأن الواجب أن يحمل المطلق على المقيد ويعمل بظاهر المقيد ، وهو أن التشبيه بصلاة العيد في العدد والصفة إذ هو الأصل

والظاهر ، والا لما كان القصد إليها بالتشبيه من بين سائر الصلوات الثنائية فائدة ، على أنه متأيد بما ورد من التصريح به في ذكر عدد التكبير في الحديث الآخر ، وإن كان في اسناده مقال فهو معمول به في الشواهد . قيل : ويفصل بين كل تكبيرتين بشيء من الأدعية التي وردت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء ولا يدعو بما مر في صلاة العيد من الدعاء بين التكبيرات . وقال الأشعر في تعليقه على « البهجة » : أنه يقف بين كل تكبيرتين مسبحاً مكبراً حامداً مهلاً .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يصلى في الاستسقاء ، وإنما هو الدعاء فقط . قال ابن عبد البر : وروي عن طائفة من التابعين . واحتجوا بحديث أبي اللحم : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي عند أحجار الزيت قريباً من الزوراء ، فرآه قائماً يدعو رافعاً يديه قبل وجهه لا يجاوز بها رأسه » . وأخرج أبو عوانة في « صحيحه » من زيادته عن عامر بن خارجة « أن قوماً شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قحط المطر ، فقال : اجثوا على الركب ، ثم قولوا : يا رب يا رب » . وأجيب بأنه قد ثبت صلاة الركعتين ، وتركها في بعض الأحوال لبيان عدم الوجوب .

وذهب الهادي عليه السلام إلى أنها أربع بتسليمتين . واحتج بما ورد في حديث أنس عند الجماعة إلا الترمذي من استساقته صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجمعة . وهو يخطب لما سأله ذلك أعرابي ، وقال : « هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا » ، والخطبة نائبة منابر ركعتين فلذا كانت صلاة الاستسقاء أربعاً . وأجيب بأن قيام الخطبة مقام ركعتين غير مسلم لما تقدم في « باب صلاة الجمعة » فالاستحسان مع ثبوت النص عن الشارع بخلافه مردود . قال الامام يحيى : ولا حرج على الهادي عليه السلام في هذا الاستحسان لكنه لم يمتضد بأثر من جهة صاحب الشريعة ، ومبنى العبادات ومجاريها مأخوذة من جهته ، والقياسات الشرعية لا مجال لها فيما كان عبادة ، ولا تتسع لها حواصل العلماء لأنها أمور غيبية وليس لنا إلا ما علمنا الله ورسوله . قال الامام عز الدين : كلام الامام يحيى هذا من أجود الكلام وأحسنه وأصدق فله دره ، والله يحب الانصاف . اهـ .

واعلم أن الاستسقاء على ثلاثة أنواع :

أحدها : الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة مع الخروج والاجتماع ، كما فعل عمر بن الخطاب

الحديث
الطريق

حين خرج ولم يزد على الاستغفار وقرأ الآيات : « فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً... الى...
أنهاراً » ، ثم قال : لقد طلبت بمجاديع السماء التي يستنزل بها القطر ، . وبالجملة فيفعل في
هذا مايفعل في الاستسقاء بالصلاة من الدعاء والتضرع والابتهاال ماعدا الصلاة والخطبة ،
وهذا النوع يجمع عليه عند كافة العلماء . قال ابن عبد البر : وقد روينا من وجوه عن عمر :
« أنه خرج يستسقي وخرج معه العباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال :
اللهم إنا نتقرب اليك بعم نبيك ونستشفع به ، فاحفظ فيه نبيك كما حفظت الغلامين لاصلاح
أبيهما ، واتيناك مستغفرين ومستشفعين ، ثم أقبل على الناس ، فقال : « استغفروا ربكم انه
كان غفاراً ... الى قوله ... أنهاراً » ، ثم قال العباس - وعينه تنضحان - : اللهم أنت الراعي
لا تهمل الضالة ولا تدع الكبير بدار مضية ، فقد ضل الصغير ورق الكبير وارتفعت
الشكوى ، وأنت تعلم السر وأخفى . اللهم أغثهم بنيائك قبل أن يقطوا فيهلكوا ، فانه لا يأس
من روحك الا القوم الكافرون ، فنشأت طرية (١) من سحاب ، فقال : الناس ترون ترون ،
ثم تلاءمت واستتمت وهبت فيها ريح ، فوالله ما برحوا حتى اعتقلوا الجدار وقلصوا الماء
وظفق الناس بالعباس يسحون اردائه ، ويقولون : هنيئاً لك مياقي الحرمين .

الطرية تصغير الطرية ، وهي القطعة من السحاب تبدو في الافق مستطيلة ، ومنه طرية الشعر . اهـ .

ثانيها : الاستسقاء بالدعاء خلف الصلوات كالجمعة والمفروضات وغيرها ، كما في حديث
أنس خلف الجمعة ، وهذا أيضاً يجمع عليه .

ثالثها : وهو أكملها أن تكون الصلاة ركعتين وخطبتين ، ويتأهب قبله بصدقة وصيام
وتوبة واقبال على الخير ومجانبة الشر ونحو ذلك من طاعة الله تعالى .

قوله : « ثم يخطب » فيه مشروعية الخطبة في الاستسقاء ، وأنها بعد الصلاة كما في العيد ،
وقد ورد التصريح بذلك في حديث ابن عباس السابق ، وفي حديث أبي هريرة : « أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب » أخرجه ابن
ماجه وأبو عوانة ، وقال البيهقي في « الخلافيات » : رجاله ثقات ، وحكاه في « المذهب » عنه
أيضاً بزيادة « بلا أذان ولا اقامة » وقيل : يخطب قبل الصلاة كما في حديث عبد الله بن زيد

(١) الطرية تصغير الطرية ، وهي القطعة من السحاب تبدو في الافق مستطيلة ، ومنه طرية الشعر . اهـ .
من « النهاية » .

وحديث عائشة وغيرها . قال النووي : وجاء في الأحاديث جواز التقديم والتأخير إلا أن الأفضل تقديم الصلاة على الخطبة كصلاة العيد . وحكاه عن الشافعية ، وقيل ليس فيها خطبة حكاه في « البحر » المذهب . واحتج بحديث ابن عباس السابق ، وفيه : « لم يخطب كخطبتكم هذه » . وأجيب بأن النفي متوجه الى الخطبة الخاصة بالمنافاة للمشروع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيها . ويدل عليه قوله : « لكن لم يزل في الدعاء ... الخ » والمخاطب بذلك الوليد ابن عتبة ومن معه ، كما صرحت بذلك الروايات وهو قرين البدع والاحداث .

وقوله : « ويقلب رداءه » فيه دليل على سنية تحويل الرداء وهو يكتفى في تحصيل مساهة بمجرد القلب من اليمين الى اليسار من غير تحويل . قال الشيخ تقي الدين : إلا أنه قد ورد في صفته من حديث عباس بن تميم ، عن عمه في خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الاستسقاء قال : « وحول رداءه فجعل عطافه الايمن على عاتقه الايسر ، وجعل عطافه الايسر على عاتقه الايمن ، ثم دعا الله » أخرجه البيهقي . وذكر في بعض روايات هذا الحديث ما لفظه : قال المسعودي - وهو أحد رجال السند - قتل لابي بكر - وهو الراوي عن عباد - : « أجعل اليمين على الشك والشك على اليمين أو جعل أعلاه أسفله ؟ قال : لا بل جعل اليمين على الشك والشك على اليمين » . وقال : رواه البخاري في « الصحيح » . والحكمة في سبب التحويل التفاؤل بتغير الحال . وقد ورد في متن الحديث من كلام السلف وهم الاخص بفهم المعنى من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاخرج البيهقي بسنده الى جعفر بن محمد عن جابر ، قال : « استسقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحول رداءه ليتحول القحط » كذا قال : عن جابر ، وقيل : هو من كلام جعفر بن محمد . وأخرج أيضاً بسنده الى وكيع ، قال في قوله : « جعل اليمين على الشك والشك على اليمين يعني تحول السنة الجدة الى الخصب كما تحول هذا اليمين على الشك » .

وقد روي عن أبي حنيفة أنه لا يستحب التحويل ، واعتذر له بأن قلب الرداء المأثور إنما كان ليثبت على عاتقه عند رفع اليدين في الدعاء أو عرف من طريق الوحي تغير الحال عند تغير رداءه ولا سبيل لغيره الى معرفة ذلك . وأجيب عنه بأن الثبوت لا يتوقف على تلك الصفة بل على أي حالة اقتضت الثبوت من غير قلب ، والاصل عدم ما ذكر من نزول الوحي بذلك

والاتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمكن أولى من تركه بمجرد احتمال
الخصوص مع ما عرف في الشرع من محبة التفاؤل .

قوله : « ويستغفر الله تعالى مائة مرة ... الخ » دليل على أن الاستغفار من آكد ما يتوسل
به الى الله تعالى في إيجاد الغيث ، كما صرحت به الآية الكريمة « فقلت استغفروا ربكم ... »
الآية وقد اقتصر عليه عمر في استسقائه ، كما أخرجه البيهقي من حديث أبي وجزة
السعدي ، عن أبيه ، قال : « خرج عمر يستسقي فجعل لا يزيد على الاستغفار ، فقلت : ألا
يتكلم لما خرج له ولا أعلم أن الاستسقاء هو الاستغفار فطهرنا » . وفي رواية أخرى له
مسندة « فصعد عمر المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل ، فقالوا له : ما سمعناك
يا أمير المؤمنين استسقيت » فقال : لقد طلبت الغيث بمفاتيح السماء التي بها يستنزل المطر ثم
قرأ : « استغفروا ربكم انه كان غفاراً » الآية ويروى بمجاذيح السماء . وورد أيضاً ما يدل
على أنه الدواء النافع لكل مهمة كما أخرجه البيهقي أيضاً بسنده الى ابن عباس ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن
كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب » . وأخرجه أبو داود والترمذي ، وقال :
غريب . وورد في حديث الأصل تقييد الاستغفار بمائة مرة ، وجاء في أكثر الروايات المرفوعة
مطلقاً ، ولا حرج على من زاد في هذا الموطن اذ هو من مواضع الاستكثار من الدعاء على
أنواعه ، والله أعلم .



باب صلاة الخوف

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في صلاة الخوف ، قال : « يقسم الامام أصحابه طائفتين ، فتقوم طائفة موازية للعدو ويأخذون أسلحتهم ، ويصلي بالطائفة التي معه ركعة وسجدة ^{لدين} فاذا رفع الامام رأسه من السجدة الثانية ، فليكنوا من ورائهم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معه ، ونكص هؤلاء فقاموا مقام أصحابهم فصلى بالطائفة الثانية ركعة وسجدة ، ثم يسلم فيقوم هؤلاء فيقضون ركعة وسجدة ، ثم يسلمون ، ثم يقفون موقف أصحابهم ، ويجيء من كان بازاء العدو فيصلون ركعة وسجدة ويسلمون » .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامعه » ما يشهد له ، ولفظه : عن علي في صلاة الخوف قال : « تتقدم طائفة مع الامام وطائفة بازاء العدو ، فيصلي بهم الامام ركعة وسجدة ، ثم تذهب الطائفة الذين صلوا مع الامام فيقومون موقف أصحابهم ، ويجيء أولئك فيدخلون في صلاة الامام فيصلي بهم ركعة ثم يسلم الامام ، ثم يقومون فيصلون ركعة مكانهم ، ثم ينطلقون فيقومون مكان أصحابهم ويجيء أولئك فيصلون ركعة » أخرجه عبد الرزاق ، ورواه أيضاً في موضع آخر من مسنده عليه السلام بنحوه وعزاه الى البزار ، وقد ثبتت هذه الصفة مرفوعة في « الصحيح » . وأخرج البيهقي في « باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يقضون الركعة الأخرى بعد سلام الامام » بسنده الى عبد الله بن عمر ، قال : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة قبل نجد ، فوافينا العدو

وصالحناهم ، فقَام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فُصلي بنا ، فقامت طائفةٌ منامعه وأقبلت طائفة على العدو ، فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن معه ركعةً وسجدين ، ثم انصرفوا فكانوا مكان الطائفة التي لم تصل ، وجاءت الطائفة التي لم تصل فركع بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعةً وسجدين ، ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقام كل رجل من المسلمين فركع لنفسه ركعةً وسجدين . وقال : رواه البخاري في « الصحيح » . وأخرج أيضاً بسنده إلى ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعةً والطائفة الأخرى مواجهةً للعدو ثم انصرفوا ، فقاموا في مقام أولئك وجاء أولئك فصلى بهم ركعةً أخرى ، ثم سلم عليهم ، ثم قام هؤلاء فقصوا ركعتهم وقام هؤلاء فقصوا ركعتهم » ، وقال : رواه البخاري ومسلم . وهذه الصورة لصلاة الخوف إحدى ما ورد ، وهي متعددة واختارها أبو حنيفة .

وذهب الشافعي وغيره من العلماء إلى العمل بمحدث صالح بن خوات ، وفيه : « أن طائفة صفت معه صلى الله عليه وآله وسلم وجاء العدو ، فصلى بالذين معه ركعةً ثم ثبت قائماً ، فاقموا لأنفسهم ثم انصرفوا ، فصفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالساً ، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم » . قال الشيخ تقي الدين : والفقهاء لما رجح بعضهم بعض الروايات على بعض احتاج إلى ذكر سبب الترجيح ، فتارة يرجحون بموافقة ظاهر القرآن ، وتارة بكثرة الرواة ، وتارة بكون بعضها موصولاً ، وبعضها موقوفاً ، وتارة بالموافقة للأصول في غير هذه الصلاة ، وتارة بالمعاني وهذه الرواية التي اختارها أبو حنيفة توافق الأصول في أن قضاء الطائفتين بعد سلام الإمام . وأما ما اختاره الشافعي ففيه قضاء الطائفتين معاً قبل سلام الإمام . ١ هـ .

وقال النووي : وقد روى أبو داود وغيره وجوهاً في صلاة الخوف يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً . وذكر مسلم في الباب أربعة أحاديث . وقال ابن القصار المالكي : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن » . والمختار أن هذه كلها جائزة بحسب مواطنها ، وفيها تفصيل وتفرع مشهور في كتب الفقه . وقال الخطابي : هي أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن مختلفة وأشكال متباينة ينحو في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى . وقد قال أحمد : لا أعلم في هذا الباب حديثاً إلا صحيحاً . وذكر ابن حبان منها تسعة أنواع ، وقال : ليس بينها تضاد ولكنه

صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الخوف مراراً ، والمسرء مباح له أن يصلي عند الخوف ما شاء من هذه الأنواع فـ-و من الاختلاف المباح ، ذكره في « التلخيص » . وهو الموافق للقواعد الأصولية من انه لا تعارض بين أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في « ضوء النهار » : فحينئذ لا وجه لتعين بعض الصحيح دون بعض ولا الترجيح لموافقة القياس ، لأن صلاة الخوف كلها خارجة على خلاف القياس لمخالفة الامام والاكتفاء بركعة واحدة وعدم قضاء الاخرى ، كما ثبت في صلاة ذي قرد ، ومن حديث ابن عباس ، وصححه ابن جرير وأحمد وغيرهما . اهـ . قال بعض شراح الحديث : ومذهب العلماء انها مشروعة اليوم ولا مبالاة بالزني وأبي يوسف حيث قال : لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد صلى الصحابة رضي الله عنهم بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كصلاته فدل إجماعهم على بقاء مشروعيتهما .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في صلاة الخوف في المغرب قال : « يصلي بالطائفة الاولى ركعتين ، وبالطائفة الثانية ركعة ، وتقضي الطائفة الاولى ركعة والطائفة الثانية ركعتين » .

الحديث مشهور في كتب المتقدمين كـ « شرح التجريد » و « شرح القاضي زيد » وغيرهما ، وذكر القاضي زيد شاهداً له ، فقال ما لفظه : وروى أيضاً ابن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام في صلاة المغرب في الخوف ، قال : « يصلي بطائفة ركعتين ويصلي بالأخرى ركعة واحدة » . قال : ولم يرو عن أحد من الصحابة خلافه . قال المؤيد بالله - وهو تخريج أبي العباس الحسني من قول يحيى عليه السلام - : ولا يجوز لمصل في غير الخوف أن يقصر صلاته عن صلاة إمامه ، قال : فدل ذلك على انه لا يجوز الخروج من صلاة الامام الا لمذر ولا عذر للطائفة الأولى في المغرب الا بعد الركعتين ، اذ بعدهما يصيرون الى حالة لا يبقئ معها الا أقل ما يجزي الطائفة الثانية . وقال البيهقي في « سننه » : ويذكر عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الهير ، وزاد ابن حجر حكاية عن الرافعي انه صلاها في تلك الليلة بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين . اهـ

ولم تنسب هذه الزيادة الى احد من الرواة في نظر في صحتها . وذكر أبو داود بعد إخراجها حديث أبي بكرة في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بكل طائفة ركعتين ركعتين فكانت له أربعاً ما لفظه : وكذلك في صلاة المغرب يكون للامام ست ركعات وللقوم ثلاث . قال : وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسليمان اليشكري ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ا هـ .

قال المنذري : حديث أبي سلمة عن جابر الذي أشار اليه أبو داود أخرجه مسلم في « صحيحه » والبخاري تعليقاً في غير المغرب . ا هـ . وقال البيهقي حديث أبي بكرة صحيح وقد رواه عمرو بن خليفة البكراري ، عن أشعث ، عن الحسن ، عن أبي بكرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المغرب ، وهو وهم والصحيح الاول . ا هـ . يعني بغير ذكر المغرب ، قال البيهقي : ومن ادعى أن هذا حين كان تفعل فريضة الصلاة في اليوم مرتين كلاهما على وجه الفرض ، ثم لما نسخ ذلك صار هذا منسوخاً ، فقد ادعى ما لم يعرف كونه قط في الاسلام . ا هـ . قال السيوطي في « الدر المنثور » : وأخرج ابن أبي شيبة ، عن علي عليه السلام ، قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعتين ركعتين الا المغرب ، فانه صلاها ثلاثاً » . وقال في مسنده من « الجامع الكبير » : وأخرجه أيضاً ابن منيع ومسدد والبخاري وضعف ، وهو يدل على عدم تكريرها ، كما رواه أبو داود ولا ينافي أيضاً حديث الأصل اذ لم يتعرض في رواية ابن أبي شيبة لصفتها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « في صلاة المقيم صلاة الخوف قال : « يصلي بالطائفة الاولى ركعتين ، وبالطائفة الأخرى ركعتين ، وتقضي كل طائفة ركعتين » .

بيض له في « التخريج » ولم أجده شاهداً ، وهو حجة من ذهب الى عدم اشتراط السفر في صلاة الخوف ، وهو مذهب الامام زيد بن علي حكاه عنه في « المنهاج » ، وقال به الناصر ، وذكره عنه صاحب « المغني » لمذهبه عليه السلام والامام يحيى والحنفية والشافعية . وذهب مالك وهو الذي صدره في « البحر » للمذهب الى اشتراطه . واحتجوا بقوله تعالى :

« وإذا ضربتم في الارض ، الآية فقيدها بالخوف والسفر وبأنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلاحها الا في حال الخوف والسفر . وأجيب عن الاحتجاج بالآية بان السفر فيها وصف طردي لا تأثير له في الحكم فيجب الفاؤه لظهور أن العلة دفع المهلك ، وهو واقع حضراً وسفراً ، وانما وجب الغاء السفر لانه اعتبار زمان أو مكان اتفاقاً لادليل على شرطيته ولا سببيته ، ذكره المحقق الجلال ، وذكر نحوه في « المنار » فقال : لا فرق في المعنى بين السفر والحضر ، وانما ذكر الضرب في الارض لانه أكثر ما يمرض الخوف فيه . وعن الاحتجاج بانه لم يثبت عنه ... الخ بانه ليس في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها في السفر ما ينفي صحتها في الحضر ، ولها شروط أخرى مبسوطه في الكتب الفقهية .



باب فضل المسجد

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد ، وأن تطيب وتطهر
وتنظف وأن تجعل على أبوابها المطاهر » . وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم « من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة » .

أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب » وصحح الترمذي إسناده .
وقال بعض شارحي « سنن أبي داود » : ورجاله متفق على عدالتهم ، فهو على شرط مسلم
والبخاري ، وقد رفعه مالك بن سنان وزائدة بن قدامة وعامر بن صالح الزبيري وكلهم
ثقات ، فالحكم على هذا من رفعه وزيادة مقبولة ، وقد وقفه على عروة وكيع وسفيان بن
عيينة ، عن هشام ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ . اهـ . ورواه في
« مجمع الزوائد » عن عروة بن الزبير ، عن حماد بن عمار عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعينه ، وقال : رواه أحمد وإسناده صحيح . قال في « شرح السنة » : يريد بقوله
بناء المساجد في الدور المحال التي فيها الدور ، ومنه « سأريكم دار الفاسقين » لأنهم كانوا
يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً . قال سفيان : بناء المساجد في الدور - يعني القبائل - .
وعن سمرة بن جندب قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نتخذ المساجد
في ديارنا وأمرنا أن ننظفها » رواه أحمد والترمذي وصححه ، ورواه أبو داود ولفظه : « كان
بأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونطهرها » . والمطاهر : جمع مطهرة وهي
الأكواز ذات العري .

قوله : « وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » أخرجه ابن عساكر عن علي فيما حكاه السيوطي في مسنده وهو في « سنن ابن ماجه » ، ولفظه : حدثنا أبو العباس ابن عثمان الدمشقي : نا الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيعة ، حدثني أبو الأسود ، عن عروة ، عن علي بن أبي طالب ، فذكره ، وكذا أخرجه أبو طالب في « أماليه » بسنده الى عروة ، عن علي عليه السلام . وفيه ابن لهيعة لكنه متفق عليه من حديث عثمان بن عفان قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة مثله » . وعن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من بنى لله مسجداً ولو كفح حصاة قطاة لبيضا بنى الله له بيتاً في الجنة » رواه أحمد والبخاري . قال في « مجمع الزوائد » : وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

قلت : قد تقدم تصحيح الاحتجاج به .

وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بنى لله مسجداً قدر مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » رواه البخاري والطبراني في « الصغير » ورجاله ثقات . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث كثيرة بمعناه ، والتقدير بمفحص القطاة (١) قيل : وجه المناسبة لذكره ما أشار اليه القرافي في كتابه « القول المأثور في فتح مغلق القاموس » ان من خواص القطاة ان تجعل فحوصها للقبلة أو لأنها تجعلها كالحراب ، لأنها لا تجعل في جبل ولا نحوه بل في الارض . اهـ .

وقوله : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد » دليل على ان المكان لا يصير مسجداً حتى يسبله صاحبه ويفتح بابه الى ما الناس فيه على سواء ، ويكفي فيه فعل مآظاهرة التسييل ، وعلى استحباب تطييبها وتنظيفها . وقد ورد في تجميرها يوم الجمعة حديث أخرجه أبو يعلى عن ابن عمر « ان عمر كان يحجر مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل جمعة » وفيه عبد الله بن عمر العمري وثقه أحمد وغيره . واختلف في الاحتجاج به ذكره في « مجمع الزوائد » . قال بمض شراح « سنن أبي داود » : ومثله حديث تلطيخ المسجد بالماء من النخامة ونحوه ، وهو تنبيه على تعظيمها بتجنبها المجانين والصبيان والبيع والشراء

بالتجنب

(١) هنا بياض في نسخة المؤلف قدس سره . اهـ .

والخصومات ورفع الصوت واقامة الحدود وسل السيوف واتخاذ الطاهر على أبوابها وعمارتها بالذكر ونحو ذلك ، والله أعلم .

وقوله : « من بنى لله مسجداً » الحديث ... دليل على فضل بناء المساجد . وقد ورد فيه ترغيب عظيم في كتب السنة النبوية وكفى بذلك تنويهاً قوله تعالى : « انما يعمر مساجد الله » . الآية ، وورد في رواية تقييد البناء بكونه من مال حلال فتحمل الأحاديث المطلقة على ما قيد منها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان إذا دخل المسجد ، قال : بسم الله وبالله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

أورد في « المنتقى » عن فاطمة الزهراء رضوان الله عليها ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد ، قال : بسم الله ، والسلام على رسول الله . اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك . وإذا خرج ، قال : بسم الله ، والسلام على رسول الله . اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك » ولم يذكر من خرجه . وأخرج أبو داود عن عبد الملك ابن سعيد بن سويد ، قال : سمعت أبا حميداً وأبا أسيد الانصاري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم ليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، واذا خرج فليقل : اللهم اني أسألك من فضلك » . قال شارح « السنن » : ورواه الأشيري بإسناده الى ابن الأعرابي ، عن الصائغ بإسناده الى عبد الملك ، عن أبي حميد وأبي أسيد من غير شك بل رواه عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي أصح ان شاء الله . وأخرجه أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه والدارمي وغيرهم بإسناد صحيح . والزيادة على حديث مسلم هذا رواها ابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة في « صحيحيهما » ، والله أعلم . اه .

والحديث يدل على استحباب هذا الذكر عند الدخول الى المسجد .

وقوله : « اذا دخل » أي إذا أراد الدخول . واختار أمير المؤمنين في تأدية المأمور به من السلام الصيغة التي تقال في التشهد ، ولو اقتصر أحد على ماورد في حديث الزهراء وما رواه أبو داود لكان فاعلاً للمستحب أيضاً . وقد ورد في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدخول ، عن أنس من رواية ابن السني : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال : بسم الله ، اللهم صل على محمد ، وإذا خرج ، قال : بسم الله اللهم صل على محمد » . قيل : والاولى أن يجمع بين ماورد في الروايات من الأدعية في الدخول والخروج ويأتي بها المكلف جميعاً أخذاً بالاحتياط واستكثاراً من الخير ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : دخل رجل - وقد أكل الثوم - المسجد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أكل من هذه البقلة فلا يقرب من مسجدنا .

أخرج البخاري ومسلم والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً : « من أكل من هذه الشجرة فلا يأتي المساجد » وفي رواية « فلا يأتي مسجداً » ورواه أبو داود أيضاً . وفي رواية لمسلم : « من أكل من هذه البقلة فلا يقرب من مسجدنا حتى تذهب ريحها - يعني الثوم - » . وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن صهيب ، قال : « قلنا لأنس : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الثوم ؟ قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه البقلة فلا يقرب من مسجدنا ولا يصلين معنا » . وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو هريرة وجابر ، وهما في مسلم كما حكاه البيهقي . وقال أهل اللغة : البقل كل نبات اخضرت به الأرض ، والمراد هنا نوع خاص وهو الثوم ونحوه .

والحديث يدل على النهي عن اتيان المساجد بأن كل ثوم أو ما يساويه كالبصل والكراث والفجل ، وقد ورد أيضاً مصرحاً به من حديث جابر المتفق عليه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » رواه الطبراني في « الصغير » و « الاوسط » بزيادة « الفجل » . قال في « مجمع الزوائد » : وفيه - يعني في اسناد الطبراني - يحيى بن راشد البصري وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان ، وقال :

يخطيء ويخالف ، وبقية رجاله ثقات . قال الشيخ تقي الدين : وقد توسع القائسون في هذا حتى ذهب بعضهم الى أن من به بخر أو جرح له ريح يجري هذا المجرى ، كما أنهم أيضاً توسعوا وأجروا حكم المجامع التي ليست بمساجد ، كمصلى العيد وجمع الولاثم مجرى المساجد لشاركتها لها في تأذي الناس بها . اهـ .

والمراد بقوله : « مسجدا » الجنس ، أو ضرب المثال لشمول العلة المنصوصة في بعض الأحاديث كل مسجد ، وهي إما تأذي الأدميين أو تأذي الملائكة الحاضرين . وقد يوجد في المساجد كلها ، فلا يرد ما قيل ان النبي مخصوص بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ورد أيضاً عند مسلم : « مساجدنا » بلفظ الجمع ، ونحوه عن أحمد عن يحيى القطان ، وفي الرواية السابقة « فلا يأتين المساجد » والمراد مسجدا معاشر المسلمين . وجمهور الأمة على اباحة أكلها لما ورد في حديث جابر المتفق عليه من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتقريبها الى بعض أصحابه وقال له : « كل فاني أناجي من لا تناجي » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس لي تحريم ما أحل الله ولكني أكرهه » . وقد ورد الأذن بأكلها مطبوخة فيما أخرجه مسلم والبيهقي ، واللفظ له من حديث معدان بن طلحة ، قال : « خطب عمر يوم الجمعة ... » . فذكر الحديث الى أن قال : « ثم انكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ولا أراهما الا خيبتين هذا البصل والثوم ، ولقد كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد ريحها من الرجل أمر به فاخرج الى البقيع ، فمن كان منكم آكلها لابد فليمتنها طبخا » . وأخرج البيهقي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أكل البصل في القدر مشوياً قبل أن يموت بجمعة » . وأخرج أيضاً بسند لفظه : أخبرنا أبو علي الروذباري ، أنا أبو بكر بن داسة ، نا أبو داود ، نا مسدد ، نا الجراح أبو وكيع ، عن أبي اسحاق ، عن شريك ، عن علي رضي الله عنه قال : « نهى عن أكل الثوم الا مطبوخاً » قال أبو داود : وشريك هو ابن حنبل . اهـ . قال المزني : هو شريك بن حنبل الكوفي ، وقال البخاري : قال بعضهم ابن شريحيل وهو وهم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وعن علي بن أبي طالب . وروي عنه أبو اسحاق السبيعي وعمير بن قيس الثعلبي ، قال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : ليست له صحبة ومن الناس من يدخله في المسند ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروي له أبو داود والترمذي حديثاً واحداً عن علي في النهي عن أكل الثوم الا مطبوخاً . اهـ .

فقوله : « نهى ... الخ » له حكم الرفع فيعارض حديث جابر المشار اليه أولاً ، إذ هو

بظاھرہ یفید اباحۃ الأكل مطلقاً ، ومع جهل التاريخ یصار الى حديث جابر لرجحانه في السند على غيره ، ویؤخذ من الحديث جواز التخلف عن الجماعة في المسجد بسبب أكل هذه الامور فلا تكون واجبة على الاعیان ، وتقريره أن یقال ثبت الدلیل على جواز أكلها ومن لازمه ترك صلاة الجماعة في حق أكلها ولازم الجائز جائز، فترك الجماعة في حق أكلها جائز ، وذلك ینافی الوجوب علیه ویلزم منه أن لا تكون الجماعة واجبة على الأعیان . واعترض بانه لا مانع من أن تكون صلاة الجماعة واجبة على الأعیان ، ویكون أكل هذه المباحات عذراً مسقطاً للوجوب كالسفر المباح فانه مسقط للوجوب الجمعة . ونقل عن بعض الظاهرية تحريم أكل الثوم بناء على وجوب صلاة الجماعة على الأعیان ، وتقريره أن یقال صلاة الجماعة واجبة على الأعیان ، ولا یتیم الا بترك أكل الثوم لهذا الحديث ، وما لا یتیم الواجب الا به فهو واجب ، فترك أكل هذه الأشياء واجب . وأجیب بان فيه مصادرة على الدعوى إذ وجوبها على الأعیان المترتب علیه تمام الواجب محل النزاع . وأيضاً فيه مصادمة لأدلة الاباحۃ المتقدمة .



باب في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى علي صلاة صلى الله عليه
بها عشر صلوات ومحامنه عشر سيئات ، وأثبت له عشر حسنات ، واستبق
ملكاه الموكلان به أيهما يبلغ رuchi منه السلام » ، قال : وقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة فسا به يوم
تضاعف فيه الأعمال ، وأسألوا الله تعالى لي الدرجة الوسيطة من الجنة ،
قيل : يا رسول الله وما الدرجة الوسيطة من الجنة ؟ . قال : هي أعلى درجة في
الجنة لا ينالها إلا نبي ، وأرجو أن أكون أنا هو . »

روى السيوطي في « جمع الجوامع » في الحروف : « من صلى علي واحدة صلى الله عليه
بها عشر صلوات ، وحط عنه عشر خطيئات ، ورفع له عشر درجات » أخرجه أحمد في
« المسند » والبخاري في « الادب » والنسائي وأبو يعلى وابن حبان والحاكم في « المستدرک »
والبيهقي في « شعب الايمان » والضياء في « المختارة » . عن أنس : « من صلى علي مرة واحدة
كتب له بها عشر حسنات » أخرجه أحمد في « المسند » والبيهقي في « شعب الايمان » .
أبي هريرة : « من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً » أخرجه أحمد في « المسند »
ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان عن أبي هريرة ، والطبراني في « الكبير »
عن أنس عن أبي طلحة ، والطبراني في « الكبير » عن ابن عمر ، والطبراني عن أبي

وكل

موسى : « من صلى عليّ صلى الله عليه عشراً ، بها ملك موكل حتى يبلغنيها » الطبراني في « الكبير » عن أبي امامة : « من صلى علي عند قبري سمعته ، ومن صلى علي نائياً وكل بهاملك يبلغني ، وكفى بها أمر دنياه وآخرته وكنت له شهيداً أو شفيعاً » البيهقي في « شعب الايمان » ، والخطيب عن أبي هريرة . اهـ . وفيه : « أكثروا من الصلاة علي في يوم الجمعة ، فانه يوم مشهود تشهده الملائكة ، وان أحداً لن يصلي علي الا عرضت علي صلته حتى يفرغ منها ، قيل : وبعد الموت ؟ قال : وبعد الموت ، ان الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء ، فني الله حي يرزق » أخرجه ابن ماجه والطبراني في « الكبير » عن أبي الدرداء . اهـ . وفيه : « سلوا الله لي الوسيلة ، قالوا : يا رسول الله وما الوسيلة ؟ قال : أعلى درجة في الجنة لا ينالها الا رجل واحد ، وأرجو أن أكون أنا هو » أخرجه الترمذي وابن مردويه عن أبي هريرة ، وفيه أيضاً : « أكثروا من الصلاة علي يوم الجمعة فانه ليس يصلي علي أحد يوم الجمعة الا عرضت علي صلته » . أخرجه الحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي مسمود الانصاري : « أكثروا الصلاة علي في يوم الجمعة ، وفي ليلة الجمعة ، فمن صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً » أخرجه البيهقي . عن أنس : « أكثروا من الصلاة علي في كل جمعة ، فان صلاة أمتي تعرض علي في كل جمعة ، فمن كان أكثرهم صلاة كان أقربهم مني منزلة » . أخرجه البيهقي . عن أبي امامة « أكثروا علي الصلاة في يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فمن فعل ذلك كنت له شهيداً أو شافعاً يوم القيامة » أخرجه ابن عدي في « الكامل » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أنس : « أكثروا من الصلاة علي في الليلة الفراء - و اليوم الازهر - ليلة الجمعة ويوم الجمعة » أخرجه البيهقي في « شعب الايمان » . عن ابن عباس : « أكثروا الصلاة علي » ، فان الله وكل بي ملكاً عند قبري ، فاذا صلى علي أحد من أمتي ، قال لي ذلك الملك : يا محمد فلان بن فلان صلى عليك الساعة » الديلمى . عن أبي بكر « أكثروا الصلاة علي فان صلاتكم علي مغفرة لذنوبكم واطلبوا لي الدرجة الوسيلة ، فان وسيلتي عند ربي شفاعة لكم » أخرجه ابن عساكر عن السيد الحسن .

قال في « التخریج » : وفي مجموع ذلك ما يشهد لحديث « المجموع » ولم أجده قوله فيه « واستبق ملكاه... الخ » ولكن له شاهد من العرض للصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم .

والحديث وشواهد دليل على عظم فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ورفعة

شأنها ، وقد تقدم في « باب التشهد الاخير » الكلام على مايجب منها ، وقرر بعض حفاظ أهل البيت المتأخرين وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكر الحديث : « البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي » رواه الترمذي ، وقال : حسن غريب ، وأحمد عن الامام الحسين بن علي عليها السلام ، وللحديث المشهور الذي منه قول جبريل صلوات الله عليه للتي صلى الله عليه وآله وسلم : « من ذكرت عنده فلم يصل عليك فدخل النار فأبعده الله ، قل آمين ، فقلت : آمين » قال : ورواه خلائق من أهل البيت وغيرهم .

قلت : والاعخبار بدخول النار عمن ترك الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وآله وسلم دليل الوجوب إذ لا يتوعد بالمذاب على ما ليس بواجب قال : ومنها حديث « من ذكرت عنده فلم يصل علي خطى طريق الجنة » أخرجه في « تيسير المطالب » عن علي عليه السلام . ٥١ .



باب التسبيح والدعاء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من مؤمن يدعو بدعوة
إلا استجيب له ، فإن لم يعطها في الدنيا أعطى في الآخرة » .

أخرج البخاري في « الأدب المفرد » والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً « ما من عبد نصب
وجهه إلى الله في مسألة إلا أعطاه الله إياها ، أما أن يجعل له في الدنيا ، وإما أن يدخرها له
في الآخرة » . وأخرج الترمذي وقال : غريب . عن أبي هريرة « ما من رجل يدعو بدعاء إلا
استجيب له ، فاما أن يجعل الله له في الدنيا ، وإما أن يدخر له في الآخرة » ، وإما أن يكفر
عنه من ذنوبه بقدر مادعا ، ما لم يدع باثم أو قطعة رحم أو يستعجل ، قالوا : يا رسول الله كيف
يستعجل ؟ قال : يقول دعوت ربي فما استجاب لي » . وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري
في « الأدب » والحاكم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما من مسلم
يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال ، إما أن
يجعل الله له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها
قالوا : إذن نكثر ، قال : الله أكثر » . وفي الباب أحاديث كثيرة بمعناه ، وقد أوردها السيوطي في
تفسير قوله تعالى : « ادعوني أستجب لكم » من « الدر المنثور » وفيه دليل على أن اجابة
الدعاء على ما تقتضيه مصلحة العبد من التعجيل والتأجيل . قال الامام زيد بن علي عليه السلام
فيما رواه المرشد بالله في « أماليه » بسنده اليه : « إذا دعوت الله فلا تعجل فإنه أعلم بالخيرة لك ، فسي
أن تكره أمراً تكون فيه نجاتك ، وعسى أن تحب أمراً تكون فيه هلكتك ، إنه جل وعز
أعلم بالخيرة لك منك ، حسبك إذا دعوته ما يكون من مقدوره لك » .

وقد اشتهر بين العلماء في هذا المقام سؤال وهو أن المدعو به إن كان قد قدر لم يكن بد

إلى
أي أثر اجابته
أو فضلا أو نحو
ذلك تمت

من وقوعه دعا به العبد أو لم يدع ، وإن لم يكن قد قدر لم يقع سواء سأل العبد أو لم يسأله واضطربت الأجوبة على ذلك ، فمنهم من قال : لا فائدة في الدعاء الا مجرد اظهار العبودية والافتقار اليه تعالى ، ومنهم من قال : هو علامة مجردة نصبها الله تعالى أمانة على قضاء الحاجة ، فحق وفق العبد للدعاء كان ذلك علامة على أن الحاجة قد قضيت كما أن الغيم في الشتاء دليل على أنه مطر ؛ وهذان الجوابان مدخولان .

وقد حقق ذلك ابن القيم في كتابه « الجواب الكافي » ونقل النووي في « اذكاره » مالهذه : قال الغزالي : فان قيل : ما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مرد له ؟ فاعلم أن من جملة القضاء البلاء بالدعاء ، والدعاء سبب لرد البلاء ووجود الرحمة ، كما أن الترس سبب لدفع السلاح ، والماء سبب لخروج النبات من الأرض ، فكما أن الترس يدفع السهم فيتدافعان ، فكذلك الدعاء والبلاء وليس من شرط الاعتراف بالقضاء أن لا يحمل السلاح ، وقد قال تعالى : « وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم » فقدر الله سبحانه وتعالى الأمر وقدر سببه ، وفيه من الفوائد حضور القلب والافتقار وهما نهاية العبادة والمعرفة ، واختار هذا ابن القيم ، وقال : هو الحق وليس شيء من الأسباب أنفع من الدعاء ولا أبلغ منه في حصول المطلوب ، وكان عمر يستنصر به على عدوه فكان أعظم جنديه ، وكان يقول للصحابه : لستم تنصرون بكثرة وإنما تنصرون من السماء . وكان يقول : اني لا أحمل هم الاجابة ، ولكن هم الدعاء فاذا ألهمت الدعاء فان الاجابة معه . ويدل عليه ما أخرجه الامام أبو طالب في « أماليه » بسنده الى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أعطي أحد أربماً ففزع أربماً ، ما أعطي أحد الدعاء ففزع الاجابة ان الله تعالى يقول : « ادعوني أستجب لكم » ، وما أعطي أحد الاستغفار ففزع المغفرة ان الله تعالى يقول : « واستغفروا ربكم إنه كان غفارا » وما أعطي أحد التوبة ففزع القبول لقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وما أعطي أحد الشكر ففزع الزيادة لقوله تعالى : « لئن شكرتم لأزيدنكم » . اهـ . وأخذ الشاعر هذا فنظمه فقال :

لو لم ترد نيل ما أرجو وأطلبه من جود كفك ما علمتني الطلب

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

«أربعة لاترد لهم دعوة: الامام العادل، والوالد لولده، والمظلوم، والرجل يدعو لآخيه بظهر الغيب» .

السيوطي : « أربعة دعوتهم مستجابة: الامام العادل ، والرجل يدعو لآخيه بظهر الغيب ، ودعوة المظلوم ، ورجل يدعو لوالديه » أخرجه أبو نعيم في « الحلية » والديلمي عن وائلة . اهـ . وفيه ما لفظه : « دعاء الوالد لولده كدعاء النبي لأُمته » أخرجه الديلمي . عن أنس « دعاء الولد للوالدين كالسقاء للزرع لصلاحه ، ودعاء الوالدين للولد كالأخذ باليد » . أخرجه الحاكم في « تاريخه » « دعاء المرء المسلم مستجاب لآخيه بظهر الغيب ، عند رأسه ملك موكل به كلما دعا لآخيه بخير ، قال الملك : آمين ولك بمثل ذلك » أخرجه أحمد في « المسند » ومسلم وابن ماجه عن أم الدرداء ، وأخرجه الطبراني في « الكبير » وابن حبان عن أم الدرداء . اهـ . وهو في « سنن أبي داود » بسنده الى طلحة بن عبيد الله بن كرز (١) حدثني أم الدرداء قالت حدثني سيدي أبو الدرداء أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا دعا الرجل لآخيه بظهر الغيب قالت الملائكة : آمين ولك بمثل ذلك » . قال المنذري : وأم الدرداء هذه هي الصغرى تامة ، واسمها هجيمة . ويقال هجيمة ، ويقال جمانة ، وقد نبه غير واحد من الحفاظ على انه من روايتها عن أبي الدرداء . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن ، دعوة الوالد ، ودعوة المسافر ، ودعوة المظلوم » وأخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه .

ولعل وجه الحكمة في تخصيص الأربعة بإجابة الدعاء ما يكون في دعائهم من كمال الاقبال والتوجه اليه تعالى بالسؤال ، أما الامام العادل فلغرض شقيقته . سرعته وحنوه عليهم ولأنه موضع نظر الله من خلقه ، وكذلك الوالد في حنوه على ولده ومحبة إياه وإخلاصه في الدعاء له بأنواع الخيرات ، والمظلوم لما هو عليه من انكسار قلبه ورفع ضعفه وفضاعة أمر الظلم وقبحه . وفي حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لماذا حين بعثه الى اليمن : واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » . والدعاء في ظهر الغيب قد ورد معملا بقول

(١) هو : بفتح الكاف وكسر الراء والمثناة التحتية بعدها زاي . ذكره في « المغني » .

الملائكة ولك بمثل ذلك ، وهم الحقيقون بقبول الدعاء لرفعة شأنهم عند الله عز وجل ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، أنه قال : « الدعاء سلاح المؤمن » .

السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : « الدعاء سلاح المؤمن ، وعماد الدين ، ونور السموات والأرض » ابن أبي الدنيا في الدعاء والحاكم في المستدرک ، وأبو يعلى وابن النجار . وتشبيهه بالسلاح لما فيه من دفع المكروه وإزاحة المضار ، كما يدفع الرجل عن نفسه عدوه بسلاحه الممدود للدفع به ، فهو من التشبيه البليغ لحذف الأداة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام : « أنه كان يستغفر الله تعالى ذكره في كل قنوت الوتر سبعين مرة ، ثم قرأ « والمستغفرين بالاسحار » .

أخرج ابن مردويه عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين ، قال : « من صلى من الليل ، ثم استغفر في آخر الليل سبعين مرة كتب من المستغفرين » . وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أنس بن مالك قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستغفر بالاسحار سبعين استغفارة » . وظاهر ما في الأصل يشعر أنه يستغفر الله تعالى في القنوت داخل الصلاة بخلاف ما روي عن جعفر بن محمد فإن عطفه ثم يفيد أنه خارج عنها . وحكي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور ما يشعر بالأول . ولفظه جائز أن يدعو الإنسان في قنوت الوتر بما أحب من القرآن ، وما روي من الدعاء وغير ذلك من الاستغفار لنفسه ولوالديه ولجماعة المسلمين .

وقد ورد بيان كيفية الاستغفار في حديث ثوبان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقال : استغفر الله استغفر الله استغفر الله ، أخرجه مسلم ، وورد أيضاً : « أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر في اليوم مائة مرة » . ولفظه عند أبي داود والترمذي وقال : حسن صحيح غريب : « أنه ليغان على قلبي واني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة » . والغبين والغبين : التغطية . وفي الاستغفار فضل عظيم وبركة ظاهرة ، وقد أشارت إليها الآية الكريمة في قوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم » الى قوله : « أنهاراً » ، وقد تقدم في « باب الاستسقاء » حديث عن ابن عباس مرفوعاً : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً ، ومن كل هم فرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب » .

وأصل الغفر : الستر ، ومنه المغفرة ، ومن أساء الله الحسنى الغفار . قال في « المقصد الأمنى » : هو الذي أظهر الجميل وستر القبيح والذنوب من جملة القبايح التي يسترها بأسباب الستر عليها في الدنيا والتجاوز عن عقوباتها في الآخرة . فأول ستر الله تعالى على العبد أن جعل مقابح بدنه التي تستقبحها الأعين مستورة في باطنه مغطاة بجميل ظاهره ، فكم بين باطن العبد وظاهره في النظافة والقذارة وفي القبح والجمال ، فانظر ما الذي أظهره وما الذي ستره . وستره الثاني على العبد أن جعل مستقر خواطره المذمومة وارادته القبيحة في سر قلبه حتى لا يطلع أحد على سره ، ولو انكشف الى الخلق ما يخطر بباله في مجاري وساوسه ، وما ينطوي عليه ضميره من الغش والخيانة وسوء الظن بالناس ، لقتوه بل سعوا في اتلاف روحه وأهلكوه . فانظر كيف يستر عن غيره اسرار وعواريه . وستره الثالث على العبد مغفرته ذنوبه التي كان يستحق الاقتضاح بها على ملائ الخلق ، وقد وعد أن يدل من سيئاته حسنات فيستر مقابح ذنوبه بثواب حسناته مها مات على الايمان . اهـ .

وقد نازع ابن تيمية في كون المغفرة الستر وقال : هي وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب عليه ، فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه ، وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن ، ومن عوقب على الذنب باطناً وظاهراً لم يغفر له ، وقد يقال ما ذكره الجمهور باعتبار أصل معناها في اللغة ، ولا يلزم أن يطرد في جميع موارد على أن في منفسرة كل ذنب ستراً كما يفيد كلام المقصد لمن تأمله ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض أزواجه - وعندها نوى العجوة تسبح به - فقال : ما هذا ؟ .. فقالت : أسبح عدد هذا كل يوم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لقد قلت في مقامي هذا أكثر من كل شيء سبحت به في أيامك كلها ، قالت : وما هو يا رسول الله ؟ .. قال : قلت : سبحانك اللهم عددا ما أحصى كتابك ، وسبحانك زنة عرشك ومنتهى رضاء نفسك » .

أخرج الترمذي والحاكم والطبراني عن صفيّة قالت : « دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بهن ، فقال : ما هذا يا بنت حبي ؟ نقلت : أسبح بهن ، قال : لقد سبحت مذقت على رأسك أكثر من هذا وأفضل ، قولي : سبحان الله عدد ما خلق من شيء » وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص « انه دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به ؟ فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل ، قولي : سبحان الله عددا ما خلق في السماء سبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، سبحان الله عدد ما بين ذلك ، وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ، ولا اله الا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك » . وأخرج مسلم « انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لجويرة - وقد خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدتها تسبح ثم رجع - بعد أن أضحي - وهي جالسة : ما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم ، قال : لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته » .

دل الحديث وما في معناه على استحباب الدعاء بالكلم الجوامع . والتسبيح التقديس والتزنيه تقول : سبحت لله : أي زهته عما يقول الجاحدون ، ذكره في « المصباح » . والمراد بالكتاب : اللوح المحفوظ ، وهو المراد من قوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

وقوله : « زنة عرشك » تمثيل يراد به التقريب لان الكلام ليس من الاجسام التي تقع في المكايل ولا يدخل في الوزن، ذكره الخطابي . وقوله : « نوى العجوة » أي نوى تمر العجوة ، قال في « النهاية » العجوة نوع من تمر المدينة أكبر من الصيحاتي يضرب الى السواد من غرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي الحديث « العجوة من الجنة » .

وفيه دليل على أن آلة التسبيح وهي المسابح التي يستعملها الناس لم تكن موجودة في ذلك العصر ، ولذلك سبحت بالنوى ، الا أنه أخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في « زوائد الزهد » بسنده الى أبي هريرة « أنه كان له خيط فيه الف عقدة ، فلا ينأى حتى يسبح به » . وأخرج الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق زينب بنت جعفر بن الحسن ، عن أبيها ، عن جده ، عن علي « نعم المذكر المسبحة » . وهي اسم لآلة التسبيح كالخرز التي يحممهن سمطاً والمقد في الخيط . فهذا يشعر بوجود هذه الآلة يومئذ أو بعده بزمان قليل والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« من سبح الله تعالى في كل يوم مائة مرة ، وحمده مائة مرة ، وكبره مائة مرة ، وهله مائة مرة ، وقال : لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة ، دفع الله عنه من البلاء سبعين نوعاً أدناها القتل ، وكتب له من الحسنات عدد ما سبح سبعين ضعفاً ، ومحا عنه من السيئات سبعين ضعفاً » .

أخرج محمد بن منصور في « كتاب الذكر » قال : حدثنا محمد بن اسماعيل ، قال :
نا حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن ليث ، عن أبي عبيدة ، عن أم هانئ ، قالت : « من كبر مائة تكبيرة قبل طلوع الشمس كان كمن أعتق مائة رقبة ، ومن حمد الله مائة تحميدة قبل طلوع الشمس كان كمن نحر مائة بدنة ، ومن سبح الله مائة تسبيحة قبل طلوع الشمس كان كمن حمل على مائة فرس في سبيل الله مسرعة ملجمة أو بسروجهما . ومن قال : لا إله الا الله مائة مرة في كل يوم قبل طلوع الشمس لم يلحقه في ذلك اليوم ذنب ، ومن قالها قبل

غروب الشمس كان كذلك . وأخرجه أيضاً من طرق متعددة . وفيها : « دخلت أم هانيء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله إني قد كبر سني ودق عظمي ، وثقلت عن الصلاة - تعني النافلة - فدلني على عمل أعمله ، فقال : يا أم هانيء إذا صليت الفجر فاجلسي في مسجدك حتى تسبحين الله مائة مرة » وذكر الحديث . ورواه السيوطي في « الجامع الكبير » وعزاه الى الطبراني عن أم هانيء ، وفيه « قولي : سبحان الله مائة مرة تعدل مائة رقية تعتق لله عز وجل ، واحمدي الله مائة مرة تعدل مائة فرس ملجم يحمل عليها في سبيل الله ، وكبري الله مائة مرة تعدل مائة بدنة مجللة تهدي الى بيت الله ، ووحيه مائة مرة لا يدركك ذنب بعد الشرك » وأخرجه أحمد في « المسند » عنها أيضاً بمعناه .

وفي « لا حول ولا قوة الا بالله » أحاديث دالة على فضلها منها عن أبي موسى أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ فقلت : وما هو ، فقال : لا حول ولا قوة الا بالله » أخرجه البخاري وأبو داود .

والحديث يدل على عظم ثواب هذا الذكر . وقد ورد أيضاً ما يدل على فضيلة هذه الكلمات بخصوصها فيما أخرجه ابن حبان في « صحيحه » مرفوعاً « من قال : لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ، غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » . وفي « الجامع الصغير » للسيوطي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « استكثروا من الباقيات الصالحات : التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » . وكذا ذكره الامام زيد بن علي في « تفسيره » ولفظه : وقوله تعالى : « والباقيات الصالحات » هي الصلوات الخمس ، ويقال : سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله . اهـ . وقال محمد بن منصور في « كتاب الذكر » : حدثنا سفيان بن وكيع ، عن أبي خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن عبد الجليل ، عن خالد ابن أبي عمران قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خذوا جنتكم » قالوا : يا رسول الله من عدو حضر ؟ قال : لا بل من النار ، قال : قلنا : وما جنتنا من النار ؟ قال : سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ، فانهن يأتين يوم القيامة مقدمات ومعقبات ومجنبات وهن الباقيات الصالحات ، وأخرجه أيضاً من طرق متعددة باختلاف يسير .

وقوله : « سبعين ضعفا » يحتمل ذكر هذه المرتبة من العدد أنها على حقيقتها ، ويحتمل أنها عبارة عن الكثرة كقوله تعالى : « ان تستغفر لهم سبعين مرة » كما عليه جمهور المفسرين والضعف في اللغة المثل ، وعليه قوله تعالى : « يضاعف لها المذاب ضعفين » وقوله تعالى : « فأتت أكلها ضعفين » . قال عكرمة : تحمل في كل عام مرتين ، قال الازهري : هذا هو الأصل ثم استعمل الضعف في المثل ، وما زاد وليس للزيادة حد ، وجاز في كلام أن يقال هذا ضعفه أي مثله ، وثلاثة أمثاله لان الضعف زيادة غير محصورة ، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : ضعف الشيء هو مثله وضعفاه هو مثلاه ، وثلاثة أضعافه هو ثلاثة أمثاله ، وأربعة أضعافه هو أربعة أمثاله ، وعلى هذا وبهذا قال الشافعي وأحمد وأصحابها في الوصية ، وقال أبو ثور : ضعفا الشيء أربعة أمثاله لانه قد ثبت ان ضعف الشيء مثلاه فضعفاه مثلا مفردة ، وبه قال أبو حنيفة . قيل : والوصية تحمل على العرف لاعلى دقائق اللغة .

تنبيه الظاهر من اراد المصنف للأحاديث في هذا الباب أن غالب الأدعية تقرأ بعد الفراغ من الصلاة . قال في « شرح منظومة الهدى » عن بعض شراح الحديث : وقد ورد التسبيح ثلاثا وثلاثين وخمسا وعشرين . واحدى عشرة ، وعشرأ وثلاثا ، ومرة واحدة ، وسبعين ومائة . وورد التحميد ثلاثا وثلاثين ، وخمسا وعشرين ، وعشرأ واحدى عشرة ومائة ، وورد التهليل عشرة وخمسا وعشرين ومائة . قال الزين المراقى : وكل ذلك حسن ، وما زاد فهو أحب الى الله . وجمع البغوي بانه يحتمل ذلك في أوقات متعددة وأن يكون على سبيل التخخير ، أو يفترق بافتراق الاحوال . واختلف في الزيادة على المقادير المعينة ، فقيل : الاذكار الواردة بعدد مخصوص لا يحصل الثواب الذي رتبته الشارع على ذلك العدد الا مع الاقتصار على قدرها ، فان الزيادة والنقص يبطلان ذلك ، وهو ظاهر في النقص . وأما في الزيادة فاستبعد ذلك ، إذ لا يبطل الشيء بعد حصوله ، وقد صح ما يدل على عدم إبطالها كحديث : « من قال حين يصبح وحين يمسي : سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت يوم القيامة أحد بأفضل مما جاء به ، الا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . وبهذا يبطل ما ورد من تشبيهه بالدواء المقدر الذي إذا زاد عليه بطّل نفعه أو باسنان المفتاح ، والله أعلم .

باب القيام في شهر رمضان

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أنه أمر الذي يصلي بالناس صلاة القيام في شهر رمضان أن يصلي بهم عشرين ركعة يسلم في كل ركعتين ، ويراوح ما بين كل أربع ركعات ساعة ، فيرجع ذو الحاجة ويتوضأ الرجل وأن يوتر لهم من آخر الليل حين الانصراف » .

أخرج السيوطي في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن علياً أمر ابن أبي ليلى أن يصلي بالناس في شهر رمضان » . أخرجه ابن شاهين ، وفيه عن السائب : « أن علياً قام بهم في شهر رمضان » أخرجه ابن شاهين وفيه عن أبي إسحاق الهمداني قال : « خرج علي بن أبي طالب في أول ليلة من شهر رمضان والقناديل تزهر وكتاب الله يتلى في المساجد ، فقال : نور الله لك يا ابن الخطاب في قبرك كما نورت مساجد الله بالقرآن » أخرجه ابن شاهين . وقد روي نحوه ذلك عن عمر بن الخطاب في « سنن البيهقي » وغيره بامتناد صحيح ، عن السائب بن يزيد الصحابي ، قال : « كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بعشرين ركعة » . وفي « الموطأ » وابن أبي شيبة والبيهقي عن عمر : « أنه جمع الناس على أبي بن كعب وكان يصلي بهم في شهر رمضان عشرين ركعة » . وفي حاشية على « التلخيص » أنه روى البيهقي وابن أبي شيبة عن علي مثله . وأخرج البيهقي وغيره عن طريق هشام بن عروة . عن أبيه ، قال : « كان عمر بن الخطاب أول من جمع الناس على قيام رمضان الرجال على أبي والنساء على سليمان بن أبي حشمة » . وأخرج ابن سعد ، عن أبي بكر بن سليمان ابن أبي حشمة نحوه ، وزاد : « فلما كان عثمان بن عفان جمع الرجال والنساء على إمام واحد سليمان بن أبي حشمة » .

وقد روي ذلك العدد مرفوعاً ولا يصح ، وهو فيما رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » : حدثنا زيد ، نا ابراهيم بن عثمان ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر » وأخرجه عبد بن حميد في « مسنده » : نا ابراهيم ، نا أبو شيبة - يعني ابن عثمان - ، عن الحكم به . وأخرجه البغوي في « معجمه » ، نا منصور بن أبي مزاحم ، نا أبو شيبة به ، وأخرجه الطبراني من طريق أبي شيبة أيضاً . وأبو شيبة ضعيف لا تقوم به حجة . قال الذهبي في « الميزان » : ابراهيم بن عثمان أبو شيبة الكوفي قاضي واسط يروي عن زوج أمه الحكم بن عتيبة (١) كذبه شعبة . وقال ابن معين ليس بثقة ، وقال أحمد : ضعيف ، وقال البخاري : سكتوا عنه وهو من صيغ التجريح . وقال النسائي : متروك الحديث . ومن مناكيره ما رواه ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر » الخ كلام الذهبي ، ونحوه ذكر المزي ، وصرح بان هذا الحديث من مناكيره ، وزاد من نقل أقوال الائمة في تضعيفه . وقال الأذري في « التوسط » : وأما من نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في الليلتين اللتين خرج فيها عشرين ركعة فهو منكر . وقال الزركشي في الخادم دعوى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة » لم يصح بل الثابت في « الصحيح » من غير ذكر العدد وجاء في رواية جابر « انه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج اليهم » رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » .

وقد روى سعيد بن منصور في كتابه أثراً في صلاة عشرين ركعة ، وست وثلاثين ركعة ، لكنها بعد زمن عمر بن الخطاب . وقال في « التلخيص » : حديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين فلما كانت الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم ، ثم قال من الند : خشيت أن تفرض عليكم فلا تطيقوها » متفق على صحته من حديث عائشة دون عدد الركعات . وفي رواية : « فخشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها » زاد البخاري في رواية « فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك » .

(١) بضمومة مهمله فتنة فوقية مصفرا . ١٠١ . من خط حفيد الشارح . ١٠١ .

وأما العدد فروى ابن حبان في « صحيحه » من حديث جابر « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر » فهذا مبين لما ذكره المصنف - يعني الرافعي - نعم ذكر العشرين ورد في حديث آخر رواه البيهقي من حديث ابن عباس - يعني المتقدم - وضعفه بأبي شيبة ، وقال : تفرد به . اهـ . ويدل أيضاً على عدم صحته مرفوعاً ما في البخاري وغيره « أن عائشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان فقالت : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » .

وأيضاً ثبت في « صحيح البخاري » عن عمر أنه ، قال في التراويح هذه : « نعمت البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل » فسهاها بدعة ، والمراد أنها بدعة حسنة . وصرح بمثله الشافعي وتبعه جمهور أصحابه منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قسم البدعة الى خمسة أقسام ، قال : ومثال المندوبة صلاة التراويح . ونقله النووي في « تهذيب الاسماء واللغات » . وروى البيهقي في مناقب الشافعي بإسناده اليه ، قال : المحدثات في الامور ضربان أحدهما - ما أحدث مما خالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو اجماعاً فهذه البدعة الضالة ، والثانية - ما أحدث من الخير ، وهذه محدثة غير مذمومة ، قال عمر في قيام شهر رمضان : « نعمت البدعة هذه » - يعني انها محدثة - لم تكن . هذا آخر كلام الشافعي . والمراد من ايراده بيان حدوثها ، والا فما ذكره عن عمر واستحسنه يرد عليه من النظر ما تقدم نقله عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن كل ما أحدث شعاراً في الدين فهو مردود ، ولورجع الى أصول كلية فتنبه لذلك . وفي « الاوائل » للمسكري أول من سن قيام رمضان عمر في سنة أربع عشرة .

والحاصل ان العشرين لم تثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما نقل عن « صحيح ابن حبان » وابن خزيمة لا ينافي ما أخرجه البخاري عن عائشة « انه كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » ، فانه موافق له من حيث انه يصلي التراويح ثمانية ثم يوتر بثلاث ، فذلك إحدى عشرة ركعة . وقد اختلفت الرواية عن علي عليه السلام في ذلك . فذكر في « الجامع الكافي » ما ينافي رواية « المجموع » ولفظه فيما أورده بسنده الى القومسي ، قال : سألت القاسم بن ابراهيم عليه السلام عن القيام في شهر رمضان في جماعة ، فقال : لا نعرفها . وذكر عن علي عليه السلام : « أنه نهى عن ذلك » وقال الحسن بن يحيى : أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن التراويح ليست بسنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

باب الدعاء في دبر الوتر وعند انفلاق الصبح

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان يقول حين يسلم من الوتر : سبحان ربي الملك القدوس رب الملائكة والروح العزيز الحكيم ثلاث مرات يرفع بها صوته ، وإذا انفجر الفجر ، قال : الحمد لله فالق الاصباح رب الصباح سبحان الله رب الصباح فالق الاصباح ، اللهم اغفر لي وارحمني وأنت خير ^(١) الراحمين » .

أخرج البيهقي في « سننه » عن أبي بن كعب ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث : « سبح اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » ، ويقتل قبل الركوع ، فإذا سلم قال : سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يمد بها صوته ، وفي الآخرة يقول : رب الملائكة والروح » ، ونقل ^(٢) عن جماعة تضعيف زيادة قوله : « ويقتل قبل الركوع » وكذا أبو داود وسكت على بقية الحديث ، وأخرج أيضاً من حديث أبي نحو الأول ، وفيه : « فلما انصرف ، قال : سبحان الله الملك القدوس مرتين ، ورفع بها صوته في الثالثة » وأخرجه أبو داود بلفظ : « إذا سلم في الوتر ، قال : سبحان الملك القدوس » وأخرجه النسائي بزيادة : « ثلاث مرات » وأخرجه أحمد بزيادة « يرفع بها صوته » .

والحديث يدل على استحباب هذا الذكر عند الفراغ من صلاة الوتر .

وقوله : « وإذا انفجر الفجر قال ... الخ » لم أجده شاهداً عن علي عليه السلام ،

(١) وفي نسخة : أرحم بدل خير .

(٢) أي : البيهقي
والله أعلم بالصواب
والصحيح من الروايات
أنه يوتر بثلاث : « سبح
اسم ربك الأعلى » و « قل
يا أيها الكافرون » و « قل
هو الله أحد » .

وباب الدعاء مفتوح لمن شاء أن يدعو بما أحب . وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في آخر وتره : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » . قال الترمذي : حديث حسن .

والقدوس هو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص ، وفعل بالضم ^(١) من أبنية المبالغة ، وقد تفتح القاف وليس بالكثير ، وسمي بيت المقدس لانه الذي يتقدس فيه من الذنوب . ذكره في « النهاية » . والروح : ملك من أعظم الملائكة خلقاً ، ويقال الروح : بنو آدم . ويقال : هم المُنشورة بني آدم وهم في السماء يأكلون ولهم أيد وأرجل ورؤوس وليسوا بملائكة ، ذكر ذلك الامام عليه السلام في « تفسير غريب القرآن الكريم » ويكون عطفه حينئذ ^(٢) على ما قبله كعطف جبريل على الملائكة ؛ وقيل : الروح : النفس الناطقة المستعدة للبيان وفهم الخطأ ، ولا يفنى بفناء الجسد فإنه جوهر لا عرض ويشهد له قوله تعالى : « بل أحياء عند ربهم يرزقون » والمراد هذه الارواح ، ذكره في « المصباح » وبه تظهر المغايرة بين المتعاطفين . والفلق - بفتح الحين - هو ضوء الصبح ، وقالق مأخوذ منه بمعنى منوره .

(١) وتشديد الدين . ٥١ .

(٢) يعني على الوجه الاول كما لا يخفى . ٥١ . من شيخنا حرس بعين العناية . ٥١ .

باب الدعاء بعد ركعتي الفجر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان لا يصلي الركعتين المتين قبل صلاة الفجر حتى يعترض الفجر ، وكان اذا صلاهما ، قال : استمسكت بعروة الله الوثقى التي لا انفصام لها ، واعتصمت بحبل الله المتين ، أعوذ بالله من شر شياطين الانس والجن ، أعوذ بالله من شرفسقة العرب والعجم ، حسبي الله توكلت على الله ، أَلْجأت ظهري الى الله ، طلبت حاجتي من الله ، لاحول ولا قوة الا بالله ، اللهم اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت » .

أورده في « الجامع الكافي » ، ولفظه : عن علي عليه السلام : « أنه كان إذا صلى الركعتين قبل الفجر يتكئ على جانبه الأيمن ، ثم يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن مستقبل القبلة ، ثم يقول : استمسكت بعروة الله الوثقى ... » الى آخره ويقول بعده : « اللهم اجعل لي نوراً في قلبي ، ونوراً في قبري ، ونوراً في سمعي ، ونوراً في بصري ، ونوراً في لساني ، ونوراً في شمري ، ونوراً في دمي ، ونوراً في عظامي ، ونوراً في عصبي ، ونوراً بين يدي ، ونوراً من خلفي ، ونوراً عن يميني ، ونوراً عن شمالي ، ونوراً من فوقي ، ونوراً من تحتي ، اللهم أعظم لي نوراً ثلاثاً » وكذلك أورده في « المنهاج الجلي » . وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس نحو ما رواه صاحب « الجامع » من الزيادة وفيه : « فصلي ركعتي الفجر ثم خرج الى الصلاة ، وهو يقول : اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، ومن خلفي نوراً ، وعن يميني نوراً ، وعن يساري نوراً ، واجعل لي نوراً ،

وفي عصبي نوراً ، وفي لحي نوراً ، وفي دمي نوراً ، وفي شعري نوراً ، وفي بشري نوراً .
زاد مسلم « وفي لساني نوراً ، واجعل في نفسي نوراً ، وأعظم لي نوراً » .

وقوله : « انه كان لا يصلي حتى يمترض الفجر » دليل على عدم صحتها قبل دخول وقت
الفجر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في «باب صلاة التطوع» ومارواه في « الجامع » من الاتساع
على جانبه الأيمن ... الخ هو معنى ماورد مرفوعاً « انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يضطجع
بعد سنة الفجر على شقه الأيمن » أخرجه في « الصحيحين » من حديث عائشة .

وذهب بعض الظاهرية الى وجوب هذه الضجعة ، وبطلان صلاة من لم يضطجعهما واحتج
بظاهر الأمر من حديث أبي هريرة عند الترمذي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا
صلى أحكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على شقه الأيمن » . قال الترمذي : حديث
صحيح غريب . وأجيب بانه انفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه ، والصواب ثبوت ذلك
من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذكره ابن تيمية ، وكان ابن عمر لا يفعله ويعتقده بدعة . قال
عبد الرزاق : وكان يحصب من يفعله ويقول : ما بال الرجل إذا صلى يفعل مثل الحمار إذا
تمك ، ونحوه عن ابن مسعود . والفعل لا يدل على الوجوب ، وعلى تقدير ثبوت الحديث فلم
يدوم عليها صلى الله عليه وآله وسلم كما أشار اليه البخاري في ترجمته بلفظ : « باب من
يحدث بعد الركعتين ولم يضطجع » وأورد حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان إذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة » . وتركها أحياناً دليل
يصرف الامر الى عدم الوجوب ويبقى الاستحباب لا غير . قال ابن القيم : وفي اضطجاعه على
شقه الايمن سر ، وهو أن القلب معلق في الجانب الايسر ، فاذا كان النوم عليه استقل
النائم نوماً لانه يكون في دعة واستراحة ، واذا كان على الجانب الأيمن فانه لا يستغرقه النوم
لقلق القلب وطلبه مستقره وميله اليه ، ولهذا يستحب الاطباء النوم على الجانب الأيسر
لكمال الراحة وطيب المنام ، وصاحب الشرع يستحب النوم على الجانب الأيمن لثلاث يشغل في
نومه فينام عن قيام الليل .

باب الدعاء بعد صلاة الفجر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من قعد في صلاة الذي صلى فيه
الفجر يذكر الله سبحانه ويسبحه ويحمده حتى تطالع الشمس كان كالحاج
إلى بيت الله وكالمجاهد في سبيل الله عز وجل » .

أخرج أحمد وابن خزيمة وصححه البيهقي في « الشعب » عن علي عليه السلام : « من
صلى الفجر وجلس في مصلاه يذكر الله تعالى صلت عليه الملائكة ، وصلاتهم عليه : اللهم اغفر
له اللهم ارحمه » . وروى السيوطي في « جمع الجوامع » « من صلى الفجر في جماعة ثم قعد
يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حجة وعمرة تامة تامة »
أخرجه الترمذي ، وقال : حسن غريب . اه . وهو من حديث أنس : « من صلى الغداة ثم
جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس كان له حجاب من النار » عن علي . اه . وأخرجه
النسائي وهو عند مسدد بهذا اللفظ من حديث الحسن بن علي ، عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم . وأخرجه عنه أيضاً البيهقي في « شعب الايمان » وزاد : « ثم صلى ركعتين أو أربعاً
حرمه الله على النار أن تلفحه » وفي لفظ : « لم تمس جسده النار » . وفي « جمع الجوامع »
أيضاً « من صلى الغداة ثم جلس يذكر الله حتى تطلع الشمس ، ثم قام يركع ركعتين انقلب
بأجر حجة وعمرة » أخرجه الطبراني عن أبي أمامة . اه . والموقوف من ذلك له حكم الرفع
إذ لا مجال فيه للاجتهاد . وفي حديث أنس زيادة « أن تكون الصلاة في جماعة ، وأن يصلي
ركعتين بعد طلوع الشمس » وكذا في حديث أبي أمامة مع اتحاد السبب ، وهو القعود في
المصلى لذكر الله يحمل المطلق على المقيد ، فلا يترتب ذلك الثواب إلا على مجموع تلك الأمور

الا أن يقال الثواب المذكور في حديث الأصل ، وهو بمائلة أجر الحاج والمجاهد مغاير للثواب المائل للحج والعمرة ، فقد يكون مترتباً على سبب خاص وهو القعود في مصلاه وان لم يصل الفجر في جماعة ، والله أعلم .

وقوله : « يسبحه ويحمده » بدل من يذكر الله سبحانه .

وفي الحديث دليل على فضيلة القعود في المصلى من الفجر حتى تطلع الشمس . وقد روي ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه جابر بن سمرة ، قال : « كان اذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الغداة جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس حسناً ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي ، وزاد الطبراني « يذكر الله » . وورد أيضاً التحذير عن النوم بعد صلاة الفجر فيما رواه في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر « أنه مر برجل بعد صلاة الصبح ، وهو نائم فحركه برجله ، ثم استيقظ ، فقال : أما علمت ان الله تعالى يطلع في هذه الساعة الى خلقه ، فيدخل ثلثة منهم الجنة » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه من لا يعرف . وقال النووي في « أذكاره » : روي عن أبي محمد البغوي في « شرح السنة » قال : قال علقمة ابن قيس : « بلغنا أن الأرض تعج الى الله من نومة العالم بعد صلاة الصبح » وهو - بفتح اللام - كذا وجدته مضبوطاً بخط الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان في نسخه المقتروعة على شيخه الحافظ أحمد بن سليمان الأوزري فيكون اسم جنس ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده . عن علي عليهم السلام « أنه كان يقول اذا انصرف من الفريضة في الفجر بعد ما يدعو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، واجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وعلى لساني نوراً ، ومن بين يدي نوراً ، ومن خلفي نوراً ، ومن فوقي نوراً ، ومن تحتي نوراً ، وعن يميني نوراً ، وعن شمالي نوراً . اللهم أعظم لي النور يوم القيامة ، واجعل لي نوراً أمشي به في الناس ، ولا تحروني نوري يوم ألقاك لا اله الا أنت » .

وقد تقدم تخريج أصله من حديث ابن عباس قريباً . وفيه « انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذلك بعد ركعتي الفجر عند خروجه الى الصلاة المكتوبة » وكذلك رواه في « الجامع الكافي » عن علي عليه السلام . وفي هذا أن علياً عليه السلام كان يقوله بعد انصرافه من المكتوبة ولا مانع انه عليه السلام يقول ذلك قبلها وبعدها ، اذ لا حرج عن الاستكثار من الادعية والاذكار ، كيف وهو مخ العبادة وقاعدة الاخلاص وأصل الايمان . والمراد بالنور المطلوب في هذا الدعاء ونحوه ضياء الحق وبيانه كأنه قال : اللهم استعمل هذه الاعضاء مني في الحق واجعل تصرفي بقلبي فيها على سبيل الثواب والخير ، ذكره في « النهاية » .

تنبيه جملة الأبواب من كتاب الصلاة الى هذا الموضع أربعة وأربعون باباً . وجملة الأحاديث النبوية المرفوعة اثنان وأربعون حديثاً . وجملة الاخبار العلوية ثلاثة وسبعون خبراً ، وجملة المسائل من كلام الامام زيد بن علي عليه السلام ست وخمسون مسألة . ومسألتان لزين العابدين عليه السلام ، والله أعلم .



كتاب الجنائز

الجنائز - بفتح الجيم - جمع جنازة - بالفتح والكسر - قال ابن قتيبة : والكسر أفصح ويقال بالفتح للميت ، وبالكسر للنعش الذي عليه ميت ، ويقال عكسه ، حكاه صاحب «المطالع» وهي مأخوذة من الستر. قال ابن دريد : جنزت الشيء أجزته جنزاً إذا سترته ، ومنه اشتقاق الجنازة لأن الثياب تجمع على الميت .

باب غسل الميت

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من غسل أخاً له مسلماً فنظفه ولم يقدره ولم ينظر الى عورته ولم يذكر منه سوءاً ، ثم شيعه وصلى عليه ، ثم جلس حتى يدلى في قبره خرج من ذنوبه عُطْلاً .

قد أخرج هذا الحديث ابن ماجه من طريق أبي خالد الواسطي ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام بلفظ : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من غسل ميتاً وكفنه وحمله وصلى عليه ولم يفش عليه مارأى ، خرج من خطيئته كيوم ولدته أمه » . اهـ . وفي « سنن البيهقي » عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من ولي غسل ميت فادى فيه الأمانة - يعني يستتر ما يكون عند ذلك -

كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، قالت : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليليه أقربكم منه ، ان كان يعلم ، فان كان لا يعلم ، فرجل ممن تدرون أن عنده ورعا وأمانة . اهـ .
ورواه أيضاً في « مجمع الزوائد » وقال : فيه جابر الجعفي وفيه كلام ، وقد عرفت تصحيح الاحتجاج به فيما مر . وأخرج البيهقي بسنده الى أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من غسل ميتاً فكم عليه غفر الله له أربعين مرة ، ومن حفر له فاجنه أجري عليه كأجر مسكن أمسكته إياه الى يوم القيامة ، ومن كفنه كساه الله يوم القيامة من سندس واستبرق الجنة » . قال في « التخريج » : في اسناده شرحبيل بن شريك روى عنه الليث بن سعد وغيره .
قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الأزدي : ضعيف . وقال النسائي : ليس به بأس يروي عن أبي عبد الرحمن الحلي ، ذكره في « الميزان » والأزدي ضعيف في نفسه فلا يعبأ بتضعيفه ، وقد وثق هذا الرجل إمامان جليلان أبو حاتم والنسائي ، وحسبك بها وسائر رجال الاسناد ثقات فهو حديث حسن . اهـ .

قلت : رواه في « مجمع الزوائد » عن أبي رافع بلفظه الا أنه قال : « أربعين كبيرة ، بدل مرة » . وليس فيه « ومن كفنه الى آخره » وقال عقبه : رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح .

قوله : « ولم يقدره » هو من باب تعب ، يقال : يقدره ، يقال : قدرته واستقدرته وتقدرته كرهته لو سخره ، وذكره أيضاً في « المصباح » . وقوله : « عطلا » - بضمين - من قولهم جيد عاطل إذا لم يكن عليه حلي ، ويقال قوس عطل أيضاً : لا وتر عليها ، ذكره أيضاً في « المصباح » . قال العاملي : شبه مفارقة الذنوب والتخلص منها بالخروج من البيت وشبهه ، فالكلام استعارة مصرحة بعمية ، أو شبه الذنوب بالشيء المحيط بالإنسان كالثوب ونحوه ، كما قال تعالى : « وأحاطت به خطيئاته » ، فالكلام استعارة بالكناية ، وذكر الخروج تخييل . اهـ .

وفي الحديث فضيلة عظيمة لمن تولى غسل أخيه المسلم مع الوفاء بتلك الشرائط .

وقوله : « مسلماً » يؤخذ من مفهوم الصفة أنه لا يغسل الكافر ولا يترتب على غسله ثواب . قوله : « ولم ينظر الى عورته » دليل على ان عورة الميت كمعورة الحي في تحريم النظر . ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمي عليه السلام : « لا تنظر الى فخذي ولا ميت » وفي

قوله : « ولم يذكر منه سوءاً » إشارة إلى شمول ستر الله تعالى ومغفرته ورحمته بعبده لانه اذا كان الاولى بحال الغاسل أن لا يذكر من أخيه عيوبه فربه تعالى ذكره أولى وأحق بأن يغفر له ذنوبه . قال النووي في « اذكاره » : واذا رأى ما يكره من سواد وجهه وتين ريجيه وتغير عضو وانقلاب صورة ونحو ذلك حرم عليه ان يحدث أحداً . واحتجوا بحديث ابن عمر عند أبي داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم » ضعفه الترمذي ، وبحديث أبي رافع - يعني السابق عن البيهقي و«جمع الزوائد» - ، قال : ثم ان جماهير أصحابنا أطلقوا المسألة كما ذكرته . وقال أبو الخير اليميني صاحب «البيان» : لو كان الميت مبتدعاً مظهراً لبدعته ورأى الغاسل منه ما يكره فالذي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس ليكون زجراً لهم عن البدعة . اهـ . وسيأتي أيضاً ما ورد في ثواب التشجيع والصلاة ، والله أعلم .

سألت زيدا عليه السلام عن غسل الميت ، فقال : « تجعله على مغتسله وتوجه نحو القبلة وتسترعورته ، ثم توضيه وضوءه للصلاة ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء وسدر ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء وكافور ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء مفرد لا يخالطه شيء ، فذلك ثلاث غسلات ، ثم تنشفه بمنديل ، ثم تضع الحنوط في رأسه ولحيته وتتبع بالكافور آثار سجوده ، ثم تبسط أكفانه وهي ثلاثة أثواب : قميص وازار ولفافة ، فتلبسه القميص ، وتعطف عليه ازاره وتدرجه في لِفافه كهيئة الرداء ، وتحمله على أعواده ، فان خفت انحلال شيء من أكفانه عدت ذلك ، ثم قد تم غسله » .

قد تضمن كلامه عليه السلام ثلاثة أحكام وهي : غسله وحنوطه وتكفينه وبيان صفة ذلك .

أما الأول- فحكى في « البحر » الاجماع على وجوب غسل الميت المسلم ، وأنه فرض كفاية على المسلمين ، ومن الدليل عليه حديث : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي وقصته ناقتة : اغسلوه بماء وسدر » متفق عليه من حديث ابن عباس . وحديث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لغاسلات ابنته : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر واجعلن في الأخرى كافوراً » متفق عليه من حديث أم عطية . وقد اعترض بعضهم ذلك بأن مستند الاجماع اما الفعل ، ولا حجة فيه على الوجوب أو القول ، وظاهر الامر فيه النذب بدليل ذكر السدر والكافور ، ثم لا يتم الاجماع أيضاً مع الذاهين الى كون الامر لا يدل على الوجوب . وأيضاً أخرج أحمد في « مسنده » حدثنا محمد بن يونس : نا مصعب بن عبد الله الزيري ، نا ابراهيم بن سعيد ، عن محمد بن اسحاق ، عن عبد الله بن علي بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن أم سلمة قالت : « اشتكت فاطمة فرضتها فاصبحت يوماً كأمثل ما كانت ، فخرج علي عليه السلام فقالت فاطمة : يا أمتاه اسكبي لي ماء فاغتسل فسكبت ، فقامت فاغتسلت كأحسن ما كانت تغتسل ، ثم قالت : هاتي الثياب الجدد فأعطيتها فلبستها ، ثم جاءت الى البيت الذي كانت فيه ، فقالت : قدمي الفراش الى وسط البيت فقدمته فاضطجعت واستقبلت القبلة ، وقالت : يا أمتاه إني مقبوضة واني قد اغتسلت فلا يكشفني أحد ، فقبضت مكانها ، فجاء علي عليه السلام فأخبرته ، فقال : لا والله ما يكشفها أحد ، ثم حملها بفلسها ذلك فدفنها ، فلو كان واجباً على المسلمين كفاية ما أجزأها غسلها ، ودعوى الخصوصية يحتاج الى دليل .

وقد يجاب بأنه لانص لمدعي الاجماع أن مستنده ما ذكر من الفعل أو القول فقد يكون غيره ولا يشترط معرفته كما ذكره أهل الأصول . وما قيل من أن ظاهر الامر في قوله « اغسلنها » للنذب بدليل قرائنه فيه نظر ، فإن هذا الظاهر لا يقاوم الاصل من كونه للوجوب ولكن بملاحظة قاعدة أصولية وهي جواز ارادة المنين المختلفين بلفظ واحد بان يكون غسلها بالسدر والكافور داخلاً تحت صيغة الامر ندباً ، وأصل النسل داخل تحتها وجوباً ، وقد أشار الى نحوه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث أم عطية ، وبان حديث فاطمة رضوان الله عليها قد ورد ما يعارضه . ففي « التلخيص » : روى الشافعي عن ابراهيم بن محمد ، عن عمارة - وهو ابن المهاجر - ، عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب ، عن جدتها أسماء بنت عميس رضي الله عنها : « أن فاطمة عليها السلام أوصت بأن تغسلها هي وعلي عليه السلام فغسلوها » . قال ابن حجر : رواه الدارقطني من طريق

عبد الله بن نافع ، عن محمد بن موسى ، عن عون بن محمد ، عن أمه ، عن أسماء . وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة فاطمة: حدثنا إبراهيم ، نا أبو العباس السراج ، نا قتيبة ، نا محمد ابن موسى الخزومي به ، وتسمى أم عون أم جعفر بنت محمد بن جعفر . ورواه البيهقي من وجه آخر عن أسماء بنت عميس ، قال الحافظ : واسناده حسن . ورواه أيضاً من وجهين آخرين . اهـ . ومع المعارضة يتوقف الاستدلال بأبها حتى يعتضد بدليل خارجي على أنه قد جزم القاسم عليه السلام بنفسه علي إياها رضي الله عنها ، واحتج بذلك أيضاً من أجاز غسل الرجل لزوجته كما سيأتي .

وأما صفة الغسل فما ذكره عليه السلام من وضع الميت مستقبل القبلة... الخ وقد روي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور تفصيل ما أجمله الامام عليه السلام ، فقال : اذا أردت أن تغسل ميتاً فيستحب أن تغسله في مكان مستور من السماء ، وضع المغتسل حيال الكعبة ورجليه مما يلي المشرق ، وان شئت جعلت رجله الى القبلة وصوب المغتسل من قبل رجله ، واحفر بئراً من قبل رجله ليجتمع فيها الماء ، وألبس الميت خرقة على عاتقه ، وأحب الينا أن تكون الخرقة من سترته الى ركبتيه فذلك الافضل وهو السنة عندنا ، وقم مما يلي القبلة فان كانت رجلاه الى القبلة فقم عن يساره وانجه بيسارك ، وان شئت قمت عن يمينه وانجه بيمينك كل ذلك واسع قد فعل ، وتأمر بالسدر فيدق ويهيا ما يحتاج اليه من قبل أن تأخذ في غسله ، فاذا ألبسته الخرقة على ما وصفت لك ، فلف ^{حليته} يديك اليسرى خرقة ثم ادخلها الى فرجه فامسح بها قبله ودبره ، وامسح بطنه بيـدك مراراً مسحاً رقيقاً ، فان خرج منه شيء طرحت الخرقة ، ثم أمرت الذي يصب الماء فيصب على يديك فغسلتها غسلًا نظيفاً ، ثم غسلت كف الميت اليمنى ثم اليسرى ، ثم لف على يديك اليسرى خرقة ثم ادخلها الى فرجه ، ثم تأمر بالماء فيصب عليك من قبل سرة الميت فتغسل قبله ودبره غسلًا نظيفاً ، وترفق بالميت ما استطعت فان ذلك يستحب ، فاذا أنقيت فرجه طرحت الخرقة ولففت على أصبعك خرقة فغسلتها بالماء ومسحت بها فيه وقرها بين أسنانه الى شفثيه تفعل ذلك ثلاثاً ، كلما أدخلتها فيه فمسحته غسلتها ثم أعدتها حتى تفعل ذلك ثلاثاً ، ولا تصب في فيه ماء لمضمضة ولا في أنفه ، فاذا مسحته فيه ثلاثاً فافعل بأنفه نحواً من ذلك فاذا فعلت ذلك رميت بالخرقة ، وأمرت بالماء القراح فصب على وجه الميت فغسلته ثلاثاً ، ثم غسلت ذراعه اليمنى ثلاثاً الى مرفقه ، ثم غسلت ذراعه اليسرى ثلاثاً الى مرفقه ، ثم مسح رأسه ، ثم غسلت رجله تبدأ باليمنى ثم باليسرى .

قال محمد : ولا يوضأ الميت في شيء من غسله بغير هذه المرة وهي تكفيه لجميع غسله ، ثم صب الماء القراح على رأسه ولحيته ووجهه ورقبته ، ثم اقلبه على شقه الأيسر فاغسل شقه الايمن ، ثم العكس فتغسل شقه الايسر ، ثم ضعه على ظهره ، ثم ارفعه من المتغسل قليلا لاتمتنه عند الجلوس وامسح بطنه مرتين أو ثلاثاً ، ثم ضعه على قفاه ولا تكبه لوجهه ، ثم لف على يدك اليسرى خرقة وادخلها الى فرجه فامسح بها ، فان خرج من فرجه شيء غسلت مكان ذلك ، وهذه الغسلة الاولى ، ثم دعوت بالسدر فصب عليه الماء واضربه ضرباً شديداً حتى يرغي واغسل به رأسه ولحيته ووجهه ورقبته ، وكلما قل الماء في الاناء صب فيه قبل أن ينفى الماء الذي فيه السدر ، ثم اغسل بالسدر شقه الايمن ، ثم الايسر ، ثم تأمر بالقراح فيصب في الاناء بعد تنظيفه للغسلة الثالثة ، ثم تطرح فيه شيئاً من كافور - إن شئت مرة واحدة وإن شئت ثلاثاً - ثم اضرب الماء حتى يختلط بالكافور ، ثم غسّل به على ماوصفت لك ، فاذا فرغت دعوت بثوب نظيف من غير أكفانه ، فبسطته على الميت وهو على المتغسل ، ثم تسل الخرقة التي على عورته من تحت الثوب ثم تنشفه بالثوب الذي بسطته عليه . اهـ باختصار يسير ، وما ذكره من ستر عورته وتماهد بطنه وغسل ما كان به من أذى وتوضئته والابتداء في غسله بيمينه وتكرار غسله ان أحب ورد مايدل عليه من السنة .

وقد بوب البيهقي على كل منها بما يفيد أن ذلك مشروع . وفي كلام زيد بن علي عليه السلام أن الكافور يجعل في الغسلة الثانية والقراح في الثالثة ، وهو خلاف ما ذكره محمد بن منصور وحديث أم عطية ينادى عليه فان فيه « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الاخيرة كافوراً » .

وقد قيل إن في الكافور خاصية لحفظ البدن . قال الشيخ تقي الدين : ولعل هذا هو السبب في كونه في الاخيرة ، فإنه لو كان في غيرها أذهب الفسل بعدها فلا يحصل الغرض من الحفظ لبدن الميت . وفي قول الامام ثلاث غسلات مبنى على استحباب الايتار ، وقد تدعو الحاجة لزيادة على ذلك ولا مانع منه لما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأم عطية : « أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك » من التفويض الى رأيهن بحسب المصلحة والحاجة لا بحسب التشهي ، واذا زاد فالايثار مستحب . وفي بعض الروايات إنها الزيادة الى سبع ، وفي بعضها أو أكثر من ذلك . قال في « فتح الباري » : لم أر في شيء من الروايات بعد قوله « أو سبعاً » التعبير

بأكثر من ذلك الا في رواية لأبي داود وما سواها فاما او سبعا وإما أو أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله: «أو أكثر من ذلك بالسبع» وبه قال احمد تكره الزيادة على السبع . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخي بالماء فلا أحسن الزيادة على ذلك . اهـ . قال ابن حجر : فاذا صحت الرواية فكل هذا مجرد استبعاد لا يخرج خبراً صحيحاً عن ظاهره ما لم ينقل اجماع ، وما ذكره ابن المنذر لا يمنع استيفاء الحكم الشرعي كيف والميت قد صار معدوداً للهوام والتراب ، فمن فرط في عرك بطن الميت أو عجل تحممت الزيادة على السبع ما لم يفيض الى نقيض ما شرع الغسل لأجله من تنظيف الميت تنظيفاً مقروناً برعاية حرمة كأن يفضي الى تمزيق بدنه ، وهذا متأكد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان رأيتن ذلك » فان ارجاعه الى رأيين يفيد أنه لا يزال الخطاب بذلك حتى يرين ما لا يحسن معه الغسل . اهـ .

وأما الثاني وهو حنوطه - والحنوط ، ويقال الحنط مثل رسول وكتاب: طيب يخلط للميت خاصة ، وكلما يطيب به الميت من مسك وذريرة وصندل وعنبر وكافور وغير ذلك مما يذر عليه تطيباً له وتجيئاً لطوبته فهو حنوط، ذكره في «المصباح» . والتحنط بالكافور مشار اليه في حديث أم عطية السابق ، وقد روي أيضاً عن ابن مسعود انه قال : الكافور يوضع على مواضع السجود ، وهو مثل ما ذكره الامام عليه السلام ، وأما المسك فسيأتي الكلام عليه في «باب المسك في الحنوط» ان شاء الله تعالى .

وأما الثالث وهو التكفين بالثلاثة الأثواب فسيأتي في حديث تكفينه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل عليه ، وما أشار اليه من عقد الا كفان إذا خشي انحلالها ، فقد ذكر ذلك البيهقي في باب عقد الا كفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر عن الشعبي والنخعي ومسلم ابن يسار . وأورد حديث : « لما وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعيم بن مسعود في القبر نزع الأخلة بفيه » وفيه إشارة الى كراهة الخياط لما يخشى من انتشاره .

«سألت زيدا عليه السلام في كم يكفن الرجل؟ قال: في ثلاثة أثواب:

قميص وازار ولفافة؛ وسألته عليه السلام في كم تكفن المرأة؟ قال: في

خمسة أثواب: درع وخمار وازار وعصابة تربط بها الا كفان ولفافة» .

روي في « الجامع الكافي » عن محمد قال : « من أدركت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا لا يزيدون على ثلاثة أثواب في الكفن للرجال ، وخمسة للنساء » وقال أحمد ابن عيسى : « السنة في كفن الرجل ما كفن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميص وأزار ولفافة ، فأما المرأة ففي خمسة » . اهـ . وأخرج أبو داود ما يدل على مشروعية الخمسة الأثواب للمرأة من حديث ليلى بنت قانف الثقفية قالت : « كنت فيمن غسل أم كلثوم - ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - حين وفاتها ، فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقاء ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة ، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر . قالت : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس عند الباب معه كفنها يناولنا ثوباً ثوباً » .

قوله : « في درع » . قال في « المصباح » : درع المرأة : قميصها . وقال في « فقه اللغة » : الدرع مذكر للنساء خاصة ، وأما درع الحديد فهو مؤنث ، والخمار يعصب على رأسها عصياً ذكره في « أمالي أحمد بن عيسى » . وقد أورد في « الجامع الكافي » صفة التكفين في الثلاثة الأثواب وما زاد عليها ، ولفظه : قال محمد : « وإذا نشفت الميت دعوت بالتمط فبسطته مما يلي الأرض ، ثم أبسط اللفافة فوق النمط ، وذر عليها شيئاً من ذريرة ، ثم أبسط الأزار فوق اللفافة بسطاً وذر عليه أيضاً شيئاً من ذريرة ، ثم أبسط القميص فوق الأزار وذر عليه شيئاً من ذريرة ، سمعنا عن المغيرة وسفيان نحو ذلك . وإن جعلت القميص مما يلي اللفافة قبل الأزار فلا بأس ، ذكر ذلك عن جعفر بن محمد ، ثم البسه القميص وتبع مساجده بالكافور ، ثم أدرجه في ثيابه وأعطف عليه اللفائف نحواً مما كان يلبس في حياته إلا أن الأزار فوق القميص ، وكلما تئيت شيئاً من ثيابه جعلت عليه شيئاً من ذريرة ، وإن كان شيء من طيب عير^(١) أو ما أشبهه فطويه به تذوب العير بشيء من ماء ورد فتطيب به ، شاربه ولحيته وعارضيه . قال : وإن كفته في خمسة أثواب فطويه قبل أن تشد العمامة عليه ، ثم شد على رجليه اللفافة وأعقدها وأعقد عند رأسه أيضاً ، ثم التى على الكفن شيئاً من ذريرة ، ولا تطيب الثوب الذي فوق النمط . وإن كفته في سبعة أثواب بسطت الثلاث اللفائف ، وذررت على كل واحدة منها شيئاً من ذريرة إذا بسطتها ثم أبسط الأزار ثم القميص ثم

(١) العير هي اخلاط تجمع بالزعران عن الاصمعي . وقال أبو عبيدة : هي الزعران وحده . اهـ .

حرقة على بطنه بعد ذلك ثم العمامة. وإذا غسل المولود جعل الكافور على مساجده كما يجعل على الكبير كذلك السنة للصغير والكبير . اهـ . وسيأتي الكلام على بيان قدر الواجب من الكفن ، وما ورد من الزيادة عليه في شرح «باب غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكفينه» ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« الغسل من غسل الميت سنة وإن توضأت أجزأك » .

قد تقدم في باب الغسل من « كتاب الطهارة » الكلام على مخارج الحديث ، وتقدير الاستدلال على سنية الغسل من غسل الميت . وزيد ههنا أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبه والبخاري من حديث أبي اسحاق عن ناجية بن كعب « أن علياً عليه السلام لما آذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بموت أبي طالب ، قال : اذهب فواره ولا تحدثن حديثاً حتى تأتيني ، فانطلقت فواريته ، فأمرني فاغتسلت فدعاني » . قال في « التلخيص » : ومدار كلام البيهقي أنه ضعيف ولا يتبين وجه ضعفه ، وقال الرافعي : انه حديث مشهور ، قال ذلك في « أماليه » . وليس في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بانه غسله الا أن يؤخذ من قوله : « فأمرني فاغتسلت » فإن الاغتسال شرع من غسل الميت ولم يشرع من دفنه ، وقد وقع عند أبي يعلى من وجه آخر ، وكان علي اذا غسل ميتاً اغتسل ، ثم قال الحافظ : وقع عند ابن أبي شيبه بلفظ : « فقلت ان عمك الشيخ الكافر قد مات فما ترى فيه » فقال : أرى أن تغسله وتجنه » وقد ورد من وجه آخر « انه غسله » رواه ابن سعد عن الواقدي . حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي قال : « لما أخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بموت أبي طالب بكى ، ثم قال لي : اذهب فاغسله وكفنه وواره » قال : ففعلت ثم أتيت ، فقال لي : اذهب فاغتسل » وكذلك رواه في « الغيلانيات » . اهـ . وكذا روي في « جمع الزوائد » عن المغيرة انه حدث انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من غسل ميتاً فليغتسل » رواه أحمد ، وفي اسناده من لم يسم . وروي أيضاً عن حذيفة نحوه مرفوعاً وعزاه الى الطبراني في « الاوسط » من رواية أبي اسحاق السبيعي ، عن أبيه ، وقال : لم نجد من ذكر أباه . اهـ . وروي أيضاً عن

ابراهيم، قال : « سئل عبد الله عن غاسل الميت أيتسل ؟ قال : ان كنتم ترون ان صاحبكم نجس فاعسلوه ، والا فامنا يكفيكم الوضوء » . رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات الا أن ابراهيم لم يسمع من ابن مسعود . اهـ . وتحمل فتوى عبد الله أن السائل اعتقد الوجوب فأجاب بأن الوضوء يقوم مقام الغسل ، وفي معناه ما أخرجه في « الموطأ » عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم : « أن اسماء بنت عميس امرأة أبي بكر غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : اني صائمة وهذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ .. فقالوا : لا » .

★ ★ ★

باب المرأة تغسل زوجها والرجل يجوز له أن يغسل زوجته^(١)

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في رجل توفيت امرأته ، هل ينبغي له أن يرى شيئاً منها ؟ قال : لا إلا ما يرى الغريب .

لم أجده شاهداً وأورد في « التخريج » حديث عائشة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : « لو مت قبلي لفسلتك وكفنتك ... الخ » وحديث فاطمة عليها السلام في وصيتها لعلي ففسلها ولا يصلح أن يشاهد بل هما دليلان على خلاف حديث الأصل .

والحديث يدل على أن الزوج يحرم عليه أن يرى من زوجته الميتة ما لا يجوز للحي أن يراه من الأجنبية ، وهو حجة لأبي حنيفة والشعبي والثوري والمزني . وهو ظاهر مذهب زيد ابن علي عليه السلام ورواية عن الأوزاعي ، فقالوا : لا يجوز له غسلها لأن الوصلة التي كانت بينها قد انقطعت ، بخلاف غسل المرأة لزوجها فهو جائز لأنها منه في العدة ، قالوا : ولأن للزوج أن يتزوج بائناً عقيب خروج روحها فلو نكح أختها وهو يجوز له أن يغسل هذه لكان جامعاً بين الاختين الحرتين ، وذلك لا يجوز بلا خلاف .

وذهب الجمهور إلى جواز غسله إياها كما يجوز غسلها إياه اتفاقاً إلا ما يروي عن أحمد ، وحجتهم ما أخرجه البيهقي بسنده إلى عائشة قالت : « رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم من جنازة بالقيع - وأنا أجد صداعاً في رأسي ، وأنا أقول وارأساه ... فقال : بل أنا عائشة وارأساه ، ثم قال : وما ضرك لو مت قبلي ففسلتك وكفنتك وصليت عليك ، ثم

(١) وفي نسخة « امرأته » .

دفتك ، قلت : الكأني بك ، والله لو فعلت ذلك قد رجعت الى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم بدأ في مرضه الذي مات فيه ، قال في « بلوغ المرام » : رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان . فدل انه كان يغسلها بعد الموت ، ولا يقال هو بصيغة الشرط ، ولا مانع أن يعلقه بما لا يصح اذا علم عدم وقوعه ، كما يقال لو أحل الله الحمر لشربتها لانا نقول انه صلى الله عليه وآله وسلم قصد بهذا القول تسليتها ولا يجوز أن يغسلها بباطل لان ذلك يجري مجرى التغير وهو صلى الله عليه وآله وسلم منزله عنه . ولا يقال أيضاً يحتمل أن يكون مراده بقوله : « فغسلتك » أمرت بغسلك ، كما روي انه رجم ماعزاً ، أي أمر برجمه ، لانه يقال مقام التسلية لها وتخفيف أمر الموت عليها ينبو عنه اذ مع ذلك التقدير لم يبق فرق بينها وبين غيرها لعموم الأمر بمثلها لكل أحد ، ولم يخف عليها ذلك فيفوت الغرض المطلوب من التسلية ، فصح أن المراد بذلك توليه صلى الله عليه وآله وسلم لغسلها . واحتجوا أيضاً بما تقدم أول الباب من حديث فاطمة رضوان الله عليها أنها أوصت بان تغسلها أسماء بنت عميس وعلي عليه السلام فغسلها وحسنه ابن حجر ، وبما أخرجه البيهقي بسنده الى ابن مسعود « أنه غسل امرأته حين ماتت » . قال البيهقي : وبهذا الاسناد عن عبدالرحمن ابن الاسود أنه غسل امرأته حين ماتت .

وروي في غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن زيد وأبي قلابة وغيرهم من التابعين . وروي عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « الرجل أحق بغسل امرأته » . اه . وفي « الجامع الكافي » عن القاسم ومحمد يغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها ، لأن علياً قد غسل فاطمة ، وغسلت أسماء بنت عميس أبابكر . قال القاسم وقد أجاز ذلك جماعة من الصحابة . قال محمد : بلغنا عن الحسن وعطاء وحماة أنهم قالوا : يغسل الزوجان كل واحد منهما صاحبه .

وأجابوا عن حديث « المجموع » بترجيح ماثبت مرفوعاً عليه ، لاسيما وقد عارضه فعله عليه السلام في غسله لفاطمة عليها السلام ، وما قيل من أن العلة في جوازه لمعي عليه السلام قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سببي ونسبي » . أجيب عنه بأنه لا تأثير له في أحكام الدنيا ، ولذا تزوج عليه السلام بامامة بنت أبي العاص بعد وفاة فاطمة عليها السلام ، وهي ابنة أختها فلو كان كونها زوجة له في الآخرة يؤثر في أحكام

الدنيا لم يحز أن يجمع بين نكاحها ونكاح ابنة أختها بعد وفاتها . وقد أطلال القاضي زيـد في الشرح تقرير ذلك بأمثلة وشواهد . وأجابوا أيضاً عن قولهم: يجوز للزوج أن يتزوج باختها .. الخ بأن المنوع جمع الاختين في نكاح صحيح وليس من ذلك جواز أن يفسد الرجل زوجته ، كما يجوز لها أن تغسله إذ النظر غير محرم على هذا الوجه مع كون الزوج مأموراً بأن يتوقى النظر الى الفرج حال الغسل لان اباحتها للاستمتاع وقد بطل بالموت ، وكذلك المرأة تسوقى نظرها الى عورته على أن تلك العلة تنتقض بمن ملك جارية فانه يجوز له أن يتزوج باختها أو أربماً سواها ثم يجوز له مع ذلك غسلها، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل يموت في السفر ومعه امرأته ، قال : تغسله

ولا تعتمد النظر الى فرجه . وقال زيد في المرأة تموت في السفر ومعه زوجها ،

قال : ييممها لانه قد انقطع ما بينهما ، وتغسله هي لانها منه في عدة .

أما غسل المرأة لزوجها فقد تقدم حكاية الاتفاق عليه الا ما يروى عن أحمد ، ويدل عليه حديث عائشة ، قالت : « توفي أبو بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الاولى سنة ثلث عشرة ، وأوصى أن تغسله أسماء بنت عميس امرأته وأنها ضعفت فاستعانت بعبـد الرحمن بن عوف » أخرجه البيهقي وقال : له شواهد مرسلـة ، وكذا قول عائشة : « لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نسائه » أخرجه أبو داود والبيهقي وصححه الحاكم . قال البيهقي : فتلفـت على ذلك فلا تلفـت الا على ما يجوز ، وأما النهي عن تعتمد النظر الى فرجه فلما تقدم من بطلان المسوغ له وهو الاستمتاع في حال الحياة .

وأما قوله عليه السلام « في المرأة تموت في سفرها ... الخ » فوجه ما علل به من انقطاع وصلة النكاح بالموت بخلافها ، فيجوز لها غسله لبقائها في عدته . وقد تقدم ما هو المختار في ذلك ، وعلى تعليل الامام لو مات ثم وضعت لم تغسله لمصيرها في الانقضاء كالأجنبية . وقد حكاه الامام يحيى عن المترة وأبي حنيفة وأصحابه ، وعند الشافعي أنها تغسله لبقاء الزوجية .

وقال زبد عليه السلام في الرجل تموت معه المرأة في السفر، وهي ذات رحم محرم من النساء، قال: يؤزرها فوق ثيابها ويصب عليها الماء صباً.
وقال زيد في الرجل يموت في السفر ومعه نساء ذوات رحم محرم، قال: يؤزرنه ويصبين عليه الماء صباً، ويمسسن جسده ولايمسسن فرجه.

وحكاة في «الجامع الكافي» عن القاسم ومحمد والحسن في الرجل تموت معه ابنته في السفر وليس معه نساء، قال: يغسلها ويجتنب النظر الى العورة، وذكره الهادي في «الاحكام»، فقال: حدثني أبي، عن أبيه في الرجل تموت ابنته في السفر... الخ قال القاضي زيد: ووجه أن المحرم يجوز له أن ينظر الى محرمه في حال حياته وأن يمسه منها ما ليس بعورة، فكذلك جاز له أن يفعل ذلك بعد موته كالصغير والصغيرة لما جاز للاجني أن ينظر اليهما في حال الحياة جاز له أن يغسلهما بعد المات، فاذا صح هذا قلنا انه يؤزره ويسكب عليه الماء مكباً ويغسل بدنه يديه ولا يمسه عورته، كما ليس له أن يمسه في حياته، وينبغي أن يكون التأخير من السرة الى مادون الركبة، وسيأتي في شرح ما بعد هذا ييسر استنباط الدليل على هذه المسألة من السنة، والله أعلم.

وقال زيد: إذا مات الرجل مع النساء وليس فيهن امرأته ولا ذات رحم محرم من نسائه، أزرنه الى الركبتين وصبين عليه الماء صباً، ولايمسسنه بأيديهن، ولا ينظرن الى عورته، ويطهرنه.

قال في «النهاج»: ووجه قوله: «ولا يمسسنه بأيديهن» أنهن ممنوعات في حال الحياة من لمسه، فكذلك بعد المات. وفي «الجامع الكافي» عن القاسم عليه السلام: اذا مات الرجل مع النساء يمسسه الا أن يصبين الماء إذا كان يتقيه من غير نظر ولا مس. اهـ. وأطلق في «شرح التجريد» وشرح القاضي زيد وغيرهما من كتب المذهب أنه يمس في جميع ما جاز فيه الصب

إذا كان لا يتقيه ، وقد يؤخذ من مفهوم قوله عليه السلام : « ويطهرنه » بأنه إذا لم يمكن التطهير بالماء والتنقية عدل الى بدله وهو التيمم .

وقال زيد عليه السلام في المرأة تموت في السفر مع القوم ليس فيهم ذورحم محرم ، قال : تيمم . حدثني زيد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « أنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نذر ، فقالوا : يا رسول الله إن امرأة معنا توفيت وليس معها ذورحم محرم ، فقال : كيف صنعتم بها ؟ قالوا : صببنا الماء عليها صبا ، قال : أما وجدتم من أهل الكتاب امرأة تغسلها ؟ قالوا : لا ، قال : أفلا تيممونها . »

روى أبو داود في « كتاب المراسيل » من حديث أبي بكر بن عياش ، عن محمد بن أبي سهل ، عن مكحول ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره ، فانهما ييممان ، ويدفنان ، وهما بمنزلة من لا يجب الماء » محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : يتابع في حديثه ، والمرسل اذا كان بصيغة الجزم فهو معمول به على الصحيح ، وأخرجه البيهقي في « سننه » بسنده الى أبي داود ، وكذلك قال : وروي عن سنان بن عرفة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال ليس لواحد منهما محرما (١) ييممان بالصعيد ولا يغسلان » ورواه في « مجمع الزوائد » عن سنان بن عرفة مرفوعاً ، وقال : رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه عبد الخالق بن زيد بن واقد وهو ضعيف . اهـ . قال البيهقي : ويذكر عن ابن المسيب أنه قال : ييمم بالصعيد .

والحديث حجة لقوله عليه السلام : « في المرأة تموت الى قوله: تيمم » وقوله : « وليس

(١) كذا بالنصب في نسخة صحيحة من « سنن البيهقي » وفي « مجمع الزوائد » وليس لها محرم بالرفع وهو الموافق لقاعدة النحوية . تمت عن خط المصنف رحمه الله .

معها ذو رحم محرم ، وكذا ما في حديث سنن ابن عرفة يؤخذ من مفهوم الصفة في الرحم المحرم من حيث المخالفة أنه اذا كان معها ذو رحم محرم ، فالواجب عليه أن يفسلها ولكن على الوجه الذي يسوغ له مباشرته ايها في الحياة قياساً لما بعد الموت على ما قبله ، وهو راجع الى تخصيص عموم المفهوم بالقياس ، وعمومه ان مفهوم المخالفة يقتضي انتفاء الحكم وهو التيمم في جميع صور وجود الرحم المحرم ، واذا انتفى رجع الى الواجب الأصلي وهو الغسل وهو معنى العموم . وقد تردد كلام الغزالي في تقرير عموم المفهوم من حيث أن العموم من صفات الألفاظ لا المعاني والأفعال، ورده صاحب « المحصول » فقال : ان كنت لا تطلق عليه لفظ العام فلك ذلك ، وان كنت تعني به أنه لا يقتضي انتفاء الحكم في جملة صور انتفاء الصفة فذلك من تفاريع كون المفهوم حجة، ومتى جعلناه حجة لزم انتفاء الحكم في جملة صور انتفاء الصفة ، والام يكن للتخصيص فائدة . اه . وفي « سنن البيهقي » ما يشعر بخلافه من حديث ابن عمر موقوفاً في المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة قال : ترمس في ثيابها . وعن الحسن البصري: يصب عليها الماء من فوق الثياب ، وكذا قال عطاء بن أبي رباح . وفي الحديث أيضاً دلالة على طهارة أهل الكتاب ، وهو مذهب الامام زيد بن علي وغيره ، وقد مر تقريره وعلى جواز غسل الكتانية للمسألة .

وقوله: « أفلا يمتمونها » قال في « أمالي أحمد بن عيسى » صفة ذلك أن يأخذ الميم خرقه على يده ، ثم يضرب الأرض ضربة يمسح بها وجهها ويضرب بيديه ضربة أخرى فيمسح بها يديها . اه .



باب الشهيد والذي يحترق بالنار والغريق

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا مات الشهيد من يومه أو من
الغد ، فواروه في ثيابه ، وإذا بقي أياماً حتى تغير جراحه غسل » .

قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد بن موهب أن الليث حدثهم عن ابن
شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره « أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يجمع بين الرجلين في قتلى أحد ، ويقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا
أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد ، فقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنه
بدمائهم ولم يغسلوا » قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفي
حديث البخاري والترمذي « ولم يصل عليهم » وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقال
النسائي : ما أعلم أحداً تابع الليث على هذا الاسناد ، واختلف على الزهري فيه . هذا آخر
كلامه . والليث من ثقات أصحاب الزهري ولم يؤثر عند البخاري والترمذي تفرد الليث بهذا
الاسناد ، بل احتج به البخاري في « صحيحه » وصححه الترمذي كما ذكرناه . اهـ . وأخرج
أيضاً بسنده إلى أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك حدثهم « أن
شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم » . قال في « التلخيص » : أخرجه أحمد
وأبو داود والترمذي وطوله الحاكم وصححه ، وقد أعله البخاري ، قال : إنه غلط فيه أسامة
ابن زيد ، فقال : عن الزهري ، عن أنس حكاه الترمذي ورجح رواية الليث عن الزهري ،
عن عبد الرحمن بن كعب ، عن جابر . اهـ . وقال فيه أيضاً : روى أبو داود في « المراسيل »
والحاكم من حديث أنس أيضاً قال : « مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمرة وقد

مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ، وهذا هو الذي أنكره البخاري على أسامة بن زيد ، وكذا أعله الدارقطني .

وروي في « مجمع الزوائد » عن سعيد بن عبيد « وكان يدعى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاريء وكان لقي عدواً فانهزم منهم ، فقال له عمر : هل لك في الشام لعل الله يمن عليك ؟ قال : لا إلا العدو الذي فررت منهم ، قال : فخطبهم بالقادسية ، فقال : أنا لاقوا العدو إن شاء الله غداً فانا مستشهدون ، فلا تفسلوا عنا دماً ولا نكفن إلا في ثوب كان علينا ، رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . اهـ . وقال في « التلخيص » : حديث « أن علياً لم يغسل من قتل معه » قال ابن عبد البر : جاء من طرق صحاح « أن زيد بن صوحان ، قال : لا تنزعوا عني ثوباً ولا تفسلوا عني دماً وادفنوني في ثيابي وقتل يوم الجمل » . وروى البيهقي من طريق العيزار بن حريث ، قال : قال زيد بن صوحان نحوه . حديث : « أن عمار بن ياسر أوصى أن لا يغسل » البيهقي من طريق قيس بن أبي حازم عنه وصححه ابن السكن . اهـ . وأخرج أبو داود بإسناده إلى جابر قال : « رمي رجل بسهم في صدره - أو في حلقه - فمات فأخرج في ثيابه كما هو ، قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ، وإن يدفنوا بدمائهم وثيابهم » وأخرجه ابن ماجه . قال المنذري : وفي إسناده علي بن عاصم الواسطي ، عن عطاء بن السائب ، وفيهما مقال .

قوله : « وإن بقي أياماً حتى تغير ... الخ » يشهد له ما ثبت أن علياً عليه السلام غسل ، لأنه بقي بعد أن ضربه ابن ملجم - لعنه الله - ثلاثاً . قال في « ذخائر العقبى » : وغسله الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر حكاة الخجندي . اهـ . وفي « التلخيص » حديث « أن عمر غسل وصلي عليه ، وقد قتل ظالماً بالحدود ، مالك في « الموطأ » والشافعي عنه ، ورواه البيهقي ورواه الحاكم من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة ، عن ليث ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : « عاش عمر ثلاثاً بعد أن طعن ثم مات فغسل وكفن » حديث « أن أسماء بنت أبي بكر غسلت ابنها عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد » البيهقي من حديث أيوب بن أبي مليكة ، قال : « جاء كتاب عبد الملك بأن يدفع عبد الله بعد قتله إلى أهله فأتيته به أسماء فغسلته وكفنته وحنطته ودفنته ، ثم ماتت بعد ثلاثة أيام » إسناده صحيح .

والحديث يدل على أن الشهيد اذا مات من يومه أو من غده لا يغسل ، وظاهره : ولو تمدى المعركة وقتاً ومكاناً ، وبدخل تحته من جرح بما يقتله يقيناً ولو مات في بيته على فراشه اذا كانت الملة حصول الموت بجراحة المعركة ، لأن الشهيد حي عند ربه بنص الكتاب العزيز ، ولذلك سمي شهيداً لحضوره ، وقد قيل في التسمية غير هذا ، وهو أن الملائكة يشهدون موته ، فهو فعيل بمعنى مفعول أو لانه شاهد ماله عند الله من الخير والمنزلة عند موته ، أو لانه قام بشهادة الحق في الله ، أو لأنه ممن يشهد على الأمم قبله ، أو لسقوطه على الشاهدة أي الأرض .

وفي المسألة أقوال :

الأول - منها مذهب أبي حنيفة وصاحبه ، فقالا : ان مات قبل الارتياث فشهد ، والا غسل . قال الكرخي : الارتياث : أن يحمّل ويأكل ويشرب أو يتوضأ ويصلي أو يبقى في المعركة يوماً وليلة حتى يعقل أو يمضي عليه وقت صلاة وتلزمه .

الثاني - ذكره المنصور بالله وعلي خليل انه إذا نقل من المعركة وبه جراح يعلم أن يموت منه ، فهو في حكم من مات في المعركة ، فلا يغسل .

الثالث - ظاهر قول الهادي انه إذا نقل وبه رمق غسل .

الرابع - حكاه في « الزوائد » للقاسمية أنه إذا أكل وشرب أو دووي غسل والا فلا ، ومثله في التقرير عن أبي طالب ، وذكر أبو جعفر للناس - سر أنه ان عاش ثلاثة أيام غسل والا فلا .

وفي هذه المذاهب تفاصيل مبسطة في كتب الفقه ، والوجه في هذه الفروق احتمال أن يكون مات بغير الجراحة ، والاصل وجوب الغسل وهو الوجه فيمن بقي أياماً حتى تغير جراحه لاحتمال أن يكون موته بسبب سراية الجراحة وزيادة الملة فيها ، وعلى هذا يحمل ما وقع من أكبر الصحابة رضوان الله عليهم في توابعهم لغسل عمر وعلي رضي الله عنه .

والحديث يدل أيضاً بعمومه أن الجنب كذلك لا يغسل . وذهب المنصور بالله وأبو حنيفة الى وجوب غسله لغسل الملائكة حظلة بن الراهب لما استشهد يوم أحد وهو جنب . وأجيب بأن فعل الملائكة عليهم السلام لا يلزمنا لأن تكليفهم غير تكليفنا . قال في « المنهاج » : ولأن

فعلمهم عليهم السلام بحفظه فعل تشريف وتبجيل والكلام في غسل الأيديين وليس في الكلام ما يدل عليه . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« لما كان يوم أحد أصيدوا فذهبت رؤوس عامتهم ، فصلى عليهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يغسلهم ، وقال : انزعوا عنهم الفراء » .

وجد في بعض نسخ « المجموع » يوم بدر بدل أحد ، وهو وهم ، والصواب ما في الأصل ،
وقد ورد ما يدل على معناه في أحاديث :

أولها - مارواه في « جمع الزوائد » في باب التكبير على الجنائز ، ما لفظه : وعن ابن عباس
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد ، فكبر عليهم تسعاً تسعاً ، ثم
كبر سبعاً سبعاً ، ثم أربعاً أربعاً حتى لحق بالله » رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط »
واسناده حسن .

ثانيها - ما أخرجه البيهقي بسنده إلى بكر بن عياش ، عن يزيد بن زياد ، عن مقسم ،
عن ابن عباس ، قال : « لما قتل حمزة يوم أحد أقبلت صفية » وساق الحديث إلى أن قال : « ثم
أمر بالقتلى فجعل يصلي عليهم ، فيوضع تسعة وحمزة فيكبر عليهم سبع تكبيرات ويرفعون
ويترك حمزة ، ثم يجاء بتسعة فيكبر عليهم سبعاً حتى فرغ منهم ، لا أحفظه إلا من حديث أبي
بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبي زياد وكانا غير حافظين ، وقد أخبرنا أحمد بن علي الصبهاني ،
ثنا أبو عمرو بن حمدان ، نا الحسن بن سفيان ، نا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا ابن فضيل ، عن
يزيد ، عن عبد الله بن الحرث قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة
فكبر عليه تسعاً » هذا أولى أن يكون محفوظاً وهو منقطع . قال في « التخريج » :
هو عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحنكه صلى الله
عليه وآله وسلم ودعا له ، وولي البصرة لعبد الله بن الزبير ، وتوفي بعمان بعد قتل ابن الزبير ، ولقبه بـ «
ذكرة أبو القاسم البغوي في « معجم أسماء الصحابة » ولم يدرك عبد الله الجماع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، ولذا قال البيهقي : انه منقطع . اهـ .

قلت : قد اعترض حديث ابن عباس من وجهين :

أحدهما - من حيث المعنى بأنه متدافع لأن الشهداء كانوا سبعين، فإذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى عليه سبع صلوات ، فكيف يكون سبعين ؟ ذكره الشافعي : وقال : وإن أراد التكبير فيكون ثمانياً وعشرين تكبيرة لا سبعين. قال في « التلخيص » : وأجيب بأن المراد أنه صلى على سبعين نفساً وحننهم معهم كلهم ، فكأنه صلى عليه سبعين صلاة . اهـ . قيل : وهذا التأويل نص على ما في حديث ابن مسعود الذي رواه عنه الشعبي ، وأخرجه أحمد في « مسنده » أنه وضع حمزة ثم صلى عليه ، ثم جيء برجل من الانصار ووضع الى جنبه يصلي عليه ، فرفع الانصاري وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة .

ثانيها - من حديث الامنناد وهو ما قاله البيهقي ان أبا بكر بن عياش ويزيد بن أبي زياد كانا غير حافظين ، وقال في « التلخيص » : في يزيد ضعف يسير ، وسكت على أبي بكر بن عياش . وأجيب بأن أبا بكر تقدم غير مرة مذكوره في « النار » من تصحيح الاحتجاج بحديثه ، وإن تفصيل بعض المحدثين في أنه يقبل في الشاميين فقط اعتبارات سهلة يحتاج اليها عند الترجيح ، وكذا ما نقله الشيخ تقي الدين عن ابن معين من أنه ثقة مطلقاً ، وإن يزيد بن هارون أثنى على حفظه ثناء بليغاً - فمثله تقوم به الحجة ، وبأن تضعيف يزيد بن أبي زياد مردود بان مسلماً أخرج عنه مقروناً والاربعة وهو مولى بني هاشم كوفي شيعي . قال شعبة : وناهيك به اذا كتبت عنه الحديث فلا أبالي ان لا أكتبه عن غيره ، والقائل بضعفه ابن الجوزي وابن دحية ، ونسبنا القول بتضعيفه الى البخاري ، وهو وهم منهما ، فإن البخاري والنسائي انما قالوا ذلك في يزيد (١) بن أبي زياد الشامي لا في يزيد بن أبي زياد الكوفي راوي الحديث . وقال أبو داود : لا أعلم من تركه .

ثالثها - حديث جابر قال : « فقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاءه الناس من القتال ، فقال رجل : رأيته عند تلك الشجيرات فجاء نحوه ، فلم أره ورأى مامثلاً به شقوب وبكى ، فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جيء بحمزة ، فصلى

(١) يزيد بن أبي زياد ، ويقال : ابن زياد ، ذكره الذهبي في « الميزان » . اهـ . سماعاً من شيخنا حماد الله تعالى .

عليه ... الحديث . قال في « التلخيص » : وفي اسناده أبو حماد الحنفي وهو متروك وأجيب بأنه رواه الحاكم وصححه ، وقال ابن دقيق العيد في « الاقتراح » : إنه على شرط مسلم ، فهذا امامان حكما بصحة الحديث ، وهو أحد طرق الصحة .

رابعها - ما أخرجه البيهقي بسنده الى أبي مالك الغفاري أنه قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قتلى أحد عشرة عشرة ، وفي كل عشرة منهم حمزة حتي صلى عليه سبعين صلاة » قال : هذا أصح ما في هذا الباب ، وهو مرسل ، أخرجه أبو داود في « المراسيل » بمعناه . وقال ابن حجر : رجاله ثقات . وأجيب بأن الارسال إذا كان بصيغة الجزم لا سيما من التابعي فهو مقبول .

خامسها - حديث ابن اسحاق ، قال : حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن عباس ، عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحمزة فسجى بردة ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ، ثم أتى بالقتلى فيضعون الى حمزة فيصلي عليهم وعليه معهم حتي صلى عليه اثنتين وسبعين صلاة » . قال السهيلي : ان كان الذي أتهمه ابن اسحاق هو الحسن ابن عماره فهو ضعيف والا فهو مجهول فلا حجة فيه . اه . قال ابن حجر : والحامل للسهيلي على ذلك ما وقع في مقدمة مسلم عن سعيد ان الحسن بن عماره حدثه عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد ، فسألت الحكم ، فقال : لم يصل عليهم » . اه . وأجاب الحافظ بأن حديث ابن عباس روي من طرق أخرى وساقها بمعنى ما تقدم . ويؤيده ما في « مجمع الزوائد » من تحسينه . وقال بعضهم : إن الحسن بن عماره كوفي ولي قضاء بغداد المنصور ، ضعفوه ، وكذبه شعبة وغيره ، والظاهر عدالته وعدم ضعفه . اه . وفي « الجامع الكافي » عن الحسن بن يحيى ومحمد بن منصور بلفظ البلاغ « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كبر على حمزة سبعين تكبيرة » ومجموع ذلك يفيد ثبوت الرواية في الصلاة على قتلى أحد . وقد قال القاسم بن ابراهيم في حديث أنس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يفسلهم » ما لفظه : هذا الحديث عن أنس ليس بصحيح ، ومن لم ير الصلاة على الشهيد كان مبتدعاً ، ومن أحق بالصلاة عليه والترحم من الشهيد !

سابعها - (١) ما أخرجه البيهقي باسناده الى شداد بن الهاد « أن رجلاً من الاعراب

(١) الظاهر سادسها .

جاء الى النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمن به واتبعه ، ثم قال : أهاجر معك ، فأوصى به النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه ، فلما كانت غزوة خيبر غنم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فقسم وقسم له ، فأعطى أصحابه ما قسم له ، وكان يرعى ظهرهم ، فلما جاء دفعوه اليه ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : قسم قسمه لك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذه ، فجاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ما هذا يا محمد ؟ فقال : قسم قسمته لك ، فقال : ما على هذا اتبعتك ولكني اتبعتك على أني أرمى هاهنا . - وأشار الى حلقه - بسهم فأموت فأدخل الجنة ، فقال : ان تصدق الله بصدقك ، ثم نهضوا الى قتال العدو فأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أصابه سهم حيث أشار ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هو هو ، قالوا : نعم ، قال : صدق الله ، فصدقه فكفنه صلى الله عليه وآله وسلم في جبهته ، ثم قدمه وصلى عليه ، فكان ما ظهر من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك قتل شهيداً أنا عليه شهيد . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون هذا الرجل بقي حياً حتى انقطعت الحرب ثم مات فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والذين لم يصل عليهم بأحد ماتوا قبل انقضاء الحرب ، والله أعلم . اهـ .

وأجيب بأن سياق الرواية يتنافيه ، وأنه وقع ذلك في حال القتال أو قريباً منه مما لا يعد تراخيها ، كما وقع لحمة عليه السلام ، ويشمر بذلك فاء التعقيب في قوله : « فأتي به » وقد أخرج الحديث النسائي الا أنه مرسل لان شداد تابعي ولكنه جازم في روايته .

ثامنها - (١) مارواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » أخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ، قال : نا فهد ، قال : نا يوسف بن مهلول ، قال : نا عبد الله بن ادريس ، عن أبي اسحاق ، قال : نا يحيى بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر يوم أحد بحمزة فسجى ببردة ، ثم صلى عليه فكبر عليه تسع تكبيرات ، ثم أتى بالقتلى يوضعون ويصلي عليهم وعليه معهم ، وروي مثل ذلك عن أبي مالك الغفاري ، وروي عن عقبة بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد مقتلهم ثلثي سنين » . وفي بعض الاخبار عن عقبة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً فصلى

(١) الظاهر سابعها .

على أهل أحد صلاته على الميت . اه . وحديث عقبة مخرج في « الصحيحين » فهذه حجج القائلين بالصلاة على الشهيد .

وأجاب المانعون للصلاة بأن أحاديث ترك الصلاة أصح من الإثبات ، وبالع الشافعي في ذلك ، فقال في « الأم » : جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل على قتلى أحد ، وما روي أنه صلى وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستجيب على نفسه ، وحديث عقبة بن عامر وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمانين سنة ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت . وأجيب بأن حديث عقبة قد لا يكون فيه متمسك للأولين كما ذكر ، وأما ما أشار إليه من أحاديث ترك الصلاة ، فغاية ما ورد فيه حديث جابر المتقدم نقله أول شرح باب الشهيد ، وفيه من رواية الألبان « ولم يصل عليهم » وقد تفرد بها ، وإن كان البخاري احتج بها ، وأما حديث أنس بمعناه فقد تقدم تغليط البخاري لاسامة بن زيد الألباني في روايته ، وأن الصواب حديث جابر ، وكذا ما قاله القاسم بن إبراهيم عليه السلام في حديث أنس كما تقدم ، ومع ذلك بعد دعوى التواتر الذي ادعاه الشافعي ، بل لا يصح لعدم وجود حقيقة المذكورة في الأصول . إذا عرفت ذلك ، فحديث جابر الذي رواه عنه الحاكم وصححه . وقال ابن دقيق العيد : هو على شرط مسلم في إثبات الصلاة بعارض حديثه المروي من طريق الألبان في نفيها ، فأقل أحواله أن لا يحتج به ، وتبقى أحاديث الإثبات على حالها مع اعتضاها بالأصل ، وهو مشروعية الصلاة على الميت ، ومدعي التخصيص للشهيد يحتاج إلى الدليل السالم عن المطاعن . قال بعض ^(١) المحققين : وروايات الإثبات كثيرة تحصل من مجموعها الحجة ولا يعارضها النافي ، سيما في تلك الواقعة التي يشغل رزؤها الألبان ، لا سيما ولدان الصغار كأنس فإنه كان في حول خمس عشرة سنة . اه . إلا أنه يبقى النظر في أدلة وجوب الصلاة كفاية على المسلمين ، فإن غاية ما ورد من الأدلة الصحيحة حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقدرتها صلى الله عليه وآله وسلم على من لزمه دين ، فمن ترك الصلاة على الشهيد استناداً إلى عدم انتهاز دليل الوجوب فقد يكون وجهاً ، ولذا نقل بعض الحنابلة عن أحمد أنه قال : الصلاة على الشهيد أجود وإن لم يصلوا عليه أجزأ .

(١) هو المقلبي في « المنار » قدس روحه . اه .

وقوله : « فصلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... الخ » فيه رد على من يقول إذا ذهب رأس الشهيد : لا يصلى عليه . والفراء جمع فرو ، مسياً في تفسيره بعد هذا إن شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة
والسراويل إلا أن يكون أصابه دم ، فإن كان أصابه دم ترك ولم يترك
عليه معقود إلا حل » .

قال في « التلخيص » : حديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتلي أحد أن ينزع
عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم » أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس .
وفي اسنادها ضعف لأنه من رواية عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير عنه ، وهو مما
حدث به عطاء بعد الاختلاط ، وفي الباب عن جابر قال : « رمي رجل بسهم في صدره فمات
فأدرج في ثيابه كما هو ، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » أخرجه أبو داود
باسناد على شرط مسلم . اه . وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » : حدثنا أبو الاحوص ، عن
مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : « ينزع عن القتيل الفرو والجوربان والموزجان والافرهنجان ، إلا
أن يكون الجوربان بكلاًن وترأ فيتركان عليه ، ويدفن بثيابه » حدثنا جرير عن ليث ، عن
مجاهد ، قال : « لا يدفن مع القتيل خف ولا نعل . اه . وقد تقدم في حديث « المجموع »
قوله : « وانزعوا عنهم الفراء » وقول سعيد بن عبيد : « لا تغسلوا عنا دماً ولا تكفن الا في
ثوب كان علينا » وقول زيد بن صوحان : « لا تنزعوا عني ثوباً ولا تغسلوا عني دماً وادفوني في
ثيابي » . وهي آثار تشهد لمعنى حديث الاصل .

والفرو ، ويقال : الفروة : ما يلبس ، والخف ، تقدم تفسيره في المسح على الخفين وهو
الى نصف الساق ، والجورب الى فوق الركبة . والقلنسوة - بفتح القاف وضم السين - واذا
ضمت - القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء ، ف قيل : قلنسية ، ذكره في « الصحاح » وهي
تلبس في الرأس وجمعها قلانس وقلانيس . والعمامة معروفة . والمنطقة بكسر الميم وفتح الطاء :

آلة الانتطاق . قال في « المصباح » غنطق: شد المنطق على وسطه ، والمنطقة: اسم لما يسميه الناس الحياصة . اه . والسراويل معروف وهي انثى . وبعض العرب يظن انها جمع لانها على وزنه ، والجمهور على أن السراويل أعجمية ، وقيل عربية ، جمع سروالة تقديرأ ، والجمع سراويلات ، وبعضهم يذكر فيقول : هو السراويل ، وعلى هذا رواية « المجموع » لانه قال: الا ان يكون أصابه دم - يعني السراويل - .

والحديث يدل على مشروعية نزع ما ذكر عن الشهيد ، وأنه يكفن في ثيابه ما لم يصبها دم . قال في « شرح التحرير » : والأصل فيما ينزع عنه أن مالا يصلح أن يكفن فيه ينزع عنه ، وما يصلح أن يكفن به لا ينزع عنه ، والسراويل هو من جنس ما يجوز أن يكفن فيه فلذا يترك إن أصابه دم وينزع عنه ان لم يصبه دم . اه .

والذي لا يصلح للكفن هو آلة الحرب والجورب والخف ونحوها ، وهي التي تنزع بكل حال سواء أصابها دم أم لا ، لحديث ابن عباس السابق ، والذي جنسه يصلح للكفن كالسراويل ينزع إذا لم يصبه دم ويترك إذا أصابه دم ، ونحوه الفرو والقلنسوة والعمامة والمنطقة إذا كانت من ثوب إذا ما من جنس ما يكفن به ، الا أن ظاهر حديث الأصل رجوع الضمير الى السراويل فقط ، فيحتاج في دخولها الى تأويل عود الضمير الى المذكور الشامل للأربعة ماعدا الخف ، ويكون خروجه بدليل آخر كحديث ابن عباس ، وانما احتيج الى التأويل لعدم الفرق في المعنى بين السراويل وغيرها من الأربعة ، وهو الذي بنى عليه الأئمة في كتب المذهب كـ « الازهار » و « البحر » و « شرح ابن بهران » قالوا : وانما يكفن فيما ذكر اذا كان ملكه أو رضي مالكه والا نزع ، وكذلك الحرير وما كان متنجسا بغير دمه فانه ينزع وهو راجع الى تخصيص العموم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم » وظاهر اطلاق الاصحاب أنه يكفن بما قتل فيه من الثياب ولو زادت على سبعة ، وكأنه مبني على أن حالة الشهيد اختصت بأحكام تخالف القياس من عدم غسله وتكفينه بما قتل فيه من ثيابه المتلوة بدمه ، وعدم الصلاة عليه على قول ، فيكون في بقية العموم في لفظ الثياب على أصله إجراء له مجرى سائر أحواله الخاصة به ، والله أعلم . اه .

وقوله : « ولم يترك عليه معقود الا حل » المراد به عند وضعه في القبر . وقد ورد ما يدل على حل عقود كفن الميت مطلقاً في حديث معقل بن يسار عند البيهقي ، قال : « لما وضع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم نعيم بن مسعود في القبر نزع الأخله بفيه ، وفي حديث عثمان ابن أخي سمرة عند البيهقي أيضاً ، قال : مات ابن لسمرة وذكر الحديث ، قال : فقال : انطلق به الى حفرة فاذا وضعت في الحفرة ، فقل : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، ثم أطلق عقد رأسه وعقد رجله . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن مغيرة ، عن ابراهيم قال : « اذا أدخل الميت القبر حلت عنه المقد كلها » . حدثنا شريك ، عن جابر ، عن عامر ، قال : « تحمل عن الميت المقد » ونحوه عن الضحاك . اهـ .

واعلم انه ورد في تكفين الشهيد في غير ثيابه التي قتل فيها حديث حمزة بن عبد المطلب وتكفينه في ثوب واحد ، ولفظه فيما أخرجه البيهقي بسنده الى الزبير ، قال : « لما انصرف المشركون يوم أحد جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناحية ، وجاءت امرأة تؤم القتلى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : المرأة المرأة ، فلما توسمتها فاذا هي أمي صفية فقلت : يا أمه ارجعي فلدمت في صدري ، وقالت : لا أرض لك ، فقلت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزم عليك ، قال : فأعطيتي ثوبين ، فقالت : كفنوا في هذين أخي ، قال : فوجدنا الى جنب حمزة رجلا من الانصار ليس له كفن ، فوجدنا في أنفسنا غضاضة أن نكفن حمزة في ثوبين والانصاري الى جنبه ليس له كفن . قال : فأقرعنا بينهما في أجود الثوبين ، فكفنا كل واحد منها في الثوب الذي طار له » وأخرج أيضا بسنده الى يعقوب بن ابراهيم بن سعد ، نا أبي ، عن جده ، قال : أتني عبد الرحمن بطعام ، فقال : قتل مصعب بن عمير بن هاشم فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة ، وكان خيراً مني ، وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد خير مني ما يكفن فيه الا بردة » وأخرجه البخاري ، فهذا دليل على رخصة التكفين للشهيد في غير ثيابه التي قتل فيها ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « انه

سئل عن رجل احترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صباً » .

بيض له في « التخريج » وهو صحيح المعنى باجماع القائلين بمشروعية غسل الميت ، وهو محمول على أن الصب لا يضره ، فان كان يفسخ به عدل الى التيمم ، وان خشى من التيمم

ضرراً ترك غسله ، هكذا قرر في كتب الأئمة عليهم السلام عملاً بالمستطاع من التكليف ، ومثله في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور ، وفيه دليل على أن المحترق يغسل ولو عد من الشهداء ، كما سيأتي لعدم اتصافه بالصفة التي لأجلها ترك الغسل على الشهيد ، وهي أنه يبعث يوم القيامة وجرحه ينبعث دماً لونه لون الدم وريحه ربيع المسك ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عليه السلام عن الغريق والذي يقع عليه الحائط فيموت قال : يغسلون .

وسيأتي عدما ممن أطلق عليه الشارع اسم الشهادة ، وإنما يغسلان لعدم حصول ذلك المعنى لهما كما تقدم في المحترق ، وهكذا الحكم فيمن مسجىء تعداده من الشهداء . قال القاضي زيد : وإنما وصفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بأنهم شهداء على ضرب من التشبيه لحالهم بحال من قتل في المعركة من حيث وقع موتهم على وجه يستحق معه عوض عظيم ، كما وقع موت الشهداء على وجه يستحق معه ثواب عظيم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتدرون من الشهيد من أمتي ؟ .. قالوا : نعم ، الذي يقتل في سبيل الله صابراً محتسباً ، قال : إن شهداء أمتي إذن قليل ، الشهيد الذي ذكرتم والطعين والمبطون وصاحب الهدم والغريق والمرأة تموت جُماً ، قالوا : وكيف تموت المرأة جمعاً ؟ قال : يعترض ولدها في بطنها فتتموت » .

قد تقدم ذكر معنى الشهيد والصابر الراضي بقضاء الله وقدره ، والمحتسب الذي يحتسب نفسه عند الله أي يدخرها ويفوض أمره إليه ، ذكره ابن الأثير في « الجامع » . والطعين فميل بمعنى مفعول وهو المصاب بألم الطاعون . والهدم - بتحريك الدال المهملة - : البناء المهـدم ،

وبالسكون الفعل . وجمعاً بالضم والتنوين حال من ضمير المؤنث في تموت ، قال في « النهاية »
الجمع بالضم بمعنى المجموع ، والمعنى انها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل من حمل أو بكرة
وقد توهى بعضهم انها بالمد صفة مؤنثة كحمراء وليس كذلك ، فالوجود في « شمس العلوم »
وغيره « جمعاء والممد : البهيمة التي لم يذهب من بدنها شيء » ، وهو غير المراد هنا ، وخلاف ما نص
عليه أهل الغريب .

وللحديث شواهد وهي ما أخرجه السيوطي في « الجامع الصغير » عن ابن عساكر، عن
أمير المؤمنين علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الغريق شهيد ،
والحريق شهيد ، والغريب شهيد ، والممدوغ شهيد ، والبطون شهيد ، ومن يقيم عليه البيت
فهو شهيد ، ومن يقيم من فوق البيت فتدق رجله أو عنقه فيموت فهو شهيد ، ومن تقع عليه
الصخرة فهو شهيد ، والغريق على زوجها كالمهاجر في سبيل الله فلها أجر شهيد ، ومن قتل
دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون أخيه فهو شهيد ، ومن
قتل دون جاره فهو شهيد ، والآمر بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد » . اهـ .

وفي « مجمع الزوائد » عن سلمان ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالزكاة ثلاث
مرات ، فقال : ما تعدون الشهيد فيكم ؟ قالوا : الذي يقتل في سبيل الله ، قال : ان شهيداً
أمي اذن لقليل ، القتل في سبيل الله شهادة ، والطاعون شهادة ، والنفساء شهادة ، والحرق
شهادة ، والغرق شهادة ، والسل شهادة ، والبطن شهادة ، رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه
مندل بن علي وفيه كلام كثير . وقد وثق وسيأتي حديث بنحو هذا في الجهاد ، والذي ذكره في
الجهاد عن راشد بن حبيش « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عبادة بن
الصامت يموده في مرضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتعلمون من الشهداء من
أمي ؟ فأرم القوم ، فقال عبادة : ساندوني فأسندوه ، فقال : يا رسول الله الصابر المحتسب ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شهداء أمي اذن لقليل » ثم ساقه بمعنى حديث
سلمان ، وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات ، ثم أخرجه أيضاً عن عبادة بن الصامت نفسه
بنحوه ، وقال : رواه أحمد والبخاري والطبراني في « الاوسط » الا انه قال : « ان لم يكن
شهداء أمي الا هؤلاء انهم اذن لقليل ، القتل في سبيل الله ، والغريق شهيد ، والطاعون

شهادة ، والمبطون شهيد ، والنفساء يجبرها ولدها بسرره الى الجنة ، وفيه المغيرة بن زياد ، وقد وثقه جماعة وضعفه آخرون وبقية رجاله ثقات .

وعن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تستشهدون باقتل والطاعون والفرق والبطن وتموت المرأة جماً موتها في نفاسها » رواه البزار ورجاله رجال الصحيح . وذكر في « المجموع » غير ذلك ، وكذلك السيوطي في « جمع الجوامع » ، وأفرد في ذلك رسالة سماها « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » وتبع في ذلك الأحاديث الواردة فيمن حكم له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه شهيد أوله أجر شهيد . وقد نظم العلامة محمد بن اسماعيل الامير رحمه الله تعالى أكثرها في كتابه « جمع التثبت شرح أبيات التثبت (١) فقال :

روى لنا الأثبات عن خير الورى	رسولنا المبعوث من خير القرى
بأنه خص بنيل (٢) الفضل	جماعة كالشهداء فاستمل
من في سبيل الله حقاً قد قضى	كذا الحريق والفرق قد قضى (٣)
بذلك المختار والمبطون	ومن بجمع وكذا المطمون (٤)
وصاحب الهدم وذات الجنب	والسل والمحبوس لا لذنـب (٥)

(١) أبيات التثبت هي للعلامة السيوطي رحمه الله ، وسماها « التثبت عند التثبت » . اهـ .

(٢) أشار بالخصوصية الى ما ورد في بعض الآثار أن تعدد أسباب الشهادة خصوصية لهذه الامة ولم يكن في الامم السالفة شهيد الا القليل في سبيل الله خاصة . اهـ . منه .

(٣) الاول من قتل في سبيل الله ، وحديثه أخرجه الشيخان وذكر لاستيفاء عددهم وليس مقصوداً بالنظم ، وقد تقدم دليل شهادة الفريق والحريق قريباً . اهـ . منه .

(٤) قد تقدم دليل المبطون والمطمون والمرأة توت جماً أي نساء في هذا الشرح . اهـ . منه .

(٥) وقد تقدم شهادة ذي الهدم ، وأورد حديث ذات الجنب ابن الاثير في « جامع الاصول » وبطله ، وذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من حديث جابر بن عتيك ونسبه الى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي هريرة . وأما صاحب السل فأخرجه أبو الشيخ عن عبادة بن الصامت باللفظ : « السل شهادة » وأخرجه الطبراني من حديث سلمان وأحمد من حديث أنس بن حنيس . وأما المحبوس لغير ذنب إذا مات في حبسه ، فأخرجه ابن منده من حديث علي عليه السلام . اهـ . منه .

أودينه أو ماله فاستلمه (١)	كذلك المقتول دون أهله
بميره أو فرس لديه (٢)	أو دمه أو من جنى عليه
كذا افتراس وكذاك من صرع	أو لدغته هامة أو من سبيع
وعاشق (٣) عف عن المعشوق	عن دابة أتممه بالكسريق
أو جاره قال به من علمه (٤)	كذلك من يقتل دون مظلمة
للعلم أو عن أهله قد اغترب (٥)	ومن أتاه الموت وهو في الطلب

(١) الاول أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من حديث سعيد بن زيد ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » . ا . ه . منه .

(٢) قد تقدم دليل من قتل دون دمه في البيت قبل هذا وأما من جنى عليه بميره أو فرسه أو لدغته حية أو عقرب أو نحوها ، ومن افترسه سبيع ومن صرعه دابة ، فقد أخرج الحديث في هؤلاء الستة الطبراني في « معجمه الكبير » من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر . ا . ه . منه .

(٣) أي من مات عشقاً وكان عفيفاً فانه شهيد أخرجه الديلمي عن ابن عباس والحطيب من حديث ابن عباس ، وعائشة بسند ضعيف بلفظ : « من عشق وعف ثم مات مات شهيداً » وقال ابن القيم : انه حديث يرويه سويد بن سعيد ، وقد أنكره حفاظ الاسلام عليه ، قال ابن عدي في « كاهله » : هذا أحد ما أنكر على سويد ، وكذا ذكره البيهقي وابن طاهر في « النخبة » و « التذكرة » وابن الجوزي وعده في الموضوعات . قال السيد محمد الامير رحمه الله : والصواب في الحديث انه من كلام ابن عباس فلفظ سويد في رفعه ، وقال في حديث عائشة « نحن نشهد الله أن عائشة ما حدثت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط » وذكر ضعف رفع الحديث من جميع الطارق ، ثم قال : ان صح عن ابن عباس فلا يدخل تحته حتى يصير لله ويعف الله ويكرم الله ، وهذا لا يكون الا مع قدرته على معشوقه وإيثار محبة الله وخوفه ورضاه ، وهذا من أحق من دخل تحت قوله تعالى : « وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى » وتحت « ولن خاف مقام ربه جنتان » . ا . ه . منه .

(٤) فيه شهادان أخرج الاول النسائي والضياء من حديث سويد بن مقرن وأحمد من حديث ابن عباس والثاني ابن عساكر من حديث أنس . ا . ه . منه .

(٥) هذان شهادان أخرج الاول أبو نعيم والبزار عن أبي هريرة وأخرج الثاني ابن ماجه من حديث ابن عباس والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر وأخرجه أبو بكر الخرائطي من حديث أنس وأبي هريرة والصابوني من حديث جابر والطبراني من حديث عنترة . ا . ه . منه .

وصاحب الحمى ومن تردى
ومن نهى عن منكر ومن أمر
وسائل بالصدق للشهادة
صوم ثلاث منه كل شهر
ومستعيز في الصباح والمساء
ثلاث آيات ختمن الحشرا
ومن على ظهر الجواد قد مضى
وقائلا في مرض المنون (٦)
كرره في العمد أربعينا
مؤذنا (٩) أذن باحتساب

في نحو بشر وكذلك الفيرى (١)
بالعرف فاحفظ ما أتى به الخبر (٢)
ومن أتى بهذه العبادة (٣)
محافظاً على الضحى والوتر (٤)
ثلاث مرات وكان دارساً
وأنس لم يرو إلا الذكر (٥)
مرابطاً وراضياً حال القضا (٦)
ماقال ذو النون يطن النون
وآخر المنقول ما رويناه (٨)
وقفنا الله الى الصواب

- (١) هؤلاء ثلاثة روى الاول منهم الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس . والثاني أخرجه الطبراني من حديث عنبرة بهذا اللفظ المتردي في نحو بشر والثالث وهي المرأة الفيرى على زوجها . اهـ . منه
- (٢) هذا أخرجه ابن عساكر من حديث علي عليه السلام . اهـ . منه
- (٣) سائل الشهادة أخرجه مسلم بلفظ « من سأل الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء » أخرجه من حديث أنس قوله بهذه العبارة فرها قوله صوم ثلاث البيت . اهـ . منه
- (٤) أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر بلفظ « من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر كتب له أجر شهيد » . اهـ . منه
- (٥) أخرجه الديلمي والترمذي من حديث عجل بن يسار بلفظ « من قال حين يصبح وحين يمسي ثلاث مرات أعز الله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فإنه إذا مات من ليلته أو يومه مات شهيداً » وقوله وأنس لم يرو إلا الذكر إشارة الى ما أخرجه الخرائطي عن أنس بلفظ « من قرأ آخر سورة الحشر » الحديث تمت منه .
- (٦) الاول أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . والثاني أخرجه الاجري عن أنس تمت منه
- (٧) هو بفتح الميم: الموت ومنه تترى به ريب المنون . وذو النون يونس عليه السلام ، والنون الحوت والذي قاله هو ما حكاه الله تعالى عنه من قوله « لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين » . اهـ . منه
- (٨) وهذا الحديث أخرجه الحاكم في « المستدرک » من حديث سعد بن أبي وقاص . اهـ . منه
- (٩) فعول ثان لقوله : رويناه ، وحديثه أخرجه الطبراني في « الكبير » عن ابن عباس . اهـ . منه

وبقية أسباب الشهادة التي ذكرها في الرسالة أشرت إليها بقولي :

وزيد في ذلك موت المؤمن	وتاجر مصدق لم يخن (١)
ومنه ما أجزل من توفيقه	مسافر (٢) يموت في طريقه (٣)
كذلك المائد وسط البحر	يقيء ما في بطنه كالسكر (٤)
ومثله من مات في فراشه (٥)	وهو إلى الجهاد في انتمائه (٦)
وميت من ضربه الوجيع	أنت بهذا سنة الشفييع (٧)
ومن غدا للسنة المهمة	متبعاً عند فساد (٨) الأمة
كذلك الساعي على بنييه	كذا مواليه مع أهليه

(١) أما الاول فأخرج أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن منده في « كتاب الايمان بالسؤال » عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : « من حبسه السلطان ظلماً فأتى في السجن فهو شهيد ، ومن ضرب فأتى في الضرب فهو شهيد ، وكل مؤمن يموت فهو شهيد » .

وأما الثاني فلما أخرجه الحاكم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اتاجر الصدوق الأمين مع الشهداء يوم القيامة » وأخرج مثله عن أبي سعيد . اهـ . منه

(٢) وهو غير الغريب وإن كان أعم فكل مسافر غريب ولا عكس . اهـ . منه

(٣) لما أخرجه الصابوني في المائتين ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « موت المسافر شهادة » . اهـ . منه

(٤) أخرجه أبو داود عن أم حرام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « المئد في البحر : الذي يصيبه القيء له أجر شهيد » . اهـ . منه

وقوله « كالسكر » إما على حذف مضاف أي كذي السكر ، أو جملة نفس السكر بمبالغة كزيد عدل . اهـ .

(٥) وهو غير من سأل الشهادة صادقاً فإنه هنا قد خرج إلى الجهاد لكنه مات على فراشه . اهـ . منه

(٦) أخرجه الطبراني والحاكم وصححه عن أبي مالك الأشعري رحمه « من وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه في سبيل الله على أي حثف شاء الله فهو شهيد » . اهـ . منه

(٧) تقدم دليله من حديث علي عليه السلام أول الكلام ، وقوله « من ضربة » مصدر مضاف إلى مفعوله . اهـ . منه

(٨) أخرجه الطبراني في « الاوسط » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « التمسك بستي عند فساد أمتي له أجر شهيد » . اهـ . منه

لهم حللاً تاركاً ما حُرِّمًا (١)	يقيم أمر الله فيهم مطعماً
طعامه قصداً بلا اضطرار (٢)	كذلك الجالب في الامصار
وميت الجمعة ذات الفلج (٣)	ومن قضى في غسله بالثلج
كذلك ذو الجرح (٤) يموت دامياً	ومن مضى في عيشه مدارياً
قافاً أتى في عدة الوفا (٥)	كذلك من صلى على النبي
في اليوم خمساً بعدها عشرون	وعند من ذاك اذا دعونا

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » عن أبي كاهل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من حلال كان حقاً على الله أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم » قال الذهبي : اسناده مظلم . اهـ . منه

(٢) أخرجه الديلمي عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من جلب طعاماً الى مصر من أمصار المسلمين كان له أجر شهيد » . اهـ . منه

(٣) بضم الفاء وبالجيم: الظفر بالمطلوب .

ويدل الاول ما أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » عن الحسن « انه مثل عن رجل اغتسل بالثلج فأصابه البرد فأت ، فقال : يا لها من شهادة » .

ويدل للثاني ما أخرجه حميد بن زنجويه في « فضائل الاعمال » من مرسل إياس بن البكير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من مات يوم الجمعة كتب الله له أجر شهيد ، ووقي فتنة القبر » . اهـ . منه

(٤) أخرج الأول الديلمي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من عاش مدارياً مات شهيداً » وورد بهذا النص عن مكحول أخرجه السلفي في « المنتقى » من حديث أبي طاهر الحياثي . وأما الثاني فلما رواه الحاكم عن عروة أن أبا سفيان بن الحرث حلقه الحلاق بمنى وفي رأسه ثؤلول فقطعه فأت ، فيرون أنه شهيد . اهـ . منه

(٥) قوله « قافاً » أي مائة أخرجه الطبراني في « الاوسط » و « الصغير » عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً ، ومن صلى علي عشراً صلى الله عليه بها مائة ، ومن صلى علي مائة كتب الله له بين عينيه براءة من النفاق وبراءة من النار وأحسنه الله يوم القيامة مع الشهداء » . اهـ . منه

وبارك اللهم لي في الموت ومثله يدعو لبعث الفوت (١)
 كذلك القائل في أصبحه (٦) يدعو به الباري وفي رواحه
 يقول اللهم إني أشهدك أنك أنت الله (٢) أي أوحده
 ثم يتم سائر الدعاء لربه بالصدق واللجاء

وفي بعض هذه الاسباب مقال في طرق أحاديثها ، والمراد من ذلك حصر الموجود تبعاً
 لمن سلف رجاء الله تعالى أن ين بذلك فهو ذو الفضل العظيم ، وقد تقدم ان هؤلاء يفسلون
 لخروجهم عن حكم شهيد المعركة ، وما في حكمه كقتيل المصر ظملاً أو من دافع عن نفسه أو
 ماله أو غرق لهرب عند من ألحقهم به والله أعلم .

(١) لما أخرجه الطبراني في « الاوسط » عن عائشة قات « قات : يا رسول الله ليس الشهيد الا من
 قتل في سبيل الله ، قال : يا عائشة إن شهداء أمتي اذن لقليل من قال في كل يوم خمسا وعشرين مرة
 اللهم بارك لي في الموت ، وفيما بعد الموت « ثم مات في فراشه أعطاه الله أجر شهيد » . ٥١٠ . منه

(٢) أخرجه الاصفهاني في « الترغيب » عن حذيفة بن اليمان « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول : « من قال حين يمسي وحين يصبح : اللهم أني أشهدك بانك أنت الله لا اله الا أنت وحدك
 لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، أبوء بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب
 غيرك ، فإن قالها من يومه ذلك حين يصبح قات من يومه ذلك قبل أن يمسي مات شهيداً ، وإن قالها حين
 يمسي قات من ليلته مات شهيداً » . الله أعلم . ٥١٠ .

باب كيف يحمل السرير والنعش

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« تحمل اليد اليمنى من الميت ، ثم الرجل اليمنى ، ثم اليد اليسرى ، ثم الرجل
اليسرى ، ثم لاعليك أن لا تفعل ذلك الا مرة ، فاذا حملت ثلاثا فقد قضيت
ما عليك ، وكلما زدت فهو أفضل ما لم تؤذ أحدا » .

أخرج البيهقي بسنده الى أبي عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود « إذا اتبع أحدكم الجنازة
فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ، ثم ليتطوع بعد أو ليذرفاه من السنة » . قال في « التخريج » :
اسناده صالح ، وفي سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله خلاف . اه . وفي « مجمع الزوائد » عن
أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من حمل جوانب السرير
الأربعة كفر الله عنه أربعين كبيرة » رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه علي بن أبي سارة
وهو ضعيف . قال في « التلخيص » : وروى عبد الرزاق من طريق أبي المهزم ^(١) عن أبي
هريرة « من حمل الجنازة بجوانبها الأربعة فقد قضى الذي عليه » . اه . وأخرج ابن أبي شيبة
عن علي الأزدي ، قال : « رأيت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السرير الأربعة ، فبدأ
باليمن ثم تنحى عنها ، فكان منها مزجر كلب » . وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال :
« ان استطعت قائماً بالقائمة التي تلي اليمنى ثم اطف بالسرير ، والا فكن
منه قريباً » .

(١) أبو المهزم بتشديد الزاي المكسورة . اه . « تقريب » روى عن أبي هريرة ، وعنه حسين المعلم
وشعبة وتركه قاله ، البخاري ، ذكره في « الخلاصة »

وقد ذكر معنى حديث الأصل محمد بن منصور فيما رواه عنه في « الجامع الكافي » ولفظه : « اذا حملت السرير فابدأ بيمين الميت فاجعله على منكبك الايمن ، ولا تجعل طرف السرير على طرف منكبك تفضي الى السرير لتمكن من يأخذه منك ، ثم خذ بمؤخر السرير الايمن فاجعله على منكبك الايمن ، وتطرف عليه لتمكن من يأخذه منك ، ثم ارجع الى مؤخر السرير ، ثم تقدم حتى تستقبل السرير ، فتم تريعه فاذا أخذت بجوانب السرير الاربعة فتطوع بعد ذلك ان شئت ، ولا تدخل بين عمودي السرير فان ذلك يكره وقد نهى عنه » . اه . وأخرج ابن أبي شيبة معنى ذلك عن الحسن البصري من فعله .

وقد حكى الكراهة أيضاً في « البحر » عن المذهب وأبي حنيفة وأحمد والنخعي . وقال آخرون : الأفضل الحمل بين العمودين لما أخرجه البيهقي بسنده الى الشافعي : أنبأنا ابراهيم ابن سعد ، عن أبيه ، عن جده ، قال : « رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن ابن عوف قائماً بين العمودين المقدمين واضعاً السرير على كاهله » . وأخرج بسنده الى عيسى بن طلحة قال : « رأيت عثمان بن عفان يحمل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه » . وباسناده الى يوسف بن ماهك « أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع بن خديج قائماً بين قائمتي سرير » . وباسناده عن عبد الله بن ثابت ، عن أبيه ، قال : « رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص » . وباسناده الى شرحبيل عن أبيه قال : « رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي السور بن مخزومة » . وباسناده الى هارون مولى قريش قال : « رأيت المطلب بين عمودي سرير جابر بن عبد الله » . وباسناده الى يوسف بن ماهك قال : « شهدت جنازة رافع بن خديج ، وفيها ابن عمر وابن عباس ، فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القائمتين فوضعه على كاهله ، ثم مشى بها » قال في « التلخيص » : وقد نقل ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . رواه الشافعي عن بعض أصحابه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين » وقد رواه ابن سعد ، عن الواقدي ، عن ابن أبي حبيبة ، عن شيوخ من بني عبد الأشهل .

وفي مجموع ما ذكر ما ينفي الكراهة ان لم يكن مستحباً ، والله أعلم .

وقوله : « ما لم تؤذ أحداً » دليل على أن تحصيل ثواب السنة مطلوب ما لم تعارضها مفسدة كاذية أحسن المسلمين بزحام أو دفع أو نحوها ، فالاولى الترك تأثير الدفع المفسدة على جلب المصلحة .

والنعش : سرير الميت ، ولا يسمى نعشاً إلا وعليه الميت ، فإن لم يكن فهو سرير ؛ وقيل: النعش أيضاً شبه محفة يحمل فيها الملك إذا مرض وليس الميت، ذكر معناه في « المصباح » ولعل فائدة عطف النعش على السرير في الترجمة بيان أحدهما بالآخر، إذ لو أفرد السرير لما أفاد أنه الذي بمعنى النعش لجواز أن يراد به ما ليس عليه الميت ، ولو أفرد النعش لما أفاد أنه بمعنى سرير الميت لأنه يطلق على شبه المحفة ، ولا يقال: إن المقام يدل على المراد من ذلك لأنه يقال: التنصيص على المراد من أول وهلة مطلوب للسامع ومعتبر عند البلغاء كما في نظائره .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن أسماء بذت عميس أول من أحدث النعش » .

أخرج البيهقي في « سننه » قال : نا أبو حازم الحافظ ، نا أبو أحمد بن محمد الحافظ ، نا أبو العباس محمد بن اسحاق الثقفي ، نا قتيبة بن سعيد ، نا محمد بن موسى ، عن عون بن محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أمه ، عن أم جعفر بنت محمد بن جعفر ، وعن عمارة بن مهاجر عن أم جعفر « أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت : يا أسماء إني قد استقيحت ما يصنع بالنساء إنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها ، فقالت أسماء : يا بنت رسول الله ألا أريك شيئاً رأيته بأرض الحبشة فدعت بجرائد رطبة فحنتها ثم طرحت عليها ثوباً ، فقالت فاطمة : ما أحسن هذا وأجمله يعرف به الرجل من المرأة ، فاذا أنا مت فاغسليني أنت وعلي رضي الله عنه ، ولا تدخلني علي أحداً ، فلما توفيت جاءت عائشة تدخل ، فقالت أسماء : لا تدخلني ، فشكت إلى أبي بكر ، فقالت : إن هذه الخثعمية تحول بيني وبين ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد فعلت لها مثل هودج المروس ، فجاء أبو بكر فوقف على الباب ، وقال : يا أسماء ما حملك أن منعت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدخلن على ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعلت لها مثل هودج المروس ؟ فقالت : أمرتني أن لا تدخلني علي أحداً ، وأريتها هذا الذي صنعت وهي حية ، فأمرتني أن أصنع ذلك لها ، فقال أبو بكر : فاصنعي ما أمرتك ، ثم انصرف ففسلها علي وأسماء رضي الله عنها . اهـ . ونحوه ذكر ابن واضح في « تاريخه » وزاد « أن فاطمة رضوان الله عليها تبسمت لما أرتها أسماء تلك الصفة ، وما رثيت مبتسمة بعد موت أبيها صلى الله عليه وآله وسلم الا يومئذ » ودفنت ليلاً وعمرها

ثلاث وعشرون سنة ، ولم يحضرها أحد الا سلمان وأبو ذر وقيل: عمار . « وكان بعض نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتينها في مرضها ، فقلن : يا ابنة رسول الله صيري لنا في حضور غسلك ، فقالت رضي الله عنها : أتردن أن تقلن في كما قلتن في أبي لا حاجة لي في حضوركن » . اهـ . وذكر ابن عبد البر أن زينب بنت جحش صنع لها ذلك .

وأسماء هذه هي أسماء بنت عميس - بمهملة مضمومة وميم مفتوحة مخففة وياء مثناة تحتيه وآخره سين مهمل - من خثعم بن أنمار بن معد بن عدنان تزوجها جعفر بن أبي طالب ، وهاجرت معه الى الحبشة ، وولدت له عبد الله ومحمداً وعوناً ، ثم قتل عنها يوم مؤتة ، وتزوجها أبو بكر وولدت له محمداً ، ومات عنها ، ثم تزوجها علي عليه السلام ، وولدت له يحيى . روى عنها من الصحابة عمر وأبو موسى وابن عباس وابنها عبد الله بن جعفر ، ومن غير الصحابة عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد ، وهي أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخت أم الفضل زوج العباس ، وأخت أخواتها لأمن وكن عشر أخوات لام وقيل: تسع ، فكانت أكرم الناس أسهاراً وأسامت قديماً . قال ابن سعد: قبل دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم دار الأرقم بمكة وبايعت .



باب الصلاة على الميت وكيف يقال في ذلك

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه
كبر أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً » .

روى هذا الحديث أبو جعفر في « شرح الالبانة » من طريق أبي خالد باسناده بلفظ أن
أمير المؤمنين عليه السلام كبر على أهل بدر ستاً وعلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خمساً وعلى سائر الناس أربعاً . وقال في « التلخيص » : روى ابن أبي شبة والطحاوي
والدارقطني من طريق عبد خير قال : « كان علي عليه السلام يكبر على أهل بدر ستاً ، وعلى
الصحابه خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً » . اهـ . ورواه البيهقي في « مسنده » ، فقال : أخبرنا
أبو بكر بن الحرث الفقيه : أنبأنا علي بن عمر الحافظ ، نا الحسين بن اسماعيل ، نا أبو هشام ،
نا حفص ، عن عبد الملك بن سلع ، عن عبد خير ، عن علي عليه السلام « أنه كان يكبر... الخ » .
وأخرج أيضاً بسنده الى موسى بن عبد الله بن يزيد « أن علياً رضي الله عنه صلى على أبي قتادة
فكبر عليه سبعاً وكان بدرياً » . قال البيهقي : هكذا روي ، وهو غلط ، لأن أبا قتادة بقي بعد
علي رضي الله عنه مدة طويلة ؛ وتعقبه في « التلخيص » ، بأن ذلك علة غير قاذحة لأنه قد
قيل : إن أبا قتادة مات في خلافة علي عليه السلام ، وهذا هو الراجح . اهـ . وكذا قال غيره :
إنه توفي بالكوفة مع علي عليه السلام رواه الهيثم ، ثم قال في « التلخيص » : وروى سعيد
ابن منصور من طريق الحكم بن عتيبة أنهم كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً .
وفيه أيضاً قال علي بن الجعد : حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، سمعت سعيد بن المسيب يقول :
« إن عمر قال : كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع » رواه البيهقي ورواه ابن
المنذر من وجه آخر عن شعبة . وروى البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال : « كانوا يكبرون على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً ، فجمع عمر أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل رجل منهم بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات « وروى ابن عبد البر في « الاستذكار » من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي خثمة، عن أبيه قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى جاءه موت النجاشي ، فخرج الى المصلى وصف الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ، ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله عز وجل .

والحديث وشواهد دلي على أن السكك واسع ، والمكاف خير من الأربع الى الثمان ولا وجه لترجيح الاربع ، كما ذهب اليه الشافعي ومن معه ، ولا الخمس كما ذهب اليه جماعة من أئمة أهل البيت، اذ هو فرع التعارض ولا تعارض بين الافعال من دون قول يصحب أحدها، بل يجب حمل كل منها على الصحة والجواز كما هو محقق في أصول الفقه ، وقد ورد ما يدل على ذلك تصريحاً في « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن عبد الله بن مسعود قال : « كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وسبعاً وأربعاً، فكبر ما كبر الامام اذا قدمتموه » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه عطاء بن السائب وفيه كلام وهو حسن الحديث . اهـ . وقد تقدم أنه اختلط بأخرة ، فمن روى عنه قبل الاختلاط كان حجة ، ومن روى بعده فليس بحجة ، وقد ذكر ابن حجر أسماء الآخذين عنه من قبل ومن بعد فينظر في متن السند . لكنه أخرج البيهقي من طريق علقمة باسناد ليس فيه عطاء ، قال : قلت لابن مسعود : « إن أصحاب معاذ قدموا من الشام فكبروا على ميت لهم خمساً » فقال ابن مسعود : ليس على الميت من التكبير وقت، كبر ما كبر الامام ، فاذا انصرف الامام فانصرف . وأخرج محمد بن منصور في « الامالي » : نا عباد بن يعقوب عن علي بن عابس ، عن عطاء ، عن الشعبي، عن عبد الله ابن مسعود ، قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجنائز فكبر أربعاً وخمساً وسبعاً ، وما ثبت لنا على شيء ، ثم قال : كهيئة المعاتب قد كبر على حمزة سبعاً ثم قدمه مع الشهداء فصلى عليه معهم حتى كبر عليه سبعين تكبيرة . قال في « التخريج » : وفي علي ابن عابس كلام وهو مع ضعفه يكتب حديثه ، كما ذكره الحافظ ابن عدي . اهـ . وقال في « الأمالي » أيضاً : نا عباد بن عبد الله بن الزبير ، قال : سئل جعفر بن محمد عن التكبير ؟ فقال : ذلك الى أهل الجنائز إن شاءوا وأربعاً وإن شاءوا خمساً .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في الصلاة على الميت قال : « تبدأ بالتكبير الأولى بالحمد واثناء على الله تعالى ، وفي الثانية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي الثالثة الدعاء لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات ، وفي الرابعة الدعاء للميت والاستغفار له ، وفي الخامسة تكبير ، ثم تسلم » .

روي في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس قال : « أتى بجنازة جابر بن عتيك ، وكان أول من صلى عليه في موضع الجنائز ، فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر فقرأ بأمر القرآن فجهر بها ، ثم كبر الثانية فصلى على نفسه وعلى المرسلين ، ثم كبر الثالثة فدعا للميت ، فقال : اللهم اغفر له وارحمه وارفع درجته ، ثم كبر الرابعة فدعا للمؤمنين والمؤمنات ، ثم سلم » . رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه يحيى بن زيد بن عبد الملك التوفلي وهو ضعيف . وقد ورد أيضاً ما يشهد لحديث الأصل مفرقا .

فأما قراءة الفاتحة ففي « التلخيص » حديث « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر على الميت أربعاً وأقرأ بأمر القرآن بعد التكبير الأولى » الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بهذا رواه الحاكم من طريقه ، وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » وفي اسنادها إبراهيم بن عثمان وهو أبو شيبة وهو ضعيف جداً . قال الحافظ : وفي البخاري والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس « أنه قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال : إنها سنة » . فهذا يؤيد رواية البخاري أبي شيبة ، ورواه أبو يعلى في « مسنده » من حديث ابن عباس وزاد « سورة » . قال البيهقي : ذكر السورة غير محفوظ ، وقال النووي : اسناده صحيح . اهـ .

وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخرج البيهقي بسنده الى ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو أمامة ابن سهل بن حنيف ، وكان من كبراء الأنصار وعلمائهم ومن أبناء

الذين شهدوا بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبره رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة على الجنائز أن يكبر الإمام ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويخلص نعيم الصلاة في التكبيرات الثلاث ، ثم يسلم تسليماً خفيفاً حين ينصرف ، والسنة أن يفعل من وراءه مثل ما فعل إمامه . وذكره في « التلخيص » بلفظ : « إن السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب سرّاً في نفسه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات ، لا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرّاً » . وأخرجه الحاكم . وقال اسماعيل القاضي : حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا عبد الأعلى ومحمد بن جعفر ، ثنا معمر ، عن الزهري سمعت أبا أمامة يحدث سعيد بن المسيب ، قال : « إن السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ، ولا يقرأ إلا مرة واحدة ، ثم يسلم » . وأخرجه ابن الجارود في « المنتقى » عن محمد بن يحيى ، عن عبد الرزاق ، عن معمر بن وهب ورجال هذا الإسناد مخرج لهم في « الصحيحين » . وأما الدعاء لنفسه وللمؤمنين فقد أخرج البيهقي من طرق كثيرة عن أبي هريرة وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى على جنازة قال : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأتسنانا . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان » . ورواه بلفظه محمد بن منصور في « الامالي » من طريق أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أمير المؤمنين عليه السلام موقوفاً ، وفيه : « أنه كان يقول في دعائه بعد الثالثة ... » .

وقد سئل أبو جعفر الطحاوي عن معنى الاستغفار للصغار مع أنه لا ذنب لهم ، فقال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل ربه أن يغفر لهم ذنوباً قيسضت لهم أن يصيبوها بعد الانتهاء إلى حال الكبر فيكون مغفوراً لهم مغفرة قد تقدمتها . وذلك مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر في قصة حاطب لما كتب إلى أهل مكة يحذروهم ويخبرهم بمجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « ما يدريك أنه من أهل بدر ، ولعل الله اطعم على أهل بدر ، فقال : اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم » . اهـ . والمراد بالنظر أن المغفرة تعلقت في قصة حاطب بذنوب لم يصدر منه بعد ، فكذلك هنا سأل المغفرة لما يصدر منهم بعد .

وأما الدعاء للميت والاستغفار له فقد ورد أيضاً في ذلك ما أخرجه البيهقي في باب ماروي

في الاستغفار للميت والدعاء له ما بين التكبيرة الرابعة والسلام بإسناده الى عبد الله بن أبي أوفى «أنه صلى على ابنة له وكبر أربعاً فقام بعد التكبيرة الرابعة كقدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع هكذا» وقد ورد في صفة الدعاء للميت أيضاً ما أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك « قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فحفظنا من دعائه : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، ومن عذاب النار » قال عوف : حتى تمتيت أبي ذلك الميت .

. وأما التسليم فاختلفت الروايات فمن أبي هريرة مرفوعاً : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم سلم تسليمة» وعن علي عليه السلام وابن عمر وابن عباس ووائل بن الاسقع وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأبي أمامة بن سهل بن مسهل بن حنيف وغيرهم « تسليمة واحدة» أيضاً ذكره البيهقي . وأخرج أيضاً بسنده الى عبد الله بن أبي أوفى أنه سلم عن يمينه وشماله ، وفيه : « إني لأزيدكم على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع » . وأخرج أيضاً عن عبد الله بن مسعود قال : « ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن وتركهن الناس ، إحداهن التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة» وذكره في « مجمع الزوائد» وقال : رواه الطبراني في « الكبير» ورجاله ثقات ، وفيه أيضاً عن أبي موسى ، قال : « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فسلم عن يمينه وعن شماله » رواه الطبراني في « الكبير» و« الاوسط» وفيه خالد بن نافع الاشعري ضعفه أبو زرعة . اهـ .

واعلم أنه ورد من الدعاء في صلاة الجنازة صور مختلفة ، فقال بعض العلماء : الاحاديث في ذلك تحمل على أنه كان يدعو على ميت بدعاء وعلى آخر بغيره ، والذي أمر به أصل الدعاء ذكره في « التلخيص» وهو الذي يشير اليه حديث ابن مسعود « ولم يوقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول ، كبر ما كبر الامام وأكثر من طيب الكلام» أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، وله حكم المرفوع اذ المحكي عنه نفى التوقيت، لا يجوز أن يراد به غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أن المصلي له أن يدعو بما شاء ، وكذا ما روي من

قوله : « ويخلص الدعاء للميت حتى يفرغ » فهو إشارة إلى الإخلاص في مطلق الدعاء ، وهذا الذي فتح جماعة من الفقهاء باب الاستحسان للدعاء بين التكبيرات كالمهدي عليه السلام ، وإن كان الأولى الاقتصار على ماورد مرفوعاً، ففيه من ذلك الكثير الطيب ، وفيه أيضاً دليل لمن يقول: إن الواجب الذي تتم به الصلاة على الميت هو التكبير قائماً ، وما عداه سنة .

وذهب الشافعي وأحمد وغيرهما إلى وجوب القراءة لحديث أم شريك عند ابن ماجه بسند فيه ضعف يسير قالت : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ على الجنائز بفتحة الكتاب » وحديث « لا صلاة الا بفتحة الكتاب » وهي مندرجة تحت ذلك المأمور . وخالف في ذلك القاسم والمهدي والمؤيد عليهم السلام إلى أنها سنة استناداً إلى فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مجرد لا يدل على الوجوب ، وأجابوا عن حديث أم شريك بأنه لا يكون حجة في إثبات حكم شرعي لضعفه ، وعلى تقدير صحته فليس الأمر على حقيقته من الوجوب للقرينة الصارفة له إلى النذب ، وهو حديث ابن مسعود وهو أيضاً مخصص لحديث « لا صلاة الا بفتحة الكتاب » وما قيل: إن حديث ابن مسعود ناف وحديث أم شريك ونحوه مثبت وهو أولى كما عرف، يقال فيه: إن الترجيح فرع التعارض وهو غير واقع هاهنا مع ذلك الجمع ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« إذا اجتمع جنائز رجال ونساء جعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما

يلي القبلة » .

أخرج البيهقي في « باب جنائز الرجال والنساء » بإسناده إلى ابن عمر : « أنه صلى على تسع جنائز رجال ونساء ، فجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ، وصفهم صفواً واحداً ، قال : ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر بن الخطاب وابن لها يقال له : زيد بن عمر - والامام يومئذ سعيد بن العاص - وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة - قال : فوضع الغلام مما يلي الامام ، قال رجل : فأنكرت ذلك ، فنظرت إلى ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي قتادة ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : السنة » . وأخرج أيضاً بإسناده إلى

عمار مولى الحرث بن نوفل : « انه شهد جنازة أم كلثوم وأنها فجعل الغلام مما يلي الامام ، فانكرت ذلك - وفي القوم ابن عباس وأبو سعيد وأبو قتادة وأبو هريرة - فقالوا : هـذه السنة » رواه حماد بن سلمة ، عن عمار بن أبي عمار دون كيفية الوضع ، قال : « وكان في القوم الحسن والحسين وأبو هريرة وابن عمر ونحو من ثمانين من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم » . ورواه الشعبي فذكر كيفية الوضع بنحوه ، وذكر أن الامام كان ابن عمر ، ولم يذكر السؤال ، قال : وخلفه ابن الحنفية والحسين وابن عباس ، وفي رواية : وعبد الله بن جعفر . وروينا في ذلك عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ووائل بن الاسقع ، وأخرج أيضاً بسنده الى سليمان بن موسى « أن وائلة بن الاسقع في الطاعون كان بالشام مات فيه بشر كثير ، فكان يصلي على جنائز الرجال والنساء جميعاً ، الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة ، ويجعل رؤوسهن الى ركبتى الرجال » . اهـ .

والحديث يدل على مشروعية ذلك الترتيب وان الرجل أحق بما يلي الامام من المرأة ، قيل : وكذا تقدم الاحرار على المماليك كما في الامامة ، والرجال على الخنثى لاحتمال كونهن إناثاً، والخنثى على النساء لاحتمال كونهن ذكوراً ، وبلي كلا صبيانها ، وقال في « شرح الارشاد » فان قيل: ما يلي القبلة أشرف فلم لا يجعل الرجل يليها كما يوضع في اللحد عنه، جمعه مع المرأة في قبر واحد للضرورة . قيل: تعارض في الأصل فضيلة الجهة وفضيلة القرب من الامام ، فكانت الثانية أولى للرعاية لان القرب من الامام مطلوب في الصلاة متأكد ، وأما الدفن فتعينت فيه فضيلة الجهة للرعاية لانتفاء المعارض . اهـ . وقال بعضهم : بل الفارق ان في إبعادهما في الصلاة ايثاراً لسترها الناقض في التقريب بخلاف الدفن فلا يجري فيه ذلك فيقرر على الأصل المقتضي لتقديم الرجل نحو القبلة وتأخير المرأة .

حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ^(١) ، عن علي عليهم السلام « انه كان

يرفع يديه في التكبيرة الأولى ، ثم لا يعود » .

أخرج البيهقي نحوه ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ : أنبأنا أبو بكر أحمد بن سليمان

(١) عن أبيه عن جده « نسخة » .

الفقيه : حدثنا محمد بن سليمان الواسطي ، نا اسماعيل بن أبان الوراق ، نا يحيى بن يعلى ، عن أبي فروة يزيد بن سنان ، عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول التكبير ، ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى » ، رواه أبو عيسى الترمذي في « كتابه » عن القاسم بن دينار ، عن اسماعيل بن أبان . ورواه أيضاً الحسن بن حماد سجادة ، عن يحيى ابن يعلى ، فإن كان حفظه فهو مما تفرد به يزيد بن سنان . اهـ . ومراده أن يزيد ضعيف فلا يحتج بنفرده . وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا علي بن مسهر ، عن الوليد بن عبد الله ابن جميع الزهري ، قال : رأيت ابراهيم إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة على الجنازة ، ثم لا يرفع يديه فيما بقي ، وكان يكبر أربعاً . حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن الحسن بن عبيد الله أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة على الجنازة .

وقد ذهب الى سنية الرفع في أول التكبير القاسم بن ابراهيم ، رواه عنه الهادي الى الحق في « الاحكام » والنيروسي في « مسائله » . واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك . وحجتهم ما ذكر . وذهب الشافعي الى أنه يرفع عند كل تكبيرة ، ويروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقيس بن أبي حازم وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ، ذكره البيهقي . وأخرج بسنده الى ابن عمر : « أنه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبير الجنازة » وقال أيضاً : ويذكر عن أنس بن مالك : « أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة » وقد أجاب عن ذلك في « المنار » فقال : لم يثبت فيها حديث يعمل به عند المحدثين ، والآثار عن الصحابة ليست بحجة لجواز انهم قاسوها ، فالترك أحوط .

سألت زيدا عليه السلام عن الرجل يفوته شيء من التكبير ، قال :

لا يكبر حتى يكبر الامام ، فاذا سلم الامام قضى ما سبقه به الامام تبعاً .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا هشيم ، عن مغيرة ، عن الحرث أنه كان يقول : اذا انتهى الرجل الى الجنازة - وقد سبق ببعض التكبير - لم يكبر حتى يكبر الامام . وقال : حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن محمد ، قال : « يكبر ما أدرك ويقضي ما سبقه » . حدثنا

أبو الاحوص ، عن منيرة ، عن ابراهيم ، قال : اذا فاتتك تكبيرة أو تكبيرتان على الجساسة . فبادر فكبر ما فاتك قبل أن ترفع . وكلام الأصل يدل على أن اللاحق ينتظر تكبيرة الامام ، ثم يكبر اذ كل تكبيرة كركمة ، ذكره في « البحر » قيل : واللاحق هو من سبقه الامام ببعض التكبيرات بعد تكبيرة الافتتاح ، وأما المسبوق بتكبيرة الافتتاح فقط فهو كمن أدرك الامام في الركعة الاولى فلا يجب عليه الانتظار .

وقوله : « تبعاً » - بكسر التاء المثناة فوق - أي يتم ما فاتته بعد تسليم الامام ، ويأتي بالتكبيرات رسلاً ليس بينهن دعاء . وهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وحكاه في « البحر » للمذهب ، وعند الشافعي وأبي يوسف والامام يحيى انه يكبر فوراً ولا ينتظر اذ هو مدرك للامام كما قالوا في صلاة الفريضة ، فان اللاحق يدخل في الصلاة بالتكبير ولو في غير حال القيام . وقد ترجم لذلك البيهقي في « سننه » ، فقال : « باب المسبوق لا ينتظر الامام أن يكبر ثانية ولكن يفتتح لنفسه فاذا فرغ الامام كبر ما بقي عليه ، استدلالاً بما روينا في كتاب الصلاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسبوق ببعض الصلاة : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » وروينا عن ابن سيرين وابن شهاب انها قالوا : يقضي ما فاتته من ذلك . هذا آخر كلامه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان إذا صلى على جنازة رجل قام عند سرته ، وإذا كانت امرأة قام حيال ثدييها » .

في « التلخيص » ما لفظه : حديث سمرة بن جندب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام وسطها » متفق على صحته ، وسهاها مسلم في روايته « ام كعب » . اه . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن ، قال : « يقام من المرأة حيال ثدييها ومن الرجل فوق ذلك » ثم أورد في « التلخيص » أيضاً حديث أنس : « انه قام في جنازة رجل عند رأسه ، وفي جنازة امرأة عند عجزيتها ، فقيل له : هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عند رأس الرجل وعند عجزية المرأة ؟ فقال : نعم » أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديثه نحو هذا . اه . وأخرجه البيهقي بطوله من طرق .

(وقد اختلف العلماء في ذلك فالذي نص عليه الهادي في « الاحكام » و « المنتخب » انه اذا كان الميت رجلا وقف الامام عند وسطه ، واذا كانت امرأة وقف الامام عند صدرها ، وقال به الناصر والمؤيد بالله . قال أبو طالب : وهو رأي أهل البيت لا أحفظ عنهم فيه خلافاً . وروى الهادي في « الاحكام » عن القاسم انه يقف من جنازات الرجال ما بين صدورهم وسررهم ، ويقوم من المرأة بحذإ صدرها ووجهها . وذهب الشافعي الى انه من الرجل بجذء الرأس ، ومن المرأة عند العجز ، وحجته حديث أنس . وعند أبي حنيفة وأصحابه أنه بجذء الصدر من الرجل والمرأة ، قال القاضي زيد : ثم روى عنه أصحاب « الاملاء » أنه يقوم من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها . اهـ . وهو قريب من مذهب الشافعي ، قال الطحاوي من الحنفية : وبه نأخذ .

واعلم أنه لا تعارض بين الروايات اذ مرجعها الى حكاية أفعال وردت في قضايا متعددة ، فالصلي خير في تلك بين جميعها . قال الشيخ تقي الدين في شرح قوله : « انه صلى الله عليه وآله وسلم قام وسطها » : وأما وصف كونها امرأة فهل هو معتبر أم لا ؟ من الفقهاء من ألفاه ، وقال : يقام عند وسط الجنائزة مطلقاً ، ومنهم من اعتبره كالشافعي . وقد قيل : إن سبب ذلك أن النساء لم يكن يسترن في ذلك الوقت بما يسترن به اليوم ، فقيام الامام عند عجيزتها يكون كالسترة لها بمن خلفه . اهـ . وقد ورد بيان هذا السبب في أصل الحديث من بعض الرواة ، ولفظه فيما أخرجه البيهقي وأبو داود ، قال أبو غالب : فسألت عن صنيع أنس في قيامه على المرأة عند عجيزتها ، فحدثوني انه انما كان لأنه لم تكن النعوش يومئذ ، فكان يقوم الامام حيال عجيزتها يسترها من القوم . اهـ . ومع حصول السترة المهودة في الازمنة المتأخرة لم يبق ما يقتضي اعتبار ذلك الوصف . قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا سهل بن يوسف ، عن حميد ، قال : صليت خلف الحسن مالا أحصي على الجنائز الرجال والنساء فما رأيته يبالي أين قام منها . قيل : ويكون رأس الميت عن يمين الامام ورجلاه عن يساره ، وان عكس ذلك صح ، ذكر معناه في « الجامع » . وفيه أيضاً قال محمد : ويكون بين الامام وبين جنازة الرجل أو المرأة نحو الذراع .

وحيال الشيء - بكسر الحاء - أي قبالة ومعناه حذوه . والثدي للمرأة وجهه أئد وثدي وثدي بضم التاء وكسر ها ، ويقال للرجل : ثدوة . قال في « المصباح » : وأصلها - أفعل وفعل مثل أفلس وفلوس ، وربما جمع على ثداء مثل منهم وسهام . اهـ .

باب الصلاة على الطفل وعلى الصبي الصغير

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه قال :
« في السقط لا يصلي عليه . قال : فان كان تاماً قد استهل وشهد على ذلك أربع
نسوة أو امرأتان مسلمتان ورث وورثت وسمي وصلي عليه ، وإذا لم يسمع
له استهلال لم يورث ولم يرث ولم يصل عليه ولم يسم » .

قال في « التلخيص » : وفي الباب أيضاً عن علي أخرجه ابن عدي في ترجمة عمرو بن خالد
وهو متروك . وأجيب بما تقدم بسطه في مقدمة الكتاب من تصحيح الاحتجاج بروايته ، وقال
أيضاً : حديث « اذا استهل السقط صلي عليه » الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي من
حديث جابر وزيادة « وورث » وفي اسناده اسماعيل المكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف .
قال الترمذي : رواه أشعث وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، وكأن الموقوف أصح .
وبه جزم النسائي والدارقطني في « العلل » ورواه ابن أبي شيبة من طريق أشعث بن سوار ،
عن أبي الزبير موقوفاً ، ورواه النسائي وابن حبان في « صحيحه » والحاكم من طريق اسحاق
الأزرق ، عن سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وصححه الحاكم على شرط
الشيخين . واعترض بأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري لأنه مدلس ، وقد عنعن فهو علة
هذا الخبر ان كان محفوظاً عن سفيان . وأجيب بأنه على شرط مسلم ، فقد اعتمده في كتابه ،
ووثقه جمهور الأئمة كابن معين والنسائي وعلي بن المديني ويحيى القطان ، وقال أبو أحمد : هو
في نفسه ثقة إلا أنه يروي عنه بعض الضعفاء ، ذكره في « النبلاء » والراوي عنه هذا الحديث
سفيان وغيره من الأئمة فارتفع الضعف ، وهو من المكثرين عن جابر حتى قال : في صدري
عن جابر أربعائة حديث . قال في « التلخيص » : ورواه الحاكم أيضاً من طريق المغيرة بن
مسلم ، عن أبي الزبير مرفوعاً ، وقال : لا أعلم أحداً رفعه عن أبي الزبير غير المغيرة ، وقد وثقه

ابن جريج وغيره . وقد كتبناه عن سفیان الثوري ، عن جابر . ورواه أيضاً من طريق بقية عن الأوزاعي ، عن أبي الزبير مرفوعاً .

والحديث يدل على أحكام. منها مشروعية الصلاة على الصبي والسقط اذا استهل ، وهو مذهب العترة والشافعية والخنفية ، وحجتهم ما ذكر من حديث الباب ، وحديث جابر مرفوعاً وموقوفاً . واستدلوا أيضاً بحديث المغيرة بن شعبة عند أحمد والترمذي وابن حبان وصححه الحاكم بلفظ: « السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة » قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ورواه الطبراني موقوفاً على المغيرة ، ورجحه الدارقطني، وبما أخرجه ابن عدي من رواية شريك ، عن أبي اسحاق عن عطاء عن ابن عباس بنحوه ، وقواه ابن طاهر في « الذخيرة » وذكره البخاري من قول الزهري تعليقاً، ووصله ابن أبي شيبة ، وبما أخرجه ابن ماجه من رواية البخاري بن عبيد، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً « صلوا على أطفالكم فانهم من أفراطكم » . قال في « التلخيص »: اسناده ضعيف . وبما أخرجه البيهقي قال : أنا أبو منصور محمد بن محمد بن عبد الله من ولد ابراهيم النخعي، أنا أبو جعفر بن دحيم ، نا أحمد ابن حازم ، نا الفضل بن دكين ، نا عبد السلام بن حرب ، عن ليث ، عن عاصم ، عن البراء ابن عازب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أحق ما صليتم عليه أطفالكم » وبما أخرجه أيضاً بسنده الى سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق قال : « صلوا على أطفالكم فانهم أحق من صليتم عليه » وبما أخرجه أيضاً قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد ابن أبي عمرو ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب : نا أبو أمية : نا الاسود بن عامر ، عن اسرائيل، عن جابر، عن عامر ، عن البراء بن عازب ، قال : « صلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابنه ابراهيم ومات وهو ابن ستة عشر شهراً ، وقال له: إن في الجنة من يتم رضاعه وهو صديق » وبما أخرجه أبو داود ، قال : قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني حديثكم ابن المبارك ، عن يعقوب بن القمقاع ، عن عطاء « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلي على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة وأخرجه أيضاً بسنده الى البيهقي، قال : « لما مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلي عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المقاعد » وأخرجه البيهقي بسنده الى جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلي على ابنه ابراهيم حين مات » .

كتاب
 البها المحمود
 الطاهر القادر
 مؤيد القادر
 في الخلق

قال البيهقي : فهذه الآثار وإن كانت مراسيل فهي تشد الموصول قبله، وبعضها يشد بعضاً ، وقد أثبتوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابنه إبراهيم وذلك أولى من رواية من روى أنه لم يصل عليه ، ثم ساق آثاراً عن بعض الصحابة في الصلاة على الطفل، والخلاف في ذلك لسعيد بن جبير ، وحكاة العمراني من الشافعية عن بعض الفقهاء أنه لا يصلي عليه ، فقيل : حتى يصلي ، وقيل : حتى يبلغ . واحتجوا بحديث عائشة عند أبي داود « أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ابنه إبراهيم » قالوا : ولا يصح قياسه على الكبير لعدم الجامع لأن غسل الكبير تزكية وتطهير له كفصل الجنابة والصغير نفس زاكية طاهرة فلا تحتاج إلى التطهير . وأجيب بأن مجموع الأحاديث والآثار ناهضة بالحجة على مشروعية الغسل والصلاة ، وحديث نفي الصلاة على إبراهيم عليه السلام عارضه ما هو أرجح منه من رواية الإثبات ، والتعليل بأن الغسل للتزكية والتطهير منقوض بغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلاة عليه ، وهو أزكى العالمين نفساً وأطهرهم ذاتاً . وقد روى البيهقي عن نعيم بن حماد . قيل لبعضهم : أتصلي على النفوس الذي لم يعمل خطيئة قط ؟ قال : قد صلي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان مغفوراً له بمنزلة من لم يعص الله عز وجل . اهـ .

قوله في « السقط » هو - بالضم والفتح والكسر - الولد الذي يسقط من بطن أمه ، وهو بالكسر أكثر ، ذكره في « النهاية » . وفي « مثلثات قطرب » أنه بالفتح : الثلج ، وبالكسر : الولد لغير تمام ، وبالضم : ما يسقط من النار . وقال في « المصباح » : هو الولد ذكر أو أنثى يسقط قبل تمامه وهو مستبين الخلق . اهـ . ويريد « قبل تمامه » أي قبل تمام أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر ، ومفهوم قوله : « وهو مستبين الخلق » أنه إذا لم يستبين الخلق لا يسمى سقطاً كالعلقة والمضغة غير المخلقة ، ثم قال : وأسقطت الحامل بالالف ألفت سقطاً . قال بعضهم : وأما العرب ذكر المفعول فلا يكادون يقولون : أسقطت سقطاً ، ولا يقولون : أسقط الولد بالبناء للمفعول . اهـ .

وقوله : « استهل » بالبناء للمفعول في قول ، وللفاعل في قول ، أي خرج صارخاً ، ويقال : أهل الصبي إهلالاً بالبناء للفاعل بمعناه ، ذكر معناه في « المصباح » وغيره . ونقل في « الجامع الكافي » عن علي عليه السلام أنه قال : « استهله : صياحه » ويدل عليه قوله في حديث الأصل ، وإذا لم يسمع له استهلال ، والسماع لا يكون إلا للصياح .

وقد ذهب الى ظاهره الناصر ومالك ، وحكا في « الزوائد » عن الهادي والمؤيد بالله ، وقالوا : اذا تحرك بحركة تدل على الحياة لم يكن استهلالاً حتى يستهل صارخاً أو نحوه من عطاس وصوت خفي . ونقل في « الكافي » عن زيد بن علي والقاسمية والفريقين أنه استهلال ، وهؤلاء نظروا الى المعنى المراد من قوله « حتى يستهل » وهو تبين الحياة وتحققها فلا فرق بين الطرق الموصلة اليها ، فيكون إلحاق ما عدا الصوت به من القياس بعدم الفارق . وقال الشافعي : اذا خرج لاربعة أشهر فصاعدا صلي عليه ولو خرج ميتاً لما ورد من أنه ينفخ فيه الروح عند أن تمضي عليه تلك المدة ، وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا ابن علية ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب في السقط اذا وقع ميتاً ، قال : « إذا نفخ فيه الروح صلي عليه وذلك لأربعة أشهر » .

وقوله : « وشهد على ذلك أربع نسوة أو امرأتان مسلمتان » وفي بعض النسخ « أربع نسوة ذميات » . قال بعضهم : هو دليل على جواز شهادة غير العدل في حال الضرورات ، ويؤيده قول من قال بعدم نسخ قوله تعالى في الشهادة على وصية المسلم في السفر « أو آخران من غيركم » أي من غير ملتكم إذ الحال ^{حالة} ضرورة وهو السفر ، ومن قال بعدم نسخها : الأوزاعي وابن أبي ليلى وشريح ، واختاره المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، قال : وهو اختيار جدنا عبد الله بن الحسين عليهم السلام . اهـ .

وليس ما ذكره في الأصل من مواضع الضرورة التي تكفي فيها شهادة المدة وهو ما يتعلق بموراث النساء بل هو راجع الى معرفة حال المولود من ثبوت حياته أو نفيها ، وهو يشترط في مثله كمال النصاب ، وسيأتي في « باب القضاء » - ان شاء الله تعالى - عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قضى بشهادة امرأة واحدة وكانت قابلة على الولادة وصلى عليه وورثه بشهادتها ، والظاهر من مراده عليه السلام أن المعتبر في ذلك حصول الظن للحاكم بصدق الشهادة ، ولذا اعتبر في شهادة الذميات ضعف ما في المسلمات من العدد لتقوى أمارات الظن بصدقهن وطرق الظن غير منحصرة ، وقد لحظ الى هذا المعنى الامام عز الدين في جوابه على من سأله هل تقبل شهادة الجماعة غير العدول ؟ فقال : المعتمد عندنا قبول شهادتهم إذا كانوا بمن لا يعرف بالتجري على الكذب والزور ، وينضم الى ذلك حصول العلم بشهادتهم أو الظن المقارب أو الغالب ، وانتفت القرائن المقتضية للرؤية والقضايا تختلف في ذلك وجميعه موكول

[illegible]

في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في التحمل ، والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لافي الطريق التي يحكم بها الحاكم فإن هذا شيء وهذا شيء ، وأمر في الرجعة بشاهدين عدلين ، فقال تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وهو عام للذكور والاناث ، قالوا : لأنه لما لم يقل:رجلان لم يقل : فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كما في آية الدين . فإن قيل : اللفظ مذكر فلا يتناول الاناث . قيل : قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام الواردة بصيغة المذكرين إذا أطلقت ولم تقترن بال مؤنث فإنها تتناول الرجال والنساء ، وإنما يغلب المذكر عند الاجتماع كقوله : « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » وغير ذلك ، وكذلك أمر الله عز وجل في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين أو آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على الوصية عند عدم الشاهدين المسلمين ، وقد حكم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة بعده ولم يحجى بعدها ما ينسخها ، فإن المائدة من آخر القرآن نزولا وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ، وإذا كان قوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقوله تعالى : « اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » يتناول الصنفين ، فقد استقرت الشريعة على أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل هذا أولى فإن حضور النساء عند الرجعة أيسر من حضورهن عند كتابة الوثائق بالديون ، وكذلك حضورهن عند الوصية وقت الموت ، فإذا جوز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي يكتبها الرجال مع أنها تكتب غالباً في مجامع الرجال فلأن يسوغ ذلك فيما يشهده النساء كالوصية والرجعة أولى. يوضحه أنه قد شرع في الوصية استشهاد آخرين من غير المسلمين عند الحاجة فلأن يجوز استشهاد رجل وامرأتين بطريق الأولى بخلاف الديون فإنه لم يأمر باستشهاد آخرين من غيرنا ، إذ كانت مدانة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد لا يشهدها إلا أهل الذمة ، وكذلك الميت قد لا يشهده إلا النساء ، ثم قال : ولا ريب أن هذه الحكمة في التعدد هي عند التحمل فأما إذا عطلت المرأة وحفظت وكانت بمن يوثق بدينها فإن المقصود حاصل بخبرها ، ولهذا تقبل شهادتها وحدها في مواضع ويحكم بشهادة امرأتين ويمين الطالب في أصح القولين ، وهو قول مالك وأحد الوجهين في مذهب أحمد . قال شيخنا - يعني ابن تيمية - : ولو قيل : يحكم بشهادة امرأة ويمين الطالب

لكان متوجهاً لأن المرأتين إنما أقيمتا مقام الرجل في التحمل لثلاث تنسى إحداها ، بخلاف الأداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة أنه لا يحكم الا بشهادة امرأتين ، ولا يلزم من الأمر باستشهاد المرأتين وقت التحمل أن لا يحكم بأقل منها فانه سبحانه أمر باستشهاد رجلين في الديون « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » ومع هذا فيحكم بشاهد واحد ويعين الطالب ويحكم بالنكول والرد وغيرها ، فالطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق الى أن يحفظ حقه بها ؛ وقد ثبت في « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه سأله عقبة بن الحرث ، فقال : إني تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء ، فقالت : إنها أرضعتنا ، فأمره بفراق امرأته ، فقال : إنها كاذبة فقال : دعها عنك » ففي هذا قبول شهادة المرأة الواحدة وإن كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها ، وهو أصل في شهادة القاسم والخاص والكيال والوزان على فعل نفسه . اهـ . ثم قال (١) في موضع آخر :

والحق أن الشاهد الواحد إذا ظهر صدقه حكم بشهادته وحده ، وقد أجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الشاهد الواحد لأبي قتادة بقتل المشرك ودفع اليه سلبه بشهادته وحده ولم يحلف أبا قتادة فجعله بينة تامة ، ثم قال : وإنما أمر الله سبحانه بالعدد في شهود الزنا لأنه مأمور فيه بالستر ، ولهذا غلظ فيه النصاب فانه ليس هناك حق يضيع ، وإنما هو حـدد وعقوبة ، والعقوبات تدرك بالشبهات بخلاف حقوق الله تعالى وحقوق عباده التي تضيع إذا لم يقبل فيها قول الصادقين . اهـ . المراد التقاطعه من ذلك الكتاب وفيه زوائد مهمة ، والقصد الاشارة الى ما دل عليه كلام الأصل .

وقد عرفت من مجموع ما سبق ان التعويل في العمل بقبول الخبر على ظن الصدق وانتفاء أمارات الكذب ولا بد مع ذلك من سلوك تقديم الاصح على الصحيح والأعلى على الأدنى ، فلا يعدل الى شهادة أهل الزمة الا عند تعذر حضور المسلمين لسفر أو حبس أو نحوهما من الموانع . ولا بد أيضاً من النظر في عدالتهم وهي التحرز عن محظورات دينهم والتصون عن ارتكاب الكذب والزور والإلحاد في إفادة خبرهم وشهادتهم بالعلم أو الظن ، وكلام الأصل وان كان مطلقاً ها هنا فهو مقيد بما علم حكمه في الكتاب والسنة من اشتراط العدالة وتأثير الأعلى

(١) أي ابن القيم . اهـ . منه .

مرتبة على ما دونها، ومن ذلك ما سيأتي له عليه السلام في «باب القضاء» من قوله: «البيئة العادلة أولى من اليمين الفاجرة» وقوله عليه السلام: «أول القضاء ما في كتاب الله تعالى ثم ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم... الخ» وكتاب الله وسنة رسوله مصرحان بذلك، فقال تعالى: «وأشهدوا ذوي عدل منكم» وقال في آية الوصية: «أو آخرا من غيركم» بعد قوله «اثنا ذوا عدل منكم» والمقام في ذلك وسبب النزول يناديان على الترتيب، وكحديث «لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية» وكما ان هذا الاطلاق مقيد بما ذكر، فهو مقيد أيضاً أو مخصص بما سيأتي له عليه السلام في «باب القضاء» من قوله: «ولا تجوز شهادة النساء في نكاح ولا طلاق ولا حد ولا قصاص» وبالجملـة فالواقع منه عليه السلام في هذا الموضع صادر عن اجتهاد، وقد عرفت ظهور دلائله وبناءه على قواعد يشهد لها الكتاب والسنة بالاشباه والنظائر، ولا حرج على من خالف في ذلك واشترط شهادة أهل الاسلام لا غير كما ذهب اليه الجماهير من أهل البيت وسائر المذاهب، والعلم عند الله عز وجل.

وقوله: «ورثوورث» فيه جواز العمل في توريث الصبي وإرثه بشهادة المرأتين المسلمتين أو ما في حكمها، وقد خالف في ذلك الجمهور.

وقوله: «وسمي» دليل على استعجاب التسمية، وإن مات عقيب الولادة فقد ترتب على حياته كثير من الفوائد المذكورة في الحديث وما يحصل لأبويه من الشفاعة والثواب الآجل. وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة، ذكر منها صاحب «مجمع الزوائد» جملة صالحة وغيره من كتب السنة.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام

أنه كان يقول في الصلاة على الطفل: «اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً

وأجراً».

أخرج البيهقي بإسناده الى أبي هريرة «انه كان يصلي على المنفوس الذي لم يعمل خطيئة قط ويقول: «اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجراً» ونقل في «التلخيص» عن الرافعي انه يضيف اليه: «اللهم اجعله سلفاً وفرطاً لأبويه وذخراً وعظة واعتباراً وشفيعاً، وتقل به موازينها»

وأفرغ الصبر على قلوبها ، ولا تفتنا بعده ولا تحرمنا أجره « وفي « جامع سفيان » عن الحسن :
« اللهم اجعله لنا سلفاً واجعله لنا أجراً » .

والفرط - بفتح نين - المتقدم في طلب المأميبيء الدلاء والارسان^(١) من باب قعد يستوي فيه
الواحد والجمع . يقال : رجل فرط وقوم فرط ، ومعناه في الحديث : اجعله أجراً متقدماً ، ومنه :
« أنا فرطكم على الخوض » أى متقدمكم . والسلف : المتقدم أيضاً ، وسلف الرجل : آباؤه
المتقدمون ، وفيه دليل على استحباب هذا الدعاء في الصلاة على الطفل .



(١) الارسان - بمهملتين - والارسن جمع رمن محرّكة : الجبل ، وما كان من زمام على أف
إ. ، « قاموس » .

باب من أحق أن يصلي على المرأة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« في رجل توفيت امرأته هل يصلي عليها ؟ قال : لا ، عصبته أولى بها » .
وقال زيد بن علي : إذا توفيت المرأة صلى عليها أقرب الناس إليها من
عصبته ، وليس لزوجها أن يصلي عليها إلا أن يأذن له عصبته .
وقال زيد بن علي : كانت تحت أبي امرأة من بني سليم ، فاستأذن أبي
عصبته في الصلاة عليها ، فقالوا : صل رحمك الله .

أخرج الحديث أيضاً محمد بن منصور في « الامالي » من طريق أبي خالد وهوفي كتب
الأئمة . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » نحوه عن عطاء وأبي بكرة ، وأخرج أيضاً ما يؤيده ،
فقال : حدثنا حفص ، عن ليث ، عن يزيد بن أبي سليمان ، عن مسروق ، قال : « ماتت امرأة
لعمرو ، فقال : أنلكنت أولى بها إذا كانت حية ، فأما الآن فأتهم أولى بها » وبأسناده إلى
الزهري قال : الأب والابن والأخ أحق بالصلاة على المرأة من الزوج . وبأسناده إلى قتادة
أنه كان يقول : الأولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج . وعن الحكم إذا ماتت المرأة انقطع
ما بينها وبين زوجها . وقول الامام عليه السلام : « إذا توفيت ... الخ » تفريع على ما رواه من
الحديث ، وكذلك ما رواه عن أبيه زين العابدين . وأورد جميع ذلك في « الجامع » ونقل
بعده عن محمد بن منصور أن الولي أولى بالصلاة من الزوج ، وروي ذلك عن علي عليه
السلام وعلي بن الحسين وزيد بن علي والحسن البصري ومسروق والحكم وسفيان وحسن ،
وبلغنا عن الشعبي أنه قال : الزوج أولى بها من العصبه حتى يوارى بها . اهـ .

واختلفوا في تقديم العصبه على الامام ، فقال المؤيد بالله والشافعي : انها تقدم عليه
أخذاً من اطلاق الأولوية في الخبر . وقال القاضي زيد في « الشرح » : قال أبو العباس
في النصوص : أولى الناس بالصلاة على الميت إمام المسلمين عند القاسم ، رواه عن ابن أبي أويس
عن ابن ضميرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « اذا حضر الامام الجنائزه
فهو أولى بالصلاة عليها من أوليائها » . وذكر علي بن العباس أنه إجماع آل الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » : حدثنا اسماعيل بن عياش ، عن عبد
العزير بن عبيد الله ، عن الحكم ، عن علي ، قال : الامام أحق من صلى على الجنائزه . وحدثنا
جرير عن منصور ، قال : ذهبت مع ابراهيم الى جنازة هو وليها ، فأرسل الى إمام الحي فصلي
عليها . وروي نحو ذلك بإسانيده ، عن أبي بردة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسويد بن غفلة
وجرير : وقال أيضاً : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن جابر ، عن سالم والقاسم وطاووس ومجاهد
وعطاء أنهم كانوا يقدمون الامام على الجنائزه .

وأخرج البيهقي بسنده الى اسماعيل بن رجاء الزبيدي قال : أخبرني من شهد الحسين بن
علي حين مات الحسن ، وهو يقول لسعيد بن العاص : أقدم فلولا أنها سنة ما قدمت . ورواه
أيضاً في « الجامع الكافي » وحكاه عن أبي جعفر وغيره ممن تقدم ذكره وغيره ، ويمكن الجمع
بين ما روي عن علي عليه السلام عند ابن أبي شيبة والقاسم وما روي عنه في الأصل بأن
أولوية العصبه على الزوج انما هي بعد الامام بشهادة الآثار .

تنبيه وأما الوصية بأن يصلي عليه رجل معين فهل يتعين امتثال ما ذكره ..؟ في
« مصنف ابن أبي شيبة » ما لفظه : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن عطاء بن السائب ، عن
محارب بن دثار ، قال : أوصت أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن زيد . وأخرج أيضاً بإسناده
الى محمد - يعني ابن سيرين - قال : أوصى يونس بن جبير أن يصلي عليه أنس بن مالك ،
والى أبي حصين أن عبيدة أوصى أن يصلي عليه الاسود . والى أبي اسحاق أن أباميسرة أوصى
أن يصلي عليه قاضي المسلمين شريح . والى أبي اسحاق قال : أوصى الحرث أن يصلي عليه
عبد الله بن يزيد . وقال أيضاً : حدثنا سهيل بن يوسف عن ابن عون ، عن محمد قال : ما علمت
أن أحداً أحق بالصلاة على أحد الا أن يوصي الميت ، فان لم يوص الميت صلى عليه أهل بيته . اهـ .
وأخرج البيهقي بإسناده الى بعض ولد عبد الله بن مغفل ، قال : أوصى عبيد الله بن مغفل ،
قال : ليلني أصحابي ولا يصلي علي ابن زياد ، قال : فوليه أبو برزة وعائذ بن عمرو وناس من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

باب من تكرر الصلاة عليه ومن لا بأس بالصلاة عليه

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال :
 « أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - وهو شاب من أهل الكتاب - ،
 فأسلم - وهو أغلف - فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اختتن ،
 فقال : اني أخاف على نفسي ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ان كنت تخاف
 على نفسك فاترك ، فمات ^{فكنت} فصلى عليه وأهدي له فأكل ^(١) .

قال في « المنهاج » : الأغلف : الذي لم يختتن ، يقال لكل شيء مغشي عليه : أغلف ، كسيف
 أغلف وفرس غلفى ، ومنه قوله تعالى : « وقالوا قلوبنا غلف » أي عليها أغشية . اهـ .
 وفيه دليل على وجوب الختان لظاهر الأمر ، وعلى أنه يجوز ترك الواجب إذا خشي على
 نفسه ضرراً ، وقد جعل بعض الناظرين من ذلك جواز تركه عند خوف القتل المتوقع كما
 جرت به عادة بعض المتمسكين بأحكام الجاهلية من العوام أنهم لا يقتلون الأغلف . وفيه دليل
 على جواز الصلاة عليه ، وأنه من أهل الموالة بدليل قبوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لهديته وأكله منها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

(١) هنا بياض بنسخي المؤلف رحمه الله بمقدار ثلاثة أسطر بالقطع الكامل فليعلم . اهـ . منه .

١
 الأولى بدليل ضرورة
 عليه أما الهدية
 فقد قبلها صلى الله
 عليه وآله وسلم
 من الكفار وإنما
 ذكرها في الروايات
 حكايته للواقع وأصل
 دأبنا . تمت
 العلامة الحجة مولانا
 بن محمد بن محمد بن
 المؤيد بن أبيه

« لا يصلى على الأغلف لأنه ضيع من السنة أعظمها إلا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه » .

أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل الفقيه ، قال : حدثنا الناصر ، عن محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام ، فذكره . وفي « الجامع الكبير » : وعن علقمة أن علياً كان لا يميز شهادة الأغلف أخرجه البيهقي . وأخرج ابن أبي شيبة : نا أبو أسامة ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن حيان ، عن جابر - هو ابن زيد - ، عن ابن عباس ، قال : « الأغلف لا تؤكل له ذبيحة ولا تقبل له صلاة ولا تجوز شهادته » . اهـ . وأجاز ذبيحته الحسن وحماد بن أبي سليمان . وأخرج ابن المنذر من حديث أبي هريرة ، قال : « سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل أغلف أيمحج البيت ؟ قال : لا حتى يخبثن » ورواه في « مجمع الزوائد » عن أبي برزة بمثله . وقال : رواه أبو يعلى ، وفيه منية بنت عبيد بن أبي برزة ، ولم يرو عنها غير أم الاسود .

والحديث دليل على نحو ما دل عليه الأول من وجوب السنة ، والمراد بالسنة : الطريقة التي شرعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي في هذا المقام تفيد الوجوب بقريضة النبي عن الصلاة على تاركها ، ولظاهر الأمر في الحديث السابق ، وبما ثبت في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اختن إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم » وبما روى أبو داود من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، للرجل الذي أسلم « ألق عنك شعار الكفر واختن » . واحتج القفال لوجوبه بأن القلفة تحبس النجاسة وتمنع صحة الصلاة فتجب إزالتها ، وفيه دليل على أن خشية الضرر عذر في ترك هذا الواجب . واحتج بالآثر المروي عن علي عليه السلام وما قبله من المرفوع القائلون بأنه لا يصلى على الفاسق . ونقل في « الجامع » عن محمد بن منصور ، قال : قلت لأحمد : ما تقول فيمن أسلم ولم يخبثن من غير علة استخفافاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ير الصلاة عليه . واحتجوا أيضاً بحديث جابر بن سمرة قال : « أتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه » رواه مسلم . وبما أخرجه المؤيد بالله في

« شرح التجريد » من حديث عمران بن حصين عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « انه صلى على امرأة زنت ، فرجها باقرارها ، فقال له عمر : تصلي عليها وقد زنت ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي غير أنهم زادوا فيه : « وهل وجدت شيئاً أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل » . قال المؤيد بالله: فلولا أنه كان من المعلوم عند عمر أنه لا يصلى على الفاسق لم يكن لقواله : « أتصلي عليها وقد زنت؟.. » معنى ، ولولا ان ذلك كان صحيحاً لم يقل صلى الله عليه وآله وسلم جيباً له أنها قد تابت بل كان يقول - وما في أنها زنت ما يمنع من الصلاة عليها فثبت المطلوب ، وبما رواه في « مجمع الزوائد » عن عمران بن حصين « أن رجلاً أعتق عند موته ستة رجلة (١) له فجاء ورثته من الاعراب ، فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع ، فقال : أو فعل ذلك ؟ وقال : لو علمنا ان شاء الله ماصلينا عليه » قال الهيثمي : هو في الصحيح — باختصار . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . اهـ .

قال في « التخريج » لفظه في « مسند أحمد » : حدثنا يحيى بن حماد ، نا أبو عوانة ، عن سماك بن حرب ، عن الحسن البصري ، عن عمران ، وفيه من الزيادة بعد قوله : ما صلينا عليه : « ثم أقرع بينهم فأعتق منهم اثنين ، ورد أربعة في الرق » وفي بعض طرقه « ولم يكن له مال غيرهم ، وهو على شرط مسلم لان سماكاً لم يخرج له البخاري . اهـ . وهو في « سنن النسائي » بلفظ : حدثنا علي بن حجر ، نا هشيم ، عن منصور - وهو ابن زاذان - ، عن الحسن ، عن عمران ، فذكره بمعناه الا أنه قال : « لقد هممت ان لا أصلي عليه » . اهـ . ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهيم الا بالجائز ، قالوا : وقياساً على الكافر بجامع عداوة الله سبحانه واستحقاقها لللعن والمذاب . وعند أبي حنيفة والشافعي ورواية عن الامام زيد بن علي وأحمد ابن عيسى أنه يصلى على الفاسق . وكذا عن أبي حنيفة وصاحبيه الا أن يكون باغياً أو قاطع طريق . وعن الشافعي الا قاطع الطريق إذا صلب . واستدل هؤلاء بما أخرجه البيهقي بالاسناد الى مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « صلوا خلف كل بر وفاجر ، واجاهدوا مع كل بر وفاجر » قال علي - يعني الدارقطني - : مكحول

(١) رجلة - بكسر الراء المهملة ومكون الجيم وبفتحةا - كغلبة جمع رجل ، ويجمع أيضاً على رجال ورجالات أفاده في « القاموس » . ١٠ هـ .

لم يسمع من أبي هريرة ، ومن دونه ثقات . قال البيهقي: وقد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال : لا إله إلا الله أحاديث كلها ضعيفة غابة الضعف ، وأصح ما روي في هذا الباب حديث مكحول عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أبو داود في كتاب « السنن » إلا أن فيه ارسالا كما ذكره الدارقطني . اهـ .

وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حفص بن غياث ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « سألت عن المرأة تموت في نفاسها من الفجور أيصلى عليها ؟ قال : صل على من قال : لا إله إلا الله » واختار هذا القول من المتأخرين الامام شرف الدين لما ورد من الآثار ، وعلل ذلك بما تظهر به التفرقة بين المؤمن والفاسق ، فقال : لان في الصلاة على المؤمن حقاً للمصلي وللميت ، فاذا أراد الحي اسقاط حق المؤمن بترك الصلاة عليه لم يجز ، وأما الفاسق ، فالصلاة عليه حق للمصلي فقط ، فيجوز أن يستوفي حقه بالصلاة عليه ، وله أن يسقط حقه بتركها ، إذ لا يؤدي ذلك الى اسقاط حق الغير . قال ابن بهران : وهو نظر دقيق وتحقيق أنيق . اهـ .

قلت : وقد ورد ما يؤيده ، فذكر ابن أبي شيبة في « مصنفه » بعد أن روى حديث « القاتل نفسه بمشقص » ما لفظه : وروى شريك عن أبي جعفر ، قال : انما أَدْع الصلاة عليه أدباً له . وقال البيهقي : وروينا عن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي أنه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال ذلك ليحذر الناس بترك الصلاة عليه فلا يرتكبوا كما ارتكب . اهـ . وهو الذي يفهم من حديث عمران بن حصين عند النسائي السابق في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لقد هممت أن لا أصلي عليه » . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده الى عمران ، قال : سألت ابراهيم النخعي عن انسان قتل نفسه أيصلى عليه ؟ قال : نعم ، انما الصلاة سنة ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالصلاة على مرتكب المعصية ، فيما أخرجه ابن أبي شيبة ، قال : نا عفان بن مسلم ، نا جعفر بن سليمان ، نا عيينة ، عن يزيد بن أصرم ، قال : « سمعت علياً يقول : مات رجل من أهل الصفة ، فقالوا : يا رسول الله ترك ديناراً أو درهما قال : كيتان ، فقال : صلوا على صاحبكم » وفي نحوه أحاديث . ولو كانت الصلاة عليه لا تجوز لما أمر بها فيحمل تركه الصلاة عليه مع كونه صلى الله عليه وآله وسلم أشفق الناس بأمتهم وأشدهم

حنواً عليهم على الزجر والتأديب . وقد وقع مثل ذلك لبعض السادة (١) من شيوخ الإمام القاسم بن محمد أنه دعي إلى الصلاة على رئيس من قبائل العصيمات باليمن، وكان جريئاً على قتل النفوس وأخذ الأموال وقطع الصلاة، والسيد يعرف ذلك منه، فأجابهم إلى الحضور واجتمع عند ذلك خلق كثير، وصف الناس صفوفًا للصلاة عليه، وقام مقام الإمام، ثم التفت إلى الناس، فقال: «أكان هذا يصلي؟.. فقالوا: لا، فانصرف ولم يصل عليه، فوقع ذلك في قلوب الناس موقماً عظيماً، واستعظموا قطع الصلاة استعظاماً شديداً .

سألت زيد بن علي عليه السلام عن الصلاة على ولد الزنا ،
والمرجوم في الزنا ، والمغرم الذي عليه الدين ، فقال عليه السلام :
« صل عليهم وكف عنهم ووارهم في حفرتهم ، فالله أولى بهم ، فإن لم
تفعلوا ذلك فالى من تولونهم إلى اليهود أم إلى النصارى » .

أما ولد الزنا فلأن الذنب لأبويه وليس له ذنب ، وقد تقدم للإمام أنه تجوز الصلاة خلفه فكذلك الصلاة عليه . وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » مألظه : حدثنا أبو الأحوص ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال : يصلى على ولد الزنا إذا صلى . حدثنا حفص عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يرى ولد الزنا على فراشه في بيته يموت وتموت أمه فيصلي عليها .

وأما ما ورد : « لا يدخل الجنة ولد الزنا » فله روايات ، وفي بعضها « أنه شر الثلاثة » وله شواهد معنوية في الحديث ، فهو محمول على أنه مظنة للشر والفساد وأنه كثير التسارع إلى المعاصي نخب النطفة ، وليس بأمر عام لجميع أفرادهم ، بل يوجد منهم من يتوقى أسباب العذاب ، ويكون مظنة للخير ، ولكل عموم خصوص ، وله نظائر مثل « العرافة حق ولا بد للناس من عراف ، والعراف في النار ، ولا يدخل الجنة بخيل ولا يدخل الجنة ولا منان » والمقصود من الجميع الكثرة

(١) هو السيد أمير الدين بن عبد الله . اهـ . منه .

وتوفر المقتضي ولا يلزم منه الاستغراق التام ، وقد أشار الى هذا المعنى في « العلم الشامخ » والنووي في « شرح مسلم » .

وأما المرجوم فلما أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » قال : حدثنا وكيع بن الجراح ، عن سفيان ، عن علقمة ، عن مرثد ، عن الشعبي ، قال : « لما رجم علي³ شراحة جاءت همدان الى علي فقالوا : كيف نصنع بها ؟ فقال : اصنعوا بها كما تصنعون بنسائكم إذا متن في بيوتهن » . وأخرج أيضاً عن ابن بريده ، عن أبيه ، قال : « لما رجم ماعز قالوا : يا رسول الله ما نصنع به ؟ قالوا : اصنعوا به ما يصنع بموتاكم من النسل والكفن والحنوط والصلاة عليه » ، وقد تقدم من حديث عمران بن حصين عند المؤيد بالله ومسلم في قصة الغامدية التي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجمها في الزنا ، قال : ثم أمر بها فصلى عليها ، وتقدم أنها قد تابت ، فبدل على أن الرجم وقع عن اقرارها فأما لو كان حدها بالشهادة ، فقليل : لا يصلى عليها ، وهو مذهب القائلين بترك الصلاة على الفاسق . وقيل : يصلى عليها . وقد روى ابن أبي شيبة في نحوه آثاراً عن السلف منها ما تقدم عن جابر موقوفاً، وعن عمرو بن يحيى مرفوعاً ، ومنها ما لفظه : حدثنا وكيع عن أبي هلال ، عن أبي غالب ، قال : قلت لأبي أمامة : الرجل يشرب الخمر فيموت أيصلى عليه ؟ قال : نعم، لعله اضطلع على فراشه مرة ، فقال : لا إله إلا الله فغفر له بها . حدثنا جرير ، عن المغيرة عن حماد ، عن ابراهيم ، قال : يصلى على الذي قتل نفسه ، وعلى النفساء من الزنا ، وعلى الذي يموت غريقاً من الخمر . وقد نقل عن القاضي أبي بكر بن العربي أنه قال : مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا، والله أعلم .

وأما المغرم فهو - بالعين المعجمة وبعدها مهملة مفتوحة - اسم مفعول من المتعدي ، وقد فسرہ الامام بأنه الذي عليه الدين ، وقد تقدم قبيل « باب السواك » في حديث : « عذاب القبر من ثلاث من البول والدين والنميمة » الاشارة الى الأحاديث الواردة في ترك الصلاة على من عليه دين ، وبيان نسخها عند قوم وامكان الجمع بينها وبين ما ظاهره المعارضة عند آخرين ، بحمل الأحاديث الواردة في الترك على الزجر والترهيب ليرتدعوا عن التسارع الى الدين والتساهل عن قضائه ، وذلك قبل أن يفتح الله على المسلمين بسعة الخراج وبسط الرزق ، فلما وسع الله تعالى عليهم ورد ما يفيد رفع الحرج كحديث « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه » ،

فمن ترك ديناً فعلي ومن ترك مالا فلورثته ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . والبخاري من حديث أبي هريرة « ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرؤوا إن شئتم » النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فأما مؤمن مات وترك مالا فليورثه عصبته ما كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه ، وفي معناه عدة أحاديث .

قال بعض المحققين: فيه دليل على أن للميت حقاً في قضاء دينه من بيت مال المسلمين ، وهو أحد الثمانية الأصناف ، وأنه يستحق ذلك قبل موته بلحظة فلا يسقط حقه بالموت كما لو كان له وديعة عند صاحب بيت المال ، وحكم عام لجميع الأئمة إذ لا وجه يقتضي التخصيص به صلى الله عليه وآله وسلم ، وللتصريح بخلافه في حديث سلمان عند الطبراني : « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي من بيت المال » على أنه قد ورد أن الله تعالى يضمن لصاحب الحق فيما أخذه المستدين منه مع عزمه على القضاء كحديث « من تدين بدين في نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء » أخرجه الحاكم ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام: لا تصل على المرجئة ولا القدرية ،

ولا على من نصب لآل محمد حرباً إلا أن لا تجدد بدأ من ذلك .

قد تقدم في باب فضيلة الجماعة من كتاب الصلاة عند قوله : « وقال زيد بن علي: لا يصلى خلف الحرورية ولا المرجئة... الخ » بسط الكلام على بيان هذه الأصناف ، والغرض هنا بيان أنهم ممن لا يستحق الصلاة عليه بعد الموت لكونهم بذلك فساق تأويل . وقد تقدم أن إحدى الروايتين عنه عليه السلام جواز الصلاة على الفاسق . وحكي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور أنه قال: كل من بغى على المسلمين بغير الحق من خارجي أو غيره أو لصوص قتل في حال محاربه للمسلمين فقد اختلف في غسلهم والصلاة عليهم ، فذكر عن إبراهيم أنه كان يرى الصلاة عليهم ، وقال غيره : لا يصلى عليهم . وبلغنا عن علي عليه السلام أنه كان لا يصلى على من حاربه إذا قتل في حال محاربه إياه . اهـ .

باب كيف يوضع الميت في اللحد

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« يُسَلُّ الرجل سلاويستقبل بالمرأة استقبالا ، ويكون أولى الناس بالرجل
في مقدمه وأولى الناس بالمرأة في مؤخرها » .

أما سَلُّ الميت ، فسيأتي تخريجه في الحديث بعد هذا . وقوله : « يستقبل بالمرأة استقبالا »
قد ورد ما يدل على الاستقبال في الدفن مطلقاً من دون تخصيصه بالمرأة ، وذلك من آثار
الصحابة ، منها ما في « مصنف ابن أبي شيبة » ولفظه : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن
محمّد بن منصور ، قال : حدثت عن عمير بن سعد « أن علياً عليه السلام أدخل ميتاً من قبل
القبلة » . حدثنا حميد بن عبد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن عمير بن سعيد « أن علياً كبر على
زيد بن المكفف أربعاً وأدخله من قبل القبلة » . حدثنا هشيم عن عمران بن أبي عطاء مولى
بني أسد ، قال : شهدت وفاة ابن عباس فوليه ابن الحنفية فكبر عليه أربعاً وأدخله من قبل
القبلة . وأخرج بإسناده إلى إبراهيم أنه أدخل ميتاً من قبل القبلة .

وقوله : « وأولى الناس بالمرأة في مؤخرها » قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن
سفيان ، عن العلاء بن المسيب ، عن أبيه ، قال : يلي سفلة المرأة في القبر أقربهم إليها . حدثنا
معاذ بن معاذ ، نا أشعث ، عن الحسن ، قال : يدخل الرجل قبر امرأته ويلقي سفلةها .

والحديث يدل على مشروعية السَلِّ ، وستأتي صفته ، وعلى أن المرأة يستقبل بها القبلة
عند الوضع معترضة بطول القبر . وقال محمد بن منصور فيما رواه صاحب « الجامع » : وإن
كانت امرأة فإن شأؤوا سلوها وإن شأؤوا استقبلوها . وروي نحوه ذلك حسن علي . ومذهب
أبي حنيفة الاستقبال مطلقاً في المرأة والرجل ، وخالفه الجمهور لما سيأتي ، ويدل على أنه يجوز

لأكثر من واحد النزول في القبر إلا أن ولي الرجل أحق بمقدمه لشرفه ، وولي المرأة أحق بمؤخرها لمكان الستر عليها ، وقد ثبت من طريق ابن أبي شيبة وغيره أن الذي ولي دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة نفر : علي والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعن إبراهيم : قال : ادخل القبر كم شئت . وعن الحسن قال : « لا يضرك شفع أو وتر » ونحوه عن الشعبي .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« لا يخرج جنازة صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل من ولد عبد المطلب كبر عليها أربع تكبيرات ، ثم جاء حتى جلس على شفير القبر ، ثم أمر بالسري فوضع من قبل رجلي القبر ^(١) ، ثم أمر به فسل سلا ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : ضعوه في حفرته لجنبه الأيمن مستقبل القبلة ، وقولوا : بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، لا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لقفاه ، ثم قولوا : اللهم لقنه حجته وصعد بروحه ولقه منك رضوانا ، فلما ألقى عليه التراب ، قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحشى في قبره ثلاث حشيات ، ثم أمر بقبره فربع ورش عليه قربة من ماء ، ثم دعا بما شاء الله أن يدعو له ، ثم قال : اللهم جاف الأرض عن جنبه ، وصعد بروحه ، ولقه منك رضواناً ، فلما فرغنا من دفنه جاءه رجل ، فقال : يا رسول الله إني لم أدرك الصلاة عليه أفأصلي على قبره ؟ قال : لا ، ولكن قم على قبره ، فادع لأخيك وترحم عليه واستغفر له .

(١) رجلي اللحد ، نسخة .

قد تضمن الحديث سنناً كثيرة في آداب الدفن ، ولم أجده بهذا السياق ولكن لفصوله جميعها شواهد قوية من السنة .

فقوله : « لآخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قوله : أربع تكبيرات » ورد في مناه ما أخرجه البيهقي ، عن النضر أبي عمر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر عليها أربعاً . تفرد به النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز (١) ، عن عكرمة وهو ضعيف ، وقد روي هذا اللفظ من وجوه آخر كلها ضعيفة الا أن اجتماع أكثر الصحابة رضي الله عنهم على الأربع كالل دليل على ذلك . اهـ . وقد وقع في بعض حواشي « المجموع » ان الرجل الميم عثمان بن مظعون . وهو أخو النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاعة ، وهذا غلط ذكر للتنبيه عليه إذ هو أول الصحابة موتاً على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة . ولفظ آخر - بكسر الخاء واللام فيه للابتداء وخبره قوله : « جنازة رجل ... الخ » .

وقوله : « ثم جاء حتى جلس على شفير القبر » شفير - بفتح المعجمة - : الحرف أي الطرف ، وشفير كل شيء : حرفه ، وفيه مشروعية الجلوس على شفير القبر لما أن يحثي عليه التراب . وقد تقدم عدة من أسباب المغفرة في الحديث أول الكتاب بقوله : « ثم جلس حتى يدلى في قبره » . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث عبادة بن الصامت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبع الجنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد ، فعرض له حبر من اليهود ، فقال : إنا هكذا نصنع ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « خالفوهم واجلسوا » . وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا رأيتم الجنازة فقوموا ، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع » متفق عليه . وسيأتي الكلام على ما قيل من نسخ الأمر بالقيام وعدمه .

ومحل الحجة هنا قوله : « فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع » ففيه دليل على أن وضعها وقت الجلوس ، وان القيام مشروع في حق من تبعها الى أن توضع . وقد اختلف على سهيل بن صالح راوي الحديث فرواه سفيان ^{الثوري} عنه « حتى توضع بالأرض » ورواه أبو معاوية عن سهيل

(١) بجمعات . اهـ .

« حتى توضع في اللحد » . قال أبو داود: وسفيان الثوري أحفظ من أبي معاوية، وجنح البخاري إلى ترجيح رواية سفيان فبوب عليه باب من اتبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال . فإن قعد أمر بالقيام ، ثم إن لفظ الحديث بشهد لسفيان وهو قوله: « حتى توضع » على صيغة التأنيث ولم يرو إلا كذلك فالضمير للجنازة ، لا توضع في اللحد وإنما توضع على الأرض ، وبديل لذلك حديث البراء قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فانتبهنا إلى القبر ولما يلحد ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلسنا حوله » الحديث . وهو حديث طويل صححه أبو عوانة وغيره . وقال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر ، عن شعبة ، عن ابن أبي عروبة ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : والله إن قيامهم على القبر لبدعة حتى توضع في قبرها إذا صلى عليها . وعن إبراهيم أنه كره القيام عند القبر . حدثنا معتمر بن سليمان ، عن ابن عون ، قال ، ذكر للشمعي القيام للجنازة حتى توضع فكأنه لم يعرف ذلك ، قال ، فذكرت ذلك لمجاهد قال : إنما ذلك إذا صلى عليها لا يجلس حتى توضع . وقد روي عن علي عليه السلام ما يخالف ذلك ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا وكيع ، عن قيس بن سليم ، عن عمير بن سعيد « أن علياً قام على قبر حتى دفن وقال : قليل لا حدكم قيام على قبره حتى يدفن » . وعن أبي قيس ، قال : « شهدت علقمة قام على ميت حتى دفن » . ونحوه عن فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ، وقد يحمل هذا القيام على أنه وقع لحاجة موارد الميت من تقريب أحجار أو تحصيل ماء أو تعريفهم بأداب الدفن أو غيره مما يفتقر الدافن إلى الإعانة فيه ، والله أعلم .

قوله : « ثم أمر بالسري فوضع من قبل رجلي القبر ... الخ » قد تقدم تفسير السري ، وهو دليل على أن الم شروع سل الميت من مؤخر القبر بأن يوضع رأس الميت في ناحية مؤخر القبر وهو محل الرجل ، ولذلك قال : من قبل رجلي القبر أي موضع الرجلين ، فأطلق الحال على الحل . وقد روي في « الجامع الكافي » عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لكل بيت باب ، وباب القبر من قبل الرجلين » . اهـ .

رواه في « مجمع الزوائد » عن النعمان بن بشير ، وقال : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه رجال لم يعرفوا . وروي أيضاً عن محمد - قلت : لعله ابن سيرين - قال : « كنت مع أنس بن مالك في جنازة فأمر بالميت فسل من قبل رجل القبر » رواه أحمد ورجاله ثقات .

وحكي في « الجامع » أيضاً عن الحسن ومحمد أنها ، قالوا : أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مد الميت من قبل رجلي القبر وعلى تريع القبر . وأخرج البيهقي ، عن أبي اسحاق قال : « أوصى الحرث أن يصلي عليه عبد الله بن يزيد ، فصلى عليه ، ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر ، وقال : هذا من السنة » هذا اسناد صحيح . وقد قال : هذا من السنة فصار كالسند : وقد روينا هذا القول عن ابن عمر وأنس بن مالك . وأخرج بسنده إلى عمران بن موسى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مد من قبل رأسه » وبسنده أيضاً إلى ابن عباس بمثله . وأخرج عن الشافعي : أنبأنا بعض أصحابنا ، عن أبي الزناد وريعة والنضر لا اختلاف بينهم في ذلك « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مد من قبل رأسه وأبو بكر وعمر » قال البيهقي : هذا هو المشهور فيما بين أهل الحجاز ، ثم أخرج بعد هذا من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوه صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ، وبين ضعفها . وأما الترمذي فإنه حسن حديث ابن عباس ، وأنكر ذلك عليه بالحجاج ابن أرطاة ومدار الحديث عليه ، قال بعضهم : وهذا إنما يحتاج إليه لو تصور ادخاله صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ، وقد قال الشافعي : إنه غير ممكن ونسب من قال بذلك إلى الجهالة ومخالفة المعلوم ، لأن قبره صلى الله عليه وآله وسلم على يمين الداخل من البيت لاصق بالجدار ، والجدار الذي تحته اللحد نحو القبلة واللحد تحت الجدار ، فمن أين يدخل معترضاً والأمر كذلك ، وهذه الأدلة حجة الجمهور وهي صريحة في رد ما ذهب إليه أبو حنيفة من مشروعية الاستقبال في الرجل والمرأة ، وما نقل عن السلف من فعله كما تقدم ، فهو دليل على الجواز ولكنه لا يساوي المسنون ، والله أعلم .

قوله : « ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : « ضعوه لحفرته لجنبه الايمن مستقبل القبلة » . اللام الاولى بمعنى « في » وهو أحد معانيها ، وقد ثبت في بعض النسخ بلفظ : في حفرته ، واللام في « لجنبه » بمعنى « على » التي للاستعلاء ، كما في قوله : « دعانا لجنبه » ويخرجون الأذقان » ونحوه . وفي معنى الحديث ما أخرجه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من جهة القبلة وأسند به إلى القبلة » قال في « التلخيص » : واسناده ضعيف . وروى العقيلي من حديث بريدة : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل القبلة وألحد له ونصب عليه الابن نصبا » وفي اسناده عمرو بن يزيد التميمي وقد ضعفوه ، وهذا الحديثان يصلحان للاستشهاد بهما مع حديث الاصل . وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم

من حديث عمير بن قنادة مرفوعاً « الكبائر تسع ، وفيه استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً » ورواه البغوي في « الجعديات » من حديث ابن عمر نحوه . قال ابن حجر : ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف . اهـ . ولكنه منجبر بما قبله ، وقد استدل به لتوجيه المختصر إلى القبلة ، ودلالته على توجيه الميت في قبره نحو القبلة أصرح كما لا يخفى . وقد اختلف فيه ٢ فقيل : هو واجب - أعني الاستقبال به إلى القبلة - إذ لم يؤثر خلاف ذلك من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الآن ، وكذا وضعه على جنبه الأيمن لظاهر الأمر في الحديث . وقيل : هما مندوبان ، وأنه يجوز أيضاً وضعه على شقه الأيسر مستقبلاً . قال في « المنار » : وهو بعيد .

قوله : « وقولوا : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله » أخرج الطبراني من حديث البياضي رفعه : « الميت إذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في القبر : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله » رواه الحاكم ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا عبيد الله ، نا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، قال : « كان علي يقول عند المنام وإذا قام : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، ويقول له إذا أدخل الرجل القبر » . وقال في « التلخيص » : أخرج أبو داود وبقية أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا وضع الميت في القبر ، قال : بسم الله وعلى ملة رسول الله » وورد الأمر به من حديثه مرفوعاً عند النسائي والحاكم ، وأعل بالوقف على ابن عمر ، وقفه عليه سعيد وهشام ، ورجحه الدارقطني والنسائي ورجح غيرها رفعه وتفرد برفعه همام ، عن قنادة ، عن أبي الصديق ، عن ابن عمر . اهـ .

قلت : همام بن يحيى ثقة ، وزيادة المدل مقبولة ، ووجدت في نسخة من « مصنف ابن أبي شيبة » ما لفظه : حدثنا وكيع ، عن هشام ، عن قنادة ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا وضعتم موتاكم في قبورهم فقولوا : بسم الله وعلى ملة رسول الله » وهو الذي أشار إليه ابن حجر من ورود الأمر به ، ثم قال : حدثنا وكيع ، عن سعيد ، عن قنادة ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر أنه كان يقول ذلك . ثم قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وضع الميت ، فذكره » فظهر من ذلك أن هشاماً رفعه ،

وأن الذي تفرد بوقفه سعيد على أنه قال في « التلخيص » وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعاً .

قلت : وهذا بناء على أن مراد صاحب « التلخيص » أن الذي وقفه مع هشام سعيد - بالدال المهملة - وهو الموجود في نسخة صحيحة مقابلة على أصل المصنف .

وفي « سنن البيهقي » التي بخط تقي الدين بن الصلاح أن الواقف له مع هشام شعبة بالشين المعجمة وآخرها هاء - فينظر في تصحيح الروايات، ثم قال في « التلخيص » : وفي الباب عن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج ، عن أبيه ، قال : قال لي الجلاج : يا بني إذا مت فألحدني ، فإذا وضعتني في لحدي ، فقل : بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تشن علي التراب شنا ، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك » رواه الطبراني . اهـ . قال في « مجمع الزوائد » : ورجاله موثقون . وأخرج البيهقي بسنده إلى عمير بن سعيد النخعي ، قال : « شهدت علي بن أبي طالب أدخل ميتاً في قبره » فقال : اللهم عبدك وابن عبدك نزل بك وأنت خير منزل به ، ولا نعلم الا خيراً ، وأنت أعلم به ، كان يشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، فآغفر له ذنبه ووسع له في مدخله . وأخرج الحاكم والبيهقي عن أبي أمامة بسند ضعيف « لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى » بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

قوله : « ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لقفاء » فيه النهي عن وضع الميت على وجهه لما فيه من الامتهان وشناعة الصفة التي يكون عليها ، وعن إلقائه على ظهره ، وإشارة إلى أنه يوسد بما يصير به ثابتاً على جنبه الايمن ، وهو دليل قول الاصحاب ، وتوسيده نشزاً أو تراباً . وفي « مجمع الزوائد » عن واثلة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وضع الميت في قبره ، قال : بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ووضع خلف قفاه مدرة وبين كتفيه مدرة وبين ركبتيه مدرة ومن ورائه أخرى » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه بسطام بن عبد الرحمن وهو مجهول .

قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم قولوا : اللهم لقنه حنثه ... إلخ » دليل على أنه يندب سؤال الله تعالى التثيت له عند سؤال منكر ونكير . وقد ورد أيضاً في ذلك ماروي ، عن عثمان قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، فقال : استغفروا لأخيكم واسألوا له التثيت فإنه الآن يسأل » أخرجه الحاكم وصححه وأبو داود وحسنه الترمذي .

وقوله : « وصعد بروحه » بتشديد العين المكسورة مبالغة في طلب التصعيد ، والرفع حتى يصل الى مستقر أرواح المؤمنين ومنتهى صعودها . وفي الأخبار أن روح الكافر تصعد الى سماء الدنيا ثم ترد الى سجين . وروى البيهقي عن عبد الله بن عمر : « أنه لما سوى الكتيب على الميت قام جانب القبر ، ثم قال : اللهم جاف الأرض عن جثتها ، وصعد بروحها ولقها منك رضواناً ، فقلت لابن عمر : شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم شيء قلته من رأيك ؟ قال : إني اذن لقادر على القول ، بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقال في اسناده : ضعف . وضبط ابن الصلاح قوله : « جثتها » بالميم وبعدها مثلثة .

قوله : « فحشا عليه ثلاث حثوات » قال في « شمس العلوم » : يقال : حشا التراب في وجهه يحشوه لغة في يحشي . اه . فيقال في واحدة حثوة ، وحثية ، وجمعه حثوات وحثيات ، وفيه مشروعية الحشو ثلاثاً ، وهو يكون باليدين جميعاً ، وقد ورد أيضاً من حديث عامر بن ربيعة عند الدارقطني : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عثمان بن مظعون ، وأتى القبر فحشى عليه ثلاث حثيات وهو قائم » وأخرجه البزار أيضاً بمعناه وزاد « وهو قائم عند رأسه » . وعن أبي أمامة قال : « توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حثيات حشاها على قبر ففطرت له ذنوبه » أخرجه البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة . وقد روي عن علي عليه السلام « أنه كان إذا حشا على ميت ، قال : اللهم إيماناً بك وتصديقاً برسلك وإيقاناً ببعثك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، ثم قال : من فعل ذلك كتب الله له بكل ذرة حسنة » . رواه الهادي عليه السلام وأخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » عن حسين بن نصر ، عن خالد بن عيسى ، عن حصين ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، فذكره ، وهو أولى مما ذكره الشافعية أنه يستحب أن يقول مع الأولى « منها خلقناكم » ومع الثانية « وفيها نعيدكم » ومع

سنة الواجب
واجتناب
المفحات

الثالثة « ومنها نخرجكم تارة أخرى » إذ ورد ذلك عند وضع الميت كما تقدم في دفن أم كلثوم ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قوله : « ثم أمر بقبره فربع » دليل على سنية التربع وحكى المؤيد بالله في « شرح التجريد » عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أنه ربع قبر ابنه ابراهيم بيده وقبر حمزة بيده » وهما الى الآن مبرمان . وأخرجه الشافعي عن ابراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه مرسلاً « أنه صلى الله عليه وآله وسلم رش قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه الحصى » وروى أبو داود في « المراسيل » والبيهقي من طريق الدراوردي عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه نحوه ، ورجال الطريقين ثقات . قال الشافعي : والحصى لا يثبت الا على مسطح . وأخرج مسلم والشافعي وغيرهما من حديث أبي الهياج الأسدي ، قال : قال لي علي بن أبي طالب : « ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : اذهب فلا تدع تمثالاً الا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً الا سويته » . وأخرج أبو داود والحاكم من حديث القاسم بن محمد قال : « دخلت على عائشة ، فقلت : يا أماء اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة من بطحاء (١) العرصة . وذهب أبو حنيفة وروي عن القاسم عليه السلام الى ان الأولى التسليم ؛ وتسليم القبر أن يجعله كهيئة السنام ، وهو خلاف تسطيعه لما رواه البخاري وابن أبي شيبة من حديث سفيان الثوري « أنه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسنماً » .

وأجيب بما ذكره البيهقي أنه يمكن الجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان أولاً مسطحاً ، كما قال القاسم ، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنماً . اهـ . وهذا على تقدير تساوي الحديثين صحة، والا فقد قال البيهقي : إن حديث القاسم أولى وأصح . ونسب بعد تربية أن يرفع عن الارض قليلاً لما رواه البخاري من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، بلفظ : « إن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع شبراً وطين بطين أحمر من العرصة »

(١) البطحاء : هي الموضع الواسع الذي لانباء فيه ، وأصل البطحاء : مسيل لا يقع فيه دقاق الحصى ؛ والمراد بها هنا نفس الحصى بقرينة اضافتها الى العرصة . ومبطوحة معناه مبسوطة مساوية من البطح ، وهو تسوية المرتفع من الارض حتى تسوى ويذهب عنها التفاوت . تمت « فتح الالاه شرح المشكاة » لابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى .

وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن أسامة بن زيد ، عن عبد الله بن أبي بكر ، قال : رأيت قبر عثمان بن مظعون مرتفعاً . حدثنا يزيد بن هارون ، نا إبراهيم بن عطاء بن أبي ميمونة ، عن أبيه أن عمران بن حصين أوصى أن يجعلوا قبره مربعاً ، وأن يرفعوه أربع أصابع أو نحو ذلك .

قوله : « ورش عليه قربة من ماء » قد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم رش قبر ابنه إبراهيم وزاد في رواية الدراوردي « أنه أول قبر رش عليه » . وأخرج البيهقي من حديث جابر قال : « رش على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماء رشاً ، وكان الذي رش على قبره بلال بن رباح ، بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجله » . وفي إسناده الواقدي وهو من حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه مرسلًا بمعناه ، ورواه سعيد بن منصور ، وقد روي « أن علياً عليه السلام فعل ذلك في قبر فاطمة رضوان الله عليهما » . قيل : والمعنى في الرش تبريد المضجع . وعن بعض الحنفية لا معنى له ، وإنما يفعل ذلك في تهامة لتليد التراب فلا تذهب به الريح ، والله أعلم .

قوله : « ثم دعا بما شاء الله أن يدعو » ثم قال : « اللهم جاف الأرض ... الخ » قد تقدم نحوه من رواية البيهقي . وفي « مجمع الزوائد » عن قتادة أن أنساً دفن ابناً له ، فقال : « اللهم جاف الأرض عن جنبه ، وافتح أبواب السماء لروحه ، وأبدله داراً خيراً من داره » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . وجاف الأرض ، أي ارفع الأرض عن جنبه ، وقد فسره الامام عليه السلام في « غريب القرآن » بذلك فقال : « لا تتجافى جنوبهم » أي تتنحى وترتفع ، ونحوه في « الكشف » ، وهو هاهنا عبارة عن التخفيف من ضغطة القبر التي وردت في حديث سعد بن معاذ وغيره .

قوله : « قال : لا ، ولكن قم على قبره » فيه دليل على أنه لا يصلي على الميت بعد أن صلى عليه ، وعلى أنه لا يصلي على القبر ، إذ لو جازت الصلاة عليه لكان قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك أولى ؛ وقد قام الإجماع على خلافه ، وهذا إذا كان قصد صلى عليه كما في الحديث . وذهب الشافعي إلى أن من لم يصل عليه جاز أن يصلي على القبر ، ولو قد صلى عليه غيره .

واحتج بأدلة بسطها البيهقي في « سننه الكبرى » وأشار إلى بعضها في « التلخيص » ،

فقال : حديث ابن عباس في « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبر دفن ليلاً ، فقال : متى دفن هذا ؟ قالوا : البارحة ، قال : أفلا آذنتموني ؟ قالوا : دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك ، فقام وصفنا خلفه ، قال ابن عباس : وأنا فيهم فصلى عليه « متفق عليه . وفي رواية البخاري « البارحة » وفي رواية الدارقطني « بعد ما دفن بثلاث » وفي أخرى للطبراني « بليتين » وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه . وعن أنس نحوه في البزار وفي « الموطأ » عن ابن شهاب ، عن سهل نحو حديث أبي هريرة ، وعن أحمد والنسائي من حديث زيد بن ثابت نحوه ، وعن أبي سعيد عند ابن ماجه ، وفيه ابن لهيعة ، وعن عقبة بن عامر عند البخاري ، وعن عمران بن الحصين عند الطبراني في « الأوسط » وعنده أيضاً عن ابن عمر وعن كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي ، وعن عامر بن ربيعة وعبادة وأبي قتادة وبريدة بن الحصيب ذكرها حرب الكرماني . اهـ .

ووجه الاحتجاج بذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على من صف خلفه وصلى معه على القبر، وسكوته عن ذلك عند الحاجة بيان للجواز . ولا يقال: يحتمل أن يكون الدفن وقع قبل الصلاة على الجنازة . لانه يقال: شرعتها حينئذ قد كانت معلومة عندهم فلا يتصور منهم الإخلال بها . وأجيب بأنه ورد في بعضها ما يشر بالخصوصية ، وذلك فيما أخرجه مسلم بلفظ : ثم قال : « ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم » ولا يقدح في ذلك سكوته صلى الله عليه وآله وسلم على من صف خلفه لانه وقع منهم بطريق التبعية ، وهو لا ينافي بالخصوصية ، وقد يقال: قد علم من مقاصد الشريعة أن صلاة الجنازة موضوعها الدعاء للميت والاستغفار له ، ولذا خالفت ماهية الصلاة في كثير من أركانها ، حتى قال الناصر : لا مشروع فيها من الأذكار غير الدعاء .

وقال بعض العلماء : هي دعاء محض وليست بصلاة فلا يشترط فيها الطهارة ، لا جرم كان تكرارها على الميت بصلاة من لم يصل عليه من جملة ما يستحب تكراره من الدعاء للميت وطلب المغفرة له والترحم عليه . وقد روي ذلك عن كثير من الصحابة أولهم وأولام بالذكر أمير المؤمنين عليه السلام ، فيما أخرجه ابن أبي شيبة ولفظه : حدثنا هشيم ، نا أشعث ، عن الشعبي قال : « جاء قرظة بن كعب في رهط معه ، وقد صلى علي ابن حنيفة ودفن ، قال :

هذا الحديث
في صحيح البخاري
باب الدعاء للميت

فأمره علي أن يصلي هو وأصحابه على القبر ففعل ، وبسنده الى الحكم ، قال : « جاء سلمان ابن ربيعة وقد صلى عبد الله على جنازة ، فقال له عبد الله : تقدم فصل على أخيك بأصحابك » . وعن يحيى بن أبي كثير أنه بلغه أن أنساً صلى على جنازة بعد أن صلى عليها . وعن ابن أبي مليكة ، قال : توفي عبد الرحمن بن أبي بكر في منزل كان فيه ، فحملناه على رقابنا ستة أميال الى مكة ، وعائشة غائبة فقدمت بعد ذلك فقالت : أروني ، فأروها ، فصلت عليه . . حدثنا ابن عليه ، عن أيوب ، عن نافع ، قال : « توفي عاصم بن عمر وابن عمر غائب ، فقدم بعد ذلك ، قال أيوب : أحسبه ، قال : بثلاث ، قال : فقال : أروني قبر أخي ، فأروه فصلى عليه . . وعن خيشمة « أن أنساً صلى على الحرث بن قيس بعد ما أدركهم في الجبانة ، فصلى عليه بعد ما صلى عليه . . ونحوه عن بشير بن كعب .

فهذه الآثار دالة على أنهم فهموا عدم الخصوصية المدعاة ، وأنها سنة متبعة وخير لا ينبغي تركه ولا فرق في تكرار الصلاة على الميت ما بين الدفن وبعده إذ هي دعاء على كيفية مخصوصة ، ومطلق الدعاء يستوي فيه جميع الاوقات ولا ينافيه حديث الباب ، إذ للقاتل بعدم ترجيح غيره عليه أن يحمله على أن ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لكونها فرض كفاية يسقط بفعل البعض لا سيما فيما تولاه أفضل البشر وسيد الخليفة صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهذا ^{الوجه} مجتمع إن شاء الله الأدلة ويتسنى نظامها في سلك واحد ، والله أعلم .

وأما لو دفن قبل الصلاة عليه ؛ فقال القاضي زيد في « الشرح » ما لفظه : قال السيد أبو طالب : إن ظاهر اطلاق القاسم والمهادي يقتضي أن لا يصلى عليه . قال أبو العباس : إذا لم يصلى عليه رأساً فيصلي وإن دفن . وفي « الوافي » : وإن نسوا الصلاة عليه وإن دفنوه فإنه يصلى عليه إن ذكره إلى ثلاث ، فإن ذكره من بعد الرابع فلا يصلى عليه ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وقال ابن رستم عن محمد : أنه يصلى عليه حتى يعلم أنه قد تمزق ، فإذا شك فيه لم يصلى عليه ؛ حكى ذلك أبو الحسن الكرخي . وعند مالك يصلى إلى شهر . وقال الشافعي : من فاتته الصلاة على الجنازة صلى على القبر .

واختلفوا في المدة التي يصلى فيها على القبر ، فقيل: الى شهر ، وقيل: الى أن يعلم انه قد
بلي . اهـ . وقد علمت مما تقدم أن الصلاة على من لم يصل عليه أحد قبل دفنه أولى وآكد، إذ
لادليل شرعياً يسقطها أصلاً ، وبؤخذ من قوله في حديث الأصل: « ولكن قم على قبره فادع
لاخيك ... الخ » استحباب زيارة القبور والدعاء عندها للميت . وسيأتي استيفاء الكلام على
ذلك قريباً إن شاء الله تعالى .



باب السير بالجنائز والقيام إليها ، وكيف يفعل من لقيها

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان يمشي حافياً في خمسة مواطن ويعلق نعليه بيده اليسرى ، وكان يقول :
إنها مواطن الله عز وجل ، فأحب أن أكون فيها حافياً : إذا عاد مريضاً ،
وإذا شيع جنازة ، وفي العيدين ، وفي الجمعة . »

بيض له في « التخريج » وهو مشهور في كتب الأئمة ، وفيه إشارة إلى صفة السير بها ، وهو أن المستحب لمن أراد تشييعها أن يمشي حافياً . وقد أشار علي عليه السلام إلى الوجه في ذلك بقوله : « انها مواطن الله » أي مواطن رحمته وإحسانه على حذف المضاف بقرينة المقام ، ولما ورد أن الملائكة تمشي مع الميت فيما أخرجه البيهقي بسنده إلى ثوبان : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيع جنازة فأتي بدابة فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أتى بدابة فركبها ، فقيل له في ذلك : فقال : ان الملائكة كانت تمشي فلم أكن لاركب وهم يمشون ، فلما ذهبوا أوقال : عرجوا ركبتي ، وأخرج أيضاً عن ثوبان « أنه خرج في جنازة فرأى ناساً يخرجوا على دوابهم ركبانا ، فقال لهم ثوبان : ألا تستحيون ملائكة الله على أقدامهم وأنتم ركبنا » ومن المعلوم انه ليس لهم نعال ، فقد يكون المقضي لمشي علي عليه السلام حافياً التشبه بهم ، وهذا على تقدير عدم كونه من السنة وانه اجتهد منه لقوله : « فأحب أن أكون فيها حافياً » وقد ورد في « صحيح مسلم » « انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد رجلاً من أصحابه مع جماعة من الصحابة ما عليهم نعال ولا خفاف ولا قلانس ولا قمص » ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان إذا سار بالجنائز سار سيراً بين السيرين ليس بالعجل ولا بالبطيء » .

في « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا محمد بن فضيل، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: « مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنائز وهي تمخض كما يخض الزرق، فقال: صلى الله عليه وآله وسلم: عليكم بالقصد في جنازكم، والقصد: هو التوسط بين طرفي الإفراط من العجل، والتفريط من البطء. وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي واللفظ له، عن عطاء، قال: « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسرف، فقال ابن عباس: هذه ميمونة إذا رفعت نعشها فلا تزغزوه ولا تزلزله وارققوا، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عنده تسع نسوة فكان يقسم لثان، ولا يقسم لواحدة، قال عطاء: والتي لا يقسم لها صفة. وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود، عن ابن مسعود: « أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال: دون الخبز، فإن كان خيراً عجلتموه، وإن كان شراً فبعداً لأهل النار. »

والجنازة متبوعة ولا تتبع وليس معها من يقدمها. والخبز - بخاء معجمة مفتوحة بعدها موحدتان أولاهما مفتوحة - ضرب من العدو وهو خطو فسيح دون العنف، ذكره في « المصباح ».

قال في « التلخيص »: ضعفه البخاري وابن عدي والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم. اهـ. ووجه ضعفه ما ذكره البيهقي أن فيه يحیی الجابر^(١) عن أبي ماجدة وكلاهما ضعيف. أما الأول - فتكلم فيه أحمد ويحيى والبخاري. وأجيب بأنه روى عنه شعبة والسفيانان، وخرج له أبو داود والترمذي والقزويني. وأما الثاني - وهو أبو ماجدة واسمه عائذ بن فضلة، فقالوا: مجهول منكر الحديث. وأجيب بأنه وثقه ابن حبان وغيره من ثقات التابعين، وخرج له الحاكم في « المستدرک » وروى عنه أبو داود والترمذي والقزويني ويؤيد هذا الحديث ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من حديث أبي بكرة « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا لنكاد أن نرمل بها رملاً، ووجه التأييد به إن كاد في الإثبات بمعنى النفي فيفيد أن سيرهم بها دون الرمل، وهو في اللغة: الهرولة، وفشرت الهرولة بأنها الإسراع في المشي دون الخبز، كما في « المصباح »، فصار قول أبي بكرة

(١) هو بجيم وبعد الالف باء موحدة. تمت من خط شيخنا.

في قوة غشي بها دون الخب وهو مساو لرواية ابن مسعود. وأخرج ابن ماجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى « عليكم بالقصد في جنازكم إذا مشيتم » وفي اسناده ضعف لكنه يوافق ما تقدمه. ويظهر من مجموع الروايات انه يستحب الاسراع في المني بالجنازة على وجه لا يكون فيه ازعاج وخروج عن القصد ، وأن المنهي عنه الابطاء والتمهل ، وهو المراد من حديث الاصل ، وعلى هذا يحمل ما ورد عن السلف فيما رواه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور ، عن ابراهيم قال : « كان يقال : انبسطوا بجنازكم ولا تدبوا بها دب اليهود » . حدثنا يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن حماد (١) ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، قال : « لا تدبوا بالجنازة ديب النصارى » وبسنده الى مكحول الأزدي ، قال : سمع ابن عمر رجلا يقول : ارفقوا بها رحمكم الله ، فقال هودوا ، ليسر عن بها أو لأرجعن . وعن أبي جعفر أن علي بن الحسين أوصى : أسرعوا بي المني . وعن الحسن أوصى عمران ابن حصين : إذا مت فأسرعوا ولا تهودوا كما تهود اليهود والنصارى . وعن عمرانه قال حين حضرته الوفاة لابنه : « إذا خرجت فأسرعوا بي المني » وكل ذلك استناد الى الحديث الصحيح عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « أسرعوا بالجنازة فان تكن سالحة فخير تقدمونها اليه ، وان تكن غير ذلك فتر تضعونه عن رقابكم » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الجنازة ثم نهانا عنه ، وقال : إنه
من فعل اليهود .

قد أخرج أهل السنة وغيرهم حديث علي عليه السلام ، وفيه الاشارة الى ثبوت القيام الى الجنازة أولاً ، ثم المنهي عنه ثانياً ، ونذكر كلا الأمرين. أما الاول - فأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عامر بن ربيعة يبلغ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » وفي رواية أخرى من حديث عامر عند الشيخين :

(١) هو ابن أبي سليمان الاشعري . ٥١ .

«إن لم يكن ماشياً معها». وأخرج البيهقي واللفظ له وعزاه أيضاً إلى «الصحيحين» من حديث جابر بن عبد الله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة ، فقام لها ، فقلنا : يا رسول الله ، إنها جنازة يهودي ، فقال : ان الموت فزع ، فإذا رأيتم الجنازة فقوموا لها ، وفي رواية من حديث جابر أيضاً عند مسلم « قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجنازة مرت به حتى توارت » وفي أخرى « لجنازة يهودي حتى توارت ». وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي واللفظ له عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « كان مهمل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية فمروا عليهما بجنازة ، فقاما ، فقيل لهما : إنه من أهل الأرض - أو من أهل الزمة - فقالا : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة فقام ، فقيل له : إنها جنازة يهودي ، فقال : أليست نفساً ». وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان « إنما تقومون إعظاماً للذي يقبض النفوس » في لفظ ابن حبان « إعظاماً لله الذي يقبض الأرواح » ولفظه في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر أنه قال : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله تمر بنا جنازة الكافر تقوم لها ؟.. قال : نعم ، قوموا لها فانكم لستم تقومون لها إنما تقومون إعظاماً للذي يقبض الأرواح » رواه أحمد والبخاري والطبراني في « الكبير » ورجال أحمد ثقات .

واختلف أهل العلم في ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيره إلى أنه غير واجب ، وقال : هذا الأمر إما أن يكون منسوخاً أو أنه قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره والقعود أحب إلي . اهـ . والقائلون بالنسخ وهو الثاني من الأمرين احتجوا بحديث الباب ، وبما أخرجه مسلم عن علي عليه السلام : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنازة ثم قعد ». وأخرج أحمد والبخاري والطحاوي عن علي عليه السلام ، قال : « رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام في جنازة فقمنا ، ثم رأيناه قعد فقمنا » وأخرج الطبراني وأحمد والمديني ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والضياء المقدسي وابن ماجه وأبو زرعة وابن الجارود والطحاوي وابن حبان وابن جرير ، عن علي عليه السلام ، قال : « إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنازة مرة واحدة ، ثم لم يعد بعد ». وأخرج الحميدي والمديني ، عن علي عليه السلام ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالقيام في الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك ». وأخرج النسائي وابن ماجه والطبراني أن أبا موسى الأشعري حدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا مرت بك جنازة رجل مسلم أو يهودي أو نصراني فقوموا لها ، فإنا لسنا نقوم لها وإنما نقوم

ان معها من الملائكة ، فقال علي عليه السلام : ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامرة ، كانوا أهل الكتاب يتشبه بهم في الشيء فاذا نهي انتهى . ورواه مسدد بلفظ : فقال علي عليه السلام : « ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط غير مرة واحدة ليهودي من أهل الكتاب ثم لم يعد ، وكان اذا نهي انتهى » . ورواه في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس . اه .

قلت : سنده في النسائي بلفظ : أخبرنا محمد بن منصور ، قال : نا سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، قال : كنا عند علي فذكره بمعناه باختصار . وفي « التلخيص » ما فظه : حديث علي عليه السلام « قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للجنازة حتى توضع وقام الناس معه ، ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود » البيهقي من طرق وافق في بعضها هذا السياق . ورواه ابن حبان بلفظ : « كان يأمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » . اه .

وفي « مجمع الزوائد » عن زيد بن وهب ، قال : « تذاكرنا القيام عند الجنازة عند علي عليه السلام ، فقال ابن مسعود : مازلنا نفعله ، فقال علي : صدقت ذاك وأنتم يهود » ورواه الطبراني واسناده حسن . وعن عائشة قالت : « انما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة يهودي مر بها عليه » رواه البزار واسناده حسن . اه .

ففي هذا دليل على أن آخر الأمرين هو ترك القيام ، وفي كلام علي عليه السلام دليل على النهي عنه أيضاً ، وهو محمول على الكراهة ، كما ذهب اليه بعض الشافعية كالحاملي أنه يكره القيام لها . وقال النووي : القعود انما هو لبيان الجواز والقيام باق على استحبابه . اه . وفيه اشارة الى وجه الجمع بين الأدلة وهو الذي يناسب التعليل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان الموت فزع » أي ذو فزع ، أو جعل نفس الموت فزعا مبالغة لانه لا يخلو عنه . وبقوله : « اعظاماً لله الذي يقبض الارواح » وذلك لان الموت كتبته الله على كل نفس منفوسة من حقه أن يستشعر منه الخوف والرعب ، ومن حق المرعوب أن يكون قلقاً مستوفزاً فيجلس ان كان نائماً ويقوم ان كان قاعداً ، وقلة الاحتفال بهذه النازلة الفظيعة و اظهار التجلد دونها انما يكون ممن أخذت الغفلة بجماع قلبه ، ففي الامر بالقيام اراحة لهذه الغفلة وتقرير لذلك المعنى في النفوس ، ولما فيه من استقبال حكمة الحكيم بما يناسبها من الاعظام والتفخيم ، وأمر

بالعمود لبيان أن الأمر ليس على حد الوجوب ، وأنهم في فسحة من ذلك وإن كان القيام أحب إليه ، ولكن قد ورد ما يخالف هذه العلة فيما رواه في « مجمع الزوائد » عن حسين وابن عباس أو عن أحدهما رضي الله عنهما أنه قال : « إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل جنازة يهودي مر بها عليه ، فقال : آذاني ريحها » . قال الهيثمي : حديث ابن عباس رواه النسائي خلا قوله : « آذاني ريحها » وحديث حسين ليس عند أحمد منهم ، رواه أحمد والطبراني في « الاوسط » نحوه ورجاله رجال الصحيح . وعن الحسن بن علي : « أنه مرت بهم جنازة فقام القوم ولم يقم ، فقال : ماذا صنعتم إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأذياً بريح اليهودي » رواه النسائي باختصار ، ورواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة ، وفيه كلام . وعن عبد الله بن عياش ^(١) بن أبي ربيعة ، قال : « ما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الجنازة إلا أنها كانت يهودية فأذاه ريح بخورها فقام حتى جازت » . رواه الطبراني في « الكبير » وفيه أبو عمرو السدوسي ولم يرو عنه غير أبي عامر العقدي وبقية رجاله ثقات . اهـ . وإذا لم يكن في السدوسي الا تفرد الراوي عنه فليس بقادح كما تقدم نظيره .

وفي هذه الاحاديث اشارة الى ما ذكره الشافعي من أنه يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام لعله ، وذكر بعضهم أن اختلاف العلل الواردة في هذه الاحاديث محمول على اختلاف الأحوال والأشخاص ، أو يقال : لا مانع أن يكون للمعلول الواحد علل كثيرة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« إذا لقيت جنازة فنخذ بجوانبها وسلم على أهلها ، إنه لا يترك ذلك إلا عاجز » .

قد تقدم في باب الأذان من حديث الكتاب أن ذلك أحد الثلاث التي لا يدعون الا عاجز ، وتقدم ماورد في الاخذ بجوانب السرير وكيفية الحمل وثواب ذلك قريباً . وفي « مصنف ابن

(١) عياش بجملة مفتوحة وشدة مثناة وبشين معجمة ذكره في « المغني » . اهـ . من خط شيخنا حفيد المؤلف .

أبي شيبة « حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ثور ، عن عامر بن جشيب^(١) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء : « من تمام أمر الجنازة أن تشيمها من أهلها وأن تحمل باركانها الأربعة وأن تحثو في القبر » . وأما قوله : « وسلم على أهلها » فهو من التعمية السنونة لأهل الميت . والتعمية : فعل ما يوجب التصبر لأهل الميت من الدعاء لهم وذكر ما يسليهم ويخفف عنهم ألم المصيبة ، والدعاء بالسلام من ذلك القبيل . وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً : « من عزى مصاباً كان له له مثل أجره » أخرجه الترمذي وضمه وابن ماجه وابن السني والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي ردة . وأخرج ابن ماجه عن عمرو بن حزم مرفوعاً : « ما من رجل مؤمن يعزي أخاه بمصيبته إلا أكساه الله حلل الكرامة يوم القيامة » .



(١) هو بفتح الجيم وكسر المعجمة بعدها تحتانية وآخره موحدة: أبو خالد الحمصي ، عن خالد بن معدان . وعنه معاوية بن صالح ، وثقه الدارقطني ، وقال : لم يسمع من أبي الدرداء من الخامسة قلت . « تقريب » « وخلاصة » . اهـ . من خط شيخنا دامت أفاضه .

باب الصياح والنوح

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس منا من خلق ، ولا من سلق ،
ولا من خرق ولا من دعا بالويل والثبور » . قال زيد بن علي عليه السلام :
الساق : الصياح . والخرق : خرق الجيب . والخلق : خلق الشعر .

الصياح : صوت كل شيء إذا اشتد ، ذكره الثعالبي في « فقه اللغة » . والنوح : مصدر ناحت
المرأة نوحاً ونواحاً ونياحاً ، ونياحة . والنوح اسم للنساء مجتمعن للحزن من اطلاق اسم
المعنى على العين ، وجمع النوح : أنواح . وفي « الصحاح » التناوح : التقابل ، يقال : الجبلان
يتناوحيان ، ومنه سميت النوائح لأن بعضهن يقابل بعضاً . والسلق - بالسين المهملة - يروى
بالصاد المهملة - : شدة الصياح ، وهو نحو ما ذكره الامام إذ تفسيره بالصياح يراد به ما تصحبه
الشدة ، كما قاله الثعالبي . ونقل عن ابن جريج أنه قال : هو أن تمرش المرأة وجهها وتصكه ،
ولعله أخذه من قول بعض العرب : سلقه بالسوط : نزع جلده ، وسلقت اللحم عن اللحم أي
انتهيته ، ذكره بعضهم . وفي « القاموس » السالقة : رافعة صوتها عند المصيبة لاطمة وجهها .
والخرق - بالخاء المعجمة والراء - : الشق ، ذكره في « النهاية » . وفسره عليه السلام بأنه خرق
الجيب ، والمراد به جيب القميص ، وهو ما يفتح على النحر ، وهذا في أغلب الأحوال من
صنيع النساء . والويل قال في « المنهاج » : قيل : واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً
قبل أن يبلغ قعره . وقيل : واد في جهنم لو سيرت به الجبال لانماعت من حره . والثبور :
الهلاك ، قال الله تعالى : « لاتدعوا اليوم ثوراً واحداً وادعوا ثوراً كثيراً » . اهـ .

وبقوله : « ليس منا » أي من أهل سنتنا وطريقتنا .

والحديث : أخرج نحوه في « مجمع الزوائد » عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس منا من حلق ، ولا من سلق ، ولا من خرق » رواه البزار ورجالـه ثقات ، ورواه أبو يعلى أيضاً . اهـ . وأخرج البخاري من حديث أبي موسى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برىء من الصالقة والخالقة والشاقة » وأخرج البيهقي بسنده إلى أسيد ابن أبي أسيد عن امرأة من المبايعات قالت : « كان فيما أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المعروف الذي أخذ علينا أن لا نعصيه فيه ، ثم أن لا نخعش وجهاً ، ولا ندعو وبلا ، ولا نشق جيباً ولا ننشر شعراً » . وفي الباب أحاديث كثيرة بمعناه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النوح » .

أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا علي بن هاشم ووكيع عن ابن أبي ليلى ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إنما نهيت عن النوح » . وفي « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى عن النوح » رواه البزار ، وفيه عيسى بن أبي عيسى الحنط (١) وهو ضعيف . اهـ .

وفي معناه أحاديث قوية منها ما في « المجمع » أيضاً عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أربع في أمتي ليسوا هم بتاركيها : الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة ، تبعث يوم القيامة النائحة إذا لم تتب عليها درع من قطران » . قال الهيثمي : هو في الصحيح باختصار ، رواه البزار واسناده حسن . وعن ابن عباس قال : « لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة رن ابليس رنة اجتمعت اليه جنوده ، فقال : يا أسوا أن تردوا أمة محمد على الشرك بعد يومكم هذا ، ولكن اقتنوهم في دينهم ، وأفسدوا فيهم النوح » رواه الطبراني في « الكبير » ورجالـه موثقون . اهـ . وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري ، قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النائحة والمستمعة »

(١) بجملة مفتوحة وشدة نون وطاء مهملـة بعد الالف ، أو هو بالخاء المعجمة ومثناة تحتية شدة ، أو بجملة وباء موحدة شدة .

وعن أم عطية رضي الله عنها قالت : « أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
لا ننوح » متفق عليه .

والحديث يدل على تحريم النوح ، وورد فيه من الوعيد ما يدل على التغليظ فيه ، وهو
محمول على ما كان داخلا تحت الاختيار من رفع الصوت وترجييعه وما يصحبه من الخلق
والسلق والخرق والدعاء بالويل ، وهو دعوى الجاهلية وغير ذلك مما يمتاده أهل الغفلة ، وأما
مالا يمكن دفعه فلا يتوجه النهي اليه . وقد أشار اليه ما أخرجه أحمد من حديث ابن عباس
قال: « ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء ، فجعل عمر يضربهن
بسوطه ، فأخذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ، وقال : مهـ لا ياعمر ، ثم قال :
ايا كن ونعيق الشيطان ، ثم قال : انه ما كان من المين ومن القلب فمن الله عز وجل ومن
الرحمة ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » وأخرجه النسائي عن أبي هريرة باختصار .

والنعيق في الأصل: من نعق الراعي بالغنم: اذا دعاها لتمود اليه ، ففيه دليل على جواز
البكاء الخالي عن التكلف . وقد أشار الى ذلك البخاري ، فقال : « باب ما يكره من النياحة »
وظاهر من التبعض ، وأورد بعده: « وقال عمر : دعهن يكن على أبي سليمان- يعني خالداً (١) -
مالم يكن نفع أو اقلقة » والنفع: التراب على الرأس والقلقة: الصوت . وأخرج أيضاً من حديث
عبد الله بن عمر : « ان الله لا يعذب بدمع المين ولا يحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا (٢) »
ويرحم ، وأخرج البيهقي بسنده الى جابر بن عبد الله ، قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعبد الرحمن بن عوف الى النخل ، فاذا ابنه ابراهيم يجود بنفسه ، فوضعه في حجره ففاضت
عيناه ، فقال عبد الرحمن : أتبكي وأنت تنهى الناس ؟ فقال : إني لم أنه عن البكاء انما نهيت عن
النوح : صوتين أحمرين فاجرين ، صوت عند نفمة لهو ولعب ومزامير شيطان ، وصوت عند
مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه ، وهذا هو رحمة ، ومن لا يرحم لا يرحم ، يا ابراهيم
لولا أنه أمر حق ووعد صدق وأن آخرنا سيلحق بأولنا لحزننا عليك حزناً هو أشد من هذا ،
وإننا بك لحزنون تبكي المين ويحزن القلب ولا نقول ما يستخط الرب » وهو في « الصحيح »

(١) يزيد خالد بن الوليد . ٥١ . من خط حفيد المؤلف .

(٢) إشارة الى اللسان .

بروايات مختلفة ، ولا يعارض هذه ما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد ، عن نافع ، عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بنساء بني عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد ، فقال : لكن حمزة لابواكي له ، فجاء نساء الأنصار يبكين حمزة ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال : مروهن فلينقلبن ولا يبكين على هالك بعد اليوم » وفي رواية البيهقي « فبكين على حمزة عنده ورقد فاستيقظوهن يبكين ، فقال : يا ويحهن انهن لها هنا حتى الآن؟! مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم » وأخرجه بنحوه من حديث أنس بن مالك ، وذلك لما ذكره البيهقي من أنه يحتمل أن يكون المراد به على هالك من شهداء أحد . فكأنه قال : حسبكن ما بكيتهن عليهم . وقد وردت الرخصة في البكاء بعد الموت بدمع العين وحزن القلب . اهـ . وقال غيره : إنه عبر عن النياحة بالبكاء وإن آخر الحديث ناسخ لأوله .

وأما ما ورد من حديث جابر بن عتيك « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب ، فصاح به ، فلم يجبه ، فاسترجع صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : غلبنا عليك يا أبا الربيع ، فصاح النسوة يبكين ، فجعل ابن عتيك يسكتهن ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : دعين فاذا وجب فلا تبكين باكية ، قالوا : وما هو الوجوب يا رسول الله؟ قال : إذا مات « أخرجه مالك والشافعي عنه وأحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم . فالنهي عن البكاء منصرف الى النوع الذي وقع منه وهو الصياح ، ومعناه لغة : شدة الصوت كما تقدم ، وهو داخل في النوح ، وتقييده للنهي بالموت دليل على أن المنهي عنه ما كان بكاءً ونياحة على الميت وما وقع قبل الموت فهو أمر آخر .

وأما حديث عائشة قالت : « لما جاء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة جلس يعرف فيه الحزن ، وأنا أنظر من صير الباب - يعني شق الباب - فأناه رجل ، فقال : ان نساء جعفر - وذكر بكاهن - ، فأمره أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتاه الثانية فآخبره أنهن لم يطمئن ، فقال : انهن ، فأناه الثالثة ، فقال : والله لقد غلبننا يا رسول الله فرعمت أنه قال : فاحت في أفواههن التراب ، فقلت : أرغم الله أنفك لم تفعل ما أمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تترك رسول الله من العناء ، متفق عليه ، فقد تأوله بعضهم على أنه بكاء

بنوح وصياح ، ولهذا تأكد النهي ولو كان مجرد دمع العين لم يفته عنه لانه فعله وأخبر أنه ليس بحرام وأنه رحمة ، وتأوله بعضهم على أنه كان بكاءً من غير نياح ولا صوت ، ويعده أن الصحابيَّات يتأدين بعد تكرار نهيهن على فعله وهو محرم ، وانما كان مجرد النهي عنه تنزيهاً أو أدباً لا للتحريم ، فلماذا أصررن عليه متأولات . ذكر هذين الوجهين النووي ، وفي الوجه الآخر نظر اذ يعد الأمر بأن يحثي في أفواههن التراب على ترك الأدب ، وفعل مالا بأس به ^{أمره} صلى الله عليه وآله وسلم والاول هو الصواب .

وقد أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » عن وكيع ، نا إسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن عامر بن سعد البجلي ، عن أبي سعيد وثابت بن يزيد وقرظة بن كعب ، قالوا : « رخص لنا في البكاء على الميت في غير نوح » . حدثنا شريك ، عن أبي اسحاق ، عن عامر بن سعد ، قال « دخلت على أبي مسعود وقرظة بن كعب ، فقالا : انه رخص لنا في البكاء عند المصيبة » . وأخرج بسنده الى عائشة ، قالت : « حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعي سعد بن معاذ ، والذي نفس محمد بيده إني لا أعرف بكاء عمر من بكاء أبي وإني لفي حجرتي » . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زار قبر أمه فبكى ، وأبكى من حوله » الحديث ...

وقد ورد الاذن في الكلام حال البكاء بشيء من صفات الميت من دون كذب ولا استمرار ، وذلك لما أخرجه البخاري وغيره « أن فاطمة عليها السلام بكت أباهما فقالت : يا أبتاه من ربه ما أدناه . يا أبتاه الى جبريل أنعام . يا أبتاه جنة الفردوس مأواه » زاد فيه حماد بن زيد عن ثابت . « يا أبتاه أجاب رباً دعاه » .

وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، قال : « جعلت أم سعد تقول : ويل أم سعد سعداً . صرامة وجداً . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تزيدين على هذا ؟ ألا تزيدين على هذا ؟ وكان والله ما علمت حازماً في أمر الله قوياً في أمر الله » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه مسلم الملائي وهو ضعيف ، ورواه أيضاً عن محمد بن اسحاق ، قالت : أم سعد حين احتمل نعشه وهي تبكيه : « ويل أم سعد سعداً . صرامة وجداً . وسيداً مسدداً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كل باكية تكذب الا باكية سعد بن معاذ » . وعن أم سلمة « أنها قالت :

بارسول الله إن نساء بني مخزوم قد أئمن مأتمهن على الوليد بن الوليد بن المغيرة فأذن لي، فأذن لها، فقالت وهي تبكيه:

أبي الوليد بن الوليد بن المغيرة أبي الوليد بن الوليد أخا العشيرة ،

رواه الطبراني في « الصغير » و « الاوسط » وفيه أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف . وفي مجموع ذلك ما يفيد قوة الحجة وقد انجبر الضعف برواية محمد بن اسحاق المذكورة وهو مقبول مطلقاً مع حديث فاطمة رضوان الله عليها في الصحيح ، والله سبحانه أعلم .



باب توجيه الميت الى القبلة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من ولد عبد المطلب
وهو يجود بنفسه ، وقد وجهوه لغير القبلة ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك أقبلت الملائكة
عليه وأقبل الله عليه بوجهه ، فلم يزل كذلك حتى يقبض ، قال :
ثم أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلقنه لا إله إلا الله ،
وقال : لقنوها موتاكم فإنها من كانت آخر كلامه دخل الجنة » .

أما التوجيه الى القبلة ، فخرج البيهقي بسنده الى أبي قتادة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر ، فقالوا : توفي وأوصى بثلثه لك يا رسول الله ،
وأوصى أن يوجه الى القبلة لما احتضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أصاب
الفطرة ، وقد رددت ثلثه على ولده ، ثم ذهب فصلى عليه ، وقال : اللهم اغفر له وارحمه
وأدخله جنتك وقد فعلت ، وأخرجه الحاكم ، وقال : صحيح . وأخرج البيهقي بسنده الى
عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك في قصة ذكرها قال : « وكان البراء بن معمر أول
من استقبل القبلة حياً وميتاً ، وهو مرسل جيد ، ويذكر عن الحسن قال : « ذكر عمر الكعبة ،
فقال : والله ما هي الا أحجار نصبها الله قبلة لأحيائنا ، ونوجه اليها موتانا ، وقد تقدم حديث
عمير بن قتادة مرفوعاً : الكبائر تسع وفيه : « استحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً ،
رواه أبو داود والنسائي والحاكم ، ورواه البغوي في « الجمعيات » من حديث ابن عمر نحوه ،

ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف . وقد اختلف عليه فيه . ومجموع ذلك دليل على سنية توجيه المختصر نحو القبلة .

وقد أشار حديث الأصل الى وجه العلة من اقبال الله عز وجل وملائكته عليه . وفيه تعرض للرحمة والمغفرة ، وهذا كما جاء في صلاة المقبل بوجهه الى الله نحو القبلة في حديث أبي ذر عند أحمد وابن خزيمة وأبي داود والنسائي مرفوعاً « لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف » وجرى على هذا عمل السلف ، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » بسنده الى يحيى ابن أبي راشد البصري ، قال : قال عمر حين حضرته الوفاة لابنه : « اذا حضرت الوفاة فاحرفني » . وعن ابراهيم ، قال : كانوا يستحبون أن يوجه الميت نحو القبلة اذا حضر - وعن عطاء والحسن نحوه - وعن سعيد بن المسيب كراهته ، وقال : الميت امرأ^(١) مسلماً . وأخرج بسنده الى زرعة بن عبد الرحمن انه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن ، ففتني على سعيد فأمر أبو سلمة أن يحول فراشه الى الكعبة فأفاق ، فقال : حولتم فراشي ؟ فقالوا : نعم فنظر الى أبي سلمة ، فقال : أراه عملك ، فقال : أجل أنا أمرتهم . قال : فأمر سعيد أن يعاد فراشه . اهـ . وعن الشعبي قال : ان شئت فوجه الميت ، وان شئت فلا توجهه .

وأما التلقين ، فروي في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله لم يدخل النار » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطني . اهـ . وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وأعله ابن القطان بـ صالح بن أبي عريب وانه لا يعرف . قال ابن حجر : وتعقب بأنه روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج محمد بن منصور في « الامالي » حدثنا علي بن حكيم ، عن شريك ، عن عبد الله بن عيسى ، عن عبد الله بن جبر ، عن أنس بن مالك ، قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غلاماً كان يخدمه يهودياً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فنظر الغلام الى أبيه ، فقال : قل مايقول محمد ، فقال الغلام : أشهد أن لا إله إلا الله وانك رسول الله ثم مات ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : دونكم أخاكم » . قال في « التخريج » : عبد الله بن حبر المذكور هو (١) كذا صححه بخطه . اهـ . من خط حفيده . اهـ . ولعله خبر ينفرد به محمد بن حبر كما يشاهد من كلامه

عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، لأن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى روى عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك ، لا عن والده عبد الله بن جبر بن عتيك ، فقد ذكر المزي في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك روايته عن أنس ، ورواية عبد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ، وهذا اسناد حسن ، وقد أخرجه البخاري بمعناه عن أنس . وأخرج نحوه في « مجمع الزوائد » عن صفوان بن عسال المرادي ، قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غلام من اليهود وهو مريض ، فقال : أتشهد أن لا إله الا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، ثم قبض ، فولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون ففعلوه ودفنوه » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن .

واعلم أن الأحاديث في أن كلمة التوحيد سبب لدخول الجنة ، وردت مطلقة ومقيدة ، فالملق كحديث عثمان عند مسلم : « من مات وهو يعلم أن لا إله الا الله دخل الجنة » . وفي « البخاري » « ما من عبد يشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه الا حرمه الله على النار » . وعند مسلم من حديث أبي ذر قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم وعليه ثوب أبيض ، ثم أتيتُه وقد استيقظ ، فقال : ما من عبد قال : لا إله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة » . وعن عثمان عن عمر مرفوعاً : « إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك الا حرم على النار : لا إله الا الله » رواه الحاكم . وفي « مجمع الزوائد » وغيره من الشواهد ما لا يتسع له هذا المقام . وقد أخرجنا في « الصحيحين » حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك الانصاري البصري أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله حرم على النار من قال : لا إله الا الله يبتغي بها وجهه الله » . قال محمود بن الربيع : فحدثتها قوماً فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما قال ذلك قط ، فكبر ذلك علي فجعلت لله علي إن سلمني الله حتى أقفل من غزوتي ان أسأل عنها عتبان بن مالك ان وجدته حياً ، ففعلت فأهلكت بحجة أو عمرة ، ثم سرت حتى قدمت المدينة ، فأتيت بني سالم ، فاذا عتبان بن مالك شيخ أعمى يصلي لقومه الى قوله ، ثم سأله عن الحديث فحدثني كما حدثني أول مرة ، تابعه الحصين بن محمد ، عن عتبان ، وله شواهد جمة من غير عتبان .

وذهب جماعة من أهل العلم والحديث الى ابقائها على ظواهرها ، وعدّها من أعظم

البشائر للأمة المحمدية ، والى ذلك جنح السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في كتاب « قبول البشرى بالتيسير للبشرى » فقال : وفي الحديث المتفق على صحته من حديث أبي ذر في البشرى العظمى لمن مات لا يشرك به شيئاً ، وفيه أن أبا ذر مازال يستنكر ذلك حين سمعه من نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكرر استفهام الإنكار حتى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « على رغم أنف أبي ذر » أخرجه البخاري ومسلم . وعن أبي الدرداء مثله في تفسير : « ولئن خاف مقام ربه جنتان » وفيه « على رغم أنف أبي الدرداء » والحديث أبي الدرداء طرق أخرجه أحمد والطبراني والذهبي في ترجمة عطاء بن يسار من « الميزان » ورجال الذهبي رجال « الصحيحين » ، وذلك يدل على اتفاقهما ، وليس في الحديث علة إلا الشك في اتفاقهما ، وعطاء من كبار التابعين محتمل للقاء أبي الدرداء ، فقد صح الحديث على شرط مسلم بكل حال ، وإن صح التصريح باللقاء صح على شرط البخاري ، وبقية الطرق شواهد تقوي ذلك . وللسيد رحمه الله في ذلك .

برغم أبي الدرداء ورغم أبي ذر تواترت البشرى وصرح بإيسر
وخلده الحفاظ في كل مسند وسارت به الركبان في البر والبحر

انتهى المراد منه .

وذهب بعضهم الى أن الأحاديث الواردة في ذلك محمولة على ماورد منها مقيداً ، وهو ما أخرجه الطبراني في « الاوسط » عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من قال : لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة ، قيل : وما اخلاصها ؟ قال : أن تحبزه عن محارم الله » وفي رواية له في « الكبير » « أن تحبزه عما حرم الله عليه » وفيه نظر من وجهين .

الأول : ان في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، وهو وضاع ، ذكره في « مجمع الزوائد » فلا يصح أن تقيد به الأحاديث الصحيحة .

الثاني : ان في حديث أبي ذر في « الصحيح » « وان زنا وان سرق ثلاث مرات » وكذا في حديث أبي هريرة عند مسلم ، وهما من الكبائر . وفي حديث عتب بن مالك كان من عمل ، فيكون حديث زيد بن أرقم حينئذ في محل المعارضة لا التقييد . والواجب مع ذلك سلوك

طريقة الترجيح للأدلة الصحيحة عليه . ونقل النووي في « شرح مسلم » عن القاضي عياض أن جماعة من السلف منهم سعيد بن المسيب ، قالوا : كان هذا قبل نزول الفرائض والأمر والنهي . وأجيب عنه بأنه ضعيف أو باطل لأن راوي أحد هذه الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام أسلم عام خير سنة سبع بالاتفاق ، وكانت أحكام الشريعة مستقرة .

وقال بعضهم: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ، وجزم به البخاري ذكره في « كتاب اللباس » قال القاضي : وهذه التأويلات إنما هي إذا حملت الأحاديث على ظاهرها ، وأما إذا نزلت منازلها فلا يشكل تأويلها على ما بينه المحققون ، فنقرر أولاً أن مذهب أهل السنة باجمعهم من السلف الصالح وأهل الحديث والفقهاء والمتكلمين على مذهبهم من الأشعريين أن أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى ، وإن كل من مات على الإيمان وتشهد بخلصاً من قلبه بالشهادتين فإنه يدخل الجنة ، فإن كان تائباً أو سالماً من المعاصي دخل الجنة برحمة الله وحرّم على النار ، وهذا يعني تأويل البخاري وإن كان هذا من الخلطين بتضييع ما أوجب الله عليه أو بفعل ما حرم عليه فهو في المشيئة لا يقطع في أمره بتحريمه على النار ولا باستحقاقه الجنة لأول وهلة ، بل يقطع بأنه لا بد من دخول الجنة آخرأ ، وحاله قبل ذاك في نظر المشيئة .

قلت : وهذا يصلح تفسيراً لما دل عليه قوله تعالى : « إن الله لا يغفر إن يشرك به ، الآية » وليس فيه تعرض للوارد « من تلك الأحاديث » ، قال : ويمكن أن تستقل الأحاديث ، بنفسها ويجمع بينها فيكون المراد باستحقاق الجنة ما قدمناه من إجماع أهل السنة أنه لا بد من دخولها لكل موحد ، أما معجلاً معافى ، وأما مؤخراً بعد عقابه ، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود خلافاً للخوارج والمعتزلة في المسلمين ، قالوا : والموجب للتأويل ما جاء في ظواهر كثيرة من عذاب بعض العصاة فلا بد من تأويل هذا لئلا تتناقض نصوص الشريعة ، وهذا حاصل ما أشار إليه في « شرح مسلم » .

وأما الأحاديث التي وردت مقيدة بأن تكون كلمة التوحيد آخر كلام المسلم ، فمنها حديث الباب ، وما تقدم من شواهد ، ونحوه ما في « مصنف ابن أبي شيبة » ولفظه : حدثنا شريك ، عن عاصم ، عن المسيب بن رافع ، عن عبد الله « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فانها لا تكون آخر كلام امرئ مسلم إلا حرم الله عليه النار » ومثل هذا ليس للاجتهاد فيه مسرح

قله حكم الرفع . ونحوه ما نقله في « التلخيص » عن ابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين من طريق عروة بن مسعود ، عن أبيه ، عن حذيفة بلفظ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله ، فانها تهدم ما قبلها من الخطايا » . وروي فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن عمر وأنس وغيرهم .

وفي الامر بالتلقين أحاديث كثيرة ، ويؤخذ من مجموع ذلك أن من حصلت له تلك الكرامة، وهي أن تكون كلمة التوحيد آخر ما يقوله كانت سبباً لدخوله الجنة وتحريمه على النار، وتكفيرها لما سبق من الذنوب . ويظهر بذلك فائدة الأمر بالتلقين والمحافظة عليه . وإن له خصوصية لا يوفق لها الا من شاء الله من عباده، لولا ذلك لكان النطق بكلمة التوحيد في أثناء العمر كافياً، ولذا ترى كثيراً من المنهمكين في العصيان يحال بينه وبينها، وقد ذكر من ذلك حكايات . وقد أشار الى هذا المعنى في « شرح مسلم » ولفظه : يجوز في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة » أن يكون خصوصاً لمن كان هذا آخر نطقه وخاتمة لفظه . وإن كان قبل مغلطاً فيكون سبباً لرحمة الله تعالى ونجاته رأساً من النار وتحريمه عليها ، بخلاف من لم يكن ذلك آخر كلامه من الموحدين الخلقين ، وكذلك ما ورد في حديث عبادة من مثل هذا ، ودخوله من أي أبواب الجنة شاء يكون خصوصاً لمن قال ما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم وقرن بالشهادتين حقيقة الايمان والتوحيد الذي ورد في حديثه ، فيكون له من الأجر ما يرجح بسببته ، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخوله الجنة لأول وهلة إن شاء الله تعالى . اهـ .



باب المحرم يموت كيف حكمه؟

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « إذا مات المحرم غسل وكفن وخنر رأسه ووجهه ،
فإن كان أصحابه محرمين لم يمسوه طيباً ، وإن كانوا أحلاء يمسوه
الطيب » . وقال : « إذا مات فقد ذهب إحرامه » .

في « تيسير » الديبع مالفظه : أخرج مالك عن ابن عمر « انه كفن ابنه واقداً ، ومات
بالجحفة محرماً ، وخنر رأسه ووجهه ، وقال : لولا أنا حرم لطينا » وقد أخذ بظاهره
أبو حنيفة ومالك والاوزاعي . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس
لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف . وذهب الهادي ومن معه والشافعي الى أن حكم
الاحرام باق عليه . فلا يخنر رأسه ، لما أخرجه الجماعة من حديث ابن عباس قال : « بينما
رجل واقف بعرفة اذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحنطوه ولا تحنروا رأسه ، فانه
يبعث يوم القيامة ملبياً » وفي رواية : « لا تحنروا وجهه ولا رأسه » قيل الوقص : كسر العنق ،
وهذا نص مقدم على القياس ، وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل : إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم علل هذا الحكم في هذا المحرم بعله لا يعلم وجودها في غيره وهو أنه : « يبعث
يوم القيامة ملبياً » وهذا الامر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لغير النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ، والحكم انما يعم في غير محل النص لعموم علته . وأجيب بأن كونه ملبياً مترتب على

كونه محرماً فيفهم من ذلك أن كل محرم يبعث مليئاً فيكون له حكمه من عدم التغطية ونحوها، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء أحد : « زملوهم بدمائهم وكلوهم فأنهم يحشرون يوم القيامة ، واللون لون الدم وريحه ريح المسك » فيفهم أن ذلك لأجل الشهادة فيعم ذلك كل شهيد . قال القاضي زيد : ومارواه زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام - يعني حديث الأصل - يجب أن يكون محمولا على من مات بعد الرمي ، فإن جعفر ابن محمد روى، عن أبيه، عن علي عليهم السلام: « فإذ مات المحرم لم يغط وجهه » . اهـ .



باب غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكفينه

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
« لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلف أصحابه أين
يدفن ، فقال علي عليه السلام : إن شئتم حدثتكم ، قالوا : حدثنا ،
قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لعن الله
اليهود والنصارى كما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، إنه لم يقبض
نبي إلا دفن مكانه الذي قبض فيه ، قال : فلما خرجت روحه
صلى الله عليه وآله وسلم من فيه نَحَّوْا فراشه ، ثم حفروا موضع
الفراش ، فلما فرغوا ، قالوا : ما ندري أنلحد أم نضرح ؟ فقال
عليه السلام : قلت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول : اللحد لنا والضرح لغيرنا ، فألحد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ».

قال في «التخريج» : أخرج بعض هذا الحديث المحدث الثقة جعفر بن عبد الواحد الثقفي
في «الأربعين» له في باب فضائل أهل البيت ، ولفظه : حدثنا أبو منصور ، نا أبو محمد بن مندويه ،
نا عبد الرحمن بن الحسن ، نا هارون ، نا أبو غسان ، نا منصور ، نا أبو بكر بن عياش ، نا
صدقة بن سعيد الحنفي ، نا جميع بن عمير قال : « دخلت على عائشة مع أمي وخالتي ، فقالتا :
كيف كانت منزلة علي فيكم ؟ فقالت : سبحان الله كيف تسألاني عن رجل لما مات رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الناس - أو قالوا - أين تدفونه ؟ فقال عليه السلام : ليس

بأرضكم هذه بقعة أحب الى الله من بقعة قبض فيه نفس نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وكيف تسألاني عن رجل وضع يده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضعاً لم يكن أحد يطعم فيه، ولما خرجت نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بها وجهه . اهـ . وفي صدقة بن سعيد وجميع بن عمير كلام وقد وثقا ، روى لصدقة أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وروى لجميع الاربعة . وقد أخرج الترمذي في «الشهاب» والبيهقي في « السنن » من حديث سالم بن عبيد الأشجعي - وكانت له صحبة - حديثاً طويلاً في صفة موته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه قول الناس لا بي بكر : « يا صاحب رسول الله أيدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : نعم ، قالوا : أين يدفن ؟ قال : في المكان الذي قبض الله فيه روحه ، فان الله عز وجل لم يقبض روحه الا في مكان طيب » . قيل : والجمع بين الروايتين ممكن بأن يكون عند كل واحد منها علم بذلك ، فآخبر بما لديه ، وقد حكت السير أن كلا منهما يومئذ في محفل من الناس ، قال بعض العلماء : ولعل هذا هو السر في دفن الانبياء حيث تقبض أرواحهم ولم يزل فضلاء هذه الأمة وصلحاؤها يفعلون ذلك عملاً بهذا الاثر .

وقوله : « لعن الله اليهود . . . الخ » أخرج نحوه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي رواية بلفظ اللعن أيضاً ، والكاف في : « كما اتخذوا » تفيد كون الاتخاذ علة وسبباً للعن ، ومحيطها للتعليل شائع في الاستعمال ، كما في قوله : لا تظلم الناس كما لا تظلم .

وقوله : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللحد لنا . . . الخ » قال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك ، عن عثمان أبي اليقظان ، عن زاذان ، عن جرير رفعه ، قال : « اللحد لنا والشق لغيرنا » وقال في « التلخيص » : رواه ابن ماجه واحمد والبخاري ، وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف ، لكن رواه أحمد والطبراني من طرق ، زاد أحمد في رواية بعد قوله : « لغيرنا أهل الكتاب » وأخرجه أحمد وأصحاب السنن بهذا اللفظ من حديث ابن عباس ، وفيه عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف « وصححه ابن السكن . اهـ . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن العمري ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، « عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر » أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى أن يلحد له .

واللحد : الشق في جانب القبر ، والضرع : الشق في وسطه ، وكانت العرب يلحدون ويضرحون: ومعنى حديث الأصل: اللحد هو الذي نؤثره ونختاره ، والشق اختيار من كان قبلنا من أهل الكتاب والجاهلية ، وليس فيه النهي عن الشق لما أخرجه البيهقي بسنده الى ابن عباس قال : « لما أرادوا أن يحفروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أبو عبيدة ابن الجراح يضرع لأهل مكة ، وكان أبو طلحة زيد بن سهل يلحد لأهل المدينة ، فدعا العباس رجلين فأخذ بأعناقهما ، فقال : اذهب أنت الى أبي عبيدة واذهب أنت الى أبي طلحة ، اللهم خر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيها جاء حفر له ، فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة ، فجاء به ، ولم يجد صاحب أبي عبيدة أبا عبيدة فلحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرجه أحمد بن حنبل من حديث أنس مختصراً ، ورجاله ثقات ، اذ لو كان منهيًا عنه لم يكن أبو عبيدة يصنعه مع أمانته وجلالته بين ظهرائي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ولم يكن ليقول الصحابي: أيهما جاء أولاً عمل عمله ، ولأن الشق في كثير من البلدان يضطر الناس اليه لرخاوة الأرض أو دماثة رملها ، أو عظم في المدفون ، كما روي في حق أبي جعفر الباقر عليه السلام انه ضرح له لما في جسمه من البسطة ، واذا كانت الأرض صلبة ولا مقتضى للضرع فالاختيار اللحد لانه الأفضل ، وقد أخرج البيهقي بإسناده الى سعد بن أبي وقاص انه قال في مرضه الذي هلك فيه : الحدوا لي لحداً وانصبوا علي اللبن نصباً كما صنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : رواه مسلم .

قوله : « أنلحد أم نضرع ؟ » قال السيد صارم الدين : ضبطه الامام - بالياء والنون - يعني على صيغة المضارع المجهول أو المعلوم ، قيل : وكان عبد اللين التي جعلت في لحد رسول الله عليه وآله وسلم تسعاً كل لبنة منتصبة قائمة ، وينبغي أن يكون عدد ما يجعل في القبر ذلك القدر ان أمكن ، وان احتيج الى أكثر أو وقع الاكتفاء بالأقل فيستحب أن يكون وترًا ، ويكره أن يجعل شيء مما قد أكلته النار كالآجر ، كما قيل في النهي عن اتباع الجنازة بمجرم للتفاؤل وان تعذر اللبن فالخشب أو الحجارة .

فائدة قال النووي : ونزل في قبره صلى الله عليه وآله وسلم : علي والعباس

والفضل وقثم ابنا العباس وشقران ، قال : ويقال : كان أسامة بن زيد وأوس بن خولى معهم ، قال ابن عبد البر : وكان آخرهم خروجاً منه قثم^(١).

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت منادياً ينادي من جانب البيت : لا تخلعوا القميص ، فقال : فغسلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه القميص ، فلقد رأيتني أغسله ، وأن يدغيري لتردد^(٢) عليه ، وإني لأعان على تقلبيه ، ولقد أردت أن أكبه فنوديت^{أباً} : لا تكبه ، » .

روى السيوطي في « جمع الجوامع » في مسنده عليه السلام ، عن عبد الواحد بن أبي عون ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي بن أبي طالب في مرضه الذي توفي فيه : « اغسلني يا علي إذا مت ، فقال : يا رسول الله ما غسلت ميتاً قط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك مستهياً أو تيسر ، قال علي : فغسلته فما آخذ عضواً إلا تبعني والفضل آخذ بحضنه يقول : عجل يا علي انقطع ظهري » أخرجه ابن سعد . وعن

(١) ح والمراد في تلك الحال ، فلا ينافي ما رواه السيوطي في « جمع الجوامع » عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أن المغيرة بن شعبة ألقى في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن خرجوا خاتمه لينزل فيه ، فقال علي بن أبي طالب : إنما ألقيت خاتمك لكي تنزل فيه ، فيقال : نزل في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والذي نفسي بيده لا تنزل فيه أبداً ومنعه » أخرجه ابن سعد ، وعن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه ، قال : قال علي بن أبي طالب : لا يتحدث الناس أنك نزلت فيه لا يتحدث الناس أن خاتمك في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ونزل علي وقد رأى موقمه فتناولوه فدفعه إليه » أخرجه ابن سعد . اهـ . من خط المؤلف .

(٢) وفي نسخة « لترعد » .

عبد الله بن الحرث «أن علياً لما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قام فأرتج الباب ، قال : فجاء العباس معه بنو عبد المطلب ، فقاموا على الباب ، وجعل علي يقول : بأبي أنت وأُمِّي طبت حياً وميتاً ، قال : وسطمت ريح طيبة لم يجدوا مثلاً ، فقال العباس لعلي : دع حنيناً كحنين المرأة ، وأقبلوا على صاحبكم ، فقال علي : ادخلوا علي الفضل ، قال : وقالت الانصار : نناشدكم الله في نصيبنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأدخلوا رجلاً منهم يقال له : أوس بن خولى يحمل جرة بإحدى يديه ، ففسله علي يدخل يده تحت القميص ، والفضل يسك الثوب عليه والانصاري ينقل الماء وعلى يد علي خرقة يدخل يده ، وعليه القميص . أخرجه ابن سعد ، ونسب في « التلخيص » آخره من قوله : « ففسله علي... الخ » الى الحاكم من حديث عبد الله بن الحرث أيضاً . قال في « شرح الابانة » : حضر غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة : علي عليه السلام والعباس وولده الفضل وقثم ابنا العباس ومولاه اسامة وشقران (١) فعلي عليه السلام يدلكه والعباس يصب الماء والآخرون يعينون .

وفي « التلخيص » ماله : قال ابن دحية : لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل ؛ واختلف في العباس واسامة وقثم وشقران . اهـ . فأما علي فروى ابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث علي عليه السلام قال : « غسلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهبت أنظر ما يكون من الميت فلم أر شيئاً . وأما الفضل بن عباس وغيره فروى أحمد من

(١) صالح هو شقران ذكره البيهقي ، وهو من الانصار ، فلعل ذكر مولاه مؤخر من تقديم صفة لاسامة ، والله أعلم . تمت من خط المؤلف . وفي هامش نسخة المؤلف ما نصه : شقران هذا هو مول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس من الانصار ، فلفظ مولاه صفة لصالح ، وقد جاء مصرحاً بأنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات ، كما في البيهقي وغيره بلفظ : وشقران ، وفي بعضها : وصالح مول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال في « أسد الغابة » : وكان عبداً حبشياً لعبد الرحمن بن عوف فاهداه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقيل انه اشتراه منه فأعتقه بعدئذ ، وأوصى به عند موته ، وكان فيمن حضر غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته ، وقد انقرض ولد شقران مات اخرهم بالمدينة في ولاية الرشيد ، وكان بالبصرة منهم رجل . قال مصعب : فلا أدري أترك عباً أم لا ؟ قال أبو معشر : شهد شقران بدرأ فلم يسم له . اهـ . قال في « التقریب » : أظنه مات في خلافة عثمان . اهـ . تمت املاء من لفظ شيخنا حفيد المؤلف رضوان الله عليها .

حديث ابن عباس : « ان علياً أئسند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى صدره ، وعليه قميصه ، وكان العباس والفضل وقثم يقبلونه مع علي ، وكان اسامة بن زيد وصالح مولاہ يصبان الماء » وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من حديث ابن جريج سمعت محمد بن علي أباجعفر يقول : « غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً بسدر وغسل وعليه قميص ، وغسل من بشر يقال لها : الغرس بقاء - كانت لسعد بن خيثمة - وكان يشرب منها وولي سفلته علي والفضل يحتضنه والعباس يصب الماء ، فجعل الفضل يقول : أرحني قطعت وتيني (١) » وهو مرسل جيد . اه .

ويشهد لقوله : « وغسل من بشر يقال لها الغرس » ما رواه محمد بن منصور في « الأماي » بلفظ : حدثنا عباد بن يعقوب ، عن حسين بن زيد ، عن اسماعيل بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ، قال : « أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : إذا أنا مت فغسلني ب سبع قرب من بشري بشر غرس » وأخرجه ابن ماجه في « سننه » بلفظ : حدثنا عباد بن يعقوب الى آخره كما في « الأماي » سنداً ومتمناً . قال في « التخريج » : واسناده حسن ان شاء الله تعالى .

قال في « التلخيص » : وروى الطبراني في « الاوسط » في ترجمة أحمد بن يحيى الحلواني ، عن الحسن بن علي ، قال : « غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن العباس ، وكان اسامة بن زيد يصب عليه الماء » وروى البزار من طريق يزيد بن بلال ، قال : قال علي : « أوصاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ان لا يفسله أحد غيري » (٢) الحديث ، ثم قال : وروى ابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : « لما أخذوا في غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل : لا تنزعوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه » .

(١) الوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه . اه . « قاموس » .

(٢) ح قامه « فان احدا لا يرى عورتي الا طمست عيناه » قال علي : فكان اسامة يناولني الماء وهو مغمض عينيه » وأخرجه بمعناه الشريف أبو عبد الله العلوي في كتاب « أسماء الرواة عن زيد بن علي » بسنده اليه ، عن آبائه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا يرى مجردي غيرك فانه ان يره غيرك عمي » تمت من خط المصنف .

قوله « لترعد عليه » أي تضطرب من رعد يردد ، ذكره في « المصباح » وهو بمعنى التردد والموجود في بعض النسخ : « وكبت زيداً كبا » ألقته على وجهه ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كفنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب ، ثوبين يمانيين
أحدهما سحق وقميص كان يتجمل به » .

روي في « مجمع الزوائد » عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في
ثلاثة أثواب أحدها قميص » رواه الطبراني في « الاوسط » واسناده حسن . اهـ . وأخرج أحمد
وأبو داود ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب ، قميصه
الذي مات فيه وحلة بخرانية الحلة : ثوبان . وقوله : بخرانية ، يروي - بالباء الموحدة ثم حاء مهملة -
نسبة الى البحرين على غير قياس ، ويروي - بالنون والجم - نسبة الى نجران المعروف . قال في
« التلخيص » : تفرد به يزيد بن أبي زياد وقد تغير ، وهذا من ضعيف حديثه ، وروى البزار
وابن عدي في « الكامل » من طريق جابر بن سمرة « كفن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة
أثواب : قميص وازار ولغافة » وهو في « الجامع الكافي » بهذا اللفظ . قال ابن حجر : تفرد به
ناصح وهو ضعيف . اهـ . وعن عبد الله بن مغفل قال : إذا أنا مت فاجعلوا في غسلي كافوراً ،
وكفنوني في بردين وقميص ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك . رواه الطبراني في
« الكبير » وفيه صدقة بن موسى وفيه كلام . وفي « الموطأ » عن محمد بن علي بن الحسين الباقر « أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في قميصه » ومجموع ذلك يصلح شاهداً لحديث الأصل .

قوله : « أحدهما سحق » - بفتح السين المهملة - البالي من الثياب ، ويفهم من قوله : أحدهما
سحق أن الآخر جديد . وقال بعضهم : رواية القميص ثبتت عن علي وابن عباس وأبي هريرة ،
والظاهر أن هذا القميص الذي كفن فيه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي غسل فيه ، لأنهم
نهوا عن نزعه عنه ، فلو كفن في قميص غيره للزم أنه كفن في قميصين ، ولم يرو ذلك أحد ،
ولا ورد أيضاً نزعه عنه . وقد اعترض ذلك بأنه يستبشع أن يكفن في قميص مبلول لافساده
الاكفان ، وأن قوله : « كان يتجمل به » يشعر أنه غير الذي مرض فيه وغسل فيه . وأجيب بأنه

لا يلزم من تكفينه في القميص الذي غسل فيه أن يكون عند التكفين مبلولا ، لا مكان يسه
بمضي وقت يسير ، ولا مانع أن يكون قميص التجميل لانه قد علم صلى الله عليه وآله وسلم
بموته في مرضه ذلك ، وهذا الحالة تقتضي أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم على أكمل
هيئة وأجملها ، ولذا دعا بالسواك من يد عبد الرحمن ابن أبي بكر ، ولا يعارضه حديث عائشة
عند الجماعة « انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب سحولية من كرسف بيض
ليس فيها قميص ولا عمامة » وأخرجه ابن سعد بنحوه عن علي عليه السلام ذكره السيوطي
في « جمع الجوامع » وذلك لرجوع الضمير الى الثلاثة الأثواب يريد انها كلها دروج ، يدل عليه
ما رواه الجماعة من تمام الحديث بلفظ : « أدرج فيها ادراجاً » وهو الذي ذهب اليه مالك وأبو
حنيفة في تأويل حديث ، فقالوا : ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة ، وإنما هما زائدان
عليها . ولا يعارضه أيضاً ما رواه في « جمع الزوائد » عن علي قال : « كفن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في سبعة أثواب » رواه أحمد وأسناده حسن . اهـ . وهو في « مصنف ابن أبي شيبة »
بلفظ : حدثنا سويد بن عمرو ، نا حماد بن سلمة ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن
الحنيفة ، عن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أثواب » .

قال ابن حجر : وابن عقيل سيء الحفظ يصلح حديثه للمتابعات ، فاما اذا انفرد فيحسن ،
واما اذا خالف فلا يقبل ، وقد خالف هو رواية نفسه ، فروى عن جابر « انه صلى الله عليه
وآله وسلم كفن في ثوب غرة (١) » قال : وروى الحاكم من حديث أيوب ، عن نافع ، عن ابن
عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية ، عن علي . اهـ . وقد تقدم غير مرة تصحيح
الاحتجاج بروايته ، ولذا حسننا الهيئتي كما عرفت ، ووجه عدم المعارضة انه ليس في حديث
عائشة ما ينفي الزيادة .

وقد وصفت الثلاثة الأثواب بأنها التي أدرج صلى الله عليه وآله وسلم فيها ، والنفي راجع
اليها وماعداها مسكوت عنه ، وعلى تسليم التعارض فهي غائبة ونافية وعلي وغيره ممن رواه
حاضر مثبت فكان راجحاً ، والذي نصير به سبعة أن فيما تقدم من تجميع الروايات نصاً واستنباطاً
سنة أثواب ، وهي: ثلاثة دروج وقميصه الذي مات فيه وعمامة وازار ، واما اللفافة فهي داخلية

(١) بفتح النون وكسر الميم : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الاعراب . اهـ . « مصباح » .

في الدروج ، والسابع القطيفة التي ورد بها مارواه في « مجمع الزوائد » عن أبي اسحاق قال : « سألت آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم - وفيهم أبو نوفل - في أي شيء كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : في حلة حمراء ليس فيها قميص وجعل في قبره شق قطيفة كانت لهم » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . الا انه ورد ما يعارض ثبوت الحلة في كفنه صلى الله عليه وآله وسلم مما أخرجه مسلم بلفظ : وأما الحلة فانما شبهه على الناس فيها انما اشتريت ليكفن فيها فتركت الحلة ، وكفن في ثلاثة أثواب بيض مسحويلة . ولمسلم أيضاً عن عائشة قالت : « أدرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة يمينية كانت لعبد الله بن أبي بكر ، ثم نزعته عنه ، وكفن في ثلاثة أثواب » الحديث .. وهذا غاية ما أمكن اعتباره من الجمع بين الروايات صوناً لها عن الاطراح ودفعاً لما فيها من التناقض ، وان كان في بعض استعمال تلك الطريقة عدول عن الظاهر فالعذر ماذكر .

وأعلم أن الواجب من الكفن أن يستر جميع البدن ، فان قصر عن ستر الجميع قدم العورة فمافاض عن ذلك ستر به من ناحية الرأس وجعل على الرجلين حشيش كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في عمه حمزة ومصعب بن عمير رضي الله عنهما ، فان أريد الزيادة على الكفن الواحد فالمندوب أن يكون وترأ ، ويجوز التكفين باثنين كما أمر به صلى الله عليه وآله وسلم في حق المحرم ، وقد يكون ذلك لعدم غيرهما أو لكونهما ثوبي احرامه ، وقد تقدم أول « كتاب الجنائز » صفة بسط الأكفان وكيفية التكفين ، والله أعلم .

باب المسك في الحنوط

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي قال :
« كان عند علي عليه السلام مسك فضل من حنوط رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ، فأوصى أن يحنط به » .

أخرج البيهقي بسنده الى أبي وائل ، قال : « كان عند علي رضي الله عنه مسك فأوصى
أن يحنط به » قال : « وقال علي رضي الله عنه : هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم » . قال : وهذا اسناد رجاله ثقات . وأبو وائل هو شقيق بن سلمة التابعي الثقة
المأمون ، وقد أدرك علياً عليه السلام . وروايته عنه في « جامع أبي عيسى الترمذي » وفي
« مسند النسائي » . اه . وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن
حسن ، عن هارون بن سعد « أن علياً رضي الله عنه أوصى أن يجعل في حنوطه مسك ،
وقال : هو فضل حنوط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه دليل على طهارة المسك ، وأنه
يشرع اتخاذه حنوطاً ، وقد صح « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتطيب به » .

وأخرج البيهقي بسنده الى نافع ، قال : مات سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وكان بدرياً
فقال أم سعيد لعبد الله بن عمر : اتحنطه بالمسك؟.. وقال : وأي طيب أطيب من المسك ، هاتي
مسكك، فتناولته إياه ، قال : ولم تكن نصنع كما تصنعون كنا نتبع بحنوطه مراقه ومغابنه . وعن
علي عليه السلام فيما رواه عنه صاحب « نهج البلاغة » « نعم الطيب المسك خفيف محمله عطر
ريحه » . وقد روي عن جماعة كراهة المسك في الحنوط ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » .
بسنده الى عمر انه قال « لا تحنطوني بمسك » . وعن عاصم قال : شهدت عمر بن عبد العزيز ،
قال لامة له : إني أراك ستلي حنطاتي فلا تجعل في مسكاً . وعن عطاء : قال : لا بأس بالمنبر

في الخنوط ، وقال : انما هو صمغة ، وكره المسك للحبي والميت ، قال : وهو ميتة . وعن مجاهد انه كره المسك للميت ومثله عن الضحاك . وعن الحسن انه يكره المسك للحبي والميت ، ويقول : كان المسلمون يكرهونه ويقولون : هو ميتة . اهـ . وهم محجوجون بما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من تطيبه به حياً وميتاً .

فائدة ذكر الدميري في كتاب « حياة الحيوان » في سياق ذكر غزال المسك ما لفظه : وحقبة المسك دم يجتمع في سرتها في وقت معلوم من السنة بمنزلة المواد التي تنصب الى الاعضاء ، وهذه السرة جعلها الله تعالى معدناً للمسك ، فهي تثمر كل سنة كالشجرة « تؤتي أكلها كل حين باذن ربها » فاذا حصل ذلك الدم مرضت له الطباء الى أن يتكامل ، ويقال : ان أهل التبت (١) يضربون لها أوتاداً في البرية لتحثك بها فيسقط عندها . اهـ . وقال ابن أبي الحديد : فأرة المسك دوية شبيهة بالخشف (٢) تكون في ناحية تبت تصاد لاجل سرتها ، فاذا صاها الصائد عصب سرتها بمصايب شديد وهي مدلاة ، فيجتمع فيها دمها ثم يذبحها ، وما أكثر من يأكلها ، ثم يأخذ السرة فيدفنها في الشعر حتى يستحيل الدم المحتقن فيها مسكاً ذكياً بعد أن كان لا يرام تتناً ، وقد يوجد في البيوت جردان سود يقال لها : فأر المسك ليس عندها الا رائحة لازمة لها . قال أبو عثمان الجاحظ : سألت بعض أصحابنا المعتزلة عن شأن المسك ، فقال : لولا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تطيب به ما تطيب به لانه دم . اهـ .

واعلم أنه وقع في كثير من النسخ في سند الحديث ما لفظه : عن جده ، عن علي عليه السلام - وهو غلط من الناقلين - والصواب حذف قوله : عن علي . ولفظه المجموع الحديثي : وعن الحسين عليه السلام قال : كان عند علي ... الخ . وقوله : « فضل » من باب دخل أو حذر ذكره في « الصحاح » وقد تقدم تفسير الخنوط أول الكتاب .

(١) تبت ككسر ، بلاد بالشرق ينسب اليها المسك الاذفر . ا . هـ . « قاموس » وهو - بثنائين من فوق بينها هـ وحدة . ا . هـ .

(٢) الخشف بكسر المعجمة : ولد الفزال ذكره في « مجمع البحار » . ا . هـ .

قال زيد بن علي عليه السلام: تجمر أكفان الميت، ولا تتبع إلى قبره
بمجرة، فانه يكره أن يكون آخر زاده النار.

قوله: «تجمر» أي تطيب بيخور الجمور. قال في «النهاية»: يقال: ثوب بجر وجر، وأجمرت الثوب وجرته: إذا بخرته بالطيب. وفي «المصباح»: الجمر بكسر الأول وهي المبخرة والمدخنة. قال بعضهم: الجمر بمحذف الهاء: ما يتبخر به من عود وغيره وهي لغة أيضاً في المجمرة. اهـ. وقد ورد في تجمير الأكفان ما رواه في «مجمع الزوائد» عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أجمرت الميت فأجروه ثلاثاً، رواه أحمد والبخاري ورجال الصحيح، وهو على حذف مضاف. والمعنى: إذا أجمرت ثياب الميت. وورد فعله عن السلف في «مصنف ابن أبي شيبة» بسنده إلى إبراهيم، قال: «تجمر ثيابه قبل أن تلبسها إياه». وحديث زيد بن هارون عن هشام عن الحسن، قال: «تجمر ثياب الميت على مشجب أو قضبان». قال: وكان محمد يرى إن فعلوا فهو حسن، وأحب إلي أن تجمر وهي عليه بعد ما يلبس فهو أبقى لريحها. وعن أسماء أنها قالت: «إذا أنا مت فأغسلوني وكفنوني وأجروا ثيابي». اهـ.

ويستحب أن يكون وتراً لحديث جابر السابق، ولما أخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم، قال: «تجمر ثيابه ثلاثاً». وعن الحسن وابن سيرين والشعبي وأبي هريرة أنهم، قالوا: «تجمر وتراً»، ووجه قوله عليه السلام: «لا تتبع إلى قبره بمجرة» محبة التفاؤل بعد النار عنه كما ورد أنه ينصب على قبره اللبن لا الآجر لأنه قد مسته النار. وروي في «الجامع الكافي» عن محمد أنه يكره أن يتبع الميت بمجرة لأنه من فعل الجاهلية، ويكره أن يكون آخر عهده النار. وروى محمد «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى امرأة تتبع جنازة بمجرة فصاح بها حتى توارت في نخل المدينة». وعن سعيد بن جبير أنه رأى رجلاً في جنازة فكسره وقال: سمعت ابن عباس يقول: «لا تشبهوا باليهود». اهـ. وما ذكره من الحديث أخرجه نحوه أحمد وأبو داود والبيهقي مرفوعاً بلفظ: «لا تتبع الجنازة بنار ولا صوت ولا يمشي بين يديها» قال البيهقي: يريد به - والله أعلم - ولا يمشي بين يديها بنار. وقوله: «آخر زاده» الزاد في اللغة: طعام المسافر المتخذ لسفره، والمعنى في كلامه عليه السلام على تشبيه النار التي يتبع بها الطعام الذي يتخذها المسافر، فأطلق عليها لفظ الزاد استعارة مصرحة، والله أعلم.

وقال زيد: لا بأس بالحنوط على الأكفان والنعش .

قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك أن الحنوط انما أريد به قطع ما يحدث من الروائح التي لا ينقطع عنها الميت غالباً ، وهذه العلة قائمة في الأكفان ، فلذلك قال عليه السلام : انه يترك في الأكفان ولانه ينشف الرطوبة أيضاً . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » أن سالمًا وعبد الله بن عبد الله قال في طيب الميت: اجعلوه بينه وبين ثيابه . وقال أيضاً : حدثنا شريك ، عن أبي اسحاق قال : رأيت على جنازة الحرث ذريرة . وروي في « الجامع الكافي » عن عطاء انه كره الذريرة فوق النعش . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » عن ابن عمر والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابراهيم انهم كرهوا الحنوط على النعش . فقد يكون الامام عليه السلام أشار الى مخالفتهم بأنه لا بأس به - وهو محمول على كون الحنوط كثيراً يفضله عنه ما يذرع على النعش ، والله أعلم .



باب

اليهودية تموت وفي بطنها ولد مسلم ، والمرأة تموت وفي بطنها ولد حي

قال : وقال زيد بن علي عليها السلام : اذا ماتت الذمية وفي بطنها

ولد مسلم من زوج لها مسلم دفنت بين مقابر المسلمين وبين مقابر أهل الذمة .

وصورة ذلك في مسلم تزوج كناية فحملت منه بولد أو أسلم دونها وقد حملت ، وفي دفنها كذلك مراعاة للجانيين ، فمن حيث كون الأم كافرة لا حق لها في مقابر المسلمين ، ومن حيث كون ولدها مسلماً يستحق أن ينزه عن وضعه في مقابر الكافرين . وقد أخرج البيهقي في «سننه» بسنده إلى وائلة بن الأسقع انه دفن امرأة نصرانية في بطنها ولد مسلم في مقبرة ليست بمقبرة النصارى ولا المسلمين ، وقال بذلك الامام يحيى والشافعي . وذهب الهادي والقاسم والناصر وعطاء والزهرى والاوزاعي الى انها تدفن مع الكفار لان الولد ما دام في بطن أمه فهو كالبعض منها ، بدلالة أنه لا يثبت له شيء من أحكام الاحياء فناسب أن يكون حكمها وهو في بطنها حكمها اذا لم يكن في بطنها . قال في « الجامع » : وهو قول أصحاب أبي حنيفة . قال محمد بن منصور : ويحملها أهل الذمة . وقال محمد أيضاً في « المجموع » : أحب الي أن تقبر في مقابر المسلمين ، ويحملها المسلمون وتجعل في الاحد على شقها الايسر ظهرها الى القبلة . اهـ . وروى البيهقي ما يشهد له من فعل عمر ، ولفظه : أن عمر بن الخطاب دفن امرأة من أهل الكتاب في بطنها ولد مسلم في مقبرة المسلمين . اهـ ، وهو مبني على عدم الاعتداد بكفر الأم وترجيح جانب إسلام الولد ، والله أعلم .

وقال زيد في المرأة تموت ، وفي بطنها ولد حي ، فقال : يشق بطنها

ويستخرج الولد، فإن الله عز وجل يقول « ومن أحياءها فكم أنما أحياء
الناس جميعاً ».

قال القاضي زيد : أما وجوب اخراج الولد فلا نعرف فيه خلافاً ، ووجهه أنما لو لم نفعل
ذلك كنا قد أتلغنا الصبي ، ولا ضرر على الميت في شق بطنه وفيه تخليص الحي . وقال مالك :
النساء يتوصلن بالمعالجة إلى اخراج الولد من الموضع الذي يخرج منه ، وهو ظاهر مذهب
الشافعي وأحمد واسحاق لتصريحهم بأنه يكره الشق . والقائلون بالشق اختلفوا ، فجمهورهم
قالوا : يشق أيسرها لأنه أسهل لخروج الولد . وقال أبو حنيفة : بل يشق الجانب الأيمن
لتؤمن جراحة الولد . وقال الهادي : انه يخاط بعد ذلك تحيطاً وثيقاً ثم يفعل بها مايفعل
بساير الموتى من الفسل وغيره . قال في « المنهاج » : وهذا اذا اجتمعت شرائط وهي أن
يكون الولد قد بلغ وقتاً ومدة يعيش إذا خرج حياً، وأن يكون الشاق بصيراً باخراجه، وأن
يكون هناك من يكفله ويقوم به اذا خرج حياً ، فلما لو كانت في أرض فلاة وليس معه أحد
يكفله أو اختلت إحدى هذه الشرائط فانها تترك هنيئة حتى يموت ولدها . اهـ .

نكتة ذكرها في « الجامع » ولفظه : قال محمد : حدثني عمار بن أبي مالك ، عن
الحسن بن زياد ، قال : كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجلان على حمارين فسلما عليه ثم مضيا ،
فقال لي أبو حنيفة : أتدري من هذا - يعني لاحدهما - ؟ فقال : قلت : لا ، فقال لي : هذا ماتت
أمه وهي حامل به فجاءوا فسألوني عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد حي فقلت : الحقوا الساعة
فشقوا بطنها وأخرجوا الولد ، قال : فهذا هو . اهـ .



باب عيادة المريض

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من مرض ليلة واحدة كفرت ^{من مرضه} »
عنه ذنوب سنة ، فاذا عوفي المريض تحاتت خطاياهما كما تحات ورق الشجر
اليابس في اليوم العاصف .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ،
عن الحرث بن سويد ، عن عبد الله ، قال : « دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يوعك ، قال : فمستسه ، فقلت : يا رسول الله إنك توعك وعكا شديداً ، فقال : أجل إني أوعك
كما يوعك رجلان منكم ، قال : قلت : لأن لك أجرين ؟ قال : نعم ، والذي نفسي بيده ما على
الأرض مسلم يصيبه أذى فما سواه إلا حط الله عنه به خطيئاته كما تحط الشجرة ورقها ، وأخرجه
مسلم بمعناه في « صحيحه » ، وفي « مجمع الزوائد » عن أسد بن كرز أنه سمع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقول : « ان المريض تحات خطاياهما كما يتحات ورق الشجر » ، رواه أحمد والطبراني
في « الكبير » ، وإسناده حسن ، ومسياق سنده في « معجم أسماء الصحابة » لابي القاسم البغوي
في ترجمة أسد بن كرز ما لفظه : حدثنا عقبة بن مكرم أبو عبد الملك البصري ، حدثنا مسلم
ابن قتيبة ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن اسماعيل بن أوسط ، عن خالد بن عبد الله ، عن
جده أسد بن كرز... فذكره .

(١) وفي نسخة : كفر الله .

هناك هذا هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز بن عامر البجلي القسري الأمير بن عبد شمس روى له البخاري في «أفعال العباد»، وأبو داود وإسماعيل بن أوسط عن روى عنه. كما في القسري «التهذيب»، روى عن أبيه، عن جده، وله صحبة. قال المزي: وقال ابن أبي حاتم: حدثنا (الأمير الماد) محمد بن خلف التيمي، حدثنا يحيى بن الحمان، قال: قيل لسيار: تروي عن خالد؟ قال: العنيد المرمي أنه كان أشرف من أن يكذب، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. ولهذا حسن حديثه عنه بعض العلماء في «المجمع».

الامام المصنف قال صاحب «المجمع» أيضاً: وعن أنس بن مالك، قال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم شجرة فزها حتى تساقط ورقها ما شاء الله أن يتساقط، ثم قال: المصيات مغيرين ولا والأوجاع أسرع في ذنوب ابن آدم مني في هذه الشجرة»، رواه أبو يعلى، وفيه جابر الجعفي مالياً هشام وهو ضعيف. اهـ. وتقدم أنه مقبول وفي معنى ذلك أحاديث جملة تضمنتها المسانيد.

بن عبد الملك المالك قد اختلف هل الثواب الحاصل بالتكفير على المرض نفسه أو على الصبر عليه، والذي موصو الذي ادر على المال أشارت اليه الأدلة هو الثاني كحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أدام ما من زيد» بن علي عليه السلام من صدع رأسه في سبيل الله فاحتسب غفر له ما كان قبل ذلك من ذنب، رواه الطبراني في المعجم ثم اعترضه الكبير «واسناده حسن، ذكره الهيثمي».

بكذب دعواه وقد دل حديث الأصل على أن المرض سبب للتكفير فقط، وليس فيه عوض خارج عنه، سلمه عليه وقد صرح به أيضاً حديث أبي معمر قال: «كنا إذا سمعنا من عبد الله بن مسعود شيئاً نكرهه من الجبار صحت سكتنا حتى يفسره لنا، فقال لنا عبد الله ذات يوم: إن السقم لا يكتب لصاحبه أجر، فساءنا ذلك وكبر علينا، فقال: ولكن الله عز وجل يكفر به الخطايا». قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الكبير» واسناده حسن. ونحوه ما أخرجه الامام المرشد بالله في «أماليه» بسنده إلى أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «إن المرض لا أجر بعض الظالمين» ولكنه لا يدع على العبد ذنباً الا حطه، وانما الأجر في القول باللسان والعمل بالجوارح، وان الله عز وجل بكرمه وبفضله يدخل بصدقة السر والسرية الصالحة الجنة، ولكنه يعارضه حديث «المجموع» الآتي بعد هذا.

وما أخرجه المرشد أيضاً بلفظ: أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم بقراعتي عليه، أنا ابن حبان أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان، نا أحمد بن عمرو،

نا بشر بن آدم ، نا الضحاك بن مخلد ، نا محمد بن المنكدر ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : ^{وجه الجمع} قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من مسلم يصيبه نصب ولو صب حتى الشوكة رافع وهو انه يشاكها الا كتب الله له حسنة ومحيت عنه سيئة » . وقد يجمع بينها (١) .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : ^{لا يسحق الاجر الا على الأعمال مما سجد به بالمراد به على الصبر وما نفي فيه بالمراد اذ لا يسحق به الموضع نفس} قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من عاد مريضاً كان له مثل أجره ، ^{لا لتوب} وكان في خرفة الجنة حتى يرجع » .

أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » نحوه ، فقال : حدثنا هشيم بن بشير ، أنا خالد ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء الرحي ، عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ^{لنفس العوفين} قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من عاد مريضاً لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع » ، ^{لا لجمال التواب} ورواه مسلم في « صحيحه » عن ابن أبي شيبة ، وفي بعض رواياته : « قبيـل : يا رسول الله وما خرفة الجنة ؟ قال : جناها » وقال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : جاء أبو موسى الى الحسن بن علي يعوده - وكان شاكياً - فقال علي : عائداً جئت أم شامتاً ؟ فقال : لا بل عائداً فقال له علي : أما إذا جئت عائداً فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى أخاه المسلم يعوده مشحى في خرافة الجنة حتى يجلس ، فإذا جلس غمرته الرحمة ، وإذا كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن كان مساء صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح » وأخرجه البيهقي في « سننه » مرفوعاً وموقوفاً من طرق . قال في « التخريج » : رجاله ثقات ، والموقوف في هذا كالمرفوع لانه ليس للاجتهاد فيه مسرح .

وقوله : « عاد » هو مأخوذ من مادة العود ، وهو الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ، إما انصرفاً بالذات أو بالقول ، ومنه العيادة .

والحديث يدل على فضيلة العيادة وسعة ثوابها ، وقد وردت بها أحاديث كثيرة .

(١) هنا بياض في نسخة المؤلف المبيضة بخطه مقدار سطرين . ٥١ .

والخرقة - بضم الخاء المعجمة وفتحها - هي ما يجتنى من الفواكه، ذكره في « الضياء ». وفي « مختصر النهاية » : الخرقة: الطريق، أي أنه على طريق تؤديه الى الجنة ، وعائد المريض في خرافة الجنة أي اجتناء ثمرها ، وعلى خرقة الجنة - بالضم - اسم ما يخترف من النخل حين يدرك . اهـ . والمعنى إنه لسعيه الى عيادة المريض يستوجب الجنة ومخارفها ، والعيادة لما كانت تفضي الى مخارف الجنة سميت بها مجازاً . وسيأتي الكلام بعد هذا على حكمها ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عودوا مريضاً كم واشهدوا
جنازكم ، وزوروا قبور موتاكم ، فان ذلك يذكركم الآخرة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حق المسلم على المسلم يعودوه اذا مرض ، ويحضر
جنازته » وبسنده الى أبي هريرة مرفوعاً : « حق المسلم على المسلم شهود الجنازة وعيادة المريض »
وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها فله قيراط ، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان ، قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل
الجليلين العظيمين » متفق عليه . وروى السيوطي في « جمع الجوامع » في الحروف ما لفظه :
« عودوا المرضى واتبعوا الجناز تذكركم الآخرة » أخرجه ابن حبان . عن أبي سعيد :
« عودوا المريض واتبعوا الجناز تذكركم الآخرة » أخرجه ابن المبارك وأبو داود الطيالسي
وأحمد في « المسند » وعبد بن حميد وأبو يعلى الموصلي والبيهقي والضياء في « المختارة » عن أبي
سعيد . اهـ . وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » عن أبي سعيد بهذا اللفظ .

والحديث يدل على أحكام .

الاول - مشروعية العيادة وقد تقدم ماورد في فضلها، والامر فيه ظاهره الوجوب ، وقد
ورد بلفظ الامر في غير حديث ، منه ما أخرجه البخاري من حديث أبي موسى ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني » وكذا

حديث البراء الطويل وهو متفق عليه ، ومنه : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع ، أمرنا بعبادة المريض ... الخ » وورد أيضاً بلفظ الوجوب كما في حديث مسلم : « يجب للمسلم على المسلم » وفي حديث الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس تجب للمسلم على أخيه : رد السلام ، وتشميت العاطس ، وإجابة الدعوة ، وعبادة المريض ، واتباع الجنائز » وقد أشار إلى الجزم بذلك البخاري ، فقال : « باب وجوب عبادة المريض ».

والقائلون بالوجوب ذهبوا إلى أن الواجب على كل مسلم عبادة مطلق المرضى والقيام بهذه الوظيفة في الجملة حتى أن من مات ولم يعد مريضاً كان عاصياً ، وأطلق الجمهور القول بأنه سنة مؤكدة ، وحملوا ماورد من الأمر على التنب ، ولفظ الوجوب على زيادة التأكيد ، ولا بد من تخصيص هذه القاعدة بوجوب عبادة مريض يضيع بترك عيادته ، ولا شك في أن ترك عبادة من يضيع لعدم العبادة محرم ، والقيام عليه فرض كفاية ، ودليل التخصيص أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والعموم الشامل للمرضى يلزم منه عموم الأمراض فلا يخرج عنه بعضها ، وقد شاع في السنة العامة : أن الأرمد لا يعاد ، وهو خلاف ماورد به حديث زيد بن أرقم عند أبي داود والبيهقي وغيرهما قال : « عاذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بعيني » ورجاله ثقات .

واختلفوا في عبادة الكافر ، فقيل : تجوز لما ثبت من عيادته صلى الله عليه وآله وسلم عمه أبا طالب ، وعيادته صلى الله عليه وآله وسلم للغلام اليهودي الذي أسلم بحضرته ، وقال بعضهم : إن في بعض روايات الحديث ما يخالفه وهو « خمس تجب للمسلم على أخيه وحق المسلم على المسلم » فمفهوم الصفة فيه أن غير المسلم ليس كذلك . وفي السنة أيضاً ما يدل على المنافاة بين المسلم والكافر وانقطاع الوصلة بينهما . قالوا : وعبادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمه والغلام اليهودي الذي كان يخدمه لا عموم فيه لأنها واقعة فعل وهي لا تقتضي عمومًا ، على أن المتبادر من القرابة والخدمة كون كل منهما جزء علة فلا تمتد إلى غيرهما ، فإن ذينك الأمرين مقتضيان لمعنى من الرعاية لا يوجد في عموم الكفار .

الثاني - قوله : « واشهدوا جنائزكم » والشهود : الحضور ، وفي معناه اتباع الجنائز ، وإن كان الأول أهم ، إذ كل متبع شاهد ولا عكس . قال بعضهم : هو واجب على الكفاية إذا قام به البعض

سقط عن الباقيين ، وإذا توقف أداء الفرض في الجنائز على الاتباع وجب بمقدار ما يتأدى به الفرض من التقدير ونحوه ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

واختلفوا هل الأفضل المني أمام الجنائز أو خلفها ؟ فذهب الهادي والقاسم وأبو حنيفة وصاحباها إلى أن المني خلفها أفضل إذ هو تابع وليس بمتبوع ؛ وقد ورد التصريح بذلك من حديث علي عليه السلام، وقد تقدم ، ويدل له ما رواه في «مجمع الزوائد» ، أن عمرو بن حريث قال لعلي عليه السلام: كيف يكون المني مع الجنائز بين يديها أو خلفها ؟ فقال علي: إن فضل المني خلفها على ما بين يديها ، كفضل صلاة المكتوبة في جماعة على الوحدة ، قال عمرو: فاني رأيت أبا بكر وعمر يمسيان أمام الجنائز ، قال علي: إنها كرها أن يخرج الناس ، رواه أحمد والبخاري باختصار ورجال أحمد ثقات . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى ابن أبي نجيح نحوه من فعل علي عليه السلام . وقوله: وأخرج عن سويد بن غفلة ، قال : الملائكة يمشون خلف الجنائز ، وذهب الشافعي وغيره إلى أن المني أمامها أفضل لحديث سالم عن أبيه « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنائز » رواه الخمسة وصححه ابن حبان . قال ابن حجر : وأعله النسائي وطائفة من الرواة ، وهو محمول على الجواز وليس فيه بيان الأفضل ، وبمجرد الفعل لا يدل على الأفضلية ، وهذا على تقدير صحة رفعه على أن لفظ « اتباع الجنائز » يشعر بالمني خلفها ، ويحتاج في موافقته لمذهب الشافعي إلى حمله على الاتباع المعنوي وهو الكون معها وفيه تجوز والاصل الحقيقة ، وذهب الثوري إلى أن المني حيث يشاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة ابن شعبه مرفوعاً « الراكب خلف الجنائز والماني حيث شاء منها » وعن النخعي، إن كان في الجنائز نساء مشى أمامها والا فخلفها .

الثالث - قوله: «وزوروا موتاكم» فيه مشروعية زيارة الاموات . وفي حديث ابن بريدة عند مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» زاد الترمذي « فانها تذكر الآخرة » وزاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود « وترهد في الدنيا وظاهر الأمر في حديث الاصل يفيد الوجوب إلا أن رواية مسلم بلفظ « فزوروها » بعد سابقه النهي، وهو يقتضي عدم الوجوب لما ذكره أهل الأصول من أن صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة، ومثله « كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروها » فيكون ذلك قرينة صارفة للوجوب،

فما ورد من الامر بالزيادة في غيره من الروايات . وفي الحديث اشارة الى وجه الحكمة في شرعية الزيارة بانها للموعظة والاعتبار وتذكر الآخرة التي هي دار القرار .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام . قال :
« مرضت فعادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال : قل : اللهم إني
أسألك تعجيل عافيتك . وصبراً على بليتك . وخروجاً الى رحمتك ، فقلتها .
فقامت كأنما نشطت من عقال » .

يبيح له في « التخريج » وسؤال الصبر على البلية ليس المراد منه دوامها ، ولذا سأل تعجيل العافية بل المراد الرضى بما قضاه الله منها وعدم السخط لما نزل به من الابتلاء بالمرض مع طلب تعجيل زواله عنه . وقوله : « كأنما نشطت من عقال » الرواية - بضم النون - من نشط . وقيل . الصواب أنشطت . قال في « النهاية » : وأنشطت البعير : اذا حلت عقاله ونشطته : اذا شددته ، وقد جاء في بعض الروايات كأنما نشط من عقال ، والمعروف أنشط والعقال : الجبل الذي تشد به ركبة البعير لئلا يبرح . اهـ . وفي الحديث دليل على سنية العيادة وارشاد المريض الى الدعاء بما يكون فيه سبب شفاؤه صلى الله عليه وسلم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام . قال :
« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار مريض
يعوده . فقال : يا رسول الله ادع لي . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « قل :
أسأل الله العظيم رب العرش العظيم . وأسأل الله الكبير الكريم . فقهاها
ثلاث مرات . فقام كأنما أنشط من عقال » .

قال في « التخريج » : قال ابن حبان في « صحيحه » في ذكر ما يدعو به المرء لأخيه صلى الله عليه وسلم إذا كان غليلاً ويرجى له البرء : أخبرنا عبد الله بن محمد بن مسلم بيت المقدس ، قال : نأحرمة

ابن يحيى ، نا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحرث ، عن عبد ربه بن سعيد ، نا المنهال
ابن عمرو ، قال : أخبرني سعيد بن جبير ، عن عبد الله بن الحرث ، عن ابن عباس ، قال :
« كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عاد مريضاً جلس عند رأسه ، ثم قال سبع مرات :
أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ، فان كان في أجله تأخر عوفي من وجهه ذلك »
وأخرج المؤيد بالله في « أماليه » قال : أخبرنا أبو الطاهر محمد بن عبد الرحيم ، أنا أبو محمد
عبد الله بن حبان ، نا محمد بن إبراهيم بن شبيب ، نا اسماعيل بن عمرو ، نا أبو مريم ، أنا المنهال ،
فذكره بتمام اسناده ومثله ؛ وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث المنهال أيضاً .

وفيه دليل على أن للاعداد المذكورة سرّاً في تعجيل الاجابة وقف عليها النبيون ومن
شاء الله من أولياته ، والأمر المطلوب بالسؤال في حديث الأصل غير مذكور ، والمراد به
العافية ، فاما أن يكون في الرواية اختصار أو وردت كذلك واستغنى عن ذكره
بقريئة المقام .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الاجر على قدر المصيبة . فمن

أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بي ، فانكم لن تصابوا بمثلتي صلى الله
عليه وآله وسلم . »

ستأتي إعادة هذا الحديث في باب الاخلاص من أواخر الكتاب ان شاء الله ، ونحوه روي في
« مجمع الزوائد » عن سابق ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أصاب
أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته بي فانها أعظم المصائب عنده » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه
أبو بردة عمرو بن يزيد (١) وثقه ابن حبان وضعفه غيره . وفي « سنن ابن ماجه » انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال في مرضه : « أيها الناس ان أحد من الناس أو من المؤمنين أصيب بمصيبة
فليذكر مصيبته بي عن المصيبة التي تصيبه بعيري ، فان أحداً من أمتي لن يصاب بمصيبته بعدي

(١) بمناة تحفة فزاي . ٥١ .

أشد عليه من مصيبي » . اه . قال أبو الجون : كان الرجل من أهل المدينة إذا أصيب بمصيبة جاء أخوه فصافحه ، فيقول : يا عبد الله اتق الله ، فإن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسوة حسنة » وقد أنشدوا في هذا المعنى :

تذكرت لما فرق الدهر بيننا فمزيت نفسي بالنبي محمد
وقلت لها : ان المنايا سبيلنا فمن لم يميت في يومه مات في غد

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : « من أكيس الناس ؟
قالوا : الله ورسوله أعلم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أكثرهم ذكراً
للموت وأشدّهم له استعداداً » .

وسنأتي إعادته أيضاً في باب الاخلاص بلفظه . وقد أخرج معناه الحاكم المحسن بن كرامة
البيهقي في « جلاء الابصار » بسنده الى شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها
وتغنى على الله » (١) ودان نفسه : حاسبها ، وقيل : استعبدتها في الحق وذلك قيادها اليه . ووجه
مساواته لحديث الأصل أن من دان نفسه وعمل لما بعد الموت لا يكون الا رجلاً جعل الموت
نصب عينيه .

وقوله : « أكيس » هو أفعل تفضيل من الكيس مصدر كاس كيساً من باب باع وهو
الفطنة والظرف ، وقال ابن الاعرابي : العقل ، ذكره في « المصباح » .

وفي معنى حديث الأصل أيضاً ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد والحاكم وابن
السكن والنسائي وصححه ابن حبان عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : « أكثروا من ذكر هاذم اللذات » وأعله الدارقطني بالارسال . وهاذم - بالذال

(١) كذا صححه بظه . اه .

المعجمة - ذكره السهيلي في «الروض» ومعناه: القاطع. وأما - بالدال المهملة - فمعناه: الزيل
للشيء وليس ذلك مراداً هنا، ذكره في «البدر المنير». وهو محتمل للصحة كما لا يخفى، وقد
ورد في تمام الحديث ما ينبه على فائدة الاكثار من ذكره وهو قوله: «فانكم لاتذكرونه في
كثير إلا قلله ولا في قليل الا كثره»، وفي رواية الديلمي عن أبي هريرة «أكثرُوا ذكر الموت
فما من عبد أكثر ذكره الا أحيا الله قلبه، وهون عليه الموت»، وفي لفظ ابن حبان والبيهقي
في «شعب الإيمان» «أكثرُوا ذكر هاذم اللذات فانه ما ذكره عبد قط وهو في ضيق الا وسعه
ولا ذكره وهو في سعة الا ضيقه»، وعند ابن أبي الدنيا: «أكثرُوا ذكر الموت فانه يمحو
الذنوب ويزهد في الدنيا، فان ذكرتموه عند الغنى هدمه، وان ذكرتموه عند الفقر



باب مسائل من الصلاة

اعلم أن هذه المسائل راجعة الى جملة كتاب الصلاة ، وبعضها الى كتاب الطهارة ، وكان الاولى بجامع الكتاب أن يضع كل مسألة من ذلك في موضعها اللائق بها ليسهل على الباحث معرفتها كما فعله صاحب « المنهاج » فيما جرت به عادته في جميع مسائل الكتاب وأحاديثه . وقد ألحقت مسائل هذا الباب كلا فيما ظننته واقعاً في محله ، وأوردت متن المسائل هاهنا تبعاً لجامع الأصل مع التنبيه على مواضعها فيما سبق ليكون وفاء بالقرضين .

قال : سألت زید بن علي عليها السلام عن المرأة تصلي في وسط صفوف الرجال ، فقال : تفسد صلاة من عن يمينها وعن شمالها ومن خلفها .

تقدم في باب إمامة النساء في شرح قوله عليه السلام : « لا يؤم الرجال النساء » .

وسألت زید بن علي عن الرجل يدرك مع الامام ركعة وعلى الامام سجدة السهو ، قال : يسجد مع الامام ثم ينهض ويقضي .

تقدم في أصل الكتاب في آخر باب : الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة بزيادة يسيرة في لفظه .

وسأله عليه السلام عن المسافر يصلي بالمقيمين والمسافرين ركعة فيحدث على الامام حدث من رعا فيقدم رجلا من المقيمين يصلي لهم

بأقي صلاة المسافر ، ثم يقدم رجلا من المسافرين فيسلم بهم ، ثم يقوم المقيمون فيقضون ما بقي عليهم من صلاتهم ولا يؤمهم أحد منهم .

تقدم في « باب الحدث في الصلاة » عند شرح قوله عليه السلام « في الامام يحدث ثم يقدم رجلا ... الخ » .

وسألت زيد بن علي عن الممن في الصلاة ، فقال : يقطع الصلاة .

تقدم في باب « الحدث في الصلاة » عند شرح حديث : « الرجل يتكلم في الصلاة فامسأ » .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يسلم عليه في الصلاة فيسهو فيرد السلام ، فقال : قنتقض صلاته ،

تقدم أيضاً في شرح الحديث المذكور قبل هذا .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ وعليه الخاتم ، فقال : يحرك الخاتم في يده ،

تقدم أول « كتاب الطهارة » عند شرح أول حديث في صفة الوضوء .

وسألت زيد بن علي عليهما السلام : هل على الرجل أن يخلل لحيته في الوضوء للصلاة ؟ فقال : لا ينبغي له أن يقصر في ذلك ،

تقدم أول « كتاب الطهارة » في شرح الحديث المشار اليه آنفاً .

وسألت زيد بن علي عن الدعاء في الصلاة، فقال : ادع في تشهدك بما أحببت إذا كان ذلك مما يكون مثله في القرآن .

قد تقدمت الإشارة اليه في شرح حديث التشهد الاخير .

وسألت زيد بن علي عن السعي الى الجمعة، فقال : ليس يجب عليك السعي الى الأئمة الفسقة انما يجب عليك السعي الى أئمة الهدى ،

تقدم التنبيه عليه في باب « صلاة الجمعة » في شرح قوله عليه السلام : « لا تجب الجمعة الا على أهل الأمصار » .

وسألت زيد بن علي عن الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة، فقال : من السنة أن تستمع وتنصت فاذا صليت لم تستمع ولم تنصت » .

تقدم آخر باب الاوقات، في شرح حديث « أنه كان يكره الصلاة في أربعة أحيان » .

سألت الامام زيد بن علي عن الصلاة خلف من لا يجهر ، قال : جائز ، فقلت : فالصلاة خلف من قد مسح ، فقال : لا تجزئك ، قلت : فان صليت خلفه وقد تطهر وغسل رجليه ؟ فقال : تجزئك ، قلت : فان كان ممن يرى المسح ولا أدري أم مسح أم غسل رجليه ؟ فقال : لا أحب الصلاة خلفه » .

تقدم في « باب من يؤم الناس » عند الكلام على قوله عليه السلام : « وكان يرخص في الصلاة خلف المملوك » .

وسألت الإمام زيد بن علي عن الصلاة في البيع والكنائس ،
فقال : صل فيها وما يضرك .

تقدم في «باب ما يقطع الصلاة» والمواضع التي يصلى فيها في شرح حديث « أن راعياً سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أصلي في أعطان الابل ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن الأمي الذي لا يحسن أن يقرأ كيف
يصلي ؟ فقال : يسبح ويذكر الله تعالى ويجزئه ذلك . قلت :
فالأخرس ؟ قال : يصلي راكعاً وساجداً ويجزئه ما في قلبه .

تقدم في باب «القراءة في الصلاة» في شرح حديث « كل صلاة بنير قراءة فهي خداج » .

سألت زيد بن علي عن التطوع جالساً ، فقال : حسن . قلت :
فكيف أجلس في صلاتي ؟ قال : كما تجلس إذا صليت قائماً .

تقدم في باب « صلاة المريض والمغمى عليه » في شرح حديث « العريان ان كان يراه أحد
صلى جالساً ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن المرأة كيف تجلس في الصلاة ؟ قال :
تجتمع وتضم رجليها .

تقدم في « باب المرأة تؤم النساء » في شرح قوله عليه السلام : « ليس على النساء أذان
ولا إقامة ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن النوم في الصلاة ، فقال : لا ينقض
الوضوء . » .

تقدم في « نواقض الوضوء » عند قول أبي خالد : سألت زيد بن علي عما ينقض الوضوء .

سألت زيد بن علي عن الرجل ينسى القنوت في الفجر حتى
يركع ثم يرفع رأسه ، فقال عليه السلام : لا تقنت بعد ذلك . قلت
فهل عليه سجدة السهو ؟ فقال : لا ، قلت : فإن نسي قنوت الوتر حتى
يركع ؟ قال : يقنت بعد الركوع ، قلت : فإن ذكره وقد سجد ؟ قال :
لا يقنت وعليه سجدة السهو . وقال عليه السلام : إنما القنوت في الفجر
دعاء وليس عليه في ذلك سهو .

تقدم في « باب سجود السهو » عند قول الامام : في الرجل ينسى التكبير في القيام
واقعود ... الخ .

وسأله عن الاذان في السفر ؟ فقال : مثله في الحضر وإن أذنت
للفجر وأقمت لباقي الصلوات أجزاءك .

قد تقدم في « باب الأذان » عند قوله عليه السلام : « إذا كنت في سفر فأذن للفجر وأقم
لباق الصلوات . »

وسأله عليه السلام عن الرجل ينسى صلاة ثم يذكرها في وقت

أخرى بأيها يبدأ؟ فقال عليه السلام: الأولى فالأولى. قلت: فان بدأ بهذه، فقال: لا تجزئه الا أن يكون يخاف فواتها.

تقدم في «باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها» في شرح قوله: «سألت زيد بن علي عن الرجل ينسى الظهر... الخ»

قال أبو خالد رحمه الله: سمعت زيد بن علي عليه السلام يقرأ عليهم «ولا الضالين» بالرفع، وكان يقرأ «مالك يوم الدين» وكان اذا صلينا خافه سمعنا وقع دموعه على الحصر، وسمعت عليه السلام يقرأ «اقتربت» فرتلها وقرأها قراءة لا يسمعها فرح ولا محزون الا أقرح قلبه، فرض من أصحابه عليه السلام رجل من طيء من وجدان تلك القراءة، فدفعناه بعد أيام فصرى عليه، ثم قال: هذا قتيل القرآن وشهيد الرحمن لقد أمسيت مغتبطاً وما أذكى على الله عز وجل أحداً.

تقدم في «باب القراءة في الصلاة» في شرح حديث «كل صلاة بغير قراءة فهي خداج». واستوفينا شرحه هنالك، والحمد لله رب العالمين.

تنبيه جملة الأحاديث النبوية من أول «كتاب الجنائز» الى آخره تسعة عشر حديثاً وجملة الأخبار العلوية خمسة وعشرون خبراً، وعن زين العابدين مسألة، وجملة أبواب الكتاب ثمانية عشر باباً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



كتاب الزكاة

باب زكاة الابل السائمة

الزكاة في اللغة تكون لعنيين. أحدهما -النماء- ومنه قولهم : زكا الزرع: إذا غا. ثانيها -التطهير، ومنه قوله تعالى: « قد أفلح من زكاها » أي طهرها من الأدناس ، وقوله تعالى: « وتركهم بها » ثم صارت حقيقة شرعية للقدر المخرج من المال مع شرائط ، وذلك بالنقل عن معناها لغة اليه لمناسبة ظاهرة على كلا المعنيين ، أما النماء فلما في إخراجها من السبب المقتضي لزيادة المال المزكى وصيافته عن التالف . وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً عند مسلم وأحمد والترمذي : « ما نقصت صدقة من مال » قيل : ووجه الاستدلال به على المطلوب أن النقصان محسوس باخراج القدر الواجب فلا يكون غير ناقص الا بزيادة تبلغه الى ما كان عليه ، وهذه الزيادة إما عبارة عما يصير به المال متكاملاً حقيقة بسبب الاخراج ، أو محفوفاً عن أن يطرقة شيء من الآفات المتلفة ، أو كناية عن تضعيف أجورها كما جاء « ان الله يربي الصدقة حتى تكون كالجبل » وأما التطهير فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل ، أو لأنها تطهر من الذنوب .

واعترض بأن كونها للقدر المخرج مقصوراً على الحقيقة الشرعية ممنوع ، ومسنده مأمور في أول « كتاب الصلاة » من أن الصلاة والزكاة ونحوها موجودات في لسان الانبياء وأتباعهم من العرب والعجم متعبدون بها ، وإن اختلفت صفاتها ومقاديرها في الشرائع على ما تقتضيه وجوه المصالح والحكم ، فلا يضر في أصل المعنى ، لاسيما وقد حكى الله عز وجل في كتابه الكريم أنه علم آدم الاسماء كلها ، وقال تعالى في حق اسماعيل: « وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة » قيل: إنما فرض الله الزكاة في أموال الاغنياء مواساة لآخوانهم الفقراء قضاءً لحق الأخوة وعملاً بما يوجب تأكيد الألفة، وما أمر الله به من المعاونة والمعاذة مع ما فيها من ابتلاء أرباب الأموال

التي هي شقائق النفوس ، كما ابتلاهم في الأبدان بالعبادات البدنية فهي صلة للرحم ، وفيها شائبة عبادة فلأجل شائبة العبادة وجبت فيها النية ، ولم يصح فيها مشاركة معصية ونحو ذلك ، ولكونها صلة صححت فيها الاستنابة وصح الاجبار عليها ، وقاب الامام عن المالك في النية عند أخذها كرهاً ، وأخذت من مال الميت وإن لم يوص ، ولأجل كون الصلة غالباً عليها وجب فيها رعاية الأنفع للفقراء ووجبت من مال الصغير ونحوه .

ولما كان المقصود بها المواساة لم يوجبها الله تعالى الا في مال خطير ، وهو النصاب ولم يجعلها الا في الاموال النامية ، وهي العين وأموال التجارة والمواشي وما أخرجت الأرض . وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ، ورتب مقدار الواجب على حسب التعب والمؤنة ، فجعل فيما سقت السماء ونحوها العشر ، وفيما سقي بالسواني نصفه ، وفي العين وأموال التجارة ربع العشر لما يحتاج من العمل فيه بالتجار في جميع السنة ، وخفف في المواشي لشقة القيام بها فففي فيها عن الأوقاص . فسبحان من أحاط بكل شيء علمه ، ودقت في كل شيء حكيمته ، وشملت كل مخلوق رحمته ونعمته .

والزكاة أحد الاركان الخمسة ووجوبها معلوم من الدين ضرورة .

وقوله : « باب زكاة الابل السائمة » تقدم تفسير الابل في كتاب الطهارة ، والسائمة : الراعية . قال في « المصباح » : سامت الماشية سوماً من باب قال : رعت بنفسها ، ويتمدى بالهمزة فيقال : أسامها راعيها . قال ابن خالويه : ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي بل جعل نسياً ، فيقال : أسامها فهي سائمة ، والجمع سوائم . اهـ .

حدثنا أبو القاسم علي بن محمد النخعي ، قال : نا سليمان بن ابراهيم بن عبيد المحاري ، قال : نا نصر بن مزاحم المنقري العطار ، قال : نا ابراهيم ابن الزبرقان التيمي ، قال : نا أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، عن الامام زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « ليس في أقل من خمس ذود صدقة ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة ، ثم لا شيء فيها ،

فاذا بلغت عشراً ، ففيها شاتان فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث
 شياة ، فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
 ففيها خمس شياة ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض ، فان لم تكن
 ابنة مخاض فابن لبون ذكر وهو أكبر منها بعام الى خمس وثلاثين ،
 فاذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ، ففيها ابنة لبون الى خمس
 وأربعين ، فاذا زادت واحدة على الخمس والاربعين ففيها حقة الى
 ستين ، فاذا زادت على الستين واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين ،
 فاذا زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين ،
 فاذا زادت على التسعين واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل الى عشرين
 ومائة ، فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة .

قال في «التخريج» : هذا الحديث قد روي عن أمير المؤمنين مرفوعاً وموقوفاً مجتمعاً
 ومفروقاً . وقد أحبت إirاده هنا مجتمعاً وان تفرق في «المجموع الزيدي» للاختصار ، فقال
 السيوطي في مسنده عليه السلام من «جمع الجوامع» ما لفظه : عن علي قال : «قام فينا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، فقال : انأقد وضعنا عنكم صدقة الخيل والرقيق ،
 ولكن هاتوا ربع العشر ، هاتوا من كل أربعين درهماً ، وليس فيما دون المائتين شيء ، وفي
 عشرين مثقالاً نصف مثقال ، وليس فيما دون ذلك شيء ، وفيما سقت السماء أو سقي فتحة
 العشر ، وفيما سقي بالغرب نصف العشر . وفي الابل في خمس شاة وليس فيما دون ذلك شيء»
 وفي لفظ : «وليس في أربع شيء وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياة ، وفي عشرين
 أربع شياة ، وفي خمس وعشرين خمس من الغنم . فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض الى
 خمس وثلاثين ، فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر ، فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى
 خمس وأربعين . فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين ، فان زادت واحدة

ففيها جذعة الى خمس وسبعين ، فان زادت واحدة ففيها ابنتا لبون الى تسعين ، فان زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة . وفي البقر في كل ثلاثين تبس أو تبسمة حولي ، وفي أربعين مسنة ، وليس على العوامل شيء . وفي الغنم في أربعين شاة شاة ، فان لم تكن الا تسعة وثلاثين فليس عليك شيء ، وفي الأربعين شاة ، ثم ليس عليك فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، فان زادت واحدة على عشرين ومائة ، ففيها شاتان الى المائتين ، فان زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياة الى ثلاثمائة ، فان كثر الشاء ففي كل مائة شاة شاة ، ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة ، ولا يأخذ المصدق فحلا ولا هرمة ولا ذات عوار ولا تيساً الا أن يشاء المصدق ، فان لم يكن في الابل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان ، أخرجه ابن جرير وصححه . وقال أبو داود في « سننه » : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ، قال : نا زهير ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة . وعن الحرث الأعور ، عن علي رضي الله عنه ، قال زهير : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فذكر صدقة الرقة وصدقة الغنم والبقر ، ثم قال في الابل : وفي خمس وعشرين خمس من الغنم » فهذا وما تقدم مما أخرجه ابن جرير وصححه عاضد لرواية أبي خالد وعاصم بن ضمرة أوثق من الحرث وكلاهما حسن الحديث ، وان كان في الحرث كلام فقد وثق . اهـ .

قلت : وفي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : في « خمس من الابل شاة الى تسع ، فان زادت واحدة ففيها شاتان الى أربع عشرة ، فان زادت واحدة ففيها ثلاث شياة الى تسع عشرة ، فان زادت واحدة ففيها أربع الى أربع وعشرين ، فان زادت واحدة ففيها خمس شياة . . . » الحديث بطوله ، ثم قال : حدثنا علي بن مسهر عن الأجلح عن الشعبي ، قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن أن يؤخذ من الابل من كل خمس شاة - الى أن قال - ومن كل خمس وعشرين خمس شياة » وساق بقية الحديث .

وفي « الجامع الكافي » : وروى محمد باسانيده عن عاصم ، عن علي ، قال : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياة ، فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض ، وهو كذلك في

« أمالي أحمد بن عيسى » عن عاصم عن علي . وفي « الجامع » أيضاً عن محمد بن جعفر ، عن زاذان ، عن علي عليه السلام .

قوله : « ليس في أقل من خمس ذود ... الخ » قال النووي : الرواية المشهورة خمس ذود بإضافة خمس الى ذود، وروى بتونين «خمس» ويكون «ذود» بدلا منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي عياض وغيرهما ، والمعروف الاول وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحدا له من لفظه ، انما يقال في الواحد: بعير وكذلك النفر والرهط والقوم والنساء وأشباه هذه الالفاظ لا واحد لها من لفظها ، وهو مؤنث فتقول : ثلاث ذود . وقال أبو عبيد : هو ما بين ثنتين الى تسع ، قال : وهو مختص بالاناث .

قوله : « ففيها شاة » قال في « المصباح » : الشاة من الغنم تقع على الذكر والأنثى ، فيقال : هذا شاة للذكر وهذه شاة للأنثى . اهـ . وذكر في « القاموس » : أنها تطلق على المعز والظباء والبقر وغيرها . قالوا : ويشترط أن يكون جذع ضأن أو ثني معز قياساً على سنن الاضحية ، وأما ماهية المخرج فللدخول النوعين تحت اسم الشاة ، أو لحديث سويد بن غفلة ، قال : « أنا أنا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : «نهينا أن نأخذ الراضع وهي التي على ثدي أمها ، وأمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي .

قوله : « فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس شياة » هذه الرواية عن أمير المؤمنين قد ضعف نسبتها اليه عليه السلام بعض المحدثين كالبيهقي والخطابي ، وزعموا انها خطأ وأن الصواب ما في الروايات الصحيحة عند الجماعة من أن في ذلك ابنت مخاض . وقد عرفت من مجموع الروايات السابقة ثبوت ذلك عنه من غير طريق مع تصحيح ابن جرير ، والرواية الموقوفة عليه عليه السلام ها هنا لها حكم الرفع بدليل ما أخرجه المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » وغيره ، عن شريك بن مخارق ، عن طارق ، قال : « خطبنا علي عليه السلام ، قال : والله ما عندنا كتاب نقرؤه الا كتاب الله وهذه الصحيفة ، قلنا : وما فيها؟ قال : أسنان الابل أخذتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروي عن ابن عمر ، قال : « بعث علي عليه السلام الى عثمان بصحيفة فيها كتاب يقول : مر سمعناك يعملوا بما فيها ، فان فيها سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال المؤيد بالله : فيكون الموقوف عنه

في هذا الباب كالسند الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ذكر ذلك في معرض الاحتجاج بما روي عنه في استئناف الفريضة ، فيؤخذ من ذلك التوسعة على رب المال بين إخراج خمس شاة أو بنت مخاض عملاً بكل الروايتين ، لانه إذا ورد الدليل بما يخالف ما دل عليه الدليل الأول ولا تعارض بينهما ولا ما يوجب النسخ أو التخصيص أفاد التخيير بين الأمرين ، ولهذا نظائر كالتخيير في الحج بين الافراد والقران والتمتع ، وكذا في غسل الرجلين والمسح على الخفين عند من يقول به . وقد تقدم في الكتاب اشارة الى نحو هذا البحث (١) .

وقال في « التخريج » : وقد جنح الى عدم الأخذ برواية عاصم والحديث هذه عن علي عليه السلام المهادي الى الحق يحمي بن الحسين ، ومال الى رواية غير أبي خالد لضرب من الترجيح بين روايته ورواية غيره .

وفي « شرح التجريد » باسناده الى علي بن الحسين عليها السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب لعمر بن حزم : بسم الله الرحمن الرحيم ، فذكر ما يخرج من صدقة الابل إذا كانت أقل من خمس وعشرين ففي كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض » . اهـ . وهو من مراسيل علي بن الحسين عليه السلام ، وهو معتضد بما رواه المحدثون في كتبهم عن أنس في كتاب أبي بكر لماله ، وفيه : « هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم » وما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب لعمر بن حزم كتاباً فيه الزكاة من المواشي وغيرها وفيه « وإذا زادت واحدة على أربعة وعشرين ففيها ابنة مخاض » وذكر فيه الديات أيضاً . وقد أورده البيهقي بكاله ، وأشار الى صحة العمل به مع بيان ما قبل فيه الحافظ ابن حجر في باب الديات من « تلخيصه » .

قوله : « ابنة مخاض » ابن المخاض من الابل : ما دخل في السنة الثانية ، سمي بذلك لان أمه ذات مخاض أي حامل ، وابن البون من الابل : ما دخل في السنة الثالثة سمي بذلك لان أمه ذات لبن ، وأما قال : ابن لبون ذكر مع أن التذكير يؤخذ من لفظ ابن لان ما عدا بني آدم من الحيوانات كثيراً ما يطلق الابن عليه ذكر أو أنثى كابن عرس وابن آوى وابن

(١) في هامش نسخة المؤلف المسودة تراجع « البحر المحيط » في هذا البحث . اهـ بالمعنى .

دأية ، فاحتج الى تميزه بصفة الذكورية لرفع الالتباس (١) . والحقة : التي لها ثلاثة أحوال ، وهي التي استحققت الفحل . قال في « النهاية » : الحق والحقة من الابل : ما دخل في السنة الرابعة الى آخرها سمي بذلك لانه استحق الركوب والتحميل ، ويجمع على حقاك وحقاتك والجذعة في الابل ذات أربعة أحوال ، وقيل : خمسة أحوال .

قوله : « فاذا بلغت عشرأ » ونحوه يدل على أن الوقص لا يتعلق به الوجوب ، وهو مذهب أئمة العترة وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وعلى قوله الآخر يتعلق الوجوب بالنصب والوقص ، وفائدة الخلاف تظهر حيث هلك الوقص أو بعضه . مثاله أن تلف واحدة من ست ابل بعد الحول وقبل إمكان الاداء ، فعلى القول بعدم تعلق الوجوب به تجب الشاة كاملة في الخمس من الابل الباقية لان السادسة الهالكة لم تعلق بها الوجوب . وعلى أحد قولي الشافعي تجب شاة الاسدسا فيسقط من الشاة الواجبة حصة الناقة الهالكة وقس على ذلك ؛ وأما حيث هلك الوقص بعد إمكان الاداء فلا يسقط شيء للوقص اتفاقا ، وكذا على القول بان الزكاة تنتقل إلى الذمة مطلقاً هكذا حرره أهل الفقه .

قوله : « فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة » صرح بمثل ذلك الهادي في « الاحكام » رواية عن آبائه عليهم السلام « ان في كل خمسين حقة » وفي كل أربعين بنت لبون ، ولا استثناء بعد الزيادة على العشرين والمائة » وهو في رواية ابن أبي شيبة السابقة ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال في آخر حديثه : « فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين من الابل حقة » وكذا فيما رواه من طريق الشعبي مرفوعاً ، وهو أيضاً في حديث أنس عند الجماعة . وذهب الى هذا الجمهور من أهل الحجاز والقاسم ، و« الاحكام » ، فيجب حينئذ في مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ، ولا مدخل للغنم بعد العشرين والمائة ، لكن قال الشافعي : يتغير الفرض بواحدة كما ذكر ، وقال مالك : انما يتغير الفرض بعشر فيجب في مائة وثلاثين حقة وابتنا لبون ، وعلى هذا القياس . واختلفت الرواية عن الاحكام في القدر الذي يتغير به الفرض . وذهبت الحنفية وهو قول « المنتخب » وصححه الاخوان وأبو العباس للمذهب انها تستأنف الفريضة ، فيجب للخمس الزائدة على المائة والعشرين شاة ، ثم كذلك في كل خمس الى خمس وعشرين

(١) وفي « المعالم » وجهان لبيان النكتة في ذلك غير ما ذكر هنا ، والله أعلم . ا هـ . منه .

وفيها ذات حول ، واستدلوا بما رواه في «الامالي» في كتاب عمرو بن حزم ، وفيه « وما زاد على ذلك استؤنفت الفريضة ففي كل خمس شاة وفي عشر شاتان » . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « اذا زادت على عشرين ومائة يستقبل بها الفريضة » . وحدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن منصور ، عن ابراهيم مثله . قيل : والعمل به أرجح لانه موجب للزكاة .

وفي حديث أنس ونحوه اسقاط الزكاة فيما زاد على ذلك حتى يبلغ الزائد أربعين أو خمسين ، والموجب إذا عارضه مسقط فهو أرجح . وأجيب بأن رواية عاصم عن علي في الاستئناف قد عارضه روايته عنه أيضاً بخلافها كما سبق . قال الحازمي في مقدمة كتابه « الاعتبار » ورواية عاصم عن علي « ان فيما زاد على عشرين ومائة في كل خمسين حقة » وفي كل أربعين ابنة لبون » يعضدها رواية أنس في « الصحيح » والرواية الأخرى عن عاصم تخالفها ، وحديث أنس لم تختلف الرواية فيه ، وحديث علي عليه السلام اختلفت الرواية فيه كما ترى ، فالصير الى حديث أنس أولى للمعنى الذي ذكرناه . قال علي : ان كثيراً من الحفاظ أحلوا في حديث علي عليه السلام بالفظ على عاصم ، واذا تقابلت حجتان فيكون لاحدهما معارض وليس للأخرى ذلك ، فما سلمت تكون أولى كاليستأنف اذا تقابلت فما وجد لها معارض سقطت وما سلمت من المعارض ثبتت كذلك . اهـ . هذا وفي المسألة أقوال آخر تؤخذ من البسائط .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« ليس في الابل العوامل والحوامل صدقة » .

قال البيهقي في « سننه » : حدثنا أبو الحسن الملاء بن محمد بن سعيد المهرجاني ، أنا بشر بن أحمد ، نا حمزة بن محمد الكاتب ، نا نعيم بن حماد ، نا أبو بكر بن عياش ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي انه قال : « ليس في الابل العوامل ولا في البقر العوامل صدقة » وأخرجه السيوطي في مسنده عليه السلام بهذا اللفظ ؛ وقال : أخرجه أبو عبيد ونعيم بن حماد في مشيخته وابن جرير والبيهقي . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا زيد بن هارون ، عن

المشايخ
استخرجت
للمشايخ
مشاريع في
مسند زيد بن
مدرسة
مدرسة
مدرسة

ويغزى عليها في سبيل الله صدقة». حدثنا محمد بن بكر، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: الحولة والثيرة أفيها صدقة؟ قال: لا. وقال عمرو بن دينار: سمعنا ذلك حدثنا وكيع، عن سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن عبد الله بن مسلم، عن سعيد بن جبير؛ قال: ليس على جمل ظئنة ولا على ثور عامل صدقة.

والحديث يدل على أنه لا تجب في الابل العوامل والحوامل زكاة. والمراد بالحوامل: التي يحمل على ظهرها وهو من عطف الخصاص على العام، إذ قد تكون عاملة غير حاملة بخلاف العكس، والنكتة في ذلك العطف أن المقصود الأهم من عملها هو الحمل، وظاهره عدم وجوب اخراج شيء منها سواء أسيمت أم لم تسم إذا كانت عاملة. وقد ذهب إلى ظاهره الشافعي في الصحيح من قوله، والقاضي زيد وصاحب «اللمع» ولكنه مقيد بما سيأتي عن أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث المرفوع «فاذا رعت وجبت فيها الزكاة» وبقوله في زكاة البقر: «وإنما الصدقة في الراعية»، وهي السائمة. وقد ذهب إلى وجوب الزكاة في العاملة السائمة الإمام يحيى، وحكاه لمذهب المهدي والشافعي في أحد قوليه والجويني، ويناسبه أن مؤنة الملائكة مندفة بالسوم والمعتبر من السوم الموجب للزكاة هو الغلبة والاكثرية على أوقات عدمه إذ لا أكثر حكم الكل في غير موضع.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام. قال: «إذا لم يجد المصدق السن التي تجب في الابل أخذ سنّاً فوقها وردّ عليه شاة أو عشرة دراهم».

قد تقدم ما نقل من «الجامع الكبير» في حديث علي عليه السلام، وفيه: «فإن لم تكن في الابل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان». وفي حديث أبي دواد السابق، عن علي عليه السلام من طريق عاصم والحارث ما لفظه: وفي حديث عاصم والحارث «الصدقة في كل عام» قال زهير: وأحسبه قال: مرة. وفي حديث عاصم: إذا لم تكن في الابل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان، ولم أعثر على شاهد لقوله: شاة بل الموجود ما ذكر أولاً. وفي «سنن البيهقي» بإسناده عن المثني بن أنس، عن أبيه أنس بن مالك عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً ، وفيه ما لفظه : « بين الفريضتين عشرون درهماً أو شاتان قيمتهما عشرة دراهم عشرة دراهم » وأخرج بسنده في كتاب الصدقة الذي كتبه أبو بكر لأَنس بن مالك حين بعثه إلى البحرين ما لفظه : « ومن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة ، وليس عنده الجذعة وعنده الحققة فإنها تقبل منه الحققة ، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا لزو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحققة وعنده جذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته الحققة وليس عنده إلا ابنة لبون فإنها تقبل منه ابنة لبون ويعطي معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده حققة فإنها تقبل منه الحققة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فإنها تقبل منه ابنة مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين » .

وقد اختلف أهل العلم في ذلك ، فذهب الجمهور إلى أن ذلك القدر هو جبر التفاوت بين السنين المذكورة من جانب رب المال ، والعكس من جانب المصدق . ولا يختلف باختلاف الزمان والمكان والفلاء والرخص . قال الخطابي : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهماً تقديراً في جبران النقصان ، ولم يكل الأمر إلى اجتهاد الساعي وإلى تقديره لأن الساعي إنما يحصر الأموال على المياه وليس بحضرة حاكم ولا مقوم يحمله ورب المال مع اختلافهما على قيمة يرتفع بها الخلاف وينقطع بها النزاع ، فجعلت فيها قيمة شرعية كالقيمة في المصراة والجنين حسماً لمادة الخلاف مع تعذر الوصول إلى حقيقة العلم لما يجب فيها عند التعديل .

وذهب المهادوية إلى أن المراد من الأحاديث جبر النقصان في جانب رب المال أو المصدق ، والمرجع في تقدير الفضل بين السنين في القيمة إلى تقويم القومين إذ هو الجاري على سنن قياس الأصول ، والرجوع به إلى قيمة المصراة ونحوها إحالة على ما خالف القياس ، ولأنه المفهوم من اختلاف الروايات ، ففي رواية خالد هاهنا : شاة أو عشرة دراهم ، وفي رواية عاصم والحريث : عشرة دراهم أو شاتان ، وفيما رواه البيهقي وغيره من حديث أَنس : أو عشرين درهماً فيحمل ذلك على اختلاف القضايا التي تكون القيمة في كل منها بحسبه . قال في « البحر » : والتخير بين الشاتين والدراهم يشهد بأن القصد الجبر لا التعبد . اهـ . وقد أشار إلى مثل هذا البخاري

فانه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العرض في الزكاة ، وذكر في ذلك قول معاذ لأهل اليمن : اتوني بعرض ثياب خميس أو لليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم . وخير الأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة . هذا وقد روي في « شرح الابانة » عن زيد ابن علي عليهما السلام أن بين كل منين من أسنان الابل شاة أو عشرة دراهم ، فان أخذ على من ما يزيد فوق الواجب كحققة عن بنت مخاض ، فشاة أو عشرون درهما . اه . وروي في « الجامع » عن محمد قال : اذا أخذ المصدق من أهل الصدقة سنأ دون من أو سنأ فوق من ، فزاد الفضل ، وذلك اذا وجب على رجل في ابله ابنة لبون أخذ منه المصدق ابنة مخاض وعشرين درهما أو شاتين ، روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام . اه .

باب زكاة البقر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء » ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع
حولي ، جذع أو جذعة إلى أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة إلى
ستين ، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى سبعين ، فإذا بلغت سبعين
ففيها مسنة وتبيع إلى ثمانين ، فإذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان إلى تسعين ،
فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تباع إلى مائة ، فإذا بلغت مائة ففيها مسنة
وتبيعان ، فإذا كثرت البقر ففي كل ثلاثين تبيع أو تبعة ، وفي كل
أربعين مسنة » .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن زكريا ، عن أبي اسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « إذا بلغت البقر ثلاثين ففيها تبيع أو تبعة حولي ،
فإذا بلغت أربعين ففيها شنية فصاعداً » . حدثنا عبد الرحيم ، عن محمد بن سالم ، عن الشعبي ،
عن علي ، قال : في أربعين شنية ، وفي ثلاثين تبيع ، وليس في النيف شيء » . وأخرج أيضاً
في «باب من قال : إذا كان البقر دون ثلاثين فليس فيها شيء» . حدثنا عبد الرحيم ، عن زكريا ،
عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ليس فيها شيء » - يعني فيما دون
الثلاثين - وقد تقدم في حديث علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : « وفي كل
ثلاثين من البقر تبيع وفي كل أربعين مسنة » .

وفي « البيهقي » بإسناده الى معاذ بن جبل : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن ، وأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة ، بقرة ثنية ، ومن كل ثلاثين تبيعاً ، أو تبيعة ، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافري » وأخرجه أيضاً بطرق كثيرة . قال في « بلوغ المرام » : رواه الخمسة وحسنه الترمذي وأشار الى اختلاف في وصله ، وصححه ابن حبان والحاكم ، ثم قال البيهقي : أخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا أبو سهل بن زياد ، نا جعفر بن محمد الفريابي ، نا عمرو بن عثمان ، نا بقة ، حدثني المسعودي ، عن الحكم ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، قال : « لما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً الى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة جذع أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، فقالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني فيها بشيء ، وسأسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قدمت عليه ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأله عن الأوقاص ، فقال : ليس فيها شيء » .

قال المسعودي : الأوقاص : مادون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين ، فاذا كانت ستون (١) ففيها تبيعان ، فاذا كانت سبعون ففيها مسنة وتبيع ، فاذا كانت ثمانون ففيها مستتان ، فاذا كانت تسعون ففيها ثلاث تبائع . قال بقة : والأوقاص هي بالسنين الأوقاص فلا تجعلها بصاد . قيل : والمسعودي اختلط وتفرد بوصله عنه بقة بن الوليد .

وأخرج أيضاً بسنده الى زهير بن معاوية ، نا أبو اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، وعن الحرث الاعور ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال زهير : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « هاتوا ربع العشر » فذكر الحديث بطوله قال فيه : « وفي البقر في كل ثلاثين تبيع ، وفي الأربعين مسنة ، وليس في العوامل شيء » واقتصر رواية هذه الشواهد على اخراج نحو صدر حديث « المجموع » دون بقيته إذ ذكره ليس الا لزيادة الايضاح والبيان ، والا فلا حاجة اليه هنا لاتحاد مقادير المخرج بخلاف زكاة الابل والغنم فقرائضها مختلفة ، ومقادير الأوقاص اختلفت أيضاً باختلافها فاحتيج الى بيانها للمكلف .

(١) لفظ ستون ومبعون ثبت في نسخة صحيحة بخط تقي الدين بن الصلاح ، وكتب علم لفظ كل منها لفظ كذا . هـ . منه .

والحديث يدل على وجوب الزكاة في البقر ، وهو يجمع عليه . وقال عبد الحق : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته - يعني في النصب - . وقال ابن جرير الطبري : صحيح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أن في كل خمسين بقرة، بقرة، فوجب الأخذ بهذا ، وما دونه مختلف فيه ولا نص في إيجابه ، وتعبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها وفيه : « في كل ثلاثين باقورة تباع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة » . وقال ابن عبد البر في « الاستذكار » : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها .

وقوله : « وليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء » نص في عدم وجوب مادون الثلاثين ، وقد تقدم رواية ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام بنحوه . وأخرج أيضاً بإسناديه إلى مكحول وسليمان بن موسى وأبي سعيد الخدري كلهم يقول : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، وخالف في ذلك الزهري وابن المسيب فقالا : بل في الخمس شاة قياساً على الابل ، ولما أخرجه البيهقي بسنده إلى الزهري عن جابر بن عبد الله : « في كل خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه » قال الزهري : وإذا كانت خمسا وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين ، فإذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان إلى عشرين ومائة ، وإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بقرة بقرة .

قال معمر : قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « في كل ثلاثين بقرة تباع ، وفي كل أربعين بقرة بقرة » أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بعد ذلك . وأجيب عن القياس بأنه قياس في المقادير وهو لا يصح ، وعن الأثر بأن البيهقي قال بعد إرادته : هذا الحديث موقوف ومنقطع ، وروي من وجه آخر عن الزهري منقطعاً والمنقطع لا تثبت به حجة .

قوله : « تباع حولي » قال بعض شراح الحديث : التباع خص بولد البقر إذا تبع أمه بعد تمام سنة ، والاثني تبعة ، والمتبع من البهائم التي يتبعها ولدها ، وولد البقرة في أول السنة عجل ثم تباع ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم سابع ، يقال : سلقت البقرة : إذا أسقطت

السن التي خلف السديس فهي سالغ وصالغ، وكذلك الاتشي بغير الهاء . والمسنة هي السالغ ، يقال لها : سالغ سنة وسالغ سنتين الى مازاد . اه . والمسنة ماله سنتان .

وقد استشكل في قوله في الحديث « تبيع حولي » وفسره في « المنهاج » بانه الذي تمت له سنة مع قوله : جذع أو جذعة ، وهو كما في « القاموس » و « المصباح » : لما دخل في السنة الثالثة إذا كان من البقر وذي الحافر . وأجيب بأن المراد من ذكر الجذع والجذعة مطلق الذكر والاتشي دون معناه الحقيقي، مجازاً مرسلأ من باب الاتيان بالمقيد وارادة المطلق ، فكأنه قال : تبيع تم له حول ذكر أكان أواني . وقد يقال : ذكر الخطابي في « المعالم » مراتب اسنان البقر بنحو ماتقدم عن بعض الشارحين مع زيادة ايضاح ، فقال : العجل مادام يتبع أمه فهو تبيع الى تمام سنة ، ثم هو جذع ثم ثي ... الخ فيؤخذ منه أن اطلاق الجذع عليه من أول السنة الثانية ، وليس بينه وبين تمام الحول الأول كثير تفاوت فيرتفع الاشكال ، والخطابي ممن يعتمد عليه في النقل والرواية بذلك ثابتة كما في الأصل ومجموع شواهد .

قوله : « ففيها مسنة » مفهوم الصفة يفيد بظااهره أنه لايجزىء المسن الا أنه قد عارض هذا المفهوم ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً « ليس في البقر العوامل صدقة لكن في ثلاثين تبيع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة أو مسن » وصرح بذكر المسن صاحب « المحيط » وصاحب « مصباح الشريعة » واذا ثبتت الرواية بذلك تعين تقديم المنطوق على المفهوم ، ودل الحديث على أنه لايجب في الاوقاص شيء ، وهو صريح حديث ابن عباس المتقدم من رواية المسعودي . وعن أبي حنيفة أن فيها بين الاربعين والستين يجب ربع مسنة ، وفي « ملتقى الابحر » عنه ايضاً أنه يجب في ذلك قسطه من المسنة وهو محجوج بالحديث ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« ليس في البقر الحوامل والعوامل صدقة ، وإنما الصدقة في الراعية » .

قد تقدم في شرح قوله عليه السلام : « ليس في الابل العوامل ... الخ » ما يشهد لهذا الحديث ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ليس في البقر العوامل صدقة » وأخرج عن طاووس ، قال :

ليس في عوامل البقر شيء إلا ما كان سائماً وكذلك (١) في الابل . وأخرج أيضاً عن معاذ و ابراهيم ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وشهر والشعبي والضحاك وجابر وعطاء كلهم يقول : « ليس في البقر العوامل صدقة » . وأخرج البيهقي حديث علي عليه السلام من طريق أبي بدر ، عن زهير بن غير أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال عقبه : رفعه أبو بدر شجاع بن الوليد ، عن زهير بن غير شك ، ورواه النفيلي ، عن زهير بالشك ، فقال زهير : أحسبه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . ورواه أيضاً موقوفاً كما رواه ابن أبي شية . وأخرج عن جابر : « ليس على مثير الارض زكاة » وذكر أنه روي عن جابر مرفوعاً والصحيح موقوف . وأخرج عنه أيضاً : « لا يؤخذ من البقر التي يحرث عليها من الصدقة شيء » قال : وهو اسناد صحيح . وقال الحسن البصري : ليس في البقر العوامل صدقة اذا كانت في مصر . اهـ .

والحديث يدل على سقوط الزكاة عن البقر الحوامل ، وهي التي تحمل على ظهورها كما في بلاد الحبشة ، وبعض التهايم فانهم يحملون على ظهور البقر ، وكذا العوامل في الحرث ونحوه ، وعلى اشتراط السوم بقوله : « وانما الصدقة في الراعية » وهو مصرح به في غيره من الروايات كرواية البخاري عن أنس : « أن أبا بكر الصديق كتب له فريضة الصدقة » ، وقال : هذه التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها رسوله . فذكر الحديث وفيه صدقة الغنم في سائمتها . وفي حديث ابن عمر عن نسخة كتاب أبيه عمر ابن الخطاب ، قال : « وفي سائمة الغنم اذا كانت أربعين الى أن تبلغ عشرين ومائة شاة » . وفي كتاب عمرو بن حزم الى أهل اليمن : وفي كل خمس من الابل سائمة شاة ، وفي كل أربعين شاة سائمة شاة .

وقد اعترض المحقق الجلال اشتراط السوم بأن دليله مفهوم الصفة ، وليس بحجة وبأنه تخصيص بالمفهوم ، وفيه النزاع وان سلم ، فقد خرج مخرج الغالب ، اذ تلك النصب لا تكون في الاغلب معلوفة . اهـ . وقد ذهب الى عدم الاشتراط ربيعة ومالك . ويجاب بان ذكر السوم لا بد له من فائدة يعتد بها صيانة للكلام الشارع عن اللغو ، والمتبادر منه أن للمذكور حكماً

(١) كذا ظنه المصنف والمصدر في نسخة المؤلف وذلك . ٥١ . منه .

يخالف المسكوت عنه . قال الخطابي : لأن الشيء اذا كان يعتوره وصفان لازمان فعلق الحكم بأحد وصفيه كان ماعداً بخلافه ، وكذلك هذا في عوامل البقر والابل . اهـ . والعمدة فيه الظهور ، ولا ينافيه احتمال كونه خارجاً مخرج الغالب ، وقد ثبت عن أئمة اللغة العمل بمفهوم الصفة ، كما نقله أهل الأصول فيفيد أن التخصيص به مقصود للبلغاء في كلامهم ، فكلام رسول الله ورسوله به أجدر ، ولو سلم عدم التخصيص به لكان المأخوذ من العموم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : صدقة الغنم في سائمتها ، ونحوه وجوب الزكاة في المعلوفة والسائمة ، ولم يقل به أحد لأنهم بين قائل بدلالة هذا اللفظ على انتفاء الحكم فيما عدا السائمة وهم أصحاب المفاهيم ، وقائل بأنه مسكوت عنه وهم المنكرون ، أما القول بأنه داخل فخارق للاجماع ، وعلى القول بأنه مسكوت عنه ، ففي حديث الأصل ما يصلح للاستدلال به على نفي الزكاة في غير السائمة ، وهو مفهوم الحصر في قوله : « وانما الصدقة في الراعية » وفي قوله : « ليس في البقر العوامل صدقة » ، وليس في الابل العوامل والحوامل صدقة ، اذ الغالب على العاملة أنها غير سائمة ، وقد روي مرفوعاً وموقوفاً ، وتقدم أن الموقوف على علي عليه السلام في هذا الباب له حكم الرفع ، وبهذا يظهر أن ماورد من الأحاديث في زكاة المواشي مطلقة عن ذكر السوم غير باقية على العموم لوجود ما يخصها أصلاً أو قياساً .

قوله : « وانما الصدقة في الراعية » أي التي أسيمت .

واختلف كلام أهل المذهب في العاملة السائمة ، فظاهر « اللمع » و « الشرح » أن وقت العمل ان كان أقل من وقت السوم وجبت زكاتها ، وان كان مثله أو أكثر فلا زكاة فيها ، وان كانت لا تغلف حال العمل وانما ترعى بعده ، ففي « الانتصار » أن المختار وجوب الزكاة فيها ، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي ، قال : وماورد أن العاملة لا زكاة فيها فمبني على الغالب أنها لا تعمل الا وهي معلوفة ، والا فقد حصل خفة المؤنة وزيادة النفع .

★ ★ ★

باب زكاة الغنم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
« ليس في أقل من أربعين شاة من الغنم شيء ، فإذا كانت أربعين ففيها
شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها شاتان
الى مائتين ، فإذا زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلاث
مائة ، فإذا زادت على ثلاث مائة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ
أربع مائة ، فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه فإذا كثرت الغنم ففي
كل مائة شاة شاة » .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم ، عن زكريا ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عليه السلام ، قال : « ان لم يكن لك الا تسع وثلاثون شاة فليس فيها
صدقة » . حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ،
قال : « في كل أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت ففيها شاتان الى مائتين ، فان
زادت ففيها ثلاث شياه الى ثلاث مائة ، فان كثرت الغنم ففي كل مائة شاة شاة » حدثنا
عبد الرحيم بن سليمان ، عن سالم عن عامر ، عن علي عليه السلام في صدقة الغنم قال : « اذا
بلغت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين ، فإذا زادت
واحدة ففيها ثلاث الى ثلاث مائة ، فإذا زادت على ثلاث مائة وكثرت ، ففي كل مائة شاة
شاة » . وقال عبد الله مثل قول علي عليه السلام حتى تبلغ ثلاث مائة ، ثم قال عبد الله : « فإذا
زادت واحدة على ثلاث مائة ففيها أربع الى أربع مائة ، ثم على هذا الحساب » . اهـ . وهو أيضاً فيما

تقدم اخراجه عن علي عليه السلام في مسنده من « جمع الجوامع » مطولاً ، وصححه ابن جرير ، وكذلك في حديث ابن عمر وحديث عمرو بن حزم فيما كتبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتاب الصدقة نحو ما في حديث علي عليه السلام .

وفي الحديث دليل على أن اللازم فيما زاد على ثلاث مائة في كل مائة شاة ، ومعناه أن تزيد مائة أخرى فتصير أربع مائة ، وذلك أن المائتين لما توالى أعدادها حتى بلغت ثلثمائة وعلقت الصدقة الواجبة بمائة مائة ، ثم قيل : فإذا زادت عقل أن هذه الزيادة اللاحقة إنما هي مائة لا مادونها ، ذكره في « المعالم » . وهذا مذهب الجمهور خلافاً للحسن بن صالح بن حي ، فقال : إذا زادت على ثلثمائة واحدة ففيها أربع شياه ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، والحديث المرفوع يردّه ولا فرق في الأجزاء عن الواجب في زكاة الغنم بين الذكر والانثى عند أهل البيت وأبي حنيفة لما تقدم في باب زكاة الإبل أن اسم الشاة يصدق على كل واحد منها ، إذ التاء فيه ليست للتأنيث بل للوحدة كحماة وغلة وحية وحدأة ، ويجزى أيضاً الماعز عن الضأن والعكس ، لأن اسم الغنم يعمها واسم الشاة يطلق على كل واحدة منها . وفيه دليل على عدم الوجوب في الأوقاص المتخللة بين مراتب الفرائض .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« لا يأخذ المصدق هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيساً إلا أن يشاء المصدق

أن يأخذ ذات العوار » .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا أبو الاحوص ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام ، قال : « لا يأخذ المصدق هرمة ولا ذات عوار ولا تيساً إلا أن يشاء المصدق » وهو من جملة الحديث السابق عن علي عليه السلام في مسنده من « الجامع الكبير » وصححه ابن جرير ، وهو في حديث أنس فيما كتبه له أبو بكر وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : « هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله به رسوله » حتى قال : « ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار من الغنم ولا تيس الغنم إلا أن يشاء المصدق » . والهرمة : الكبيرة . والعوار مثلث الفاء ، ذكره في « القاموس » وفي « النهاية » بالضم ، والفتح أشهر وهو العيب .

والحديث يدل على النهي عن أن يأخذ المصدق المغيب من السوائم لان فيه اخلاقاً بحق الفقراء ، كما أنه لا يأخذ الخيار منها لحديث معاذ : « اياك وكرائم أموالهم » لاجحافه بأرباب الأموال، وحق الفقراء انما هو في النمط الاوسط من المال . وفي قوله : « الا أن يشاء المصدق » دليل على أن له الاجتهاد لان يده كيد المساكين ، وهو بمنزلة الوكيل لهم . ألا ترى أنه يأخذ أجرته من مالهم ، وانما لا يأخذ ذات العوار مادام في المال شيء سليم لا عيب فيه ، فإن كان المال كله معيماً فإنه يأخذ واحدة من أوسطه ، وهو قول الشافعي ، وقال : اذا وجبت في خمس من ابله شاة وكلها معيبة فطلب أن يؤخذ منه واحد منها أخذ ، وان لم تبلغ قيمته قيمة شاة ، وقال مالك : يكلف أن يأتي بصحيحة ولا يؤخذ منه مريض . والمراد بالتيس : فحل الغنم . قال الخطابي : وقد زعم بعض الناس أن تيس الغنم انما لا يؤخذ من قبل الفضيلة وليس الامر كذلك ، وانما لا يؤخذ لنقصه وفساد لحمه ، وكان أبو عبيد يرويه « الا أن يشاء المصدق » - بفتح الدال - يريد صاحب الماشية ، وقد خالفه عامة الرواة في ذلك ، فقالوا : « الا أن يشاء المصدق » بكسر الدال .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« لا يفرق المصدق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » .

في « مصنف ابن أبي شيبة » مالفظة : قال محمد : أنبأنا عامر ، عن علي وعبد الله ، قالوا : « لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع » ، وتقدم في حديث علي الذي رواه السيوطي في « جمع الجوامع » وصححه ابن جرير بلفظ حديث الأصل ، وهو أيضاً في حديث أنس فيما كتب له أبو بكر حين استعمله على الصدقة . قال الشافعي : الخطاب في هذا خطاب المصدق ورب المال ، وقال : الخشية خشيتان ، خشية الساعي أن تقل الصدقة ، وخشية رب المال أن تكثر الصدقة ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة . وصورة الجمع بين المفترق إذا كان من رب المال أن يكون له أربعون من الشاة وآخر أربعون فيجمعها محابة للآخر ، ويدعي أنها له لثلاث يجب فيها غير شاة ، وإذا كان من المصدق فنحو أن يكون لرجل ثلاثون من الشاة وآخر عشر عنده ، فيقول : هن لك جميعاً لتجب عليه شاة ، فهذه صورة الجمع بين مفترق من رب المال والمصدق ، وصورة الفرق بين المجتمع اذا كان من رب المال ، فنحو

أن يكون له خمسون شاة فيقول : لي من هذه ثلاثون ولولدي عشرون لثلاثي عليه شي .
واذا كان من جهة المصدق فتحسب أن يكون لرجل ثمانون من الشاة ، فيقول المصدق : لك
من هذه أربعون وأربعون لشريك لك فليكما شاتان . فهذه صورة الفرق بين المجتمع من رب
المال والمصدق .

قال سألت زيدا عليه السلام عن الفصلان والحملان والعجاجيل

الصغار ، فقال : لاصدقة فيها ،

الفصلان - بضم الفاء وكسر ها - جميع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه من
الرضاع ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، ويجمع أيضاً على فصال بالكسر . قال في « المصباح » : كأنهم
توهموا فيه الصفة مثل كريم وكرام . والحملان - بضم الحاء - جمع حمل بالتحريك وهو ولد
الكبش . والعجاجيل جمع عجول جمع عجل ، وهو ولد البقرة الذي مضى له شهر فيكون
جمع الجمع . وقوله : « الصغار » ويحتمل أن يكون صفة للجميع أو لما يليه فقط ، وعلى كل منها
فهو للتوضيح لا للتقييد .

وقد اختلف العلماء في صغار المواشي على ثلاثة أقوال :

الاول - لجمهور الأئمة من أهل البيت أنها تجب فيهن ، وهو مذهب مالك والشافعي لقول عمر
لسايعه سفيان بن عبد الله الثقفي : « اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده ولا
تأخذها ، ولا تأخذ الاكولة والربي والماخض وفحل الغنم ، وخذ الجذعة والثنية ، فذلك
عدل بين غداة المال وخياره » أخرجه في « الموطأ » ورواه الشافعي من طرق ، ورواته
ثقات الا أن ابن أبي شيبة رواه مرفوعاً ، وهو وم ذكر معناه في « التلخيص » . غداة المال
بالنن المعجمة المكسورة ثم ذال معجمة ، وهو جمع غذى يطلق على الحمل والجدي ،
ولقول علي عليه السلام : « اعتد عليهم بالكبار والصغار » الا أنه قال في « البدر المنير » :
لا يحضرني تخريجه .

قلت : وهو في « شرح التجريد » من طريق أبي اسحاق عن عاصم عن علي
عليه السلام .

الثاني - للحسن والنخعي انه لازكاة في الصغار مطلقاً سواء كانت مع أمهاتها أولاً ، وحجتها مارواه الخطابي من طريق عطية عن ابن عمر أن علياً عليه السلام بعث إلى عثمان - يعني ابن حنيف ذكره في « النهاية » - بصحيفة فيها : لا تأخذ من الرخة ولا النخعة شيئاً . قال الخطابي : الرخة : أولاد الغنم ، والنخعة : أولاد الابل . وهو ظاهر مذهب الامام زيد بن علي كما أطلقه هنا ، ونسبه في « المنهاج » كذلك اليه عليه السلام ، وبما أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي من حديث سويد بن غفلة قال : « أنا ما مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلستنا الى جنبه فسمعته يقول : إن في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن شيئاً » قيل : مداره على هلال بن حبان ، وقد وثقه الزكيان أحمد ويحيى . ويؤيده أنه لا بد من أن يمضي عليها - حول كامل الحديث « لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول » رواه أحمد وأبو داود والبيهقي من رواية الحرث وعاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ، وله طرق أخر عن أنس وعائشة وابن عمر وأبي بكر حكاهما في « التلخيص » هذه أصحها ، وقال : حديث علي لا بأس بإسناده والآثار تعضده فيصلح للحجة ، وظاهره سقوط الزكاة في الصغار مطلقاً سواء كن مع أمهاتهن أو منفردات ، وإن الزيادة ان كانت نصاباً اعتبرت بنفسها وحول لها من حين حصولها ، وإن كانت دون النصاب فلا عبرة بها ولا تضم الى جنسها .

الثالث - ماذهب اليه أبو حنيفة ونسبه في « البحر » الى زيد بن علي ، وهو أنه لا زكاة فيها إذا انفردت عن أمهاتها فإن كان ممن شي من أمهاتهن ولو واحدة وجبت فيهن الزكاة . وقد يتمسك بظاهر قول علي عليه السلام : « اعتد عليهم بالكبار والصغار » أي مع الصغار ، ويجاب بأن الواو لا تقتضي العمية ، والقائلون بأنه لا زكاة في الصغار مطلقاً أجابوا عنه بأنه معارض بالرواية الاخرى عنه عليه السلام عند الخطابي ، وهي مرجحة بظواهر الأدلة ، وعن حديث عمر « اعتد عليهم بالسخلة » بأنه اجتهد صحابي وليس بحجة ، وكذا ماروي عن غيره بنحوه من الآثار ، والله أعلم .

باب زكاة الذهب والفضة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما دون المائتين من الورق صدقة ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة
دراهم ، فإن زادت فبالحساب ؛ وليس فيما دون العشرين مثقالاً صدقة ،
فإذا بلغت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال ، فما زاد فبالحساب » ،

قال أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا وكيع ، عن مفيان ، عن أبي اسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : « ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء » ، وفي عشرين
ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً فما زاد فبالحساب . وأخرجه محمد بن منصور في
« الامالي » عن علي بن منذر عن وكيع بذلك السند والمثل . قال في « التخريج » : هذا
الحديث رواه ثقات أثبات ، فملي بن منذر شيخ محمد بن منصور وهو الطريقي ^(١) ذكر
المزي سمع محمد بن منصور عنه والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت
منه مع أبي وهو صدوق ثقة . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال النسائي : شيعي محض ثقة ،
وذكره ابن حبان في الثقات ومن فوقه الى عاصم رجال الصحيح ، وعاصم بن ضمرة حسن
الحديث روى له الاربعة . اهـ . المراد .

وفي « المصنف » بهذا الاسناد أيضاً الى علي عليه السلام ، قال : « ليس في أقل من
مائتي درهم زكاة » . وبه أيضاً عن علي : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء فما زاد فبالحساب » .

(١) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء وبالغاف ذكره في « جامع الاصول » .

حدثنا عبد الرحيم عن زكريا بن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ان لم يكن لك الا تسعة وتسعين ومائة فليس فيها زكاة » . حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه رفته ، قال : « اذا بلغت خمس أواق ففيها خمسة دراهم ، وفي كل أربعين درهما درهم » قال في « التخريج » : ورواه السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي ، قال : « في كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب » أخرجه أبو عبيد وابن جرير . اه . قال بهذا غير حديث ابن جرير الطويل المتقدم ، ففيه ما لفظه : « ولكن هاتوا ربع العشر من أربعين درهما درهما ، وليس فيها دون المائتين شيء » ، وفي عشرين مثقالاً نصف مثقال ، وليس فيها دون ذلك شيء » . اه . وأخرجه البيهقي في « سننه » بمعناه من طريق زهير بن معاوية ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي ، وفيه قال زهير : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره ، وقال : رواه أبو داود عن النفيلي . وروي بسنده عن عبد الرحمن بن أبي الزناد أن أباه قال : كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهى الى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار في مشيخة جلة سواهم ، وربما اختلفوا في الشيء فيؤخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً ، فذكر أحكاماً منها : وكانوا يرون في كل نيف من الذهب والورق والتمر والحب والعتب صدقة ، ولوزاد مداً أو أكثر أو أقل ولم يكونوا يرون في نيف الماشية صدقة الا بل والبقر والنعمة . اه . والورق - بكسر الراء - الدراهم المضروبة ، وكذلك الرقة ويجمع على رقين ورقون في الرفع والهاء عوض عن الواو في الورق .

والحديث يدل على بيان زكاة الذهب والفضة والقدر الخارج منها . والنصاب الذي يكون شرطاً في الاخراج ، أما قدر زكاتها فهو خمسة دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب ، وهو اجماع العلماء . وأجمعوا على أن مقدار النصاب من الذهب وزن عشرين مثقالاً الا ما يحكى عن الحسن البصري أن نصاب الذهب أربعون مثقالاً . وعن الناصر أنه لانصاب للذهب في نفسه لكن بقوة بالفضة . وهو قول عطاء وطاؤوس . وأجمعوا أيضاً على أن النصاب من الفضة مائتا درهم الا ما يروى عن البصري ، فقال : أربعائة درهم ، وهو محجج -

بالادلة . ويدل على أن النصاب من الجنسين المذكورين لابد أن يكون خالصاً عن الغش ، فاذا بلغت الفضة مائتي درهم بما فيها من غش فلا شيء فيها ، وكذا الذهب .

وقوله : « فما زاد فالحساب » دليل على أن القليل والكثير من الزيادة على النصاب محسوب على صاحبه ومأخوذ منه الزكاة بحصته ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم من علماء الأمة كما تقدم ذكره عن البيهقي في « سننه » . وقال أبو حنيفة وبعض السلف : لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ، وفيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير ، فاذا زادت ففي كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعة دنانير درهم ، فجعل لها وقصاً كالماشية ، وردة الجمهور بحديث الباب وشواهدة وبما أخرجه البخاري في « صحيحه » بلفظ : « في الرقة ربع العشر » وهذا عام في النصاب ومافوقه . وبالقياس على الجبوب . وقد احتج أبو حنيفة بحديث ضعيف لا تقوم به حجة . ولا بد في ذلك من أن يحول عليها الحول لحديث علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار فما زاد فيحسب حساب ذلك ، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » قال في « بلوغ المرام » : رواه أبو داود وهو حسن . وقد اختلف في رفعه وللترمذي عن ابن عمر « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول » والراجح وقفه ، وسيأتي بسط الكلام على ذلك قريباً .

والمراد من الدرهم : ما بلغ قدر الدرهم من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب ، وقد تقدم في كتاب الطهارة عند تقدير نصاب النجاسة بالدرهم ما ذكره في « المصباح » : ونحوه في « البحر » أنها كانت الدراهم بعضها عشرة وزن خمسة دنانير ، وبعضها عشرة وزن ستة ، وبعضها عشرة وزن عشرة فأخذوا من كل عشرة ثلثها ، وصارت العشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، قال في « البحر » : وهاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يتعاملون بذلك فأقرهم . وذكر السيوطي في « الاوائل » عن ربيعة بن كھلال ، قال : كانت مثاقيل الجاهلية التي ضرب عليها عبد الملك بن مروان اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي ، وكانت العشرة وزن سبعة » أخرجه ابن سعد ، ومنه يؤخذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحال

على درهم معروف في عصره ، ولذا قال السبكي : ينبغي القطع بأن عشرة وزن سبعة كان هو المعروف في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والا لما أجمعوا عليه . اهـ .

قال العلامة القبلي : الا أنه تقاصر نفع هذا الاتفاق حين لم يعرف مقدار الدينار والدرهم على انفراده . وعن ابن حزم في سياق حديث الميزان - ميزان أهل مكة - قال : بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه ، فكل اتفق على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير المطلق ، والدرهم سبعة أعشار المثقال ، فوزن الدرهم المكّي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشر حبة . وفيه نظر ؛ أما أولاً - فلأن المطلق أمر عقلي يقع على ما في الخارج وهو مختلف فيصدق على أثقل الشعير وعلى أخفه وعلى أوسطه وهو متساوي الدلالة عليه ، فاختيار الاوسط تحكّم ، وهذا بناء على أن المتبادر من معنى الشعير هو الحقيقي . وأما اذا أريد به المعيار فاحالة على مجهول . وأما ثانياً - فلأنه انما يتم ما ذكر لو كان لأهل مكة درهم أو مثقال غير ضربة سائر الاقطار الاسلامية ، وأما مع تعاملهم بما يرد عليهم من غيرها فلا، وهي مختلفة باختلاف الازمنة والامكنة والملوك، تارة ضربة ملوك العراق ، وتارة ضربة ملوك مصر ، وتارة ملوك الروم ، ولعل ابن حزم انما اعتبر دينار وقته في مكة ، ومعلوم أنهم أنما وصفوا له الموجود في وقته ، ولو كان المراد مقداراً محفوظاً لما أضعاه عامة المسلمين من الصحابة فمن بعدهم ، فلم أن الذي في مكة هو الذي في غيرها ، وقد استغنى الناس بوجوده في كل بلدة عن المحافظة على نقله .

وقال أيضاً : وفي « الصحاح » المثقال: درهم وثلاثة أرباع درهم ، والدرهم: ستة دنانير، والدانق قيراطان ، والقيراط طشوجان ، والطسوج حبتان ، والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم . وفي « القاموس » مثله الا أنه قال : المثقال ثمان وستون حبة وأربعة أسباع حبة . وتقدم ما ذكره السيوطي أن مثاقيل الجاهلية كانت اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي ، فعلى هذا : المثقال سبع وثمانون حبة على المشهور في القيراط وهو أربع حبات ، ويقرب منه كلام الجوهرى لأن درهماً وثلاثة أرباع درهم أربع وثمانون حبة . وفي « منتهى الارادات » للحنبلة أن الدانق ثمان حبات وخمسا حبة .

وقد عرفت كلام « الصحاح » و « القاموس » أن الدانق ثمان حبات حسب وذكره

غيرها . وفي « البحر » أنه أربع حبات، قال : وقد رجعنا الى اعتبار الشعير اذ لم تقدر على غيره فوجدنا الدينار المتعامل به الآن من ضربة الروم وهو الغالب ، وضربة المغرب وضربة الافرنج ، فاذا هو خمس وثمانون حبة وينقص على حسب اختلاف الحب الى مابين الستين والسبعين ، هذا في الذهب ، وفي الفضة هذه الضربة الافرنجية المسماة بالقروش وبالريال اعتبرنا النصاب منها تقريباً ، اذ لا سبيل الى التحقيق لما شرحنا من أمر الحب واختلافه ، والقش في القرش لم يعلم قدره ، فكان النصاب على مذهب الهادوية من جعل الدرهم اثنتين وأربعين شميرة ثلاثة عشر قرشاً . وعلى مذهب الشافعية أربعة عشر قرشاً ونصف . وعلى مذهب الحنابلة خمسة عشر قرشاً ، ونصاب الذهب نحو خمسة عشر أحر عند الهادوية من هذا الذي في أيدي الناس وفوق عشرين عند الحنابلة ، وقس سائرهما . وقد أيست من التحقيق ، ثم قال : والظاهر أن الدينار الموجود الآن هو المعتبر شرعاً لما ذكرنا من اعتباره بالحب . وقد ذكر لي بعض الثقات من المغاربة أنهم وجدوا شيئاً من ضربة بني العباس ذكر فيها اسم الخليفة منهم وتاريخها منذ ضربت نحو ستمائة سنة، وإذا وزنها وزن هذا الدينار الموجود الآن بلا نقص ولا زيادة ، وقد اطمأنت النفس الى ذلك فليعتبر به الدرهم . اهـ . المراد مع تقديم وتأخير بحسب ما يقتضيه السياق ، ويكون الدرهم على هذا ثمانين وأربعين حبة ، وقد اضطربت أقوال الفقهاء وأهل التفاريع في تقدير ذلك ، وما ذكره الحقق أشفها وأقربها الى الصواب ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« عفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الابل العوامل تكون في
المصر ، وعن الغنم تكون في المصر ، فاذا رعت وجبت فيها الزكاة ، وعن
الدور والخدم ^(١) والخليل والحميز والبراذين والكسوة والياقوت
والزمرد ما لم ترد به تجارة » ،

(١) وفي نسخة : والرقيق .

زبرجد ولا ياقوت ولا فصوص ولا عرض ولا شيء لا يدار، وإن كان شيء يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين بيع .

وفي الحديث دليل على سقوط الزكاة في الابل العوامل ، وهي التي يحمل عليها وتستعمل في سائر وجوه الانتفاع . وتقدم معنى ذلك ، قيل: ويؤيده من جهة النظر أن ما كان من المال معداً لصاحبه كثياب بذلته وعبيد خدمته وداره التي يسكنها ودابته التي يركبها وكتبه التي ينتفع بها فليس فيها زكاة، فطردها أنه لا زكاة في بقر حرثه وابله التي يعمل عليها بالدولاب وغيره، فهذا محض القياس كما أنه موجب النصوص، والفرق بينها وبين السائمة ظاهر فإن هذه مصروفة من جهة التمام الى العمل ، فهي كالثياب والعبيد والدار ، وتقيدها بكونها في المصر خارج مخرج الأغلب تنبيها على أن العامل في المصر من الابل كثيراً ما يكون معلوماً ، وكذا الغنم تكون الغالب علاقتها في المصر .

وقوله : « فاذا رعت » يدل على أن إسمائها توجب الزكاة ، وتقدم ذكر الخلاف في ذلك وأن المعتبر في السوم أن يكون أكثر من أيام العمل لأنه علق وجوب الزكاة بالرعي ، ولم يشترط حصوله في جميع الحول ولا خلاف في أنه لا اعتبار بيسير السوم .

وقوله : « وعن الدور » لاخلاف في عدم لزوم الزكاة فيها الا اذا كانت للتجارة أو للاستغلال عند الهادي للدليل يخصها .

وقوله : « الرقيق » وفي نسخة الخدم ، وهي مشعرة باشتراط أن يكونوا متخذين للخدمة وهو إجماع أهل العلم في : إنه لا زكاة فيهم ، وأما إذا كانوا للتجارة ، فقالت الظاهرية وهو قول قديم للشافعي أنه لا زكاة فيهم أيضاً استدلالاً بعموم الحديث . وذهب الجمهور الى وجوبها فيهم تقديماً للدليل الخاص في وجوب زكاة التجارة على ظاهر ذلك العموم .

وقوله : « والخيول » يدل على عدم وجوب الزكاة في عينها لافي قيمتها إذا كانت للتجارة . قيل: والفرق بينها وبين الابل أن الخيل تراد لغير ما تراد له الابل ، فإن الابل تراد للدروائل والأكل وحمل الاثقال والتاجر والانتقال عليها من بلد الى بلد ، وأما الخيل فأنشأ خلقت للكر والفر والطلب والضرب وإقامة الدين وجهاد أعدائه ، وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها ، ولهذا عفا عن أخذ الصدقة منها ليكون ذلك أرغب للنفوس فيها يحبه الله ورسوله

من اقتنائها ورباطها ، وقد قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » .
فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب التي ليست فيها زكاة ولو بلغت شيئاً كثيراً
مالم تكن للتجارة .

وذهب أبو حنيفة الى إيجاب الزكاة في الخيل ، وحاصل مذهبه أنه ان اجتمع الذكور
والإناث وجبت الزكاة عنده قولاً واحداً ، وان انفردت الذكور والإناث فعنه في ذلك روايات
من حيث أن الماء بالنسل لا يحصل الا باجتماع الذكور والإناث ، واذا وجبت الزكاة فهو خير
بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو تقوم ، ويخرج من مائتي درهم خمسة دراهم . وحجته
مارواه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر مرفوعاً : « في كل فرس سائمة دينار أو
عشرة دراهم » وأجيب بأن فيه ضعفاً فلا يعارض معه رواية النفي السابقة . وقد روى
السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند عمر بن الخطاب ، عن حارثة بن مضرب ، قال :
« جاء أناس من أهل الشام الى عمر ، فقالوا : انا قد أصبنا أموالاً خيلاً ورقياً نحب أن تكون
لنا فيها زكاة وطهور ، قال : ما فعله صاحباي قبلي فافعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه
 وآله وسلم وفيهم علي عليه السلام ، فقال : هو حسن ان لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك
 راتبه » أخرجه عبد الرزاق وأحمد وأبو عبيد في كتاب « الاموال » وابن جرير وصححه وأبو
 يعلى وابن خزيمة والحاكم في « المستدرک » والبيهقي وسعيد بن منصور . قال ابن الجوزي في
 « جامع المسانيد » : والمسند منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك . اهـ . وأورده
 ابن بطلان في « شرح البخاري » وفيه ، فقال علي رضي الله عنه : « لا بأس بذلك ان لم تصرف
 بعدهم جزية يؤخذون بها فأخذها منهم لبذلهم لها طوعاً » وقال ابن المنير : وفي قوله عليه
 السلام إشارة الى تعارض الأمر عنده في أداء الزكاة على الخيل تطوعاً ، لان القاعدة جواز
 تصرف الانسان في ماله بالصدقة ، لكن عارض ذلك قاعدة سد الذرائع إذ في تسمية ذلك زكاة
 يؤدي الى مفسدة ، لان ذلك يؤول الى اعتيادها واعتقادها واجبة عند تطاول الازمنة وجهل
 الولاة فتصير جزية على المسلمين ، ولكن عمر رجع المصلحة العاجلة على المفسدة الآجلة .

وقوله : « والخير والبراذين » هو جمع برذون . قال في « المغرب » : هو التركي من الخيل
 وخلافها المزاب والاتي برذونة . اهـ . والوجه في عدم لزوم الزكاة فيها ما تقدم ، اذ البرذون
 نوع من الخيل ، وفي حكمه الخير ، والآثار السابقة دليل على ذلك أيضاً .

وقوله : « الياقوت والزمرد » دليل على أنه لا زكاة في الاحجار النفيسة كهذين واللؤلؤ والدر والمرجان والفيروزج والماس ، اذ لا فرق بين المنصوص عليه وما في حكمه من سائر الاحجار . وذهب بعض أئمة العترة الى أن ما قيمته نصاب من الجواهر زكي لمعوم قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » الآية وتقريره انه جمع مضاف وهو يفيد العموم ، فيكون المعنى : خذ من كل واحد من أموالهم ، إذ معنى العموم ذلك وهو المطلوب . وأجيب بمنع كون معنى العموم فيها ما ذكر مسنداً بأنه اذا أخذ من جملة أموالهم صدقة واحدة صدق أنه أخذ من أموالهم صدقة ، واذا صدق ذلك فقد امتثل ، وأيضاً الاجماع على أن كل دينار وكل درهم مال ولا يجب أخذ الصدقة منه اجماعاً فلا يجب من كل مال، واذ لم يجب لم يجب من كل نوع، اذ لا مقتضى له الا فهم العموم من الخطاب . والقول بأنه يكفي الامتثال بأخذ صدقة واحدة من المجموع لا من كل نوع، تؤيده البراءة الأصلية إذ الأصل عدم اللزوم ، ولا يعارضه ان في أخذها من كل نوع عملاً بالاحوط في حق المصرف ، لأن في حملها على المجموع رعاية للاحتياط في حق صاحب المال ، وبالجملة فالاستدلال بها غير ناهض .

ولهذا نقل الامام المهدي في « البحر » عن الامام يحيى واستقواه أن الاوامر القرآنية بالزكاة صريحة في الطلب محتملة في الوجوب جملة في التفصيل، وهذا بناء على أن المراد بالصدقة الزكاة ، والا فهي واردة فيمن تخلف عن غزوة تبوك ممن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، فالضمير عائذ اليهم والصدقة المأخوذة منهم لتكفير ذنوبهم فهي كصدقة النفذ وهي خاصة بهم كما يشعر به السياق، وليس مما تكون العبارة فيه عموم اللفظ لا خصوص السبب عند الاصوليين، وأما الواجبة فهي لا تخصهم ولا يصلح تخلفهم سبباً لها ، لان الزكاة من حق الاسلام لا من موجبات الجنائيات ، ذكره في « المنار » . واحتجوا أيضاً بالقياس على الذهب والفضة بجامع النفاسة .

وأجيب بأنها لغير القنية ، والاحجار النفيسة تتخذ للقنية ، وأيضاً كون العلة في وجوب الزكاة هي النفاسة ممنوع لم لا تكون حاجة الفقراء الى ما عليه مدار القوت ، وذلك ليس الا للربويات .

قوله : « ما لم ترد به تجارة » دليل على وجوب الزكاة في التجارة ، وهو عام لجميع ما يتجر فيه . وهو مذهب العترة والفريقين والاكثر . ويؤيده ما أخرجه البيهقي في « سننه » في باب

زكاة التجارة في قول الله: « أنفقوا من طيبات ما كسبتم » أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، نا الحسن بن علي بن عفان ، نا يحيى بن آدم ، نا ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد في قوله تعالى : « أنفقوا من طيبات ما كسبتم » قال: من التجارة « ومما أخرجنا لكم من الأرض » قال : النخل . اهـ . قال في « التخريج » : هذا اسناد الى مجاهد رجاله ثقات أثبات . اهـ . وأقوال المفسرين كمجاهد وابن عباس صرح المحققون من أهل الأصول أن لها حكم الرفع . وحديث سمرة بن جندب ، قال : « أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع » أخرجه أبو داود . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها ، وفي النعم صدقتها وفي البز صدقته » قيل : رواه الدارقطني من حديث أبي ذر من أربع طرق أحدها لا بأس به . والبر بالزاي المعجمة وهو معروف والحديث حماس - بكسر الحاء المهملة - أن عمر بن الخطاب أخذ منه زكاة الأدم، رواه الشافعي وأحمد وغيرهما .

وأخرج البيهقي بسنده الى أحمد بن حنبل حدثنا حفص بن غياث ، نا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « ليس في العروض زكاة الا ما كان للتجارة » ثم قال البيهقي: هذا قول عامة أهل العلم، والذي روي عن ابن عباس أنه قال : « لا زكاة في العرض » فقد قال الشافعي في كتاب القديم : اسناد الحديث عن ابن عباس ضعيف ، وكأن اتباع حديث ابن عمر لصحته والاحتياط في الزكاة أحب الي . وقد حكى ابن المنذر ، عن عائشة وابن عباس مثل ما روينا عن ابن عمرو لم يحك خلافتهم عن أحد ، فيجتمل أن يكون معنى قوله: « لا زكاة في العرض » اذا لم ترد به التجارة . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
قال : « ليس في المال الذي تستفيده زكاة حتى يحول عليه الحول
منذ أفدته ، فإذا حال عليه الحول فزكه » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ، قال : وناشريك
عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي ، قال : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول »

وأخرجه عن وكيع ، عن سفيان عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي بمثله . وأخرج البيهقي في « سننه » بإسناده إلى سفيان ، عن أبي اسحاق عن عاصم ، عن علي ، قال : « ان كان عندك مال استفدته فليس عليك زكاة حتى يحول عليه الحول » . وأخرج أيضاً بإسناده إلى أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة والحريث بن عبد الله عن علي بن أبي طالب ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « هاتوا لي ربع العشر » وفي آخره : « الا أن جريراً قال في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » وأخرجه أيضاً عن أبي بكر وعثمان وابن عمر بنحوه . وقد أورد في « التلخيص » حديث علي عليه السلام ، وأطال الكلام فيه وفي شواهده . وقال آخر البحث : قلت : حديث علي لأبأس بإسناده والآثار تمضده فيصلح للحجة ، والله أعلم . اهـ . وفي مسند أبي بكر من « جمع الجوامع » عن الزهري قال : لم يبلغنا عن أحد من ولادة هذه الأمة الذين كانوا بالمدينة : أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يشنون الصدقة لكن يعمثون عليها كل عام في الخصب والجذب لان أخذها سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه ابن أبي شيبة . اهـ .

والحديث يدل على أن الزكاة لا تجب حتى يمضي على المال في ملك المالك الحول ، وهو مذهب الجمهور . وذهب ابن عباس وابن مسعود والناصر وداود والصادق والباقر انه يجب على المالك اذا استفاد المال أن يزكاه في الحال لمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « في الرقة ربع العشر » فعلى هذا الحول عندهم ليس بشرط وانما هو مهلة بين الاخراجين ، ولا يشترط كمال النصاب الا عند الاخراج وهو آخر الحول ، كما هو ظاهر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعته للزكاة آخر الحول غير باحثين عن حال المال أول الحول من إسامة وغيرها وكال نصابه ونقصانه . وأجيب بأن الحديث مطلق ومافي الأصل وشواهده صريحة في اشتراط التحويل من حين الاستفادة فهي مقيدة له لاسيما مع زيادة قوله في بعض النسخ : « منذ أخذته » . وما يؤيد أدلة التخصيص ونحوها مافي « مصنف ابن أبي شيبة » بإسناده إلى ابن عمر بلفظ : « ليس عليه زكاة حتى يحول عليه الحول من حين يستفيد » . قوله : ولا يشترط كمال النصاب الا عند الاخراج ، يدفعه أن الضمير في قوله : « حتى يحول عليه الحول » ونحوه للمال الذي تجب فيه الزكاة وانما تجب في النصاب كاملاً لافيها دونه فلا بد من استمراره جميعاً في جميع الحول والنقص ولو شيئاً يسيراً ينافيه ، اذ كاله هو السبب والمسبب ينتفي باتقاء سببه ،

وبهذا يظهر أن قول الامام المهدي في « الازهار » ان المعتبر كماله في طرفي الحول وإن نقص بينهما ما لم ينقطع خلاف ما يؤخذ من الأدلة . قيل : والوجه في اعتبار طرفي الحول دون وسطه أن النقود وأموال التجارة غير مستقرة الكمية لكثرة عروض الزيادة والنقصان فيها بسبب المعاوضات وغيرها ، ويجب أن ذلك مناسبة تعتبر عند ورود الدليل بمقتضاها . وأما مع عدمه فلا تصلح حجة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « إذا كان لك دين وعليك دين فاحتسب بدينك ثم زدك ما فضل من الدين الذي عليك ، وزدك للدين الذي لك ، وإن أحببت أن لا تزكيه حتى تقبضه كان لك ذلك » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن الحكم قال : « مثل علي عليه السلام عن الرجل يكون له الدين على الرجل قال : يزكيه صاحب المال ، فإن ترامي عليه وخشي أن لا يقبض ، قال : يمهل ، فإذا خرج أدى زكاة ماضى » . حدثنا وكيع عن ابن عوف عن محمد ، قال : نبئت أن علياً ، قال : « ان كان صادقاً فليزك اذا قبض » - يعني الدين - . حدثنا يزيد بن هارون : نا هشام ، عن محمد ، عن عبيدة ، قال : « مثل علي عن الرجل يكون له الدين المظنون يزكيه ؟ قال : ان كان صادقاً فليزكه لما مضى اذا قبضه » . أخرجه البيهقي بلفظ يكون له الدين المظنون بغير ميم . وقال عقبه : قال أبو عبيد : المظنون : هو الذي لا يدري صاحبه أيقضيه الذي عليه الدين أم لا ، كأنه الذي لا يرجوه قال في « التخريج » : اسناده من يزيد بن هارون الى عبيدة السلماني صحيح ، وهشام هو : ابن حسان القردوسي وعبيدة السلماني - بفتح العين المهملة - تابعي جليل كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأله ، ذكره ابن حجر في « التقریب » وسماعه من علي عليه السلام صحيح مشهور . وقال ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : لينظر ما كان عليه من دين فليزله وما كان له من دين ثقة فليزكه ، وما كان لا يستقر بعهده اليوم وبأخذه الى يومين فليزكه . وأخرج البيهقي من طريق عكرمة عن ابن عباس : « انه سئل عن زكاة مال الغائب ،

عن ابن أبي شيبة
عن القردوسي
عن عبيدة السلماني
عن ابن حجر
عن ابن أبي شيبة

فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، فقال له الرجل : إذا يهلك المال ، قال : هلاك المال خير من هلاك الدين . وأخرج من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان يستسلف أموال يتأمن عنده لأنه كان يرى أنه أحرز له من الوضع ، قال : وكان يؤدي زكاته من أموالهم ، وقال البيهقي عقبه : ثم رويناه عن عمر وعلي رضي الله عنه مثل قول هؤلاء ، ثم عن الحسن وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد والزهري والنخعي . اهـ .

والحديث يدل على وجوب زكاة الدين وأنه لا يتضيق عليه الإخراج إلا مع قبضه ، فإذا قبضه لزمته الزكاة ، وظاهره أنه يزكيه لما مضى ولو تعددت الأحوال ، وأنه يحتسب بماله من الدين في مقابلة ماعليه فيزكي الفاضل الذي يبقى له ، مثاله أن يكون دينه أربعمائة درهم ، والذي عليه مائتا درهم احتسب بمائتي درهم من دينه في مقابلة ماعليه لا يزكيها ووجب عليه زكاة ما بقي له وهو مائتا درهم ، وظاهره أيضاً أنه لا فرق في وجوب الزكاة بين أن يكون الدين مرجواً أو مأبوساً ، إذ الموجب للزكاة هو الملك والنصاب والحول ولم يختل شيء منها . وأما اشتراط أن يكون مرجواً ليكون في حكم التمكن من التصرف فيه فيحتاج إلى دليل ، إذ المفروض أن الملك ونحوه من الأحكام الوضعية وهو لا يشترط فيها العلم والقدرة والتمكن ، وإنما يعتبر شرطاً للفعل الذي هو إخراج الزكاة ونحوه . قال في « المنار » : والذي نقول : المال الزكوي يستوي حضوره وكونه في ذمة الغير بدليل أنك إذا بعت سلعة التجارة وهي كل المال مثلاً تستأنف التحويل بعد قبض الثمن بل تجعل ثبوته في يد المشتري كحصوله في يدك ، وإذا ثبت ذلك لزم في كل دين زكاة ، وظواهر النصوص متناولة لكل مال ديناً كان أو عيناً حاضراً أو غائباً أو غير ذلك . وأما حديث : « ليس على من أقرض مالا زكاة » . فبحثت عنه فلم أجده . نعم أخرجه ابن منده عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، عن سهل بن قيس المزني ، وقال : غريب لكنه بلفظ : « من أسلف » وهو في كثير من استمألهم للإسلم فلا تقوم بالمحتمل حجة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام

قال : « لا يأخذ الزكاة من له خمسون درهماً ، ولا يعطاها من له

خمسون درهماً » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن الحجاج ، عن الحسن بن سعد ، عن أبيه ، عن علي وعبد الله ، قالوا : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما أو عوضها من الذهب » . حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سأل وله ما يغنيه كان خدوشاً أو كدوحاً يوم القيامة » قيل : يا رسول الله وما غناؤه ؟ قال : خمسون درهماً أو حسابها من الذهب » . حدثنا حفص ، عن عبيدة ، عن إبراهيم ، قال : لا يعطى من الزكاة من له خمسون درهماً ولا يعطى منها أكثر من خمسين درهماً . حدثنا وكيع قال : كان سفيان وحسن يقولان : لا يعطى منها من له خمسون درهماً ، ولا يعطى منها أكثر من خمسين إلا أن يكون عليه دين فيقضي دينه ويعطى بعد خمسين . اهـ .

وفي الحديث دليل على أن القدر المانع من أخذ الزكاة خمسون درهماً ، فمن ملكها أو عدلها وهو قيمتها حرمت عليه الصدقة . وذهب إليه جماعة من أهل العلم كسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق وأروه حدأ في غني من تحرم عليه الصدقة . قال المحقق الجلال في حديث ابن مسعود المرفوع : وهو نص صحيح يمنع الاجتهاد ، وقيل : حد الغنى من يملك نصاباً ، وهو الذي نص عليه الهادي عليه السلام في « الاحكام » ولفظه : ولا يجوز لأحد أن يأخذ الصدقة وله من أي أصناف الاموال ما تجب فيه الصدقة ، ووجه قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ : « أعلمهم أن عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » فجعل المأخوذ منه الصدقة غنياً والمردود عليه فقيراً ، فدل أن كل من أخذت منه صدقة غني حكماً ، فلا يجوز أن يعطى من الصدقة شيئاً . وقال مالك والشافعي : لا حد للغنى معلوم ، وانما يعتبر بحال الانسان في التوسعة والطاقة ، فاذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة ، واذا احتاج له ، قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً مع كسب ولا يغنيه الألف مع ضعف في نفسه وكثرة عياله . وجنح إليه في « النار » فقال : الظاهر أنه لا عبرة بالنصاب وكونه يجب عليه الزكاة غير مناف للفقير ، وحديث « من أغنيائكم » خرج مخرج الغالب ، والنصاب قد يكون غني لمن خفت مؤنته ، ولا يكون غني لمن ثقلت كخمس ذود لمن يصرف في يومه أكثر من قيمتها يجب عليه فيها الزكاة وليس بغني . اهـ .

وأجاب هؤلاء ومن اعتبر الغنى بالنصاب عن حديث ابن مسعود بان سياقه دال على أن

ذلك القدر حد فيمن يحرم عليه السؤال ، ولا يلزم من تحريم السؤال تحريم الصدقة ، وكذا ما في معناه كحديث : « من سأل وله أوقية فقد ألحف » عند أبي داود والنسائي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً « وذلك أن الله تعالى يحب معالي الأمور لعبده المؤمن » ومن تلك صيانة ماء وجهه الا فيها لا بد منه ، فالفقر المبيح للسؤال غير الفقر المبيح للصدقة ، فالامر في السؤال أضيق ، وبأن فيه حكيم بن جبير وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، وسئل يحيى بن معين : أيرويه أحد غير حكيم ؟ فقال يحيى : نعم يرويه سفیان عن زيد ، عن محمد بن عبد الرحمن ولا أعلم يرويه عنه الا يحيى بن آدم ، وهذا وهم ، لو كان كذا لحدث به الناس عن سفیان ، هذا معنى ما ذكره ، ولا يخفى أن تفرد يحيى بن آدم بالرواية عن سفیان عن زيد المفيدة لمتابسته حكيماً فيها رواه لا يقدح في صحة الاحتجاج بالحديث ، ولذا عمل به من أئمة الحديث من تقدم كأحمد وإسحاق ، الا أن ما ذكر من أن حديث ابن مسعود وارد فيمن يحرم عليه السؤال لا يصح أن يفسر بمثله حديث الباب وشواهده ، إذ هو صريح فيمن يحرم عليه أخذ الزكاة . فيقال : إذا لم يتم الاستدلال بحديث ابن مسعود على المطلوب ولم ينهض دليل من اعتبر النصاب لما ذكره في « المنار » بقي حديث الباب وما في معناه صالحاً للاحتجاج به ، وان كان موقوفاً على علي عليه السلام وابن مسعود وغيرهما فقد ثبت بالدليل أن قول علي عليه السلام مقدم على غيره ، وكذا قول عبد الله وهو الذي يستعمله البيهقي في « سننه » كثيراً عند عدم الدليل المرفوع ، وأما على ما حققه أهل الأصول من أصحابنا فلا أشكال .

وقد ورد في القدر الذي تحرم معه المسألة أحاديث ظاهرها التعارض، فمنها حديث عبد الله ابن مسعود المذكور، ومنها حديث سهل بن الحنظلية عند أبي داود، وفيه قال: «وما يغنيه؟» قال: قدر ما يغديه ويعشيه، ومنها ما رواه أبو داود، عن عطاء بن يسار، عن رجل من بني أسد، قال: «ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فوجدت عنده رجلاً يسأله، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخلفاء»، وفي معناه حديث أبي سعيد المتقدم. قال العلماء: والأوقية أربعون درهماً. وروى الطحاوي بإسناد صحيح إلى عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن رجل من مزينة دانه أتى أمه، فقالت: يا بني لو ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألته قال: فبحث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومسلم - وهو قائم يخطب الناس - وهو يقول : من استغنى أغناه الله ، ومن استغنى أعفه الله ، ومن سأل الناس وله عدل خمسة أواق فقد سأل إلخافاً ، وفي ذلك أجوبة أجودها ما ذكره بعض شراح الحديث وهو أنا قد علمنا بالأحاديث الصحاح أن السؤال من غير ضرورة وحاجة ماسة منهى عنه غير مرضي للمؤمن ، فإنه يورث المذلة في الدنيا والمنقصة في الآخرة ، ثم إن الناس مختلفون في حال السؤال اختلافهم في الصبر والاحتمال والمؤن والضرورات ، فاختلاف بيان المقادير صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حسب مراتب الناس ، وعلى مقدار ما عرف من حال السائل ونهاية المقادير ، وفي ذلك ما يبلغ بصاحبه إلى حد الغنى وهو النصاب ، وهذا المقدار لا تحل معه المسألة ولا الصدقة ، والمقادير الأخرى على ما بينا من حكم الضرورة لا تحل معها المسألة وتحل معها الصدقة ، فإنه لم يذكر في شيء منها تحريم الصدقة ، وإنما ذكر فيها تحريم المسألة إلا ما ذكرنا من نهاية المقادير ، فإنه يفيد الغنى ، والغنى لا تحل له الصدقة . اهـ . وكون نهاية المقادير وهي الخمسة الأواق تفيد الغنى الذي تحرم معه المسألة لا يشكل على تحديد الغنى الذي يحرم معه أخذ الزكاة بخمسين درهماً إذ هو أحد أفراد ما أطلق عليه ، وذكرنا الإخص لا ينافي ذكر الأعم .

وسألت زيداً عليه السلام عن زكاة الحلي ، فقال : « زك للذهب

والفضة ، ولا زكاة في الدر والياقوت واللؤلؤ وغير ذلك ممن الجواهر » .

الحلي اسم لكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة . والجمع حلي - بالضم والكسر - وجمع الحلية حلي مثل حلية ولحي ، وربما ضم ، وتطلق الحلية على الفضة أيضاً ، ذكره في « النهاية » ، وعبارة الامام تفيد عموم الحلي لغیر الذهب والفضة بدليل تفصيله في الجواب ، وقد تقدم الكلام على عدم انتهاض دليل القائلين بوجوب الزكاة في الدر والياقوت واللؤلؤ وغيرها .

وأما الحلي ففيه اختلاف فذهب الامام عليه السلام وجوب الزكاة فيه ، وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن شداد وابراهيم النخعي وسعيد بن جبیر وسفيان الثوري وعبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وطاووس وجابر بن زيد والزهرى ومكحول وميمون والأعمش ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة في « مصنفه » بإسناده إلى كل منهم وهو مذهب أئمة العترة . وحجتهم أنه من جنس الذهب والفضة ، وقد ثبت الدليل على وجوب الزكاة فيهما وهو عام لما كانت

مصنوعاً أو غيره إذا بلغ مقداره نصاب الزكاة ، ولا مخصص له فيجب البقاء على الأصل ، على أنه قد ورد ما يؤيد البقاء على ذلك الأصل فيما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتعطيان زكاة هذا ؟ قالتا : لا ، قال : أيسركما أن يسوركما الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار ؟ » . وأخرجه أبو داود من حديث أم سلمة قالت : « كنت ألبس أوصاحاً من ذهب ، فقلت : يا رسول الله أكنز هو ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز » . وعن عائشة : « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها فتحات من ورق ، فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت : صنعتن أزين لك بهن يا رسول الله ، قال : أتودين زكاتهن ؟ قالت : لا ، قال : فهن حسبك من النار » أخرجه البيهقي والحاكم ، قال الحاكم : صحيح على شرطهما .

وذهب ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وأسماء بنت أبي بكر والحسن البصري وخلاس والشعبي وأبو جعفر الباقر وأبوه علي بن الحسين وسعيد بن المسيب إلى عدم وجوبها في الحلي ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة بإسناديه عنهم ، وقالوا : زكاة الحلي أن يعار ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، ورواه في « الجامع الكافي » عن أحمد بن عيسى . واحتجوا بآثار رويت عن السلف ، كحديث « أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت تلبس بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلي فلا تخرج منه الزكاة » وبعض الشافعية قال : إنما وجبت زكاة الحلي في الوقت الذي كان الحلي من الذهب حراماً ، فلما صار مباحاً للنساء سقطت زكاته بالاستعمال ، كما تسقط زكاة الماشية بالاستعمال . وأجيب بأن الآثار لا تقابل بها النصوص وبأن إباحته للنساء لا يلزم منه سقوط حق الله فيه ، كما أبيع أصله من الذهب والفضة لا انتفاع بهما واستعمالهما في التجارات ونحوها ، ولا يسقط بذلك واجبها . قال في « الجامع الكافي » : وعن أبي جعفر ، قال : ليس في الحلي زكاة ، قال الله سبحانه : « تستخرجون منه حلية تلبسونها » . قال محمد : فهذا القول من أبي جعفر يدل على أنه يعني الجواهر التي تستخرج من البحر - ولا زكاة قصد الذهب والفضة لانه احتج بالآية ، وليس ذهب في البحر ولا فضة ، وقد روي عنه أنه يزكي الخاتم وهو من الحلية ، وروي عنه أنه قال : من كان له سيف أو مصحف - يعني محلى - أو خاتم ضمه إلى ماله ، ثم زكاه . اهـ .

وسألت زيد بن علي عليها السلام عن مال اليتيم أفيه زكاة ؟
فقال : لا ، فقلت : ان بني أبي رافع يروون عن أمير المؤمنين علي
عليه السلام أنه زكى ما لهم ، فقال : نحن أهل البيت ننكر هذا .

قال محمد بن منصور في « الامالي » : حدثنا عباد بن يعقوب ، عن ابن الاصبهاني ، عن جعفر
ابن محمد ، عن أبيه عليها السلام ، قال : « ليس في مال اليتيم زكاة ،
قال : قلت : إنه يروى عن علي عليه السلام أنه زكى مال بني أبي رافع ، قال : كان
أبي ينكر هذا . اه . وفي « الجامع الكافي » : وعن أبي جعفر و جعفر و ابراهيم والحسن
البصري وعطاء أنهم كانوا لا يرون فيه الزكاة . وروي عن ابن مسعود أنه قال : « توقف
زكاة مال اليتيم الى أن يبلغ ، ثم يعرف فان شاء أخرج لما مضى من السنين وان شاء تركه . اه .
وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » بسنده ولفظه : حدثنا ابن إدريس ، عن ليث ، عن مجاهد ،
عن ابن مسعود... فذكره ، ورواه أيضاً بأسانيد الى ابراهيم والحسن وشريح والشعبي ومجاهد
وأبي وائل . قال في « المنهاج » : والوجه فيه أنهم غير مخاطبين بالعبادات كالصلاة والصيام
والحج والزكاة من جملة ذلك ، ولحديث « رفع القلم عن ثلاثة » وظاهر ما ذكره أن غير المكلف
لا تجب عليه الزكاة مطلقاً سواء كان المزكى مما يجب فيه العشر أو نصف العشر أو ربع العشر
كأموال التجارة وغيرها ، لان لفظ المال يعم جميع ذلك . وروي في « البحر » وغيره من
كتب المذهب ، عن الامام زيد بن علي أن الصغير ونحوه كالمجنون والمعتوه يلزمهم العشر
لا غيره ، قالوا : وهو مذهب ابن عباس والناصر والصادق وأبي حنيفة وأصحابه .

وذهب الهادي والمؤيد بالله والشافعي ، ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابن عمر وعائشة ،
ومن التابعين ابن ابي ليلى ومن بعدهم كالثوري والنخعي الى وجوب الزكاة في مال الصبي وأنه
كمال المكلف ، ولكن الواجب على وليه الاخراج . وحجتهم عموم أدلة الزكاة كقوله صلى الله
عليه وآله وسلم : « في الرقة ربع العشر » . قال في « المنار » : ولان المعلوم أن الله فرض للفقراء
في مال الاغنياء ، وهذا مال غني ، ولو لم يكن من علامات ما ذكر الا عدم التقيد بكون المالك
مكلفاً سيما مع شدة عناية الشارع في حفظ أموال الأيتام هدماً لما كان عليه الجاهلية ، فكل
الأدلة مستوية بين مال المكلف وغيره . اه .

ومن أدله العموم ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » قال الشافعي : فدل قوله صلى الله عليه وآله وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها لحر مسلم ففيها الصدقة في المال نفسه لا في المالك ، لأن المالك لو أعوز منها لم تكن عليه صدقة . رواه عنه البيهقي في « سننه » وأخرج عقبه بإسناده إلى يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ابتغوا في مال اليتيم أو في مال اليتامى لا تذهبها الصدقة أو قال : لا تستهلكها » قال البيهقي : وهذا مرسل ، إلا أن الشافعي أكد بالاستدلال بالخبر الأول ، وبما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، وأخرج بعده بإسناده إلى المثني ابن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر له فيه ولا يتركه تأكله الزكاة » وروي عن مندل بن علي ، عن أبي اسحاق الشيباني ، عن عمرو بن معنائه ، والمثنى ومندل غدير قوين . اهـ . وأخرج أيضاً بسنده إلى عمر بن الخطاب قال : « ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة » . وقال : هذا إسناد صحيح وله شواهد عن عمر . اهـ .

وقد روي أيضاً عن علي عليه السلام ، وهو الذي أشار إليه في الأصل بقوله : « نحن أهل البيت ننكر هذا » فقال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن ابن أبي ليلى أن علياً زكي أموال بني أبي رافع أيتام في حجره ، وقال : ترون أنني كنت ألي مالاً لا أزكيه . وأخرجه البيهقي أطول من هذا بسنده إلى يزيد بن هارون ، ثنا أشعث ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن صلت المكّي ، عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أقطع أبا رافع أرضاً فلما مات أبو رافع باعها عمر بثلاثين ألفاً فدفعها إلى علي بن أبي طالب ، فكان يزكيها ، فلما قبضها ولد أبي رافع عدوا ما لهم فوجدوها ناقصة ، فأتوا علياً رضي الله عنه ، فآخبروه ، فقال : أحسبتم زكاتها ؟ قالوا : لا قال : فحسبوا زكاتها فوجدوها سواء ، فقال علي : أكنتم ترون أن يكون عندي مال ولا أؤدي زكاته ؟ » قال البيهقي : ورواه حسن بن صالح وجريز بن عبد الحميد ، عن أشعث ، وقالوا : عن ابن أبي رافع وهو الصواب .

قلت : وكذا رواه محمد بن منصور عن علي بن منذر ، عن ابن فضال ، قال : نا

اشعث ، عن حبيب ، عن أبي الصلت المكي ، عن ابن أبي رافع ، قال : كنا أيتاماً في حجر علي ابن أبي طالب ... وساق الحديث بمناه . وروى محمد أيضاً بإسناده عن حسين بن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي ، قال : « يزكي مال اليتيم » .

وبمجموع ذلك يدل على ثبوت الرواية عن علي عليه السلام ، وانكار الامام زيد بن علي وأخيه أبي جعفر يحمل على أنها لم يقفا عليها من طريق يصح العمل بها عندهما عليها السلام ، ولا يمنع ثبوتها عند غيرهما لا سيما وقد رواها حافظ الكوفة وعلامة الشيعة محمد بن منصور رحمه الله . وروى في « الجامع » عنه أيضاً : سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن زكاة مال اليتيم ، فقال : قد روي عن علي عليه السلام أنه كان يزكي مال بني أبي رافع ، وروي أنه كان لا يزكيه . وسألته عما نؤخذ من ذلك ، قال : يزكيه . قلت : فمن قال لا يزكيه جعله بمنزلة ما لا يجب من الفرائض من الصوم والصلاة ، فقال : لا ، هذا عليه في نفسه وذاك عليه في ماله . اهـ . ومنه يؤخذ الجواب عن استدلال من لا يوجب الزكاة في ماله لحديث « رفع القلم عن ثلاثة » ، إذ الوجوب في المال ، ولذا يتعين وجوب الإخراج على الولي كما يتعين عليه إخراج أروش جنات الصبي ونفقة من تجب عليه نفقته في ماله ، والله أعلم .

وسألت زبداً عما خرج من البحر من العنبر واللؤلؤ فقال : لا شيء

في ذلك .

الماء

العنبر عيون بقر البحر تقذف دهنية إذا صارت على وجه الأرض جمدت فيلقبها البحر على الساحل ، ذكره الشيخ داود في « تذكرته » وقال : إنه الصحيح . وقال ابن أبي الحديد في شرح قوله عليه السلام في « النهج » : « نعم الطيب المسك » . قال الرمثري : العنبر يأتي طفاوة على الماء لا يدري أحد معدنه يقذفه نهر البحر إلى البر ، فلا يأكل منه شيء إلا مات ولا ينقره طائر الا بقي متقاره فيه ، ولا يقع عليه إلا فصلت أظفاره ، والبحريون والمطارون ربما وجدوا فيه المنأقر والظفر . اهـ . قال الشيخ داود : وأجوده الأشهب العطر ^{المنسحق} وبليه الأزرق فالأصفر ، وموضعه بحر عمان والمندب وساحل الخليج الغربي ، وكثيراً ما يقذف بنيسان وتبلغ القطعة منه ألف مثقال . اهـ .

وما ذكره عليه السلام روي في « مصنف ابن أبي شيبة » نحوه عن ابن عباس ، فقال : حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن أذينة سمع ابن عباس ، قال : « ليس العنبر بركاز وإنما هو شيء دسره البحر ليس فيه شيء » ومعنى دسره أي لفظه ، وظاهره أنه لا يلزم فيه زكاة ولا خمس وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ورواه في « الجامع » عن الحسن بن صالح ، قالوا : لأنه ماء منعقد ولا خمس في الماء .

وذهب الجمهور الى أن اللازم فيه الخمس لما رواه طاووس عن ابن عباس : « أن يعلى بن منية كتب الى عمر في غبرة وجدت على ساحل البحر ، فقال عمر لمن حضر من الصحابة : ماذا يجب فيها ؟ فأشاروا عليه أن يأخذ منها الخمس ، فكتب عمر بمشورة من الصحابة أن فيها وفي كل حبة تستخرج من البحر الخمس » ذكره في « ضوء النهار » . واعترضه بأن ذلك ليس باجماع ورأي بعض الصحابة ليس بحجة ، وأجاب بما حاصله أن فيه القياس على الركاز بنفي الفارق ، وقد يقال : الفرق واضح إذ الركاز إن كان المراد به ما في حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « في الركاز الخمس » ، قيل : وما الركاز يارسول الله ؟ قال : الذهب والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقت » فلا اشكال لدلالته على أن ما عدها ليس بركاز الا أن فيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف جداً . وإن كان المراد به ما ذكره أهل الغريب كصاحب « المصباح » و « النهاية » أنه المال المدفون في الجاهلية ، فالفرق بين ما يدفن بفعل الآدمي وبين ما يظهره الله تعالى مما ليس لأحد فيه عمل واضح جداً ، والاصل براءة الذمة ، وكذا على تفسيره بالمعدن إذ هو ظاهر في البري لا البحري ، وهكذا الكلام على اللؤلؤ ونحوه من الاحجار النفيسة .

والاستدلال على وجوب الخمس فيها وفي العنبر بالعموم المستفاد من قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه » فيه نظر لانه ينصرف الى غنائم الحرب ، كما ذكره في « المنار » بدلالة السياق ولكثره ورود اسم الغنيمة في لسان الشارع صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ، كحديث : « أحبات لي الغنائم » وهو مبني على ما ذكره بعض المحققين من أهل الاصول أن اللفظ العام قد يكون القصد به الى معنى مخصوص بقرائن وأمارات ترشد اليه فيقتصر عليه ولو كان اللفظ متناولاً لغيره . وقد عقد القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي باباً من وقف العموم على ما قصد به وانه لا يعمد به إلى غير ما لم يقصد به إلا بدليل ، وإن كان اطلاق الصيغة يقتضيه ، وذهب الى هذا بعض

أصحاب الشافعي منهم أبو بكر القفال وغيره ، قال : وذهب أكثر متأخري أصحابنا الى منع الوقف فيه ووجوب إجرائه على موجب اللغة . اهـ .

قلت : وفيه نوع ظاهري ، وقد أشار المحقق ابن دقيق العيد في مواضع من « شرح العمدة » الى أن دلالة السياق ترشد الى تبين الجملات وترجيح بعض المحتملات وتأكيد الواضحات ، وأن الناظر في ذلك يرجع الى ذوقه والناظر يرجع الى دينه وإنصافه . وهذا البحث يستعمل في كثير من المسائل الآتية - ان شاء الله تعالى - .

وسألت زيداً عن معدن الذهب والفضة والرصاص والحديد
والزئبق والنحاس ، فقال : في ذلك الخمس .

قال في « المصباح » : المعدن : اسم المكان الذي تستخرج منه الجواهر مثل مجلس لأن أهله يقيمون عليه الصيف والشتاء ، أو لأن الجوهر الذي خلقه الله فيه عدن به . اهـ . وفي « القاموس » : الجوهر : كل حجر يخرج منه شيء ينتفع به . اهـ . فيصح اطلاقه على كل واحد من تلك الأنواع المذكورة ، ومذهب الامام عليه السلام أن في ذلك الخمس ، ومثله عن أبي حنيفة ، فقال : لا يجب الا فيها إذا طبع انطبع ، وله في الزئبق روايتان ، وظاهره سواء كان قليلاً أو كثيراً إذ لم يقيد بنصاب معلوم ، والدليل على ما ذهب اليه حديث أبي هريرة في « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « المعجماء جبار ، والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » قال في « القاموس » وغيره من كتب اللغة : وهو ماركزه الله أي أحدثه في المعادن كالركيز ودفن أهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن . واستدل أبو حنيفة على أن المراد بالركاز المعدن بحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يوجد في الخراب المعادي ، فقال : فيه وفي الركاز الخمس » فقال : أخبر بدءاً عن المال المدفون ، ثم عطف عليه الركاز ، والمعطوف غير المعطوف عليه ، قال بعض أصحابه : وتسمية المعدن بالركاز ان لم توجد في أصل اللغة فانها شائعة من طرق المقاييس اللغوية . وقد نقل عن محمد بن الحسن الشيباني وهو مع رسوخه في الفقه يعد من علماء العربية انه قال : ان العرب تقول : ركز المعدن إذا كثر ما فيه من الذهب

والفضة . اه . ونحوه في « شرح التجريد » وفي « النهاية » الركاز عند أهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة في الارض . وعند أهل العراق المعادن ، والقولان تحتلمهما اللغة ، لان كلا منهما مركوز في الارض أي ثابت ، وأكثر ما تطلقه الشافعية على الكنز . اه . اذا عرفت ذلك ، فاما أن تكون هذه الستة الانواع التي في الاصل يطلق عليها اسم الركاز دون غيرها ، فظاهر إذ هي مركوزة في الأرض أي ثابتة الا أنه يحتاج دعوى الاقتصار عليها الى دليل ، وإما أن يكون مقصوراً على معدن الذهب والفضة والشب والزرنيخ والفصوص والزمرد . واستنبطوا له علة وهي المالية فيعم المنطبع وغيره ، ويشمل أيضاً الملح والنفط والقار . وقال الامام يحيى : أصلها ماء منعقد ولا خمس في الماء . وأما الاستدلال عليها بقوله تعالى : « واعلموا انما غنمتم من شيء » الآية فقد عرفت ما فيه ، ويلحق بذلك في وجوب الخمس الكنز العادي ، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن اسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي « أن رجلاً وجد في خربة ألفاً وخمسمائة فأنى علياً ، قال : أدّ خمسها ولك أربعة أخماسها وسيطيب لك الخمس الباقي » ونحوه حديث عمرو بن شعيب السابق . وأما الاسلامي فلقطة يجب التعريف به كما سيأتي في بابيه - ان شاء الله تعالى - .

وسألته عليه السلام عن معدن الجوهر من الجزع ونحوه ، فقال :
لا شيء في ذلك .

قال في « المصباح » : الجزع - بالفتح - خرز فيه بياض وسواد ، الواحدة جزعة مثل تمر وتمر . اه . قال في « التذكرة » : الصحيح انه معدن بأقصى اليمن مماليك المشرق ، والوجه في عدم لزوم تخميسه انه ليس من الركاز لكونه مما لا ينطبع ، والركاز كما تقدم ظاهر في المنطبع من الذهب والفضة وما ساواه في تلك العلة .

وسألته عن المكاتب أعليه زكاة ؟ قال : لا .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حفص ، عن ليث ، عن مجاهد ، قال : « ليس في مال المكاتب زكاة » وأخرج نحوه عن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وابن المسيب

ومسروق وجابر بن عبد الله وابن عمر وعمر بن الخطاب وسليمان بن موسى . قال في «المنهاج» :
والوجه في ذلك ما روينا عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال : « المكاتب عبد مابقي عليه درهم يوضحه ان العبد قد يعجز نفسه فيعود رقيقاً . اهـ .

وسألته عليه السلام عن الزكاة تجزىء الرجل أن يعطيها أحداً من

قرايبه ، قال : لا ، يعطيها من يفرض له الامام عليه نفقة ، قلت : ومن الذي

يفرض له الامام النفقة ؟ فقال : كل وارث .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن عبد الملك ، قال : قلت لمطاء :
أيجزىء الرجل أن يضم زكاته في أقاربه ؟ قال : نعم إذا لم يكونوا في عياله . حدثنا أبو
أسامة ، عن هشام ، عن الحسن بنحوه . وسمعت وكيعاً يذكر عن سفيان انه قال : لا يعطيها
من يجبر على نفقته . وهو مذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ومالك والشافعي .
قيل : والوجه في ذلك أن في صرف زكاته الى من يجب عليه إنفاقه إسقاطاً عن نفسه للحق
الواجب عليه من الانفاق ، إذ يصير بذلك منتفعاً بها لنفسه . قيل : وعلى مقتضى هذا التعليل
يجزىء صرفها في الزوجة لعدم سقوط نفقتها غنية كانت أو فقيرة ، وقواه في « البحر » . وقد
يؤخذ ذلك من عبارة الاصل إذ السؤال ورد في إعطاء القرابة . وليست الزوجة منهم ، وهو
قول للشافعي . وذهب اليه الامام يحيى والامام ابراهيم بن تاج الدين والسيد يحيى وغيرهم ،
وأما صرف زكاتها الى زوجها فلا إشكال فيه ، والحديث عبد الله بن مسعود في أمره صلى الله
عليه وآله وسلم زنب بأن تصرف زكاتها الى عبد الله وهو زوجها . أخرجه الستة ، وخالف
في ذلك أبو حنيفة وحمل الحديث على صدقة التطوع . وأجيب عنه بما سيأتي .

وكذا لا يجزىء صرفها في الأصول من الآباء والأمهات والفصول من الأولاد وأولاد
الأولاد مطلقاً سواء وجبت عليه نفقاتهم أم لا ، وحجتهم أنهم كالبعض منه ، ونسبه في « البحر »
الى الاجماع ، واعترض بأن فيه خلاف محمد بن الحسن الشيباني وغيره ممن سيأتي ذكره ، وهو
قول أبي العباس في رواية عنه انها تجزىء في الآباء والأمهات وتبهم جماعة من محققي المتأخرين .
واحتجوا بأن الأصل شمول العمومات لهم ولا يخص صحيح يخرجهم عنها ، فيجزىء صرفها

في جميع قرابته من أصوله وفصوله وسائر ذوي رحمه ، ولما ورد فيهم من الاخضية بصرفها اليهم دون غيرهم فيما أخرجه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين عن أم الرابع بنت صليح عن عمها سلمان بن عامر الضبي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الصدقة على غير ذي الرحم صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة » ورواه أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي وابن حبان والدارقطني .

وأم الرابع هي : الرباب بنت صليح - بضم المهملة - الضبية البصرية خرج لها الأربعة ، والمرشد بالله قال في « ذيل الميزان » : لا تعرف الا برواية حفصة بنت سيرين عنها

من غير ما
مروى عن حفصة
صلى الله عليه وسلم
مصران ، في الحى

قلت : قد روى عنها ابن سيرين أيضاً كما هنا ، فارتفعت الجهالة برواية اثنين عنها على أنه قال في « الذيل » في صدر الكلام على النساء المجهولات ما لفظه : وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها ، وباقي رجال السند أثمة أثبات .

قال في « التخريج » في باب فضل الصدقة على القرابة بعد أن أورده ما لفظه : أخرجه البيهقي من طريقين واسناده حسن ان شاء الله . اه .

وعن أبي أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح » رواه الطبراني ، قال في « مجمع الزوائد » : وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام . قال في « التخريج » قد وثق وأخرج له مسلم مقروناً بغيره وأهل السنن الأربعة ، وأكثر ما عيب عليه التذليس . اه . وعن أم كلثوم بنت عقبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . وأخرج أحمد والطبراني نحوه أيضاً من حديث حكيم بن حزام ذكره في « مجمع الزوائد » وقال : اسناده حسن .

ولفظ الصدقة يطلق على الزكاة في المعروف الشرعي ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : « جاءت امرأة عبد الله الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : إن في حجري بني أخ لي كلاله أفيجزئي أن أجعل زكاة حلي فيهم ؟ قال : نعم » هو مرسل لكنه بصيغة الجزم ، وهو نص في موضع النزاع اذ أولاد الأخ من العصبة الذين تازم له المصروف وان يكون

بأن لا ينفذ في ذكره
قال لا ينفذ في ذكره
والمصروف من المصروف
ولما في عدة من ذوي الرحم
فلا ينفذ في ذكره

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الرجال والنساء، فحضر الرجال على الصدقة ، ثم أقبل على النساء فحثن على الصدقة ، فبعثت اليه زينب امرأة عبد الله بلالا ، فقالت : اقرأ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السلام من امرأة من المهاجرين ولا تبين له وقل له : هل لها من أجر في زوجها من المهاجرين ليس له شيء وأيتام في حجرها وهم بنو أخيها أن تجعل صدقتها فيهم ؟ فأتى بلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ، رواه الطبراني في « الاوسط » والبخاري بنحوه ، وفيه حجاج بن نصير وثقه ابن حبان وغيره وفيه كلام ، ورجال البزار رجال الصحيح . قال في « التخریج » : هو صدوق لكن أخذوا عليه شيئاً في حديث شعبة ذكره في « الميزان » وضعفه جماعة ، وأما ابن حبان فذكره في الثقات ، وقال : يخطيء ويهم . والحديث في « مسند البزار » صحيح ، وهو أيضاً في « صحيح ابن حبان » . وأخرج أحمد والبخاري عن معن بن يزيد ، قال : « أخرج أبي دنائير يتصدق بها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها ، فقال : والله ما إياك أردت ، فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : لك ما نويت يا زيد ولك ما أخذت يا معن » .

وقد أخذ أيضاً بهذه الظواهر جماعة من التابعين ففي « مصنف ابن أبي شيبة ، حدثنا ابن علية ، عن عبد الخالق الشيباني ، عن سعيد بن المسيب ، قال : ان أحق من دفعت اليه زكاتي يتيمي وذوفاقي . وبسنده الى الضحاك ، قال : اذا كان لك أقارب فقراء فهم أحق بزكاتك من غيرهم . وعن ابراهيم في الأخت تعطى من الزكاة ، قال : نعم . وعنه أيضاً وعن الحسن أنهما رخصا في ذي القرابة . وعن طاووس ، قال : سأله رجل فقال : ان عندي ناساً من أهلي فقراء؟ فقال : أخرجها منك وفي أهلِكَ . وعن مجاهد ، قال : لا تقبل (١) ورحم محتاجة ، والرحم تعم الأصول والفصول بل هما أخص وأولى باسم الرحم ، وهذه الأدلة تفيد باستقلالها جواز صرفها في القرابة مطلقاً مع انضمامها الى العمومات الشاملة لهم كآية المصارف الثمانية ، وحديث « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم » وما ذكروه من التعليل بأن فيه إسقاط ما يلزمه من النفقة المستقبلية فمع كونه فاسد الاعتبار للمانع أن يقول صرفه للواجب في القريب لم يسقط شيئاً ، قد لزمه ، لأن نفقة القريب انما تجب وقتاً فوقتاً ، ومثله الزوجة في صرف زكاة

(١) هنا بياض في نسخة انؤلبد قدس سره . ٥١ . منه ولعل العبارة هكذا : لا تقبل صدقة امرئ وفي أهله رحم محتاجة .

الزوج اليها ، وأما العكس فأوضح ، لعدم المانع المدعي مع ورود الدليل فيه بخصوصه في حديث زوجة عبد الله بن مسعود كما تقدم ، وكذا تمليلهم في عدم الصرف إلى الأصول والفصول بأنهم كالبعض منه فاسد الاعتبار أيضاً لمصادمته الأدلة ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : لا تعط من زكاة مالك القدريّة ولا المرجئة ولا الحرورية ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

قد تقدم تفسير هذه الفرق في باب من يؤم الناس ومن أحق بذلك من كتاب الصلاة ، وفي باب من تكره الصلاة عليه من كتاب الجنائز ، وفيه بيان أن مذهب الامام عليه السلام عدم جواز صرف الزكاة الى فاسق التأويل ، وهو قول الهادي والقاسم والناصر . وحجتهم أن الخطأ في أغنيائكم متوجه الى المؤمنين لثلايمان على ما فيه معصية . وذهب جماعة من السلف الى جواز ذلك ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » بإسناده الى فضيل ، قال : سألت ابراهيم عن اصحاب الأهواء ، فقال : ما كانوا يسألون الا عن حاجة . وقال به أيضاً المؤيد بالله والامام يحيى والحنفية والشافعية لعموم لفظ الفقراء ، ولأنها تؤخذ منه فترد في فقرائه للخبر . قال الامام يحيى وأحد قولي الشافعي : الا من كان فسقه بما يضر المسلمين كالباغي والمخارب ونحوهما فلا يجوز الصرف اليهم في ذلك إعانة على تخذيل أمر الامام والحيلولة بينه وبين القيام بأمر المسلمين .

وسألت زيداً عليه السلام عن تعجيل الزكاة قبل أن يحل وقتها ، فقال : جائز .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حفص ، عن الحجاج ، عن الحكم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ساعياً على الصدقة فأتى العباس يستسلفه ، فقال له العباس : إني أسلفت صدقة مالي الى سنتين فأتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال : صدق عمي » وهو مرسل وأخرج أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث الحجاج بن دينار ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حجية بن عدي عن علي عليه السلام « أن العباس رضي الله عنه سأل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحصل فرخص له في ذلك » وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ، ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا رجحه أبو داود وهو ممتنع بحديث أبي البخري عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « انا كنا احتجنا فأسلمنا العباس صدقة عامين » رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعاً لكنه متأيد بالمتفق عليه من حديث أبي هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة ، فقيل : منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس ، وفيه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأما العباس فهي علي ومثلها » .

وبمجموع ذلك يدل على قبضه من العباس صدقة عامين ، وأنه يصح تعجيل الزكاة قبل أن يحل وقت وجوبها ، وهو مذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله والخنفية والشافعية . ورواه ابن أبي شيبه عن جماعة من السلف منهم عطاء وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي والحسن البصري والضحاك والحكم والزهري ، الا أن ذلك مخصوص بالمالك المكلف فلا يصح من التصرف بالوصاية أو الولاية لان تصرفه يجب أن يكون على وفق المصلحة لما تولاه ، ولا مصلحة في التعجيل إذ يجوز ذهاب المال قبل وجوب الاخراج ، ولان فيه تبرعاً بالاخراج قبل وجوبه وذلك انما هو للمالك .

وذهب الناصر وربيعة ومالك وداود وأبو عبيد بن الحرث الى أنه لا يجزئ التعجيل لحديث : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » . وأجيب بان المراد : لا وجوب للزكاة في مال ... الخ ، ونفي الوجوب لا ينفي جواز التعجيل ، قالوا : ولان ذلك كالعبادة قبل الوقت ، وهي لا تصح . وأجيب بانها انما لم تصح لعدم حصول سببها الذي هو الوقت ، وأما هنا فقد حصل وهو ملك الانصاب ومضي الحول انما هو شرط في الوجوب ، وفرق بين التقديم على السبب والتقديم على الشرط كالخج ، فان وجوبه مشروط بالاستطاعة وهو يصح فعليه قبلها . قالوا : يَحْتَمَلُ أن يكون الشرط هنا جزءاً من السبب ، فكما لا يصح التعجيل قبل حصول الانصاب اتفاقاً لا يصح قبل الحول .

وأجيب بان دليل جواز التعجيل السابق يبطل هذا الاحتمال ويفيد أن كلا من السبب والشرط هاهنا لا يتوقف أحدهما على الآخر ، سواء جعل الشرط في معنى السبب ، كما ذكره

الحقق الجلال في كتبه الأصولية وقرره صاحب « الفواصل » بما يفيد أن ما ذكر من الفروق مناسبة اصطلاحية ، وهو معنى ما ذكره بعض الأصحاب أيضاً أن ما تعلق بسببين جاز تعجيله قبل حصول الثاني منهما ، كتعجيل الفطرة بعد حصول الولد وقبل يوم الفطر ، وتعجيل الزكاة بعد حصول النصاب قبل مضي الحول ، وما تعلق بسبب واحد لم يجوز تعجيله قبله كالصلاة قبل الزوال ، أو كان باقياً على حقيقته عند الجمهور بأن يقال: خطاب الوضع الذي نصبه الشارع علامة للحكم تستفاد سببته من تعليق الحكم عليه لا يخلو إما أن يكون السبب منصوباً عليه أو مافي معنى النص ، وإما أن يكون معلوماً بالاستنباط ، فالاول - لا يحتاج في كونه سبباً أو علة الى اعتبار مناسبة إذ النص كاف في ذلك ، ومثاله الزوال في وجوب الصلاة - والثاني - إما أن تكون مناسبة ظاهرة ولم تلتبس بالشرط وهو واضح ، وإما أن تلتبس بالشرط من حيث أن الحكم قد يتوقف وجوده على وجودها ويتنفي بانتفائها وإن كان السبب يلزم من وجوده وجوده بخلاف الشرط ، فمعيار الفرق أن ينظر في الاوصاف فإن كان مجموعها مناسباً للحكم فالكل سبب أو كل منها مناسب فكل واحد سبب ، فالاول - كالقتل العمد العدوان ، والثاني - كأسباب الحدث ، وإن ناسب البعض في ذاته والبعض في غير ذاته ، فالاول سبب والثاني شرط كالنصاب والحول ، فالنصاب مشتمل على الغنى ونعمة الملك في نفسه فهو السبب ، والحول مكمل لتلك النعمة بالتمكين من التنمية في مدته فهو شرط ، والمناسب لأن يكون جزءاً من السبب هو كون المال نصيباً أو سائماً أو للتجارة لأن السبب في التحقيق هو وجود المال ؛ واعتبرت هذه الامور جزءاً من السبب ليتحقق بها الغنى الذي يصلح سبباً للوجوب . وقولهم : إن الحكم قد يتوقف وجوده على وجود السبب والشرط معاً ، وتمثيلهم لذلك بالنصاب والحول المشعر بكون أحدهما جزءاً للآخر ليس على ظاهره ، بل المراد من الحكم المتوقف عليهما هو الوجوب المضيق ، وذلك بعد مضي الحول لامطلق الوجوب ، فهو حاصل من حين ملك النصاب ، يوضحه ما ذكره بعض المحققين أنه قبل السبب الذي هو النصاب المال كله ملك خالص المالك وبمته قبل الحول ملكه باق ، لكنه قد تعلق حق الله بقدر الزكاة منه ، ولكنه تعلق ضعيف لا يمنعه التصرف ، وبعد الحول خرج ذلك القدر عن ملكه وصار النصاب مشتركاً لكن بقي له فيه حق الصرف ، وقال : إنه قول الأكثر . هذا وقد استدعى المقام مزيد بسط لكنه ينتفع به ان شاء الله تعالى في نظائره ، والله الموفق .

وسأله عن رجل له مائة درهم وخمسون درهماً وله خمسة دنانير ،
 فقال : في ذلك الزكاة ، قال : فان كان واحداً من هذين ينقص فلا زكاة في
 شيء من ذلك ، إلا أن يكون الأخير يزيد زيادة فيها وفاء نقصان الآخر
 فتجب في ذلك الزكاة .

ما زلت أرى من هذا

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عباد بن العوام ، عن عبيدة قال : سألت إبراهيم عن رجل له
 مائة درهم وعشرة دنانير ، قال : يزكي من المائة درهم درهمين ونصفاً ، ومن الدنانير ربع
 دينار ، قال : وسألت الشعبي فقال : يحمل الأكثر على الأقل - أو قال : الأقل على الأكثر -
 فإذا بلغت فيه الزكاة زكاة . حدثنا اسماعيل بن عياش ، عن عبد الله بن عبيد ، قال : قلت
 لمكحول : يا أبا عبد الله إن لي سيفاً فيه خمسون ومائة درهم فهل علي فيه زكاة ؟ قال : أضف
 إليه ما كان لك من ذهب وفضة فإذا بلغ مائتي درهم ذهب وفضة فمليك فيه الزكاة . حدثنا
 محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن الأشعث ، عن الحسن أنه كان يقول : إذا كانت له ثلاثون
 ديناراً ومائة درهم كان عليه فيها الصدقة ، وكان يرى الدراهم والدنانير عيناً كله . اهـ . وقال
 في « الديباج » : روي عن أبي بكر بن عبد الله الأشج أنه قال : مضت السنة بضم الدنانير إلى
 الدراهم ، والسنة إذا أطلقت فهي سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وهو مذهب
 العترة وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والأوزاعي والثوري ، واحتجوا بقوله تعالى : « والذين
 يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها » فجعلها كالجنس الواحد بالتشريك ، وأقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم : « في الرقة ربع العشر » ولم يفصل . قال في « المنهاج » : والضم بالأجزاء
 لا بالقيمة إذ المعتبر هو النصاب لا التقويم إلا في التجارة إذ لو كان التقويم معتبراً فيما عداها
 لوجب أن يزكي من كان معه عشرة دنانير قيمتها مائتا درهم ولا قائل به .

وقوله عليه السلام : « إلا أن يزيد الآخر زيادة فيها وفاء النقصان » نحو أن يملك ثلث
 نصاب ونصف سدس نصاب من فضة ، ويملك من الذهب ثلثي نصاب إلا نصف سدس
 نصاب ، فيصير نقصان نصاب الذهب مجبوراً بزيادة نصاب الفضة ، هذا معني عبارته ، وقيل :

بل الضم بالتقويم إذ هو الأنفع للفقراء وقياساً على أموال التجارة . وهو مذهب القاسم
والهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي حنيفة .

قلت : وعبرة الاصل تحتل ذلك في قوله : « الا أن يكون الاخير ... الخ » .
وفائدة الخلاف تظهر فيما لو كان مئة مائة وخمسون درهما ودينار يساوي خمسين درهما ، فعلى
القول الاخير يضم الدينار الى الدراهم فيخرج منها خمسة دراهم ، وعلى القول الاول تسقط
الزكاة لأن الدينار ليس ربعاً من نصاب الذهب .

وذهب الامام يحيى والشافعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى واختاره في «ضوء النهار»
و « المنار » الى أنه لا يجب تكديل أحد الجنسين بالآخر إذ كل منهما يختص بنصاب شرعي
ثبت عن الشارع أن لشيء فيما دونه من ذلك الجنس ، فدعوى وجوب التكديل تحتاج الى
دليل، وإلا كان اجتهاداً في مقابلة النص . وأما الاحتجاج بالآية فغير مسلم إذ لانص فيها على
محل النزاع ، كما حققه الامام عز الدين في « شرح البحر » .

والضمير في « ينفقونها » يحتمل أن يكون راجعاً الى الاموال أو الى الكنوز أو الى
الذهب والفضة باعتبار ما تحتكما من الانواع أو على الفضة لأنها أقرب أو على الذهب إذ هو
يذكر ويؤنث، أو الى النفقة الدال عليها « ينفقونها » ، أو الى الزكاة ، وكل ذلك أقوال للفسرين
ذكرها في « إعراب القرآن المجيد » والمحمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه . وأما الرقة
ففي كتب اللغة أنها الفضة لا غير فلا حجة في حديث : « في الرقة ربع العشر » على التعميم
وأيضاً هو مسوق لكمية الواجب المخرج وقدره لا بيان المخرج منه ، فلا حجة فيه على فرض
عمومه ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : لا يحزى أن يعطي من الزكاة أهل

الذمة ، ولا يجوز أن يعطي أهل الذمة من صدقة فريضة .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر ، قال : سألت إبراهيم عن
الصدقة على غير أهل الاسلام ، فقال : أما الزكاة فلا ، وأما إن شاء رجل أن يتصدق فلا

بأس . حدثنا ابن مهدي عن جرير بن حازم ، عن رجل ، عن جابر بن زيد ، قال : لا يعطى اليهودي ولا النصراني من الزكاة ، ولا بأس أن يتصدق عليهم . حدثنا أبو معاوية عن اسماعيل ، عن الحسن ، قال : لا يعطى المشركون من الزكاة ولا شيئاً من الكفارات . وانقول : بأنه لا يجوز صرف الفريضة من الزكاة ونحوها كالفطرة والكفارة في أهل الكتاب وغيرهم من أهل الأديان ذهب إليه الجمهور من أئمة العترة وغيرهم . واحتجوا بحديث معاذ « أمرت أن آخذها من أغنيائكم » والخطاب للمؤمنين ، وكذا من في حكمهم من الأطفال حيث لم يحكم لهم بالاسلام ، ولأنها تطهرة كما قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » ولا تطهرة (١) للكافر ، وأما النافلة فلا بأس باعطائهم من ذلك لما رواه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو معاوية عن حجاج ، عن سالم السكي ، عن ابن الحنفية رضي الله عنه . قال : كره الناس أن يتصدقوا على المشركين ، فأنزل الله تعالى : « ليس عليك هداهم » قال : فتصدق الناس عليهم . حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن أشعث ، عن جعفر ، عن سعيد بن جبير ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تصدقوا الا على أهل دينكم » . فأنزل الله تعالى : « ليس عليك هداهم » الى قوله : « وما تفعلوا من خير يوف اليكم » قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تصدقوا على أهل الأديان » . حدثنا ابن فضيل ، عن الزبرقان السراج ، عن أبي رزين ، قال : كنت مع شقيق بن سلمة فر عليه أسارى من المشركين ، فأمرني أن أنصدق عليهم ثم تلا هذه الآية : « ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً » وأخرج نحوه عن الحسن . وقال أيضاً : حدثنا أبو معاوية عن عمر ، عن نافع عن أبي بكر العنسي ، عن عمر في قوله : « انما الصدقات للفقراء » قال : هم زمنى أهل الكتاب ، ففيه دلالة أن مذهب عمر جواز صرفها في أهل الكتاب . وقد نقل عنه صاحب « المنار » نحوه ، وحكاها في « البحر » عن الزهري وابن سيرين . وحجتهم عموم لفظ الفقراء في الآية ، وحديث « الفقراء عالة الاغنياء ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليها السلام : فرض رسول الله ﷺ الصدقة في

(١) يتأمل في هذا الاستدلال . تمت لانه في غير محله إذ الكلام في جواز صرف الزكاة لكافر هل يجوز أو لا ؟ .

عشرة أشياء: في الذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والزبيب،
والذرة، والابل، والبقر، والغنم .

فيه اشارة الى الأنواع التي تجب فيها الزكاة بالنص من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم،
وقد أخرجه بنحوه البيهقي في « سننه » بإسناده الى يحيى بن آدم : نا سفيان بن عيينة ، عن
عمرو بن عبيد ، عن الحسن . قال : « لم يفرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة (١)
الا في عشرة أشياء: الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب ،
قال ابن عيينة : أراه قال : « والذرة » . وأخرج أيضاً بسنده الى سفيان ، عن عمرو ، عن
الحسن ، قال : « لم يجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة الا في عشرة »
فذكرهن ، وذكر فيهن السلت (٢) لم يذكر الذرة . وقال الرافعي : ثبت أخذ الصدقة من
الذرة وغيرها بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعقبه ابن حجر بأن الذرة اسنادها
ضعيف - يعني لان فيها عمرو بن عبيد - وهو كلام باطل إذ هو قدح بالمذهب ، والرجل
جليل القدر أوواء عابد فلا يلتفت الى ما قيل فيه ، وفيه دليل على سقوط الزكاة فيها عدا هذه
الأمر المنصوصة ، وأنه لا يجب شيء في الخضراوات ومائر الفواكه . وسيأتي استيفاء
الكلام عليه قريباً - ان شاء الله تعالى - .

وقال زيد بن علي عليه السلام : لا يعطى من الزكاة في كفن ميت ،
ولا بناء مسجد ، ولا تعتق منها رقبة .

أما كفن الميت وبناء المسجد فالوجه في ذلك أن الزكاة أوجبها الله عز وجل مواساة

(١) الصدقة هذا التظنين مني ولم يذكر لفظ الصدقة في نسخة تقي الدين بن الصلاح من « سنن البيهقي »
ولا ظن بها الا انه كتب على محلها . وفي الهامش أيضاً من محلها لفظ . كذا . اهـ . كاتبه العلامة أحمد بن
محمد السباغي رحمه الله .

(٢) السلت - بالضم - الشعير أو نوع منه . قلت « فأموس » .

للفقراء وسداً لخلتهم ودفماً لحاجتهم ، وكذا من في مصيرها إليه مصلحة عامة أو خاصة كبقية الأصناف الثمانية ، ولذا وردت الآية الكريمة بصيغة الحصر في تلك الأصناف ، ثم بالسلام التي تفيد التملك ، ولا يصدق الكفن وبناء المسجد على شيء مما ذكر ، وهو مذهب الناصر للحق والمؤيد بالله وأبي حنيفة والشافعي ومالك . وذهب من أجاز ذلك الى الاستدلال بدخولها في صنف سبيل الله إذ هو طريق الخير على العموم ، وإن كثر استعماله في فرد من مدلولاته وهو الجهاد لكثرة عروضة في أول الاسلام كما في نظائره ، لكن لا الى حد الحقيقة العرفية فهو باق على الوضع الاول ، فيدخل فيه جميع أنواع القرب على ما يقتضيه النظر في المصالح العامة والخاصة الا ما خصه الدليل ، وهو ظاهر عبارة « البحر » في قوله : قلنا : ظاهر سبيل الله العموم الا ما خصه الدليل .

وأما الاعتاق منها فاختلف في ذلك ، فذهب الامام عليه السلام والعترة والحنفية والشافعية ، ويحكي عن علي عليه السلام وسعيد بن المسيب والليث والثوري أنهم لا يعتقدون منها ، وإنما يعان منها أهل الكتابة إذ لا يفهم من الآية غير ذلك ، وحكاه ابن أبي شيبة عن ابراهيم وسعيد بن جبير ، وقال : مخافة جر الولاء ، وكذا عن الحسن ولفظه انه قال في رجل اشترى من زكاة نسمة فأعتقها فماتت النسمة وترك ميراثاً ، قال : يوجهها في مواضع الزكاة . وذهب ابن عباس والحسن البصري ومحمد بن القاسم ^(١) بن ابراهيم ومالك وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد الي جواز الشراء منها للعتق . وذهب الزهري الى أنه يجمع بين الأمرين فيدفع نصف السهم الى المسكاتين ونصف يشتري به الرقاب فيعتقهم عملاً بكلا القولين . وأجيب بأن المتبادر من قوله تعالى : « وفي الرقاب » فكأكها ، أي اطلاقها من شائبة الرق ، وبدل على ذلك قوله تعالى : « وآتوهم من مال الله » وليس الا في المسكاتين .

وقال زيد بن علي عليه السلام : موضع الزكاة في الثمانية الأصناف التي سماها الله عز وجل في كتابه ، وإن أعطيت صنفاً واحداً أجزأك .

(١) هو الثوري حكاه عنه السيد أبو العباس الحسيني ، كما في « الشفاء » . وحكاه عنه أيضاً في « البحر » . اهـ .

أما وضعها في الثمانية الأصناف فللخروج عن عهدة الخلاف ، وأما صحة وضعها في صنف واحد فهو مذهب المعتزلة ، ويروى عن عمر بن الخطاب وابن عباس وسعيد بن جبير وحذيفة وأبي العالية وأبي حنيفة وأصحابه ، والوجه فيه أن صيغة الحصر في الآية الكريمة وردت لحبس الصدقات على الأصناف المعدودة وإنها مختصة بها لا تتجاوزها إلى غيرها ، كأنه قيل : إنما هي لهم لا لغيرهم ، ونحوه قولك : إنما الخلافة لقريش ، تريد لا تتعداهم ولا تكون لغيرهم ، فيحتمل أن تصرف إلى الأصناف كلها وأن تصرف إلى بعضها . وفي حديث معاذ : « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم » ما يؤخذ منه جواز صرفها في صنف واحد . وعند النسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها » وبالجملته فتخصيص بعض الأصناف بالاعطاء منها موكل إلى نظر الإمام لأنه في مقام النصح لعامة المسلمين يقدم ويؤخر على ما يقتضيه اجتهاده وتحريه في مطابقة الشريعة النبوية ، وكذا رب المال إذا تولى إخراج زكاته .

وذهب الشافعي إلى اشتراط قسمتها بين الأصناف الثمانية ويروى ذلك عن عكرمة والزهري . وأجيب بأنه خلاف ظاهر الآية وغير المعروف من فعل السلف ، وكان يلزمه أن لا يستغنى بجنس الصنف بل تقسّم على الأفراد حسب الإمكان ، ويلزمه أن يجمع السهام الثمانية لصنف اتصف بالصفات الثمان ، وهل يجوز اعطاء الفقير نصيباً كاملاً أم لا . فذهب القاسم والمؤيد بالله والحنفية إلى جوازه لأنه قبضه في حال الفقر ، وإنما غني بعد القبض ، وهو في تلك الحالة لم يقبض زكاة ولكنه يمنع الإفراط من حيث أن الدافع اماماً كان أو مالكاً إنما يعمل بالنصح لعامة المسلمين والتخصيص بلا مصلحة راجحة ممنوع في جميع تصرفاته ، والله أعلم .



باب أرض العشر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما أخرجت أرض العشر صدقة من تمر ولا زبيب ولا حنطة
ولا شعير ولا ذرة حتى يبلغ الصنف من ذلك خمسة أوسق ، الوسق ستون
صاعاً ، فاذا بلغ ذلك جرت فيه الصدقة ، فمأسقت السماء من ذلك أوسقي
فتحاً أوسقاً ففيه العشر ، وما سقي بالغرب أو دالية ففيه نصف العشر » ،

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حفص ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : « إذا بلغ الطعام خمسة أوسق ففيه الصدقة » وتقدم ماروي عن علي عليه
السلام في تعيين أنواع ما تجب فيه الصدقة . وروى ابن أبي شيبة أيضاً تقدير الوسق بستين
صاعاً عن جماعة من السلف : أبي سعيد الخدري والحسن وإبراهيم وابن عمر وأبي قلابة ومحمد
ابن سيرين وأبي الزبير والشعبي والزهري وعطاء وابن المسيب ، وهو مقدر بذلك من حديث
أبي سعيد مرفوعاً في المتفق عليه . وقال أيضاً : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « فيما سقت السماء أو سقي الغيل أو كان بملا العشر
وما سقي بالدالية فنصف العشر ، وهو في « سنن البيهقي » بهذه الطريق ، ولفظه : « فيما
سقت السماء وما سقي فتحاً العشر ، وضياً سقي بالدلو فنصف العشر » . قال في « التخرىج » :
إسناده حسن . وقد تقدم عن علي عليه السلام في الحديث الطويل المنقول عن « جمع الجوامع »
وصححه ابن جرير بهذا اللفظ أيضاً . وقال ابن أبي شيبة أيضاً : حدثنا علي بن مسهر ، عن
الأجلح ، عن الشعبي ، عن أبيه ، قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
يؤخذ مما سقت السماء وسقي بالغيل من الحنطة والشعير والتمر والزبيب العشر ، وما سقي

بالسواني فنصف العشر « حدثنا جرير ، عن منصور ، عن الحكم قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ باليمن أن فيما سقت السماء وسقى غيلا العشر ، وما سقى بالغرب والدالية فنصف العشر ». حدثنا وكيع ، عن همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، قال : « من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما سقت السماء أو العين السائجة وماء الغيل أو كان بعلا العشر كاملا ، وما سقى بالرشاء فنصف العشر » .

الفتح - بالفاء والتاء الفناء من فوق والحاء المهملة - : الماء الجاري وكذا في « النهاية » بلفظ : الماء الذي يجري في الانهار على وجه الارض . وفي « المنهاج » الذي يشرب بماء السماء ، فعلى رواية الأصل وجه المغيرة بين ماسقت السماء أو سقى فتحاً ، أن الاول يسقى من المطر بانسكابه عليه ، والثاني يجري مائه في الانهار اليه . وفي رواية صاحب « المنهاج » : « وما سقت السماء فتحاً أو سيجاً » بغير لفظ « أو سقى فتحاً » فيكون المراد بالفتح ماسقته السماء مطلقاً سواء كان بمجرد انسكابه أو بجريه ، وهو ملائق للاول من جهة المعنى .

والسيح - بالسين المهملة والياء المثناة من تحت - يراد به ماء الغيول الذي يسيح في الانهار .

والغرب : الدلو العظيم ذكره في « فقه اللغة » عن الليث .

والدالية مفرد دوالي ، وهو كل حيوان ينزح به الماء من الآبار ونحوها سواء كان ذلك الحيوان بعبيراً أو حماراً أو غير ذلك ، ونحوها الخطارات ، وهي ما كان يضرب بذنبه يميناً وشمالاً عند جذبه الماء ونحوها السواني . وقيل : السواني : البقر ، والدوالي : الدواليب ، والخطارات (١) : الابل ، وفي « المصباح » : الدالية دلو ونحوها فتكون تسمية الحيوان بالدالية مجازاً أمراً ، كما في تسمية ماء المطر بالسماء وتسمية الغيل بالسيح ، الا أن الأخير من المجاز العقلي إطلاقاً لاسم المعنى على العين مبالغة .

والوسق في الاصل مصدر وسقت الشيء أي جمعته ، ثم أطلق على مرتبة معلومة ، وهي ستون صاعاً ، إذ فيها معنى الجمع لما تحتها من الأعداد . وقال الخليل : الوسق في الاصل : حمل

(١) الخطارات بناء معجمة مفتوحة ومهملة مشددة ٨١ .

البعير من وسقته أي حملته ، كما أن الوقر حمل البغل والجمار ، فاطلاقه على تلك المرتبة من حيث أنها تحمل . والصاع خمسة أرطال وثلاث ، وسيأتي الكلام عليه في باب الفطرة - ان شاء الله تعالى - .

والحديث يدل على أن مادون هذه المقادير من هذه الاعيان لازكاة فيها ، وعلى اعتبار النصاب فيها ، وخالف في ذلك أبو حنيفة وأوجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره ، وهو مذهب أبي عبد الله الداعي، ورواية شاذة عن زيد بن علي عليه السلام ، وتمسكوا بعموم قوله : « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بنضح أو دالية ، ففيه نصف العشر » والجواب عما ذهبوا اليه :

أما أولاً - فلأن المقصود من الحديث بيان قدر المخرج لا بيان المخرج منه ، اذ الظاهر من اللفظ العام هاهنا عدم قصد التعميم، بل أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصف العشر ، والفرقة بينهما في مقدار الواجب ، وأما مقدار النصاب فقد صرح به حديث الاصل تصريحاً لا يحتمل التأويل ، وكذا على ما في غيره من كتب السنة من رواية حديث : « فيما سقت السماء العشر » ونحوه مفرداً عن حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » لا يتطرق اليه تردد أيضاً ، اذ ما سكت عنه في لفظ العموم بين بالرواية الخاصة فلا تعارض بينهما بوجه من الوجوه ، وقد أشار الى هذا المعنى الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » وتقدمت الإشارة الى تحقيقه في شرح قوله : « وسألت زيدا عليه السلام عما خرج من البحر من العنبر واللؤلؤ ... الخ » .

وأما ثانياً - فيقال: على تسليم كون دلالة العموم متناولة لأفراد ما شمله اللفظ، هو معارض بالخاص - والواجب تقديم الاحوط ، وهو العمل بكلا الحديثين وحمل العام عليه، ولا يجوز مع المعارضة إلغاء أحدهما بالكلية ، فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا .

وأما ثالثاً - فلأن الحنفية يخصصون العموم بالقياس الجلي ، كما هو مذهب غيرهم من أهل الاصول ، فإذا لم يخصصوه هنا بالنص الصريح فلا خصصوه بالقياس الظاهر على سائر أنواع المال التي تجب فيها الزكاة ، فإن الزكاة الواجبة لم يشرعها الله عز وجل في مال - الا وجعل لها نصاباً كالوثنائي والذهب والفضة ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعتبروا النصاب في شيء من أنواع

المال اعتماداً على عموم إيجاب الزكاة ، كقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » على قول من جعلها في الصدقة الواجبة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مامن صاحب ابل ولا بقر لا يؤدي زكاتها إلا بطح لما يوم القيامة بقاع قرقر » ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها الا صفحت له صفائح من نار » ونحو ذلك ، فما كان جوابكم في تقدير أنصائها ، فهو جوابنا ، والله أعلم .

وفيه دليل على سقوط الزكاة فيما عدا تلك الأنواع بما أخرجت الأرض ، وهو مذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والشعبي والاوزاعي ماعدا الذرة فلم يذكروها ، وقد ثبت في رواية « المجموع » عن أمير المؤمنين عليه السلام . وأخرج لها البيهقي شاهداً كما تقدم ، وهي أيضاً ثابتة في « سنن ابن ماجه » من طريق فيها محمد بن عبد الله العرزمي ، وفيه مقال ولكنه يصلح في المتابعات . قالوا : اذ هذه الأنواع هي المعتادة في الاقتيات ، وقد ورد الاقتصار عليها في أحاديث كثيرة .

ففي « مصنف ابن أبي شيبة » ما لفظه : حدثنا علي بن هاشم ، عن ابن أبي ليلى ، عن عبد الكريم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « العشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير » . حدثنا وكيع ، عن عمرو بن عثمان ، عن موسى بن طلحة : « أن معاذاً لما قدم اليمن لم يأخذ الزكاة الا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب » . حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري : « أنه لم يأخذها الا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب » وعند البيهقي بسنده الى أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثهما الى اليمن فأمرهما أن يعلمان الناس أمر دينهم وقال : لا تأخذا في الصدقة الا من هذه الاصناف الأربعة : الشعير والحنطة والزبيب والتمر » . وأخرجه الحاكم من حديث أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ ، قال البيهقي : رواه ثقات وهو متصل ذكره في « التلخيص » . وقال ابن أبي شيبة أيضاً : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام قال : « الصدقة من أربع : من البر ، فإن لم يكن بر فتمر ، فإن لم يكن تمر فزبيب ، فإن لم يكن زبيب فشعير » . وعن موسى بن طلحة وعطاء والحسن : « أنه لا زكاة الا في تلك الاربع » . وقال به — من الأئمة : الناصر للحق ، وجنح اليه في « المنار » ، وهو ظاهر مذهب الامام عليه السلام ، الا أن فيه

زيادة الذرة . وأما صاحب « المنهاج » فسلمك في تمشية كلام الامام عليه السلام على عدم الاقتصار على ماذكر ، فقال : ان قيل : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في الاصناف التي هي النصاب الا خمسة أصناف . وروينا عن الامام عليه السلام من طريق محمد بن منصور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا تجري الصدقة على تمر ولا زبيب ولا حنطة ولا شعير الا اذا بلغ خمسة أوسق ، والوسق : ستون صاعاً » .

قلت : ان الاقتصار على المنصوصات في نحو ذلك ليس هو دأب المحصلين ، الا ترى الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأصناف التي عددها في أنواع الربا ، فانه لم يقتصر عليها المحققون بل أجروا الربا فيما شاركها في علتها من كيل أو وزن ، فكذلك هذا . يوضح ذلك ماروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق جابر أنه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » فعم الانواع جميعها . وروينا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كتب الى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن ، وكتب فيه : « ماسقت السماء إذا كان سيحاً أو بئلا فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق » . فهذا نص في موضع النزاع . اهـ .

قلت : وأصرح منه ما ثبت عند مسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ومثله عند أحمد والدارقطني من حديث أبي هريرة ، ولفظ « حب » نكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وقد يقال : هذه عمومات مخصوصة بصيغة المحصر في حديث معاذ وأبي موسى عند البيهقي بلفظ التثنية والاستثناء ، وتعرف المسند في حديث علي عليه السلام الموقوف ، وحديث عمرو بن شعيب مرفوعاً ، والواجب إعمال الدليلين إذ هو الأحوط فيحمل العام على الخاص من الأربع ، كما حمل العام على الخاص في تقديره بالنصاب ، كما سيأتي ، إذ لا فرق بين تخصيص وتخصيص ، على أنه قد يقال : المقصود من هذه العمومات بيان قدر المخرج لا بيان قدر المخرج منه ، كما مر ، فلا يستفاد منها الشمول حتى يحتاج الى الجمع ، والله أعلم .

وفي الحديث اشارة الى وجه الحكمة في اختلاف قدر الخارج بقسمته الى قسمين ، فجعل ما يسقيه ماء السماء والنيول فيه العشر لعدم الكلفة والمشقة في عمله ، وما كان في تحصيله مشقة وتعب وهو ماء الغرب والدالية فنصف العشر ، وفيه دليل على عدم اعتبار الحول اذ علق الوجوب بحصول النصاب ، فلا يتكرر الاخراج بتكرر الحول ، وهو إجماع الكافة من أهل العلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « ليس في الخضروات صدقة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن قيس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ،
عن علي عليه السلام ، قال : « ليس في الخضر شيء » . وأخرجه البيهقي في « سننه » من
طريق يحيى بن آدم ، عن قيس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه
السلام بلفظ : « ليس في الخضر والبقول صدقة » . تابعه الأجلح عن أبي اسحاق . وروي من
وجه عن علي عليه السلام مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أيضاً بإسناده
الى عمر أنه قال : « ليس في الخضروات صدقة » . قال في « التخریج » : وفي إسناده ليث بن
أبي سليم وفيه مقال . قال البيهقي : وروينا من وجه آخر عن عمر موصولاً في باب النخل .
وروي عن عائشة فيما ذكرت أن السنة جرت به وليس فيما أنبتت الارض من الخضروات
زكاة . اهـ .

قلت : أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » فقال : حدثنا محمد بن عبيد ، نا
صالح بن موسى ، عن منصور ، عن ابراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة قالت : « جرت السنة
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليس في دون خمسة أوسق زكاة » والوسق ستون
صاعاً ، فذلك ثلاث مائة صاع في الحنطة والشعير والزبيب والتمر ، وليس فيما أنبتت الارض من
الخضر زكاة . اهـ . وفي صالح بن موسى مقال .

وأخرج البيهقي بإسناده الى موسى بن طلحة ، عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال : « فيما سقت السماء والبعل والسييل العشر ، وفيها سقي بالنضح نصف
العشر » وانما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب ، فاما القثاء والبطيخ والرمان
والقصب فقد عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروي يحيى بن مغيرة ، عن نافع :
والقصب والخضر معفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أبو زرعة : موسى
عن معاذ مرسلًا لانه لم يلقه .

وأخرج البيهقي في « باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل والعنب » ، بإسناده الى

سفيان بن عبد الله الثقفي كتب الى عمر بن الخطاب - وكان عاملاً له على الطائف - فكتب اليه أن قبله حيطاناً فيها كروم وفيها من الفرسك ، والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافاً ، فكتب اليه يستأمره في العشر ، فكتب اليه عمر أنه ليس فيها عشر . وأنها من الأعضاء كلها فليس عليها عشر . وهذا قول مجاهد والحسن والنخعي وعمر بن دينار . ورويناه عن الفقهاء السبعة من تابعي أهل المدينة . اهـ .

وفي مجموع ذلك ما يفيد قوة الحجّة في تخصيص العمومات السابقة ، ولذا قال البيهقي : هذه المراسيل طرقها مختلفة ، وهي تؤكد بعضها بعضاً ، ومعها قول عمر وعلي وعائشة « ليس في الخضروات صدقة » .

قلت : وهو منضم الى ما تقدم من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم . . . الحديث .

والخضروات جمع خضراء مثل حمراء وصفراء ، وقياسه أن يقال : الخضر ، كما يقال : الحمراء والصفراء ، لكنه غلب فيها جانب الاسمية فجاءت جمع الاسم ، نحو صحراء وصحراوات وحلكى وحلكاوات ، وعلى هذا فجعله قياسي لان فعلاء هنا ليست مؤنث أفعل في الصفات حتى تجمع على فعل نحو حمراء وصفراء ، واذا فقدت الوصفية تعينت الاسمية ذكره في « المصباح » .



باب الخراج

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان يجمع على أرض الخراج على كل جريب من زرع البر
الغليظ درهمين وثلثي درهم وصاعاً من حنطة ، وعلى جريب البر
الوسط درهمين ، وعلى جريب البر الرقيق درهماً ، وعلى كل جريب
من النخل والشجر عشرة دراهم ، وعلى جريب القصب والكرم
عشرة دراهم ، وعلى المياسير من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهماً ،
وعلى الأوساط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقراء اثني عشر درهماً ».

قال محمد بن منصور : حدثنا محمد بن حفص الهلالي ، قال : نا أبي ، عن يونس بن أرقم
البصري ، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي ، عن مصعب بن يزيد الانصاري ، قال : بعثني
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على أربعة رساتيق من رساتيق المدائن على البهقياذان
ونهر شير ، وعلى نهر الملك ونهر جوبر ، وأمرني أن أضع على كل جريب زرع غليظ درهماً ونصفاً .
وعلى جريب زرع وسط درهماً ، وعلى كل جريب زرع رقيق ثلثي درهم ، وأمرني أن أضع على جريب النخل
عشرة دراهم ، وعلى جريب القصب - وهي الرطبة - عشرة دراهم ، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم ،
وعلى جريب البساتين التي تجمع النخل والشجر على كل جريب عشرة دراهم ، وأمرني أن ألقي كل
نخل شاذ عن القرى لمارة الطريق ، ولا آخذ منه شيئاً ، وأمرني أن لا آخذ من القثاء
والخرنوب شيئاً وأن ألقيه لأهله ، وأمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين

ويتختمون الذهب على كل رجل منهم ثمانية وأربعين درهما ، وأمرني أن أضع على أوساطهم والتجار منهم أربعة وعشرين ، وأمرني أن أضع على سفلتهم وفقراهم اثني عشر ، قال : فجيت هذه الأربعة الرساتيق ثمانية عشر ألف ألف درهم وستين ألفاً ونيفاً ، قال محمد : قواله « الدهاقين » : هم الجوس واليهود وغيرهم . قال محمد : في هذا الحديث في رواية **صهرمان** : أضع على جريب الكرم اذا مضت له ثلاث سنين ، ودخل في الرابعة ، قال محمد : وهو قولي . اهـ . قال في « التخريج » : رجال هذا الاسناد لا أعرف منهم الا يونس بن أرقم وهو ثقة ، ويحيى ابن الأشعث الكندي من رجال « الميزان » وفيه مقال ، وفيه موافقة لما في « المجموع » ومخالفة ، والموافقة أكثر . اهـ .

وفي « سنن البيهقي » ما لفظه : « لما بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف رضي الله عنهم الى الكوفة ... » وساق الحديث ، ثم قال : « فوضع عثمان بن حنيف على جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل - أظنه قال - ثمانية ، وعلى جريب القضب ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشمير درهمين ، ثم قال : فكتب بذلك الى عمر فاجاز ذلك ورضي به ، وفي رواية « فـوضع على كل جريب عامر - أو غامر - حيث يناله الماء قفيزاً أو درهما - قال وكيع : يعني الحنطة والشمير - وعلى جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطاب خمسة دراهم » . وأخرج أيضاً عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، قال : « كتب الى امراء أهل الجزيرة أن لا تضعوا الجزية الا على من جرت عليه أو مرت عليه المواشي ، وجزيتهم أربعون درهماً على أهل الورك منهم ، وأربعة دنانير على أهل الذهب ، وعليهم أرزاق المسلمين من الحنطة مدين وثلاثة اقساط زيت لكل انسان كل شهر من كان من أهل الشام وأهل الجزيرة ، ومن كان من أهل مصر أردب لكل انسان كل شهر ، ومن الودك والعسل شيء لم يحفظه ، وعليهم من البزاتي كان يكسوها أمير المؤمنين الناس شيء لم يحفظه ، ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاثة أيام ، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل انسان ، وكان عمر لا يضرب الجزية على النساء ، وكان يحتم في أعناق رجال أهل الجزيرة » . اهـ .

وأخرجه من طريق أخرى عن عمر من طريق الحكم قال : سمعت عمرو بن ميمون يحدث ، عن عمر بن الخطاب ... فذكره ، وفيه من الزيادة « ثم أتاه عثمان بن حنيف فجعل يكلمه من وراء

الفسطاط يقول : والله لان وضعت على كل جريب من أرض درهما وقفيزا من طعام ، وزدت على كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم ، قال : نعم ، وكانت ثمانية وأربعين فجعلها خمسين . . اه .

والجريب - بالجيم والراء - : ستون ذراعا في ستين ذراعاً ، وجمعه جربان وأجربة ، قال في « الشفاء » : وليس المراد به ضرب أهل الفرائض ، وتعقب بأن المذكورة في كتب المساحة أن كل قطعة طولها ستون ذراعا في مثلها عرضا جريب ، ولا يستقيم الا بالضرب . والقضب ضبط في بعض النسخ بالصاد المهملة مفتوحة ، وفُسرَت بأن المراد به : قصب السكر ، وفي بعضها - بالصاد المعجمة الساكنة - ويسدل عليه رواية « الامالي » حيث فسرت بالرطبة . قال في « المصباح » : والقضب وزان فلس الرطبة ، وهي الفصفصة . قال في « البارع » : القضب : كل نبات اقتضب فأكل طريا . اه . والفصفصة - بكسر الفائين بينها صاد مهملة - الرطبة قبل أن تجف فاذا جفت زال عنها ذلك الاسم ، ذكر معناه في « المصباح » أيضاً .

وفي الحديث دليل على توظيف أرض الخراج وهي ما افتتحه - الامام عنوة من أراضي أهل الكفر وتركه في يد أهله على تأدية خراج معلوم في السنة ؛ وقد اختلفت الرواية في مقدار ذلك عن علي وعمر بن الخطاب ولا تعارض فيها . قال الامام يحيى بعد أن ذكر لعمر أربع وظائف ولعلي عليه السلام خمساً . وروي عن النفس الزكية ان له ستاً ما لفظه : فحصل من مجموع ذلك كله أن توظيف الخراج موكل الى نظر الامام على قدر ما يراه في اختلاف ما يخرج من الارض الخراجية من جميع أنواعها في القلة والكثرة والخفة والثقيل . اه . وهو الظاهر من سياق الروايات ، وما قاله عثمان بن حنيف لعمر وتصويبه إياه . قال في « المنار » : وأما قولهم : لا تجوز الزيادة على ما وظفوه فليس بظاهر لأنها صورة إجازة تختلف باختلاف الأزمان والاحوال ، فتجوز الزيادة والنقصان حسبما يستلزمه الامام ، ولا معنى لقولهم : إنه اجماع إذ لم يحكموا على كل عصر وكل حال ولم يتعرضوا لمنع الزيادة والنقصان . اه .

قلت : ويؤيد ذلك ما قالوه من أن للامام النظر فيما استفتحه من أرض الكفار بين أربعة وجوه بحسب ما يراه صلاحاً له ولعامة المسلمين :

أحدها - ما تقدم ولم يكن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم خراج ، وانما وقع في أيام

عمر ومن بعده .

ثانيها - أن يقسمها بين المجاهدين بعد إخراج الخمس منها فيملكونها ويتوارثونها وتكون عشرية ، كما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أراضي خيبر ؛ فعن سهل بن أبي خزيمة ، قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر نصفين ، نصفاً لنسبائه وحوائجهم ، ونصفاً بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً ، أخرجه أبو داود . وعن بشير - بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة مصغراً - ابن يسار - بالثناة من تحت ثم سين مهملة - عن رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر قسمها على ستة وثلاثين سهماً جمع كل سهم مائة سهم ، فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وللمسلمين النصف من ذلك ، وعزل النصف الثاني لما ينزل به من الوفود والأمور ونوائب الناس » أخرجه أبو داود .

ولا يعارض ما ورد مرفوعاً « انه صلى الله عليه وآله وسلم عامل اليهود على خيبر » إذا المراد به على بعضها، وما دل عليه هذان الحديثان في البعض الآخر، وهذه المعاملة هي الوجه الثالث . رابعها - ان يتركها لأهلها وعين بها عليهم كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة، لأن الصحيح أنها فتحت عنوة والسير النبوية تقضي بذلك . وهو مذهب الجماهير من أهل العلم، ويدل له أيضاً حديث أبي ثريح المدوي الطويل المتفق عليه « فان أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقولوا له : ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وانما أذن لي ساعة من نهار » وخالف في ذلك الشافعي وشذوذ ، فقالوا : فتحت صلحاً ، وهو محجوج بما ذكر ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » الى غيره من الأمان المعلق على أشياء مخصوصة . وقد قيل : إن مذهب اليه الشافعي يعد من غرائب العلماء .

قال في « الفيت » : وهذه الوجوه في غير المنقول من الأراضي والدور ، وأما المنقول فالأقرب وجوب قسمته بين الفاتحين إذ لم يتقل غنمه صلى الله عليه وآله وسلم غير ذلك ، الا في السبي فانه من علي ابنة حاتم الطائي ومن صحبها من السبي والقصة مشهورة .

تنبيهان :

الاول - اختلف العلماء في الأرض الخراجية إذا أقرها الامام في يد أهلها هل يملكونها أم لا ؟ .. فذهب زيد بن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه الى أنها ملك لهم للاتفاق على نفوذ تصرفاتهم فيها من بيع ووقف وهبة ، والخراج صفة لها فقط ، كالعشر في

أرض المسلم . وذهب الهادي والقاسم والشافعي ومالك الى أنهم لا يملكونها لقول ب (١) فنحجب - بالحاء المهملة - أن ثبت فيها حقاً يستوي فيه أول الأمة وآخرها ، ولما رواه الشعبي « أن عمر لما افتتح سواد الكوفة ومصر والشام عنوة ، قالوا لعمر : اقسم هذه الارض بيننا ، فاستشار عمر الصحابة وأمير المؤمنين عليه السلام حاضر ، فقال : ان جرت فيها الموارث ثم حدث فيها حادث فاحتجت الى ما في أيديهم فأخذته ، قالوا : ظلمنا ، فقبل عمر ذلك » . فدل اجماع الصحابة على خروج ملك أهلها عنهم واختلافهم وقع في كيفية الانتفاع بها ، قالوا : وصحة تصرفاتهم فيها مخصوصة بالاجماع ، وهي راجعة في التحقيق الى ابطال الحق في صورة البيع أو تقرير له في صورة الشراء ونحوه . أشار اليه في « البحر » ، الا أنه يرد عليه أن قبض الثمن يكون في مقابلة اسقاط الحق ، وقد تقرر في القواعد الفقهية أن قبض العوض على الحقوق حرام ، والله أعلم .

الثاني- هل يجب في غلتها العشر مع الخراج أو لا ؟ فذهب زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة وأصحابه الى سقوط العشر فيها . وقد روي عن جماعة من السلف ، ففي « المصنف لابن أبي شيبة » بسنده الى الشعبي وعكرمة ، قالوا : « لا يجتمع خراج وعشر في أرض » - وهو في « الجامع الكافي » عن أحمد بن عيسى ومحمد ، وفيه أيضاً قال محمد رضي الله عنه : قول أحمد ابن عيسى عليه السلام هو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي والشعبي وعكرمة وأبي حنيفة وأصحابه لا يجتمع عشر وخراج على أرض واحدة إذا أدى خراجها ، فلا شيء عليها فيما بقي وان كان مائة ومثل . اهـ .

وقال في « المنهاج » : والوجه في ذلك مارويننا من طريق ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يجتمع العشر والخراج على المسلم في أرضه » وذهب القاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب ومالك والشافعي الى وجوبها معاً في الارض الخراجية ، ونسبها في « الجامع الكافي » أيضاً الى ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وسفيان وشريك ويحيى بن آدم . وفي « المصنف لابن أبي شيبة » : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عمرو بن ميمون ، قال : سألت عمر بن عبد العزيز عن أرض الخراج أعليها زكاة ؟ فقال : الخراج على الارض والزكاة

(١) كذا في المبيضة ورمز بالباء الموحدة لعمر رضي الله عنه لانه ثاني الخلفاء ، ولفظ المسودة لقول عمر . اهـ . من خط حفيد الشارح دامت افادته .

على الحب . وهو معنى ما قاله الامام يحيى أن العشر والخراج حقان متغايران مختلفان
لاختلاف سببهما ، لأن العشر انما يجب لكونه صدقة والخراج انما يجب لكونه بمنزلة الكرى ، فلا مانع
من اجتماعهما . قال : وروي أن رجلاً أسلم فقال علي عليه السلام : ان اخترت المقام على أرضك
فأد الخراج .

وأجابوا عن حديث ابن مسعود بأنه محتمل للنظر إذ لم يكن للخراج ذكر في عهد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، وانما حدث في زمن الصحابة لما افتتحوا بلاد العجم ، ذكره ابن
بهران ، وبأن الحديث لا تقوم به الحجة لما ذكر البيهقي في « سننه » بعد أن أخرجه بسنده الى
يحيى بن عنبسة ، حدثنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله ، ولفظه :
هذا حديث باطل وصله ورفع ، يحيى بن عنبسة متهم بالوضع . قال ابن عدي : انما يرويه أبو
حنيفة عن حماد ، عن ابراهيم من قوله . اه .

قوله : « على المياسير من أهل الذمة ... الخ » فيه دليل على وجوب أخذ الجزية من أهل
الذمة ، وهي في مقابلة سلامتهم من القتل وتوظيفها على حسب مراتبهم في الفنى والفقر والتوسط ،
وهذا القدر المفروض ذهب اليه عامة أهل البيت وغيرهم من العلماء ، ويشهد له المروي عن
عمر . وذهب الشافعي الى أنه يؤخذ من كل حالم (١) دينار بلا فرق بين الغني والفقير ، لحديث
معاذ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم
— يعني محتلاً — ديناراً أو عدله من المعافري ثياب تكون باليمن » أخرجه أبو داود . وأجيب
بأن أبا داود قال : هو حديث منكر ، وقال أيضاً : بلغني عن أحمد أنه كان ينكره وأعله
بالاختلاف في وصله وأرساله ، والترمذي وان حسنه فقد ذكر أن بعضهم رواه مرسل وأنه
أصح . وقال النووي : إن تقديرها موكول إلى نظر الامام حسب ما يراه صلاحاً ، وهو الذي
يؤخذ من مراجعة عثمان بن حنيف لعمر كما تقدم . قال في « المنار » مالفظه : الظاهر أن هذا
التوظيف من عمر وعلي لعدم فهمهما حداً محدوداً من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو
لفهمهما عدم ذلك ، وأن حديث معاذ وإن صح فانما هو واقعة ليس لها عموم ، وأن الجزية
نوع من الصلح فجعلوا الدينار أقل وظيفة ، وزادوا على الاغنياء الكثيرين والتوسطين ، ولم ينكر

(١) الحالم : هو المحتلم .

يُنتَجَعُ؟

عليهما ، وعلى هذا فلا يكون فعلهما تحديداً بل تقريباً يتبع ولا يمتنع مفاوته، ودعوى التوقيف في فعلهما بعيدة . اهـ . وهو كلام جيد .

واعلم أن أهل المذهب أوجبوا في مال الخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل الذمة الخمس بناء على أنها من الغنائم الداخلة تحت عموم الآية الكريمة ، وقالوا أيضاً : ما يغنم في حرب الكفار والبغاة من منقول وغيره يجب فيه الخمس ، لكنه انما بخمس المنقول وغيره إذا قسمه الامام بين الغانمين ، فأما لو تركه في أيدي أهله بأن يمن عليهم بلا شيء أو يعاملهم في المقار أو يضع عليهم خراجا حيث يرى في أي ذلك مصلحة فلا خمس فيه حينئذ .

واختلفوا فيما وجب فيه الخمس ، فذهب الهادي وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يعتبر فيه النصاب . وقال الشافعي وأصحابه ومالك : يعتبر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » وأجيب بأن الصدقة في عرف الشرع الزكاة لا الخمس ، ولا يعتبر الحول أيضاً عند الهادي عليه السلام وأبي حنيفة وأصحابه . وقال مالك والشافعي : يعتبر ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « حتي يحول عليه الحول » . وأجيب بأنه ورد في الزكاة ، وذهب بعض محققي المتأخرين الى أن وجوب الخمس فيما يقسمه الامام على الغانمين لا في غيره ، ولم يرد دليل عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة انه خمس ماعدا المنقولات من تلك الصور المدعاة ، وان المراد بالغنيمة التي تضمنتها الآية ما هو أخص من ذلك وهي غنيمة الحرب التي يحوزها المجاهدون من المنقول فقط ، والله أعلم .



باب صدقة الفطر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صدقة الفطر على المرء المسلم
يخرجها عن نفسه ، وعن هـ وفي عياله ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً
أو أنثى ، حراً كان أو عبداً ، نصف صاع من بر ، أو صاعاً من تمر ،
أو صاعاً من شعير » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عبد الأعلى ، عن أبي عبد الرحمن ،
عن علي « في صدقة الفطر صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر »
وأخرج أيضاً بهذا الاسناد الى علي عليه السلام ، قال : « صدقة الفطر على من تجري عليه
نفقتك » . وأخرج الأول محمد بن منصور في « الامالي » عن علي بن منذر ، عن وكيع ... الخ
بسنده ومثله ، وأخرجه البيهقي بسنده الى عبد الرزاق ، عن سفيان الى آخره نحو الاول ،
وقال عقبه : وهذا موقوف ، وعبد الأعلى غير قوي ، الا انه إذا انضم الى ما قبله قويا فيما اجتماعا
عليه . اهـ . ويعني بالذي قبله ^{في قوله} ورواه حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه
عن علي رضي الله عنه ، وعن علي بن موسى الرضى ، عن أبيه ، عن جده ، عن آبائه ،
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الا أنه ليس في ذلك نصف صاع من بر » ولذا قال :
قويا فيما اجتماعا عليه ، لكنه مروي بطرق آخر مرفوعة وموقوفة كما سيجيء .

وعبد الأعلى قال « في التخريج » : هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي . روى عنه أهل السنن
الاربعة وفيه مقال ، ولم يترك ، وأكثر ما ضعف من حديثه ، عن محمد بن الحنفية وليس هذا منها . اهـ .

وقال السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله : أبو عبد الرحمن السلمي : أئمة عبد الله بن حبيب بن ربيعة (١) مقرأ الكوفة من رجال الجماعة ، وعبد الأعلى الراوي عنه قد ضعف بعبارة لينة تدل في عرفهم على أنه حسن الحديث اذا كان لروايته شاهد ، ويقوي ذلك أنه زوي عنه خلق من أئمة الحديث منهم شعبة واسرائيل من أهل التحري عن الرواية عن المجاريح . وقال في « شرح التنبيه » للشيخ نجم الباسي : إنه حديث ثابت ، وأنكر ذلك عليه ابن النحوي . قال ابن حجر : رواه الثوري من هذه الطريق في « جامعه » . وقال ابن بطلال : هو قول الثوري فكانه احتج به ، ومن رواه عن علي عليه السلام ابن المنذر ولم يضعفه ، وكان من أئمة النقل . ورواه عن أبي بكر وعثمان وضعف الرواية عنها ولم يضعفها عن علي . اهـ .

وأخرج أبو داود والدارقطني ، عن ثعلبة بن أبي صعير - بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ساكنة - على صيغة التصغير هكذا ضبطه الذهبي في « المشته » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وصاع من بر أو قمح عن كل اثنين » الحديث . والراوي له بكر بن وائل والنعمان بن راشد وهما من رجال مسلم ، والاربعة ، وعبد الملك بن جريج متفق عليه ثلاثهم عن الزهري . ووقع منهم أو من أحدهم ، اختلاف في اسم شيخ الزهري استقصاه المزي في « أطرافه » فقيل : عن عبد الملك بن ثعلبة بن صعير ، وقيل : ابن أبي صعير . وقيل : ابن أبي صعيرة ، وقيل : ثعلبة بن عبد الله ، ومنهم من قال : عن أبيه ومنهم من لم يذكر عن أبيه . وأبو صحابي بلاشك . وأما هو فقال في « الكاشف » : له صحبة ان شاء الله ، وذكر انه قد روى عنه الزهري ومعه ابن ابراهيم فخرج من جهالة العين . والتحقيق ما في « الاطراف » و « الكاشف » انه عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، عن أبيه ثعلبة ، وهو الصحابي وما قدح فيه بعضهم من الاضطراب غير وارد ، إذ شرطه الاستواء ، واذا تبين الراجح لم يضر ذلك المرجوح ، وجعلها صحابين لا يحتاجان الى موثق ما لم يتبين جرح ، وهو مذهب الجماهير في مجاهيل الصحابة . ويعضده ماله من الشواهد ، فأخرج محمد بن منصور في « الامالي » عن أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صدقة الفطر على من كان من عيالك صغيراً كان أو كبيراً ،

(١) بضم راء وفتح موحدة وشدة ياء تحتية ومكسورة فهاء . اهـ . «معني» من خط حفيد الشارح .

أو مملوكا لكل اثنين صاع ، وقد يجزى نصف صاع ، قال أبو جعفر: يعني عن واحد نصف صاع . اه . قال السيد محمد بن ابراهيم: وهذا محمول على البر - ان شاء الله - وان لم يكن مذكوراً فيه ، ويقال : هو مابين برواية « المجموع » والطريق واحدة .

وروي في « الجامع الكافي » عن أبان عن أنس ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أعطوا صدقة الفطر نصف صاع من بر » والظاهر في أبان هذا انه ابن أبي عيشاش التامعي الزاهد ، وفيه كلام كثير وتضعيف مع زهده وتمبده ؛ ورواه الدارقطني بنحوه من طريق عصمة بن مالك مرفوعاً الا أن في اسناده الفضيل بن المختار . قالوا: يحدث بالباطيل .

وفي « المصنف لابن أبي شيبة » : حدثنا سهل بن يوسف ويزيد بن هاورن ، عن حميد ، عن الحسن عن ابن عباس ، قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر على كل حر أو عبد صغير أو كبير ذكر أو أنثى ^(١) ، صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من بر » ورواه أبو داود والنسائي من حديث الحسن البصري عنه انه خطب به في البصرة لكن قال النسائي : لم يسمع الحسن من ابن عباس ، ولا يضر ذلك لان ابن عباس خطب بذلك على منبر البصرة بين أهلها فهو يبلغ الحسن تواتراً أو نحوه ، والعهد قريب والعصر واحد ، ورواه عطاء ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر صارخاً يطن مكة أن ينادي: إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر » رواه الحاكم في « المستدرک » .

وهو عند أبي داود والنسائي والدارقطني والحاكم من طريق عكرمة . ورواه ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مثله سواء . رواه الترمذي وقال : حسن غريب ، وهو من مراسيل ابن المسيب ذكره المزني في « الاطراف » . عن أبي داود ، عن محمد بن عبيد ، عن حماد بن زيد ، عن عبد الخالق بن سلمة الشيباني ، عن ابن المسيب انه قال : « كانت صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر نصف صاع من بر » قال أبو داود : ورواه شعبة وبشر بن الفضل ، عن عبد الخالق مثله . وعبد الخالق هذا وثقه الذهبي ولم يذكره في « الميزان » فالحديث صحيح عن ابن المسيب ، وهو حجة عند من يقبل

(١) كذا هو وظن بخطه . اه . شيخنا .

المراسيل ، وعند كثير ممن لا يقبلها لاسيما مراسيل ابن المسيب ، على انه أخرجه ابن أبي شيبة ، عن هشيم ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب يرفعه « انه سئل عن صدقة الفطر ، فقال : عن الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير » وقد عمل بذلك جماعة من الصحابة والتابعين ، منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وابن الزبير وأبو بكر وعمر وعثمان وأسماء بنت أبي بكر . ورواه ابن أبي شيبة عن عثمان من طريق عبد الوهاب ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، قال : أخبرني من أدى الى أبي بكر صدقة الفطر نصف صاع من طعام . ورواه أيضا عن ابراهيم والشعبي والحسن وطاووس وعطاء والحكم وحماد وعبد الرحمن بن القاسم وسعد بن ابراهيم وعبد الله ابن شداد وعمر بن عبد العزيز ، ورواه عن ابن عمر . وذهب اليه من الأئمة زيد بن علي عليه السلام والامام يحيى وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

وذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، ومن السلف أبو سعيد الخدري وأبو العالية وأبو الشعثاء وجابر بن زيد ، ويروى عن أمير المؤمنين عليه السلام وجوب إخراج الصاع كاملا من بر وغيره . واحتجوا بأدلة :

منها - حديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته ، قال : « كنا نعطيها على زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، قال : أرى مدأ من هذا يعدل مدين ، قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » . وفي رواية في المتفق عليه أيضاً « أن الناس عدلوا الصاع بمدين من الحنطة » قالوا : والطعام في عرفهم الفالس هو البر ، ذكره ابن الاثير في « نهايته » عن الخليل ، واعتمده ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » في نصرته مذهب الشافعي . وقد أجيب عنه : أما أولاً - فلأن قولهم : كنا نفعل لا يدل على أكثر من أجزاء ما فعل إذا علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنزاع في أجزاء غيره ، وقد ثبت أجزاء نصف الصاع بمجموع ما تقدم ، وهو مما تقوم به الحجة . وأما ثانياً - فهو محمول على أنه لم تبلغه حينئذ أدلة إخراج النصف من ذلك التي عمل بها غيره بدليل قوله : « إن الناس عدلوا الصاع ... الخ » قال في « شرح البخاري » : « إن الناس في ذلك العصر هم أكبر الصحابة ، ولذلك قال : « أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » فكأنه لم يبق معه موافق على ذلك ، ولم يبق معه الا القليل

من أهل عصره ، وكذلك قال ابن عمر: « كنا نخرجها صاعاً فعدل الناس إلى نصف صاع من بر »
 رواه البخاري ومسلم والترمذي . وأما ثالثاً - فلأنه قد روي عنه خلافه وهو ما نقله في « التلخيص »
 عن ابن سعد في « الطبقات » عن عبد العزيز بن محمد ، عن رَيْشَح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد
 عن أبيه ، عن جده قال : « فرض صوم رمضان ... » وساق الحديث ، وفيه « أو مدين من بر »
 ورواه ابن سعد أيضاً عن عائشة وابن عمر ، ولا يرد عليه ما ذكره أبو داود ولفظه بـ « أن
 أخرج حديثه السابق ، وقد ذكر معاوية بن هشام في هذا الحديث عن الثوري ، عن زيد بن
 أسلم ، عن عياض ، عن أبي سعيد نصف صاع من بر ، وهو وهم من معاوية بن هشام ، أو ممن
 روى عنه ، وذلك لثبوت الرواية عنه من غير هذه الطريق ، ولأن الجمع بينها ممكن بأنه بلغه
 ذلك بعد أن لم يكن يعرفه ، وكأنه لما اشتهر عنه إنكاره لاجل قول معاوية : « اني أرى أن
 مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً ... الخ » ظناً أن ذلك رأي مجرد كان سبباً لتبليغهم له بثبوته
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما اتفق ذلك لابن عباس في الصـرف ولعمري في
 الاستئذان وغيرهما .

ومنها - ماروي عن أبي هريرة مرفوعاً بذكر : « أو صاع من بر » وصححه الحاكم ، وهو
 حديث مسفيان بن حسين عن الزهري ، وهو ضعيف في الزهري ، ذكره السيد محمد بن
 ابراهيم رحمه الله . قال : وقد روي مثله عن ابن عمر مرفوعاً ، وصححه الحاكم أيضاً ، وهو
 معل ، لأنه رواه من طريق نافع عنه وحديثه المتفق على صحته من غير طريق عن نافع عنه بغير
 هذه الزيادة .

ومنها - ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : حدثنا أبو العباس الحسني : أنا
 عبد الرحمن بن أبي حاتم : نا محمد بن هبة عزيز الأيلي : نا عقيل ، عن عتبة بن عبد الله بن
 مسعود ، عن أبي اسحاق الهمداني ، عن الحرث ، قال : « سمعت علياً يأمر بركاة الفطر فيقول :
 هي صاع من تمر أو صاع من شعير ، أو صاع من حنطة ، أو صاع من زبيب » .

وعبد الرحمن بن أبي حاتم هو الامام ابن الامام صاحب الجرح والتعديل ، وهو متفق على
 جلالته . ومحمد بن عزيز - بضم أوله وزاين معجمتين - العقيلي مولا هم الايلي من رجال

ابن ماجه والنسائي ، وأبي عوانة ، تردد فيه النسائي . وقال ابن أبي حاتم : صدوق ، وعقيل (١) هو ابن خالد بن عقيل الابلي . قال ابن أبي حاتم : عقيل أحب من يونس ، وقال أبو زرعة : ثقة صدوق ، وقال ابن سعد : ثقة ، وقال ابن معين : أثبت من روى عن الزهري : مالك ثم معمر ثم عقيل خرج له الجماعة . وعتبة : هو ابن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسمودي أبو العميس ، وثقه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، والحرث تقدم أنه حسن الحديث . وروى هذا الحديث البيهقي في «سننه» بسنده إلى محمد بن اسحاق ، عن محمد بن عزيز حدثني سلامة بن روح ، عن عقيل بن خالد - فزاد بينهما سلامة - فاما أن يكون سقط من مسند المؤيد بالله سهواً من الناسخ ، أو ثبت عنده سماع ابن عزيز من عقيل . وقال عقبه : وروى ذلك مرفوعاً والموقوف أصح .

وأجيب بأن هذه الرواية عن علي عليه السلام مع رواية «المجموع» وشواهدا عنه عليه السلام يفيدان أن له قولين ، وهكذا يقال فيما روي عن ابن عباس ، وهو يقوي قول من جمع بين الأحاديث بجواز الأمرين . يوضحه ما رواه أبو داود والنسائي من حديث الحسن البصري ، قال : «خطب ابن عباس رضي الله عنهما على منبر البصرة في آخر رمضان ، فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكأن الناس لم يعلموا ، فقال : من هاهنا من أهل المدينة قوموا إلى إخوانكم فعلموهم فانهم لا يعلمون ، فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من قح ، فلما قدم علي عليه السلام رأى رخص السعر ، فقال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموها صاعاً من كل شيء . فـدـل على أن ما زاد على النصف فضيلة لمن وسع الله عليه ، ولا يقال : هو خلاف الاحتياط لأنه يقال : الإيجاب لما لم يتمين وجوبه ليس هو الاحتياط للوعيد الشديد فيمن زاد في الشرع ما ليس منه ، وإنما الاحتياط أن يفعل الأفضل ويبحث عليه من غير إيجاب .

قال في «الهدى» بعد سياق أدلة المذهب الأول : وكان شيخنا - يعني ابن تيمية - يقوي هذا المذهب ويقول : هو قياس قول أحمد في الكفارات : إن الواجب فيها من البر نصف الواجب من غيره . قوله : «على المرء المسلم يخرجها عن نفسه» لفظ «على» يقتضي وجوب

(١) بالتصغير ابن خالد بن عقيل بالتكبير ، والابلي بفتح الهمزة وسكون الباء تحتها نقطتان . اهـ . «جامع الاصول» .

الخراج ، ويؤيده ما في رواية ابن عمر في المتفق عليه مرفوعاً بلفظ : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر » ولفظ الفرض دليل الوجوب . قيل : وهو يجمع عليه ، كما قاله اسحاق بن راهويه والجمهور ، ولا التفات إلى قول من قال : إنها سنّة ، كبعض أهل المراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره ، ولا إلى قول من قال : إن وجوبها منسوخ بالزكاة ، وتقييده بالمسلم دليل على سقوطها عن الكافر ، فلا تجب على من يمونه أن يخرجها عنه وإن لزمته نفقته كالأبوين والماليك الكفار ، ولأنها طهرة لمن أخرجت عنه وليس للكافر طهرة .

وعن المنصور بالله وأبي حنيفة أنها تجب على المالك في مملوكه الكافر ، وكذا لا يجب عليه إخراجها عن ولده المسلم بإسلام أمه ، إذ الإسلام معتبر في المخرج والمخرج عنه .

قوله : « وعمن هو في عياله » العيال : كسب ، ذكره في « الصحاح » وفي « القاموس » - بكسر العين المهملة - والمراد به من يمون الرجل من أهله . وقد فسّر في الرواية الأخرى بانه من تجري عليه نفقتك ، ويؤخذ منه أن الوجوب متعلق بالنفق لا بمن يخرجها عنه كالعبد والصغير والمرأة ، وهو صريح قوله في حديث ابن عمر مرفوعاً : « أدوا صدقة الفطر عمن تمونون » أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وهو مذهب الشافعي والليث وأحمد واسحاق .

وقال غيرهم : بل الوجوب عليهم في أنفسهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر : « على الحر والعبد ... الخ » وجنح إلى هذا البخاري وداود الظاهري . وقال : انه يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها ، كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والجمهور .

وقوله : « صغيراً كان أو كبيراً » يدل على وجوبها على ولي الصغير الذي يلزمه إنفاقه ، وظاهره : ولو كان للصبي مال ، وهو قول الهادوية ومحمد بن الحسن أنها على الأب مطلقاً ، فإن كان الأب معسراً لا يمكنه التكسب والولد الصغير موسراً أخرج عن نفسه من مال ابنه الصغير ، وفي إخراجها عن ولده الصغير احتمالان . وعن الحسن البصري وسعيد بن المسيب : لا تجب الفطرة إلا على صائمه ، ويستدل لها بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر طهرة للصائم عن اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد

الصلاة فهي صدقة من الصدقات ، وبما رواه ابن أبي شيبة ولفظه : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « هي على من أطاق الصوم » .

وأجيب عن حديث ابن عباس أن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب جمعاً بين الأدلة ،
ويؤخذ من ظاهره انه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد وانها تقوت بالفراغ من الصلاة ،
ونحوه حديث ابن عمر: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ... الخ » . قال ابن القيم : وهذا
هو الصواب ولا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ ولا اجماع يدفع القول بهما ، ونظيره
ترتيب ذبح الأضحية على صلاة الامام لاعلى وقتها ، وأن من ذبح قبل الصلاة لم تجزه بل
تكون شاة لحم .

وسألت زيدا عليه السلام عن الرجل يكون له أقل من خمسين درهماً،

قال : ليس عليه صدقة الفطر ، قال : ولا يأخذ صدقة الفطر من له خمسون

درهماً، وتجب صدقة الفطر على من يملك خمسين درهماً .

قال في «الجامع الكافي» : قال الحسن ومحمد : لا تجب زكاة الفطر على من يحل له أخذ الصدقة . قال الحسن : إلا أن يفضل عن مؤنته شيء فيصدق به إن شاء ، قال محمد : لا تجب على المسكين والفقير . وفي قول الحسن ومحمد : إن الصدقة تحل لمن لا يملك خمسین درهما . وروى محمد عن حسن وشريك ، قالا : لا تجب على من يملك خمسین درهماً . قال شريك : ومن أصحح له خمسون درهما ففطر حتى ضاعت فعليه صدقة الفطر . اهـ .

وما ذكره الامام عليه السلام ومن تبعه من هؤلاء مبني على أنها كالزكاة في تقدير الغنى المانع عن أخذها والموجب لخراجها بذلك . قيل : وهو مذهب الحنفية في اعتبارهم للزوم الفطرة بالغنى الشرعي ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى » أخرجه البخاري وغيره ، وبالقياص على زكاة المال . وذهب الهادي والقاسم وهو أحد قولي المؤيد بالله أن المعتبر في لزوم الفطرة هو أن يملك الشخص لنفسه ومن تلزمه نفقته قوت عشرة أيام زائداً على ما استثنى للفقير لا الغنى الشرعي . واستدلوا لعدم اعتبار الغنى الشرعي بحديث ابن أبي صغير عن أبيه عند أبي داود والمؤيد بالله في « شرح التجريد » قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أدوا زكاة الفطر عن كل إنسان صغير أو كبير حر أو عبد، ذكر أو أنثى، غني أو فقير » وفي بعض الحديث : « أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه خيراً مما أعطى » ولا اعتبار قوت العشر بثبوت اعتبارها في أقل المهر ونصاب السرقة ، وأكثر الحيز وأقل الطهر ، ولما في اعتبار قوت يوم له من الحرج كما ذهب إليه الشافعي ومن معه . واعتبر الامام شرف الدين في ذلك أن يكون قوت العشر زائداً على ما استثنى للفقير وزائداً على ما يكفي المنفق ومن هو أخص به الى الدخل . وأجاب هؤلاء عن حجة الأولين بأن الحديث محمول على صدقة النفل ولو سلم أنها الواجبة ، فقد عارض مفهومها منطوق حديث ابن أبي صمير عن أبيه فيرجح المنطوق ، وحمله بعض العلماء على أن معناه إلا أن يكون المتصدق محتاجاً إليها في تلك الحال .

قلت : وهو في « جمع الزوائد » عن علي عليه السلام مرفوعاً بلفظ : « من سأل مسألة عن ظهر غنى استكثر بها من رضى جهنم ^(١) قالوا : وما ظهر غنى ؟ قال : عشاء ليلة » رواه عبد الله بن أحمد والطبراني في « الاوسط » وفي اسنادها الحسن بن ذكوان ، عن حبيب ابن أبي ثابت ، والحسن، وإن أخرج له البخاري فقد ضعفه غير واحد ولم يسمعه من حبيب بينها عمرو بن خالد الواسطي ، كما حكاه ابن عدي في « الكامل » عن ابن صاعد وعمرو بن خالد كذبه أحمد وابن معين والدارقطني . اهـ .

فتقدير الغنى بعشاء ليلة يبطل احتجاج من تمسك به ، وتضعيفه بعمرو بن خالد غير وارد لما تقدم في ترجمته . وبأن القياس غير مسلم لوجود الفارق ، فإن النصاب معتبر في الزكاة بخلاف الفطرة ، ولكونه فاسد الاعتبار لحديث ابن أبي صمير .

وذهب مالك والشافعي وعطاء وأحمد وإسحاق وهو أحد قولي المؤيد بالله أن المعتبر قوت يوم له ولن يموت ، لحديث ابن أبي صمير « واليوم أقل ما يقدر » . قال في « المنار » : وهو الاظهر ويؤيده أنه صلى الله عليه وآله وسلم فسر الذي لا يحل له السؤال بمن يملك ما يغديه ويعشيه ولا يلزم في دونه ، لان المقصود في هذا اليوم إغناء الفقراء عن السؤال لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال » .

(١) الرضى : الحجارة الحمأة ، الواحدة رضة مثل تمر وتمر . اهـ . « مصباح »

سألت زيد بن علي عليهما السلام عن الصاع كم مقداره ؟ قال :
خمسة أرطال وثلث بالرطل الكوفي .

تقديره بذلك هو المعروف عند أهل المدينة وغيره . ففي «سنن البيهقي» بسنده الى أبي داود قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلث ، قال : فمن قال : ثمانية أرطال؟.. قال : ذلك ليس بمحفوظ . وقال أيضاً : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، حدثني عبد الله بن سعد الحافظ ، نا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله ، نا الحسين بن منصور ، نا الحسين بن الوليد ، قال : قدم علينا أبو يوسف من الحج فأتيناه ، فقال : اني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم همني تفحصت عنه ، فقدمت المدينة فسألت عن الصاع ، فقالوا : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلت لهم : ما حاجتكم في ذلك قالوا : نأتيك بالحجة عندنا ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه - أو عن أهل بيته - ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنظرت فاذا هي سواء ، قال : فغيرته (١) فاذا هو خمسة أرطال وثلث بنقصان معه يسير ، فرأيت أمراً قوياً ، فقد تركت قول أبي حنيفة في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة . قال الحسين : فحججت من عامي ذلك فلقيت مالك بن أنس فسألته عن الصاع ، فقال : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت : كم رطلاً ؟ فقال : ان المكيال لا يرطل هو هذا . قال الحسين : فلقيت عبد الله بن زيد بن أسلم ، فقال : حدثني أبي عن جدي ان هذا صاع عمر . وأخرج بسنده الى محمد بن سعيد الجلاب يقول : سألت اسماعيل بن أبي أويس بالمدينة عن صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخرج إلي صاعاً عتيقاً بالياً ، فقال : هذا صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه ، فغيرته فكان خمسة أرطال وثلثاً .

وأخرج الدارقطني عن اسحاق بن سليمان الرازي ، قال : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : خمسة أرطال وثلث بالبغداداي وأنا حرزته ، فقلت : يا أبا عبد الله خالفت شيخ القوم ، قال : من هو ؟ قلت : أبو حنيفة ، فغضب

(٢) جملة فمثلة تخية . شدة من العيار أي فقدرته . اهـ .

غضباً شديداً ، ثم قال لجلسائنا : يا فلان هات صاع جدك ، ويا فلان هات صاع عمك ، ويا فلان هات صاع جدتك ، قال اسحاق : فاجتمعت آصم ، فقال : ماتحفظون في هذا ، فقال هذا : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الآخر : حدثني أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الآخر : حدثني أبي عن أمه أنها كانت تؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أنا حزرت فوجدته خمسة أرطال وثلاثاً . اهـ .

قال في « المصباح » : وسبب زيادته على خمسة أرطال وثلاث أن الحجاج لما ولي العراق كبره ووسعه على أهل الاسواق للتسمير ، فجعله ثمانية أرطال . اهـ . والصاع : أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بالبغدادي . قال الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام : وزنت صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته ستمائة وأربعين درهماً من الحنطة . اهـ . فالرطل على هذا مائة وعشرون درهماً ، والمد مائة وستون درهماً ، فاذا كان الدرهم اثنتين وأربعين شعيرة أنت جملة الصاع ستة وعشرين ألفاً وثمان مائة حبة وثمانين حبة ، واذا قدر بثمان وأربعين كما تقدم كانت جملة ^{منه} ^{التي} ^{سبعا} ^{بمقدار} ^{حبة} . وقدر صاحب « القاموس » المد بملء كف الانسان (٢) المعتدل .

سك على ذلك
من سبعة
متن

إذا ملأها ، ومد يده بها ، قال : وبه سمي مداً وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً . اهـ . ويمضه مناسبة للاشتقاق اللغوي إذ الغالب على أهل اللغة مراعاة ذلك في كلامهم كما يعرف من نظر في علم الاشتقاق . وقد دونت فيه مصنفات لكنها هجرت في الازمنة الأخيرة . وقد قيل : ان الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .

(١) هنا بياض في نسخة المؤلف قدس سره .

(٢) كذلك في بعض نسخ « القاموس » : بملء كف الانسان بالافراد ، ويجعل على ارادة الجنس ، ويضده رواية الثانية كما في أكثر نسخه ، والله أعلم .

باب فضل الصدقة على القرابة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من صدقة أعظم أجراً عند الله
عز وجل من صدقة على ذي رحم أو أخ مسلم ، قالوا : وكيف الصدقة
عليهم ؟ قال : صلاتكم إياهم بمنزلة الصدقة عند الله عز وجل » .

قد تقدم ما يشهد له في شرح قوله : « وسألته عن الزكاة تجزئ الرجل أن يعطيها أحداً من
قربائه » من حديث سلمان بن عامر الضبي وأبي أيوب وأم كلثوم بنت عقبة وحكيم بن حزام ،
وماروي في امرأة عبد الله بن مسعود . وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي بعثني بالحق لا يمدب الله يوم القيامة من
رحم اليتيم ، ولين له في الكلام ، ورحم يمه وضمفه ، ولم يتناول على جاره بفضل ما آتاه الله ،
وقال : يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة يحتاجون إلى صلته
ويصرفها إلى غيرهم ، والذي نفسي بيده لا ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه الطبراني في
« الاوسط » . وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف . قال أبو حاتم ليس بالمتروك
وبقية رجاله ثقات . اهـ .

قال في « التخريج » : روى له من أهل الأمهات ابن ماجه ، وقد ضعفه أحمد وابن معين
وأبو حاتم ، وقال : ليس بالمتروك . وقال ابن عدي : عزيز الحديث لا يتابع في بعض حديثه
وهو ممن يكتب حديثه ، ذكره الزبي . ولعل هذا الحديث لماله من الشواهد في فضل
الصدقة على القريب ، وفيما قد ورد في كافل اليتيم وفي الجار يكون حسناً إن شاء الله
تعالى . اهـ .

والحديث يدل على أن أفضلية تأثير ذي الرحم والاخ المسلم بالصدقة على غيرهم .
قوله : « أو أخ مسلم » اما أن يراد به من النسب فيكون عطفه على ما قبله من عطف
الخاص على العام ، أو يراد به أخوة الاسلام أي من كان مفتقراً إلى الصدقة ، وهو من أهل
الاخوة والمائلة في الاسلام .

وقد اختلف في المراد بذي الرحم ، فقيل : هو كل من يحرم نكاحه ، وقيل : كل
قربة إلى ثمانية عشر جداً . وقيل : كل قربة يجب نفقتها ، وهو الاظهر من الحديث بدليل
قولهم له صلى الله عليه وآله وسلم : وكيف الصدقة عليهم ؟ من حيث أن الباعث لسؤالهم
ما استشكلوه من كون ذي الرحم ليس محلاً للصدقة مع وجوب إنفاقه وكونه ممن ينفق
المنفق ، فأجاب إن تلك النفقة والصلة بمنزلة الصدقة . وفي معناه ما أخرجه البيهقي من حديث
أبي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن المسلم إذا أنفق نفقته على
أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : لأن أشتري بدرهم صاعاً من طعام فأجمع عليه نفرأ من إخواني أحب
إليّ من أن أخرج إلى سوقكم هذا فاشتري رقبة فأعتقها » .

أخرجه السيوطي في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي قال :
« لأن أجمع ناساً من أصحابي على صاع من طعام أحب إليّ من أن أخرج إلى السوق فاشتري
رقبة فأعتقها » أخرجه البخاري في « الادب » وابن زنجويه في « ترغيبه » . ووجه ادخاله في
الباب ان الطعام المدفوع اليهم لم يكن المقصود منه المكافأة والمقابلة بموضع إما بمثله أو بمقابل
نفع أو دفع ضرر ، بل كان خالصاً عن ذلك ، فله حكم الصدقة والصلوات التي لا يقصد بها الا الثواب ،
وكونه أحب من اعتناق رقبة لما فيه من إدخال السرور على جماعة كثيرة من الاخوان بما يتحفهم
به ، وفي الاعتناق ادخال السرور على رجل واحد وإن كان فيه تخليص رقبة من الرق لكنه
قد لا يساوي تلك الخصوصية لما يترتب على دعوتهم من الابتهاج والفرح وتأنيس الخاطر وترويح
القلوب المنكسرة ، وهو مشاهد محسوس عند العامة والخاصة .

وقد روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه قال لمن أطعمه هريسة: «هلا أعلمتني أفرح؟» ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» وعليه ينزل بعض الأقوال في حديث «للصائم فرحتان». وفي «جمع الزوائد» عن عمر بن الخطاب قال: «مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال: إدخالك السرور على مؤمن أشبعت جوعته أو كسوت عورته، أو قضيت له حاجة» رواه الطبراني في «الوسط» وفيه محمد بن بشير الكندي وهو ضعيف. اهـ. وهو معتضد بشواهد ذكرها أيضاً في كتابه.

★ ★ ★

باب صدقة السر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان صدقة السر تطفىء غضب
الرب تعالى ، وان الصدقة لتطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، فاذا
تصدق أحدكم يمينه فليخفها عن شماله ، فانها تقع يمين الرب تبارك
وتعالى وكلتا يدي ربي سبحانه وتعالى يمين ، فيربها كما يربي أحدكم فلوه
أوفصيله حتى تصير اللقمة مثل أحد » .

روي في « مجمع الزوائد » عن معاوية بن حيدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ان
صدقة السر تطفىء غضب الرب تبارك وتعالى » رواه الطبراني في « الكبير » « والاوسط »
وفيه صدقة بن عبد الله السمين وثقه دحيم وضعفه جماعة . وعن أبي أمامة قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « صنائع المعروف تقي مصارع السوء ، وصدقة السر تطفىء غضب
الرب ، وصلة الرحم تزيد في العمر » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن . اه .
وأخرج الترمذي وحسنه ، وابن حبان عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« ان الصدقة لتطفىء غضب الرب وتدفع ميتة السوء » وأخرج البيهقي بإسناده الى أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : سبعة يظلهم الله في ظله - فذكرهم وفيهم - ورجل
تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بينه ما تنفق شماله » هكذا رواه البيهقي وعزاه الى
« صحيح البخاري » وأخرجه من طريق أخرى وفيها « حتى لا تعلم شماله ما تنفق بينه »
وعزاه الى « صحيح البخاري » أيضاً . وأخرج البيهقي وعزاه الى « الصحيحين » من حديث

أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من تصدق بعدل ثمرة من كسب طيب ولا يصعد الى الله الا طيب ، فان الله عز وجل يقبلها بيمينه فيريها لصاحبها كما يري أحدكم فلوله حتى تكون مثل أحد » .

والحديث يدل على فضيلة صدقة السر لما فيها من الخلوص عن مظان الرياء واعظم موقعها عند الآخذ إذا خلت عن شوائب الشهرة ، ولما يترتب عليها من الفوائد الخاصة كإطفاء غضب الرب عز وجل ومغفرة الخطيئة ، والمراد بها الجنس فتمم جميع الذنوب الا الكبائر ، للأدلة الخاصة انه لا يكفرها الا التوبة . وقد ورد ما يدل على تكفيرها بالصدقة فيما أخرجه ابن حبان عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تعبد عابد من بني اسرائيل فعبد الله في صومعته ستين عاماً ، فأمطرت الارض فاخضرت فأشرف الراهب من صومعته ، فقال : لو نزلت فذكرت الله فازددت خيراً ، فنزل ومعه رغيف أو رغيفان ، فبينما هو في الارض لقيته امرأة فلم يزل يكلمها وتكلمه حتى غشيها ثم أغمى عليه ، فنزل الغدير يستحم فجاء مسائل فأوماً اليه أن يأخذ الرغيفين ثم مات ، فوزنت عبادة ستين سنة بتلك الزنية فرجحت الزنية بحسناته ، ثم وضع الرغيف أو الرغيفان مع حسناته فرجحت حسناته فغفر له » وأخرج البيهقي وابن أبي شيبة ، عن ابن مسعود نحوه . وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسى الأشعري بنحوه أيضاً ذكر ذلك في « الدر المنثور » . والزنا من الكبائر ، وحمل الاحاديث على انه تاب خلاف الظاهر من ترتيب المغفرة على رجحان الصدقة في الميزان على الذنب فينظر في ذلك والله أعلم .

وقوله : « فليخفها من شماله » كناية عن المبالغة في الاسرار بها .

وقوله : « فانها تقع بيمين الرب » . قال القاضي عياض في « شرح مسلم » : لما كان الشيء الذي يرتضى يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمال في مثل هذا واستعير للقبول والرضا كما قال :

إذا ما راية رفعت للجد تلقاها عرابة باليمين

وقيل : المراد بيمين الرب يمين الذي تدفع اليه الصدقة ، وإضافتها الى الله إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل . اهـ .

وقوله : « كما يري أحدكم فلوله » الفلو - بتشديد الواو - المهر لانه يقتلي أي يقطع ، وقيل :

هو الفطيم من أولاد ذوات الحافر ، وقد قالوا للأنثى: فلوة مثل عدوة ، والجمع أفلاء مثل عدو وأعداء وفلاوى مثل خطايا . قال أبو زيد : اذا فتحت الفاء شددت الواو ، واذا كسرت خففت ، فقلت : فلو مثل جرو . قال مجاشع بن دارم :

جـرول يافلو بني الهمام فإني عنك القهر بالحسام

والرواية في الحديث - بفتح الفاء وتشديد الواو - قال في بعض شروح « المشكاة » : وانما ضرب المثل بالفلو لانه يزيد زيادة بينة ولان الصدقة تناج عمله ، وان صاحب التناج لا يزال يماهده ويتولى تربيته ، ثم ان التناج أحوج ما يكون الى التربية وهو فطيم فاذا أحسن القيام به وأصلح ما كان منه فاسداً . اهـ . الى حد الكمال وكذا عمل ابن آدم لاسيما الصدقة التي يجاذبها الشح ويتشبث بها الهوى ويقتفيها الرياء ويكدرها الطبع فلا تكاد تخلص الى الله الا موسومة بنقائص لا يجبرها الا نظر الرحمن ، فاذا تصدق العبد من كسب طيب مستعد للقبول فتح دونها باب الرحمة فلا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال ويوفيها حصة الثواب حتى تنتهي بالتضعيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم من العمل وقوع المناسبة بين الثمرة والجبل . اهـ . وفيه حمل التربية على معناها المجازي - يعني تعظيم الاجر وتضعيف الثواب - ويصح أن يكون على ظاهره بأن الله تعالى يبارك فيها ويزيدها من فضله ويبرزها في صورة المحسوس حتى تثقل في الميزان فيكون تضعيف الثواب بحسبها ، وهو الظاهر من قوله : « حتى نصير اللقمة مثل أحد » .

والفصيل : ولد الناقة حين يفصل عن أمه . واللقمة من الخبز - بضم اللام - اسم لما يلقم في مرة ، كالجرعة اسم لما يجرع في مرة ، والجمع لقمات - بضم اللام وتثنية القاف - ذكره بعضهم .



باب فضل القرض

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أقرض قرضاً كان له مثله صدقة ، فلما كان من الغد ، قال : من أقرض قرضاً كان له مثله كل يوم صدقة ، قال : قلت : يا رسول الله أمس ، قلت : من أقرض قرضاً كان له مثله صدقة ، قلت : اليوم من أقرض قرضاً كان له مثله كل يوم صدقة ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم : نعم من أقرض (الله) قرضاً فأخره بعد محله كان له كل يوم مثله صدقة » .

روي في « مجمع الزوائد » عن بريدة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أنظر معسراً فله كل يوم مثله صدقة ، ثم قال : من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة ، فقلت : يا رسول الله سمعتك تقول : من أنظر معسراً فله كل يوم مثله صدقة ، قال : كل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين ، فإذا حل فأنظره فله كل يوم مثله صدقة » . قال الهيثمي : روى ابن ماجه طرفاً منه . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . ورواه السيوطي في « جمع الجوامع » من قسم الحروف بلفظ : « من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين ،

ثم سمعتك تقول
من أنظر معسراً فله
كل يوم مثله صدقة

(١) في بعض النسخ : من كل يوم ، وفي بعضها باسقاط من - وكتب المؤلف عليها حرف « ظ » رمزاً الى الظن ، ثم كتب في الهامش بخطه ما لفظه التظنين من عندي لدلاله السياق عليه ، وفي المنقول منه غلط . اهـ منه رحمه الله .

فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثله صدقة ، أخرجه أحمد في « المسند » وابن ماجه والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي وسعيد بن منصور ، عن سليمان بن بريدة عن أبيه . وهو نحو حديث الأصل . وقال أيضاً : « من أنظر معسر بعد حلول أجله كان له بكل يوم صدقة » عن زيد بن أرقم ، ولا ينافي الأول ، إذ المراد هاهنا بالصدقة ما حصل بسبب الانتظار ولا تعرض فيه للصدقة الحاصلة بنفس القرض . وروي في « مجمع الزوائد » عن أبي امامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « دخل رجل الجنة فرأى على بابها مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه عتبة بن حميدة وثقه ابن حبان وغيره وفيه ضعف .

والحديث يدل على فضيلة القرض . قال في « البحر » : وموقعه أعظم من الصدقة إذ لا يقتضى الا محتاج . اهـ . وهو مشتق من القطع لما كان القرض يقطع قطعة من ماله للمستقرض وفي الحديث : « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قرض الاظفار بالسن » ومنه المقرض . وقد وردت فيه أحاديث كثيرة دالة على عظم ثوابه ، وأنه مستحب استجباً مؤكداً ، وقد يجب عند الضرورة الشديدة ، وفيه مشروعية السؤال عند حصول اللبس لاسيما في الأمور الشرعية .



باب من لا تحل له الصدقة ومن تحل له الصدقة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من
يعول، أو يكون عيلاً على الناس . وقال صلى الله عليه وآله وسلم: « لا تحل
الصدقة لغني ولا لقوي ولا لذي مرة سوي » .

فيه حديثان وسندهما واحد . أما الحديث الأول فيشهد له ما في « جمع الجوامع » في الحروف
« كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود
والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي عن ابن عمر . وفيه الحث على النفقة
على العيال ، والمراد بهم الزوجات والأولاد الصغار والأبوان العاجزان ، لا من عداهم ، إلا أن
يكون القريب زمناً ، ذكره في « شرح الابانة » . وقيل : المراد بهم ما هو أعم من ذلك ، فيشمل
من تجب نفقته بالقرابة أو الزوجية أو بملك اليمين ، ويؤيد هذا القول ما في بعض روايات
الحديث بلفظ : « أن يضيع من يقوت » اذ هم من يلزمه قوته ونفقته ، والمعنى أن المتصدق
لا يتصدق بما لا فضل فيه عن قوت أهله يطلب به الأجر فينقلب ذلك الأجر إثماً لتضييعهم
وتأثير غيرهم بما هم أحق به وأولى .

قوله : « أو يكون عيلاً على الناس » هو بالفتح أو الكسر كما تقدم ، ويعني به من يكلف
الناس مؤنته حتى يكون ممن يعوله الناس ويعونه ، وكونه آثماً بذلك لما في السؤال من اذلال
النفس وامتهانها والتقاعد عما ندب الله اليه من التسبب لتحصيل الرزق بالكسب الحلال ، وهو
محمول على من كان قادراً على الكسب ، كما يفسره الحديث الثاني في الاصل الذي يشهد له
ما أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن سعد بن ابراهيم ، عن ربحان
ابن يزيد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تحل
الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » وهو في الصحيح . ورواه في « مجمع الزوائد » من حديث

أبي هريرة بنحوه ، وقال : رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . ومن حديث رجل من بني أسد مرفوعاً ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، ورواه ابن أبي شيبة بنحوه أيضاً من حديث جثني بن جنادة مرفوعاً ، وقال أيضاً : حدثنا عبد الرحيم وابن غير عن هشام بن عروة ، عن أبيه عبيد الله بن عدي بن الخير ، قال : « أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة ، قال : فرفع فيها البصر وصوبه ، فقال : إنكما لجلدين ^(١) فقال ، إن شئكما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » . وقال في « مجمع الزوائد » : رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح .

والمرة : القوة ، من قولهم : مررت الجبل : إذا فتلته ، والمرير والمر : المفتول ، وفلان ذو مرة أي قوة يحكم القتل . وسوي ، أي قويم الخلق معتدله ، كأنه المستوي في الحلقة على طريق الاستقامة ، المصون عن الاعوجاج في طرفي الافراط والتفريط . وقوله : « ولا لقوي » لعله كان في الاصل عوضاً عن قوله : « ولا لذي مرة سوي » لما كان أحدهما بمعنى الثاني فجمع بينهما

لا يجب لهذا النسخ سهواً .

فإن القوي قد يكون
عني صحيح الدين
الذي لم يمتدح به
كسباً غفراً لله
والمظاهر من لفظ الصدقة أنها الواجبة ، وقد استثنى من الغني ، ما أخرجه أبو داود وأحمد عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة : لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غار ، أو غارم في سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى منها لغني » وقد أعل بالارسال ، وتقدم الكلام على حد الغني وما هو المعتبر فيه .

والحديث محمول على الكراهة بالنسبة الى القوي ، وذلك لئلا يتكل على صدقات الناس ومزاحمة ضعفاء الفقراء فيما هم أحق به منه ، وليس منه التحريم لمخالفة النصوص كحديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن أن يأخذ الصدقة من أغنياء المسلمين فيضهم في فقرائهم . ومأخذ الحجة منه أن البعوث اليهم ، إما غني مأخوذ منه ، أو فقير مدفوع اليه ، ولم يشترط عليه أن يكونوا غير أقوياء على التكسب . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يعطي الصدقة فقراء أصحابه وأكثرهم أصحاباً أقوياء لا زمانة بهم . وفي حديث زياد بن الحرث

(١) كذا في النسخ . والصواب للجلدان ، كما لا يخفى .

الصدائي انه قال : « أمّرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قومي ، فقلت: يا رسول الله أعطني من صدقاتهم ، ففعل وكتب لي بذلك كتاباً ، فأتاه رجل ، فقال : يا رسول الله ، أعطني من الصدقة ، فقال : ان الله تبارك وتعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك » فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أمّر الصدائي وأعطاه من الصدقة ولم يكن ليؤمّره الا وهو صحيح البدن سوي الخلق ، ثم لم يمنعه ذلك عن دفع الصدقة اليه ، وكذلك الثاني أخبره أن كل من وقع عليه اسم صنف من تلك الاصناف فهو من أهل تلك الصدقات زمناً كان أو صحيحاً ، الا أنه يرد على ذلك الجمع بين الحقيقة والحجاز في لفظ «لاتحل» باعتبار الغني والقوي اذ هو في الاول حقيقة دون الثاني ، فاما أن يقال بجواز ذلك ويكون من باب عموم الحجاز ، أو يقدر لفظ «لاتحل» في المعطوف ، واذا اشتمل التركيب على لفظين لم يضر تغايرهما والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي تسليمهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه أتاه رجل يسأله صدقة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لاتحل الصدقة الا لثلاثة : لذي دم مفضع ، أولذي غرم موجه ، أولذي فقر مدقع ، قال علي عليه السلام : فذكر أحد الثلاثة فأعطاه درهماً » .

روى السيوطي في « جمع الجوامع » : « ان المسألة لاتحل الا لاحد ثلاثة : لذي دم موجه ، أو ذي غرم مفضع ، أو ذي فقر مدقع » أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » وأحمد بن حنبل في « المسند » وأبو داود والترمذي والنسائي وابن منيع والبيهقي في « شعب الايمان » والضياء في « المختارة » عن أنس .

قال في « التخريج » : وأخرجه أيضاً الدارمي باسناد رجاله ثقات أثبات ، على شرط مسلم عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال : « تحملت بحالة فأنتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فيها ، فقال : أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال : يا قبيصة إن الصدقة لاتحل

الا لآحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة فسأل حتى يصيبها ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: قد أصاب فلاناً الفاقة فحلت له المسألة ، فسأل حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش ، ثم يمك ، وماسواهن من المسألة سحت ياقبيصة يأكلها صاحبها سحتاً ، وقد أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود والنسائي . اهـ .

وفي الحديث دليل على تحريم المسألة الا لأحد ثلاثة: ذي دم مفطع، من فطع الأمر - بالضم - فطاعة فهو فطيع وأفطع فهو مفطع أي شنيع جاوز المقدار ، وهو الذي يفطع بأولياء المقتول فلا تكاد تائرة الفتنة تطفأ فيها بينهم فيقوم لها من يتحمل الحمالة ، كما فسرهما في حديث قبيصة وهي الكفالة بالدماء والأموال التي تلزم بسبب العداوة والشحناء بين الخصوم تسكيناً لتائرة الفتنة وحسماً لأسباب دوامها ، وليس من المعروف أن تكون الغرامة عليه في ماله، ولكن يعان على ما تحمله منه ويعطى من الصدقة قدر ما يخرج به عن عهدة ما تضمنه منه .

والغرم الموجه : الديون الفادحة التي توجب صاحبها ولا ينهض بالوفاء بها ، وهو المراد بقوله تعالى في آية المصارف «والغارمين». والفقر المدقع: أصله من الدقماء وهو التراب، ومعناه: الفقر الذي يفضي به الى التراب فلا يكون عنده ما يثقي به التراب ، فهو بمعنى الملصق بالدقماء، قيل : ويصح أن يقال : هو الذي يفضي به الى الدقع وهو سوء احتمال الفقر ، ويقال : دقع الرجل - بالكسر - أي لصق بالتراب ذلاً ، ومنه الحديث : « إذا جعتن دقتن ، أي خضعتن ، والضمير في قوله: «فذكر» يعود الى الرجل السائل . وفي نسخة « الامالي » ديناراً بدل درهما، والله أعلم .

باب مانع الزكاة ولاوي الصدقة والمعتدي فيها

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاوي الصدقة
والمعتدى فيها » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا ابن غير ، عن ابن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن الحرث ، عن
علي ، قال : « لعن مانع الصدقة » . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن اسماعيل ، عن الشعبي ، عن الحرث ،
عن علي مثله . حدثنا وكيع ، نا الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن الحرث ، عن عبد الله ،
قال : « لاوي الصدقة - يعني مانعها - ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم
القيامة » . اه . وهو في « سنن البيهقي » أيضاً . وفي « جمع الجوامع » ما لفظه : « المعتدي في
الزكاة كمانعها » . أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود والترمذي وقال : حسن غريب ، وابن
ماجه والبيهقي عن أنس ، والطبراني عن جرير . وفي « مجمع الزوائد » وعن جرير ، عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم : « المعتدي في الصدقة كمانعها » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله
ثقات . اه .

والحديث يدل على التشديد في الزجر لمانع الصدقة بلمنه ، وهو طرده وإبعاده عن الرحمة .
ولاوي الصدقة ، بمعنى مانعها عن مستحقها ، من لواه أي أماله من جانب الى جانب ، ذكره
في « النهاية » . والمعتدي فيها يحمل على المصدق الذي يتجاوز الواجب ويأخذ ما ليس له ،
وعلى هذا فالتشبيه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المعتدي في الصدقة كمانعها » إما أن
يكون في المنع ، وذلك أن الساعي إذا أخذ خيار المال ربما منع الواجب في السنة الاخرى ،
فيكون الساعي بتسببه المنع كأنه مانع فيشاركه في الاثم ، وإما أن يكون في مطلق الاثم

ومعناه أن السالك طريق الافراط وهو الساعي بتجاوزه عما يحل له أخذه كالسالك طريق التفريط ، وهو المالك بمنعه للصدقة في الاثم والعقوبة ، وأما تفسير المعتدي بالمانع فلا يناسبه عطفه على لاوي ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « آكل الربا ومانع الزكاة حربا في الدنيا والآخرة » .

بيض له في « التخريج » وهو بهذه الطريقة في « الامالي » وله شواهد معنوية فأكل الربا قد دلت الآية على إيدانه بحرب من الله ، ومانع الزكاة تقدم مافيه . وفي كتب السنة زواجر شديدة لمرتكب ذلك كحديث بريدة مرفوعاً « مامنع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله ثقات . ويدل على حرب الآخرة أيضاً حديث : « أنه يسط مانع الزكاة يوم القيامة بقاع قرقر » وهو بطوله في « الصحيح » . وقد روي في « مجمع الزوائد » ما يصلح أن يكون شاهداً عن عبد الله بن مسعود قال : « آكل الربا ومؤكله وشاهداه وكاتبه إذا علموا به ، والواشمة والمستوشمة للحسن ، ولاوي الصدقة ، والمرند أعرابياً بعد الهجرة ، ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم » قال الهيثمي : في الصحيح وغيره بعضه ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير » وفيه الحرث الاعور وهو ضعيف . وقد وثق ، رواه ابن حبان في « صحيحه » . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
« الماعون : الزكاة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن علي « ويتمنعون الماعون » قال : الزكاة المفروضة « وقال ابن عباس : عارية المتاع . حدثنا ابن ادريس عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن علي ، قال : « الماعون الزكاة » . وأخرج بسنده نحوه عن الضحاك وابن عمر ومحمد بن الحنفية والزهري . وقال البيهقي في « سننه » : وهو

وقول أنس بن مالك ، وأحدى الروایتین ، عن ابن عباس ، وهو قول أبي العالیة والحسن وبمجاهد . اهـ . وبدل على ذلك لغة قول الراعی :

قوم على الاسلام لما يمنعوا ماعونهم ويضيعوا التهليلا

وهو الذي صدره الامام زيد بن علي عليه السلام في « تفسيره » وعنه بما لفظه: ويقال: هو ما يتجاوز الناس بينهم من الفأس والقدر والذلو وما أشبه ذلك . والمعون: الطاعة ، والمعون: العطة والمنفعة ، والمعون بلسان قرين: المال ، ويقال: المعون: المهنة . اهـ .

وفي « المصنف لابن أبي شيبة » بإسناده عن عبد الله بن مسعود ، قال : هو ما يتعاوره الناس بينهم الفأس والقدر والدلو وأشباهه . ورواه أيضاً عن الضحاك عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحوه عن عكرمة . وقال : حدثنا ابن علية ، عن ليث ، عن أبي اسحاق عن الحرث ، عن علي ، قال : « الماعون : منع الفأس والقدر والدلو » فعلى هذا له روايتان ، والاقرب ^{صححه} حمل الآية على ما تصدق عليه من جميع هذه الاحتمالات ، إذ هو أتم فائدة ، ولشبهت هذه الاقوال عن السلف المتكلمين على معاني القرآن وتفسيره ، ولذا كانت لعلي عليه السلام روايتان ، وكذا لابن عباس رضي الله عنه .

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تتم صلاة إلا ببزكاة، ولا تتم

صلاة إلا بطهور، ولا تقبل صدقة من غلول.

قد تقدم ذكره في باب السواك وفضل الوضوء « وذكرنا هنا لك شواهد وشرحه مستوفى
فليرجع اليه .

تنبیه جملة الاحاديث النبوية في كتاب الزكاة الى هنا أحد عشر حديثاً ، وجملة الأخبار العلوية ثمانية عشر خبراً ، وجملة المسائل للامام عليه السلام احدى وعشرون مسألة ، وعدة الأبواب اثنا عشر باباً ، والحمد لله وحده

[illegible]

الفهرس

صحيفة

- ٣ باب استفتاح الصلاة .
- ٦ ذكر سؤال زيد بن علي لأبي حنيفة عن مفتاح الصلاة ... الخ .
- ١٠ باب القراءة في الصلاة وما يتبع ذلك من التسبيح في الاخيرين من الظهر والعصر ... الخ .
- ١٥ مطلب : الجهر بسم الله الرحمن الرحيم .
- ٢٠ الخلاف في الاتيان بالبسملة والجهر بها .
- ٢٥ ذكر قوله عليه السلام : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداع ... » ويتعلق بذلك ثلاث مسائل :
- ٢٦ الاولى - اختلف العلماء في تعيين ما يحزىء من القراءة في الصلاة ... الخ .
- ٢٩ الثانية - هل تكفي قراءتها في كل ركعة ... الخ .
- ٣١ الثالثة - هل تجب الزيادة على الفاتحة عند من أوجبها ... الخ .
- ٣٢ تنبيهان : الاول - في الأمي الذي لا يحسن أن يقرأ كيف يصلي .
- ٣٣ الثاني - في أن زيد بن علي كان يقرأ : عليهم « ولضالين » بالرفع ... الخ .
- ٣٤ شرح قوله عليه السلام : « كانوا يقرءون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : خلطتم علي ... الخ .
- ٤٠ تنبيهان : أحدهما - تردد بعض العلماء في الموضع الذي تقرأ فيه الفاتحة ... الخ .

- ٤٢ ثانيهما - من يرى شرعية التوجه بعد التكبيرة وصلى خلف من لا يجيزه ... الخ .
- ٤٢ شرح قوله عليه السلام : « صليت خلف أبي المغرب فمني الفاتحة » .
- ٤٣ شرح روايته عليه السلام : « إذا دخل الرجل في الصلاة فمني أن يقرأ حتى يركع فليستوا قائماً .. الخ » .
- ٤٦ شرح قوله عليه السلام : « من أسمع أذنيه فلم يخافت » .
- ٤٧ قال زيد بن علي : المعوذتان من القرآن .
- ٤٩ باب الركوع والسجود وما يقال في ذلك .
- ٥٤ كان زيد بن علي إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ... الخ .
- ٥٥ مطلب : إذا صلى الرجل فليتحجج في سجوده ، وإذا سجدت المرأة ... الخ .
- ٥٨ باب التشهد .
- ٦٢ ويتعلق بكلام الأصل وشواهد مسائل :
- الاولى - في اختلاف العلماء في صيغة التشهد .
- ٦٣ الثانية - هل حكم التشهد الوجوب أو الندب .
- ٦٤ الثالثة - هل تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ .
- ٦٤ الرابعة - اختلفوا في صفة القيام من الركعتين الاوليين .
- ٦٥ كان زيد بن علي ينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى .
- ٦٦ شرح قوله عليه السلام : « لا تجزىء صلاة بغير تشهد ... الخ » .
- ٦٨ ويتعلق بالحديث مسائل :
- الاولى - هل حكم التشهد الاخير الوجوب أو الندب .
- ٧٠ الثانية - في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
- ٧٣ الثالثة - قوله : ثم يسلم عن يمينه وعن شماله روي في التسليمتين جميعاً ... الخ .
- ٧٥ الرابعة - قوله : « ثم يحمد الله ويثني عليه » يدل على مشروعية الدعاء ... الخ .
- ٧٧ الخامسة - في تفسير بعض مفردات حديث الأصل :
- ٧٩ باب القنوت

- ٩٨ باب فضل الصلاة في جماعة
- ١٠٣ اختلاف العلماء في حقيقة الكبيرة .
- ١٠٦ شرح حديث « لا تزال أمتي يكف عنها ما لم يظروا خصالاً ... الخ » واختلاف العلماء في جماعة غير الجمعة .
- ١١٣ شرح روايته عليه السلام : « لا صلاة لجار المسجد ... الخ » .
- ١١٤ شرح حديث « تحت ظل العرش رجل ... الخ »
- ١١٦ شرح قوله عليه السلام : « أنه غدا على أبي بكر فوجده متصبجاً ... الخ » .
- ١١٧ شرح روايته عليه السلام : « أفضل الاعمال إسباغ الطهور في السبرات ... الخ » .
- ١٢١ باب من يؤم الناس ومن أحق بذلك .
- ١٢٤ شرح قول زيد بن علي : « لا يصلي خلف الحرويرية ولا خلف المرجئة ولا القدرية ... الخ » .
- ١٢٩ كان عليه السلام يكره الصلاة خلف المكفوف والاعراب .
- ١٣٠ وكان عليه السلام يرخص في الصلاة خلف المملوك ... الخ .
- ١٣٢ باب اقامة الصفوف .
- ١٣٦ شرح قوله عليه السلام : « أئمتنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجالاً من الانصار ... الخ » .
- ١٣٩ شرح قوله عليه السلام : « صلى رجل خلف الصفوف فلما انصرف ... الخ » .
- ١٤٣ باب ما ينبغي أن يتجنب في الصلاة .
- ١٤٦ مطلب فيمن يعبث بلحيته في الصلاة .
- ١٤٧ شرح قول المصنف : « اذا دخلت في الصلاة فلا تلتفت يمينا ولا شمالاً ... الخ » .
- ١٥١ شرح قول المصنف : « لا يقطع الصلاة شيء » .
- ١٥٧ باب الحدث في الصلاة .

- ١٦٢ الكلام على قول المصنف : « هذه الثلاث يبنى عليهن وثلاث لا يبنى عليهن: البسول والفائض ... الخ » .
- ١٦٤ حكم من يصلي بالقوم ويحدث به حدث ... الخ .
- ١٦٥ شرح قوله عليه السلام « في الامام يحدث فيقدم رجلا لم يدرك أول الصلاة ... الخ » .
- ١٦٦ حكم الكلام في الصلاة عمدا أو نسيانا وما يتعلق بذلك من الاحتجاج .
- ١٦٩ حكم من رد السلام وهو في الصلاة وما يتعلق بذلك .
- ١٧١ الكلام على قول المصنف « لا يصدق أحدكم في الصلاة تلقاء وجهه ... الخ » .
- ١٧٣ شرح قوله عليه السلام: « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة » .
- ١٧٦ باب السهو في الصلاة .
- ١٨١ شرح رواية « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمسا، فقام ذو الشمالين ... الخ » وما يتعلق بذلك .
- ١٨٦ شرح رواية المصنف « الرجل ينسى في موضع القيام فيجلس أو يقوم في موضع الجلوس ... الخ » .
- ١٨٧ حكم من جهر في الصلاة التي يخاف فيها أو يخافت في الصلاة التي يجهر فيها ناسيا .
- ١٨٧ حكم من نسي التكبير في القيام والقعود والتسبيح في الركوع ... الخ .
- ١٨٨ الكلام على رواية « الرجل يسلم في الركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء ناسيا ... الخ » .
- ١٨٩ بيان قول المصنف : « ان سلم على تمام في نفسه استقبل الصلاة » .
- ١٩٠ قال زيد بن علي في الرجل ينسى سجدة من فريضة من صلاته ثم يذكرها ... الخ .
- ١٩٢ حكم من نسي شيئا من سنن الصلاة ثم ذكر ذلك بعدما سلم ... الخ .
- ١٩٣ قال زيد بن علي في سجدة السهو يشهد مثل ما يشهد في الركعتين .
- ١٩٤ باب في المرأة تؤم النساء وتحقق القول في ذلك .

- ١٩٧ قال زيد بن علي: «لا يؤم الرجل النساء ليس معه رجل ... الخ» وتحقيق القول في ذلك .
- ١٩٩ ليس على النساء أذان ولا إقامة ... الخ .
- ٢٠٢ باب إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .
- ٢٠٣ الرجل يصلي بالقوم على غير وضوء وفيه تنبيه وإيماء إلى علة الحكم الذي شرع لأجلها .
- ٢٠٦ سألت زيد بن علي عن الامام يسهو في صلاته ... الخ .
- ٢٠٨ باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة .
- ٢٠٩ وقد اختلف العلماء في المراد بالركعة التي يدركها المؤتم مع الامام .
- ٢١٣ تنبيه: أخرج البخاري ومسلم في باب من أدرك من الجمعة ركعة . . الخ، والكلام على ذلك .
- ٢١٤ شرح قوله عليه السلام: « اجعل ما أدركت مع الامام أول صلاتك » .
- ٢١٩ باب الرجل تفوته الصلاة .
- ٢٢٣ باب إذا سلم الامام أين ينبغي له أن يتطوع .
- ٢٢٥ شرح قوله عليه السلام في الرجل يهمل في صلاته فلا يدري أصلى ثلاثاً أم أربعاً .. الخ
- ٢٢٨ باب صلاة التطوع .
- ٢٣٥ باب صلاة الضحى .
- ٢٣٧ بيان اختلاف العلماء في صلاة الضحى .
- ٢٣٩ باب صلاة الليل .
- ٢٤٥ باب صلاة التحسين .
- ٢٤٧ باب صلاة الوتر .

- ٢٥٢ شرح روايته عليه السلام : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .
- ٢٥٣ شرح قوله عليه السلام : « من أصبح ولم يوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح..الخ »
- ٢٥٨ باب دعاء الوتر .
- ٢٥٩ بيان أنه كان علي عليه السلام يقنت في الوتر قبل الركوع ، وفيه بيان صفة الوتر .
- ٢٦١ باب صلاة الليل كم هي ؟ ..
- ٢٦٣ باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها .
- ٢٦٨ شرح قوله عليه السلام : « الرجل ينسى الظهر ثم يذكرها في وقت العصر ... الخ »
- ٢٧١ باب ما يقطع الصلاة والمواضع التي يصلي فيها وما يجزئ من الثياب للصلاة .
- ٢٧٤ شرح روايته عليه السلام : « لأبأس بالصلاة على البساط والمسوح » .
- ٢٧٤ شرح قوله عليه السلام : « أدنى ما يصلي فيه الرجل ثوب ، وأدنى ما تصلي فيه المرأة قميص وخمار » .
- ٢٧٩ باب صلاة المريض والمغمى عليه وصلاة العريان .
- ٢٨٦ شرح قوله عليه السلام : « لا يصلي القائم خلف المريض الذي يصلي جالساً » .
- ٢٩٠ شرح قوله عليه السلام : « في العريان إن كان بحيث يراه أحد صلى جالساً ... الخ »
- ٢٩٤ باب صلاة الجمعة .
- ٢٩٩ شرح حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قبل الجمعة خطبتين يجلس بينهما ... الخ »
- ٣٠٢ شرح حديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة تنزيل السجدة ... الخ » وتحقيق الخلاف في ذلك .
- ٣٠٦ شرح ما رواه عليه السلام عن جده أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً ... الخ »

- ٣٠٧ شرح قوله عليه السلام : « الاذان يوم الجمعة اذا صعد الامام على المنبر ، وإذا نزل أقام المؤذن » .
- ٣٠٩ شرح قوله عليه السلام : « ويجهر الامام يوم الجمعة بالقراءة ولا يقلت » .
- ٣١٠ قال زيد بن علي : « لا تجب الجمعة الا على أهل الامصار » وتحقيق القول في ذلك ، وبيان المصر بآتم وجه .
- ٣٢٣ شرح قوله عليه السلام : « لا تجب الجمعة على عبد ولا على مريض ... الخ .
- ٣٢٦ باب صلاة العيدين .
- ٣٣٣ شرح ما رواه عليه السلام عن علي : « أنه كان يخطب في العيدين خطبتين بعد الصلاة » .
- ٣٣٤ شرح ما رواه عليه السلام عن علي : « أنه اجتمع عيدان في يوم فصلى بالناس .. الخ »
- ٤٣٦ شرح قوله عليه السلام : « اذا فاتك الامام في صلاة العيدين والجمعة فصل أربعاً » .
- ٣٣٧ شرح قوله عليه السلام : « من أدرك الامام راکعاً يوم الجمعة ويوم العيد في صلاة العيد ... الخ » .
- ٣٤٠ باب التكبير في أيام التشريق .
- ٣٤٣ بيان صفة التكبير التي رويت عن علي كرم الله وجهه .
- ٣٤٤ وقال زيد بن علي : والتكبير يجب على الرجال والنساء من أهل الحضر . وتحقيق القول في ذلك .
- ٣٤٨ باب الصلاة في السفر .
- ٣٦٠ شرح قوله عليه السلام : « اذا قدمت بلداً فأزمت على إقامة عشر فأنم » .
- ٣٦٣ شرح قوله عليه السلام : « ولا يقصر الصلاة الا في مسير ثلاث ... » .
- ٣٦٧ بيان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بمكة ركعتين ركعتين حتى رجع » .

- ٣٦٨ بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتطوع على بعيره في سفره ... الخ .
- ٣٧٣ باب الصلاة في السفينة .
- ٣٧٥ باب السجود في الصلاة .
- ٣٨٠ شرح قوله عليه السلام « إذا كانت السجدة في آخر السورة فاركع بها ... الخ » .
- ٣٨٣ سألت زيداً عن الرجل يسمع السجدة من الذمي أو المرأة ... الخ .
- ٣٨٤ باب صلاة الكسوف والاستسقاء .
- ٣٨٧ بيان أنه عليه السلام إذا صلى بالناس صلاة الكسوف بدأ فكبر ثم قرأ الحمد لله ... الخ .
- ١٨٩ بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حين كسفت الشمس ثماني ركعات في أربع سجعات .
- ٣٩٤ بيان « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى بالناس في الاستسقاء صلى مثل صلاة العيدين ... الخ » .
- ٣٩٦ صلاة الاستسقاء على ثلاثة أنواع ... الخ .
- ٤٠٠ باب صلاة الخوف .
- ٤٠٢ بيان ما رواه عليه السلام عن علي كرم الله وجهه في صلاة الخوف في المغرب ... الخ
- ٤٠٣ بيان ما رواه في صلاة المقيم عن علي عليه السلام قال : يصلي بالطائفة الأولى ركعتين وبالطائفة الأخرى ركعتين ... الخ .
- ٤٠٥ باب فضل المسجد
- ٤٠٨ شرح قول علي كرم الله وجهه : « دخل رجل المسجد وقد أكل الثوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .
- ٤١١ باب فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ .

- ٤١٤ باب التسبيح والدعاء .
- ٤١٦ شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أربعة لا ترد لهم دعوة ... الخ » .
- ٤٢٣ باب القيام في شهر رمضان .
- ٤٢٧ باب الدعاء في دبر الوتر وعند انفلاق الصبح .
- ٤٢٩ باب الدعاء بعد ركعتي الفجر .
- ٤٣١ باب الدعاء بعد صلاة الفجر .
- ٤٣٥ كتاب الجنائز .
- ٤٣٥ باب غسل الميت .
- ٤٣٧ سألت زيداً عليه السلام عن غسل الميت، فقال: تجمله على مقتضاه وتوجهه نحو القبلة... الخ
- ٤٤١ سألت زيداً عليه السلام في كم يكفن الرجل قال : في ثلاثة أثواب قيص وازار... الخ
- ٤٤٣ شرح قوله عليه السلام : « الغسل من غسل الميت سنة ... الخ » .
- ٤٤٥ باب المرأة تغسل زوجها والرجل يجوز له أن يغسل زوجته .
- ٤٤٧ وقال زيد بن علي في الرجل يموت في السفر ومعه امرأته ... الخ .
- ٤٤٨ وقال زيد عليه السلام في الرجل تموت معه المرأة في السفر .
- ٤٤٨ وقال زيد : إذا مات الرجل مع النساء وليس فيهن امرأته ولا ذات رحم محرم... الخ
- ٤٣٠ وقال زيد عليه السلام في المرأة تموت في السفر مع القوم ليس فيهم ذو رحم محرم ... الخ .
- ٤٤١ باب الشهيد والذي يحترق بالنار والغريق .
- ٤٥٢ في الشهيد أقوال الأول منها مذهب أبي حنيفة وصاحبه ... الخ .
- ٤٥٤ شرح روايته عليه السلام لما كان يوم أحد أصيبوا فذهبت رؤوس عامتهم فصلى عليهم

- رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفصلهم ، وفيه اعتراض على حديث ابن عباس من حيث المعنى ومن حيث الاسناد .
- ٤٥٩ شرح قوله عليه السلام : « ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والمهامة ... الخ »
- ٤٦١ شرح ما رواه عليه السلام : « أنه سئل عن رجل احترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صباً » .
- ٤٦٢ سألت زيد بن علي عن الفريق والذي يقع عليه الحائط ... الخ .
- ٤٦٣ شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتدرون من الشهيد من أمتي ... الخ » .
- ٤٦٤ نظم العلامة محمد بن اسماعيل الامير أكثر أسباب الشهادة وشرح ذلك .
- ٤٧٠ باب كيف يحمل السرير والنعش .
- ٤٧٢ أسماء بنت عميس أول من أحدث النعش .
- ٤٧٤ باب الصلاة على الميت وكيف يقال في ذلك .
- ٤٧٦ الصلاة على الميت تبدأ بالتكبير الأولى ... الخ .
- ٤٧٨ واعلم أنه ورد في الدعاء في صلاة الجنازة صور مختلفة .
- ٤٧٩ اذا اجتمع جناز رجال ونساء جعل الرجال ... الخ .
- ٤٨٠ شرح حديث : « كان يرفع يديه في التكبير الأولى ثم لا يعود » .
- ٤٨١ سألت زيدا عليه السلام عن الرجل يفوته شيء من التكبير ، قال : لا يكبر ... الخ
- ٤٨٢ حديث : « صلى على جنازة رجل قام عند سرته ، واذا كانت امرأة قام ... الخ » .
- ٤٨٤ باب الصلاة على الطفل وعلى الصبي الصغير وخلاف العلماء في ذلك .
- ٤٩١ حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الصلاة على الطفل : اللهم اجعله لنا سلفاً ... الخ » .
- ٤٩٣ باب من أحق أن يصلي على المرأة .

- ٤٩٥ باب من تكره الصلاة عليه ومن لا بأس الصلاة عليه .
- ٤٩٩ سألت زيد بن علي عن الصلاة على ولد الزنا والمرجوم في الزنا ... الخ .
- ٥٠١ وقال زيد بن علي : لا تصل على المرجئة ولا القدرية ... الخ .
- ٥٠٢ باب كيف يوضع الميت في اللحد .
- ٥٠٣ حديث : « آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل ... الخ .
- ٥١٥ باب السير بالجنازة والقيام اليها وكيف يفعل من لقيها .
- ٥١٥ بيان ما رواه عليه السلام أنه كان إذا سار بالجنازة سار سير ... الخ .
- ٥١٧ قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجنازة ثم نهيه عن ذلك .
- ٥٢٠ حديث : « إذا لقيت جنازة فخذ بجوانبها » .
- ٥٢٣ باب الصياح والنواح .
- ٥٢٣ الكلام على نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النوح .
- ٥٢٨ باب توحيه الميت على القبلة
- ٥٣٠ واعلم أن كلمة التوحيد سبب لدخول الجنة .
- ٥٣٤ باب المحرم يموت كيف حكمه .
- ٥٣٦ باب غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكفينه .
- ٥٣٩ شرح قول علي رضي الله عنه : « لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » .
- ٥٤٢ كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب ... الخ .
- ٥٤٤ واعلم أن الواجب من الكفن ... الخ .

- ٥٤٥ باب المسك في الحنوط .
- ٥٤٧ قال زيد بن علي عليه السلام : « تجمر أكفان الميت ولا تتبع الى قبره بمجمره... الخ »
- ٥٤٨ وقال زيد بن علي : « لا بأس بالحنوط ... الخ » .
- ٥٤٩ باب اليهودية تموت وفي بطنها ولد مسلم والمرأة تموت ، وفي بطنها ولد حي .
- ٥٥٠ وقال زيد بن علي : « في المرأة تموت وفي بطنها ولد حي فقال يشق بطنها ... » .
- ٥٥١ باب عيادة المريض
- ٥٥٣ شرح حديث : « من عاد مريضاً كان له مثل أجره ... الخ » .
- ٥٥٤ شرح حديث : « عودوا مرضاكم... الخ » .
- ٥٥٦ اختلاف العلماء على الأفضل المني أمام الجنابة أو خلفها ... الخ .
- ٥٥٧ شرح حديث : « مرضت فمادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » .
- ٥٥٧ شرح حديث : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار يعود ... الخ » .
- ٥٥٨ شرح حديث : « الاجر على قدر المصيبة » .
- ٥٥٩ شرح حديث : « من أكرس الناس ؟ .. » .
- ٥٦١ باب مسائل من الصلاة .
- ٥٦٧ كتاب الزكاة .
- باب زكاة الابل السائمة .
- ٥٦٨ شرح حديث : « ليس في أقل من خمس ذود صدقة ... » .
- ٥٧٤ قال زيد بن علي : « ليس في الابل العوامل الحوامل صدقة » .
- ٥٧٥ الكلام على قول زيد بن علي : اذا لم يجد المصدق السن التي يجب في الابل أخذ سنأ فوقها .
- ٥٧٨ باب زكاة البقر .

٥٨١	شرح حديث : « ليس في البقر الحوامل والعوامل صدقة وانما ... الخ » .
٥٨٤	باب زكاة الغنم .
٥٨٥	شرح حديث : « لا يأخذ المصدق هرمة ولا ذات عوار ... الخ » .
٥٨٦	حديث : « لا يفرق المصدق بين مجتمع ... الخ » .
٥٨٩	باب زكاة الذهب والفضة
٥٩٣	شرح : « عفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الابل العوامل ... الخ » .
٥٩٨	حديث : « ليس في المال تستفيده زكاة حتى يحول عليه الحول ... الخ » .
٦٠٠	شرح حديث : « اذا كان لك دين وعليك دين فاحتسب بدينك ... الخ » .
٦٠١	شرح : « لا يأخذ الزكاة من له خمسون درهما ... الخ » .
٦٠٤	سألت زيد بن علي عن زكاة الحلي ، فقال زك للذهب والفضة ... الخ .
٦٠٦	سألت زيد بن علي عن مال التيم فيه زكاة ... الخ .
٦٠٨	وسألت زيدا عما خرج من البحر من العنبر ... الخ .
٦١٠	وسألت زيدا عن معدن الذهب والفضة والرصاص ... الخ .
٦١١	وسأله عليه السلام عن معدن الجواهر من الجزع ونحوه ... الخ .
٦١٢	وسأله عليه السلام عن الزكاة تجزىء الرجل أن يعطيها أحداً من قرابته .. الخ .
٦١٥	وقال زيد بن علي : لا تعط من زكاة مالك القدرية ولا المرجئة ... الخ .
٦١٥	وسألت زيدا عن تعجيل الزكاة ... الخ .
٦١٨	وسأله عليه السلام عن رجل له مائة درهم وخمسون درهما ... الخ .
٦١٩	وقال زيد بن علي : « لا يجزىء أن يعطى من الزكاة أهل الذمة ... الخ » .
٦٢٠	وقال زيد بن علي : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة في عشرة أشياء ... الخ » .
٦٢١	وقال زيد بن علي : « لا يعطى من الزكاة في كفن ميت ... الخ » .
٦٢٢	وقال زيد بن علي : موضع الزكاة في الثمانية الاصناف ... الخ .
٦٢٤	باب أرض العشر

٦٢٩	حديث : « ليس في الخضروات صدقة » .
٦٣١	باب الخراج
٦٣٤	تنبيهان : الاول - اختلف العلماء في الارض الخراجية ... الخ .
٦٣٥	الثاني - هل يجب في غلتها العشر مع الخراج أو لا ... الخ .
٦٣٨	باب صدقة الفطر
٦٤٥	وسألت زيداً عن الرجل يكون له أقل من خمسين درهما ... الخ .
٦٤٥	سألت زيد بن علي على الصاع كم مقداره .. الخ .
٦٤٩	باب فضل الصدقة على القراة
٦٥٠	شرح رواية زيد بن علي رضي الله عنها لأن اشترى بدرهم صاعاً من طءام ، فاجمع عليه نفرأ ... الخ .
٦٥٢	باب صدقة السر .
٦٥٥	باب فضل القرض .
٦٥٧	باب من لا تحل له الصدقة ومن تحل له .
٦٥٩	شرح حديث : « أتاه رجل يسأله صدقة ... الخ » .
٩٦١	باب مانع الزكاة ولاوي الصدقة والمعتدى فيها .
٦٦٢	شرح حديث : « آكل الربا ومانع الزكاة .. الخ » .
٦٦٢	تفسير الماعون بالزكاة .

بعون الله وتوفيقه تم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث وأوله
« كتاب الصوم » إن شاء الله تعالى . أعاننا الله على اكماله .

مكتبة المؤيد
صاحبها
محمد بن ابراهيم المؤيد الحسني

المكتبة التي تساهم في نشر الثقافة العامة ، فهي الوحيدة في
جلب الكتب النادرة من أنحاء العالم ، وهي الوحيدة في نشر
المخطوطات وطبعها ونشرها .

وليست المكتبة للبيع فقط ، بل هي ملتقى الطبقة المثقفة
يقصدها الأمير والوزير والعالم والمتعلم والكاتب والشاعر
والمؤرخ والصحافي والقانوني ، والطبيب
فهي مستمرة في نشر العلم وخدمته .

فهي تطبع المخطوطات وتنشرها ، وتقاوّل كل من يرغب في
طبع مؤلفاته أو منشوراته .

وبعد ، فهذا الكتاب المسمى «الروض النضير» هو الكتاب
الرابع والعشرين من مطبوعاتها .
والله يتولى الجميع بعنايته ورعايته .

اشرفت علی تصحیحه و طبعه

مکتبہ تکریم القرآن

ص. ۰ ب ۲۸۵۴ - دمشق